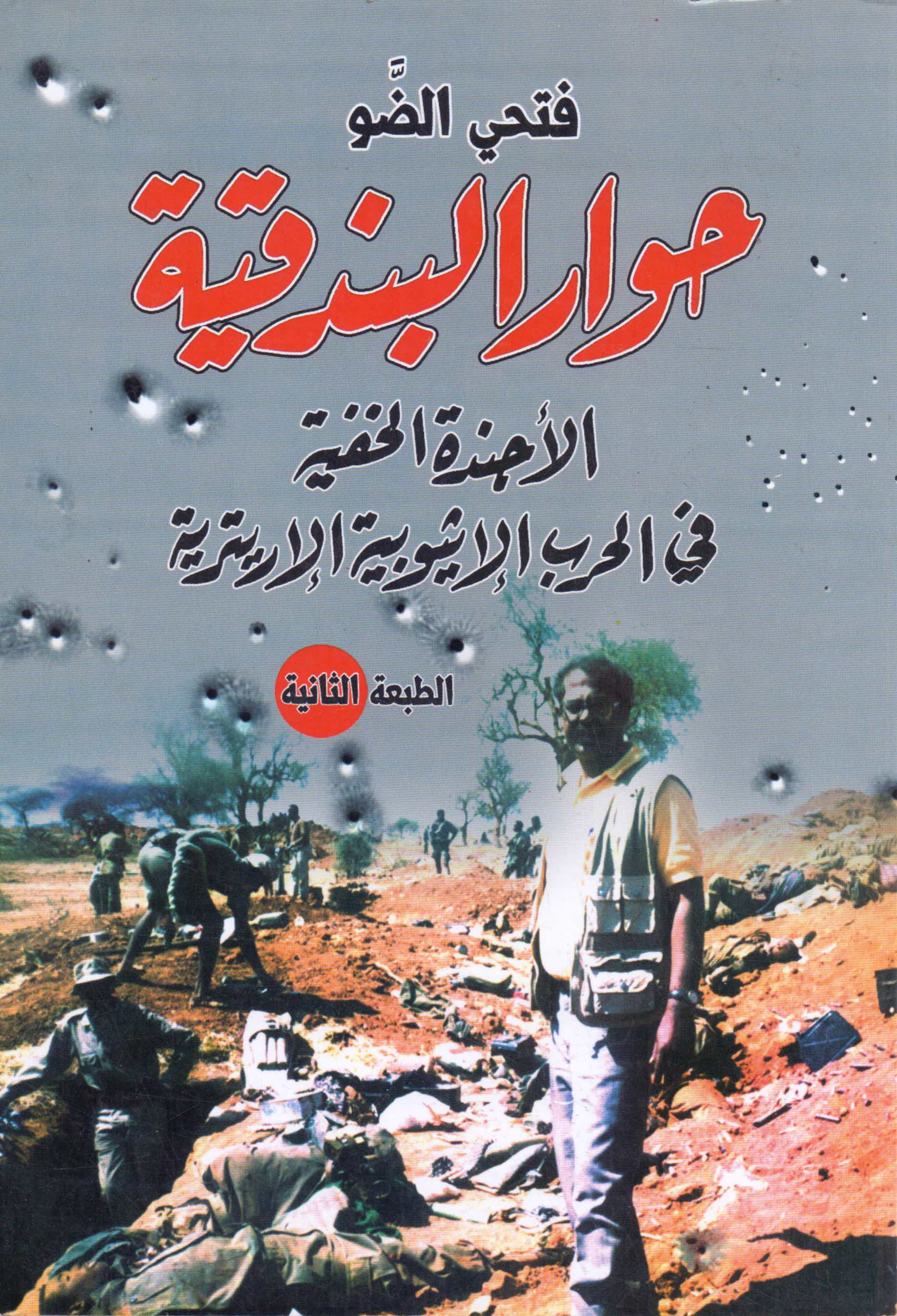


فتحي الضَّو
حوار البندقية
الأجندة المخفية
في الحرب الإثيوبية الإريترية
الطبعة الثانية

بين يديكَ – عزيزي القارئ – الطبعة الثانية لهذا الكتاب، الذي وثّق لحربٍ تحاورَت بنادقها على مدى عامين.. حَصَدَت ما حَصَدَت من الأرواح، وأهدَرَت ما أهدَرَت من الإمكانات الشحيحة أصلاً. وفوق كُلِّ ذلك، تَرَكَت ذاك الجُرح الغائِر في النفوس للزّمن، لعلّه يُغري بالتناسِي، على حدِّ قول الشاعر الجاهلي.

لعَلّ القارئ يلاحظ أن الطبعة الثانية هذه جاءت بعد ما يُقارب عَقدٍ ونِصف مُنذُ توقّف "حِوَارُ البُنْدُقِيّة"، والذي توقفت بعده أي مساعٍ سياسيّة أو دبلوماسيّة بهدف إعادة العلاقات إلى طبيعتها، إن لم يكُن إلى سابق عهدها.. مِمّا حَدَا بالمُراقبين إلى التكهُن بعودَتها مرّةٍ أخرى طيلةِ فترة هذا التوقف.. ذلك بحسب أن السلام بين البلدين ظلّ سلاماً هَشاً، يُنذر بعواقِبَ وخيمة، ويُمكِن أن ينهار بنفس الصُورة الدراماتيكيّة التي اندلعت بها الحرب في مُبتداها، وفق ما بيّنا وشَرَحنا في هذا الكتاب.

مكتبة جزيرة الورد

فتحي الضَّو

حوار البُندُقِيّة

الأجندة الخفية في الحرب الإثيوبية الإريترية

الطبعة الثانية – القاهرة ٢٠١٥

حوار البندقيّة...
الأجندة الخفيَّة في الحرب الإثيوبية الإريترية

المؤلف:

فتحي الضّو
Wheaton, IL ٦٠١٨٧, USA
faldaw@hotmail.com

تصميم الغلاف:

سامح الكاشف

الطابعون:



٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل الإسلامي
شارع ٢٦ يوليو - القاهرة - مصر
ت: ٢٧٨٧٧٥٧٤ ٢ ٢٠+ - ٠٠٠٤٠٤٦ ١٠٠ ٢٠+

الطبعة الثانية

القاهرة ٢٠١٥

رقم الإيداع:

٢٠١٥/١١٠١١

الترقيم الدولي

٩٧٨/٩٧٧/٢٩٠/٤٨٨/٤

دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ج.م.ع.

إهــداء..

إلى الذين حَلِمُوا بكُنفِدرَاليَّة تختصرُ مُعاناة شُعُوب القرن الأفريقي..

شكرٌ وتقدير

أزجيه إلى كل الذين آزروني وساعدوني وأنا بصدد خوض غِمار هذه التجربة، منذ أن كان هذا العمل نطفة، وحتى شهقة الوجود من رحم المطبعة..

لقد قدَّموا آراءً سديدة، ونصائح قيِّمة، وخففوا من معاناتي في البحث والتقصِّي والتوثيق.. كان هدفهم أن يصدر هذا الكتاب بأقلِّ مِمَّا يحتمل من النقائص والهفوات، لا سيَّما وهُم يعلمون بما يجمعنا من علائق فيها تشابه في الرُؤى وتقارب في الأفكار.. إن الكمال الذي وضعته نُصبَ عينيَّ هو طموحٌ دونه جهدُ المُقل..

إنني آمل أن أكون قد أصبتُ بأجر المُجتهد، فلم يكُن ديدني في ذلك سوى إنصاف التاريخ، ونُصرة الحقيقة، وتأكيد القيم الإنسانيَّة النبيلة..

وأخص بعض الذين طوَّقوا عنقي بأفضالهم وجهودهم المباشرة، ولا يسعني إلا أن أقول بأنني فخور بالحرص والتجويد الذي أبداه الصديق جابي فايز غبريال، وهو مشهودٌ له به، إلا أنه فاق تصوُّري وأخجَلَ تواضُعي، مِمَّا كان له أثراً بالغاً في نفسي..

والتحيَّة موصولة للأستاذ حلمي شعراوي، على تفضُّله بكتابة المُقدِّمة، بروح مهنيَّة مستمدَّة من إلمامه الواسِع بالقضايا الأفريقيَّة بوجهٍ عام، والقرن الأفريقي بوجهٍ خاص..

وكذلك الأستاذ الفنان حسَّان علي أحمد، الذي شرَّفني بوضع بصماته المتميِّزة على الغِلاف.. والأصدقاء فيصل محمَّد صالح، وإبراهيم علي إبراهيم فيما بذلوه من جهدٍ ومتابعة.. والزُملاء سيِّد إبراهيم، الذي اضطلع بمهمَّة المُراجعة اللغويَّة، وأيمن حسين الذي قام بالإخراج الفني..

فلهُم مِنِّي جميعاً ولغَيْرِهِم الشُكر والتقدير.. فلولاهُم لما رأى هذا العمل النُور..

لفتة خاصّة

فليَسْمَح لِي القارئ الكَريم بلفتةٍ خاصَّة تتجاوزُ حدَّ الشُكر والتقدير والعِرفان لزَوْجَتي "وِدَاد صِدِّيق" التي امتدَّت مُساهمَتها بصبرٍ ومثابرةٍ واجتهاد.. بدءً من تنظيم الأرشيف الخاص بهذا العمل، مُروراً بتحمُّل عناء طباعة المُسوَدَّة على جهاز الكومبيوتر، وانتهاءً بتقديم ملاحظاتٍ هامَّة وبعينٍ فاحِصَة، كان لها أثرٌ فاعِل في استقامة كثير من الأشياء.. فلَهَا مِنِّي ما يعجز لِساني عن قَوْلِهِ.. وعقلي عن تدبيره.. وقلبي عن ذكره..

ووقفتُ في أدبٍ وفي فرط احتشامْ

ومددتُ كفِّي بالسَّلامْ

لكن كفك في الطريق تردَّدتْ وتعثرتْ

وامتدَّ في عينيك ظِلٌ توجُّسٍ

وكأنما كفِّي حرامْ

وكأنما قَتَلتُ حُسيناً

أو رميتُ بالمنجنيق قداسة البيت الحرامْ

لكنني لم أنبسن

وخنقتُ في صدري كلامْ

وحبستُ في حلقي ملامْ

ومضيتُ مغتاظاً أضمِّدُ مُهجتي

ألمُّ من فوق التُّراب كرامتي

وأسُبُّ يوماً كنتَ تجلِس أنتَ فيه قُبَالتي

تقديم
(الطبعة الأولى)

عن الحوار المسلح

قد لا يصلح هُنا استعمال صفة "المُسلَّح" بجوار كلمة "الحِوَار"، لكن ذلك ما حَدَثَ في القرن الأفريقي. وسوف تتوقف النظريَّات السياسيَّة كثيراً بعد أن تتوفر لها فرصة التأمُّل فيما حَدَثَ ويحدُث في هذه المنطقة، لاستخلاص الجديد في الدراسات السياسيَّة على مستوى بلدان الجنوب، أو ما كان يُعرَفُ بـ"العالم الثالث". ذلك أن ما حدث ويحدُث في الصومال مثلاً، الشعب المُوحَّد دينا وعِرقاً ووطنيَّة ليُصبح أمثولة للمجتمع "المُتصارع - غير الدَّولي" (أقصى وصفات أنثروبولوجيا البدائيَّة "القديمة") يُعتَبَرُ شيئاً جديراً بالتوقف بحقٍ لفحص ما تفرضه آليات التطوُّر الاجتماعي الجديد من جهة، والعولمة من جهة أخرى.

أما ما حَدَثَ ويحدُث بين إثيوبيا وإريتريا، فلا يقل عن ذلك جذباً للنظر والتأمُّل، حيث وقعت على الأرض الإريتريَّة "أطول حرب تحريريَّة"، كما وقعت بين إريتريا وإثيوبيا "أكبر حرب قوميَّة" في القارَّة على نحو ما يصفها لنا الصَّديق الأستاذ فتحي الضَّو في هذا الكتاب المُمتع والبالغ الأهميَّة.

معنى ذلك، أن القرن الأفريقي الذي بدا أكثر المناطق تجاهُلاً من قِبَل مصادر التحليل أو الإعلام، هو الذي يدفع إلينا بأخطر الظواهر، بل وأكثرها حدَّة في مجال الدراسات السياسيَّة، بل والحدث السياسي. ولعلَّ ذلك يشد انتباه القارئ العربي، بل والمسئول العربي قبل غيره، لأننا لا بُدَّ أن نبدأ بالقول هنا أن أهميَّة المنطقة ليست فقط في موقعها من القارَّة الأفريقيَّة أو موقعها في منطقة الجوار الأفريقي للوطن العربي، ولكن لأنها - منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل - تدخل بدقة في تحليلات الشرق أوسطيَّة التي تحظى بتحرُكاتٍ مريبة حولها في السنوات الأخيرة.

أقول ذلك، لأن الأستاذ فتحي الضَّو الذي قدَّم كل هذه المادة الوفيرة بأسلوبه الأدبي المُمتع، وتحقيقاته الصحفيَّة المُعمَّقة، ووثائقه المُشخَّصة والمُدققة - قد وضعنا أمام نتائج دراسات سبق أن قرأناها دون أن توحي لنا بكل هذه التوقعات، بل أصبحنا أمام استنتاجاتٍ نظريَّة صاغها من قبل كُتَّاب ومُؤرِّخون في حُدودٍ،

وكأنما لم تستطع قوّة الحَدَث في القرن الأفريقي من قبل أن تفرض على الرأي العام العلمي والجماهيري تأمُّلها مثلما يضعه اليوم كتاب "جِوَارُ البُنْدُقِيَّة" بعد حربٍ ضروس كالتي جرت لأكثر من عامين على الساحة الإريتريَّة – الإثيوبيَّة. وبينما ينطلق "الضَّو" من أنه يفتق أستار "أجندة سريَّة" ويظل يداورها على مدى أكثر من ثلاثمائة صفحة بمنطق صعوبة أستارها، وإذ به يكشفها في كُلِّ فقرة من فقراته بما لا يحتاج إلا لتأمُّل عُمقها من ناحيةٍ كدافع للحرب، وتأمُّل نتائجها من ناحية أخرى كخطر على المستقبل.

ويستفيد القارئ كثيراً من ظرف كتابة الأستاذ "الضَّو" لهذا العمل عن "الصراع الإثيوبي الإريتري" من موقعه في إريتريا بأكثر مِمَّا كان في إثيوبيا لظروف عمله بالأساس في أسمرا، وإن كان نشاطه كمراسلٍ لفترة طويلة في المنطقة أتاح له رؤيتها ككل دون تقصير، لكني أقول أنه كان مفيداً أن يكشف الكثير من مواقعه الإريتريَّة التي تغيب عن بصر وبصيرة العالم الخارجي، وبشكلٍ أكبر عن العالم العربي للأسف، وقد أعفاه تحليله وتنقيبه وراء الحدث من انحيازٍ صارخ تفرضه عادة وفرة التفاصيل في جانب دون آخر، إلا ما يستدعيه موقف المتابع نفسه والذي أترك أمره بين الأستاذ فتحي الضَّو وقارئه.

ويظل المُفيد فى هذا الكتاب، ذلك الإحساس بزخم الوطنيَّة الإريتريَّة التي تأسَّست من مواجهة الاستعمار الإيطالي والإنجليزي من جهة، والقهر الإثيوبي من جهة أخرى. وقد أسَّست هذه البنية الوطنيَّة أحزاب سياسيَّة ليبراليَّة ودينيَّة دون أن تغرق في الطائفيَّة أو الانقساميَّة العرقيَّة، وهذه الوحدة الوطنية التي استمرَّت في تعبئتها الثورة الإريتريَّة بمراحلها المختلفة منذ الخمسينات ثمَّ الستينات وما بعدها، هي التي شهدت أثرها بنفسي في ميدان المناطق المحرَّرة أواخر السبعينات من القرن العشرين، كما أقرَّتها دراسات أوروبيَّة رصينة (ديفيد بول مثلاً) لم تعتد الحديث عن "الوطنيَّات الأفريقيَّة" قدر حديثها عن الإثنيات.. الخ.

هذه "الوطنيَّة الإريتريَّة" هي التي حملت "ثورة التحرير" بكُلِّ مشاكلها لثلاثين عاماً من أواخر القرن الماضي، ولعلها وقد سارعت بإقرار "هيكل الدولة" قد فرضت عليها بسهولة البحث عن شرعيَّة السلوك الدولي وقانونيَّة الحُدود، والقول بالتحكيم وقبول نتائجه، على نحو ما حدث مع اليمن في حنيش، بل وعلى نحو ما انتهت به "الحرب الضروس" مع إثيوبيا نفسها، ولم تبق مجرَّد حركة تحرير ذات جيش ثوري يضرب هُنا أو هُناك، أو يعجز عن الضرب فيُعرِّض البلاد للانقسام أو التفتت كما حدث في مناطق أخرى، ولكن هاهي الحرب تنتهي، وتبقى "الدولة الإريتريَّة" قابلة للتطوُّر الديمقراطي الداخلي والتحرُّك الدولي، بما قد يكون بأساليب جديدة غير ما سبق استقراره عقب الاستقلال ومتطلبات الاستقرار الأولى.

أما إثيوبيا، فقد كشفت لنا دراسة "فتحي الضَّو" كثيراً مما استقرَّ عنها أيضاً، سواءً ما كان كامناً أو ما فضحته الحرب الأخيرة. فأديس أبابا، هي عاصمة

"الدبلوماسيَّة" الأفريقيَّة، سواءً في إطار منظمة الوحدة الأفريقيَّة، أو إطار الكادر الدبلوماسي الذكي الذي تتمتع به إثيوبيا بثباتٍ، رغم تغيُّر نُظُمِها على مدى رُبع قرن.. العاصمة، وشعب البلاد، والدبلوماسيَّة كلها تتسم بهدوءٍ مُلفت وصوتٌ خفيض يتفق مع تسمية أديس أبابا بـ"الزهرة"، ولكنها فجأة تبدو في هذه الحرب عالية الصوت، طنانة بالسِّلاح، تجمع حولها أطراف العالم كقوَّة إقليميَّة صاعدة، وليست تلك الدولة الجبليَّة المُحافظة. فما الذي جرى لإثيوبيا مؤخراً؟! يقول الأستاذ فتحي الضَّو الكثير في كشف المكنون، ولذا ستبدو تأمُّلاتي هنا خاصَّة بزائرٍ تكرَّرت زياراته ومتابعته لمقرّ منظمة الوحدة الأفريقيَّة، أو جامع مادة عن التاريخ "الإمبراطوري" ثم "الثوري" لهذا البلد الهادئ.

فقد ألفتها دولة "الأبويَّة" الإمبراطوريَّة التوحيديَّة مهما تعدَّدت قومياتها ولهجاتها.. كتب ذلك عنها متخصِّصون في تاريخها، مثل ريتشارد جرينفيلد، واغتنت بذلك أعمال مؤتمرات دوليَّة حول إثيوبيا بوجهٍ خاص منذ ١٩٦٨، حتى كان أكبر مؤتمرات الدراسات الوطنيَّة الإثيوبيَّة عام ١٩٩٠، وكلها تدور حول تلك الأبويَّة التي تأكدت قاعدتها بالأرثوذكسيَّة الإثيوبيَّة، وحتى "بالثورة من أعلى" كما أسمى "فريد هاليدبى" ثورة منجستو. تحدَّث الجميع عن نُخبة العسكريين، أو "التُّرك الشُّبَّان"، كما تحدَّثوا عن جماعات المُثقفين وذلك منذ أوائل القرن العشرين، وكلهم يتمسَّكون بوحدة الإمبراطوريَّة ويُؤسِّسون لدولتها الحديثة. وفجأة يتفجَّر هذا الكيان عن جماعة "ويَّاني" الجديدة (التيجرينيين) في عراكهم التاريخي مع الأمهرا وغيرهم، ويصطدمون أيضاً بامتداداتهم في إريتريا، فنشهد تلك الحرب الضروس نتاجاً حديثاً يتطلع إلى أدوار حديثة، ليس فقط ببناء إثيوبيا جديدة أو قويَّة، ولكن إثيوبيا الدور الإقليمي الذي يتطلع يُمنة إلى السُّودان، ويُسرة إلى الصومال، وشمالاً إلى إريتريا، فيجد أنه الأقدر على لعب دور قد يكون فاته لفترة، دور القوَّة الإقليميَّة في القرن الأفريقي. وهاهي أطراف العالم الغربي، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتطلع إليه وتُغدِقُ عليه، وها هي إسرائيل تراجع مكانتها فيه، وهاهي روسيا لا تبقي من التاريخ السوفيتي إلا تجارة السلاح، تمُدُّها وفيرة إلى هذا الكيان الصاعد.

نحن إذن أمام عمليَّة جديدة في القرن الأفريقي، ولذا رأينا هذا الكيان ينطلق بقوَّة دفع هائلة في اتجاه "دولة مجاورة" وكأنه خرج من شرنقة الحدود الأبويَّة والوطنيَّة الضيِّقة إلى إطار العالميَّة، وهو أمرٌ لم نره حتى وهو يدافع عن نفسه ضد "انفصال إريتريا" أيام كانت القضيَّة في هذه الحدود.

فإذا لم يكن هذا هو التوجُّه الجديد، فكيف نفسِّر هذه الاندفاعيَّة بالموجات البشريَّة عبر كافة حدودها مع إريتريا، وهذه المحاولة غير محدَّدة الهدف نحو اختراق بلد في الطريق إلى أحد موانيها الرئيسيَّة، وهذا الاحتلال لمواقع هامَّة داخل الدولة المجاورة وبضغط مخيف وكثافة، ثم الانسحابُ منها؟! ثم ما هذه المعالجة الصارخة للتعامُل على المستوى الإقليمي والدولي؟! ولولا براعة

الدبلوماسيَّة الجزائريَّة وقوَّة ضغطها - لارتباطها بكرامة رئاسة الجزائر للمنظمة - ما كان يمكن الاتفاق الذي بدا مجرَّد تنازُل ترضية للخارج، وليس للوضع القائم الذي يسيطرون فيه على الحدود والمصالح؟!

هذه التساؤلات جميعاً تُخفينا إجابتها من أن نُصبح أمام قوَّة إقليميَّة طموحة في عصرٍ تتحرَّك فيه مراكز العَوْلمَة نحو بناء عدَّة قُوى إقليميَّة في القارَّة، مثل نيجيريا في غربها، أو جنوب أفريقيا في جنوبها، وكلها تخضع لتساؤلٍ عن ما هو لصالح شعوبها، أو مجرَّد قوَّة إقليميَّة شريرة لصالح مراكز العولمة الأكثر شراً؟!

لقد كانت إثيوبيا في الحدود الجُغرافيَّة الضيِّقة تتهم إريتريا بأنها "الدولة الشِرِّيرة"، وها قد أصبحنا أمام مخاوف من قوَّة إقليميَّة شرِّيرة، ما لم تستعيد إثيوبيا إطارها الدبلوماسي الهادئ، وخبرتها في التعامُل الدقيق مع الصُومال والسُّودان ومِصرَ وجيبُوتي، بل ومع إريتريا، بعد إقرار المواثيق "القانونيَّة" والدوليَّة لعلاقاتهما.. ما لم يحدُث ذلك، فإننا سنعود لقراءة كتاب "فتحي الضَّو" قراءة ثانية وثالثة لنبحث معه عن خفايا الأجندة السريَّة – التي قد يكون قد أخفاها أسلوبه الأدبي الرقيق لصراعٍ اشتدَّ بديلاً للجِوَار، وعمليَّة هدمٍ عبثيَّة لا طائل من ورائها.

حلمي شعراوي

تمهيد

(الطبعة الأولى)

تعتبر الحرب الإثيوبيَّة الإريتريَّة "الثانية" هي الأكبر في تاريخ أفريقيا، وقد كانت الحرب "الأولى" عشيَّة انتهائها (١٩٦١-١٩٩١) هي الأطول في تاريخ القارَّة.. فكأنما قدر هذين الشعبين أن يخوضا حروباً تهدف – بأفعال التفضيل – إلى تحقيق أرقامٍ قياسيَّة في التاريخ الإنساني في تلك المنطقة.

لكن الفارق بين الحربين، هو أن "الأولى" كانت تقف وراءها قضيَّة شعبٍ وحقه في تقرير مصيره، ولهذا فهي على الرَّغم من تكلفتها الباهظة في الأرواح والموارد، إلا أنها كانت حرباً نبيلة – إن جاز التعبير – من أجل هدفٍ مشروع، أو هي تأكيدٌ لمقولة الجنرال الألماني الشهير كارل فون كلاوزوفينتر: **«الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى»**.. أما "الثانية"، أي الراهنة، فهي على العكس تماماً، إذ يمكن القول إنها حربٌ شِرّيرة بكُلِّ المقاييس، الأمر الذي جعل بعض وسائل الإعلام تنبري وتُضفي عليها شتى الأوصاف ساعة اندلاعها، فهي على حدِّ تعبيراتهم الحرب العبثيَّة.. الحرب الغبيَّة.. الحرب غير المبرَّرة.. حرب الإبادة.. الحرب المجنونة.. الحرب الغريبة.. الحرب الأكثر دمويَّة.. حرب الوجود.. حرب الفقراء.. حرب الجياع.. الحرب غير المنطقيَّة.. وبحسب صحيفة 'الانترناشيونال هيرالد تريبيون' الأمريكية بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٠ التي ختمت الأوصاف، فهي **«أكثر حروب العالم سُخفاً»**..

وقد حاول أحد الدبلوماسيين العاملين في الأمم المتحدة أن يُسبغ عليها معنىً واقعياً عند مناقشتها في مجلس الأمن في أيامها الأوَّل، فقال: **«إنها أشبه بحال أصلعين يتقاتلان من أجل مشط»**.

حقيقة الأمر أنه وعند التمعُّن في أجندتها المعلنة والأساسيَّة، وهي النزاع الحدودي، يصل المرء إلى قناعة بأنها لا مبرّر لها إطلاقاً، لكن عند الإبحار في أجندتها الخفيَّة، نجد أن لها أسباباً وجذوراً تتجاوز حدَّ المُعلن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. "نفسياً" وإقليمياً.. الخ، مع التأكيد أن أهدافها لا ترقى إلى درجةٍ يغامر فيها كلا الطرفين ويضعان مصالحهما في مهبِّ الرّيح، ولا ترقى لدرجة ينهمر فيها الدم انهماراً يُجاري ما تفعله الطبيعة في المنطقة نفسها.

لقد كانت قضية الحدود هي "صندوق الباندورة" الذي امتدَّت إليه الأيادي العابثة وفتحته، فخرجت منه – وفق الأسطورة الإغريقيَّة المعروفة – الأرواح الشرّيرة التي حوَّلت النزاع إلى حربٍ دمويَّة. وقد يظن البعض أن النزاع كان من البساطة بحيث يسهُل حلّه – وهو بالفعل كذلك – لكن الذي عقَّده هو أن جرثومة فتاكة كانت منذ زمن كامنة في جسد العلاقة الطري، لم تنجح الوسائل التي أتبعت في استئصالها – لأسباب سيرد ذكرها – حتى أضعفت مناعة العلاقة، بحيث أنه عندما تداعت الأمور بعدئذٍ، أضحت المسألة الحدودية هي بمثابة "قميص عثمان" في الفتنة الكُبرى.

وقضايا الحدود – كما هو معروف – هي القنابل الموقوتة التي تركها المستعمرون من ورائهم، والقارَّة الأفريقيَّة تضِجُّ بعشرات الحالات، بل على مستوى العالم كله. ومن المفارقات، أنه أثناء الشهور الأولى لهذه الحرب، وقَّعت بيرو والإكوادور اتفاقاً أنهى نزاعاً حدودياً مُزمناً استمرَّ قرناً كاملاً؛ ونزع فتيل آخر نقطة تفجُّر في دول أمريكا اللاتينيَّة، ففي أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨، وقع ألبرتو فوجيموري رئيس بيرو، وجميل معوَّض رئيس الإكوادور الاتفاق في منطقة مرتفعات "كورديرا ديل كوندور" النائية، والتي خاضت الدولتان آخر حروبهما بسببها العام ١٩٩٥، وتمَّ الاحتفال بحضور عدد من زعماء دول أمريكا الجنوبيَّة وملك أسبانيا وممثّلين عن الرئيس بيل كلينتون والبابا يوحنا بولس الثاني، وذلك برعاية البرازيل والأرجنتين وشيلي.

إذاً، فإن أي نزاع حدودي – حتى لو طال وأزمن – فلا بُدَّ من تسويته على أسُس القانون الدولي، التي لا تُغمِط أي طرفٍ حقه في تأكيد سيادته على رقعة جغرافيَّة يدَّعي ملكيَّتها، وطالما أن الأمر كذلك، فإن إهدار الأرواح والموارد في شيء سيؤول في نهاية المطاف إلى تلك النهاية المذكورة، يُعدُّ ضرباً من ضروب العبث بمصائر الشعوب.

لقد رأيتُ البشر في هذه الحرب يموتون بالمجَّان، ولعلَّ هذا ما حرَّضني على فكرة هذا الكتاب.. رأيتُ الناس يموتون "سمبلة" كما نقول نحن في السُودان، أو كما يحدُث في السُودان نفسه، والواقع أن ذلك ليس حكراً على منطقة القرن الأفريقي وحدها، فمعظم بقاع أفريقيا تخوض حروباً لا تخضع لأي معايير منطقيَّة، (على سبيل المثال هناك نحو ١٩ دولة تشهد نزاعاتٍ مسلحة داخلية، أي أكثر من ثلث دول القارة).. وقد قيَّض الله لي أن أشهد نموذجاً حياً من نماذج هذا البؤس صيف عام ١٩٩٤ في الصومال، في شارع صغير خلف الفندق الذي كنتُ أقيمُ فيه، إذ تطوَّر نقاشٌ ابتدره شخصان في سببٍ تافه إلى معركة، ليس دفاعاً عن عقيدة، أو إيماناً بمبدأ، أو حماية لعرض، أو ذوداً عن كرامة، وإنما كان ببساطة حمية قبليَّة، تجاوزت قامة الشخصين لتتحوَّل إلى حربٍ دامية لأكثر من ثلاثة أيام، تواصل ليلها بنهارها، وكانت حصيلتها في النهاية مئاتٌ من القتلى والجرحى.

هكذا رُزأت القارَّة الأفريقيَّة بحروبٍ جافاها المنطق، وغاب عنها العقل، ويصعُب في الوقت نفسه تبريرها، وما جدوى التبرير طالما انه لن يحيي روحاً أزهقت، أو يعمل على التئام جراح خلفتها الحرب؟!

في قولنا أن الحرب الإثيوبية الإريترية "الثانية" هي الأكبر في تاريخ القارة الأفريقيَّة، استندنا إلى عدة أسباب، منها:

- **أولاً:** بالنظر إلى وقائع الحرب "الأولى"، كانت هذه حرب مجرَّبة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، وفي إطار هذا التجريب، فقد بدأت بحشدٍ بشري من الطرفين عند اندلاعها بلغ نصف مليون جندي، وظلَّ ذلك الحشد يتواصل على مدى العامين الماضيين إلى أن بلغ عدد الجنود المتجابهين وجهاً لوجه ما يناهز المليون في ثلاثة قطاعات، على طول الحدود الممتدَّة بين البلدين إلى ما يقارب الألف كيلومتر، وهذا ما لم يحدُث في تاريخ أفريقيا مطلقاً، فالحروب التي شهدتها القارة، هي في مجملها نزاعات داخليَّة، أما تلك التي اندلعت بين دولتين من دولها – مع قلتها – فقد كانت حروباً محدودة من حيث الأعداد البشريَّة والإمكانات العسكريَّة.
- **ثانياً:** هي أول "حرب تكنولوجيَّة" تشهدها القارة السَّمراء، وذلك على حدِّ وصف صحيفة 'لوفيجارو' الفرنسيَّة لها (١٩٩٩/٣/١)، وبتعبير آخر مماثل: «**هي أوَّل حرب تستخدم فيها تكنولوجيا متطوِّرة في أفريقيا**»، وذلك على حدِّ وصف السيد/محمد سحنون، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لصحيفة 'الحياة' (١٩٩٩/٢/١٢)، وهي بهذا الوصف استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة براً وجواً وبحراً، (والأخيرة بطريق غير مباشر). كما أن المثير، رغم الوصفين السابقين، هو أن القتال جري في جبهاتٍ التحم فيها الجيشان بالأيدي والأرجل.. خنقاً ورفساً وتفطيساً – كما سيرد ذكره – وهذا ما جسَّد وجه الغرابة في هذه الحرب.
- **ثالثاً:** بغضِّ النظر عن أي خسائر أخرى، كان عدد ضحايا هذه الحرب يزيد عن مائة ألف شخص من الطرفين، وهو رقمٌ تقريبي، ومن المُؤكَّد أنه يزيد عن ذلك. ولأنه حصيلة ثلاث جولاتٍ من القتال، الذي جرى لأيام معدودات –بصورة متقطعة – فهو يفوق ضحايا أي حرب جرت بتلك الصورة في القارَّة الأفريقيَّة. مع العلم أيضاً بأن هذا الرقم يفوق عدد شُهداء الثورة الإريتريَّة في الحرب الأولى التي استمرَّت لثلاثة عقود زمنيَّة (كانوا نحو ٦٥ ألفاً)، وما يقاربهم كذلك من شهداء الثورة الإثيوبيَّة في عقدين زمنيين.
- **رابعاً:** منذ أن قدحت هذه الحرب شرارتها، سجَّلت أرقاماً قياسية في المبادرات والوساطات والمناشدات، بدءً من المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن)، مروراً بالمنظمات القاريَّة والإقليميَّة (منظمة الوحدة الأفريقيَّة، المنظمة الحكوميَّة للتنمية "إيقاد"، الاتحاد الأوربي، دول

الاتحاد الكاريبي، منظمة دول الساحل والصحراء)، وانتهاءً بدولٍ ورؤساءٍ عاملين وسابقين وشخصيات دولية عامة.. الخ، جميعهم قاموا بجهودٍ وجولاتٍ تعدَّدت لبعض منهم لأكثر من مرَّة، ومع كل ذلك لم تلُح في الأفق بارقة أمل. وعلى الرغم من أن مقترح الوساطة الأفريقية Frame Work بُذِلَ فيه جهداً أسطورياً من أطراف خارج المنظمة، تكامل دورها حتى وجد تأييداً وإجماعاً من كل الجهات، لكنه لم يستطع أن يزحزح صخرة العناد التي يتمترس خلفها أحد الطرفين قيد أنملة.

- **خامساً:** تغيَّرت أجندة الحرب بصورة مذهلة بعد اندلاعها، فظاهرياً ظلَّ طرف يردِّد باستمرار أنها نزاعٌ على الحدود، في حين بات طرف آخر يؤكد أنها "حرب وجود"، ويصبح تحقيق هذا الهدف الأخير ليس مرهوناً بانتهاء حوار البندقيَّة، فما أفصح عنه من مشاعر سالبة كانت مكبوتة، يُوضِّح بجلاءٍ تام استحالة التعايُش المستقبلي، على الأقل في ظِلِّ وجود النظامين، وهذا ما يُؤكِّده طرف علناً، ويومئ إليه الآخر سراً.. فقد تصمُت المدافع، لكن سيعمل كل طرفٍ على تفعيل قُدراته الخاصة للقضاء على الآخر بالأسلوب الذي يرتئيه، وذلك ما يعني بروز واقع جديد في إطار الأوضاع الداخليَّة لكُلِّ بلدٍ من جهة، وفي العلاقة بين البلدين من جهة أخرى.
- **سادساً:** هُنيهة وامتدَّت شرور هذه الحرب خارج النطاق الجغرافي للبلدين، وذلك على المستويين السياسي والعسكري، فأصبحت منطقة القرن الأفريقي كلها مهدَّدة بتأثيراتها، ففي الصومال حيث اضمحلت الدولة الوطنيَّة، بدأت مؤشرات "حرب وكالة" والتي يمكن أن تمتد رأسياً وأفقياً، والسُّودان طالته تأثيراتها على مستوى النظام والمعارضة، وما تزال التداعيات مستمرَّة في ساحته، وأفسحنا لذلك مساحة قد لا تروي ظمأ مترقبيها، لكن فيها تفاصيل مركزة ربما كانت جديرة بالاهتمام.. أما جيبوتي، فقد جنت ثمارها المُرَّة في وقتٍ مبكِّر، حينما توترت علاقتها بإريتريا وقطعتها دبلوماسيا في أوائل شهور الحرب، ثم عادت مرة أخرى في مارس (آذار) ٢٠٠٠، ولكن في ظِلِّ تقاطع المصالح والمبادئ، يصعُبُ التكهُّن بقُدرتها في الحفاظ على الحياد، حتى وإن رغبت فيه.

أما اليمن فقد ظلَّ طيلة سنوات الأزمة يضع يده على قلبه، وأخرى على خنجره تحسباً مِمَّا يخشى عواقبه، باعتبار أن النزاع يقع على مرمي حجر من جغرافيَّته الحسَّاسة المُطلة على أهم ممر مائي استراتيجي، ويشاركه أحد الطرفين ذلك. وقد ظلَّ المسئولون في صنعاء يُخفِّفون من وطأة هذه التخوُّفات بالحديث عن الخوف من تدفق اللاجئين الذين لفظتهم الحرب على أراضيه. أما كينيا، فلم يشفع لها بُعدها نسبياً، فقد وصلها رذاذها على الحدود المشتركة مع الصومال، بعد أن اختلطت هناك الوجوه والمآرب.

بشكل عام، سواءً استمرَّ هذا النزاع أو وُضع له حداً، فالمنطقة ستشهد بروز تحالفاتٍ جديدة. وقد أصبح من المُؤكَّد تضعضُع أو انحسار مشروع "جيل القادة الجُدُد" الذي كان قد بدأ يتبلور، وبُذِلت فيه جهودٌ لربط المنطقتين الحيويتين (القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العُظمى) مع بعضهما البعض.

على غير المألوف في حروب ونزاعات أخرى في مناطق كثيرة من العالم، فقد انتفى تماماً – بالنسبة لنا على الأقل – وجود أي مؤشِّراتٍ لتدخُّل أصابع أجنبيَّة في هذه الحرب، فهي صناعة محليَّة بحتة، وعلى العكس، أبدت الدوائر الخارجيَّة رغبة وحاولت جاهدة إطفاء نيرانها. ومع ذلك، فإن مسئولاً دولياً مثل السيد/محمد سحنون لم يتورَّع في طرح الأمر بنظريَّة "المؤامرة" المعروفة، بعد أن أعيته السُبُل في إدراك أسبابها الحقيقيَّة، فقد تساءل في حوار له مع صحيفة 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٢، بعد أن أشار إلى العلاقات الودية التي كانت تربط بين زعيمي البلدين، اللذين كانا معاً ضد نظام مانغستو الديكتاتوري، وإلى دورهما في منظمة الوحدة الأفريقية وحداثتهما في الحكم، فقال: **«مَن المُحرِّك وراء اندلاع هذه الحرب غير المنطقية؟! أستغرب، لأنهما فجأة أصبحا أعداء، وهذا يثير القلق لأن سبب التوتر غير واضح، فالسؤال المطروح: مَن وراء هذه المشكلة؟!»**.. وأضاف: **«إن غالبيَّة المشاكل في أفريقيا اليوم داخليَّة، أما وأن دولتين مستقلتين لهما حكومتان حديثتان تشُنَّان حرباً بسبب خلاف سطحي ومحدَّد، حيث الأراضي التي يتنافسان عليها خالية من الثروات، يُصبِح السؤال عن المحرِّك مطروحاً بصراحة»**.

إزاء تساؤلات السيد/سحنون المُلحَّة، ومع احترامنا الأكيد لشخصه، نقول بتواضُع شديد، أن الحديث عن أي محرِّكٍ خارجي لهذه الحرب – حتى انتهاء جولتها الثانية – هو نوعٌ من أنواع السفسطة، ودعوة لكسلٍ عقلي لا يود قائله أن يُجهد نفسه في البحث والتقصِّي. فهي بمنظور واقعي – عِوَضاً عن نظرية المُؤامرة – يمكن القول بأنها حربُ الأخطاء المشتركة والمتراكمة، وكانت نتيجة حتميَّة لكمٍ هائلٍ من الأحداث المُشوَّهة التي كانت تمور تحت سطح العلاقات عبر حقبٍ تاريخيَّة مختلفة، ظلت تنخُر في جَسَد العلاقة، بعضُها كان يُعالج بأدواء التسكين، فيتشرنق مجدَّداً عندما يتهيأ لها المناخ، والبعض الآخر كان يخضع للمراهنة على الجنرال "زمن" بزعم أنه كفيل بمعالجته. وطالما وقعت الواقعة، فالطرفان يتحمَّلان نصيبيهما – بنسبٍ متفاوتة – من تلك الأخطاء المتراكمة. وما كان يمكن أن يحدُث ذلك لولا أن هذه الحرب في جوهرها هي اختلافٌ في الرُؤى بين عقليَّتين تديران الأزمة، وما كان يمكن أن يحدُث ذلك لولا أنها تعني في بُعدها الآخر تبايُناً بين مفهومين في أسبابها وتداعياتها وسُبُل حلها. بل يزيد من عُمق هذه الأزمة أنها بين طرفين يعرفان بعضهما البعض تماماً، وقد رضعا المفاهيم الثوريَّة التي أنجزا بها العمليَّة التحرُريَّة من ثديين مختلفين، إلا أنهما من صدرٍ واحد.

إلا أن إقدام أثيوبيا على غزو الأراضي الإريترية في الجولة "الثالثة" من الحرب، وإزاء الصمت الدولي الذي صاحب هذا الانتهاك، تحدَّث أكثر من صوت ـ همساً ـ عمَّا أسماه السيد/سحنون بـ"المؤامرة"، وهذا ما دفع بنا إلى البحث والتقصِّي في فصول هذا الكتاب عن الحقيقة، بمنطق أن لكُلِّ فعلٍ رد فعل.

لقد أيقظت هذه الحرب الفتنة التي ظنَّ كثير من المراقبين أنها نامت في "جِحْرِ" البلدين بعد الحرب الضروس الأولى، وكان الأمل أن تكون تلك هي آخر الحروب بين شعبين تجمع بينهما وشائج وصلات حميمة، أكثر مِمَّا يُفرِّق بينهما من قضايا عابرة.

استيقظت هذه الفتنة بكل مُقوِّماتها من حقدٍ وكراهيَّة ورغبة ممزوجة بطعم الدم في فناء الآخر.. ومن المفارقات أن هذه الحُمَّى اجتاحت حتى الحيوانات، فقد لفت نظري خبر بثته وكالة الأنباء الإثيوبية يوم ١٩٩٩/٤/٢١ في خِضَمِّ المعارك الدائرة بين الطرفين ـ ربما تزامن دون قصد ـ ذكرت فيه: **«إن قتالاً دموياً شرساً استمرَّ أسبوعاً في بريَّة غويبلي التابعة لإقليم هَرَرْ بين الأسود والضباع»**.. وقال كمال بدر من المكتب الزراعي التابع للدولة للوكالة: **«لو كان السبب هو الجفاف والظمأ والجوع، فإن الحيوانات المفترسة كانت هاجمت القُرى المجاورة بدل أن تسفك دم بعضها البعض في قتال وحشي»**.. وأضاف: **«ربَّما تقاتلت الوحوش على ثأر مجهول»**.. وقد أسفرت المعركة عن مقتل ٦ أسود و٣٥ ضبعاً، كانوا جميعاً ـ وفقاً لما ذكرته الوكالة ـ مطروحين على الأرض وسط حلبة الصِّراع في منطقة صحراويَّة قُرب مدينة هَرَرْ القديمة.

قياساً على ذلك، كان متوقعاً ـ أو بالأحرى كان الأمل ـ حينما زجَّت الطبيعة بحلولها المُجرَّبة في إثيوبيا نفسها ـ قبل بداية الجولة "الثالثة" من الحرب ـ حيث جرى الحديث عن مجاعة طالت نحو ثمانية ملايين نسمة في إثيوبيا ونصف المليون في إريتريا، علاوة على الحرائق التي التهمت مئات الآلاف من الهكتارات المُخضرَّة بالغابات ومزارع البُن (المحصول الاقتصادي الرئيسي في صادرات إثيوبيا)، أن يعمل فعل الطبيعة هذا على هزيمة أفكار البَشَر، إلا أن ذلك جاء مترادفاً مع تمنُّع الحكومة الإلإثيوبية في قبول الوثيقة الثالثة "التدابير الفنيَّة" Technical Arrangements، والتي تعنى الموافقة عليها توقف حوار البندقية قبل بدء الجولة "الثالثة"، لكن ذلك لم يُحرِّك ساكناً، وظلت الأمور تراوح مكانها، بل لم يتورَّع الماسكون على زمام السُّلطة في أديس أبابا أن يُصرِّحوا علناً للمسئول الأمريكي "أنتونى ليك" المكلَّف بملف الوساطة في جولته الأخيرة للمنطقة في مارس (آذار) ٢٠٠٠، برفضهم ذلك، والرد السلبي هذا هو ما ذكره "ليك" وهو يتأهَّب لمغادرة العاصمة الإثيوبية، بما يعنى وأداً لمُهمَّته، أو الأسلوب أو الآليَّة التي اتبعها، مِمَّا فتح الباب لبداية الجولة الثالثة من القتال في مايو (أيار) ٢٠٠٠. وقبل ذلك، قال كثيرون في هذا الصدد: لماذا لا تعمل الإدارة الأمريكيَّة على

ممارسة شيءٍ من الضغوط على الطرف المُتعنت؟! وذلك سؤالٌ جوهري نزعمُ بأننا اجتهدنا في الإجابة عليه في سياق سردنا لوقائع الأحداث في هذا الكتاب.

تجدر الإشارة إلى رأيٍ قيل في الغُرف المُغلقة، أفادني به طرف موثوق به نقلاً عن مصدر في وفد الوساطة الأمريكي، حينما طرح له فعل الطبيعة المُشار إليه، قال له إنه أصبح متيقناً بأن: «**المسئولين في أديس أبابا لا يعبأون كثيراً بهذا الأمر**»، وبالطبع ذاك رأيٌ لا يستطيع قوله إلاَّ من كان بالصفة المُشار إليها، ولرُبَّما أيضاً إلا في حضرة مصدرنا الموثوق به. والمثير في الأمر، أن هذا المصدر نفسه اضطلع بمهمَّة وساطة غير رسميَّة في هذا النزاع، كادت أن تأتي أكلها، لولا تغيُّر الأوضاع على الأرض، وقد أشرنا لهذا ضمن سطور الكتاب. غير أننا استناداً إلى ما أدلى به المصدر الأمريكي، سنرى أيضاً بالتفصيل في بعض الفصول كيف تعامل الحُكَّام الأثيوبيون – على اختلاف أنماط أنظمتهم – مع ديمُغرافيا البشر، الذين يبلغ تعدادهم زُهاء الستين مليون نسمة، وكيف أن لغة المصالح جعلت الإدارة الأمريكيَّة – بالرغم من تعليق المسئول السابق – طرفاً يُوجِّه بوصلته إلى حيث يطمح!!

إنصافاً للحقيقة والتاريخ، توخَّينا الحياد قدر استطاعتنا في هذا الكتاب، وتجرَّدنا في ذكر وتثبيت الوقائع بمتابعة دقيقة، ومثابرة في الاستدلال بالمعلومة الموثّقة، وإسنادها إلى مصادرها، فإن رأي القارئ – بعد ذلك كله – انحيازاً في موقعٍ ما لأحد الطرفين، فلسنا بالمسئولين عن ذلك، بقدر ما أن المسئول هو هذا الطرف أو ذاك فيما تفوَّه به، ومدى قُدرته على إقناع الرأي العام بقوَّة حُجَّته وعدالة قضيَّته.

ثم عكفنا في الفُتوق والرُتوق على وضع تحليلنا الخاص في بعض القضايا، برؤية خاليَّة من أي غرض.. ذكرنا ما رأيناه صواباً ودعمناه، وأشرنا إلى ما اعتقدناه خطأً واستهجنَّاه، اهتداءً بمقولة الإمام الشافعي الشهيرة: «**والله ما ناظرتُ أحداً قط فأحببتُ أن يُخطئ، وما كلمتُ أحداً قط وأنا أبالي أن يُبيِّن الله الحق على لساني أو على لسانه**».

إن التاريخ مراحل، تشبه المراحل التي يمر بها عُمُرُ الإنسان، لا فجوات فيها.. مثلما أنه لا فجوات في السياسة أو الإستراتيجيَّة، فالوقائع دائماً ما تكون متصلة ومتواصلة ومترابطة مع بعضها البعض، ومسارها النهائي، هو الذي يصنع الحدث، سلباً كان أم إيجاباً. ولهذا عندما تراءت لنا فكرة هذا الكتاب وشرعنا في تنفيذها، تنازعنا أمران، فإما ذكرُ الأحداث من حيث الفترة التي اندلع فيها النزاع وتحوَّل إلى حرب، أو بالاستناد إلى جذورها، بما يعني الاتكاء قليلاً على الماضي بحثاً وتمحيصاً. فرجَّحنا الرأي الثاني ودخلنا إلى كهفه، في زيارةٍ جديدة للتاريخ، كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل، وخصَّصنا لذلك الجزء الأوَّل من الكتاب، بقناعة أن هذه الزيارة ستعين حتماً في قراءة أحداث الحرب الراهنة التي

ضمَّناها الجُزء الثاني من الكتاب، بدءً من نقطة الانطلاق في علاقة الجبهتين بعد أن دانت لهُما السُلطة في كلٍ من أديس أبابا وأسمرا.

بالضرورة فإن تناول أحداث الجزء الأول تعني الوقوف والتأمُل في فترة الإمبراطور هيلاسيلاسي، وكيفيَّة وصول خلفه مانغستو هيلاماريام للحُكم، ومِن ثمَّ تعامُلهما مع القضيَّة الإريتريَّة، أما في الساحة الإريتريَّة نفسها، فكانت القراءة – غير المتعجِلة وغير المتأنية – لملابسات حقبة النضال المُسلَّح في الثلاثين عاماً. فهي فترة خصبة، عزَّ تناوُلها بشكلٍ مستفيض حتى الآن، كما أنَّ الدخول إلى دهاليزها أمرٌ صعب، يستلزم الإحاطة بكثير من دقائق الأمور، لا نزعُم البتة أننا امتلكنا نواصيها، لكن تقاعُس – أو لا مبالاة – الذين هُم أدرى بشعابها أصبح أمراً مستفزاً، فلابُدَّ من فضِ بكارتها كضرورة حتميَّة، حفاظاً على تاريخ يمكن أن يندثر إذا ما تُرك نهباً لأهواءٍ وأغراضٍ لا علاقة لها بحق الأجيال اللاحقة في معرفة الحقيقة.

إنني على يقين كامل بأن النضال الإريتري لم يكُن فرض كفاية قام به البعض وسقط عن الآخرين، فقد ساهم في تحريك عجلته والنهوض به كل الشعب الإريتري، وحملت فصائله العديدة على عاتقها مسئوليَّة العمل العسكري المُصادم، والسياسي المقارع، والدبلوماسي المرن. ولا يعني تلكؤ البعض وجنوح ممارساتهم نحو أهدافٍ أخرى، هضماً لحقوقهم ومساهماتهم الوطنيَّة في هذا الهدف النبيل، ولا جدال بأن الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا (لاحقاً الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة) كان لها القدح المُعلى في تلك المُهمَّة، وصولاً إلى جني ثمار الاستقلال، مع التأكيد بأن فيها أيضاً من تلكأ أو تقاعَسَ أو جَنَحَ عن جادَّة الطريق، وإن كانت الجبهة قد هزمت تلك الأفكار والممارسات بآلياتها الخاصة.

بناءً على تلك المُعطيات، إن كان هناك ثمَّة اتفاق حولها، فإننا نقول أن الانطلاق الحقيقي لإريتريا بعد الاستقلال يتطلب شيئاً من الشفافية التي تتواكب مع متطلبات العصر، دون تجريمٍ للماضي أو سوء ظنٍ بالحاضر، وإنما نظرة عميقة للمستقبل، ولرُبَّما هذا ما دعانا في تناوُل أحداث الجزء الثاني إلى إفساح قدرٍ غير قليل لموضوع البناء السياسي والتنظيمي والمؤسسي للدولتين، بما في ذلك وجهة نظرنا في القيادتين، بإخضاع ما يتردَّد ويُقال إلى شيءٍ من الموضوعيَّة، وقادنا ذلك إلى مسألة الدور الإقليمي الذي يرى البعض بأنه كان عاملاً مُهمَّاً من أسباب الأزمة.

أما الأزمة في حدِّ ذاتها، فأحداثها متداخلة ومتشابكة، تُذكِّرني إلى حدٍ كبير بما قرأناه مبكراً في رواية الكاتب البريطاني الشهير "إستيفنسن Stevenson" المُسمَّاة "جزيرة الكنز Treasure Island" والتي كان أبطالها يسردون مشاهداتهم، كلٌ من الزاوية التي رأى منها الحدث، بعد أن تفرَّقت بهم السُبُل والتأم شملهم مجدداً، غير أننا في محاولة لتقريب الصورة شبَّهناها بـ"مثلث

برمودا"، إذ كانت هناك ثلاث سُفُن تُبحِر باتجاه هذا المثلث: أوّلها، المسار الحدودي، وهو المُعلن وأسُّ الأزمة، تتبّعناه بخلفيّة الحدود الاستعماريّة، والأمواج التي تلاطمت حولها قبل أو بعد الاستقلال.. والمسار الثاني، اختصّ بالمحور الاقتصادي وفي جوفه المنافذ البحريّة وما كان يجري على شواطئها.. أما المسار الثالث، فقد كان حول العلائق السياسيّة والاجتماعيّة، حيث ثقبت العوامل النفسيّة التي كانت كامنة في الصدور جانبي السفينة.

بعد المسارات الثلاثة، كانت هناك تداعيات الأزمة التي شملت جوانب كثيرة، منها المحيط الإقليمي، فحاولنا الوقوف دون ما استفاضة في بعض القضايا التي تأثرت بها أو أثرت فيها.

بقدر ما أكّدنا حيادنا في هذا الموضوع، إلاّ أن الأمانة تقتضي أن نشير للقارئ الكريم بأن الفصل الخاص بـ"جبهات القتال" هو أولاً تسجيلٌ لتجربتي الصحفيّة في مضمار أشهده للمرّة الأولى منذ أن عرفتُ القلم، أو عرفني – سيان– فهي مشاهداتي الخاصّة أوردتُها دونما زيادة أو نقصان، في محاولة لوضع القارئ في المناخ نفسه الذي جرت فيه وقائع هذه الحرب اللئيمة. وثانياً، فهو بحُكم تواجُدي الجغرافي في أسمرا، تسجيلٌ لتلك الوقائع من جانبها الإريتري، ولم تتسنى لي المُغامرة نفسها في الجانب الإثيوبي، وإن كان ذلك بحُكم شواهد الواقع أمرٌ مستحيل، فأديس أبابا – حتّى نهاية الجولة الثانية – لم توفِّر الفرصة نفسها للصحفيين الذين تقاطروا عليها، وأستشهد في ذلك بزُملاءٍ كانوا هناك، أو هُم مرابطون فيها، فمراسل أكبر صحيفة إيطالية 'كورييرا دلاسيرا' لم تنطلِ عليه الخدعة التي حبكتها السُّلطات الإثيوبيّة، فقد أشار في تقريرٍ له صدر بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٦ ضمن بعثة تفقدت منطقة تسمّى "جيراسيلاسي" في جبهة "بادِمّي"، قال لهُم مرافقٌ أثيوبي أنها موقع هام استردوه من الإريتريين، فقال المراسل بعد أن استعرض كثيراً من الوقائع والشواهد التي تنفي ذلك: **«هذه بلا شك أراضٍ إثيوبيّة، ويبدو أن ما حدث هو أن الإثيوبيين قد قاموا بإعادة احتلال منطقة هي أصلاً موجودة في أيديهم»!!**

ضمن الوفد، كان أيضاً مراسل الـ'بي.بي.سي' BBC ريتشارد لي، فقال: **«أخذونا إلى مكانٍ قريب من منطقة تُدعى جيراسيلاسي التي قالوا لنا أنها كانت موقعاً عسكرياً إريترياً هاماً، إلا أنه لا يبدو أن هناك دليلاً على أن معركة قد جرت في هذا المكان، ليس هناك دليلٌ من أي نوع يحمل على الاعتقاد أنك بالقرب من إحدى الجبهات الرئيسية».**

بعد أكثر من عامٍ على بدء الحرب، نشرت صحيفة 'الحياة' كذلك تقريراً لمراسلتها في أديس أبابا بتاريخ ١٩٩٩/٩/٥، ابتدرته بعبارة: **«للمرّة الأولى التي تسمح فيها السُّلطات الإثيوبيّة لمراسلين بتغطية من الجبهات...»**، وعضّدها في التاريخ نفسه مراسل صحيفة 'الخليج' الإماراتيّة، الذي أورد تقريراً تتصدّره نفس

العبارة المذكورة، علماً بأن الصحيفتين هُما العربيّتان الوحيدتان المُعتمدتان رسمياً في أديس أبابا، والتواريخ المُشار أليها تؤكد أنها لم تُقدِم على هذه الخطوة منذ بداية الحرب، وحتى عندما فعلت، فإنها جنت حصرماً ضَرّستهُ أسنان الصحفيين.

إذا فإن الأسلوب الذي اتبعته أسمرا مع الإعلاميين – عرباً وأجانب– كان له أثرٌ في شرح قضيّتها للرأي العام، مع أنها في بعض الأوقات عادت إلى سيرتها الأولى، ولم تمضِ في هذا الطريق إلى نهاياته المنطقيّة.

عند بداية الجولة الثالثة، وإثر تقدُم أديس أبابا عسكرياً وغزوها للأراضي الإريترّيّة، قامت بتغيير نهجِها السابق في تعامُلها مع الأجهزة الإعلاميَّة، ويبدو أن ذلك كان أمراً حتمياً بعد أن جرت مياه كثيرة من تحت الجسر، فأصبح كأنما الانفتاح الإعلامي مرهونٌ بالغلبة العسكريَّة.

بما أن الشيء بالشيء يُذكر، لم تكُن وسائل الإعلام الرسميَّة في كِلا البلدين أمينة في عكس التوتر حينما بدأ يسري في جسد العلاقة، وهذا يعود بالدرجة الأساسيَّة إلى نهج النظامين في التعامُل مع قضايا الدّولة، وبالأخص الإعلاميَّة منها، حيث أن المحظور دائماً على الرأي العام أكثر من المنشور، وذلك من مخلفات حقبة النضال المُسلح التي كانت تفرض قيوداً صعبة على المعلومات وتدفُّقها، ولم يتم التخلص من ذلك الإرث، على الرغم من تناقُضه مع الطفرة الإعلاميّة التي جعلت من العالم قرية كونية بحق Global Village، حيث أصبح التعتيم أمراً عصياً لمن يريد أن يمارسه في ظِلِّ هذه "العولمة الإعلاميَّة" Media Globalization، ولهذا تسرَّبت أخبار الأزمة في مُبتدأها إلى الخارج، وعاشها المواطنون في الداخل قلقاً وتوتراً دون أن تجرؤ وسائل إعلامهم على إطفاء نيران أيٍ منهما. ويحضُرُني في هذا المقام تعليق اقتبسته دورية 'اللاجئون' لمواطن إريتري في عددها رقم ١١٥، المجلد ٢، والصادرة عن مفوضيَّة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وهو يصف الحرب المُبهمة التي تدور بين بلاده وإثيوبيا، حيث قال: **«يمكنني فتح المذياع الخاص بي وأعرف ما الذي يحدث في أي مكان من العالم، ولكنني لا أعرف شيئاً عمَّا يحدُث على بعد ١٠ أميال».**

إن إريتريا في حاجة إلى إعادة النظر في العمليَّة الإعلاميَّة برُمَّتها، وهي تتأهَّب – بعد حوار البندقيَّة وانتهاء الفترة الانتقاليَّة – إلى ممارسة الديمقراطيَّة التعدديَّة، وفق ما أكده دستورها المجاز في مايو (أيار) ١٩٩٧. أما إثيوبيا في ظِلِّ نظامها الحالي، "غير مُحدَّد المعالم"، فإن أنصاف الحلول لن تُجدي فتيلاً، فما تظنه انفتاحاً، هو في واقع الأمر مظهراً غير واقعي من مظاهر الازدواجيَّة، وقد وضعها ذلك في دائرة الضوء بالنسبة لكثير من المنظمات المهتمَّة بالممارسات الديمقراطيَّة وحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، فإن بعض المنظمات المعنيَّة بتتبُّع أحوال الصحفيين تضعُها في مصاف الدول التي تشهد أعلى معدَّل اعتقالاتٍ في هذا الوسط، وتقع كل منابر الحريَّات العامة تحت قبضة الحزب الحاكم، فقد

ذكر تقريرٌ صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام ١٩٩٦، أن هنالك نحو عشرة آلاف معتقل في السُّجون لأسبابٍ سياسيَّة، أو بدعوى تتعلق بالأمن القومي، وأوردت بعض المنظمات في السنوات اللاحقة أضعاف هذا العدد. أما في إريتريا، فتوجد بعض التجاوزات في نفس المضمار، لكنها قطعاً لا ترقى لمستوى تلك الأرقام المهولة.

من جهةٍ ثانية، في إطار الاهتمام الإعلامي، وعلى الرغم من التغطية الإعلاميَّة العربيَّة والأجنبيَّة لهذه الحرب وهي في أوجها، إلا أن انحسار هذا الاهتمام بدخول أحداثٍ أخرى أقل أهميَّة كان مُربكاً ومستفزاً للذين يُعايشون الأحداث عن قُربٍ، ففي خِضَمِّ استعار الحرب، انصرفت التغطية الإعلاميَّة إلى إبراز الاهتمام بمونديال كأس العالم، ولمدة شهر كامل في فرنسا (١٠/٦ حتى ١٩٩٨/٧/١٢)، ثمَّ جاءت أحداث أخرى سيطرت فيها حرب البلقان في كوسوفو على الأخبار، وذلك على الرغم من أن عدد ضحاياها لم يزد عن ٤٢٦ شخصاً في ظِلِّ كُلِّ الآلة العسكريَّة التي استُخدِمَت فيها من قِبَلِ دُول حلف الأطلسي، وكذلك قضيَّة القيادي الكُردي عبدالله أوجلان، وتيمور الشرقيَّة.

ليس في الأمر تقليلٌ من شأن الأولى لمُحبِّيها، ولا في الأمر عنصريَّة في الثانية، فالحرب هي الحرب.. كذلك فالشأن الثالث هو قضيَّة إنسانيَّة ووطنيَّة، والأمر الرابع هو مسألة مصيريَّة، علاوة على أن وسائل الإعلام تركض وراء الخبر الطازج – موتاً أو حياة – لكن لا بُدَّ من التأكيد على أن مشاعر ما تنتاب المرء، خاصة عندما يكون في موقع الحدث، وكان ذلك هو حالي، إضافة إلى أن إشارتنا لهذا الأمر هي من باب الانتباه للفوارق الحضاريَّة بين عوالم قسَّمتها المصالح في المقام الأوَّل، ثم المواكبة في المقام الثاني.

تبقى المسألة الثانية بعد القضيَّة الإعلامية وهي الجبهة الدبلوماسية، فالعالم الذي ننتمي إليه لم تترسَّخ في ذهنيَّته ثقافة السلام بعد، ولا آلياته المتمثلة في الحوار الهادف والنقد البناء واحترام الآخر في فكره وتوجُّهاته ومعتقداته، بل حتى في أحلامه وطموحاته، وإن كان ذلك من صميم الموضوع، إلا أننا في هذه الجبهة سنكتفي بما أوردناه في صفحات هذا الكتاب. فعلى سبيل المثال كانت الانتقادات الحادَّة التي وجَّهها الرئيس الإريتري أسياس أفورقي للقِمَّة الأفريقيَّة التي انعقدت في القاهرة – يونيو (حزيران) ١٩٩٣– والتي خاطبها للمرَّة الأولى بعد تسلُّمه مهام الرئاسة، أثر فيما بعد في أداء جهاز المنظمة حيال الأزمة، وكأنما أصبح الثأر هو من شيمة أجهزة مفترض فيها المثاليَّة في معالجة قضايا الدول، ثم جاء التعامل "الحازم" للدولة الإريتريَّة مع منظمات الأمم المتحدة، لكن تلك ابتلعت الطعم ثم عملت بعدئذ بطُرُقِها الخاصَّة على التأثير في طموحات القيادة الإريتريَّة، وكذا الموقف من الجامعة العربيَّة.

أخيراً – وهذا ما برز أثناء الأزمة على الأقل – فإن الانتقادات والاتهامات التي وجَّهتها القيادة الإريترِيَّة للإدارة الأمريكيَّة قد فرضت نفسها بوقفة ضروريَّة لاستخلاص ما قد يُعين على تفسير بعض مِمَّا اعتور الجبهة الدبلوماسيَّة من بُثورٍ وتشوُّهاتٍ، كان لها أثرٌ في تداعيات الأزمة.

أما في إثيوبيا، ففي أثناء الأزمة برزت أصوات قياديَّة تعاملت باستخفافٍ شديد مع صانعي القرار، سواءً مع الدولة التي تعمل لترتيب النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) أو مع المنظمة الأممية (منظمة الأمم المتحدة)، ودوننا في صفحات هذا الكتاب تعقيب مندوب إثيوبيا في مجلس الأمن على قرار فرض حظر استيراد الأسلحة على البلدين، وكذا حديث السيد مليس زيناوي رئيس الوزراء وسيوم ميسفن وزير الخارجيَّة للسفير الأمريكي المقيم في أديس أبابا "ديفيد شين".

لعلَّ أكثر الأمثلة تجسيداً لهذا الاستخفاف هو ما أدلى به الرئيس الأثيوبي نجاسو جيدادا ونشرته صحيفة 'الشرق الأوسط' بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٢ في تقرير مترجم عن 'الإنترناشونال هيرالد تريبيون'، التي سألته عن رأيه في قرار أصدره مجلس الأمن، فقالت الصحيفة: **«استلَّ الرئيس من جيب سترته ورقة مطعَّجة لا تحمل عنواناً أو توقيعاً، وقال: هذا هو ردنا على مجلس الأمن الدولي، وسنسلمه لهم غداً.. سنرفض اتفاقيَّة وقف إطلاق النار التي توصَّلت إليها الأمم المتحدة، ولن نسمح بوجود أي قوَّاتٍ أجنبية على أراضى بلدنا، وإن أطلقت على نفسها اسم قوَّات حفظ السلام الدوليَّة».**

إن الاستهانة بمراكز صناعة القرار في العالم قادتنا في هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على الدور الأمريكي في هذه الأزمة، فقد وجدت إدارته نفسها في مأزق تاريخي في التعامُل مع البلدين، إذ كانت المعادلة قاسية والمُفاضلة أقسى، فهي وفق ما ذكرنا كانت أشبه بلاعب السيرك، الذي كان يفترض أن يقطع المسافة بين نقطتين بصبر وحنكة شديدة، وهو يسير على حبل رفيع، لكن مع ذلك، تأرجح هذا اللاعب في بعض المواقع حتى كاد أن يسقط، الأمر الذي دعاه إلى احتمال حجارة من سجيل ألقيت على ظهره بصورة موجعة.

لم يكن الرضوخ الأمريكي رضوخاً رضائياً، ولعلَّ سبب تأرجُحه يعود إلى عدم إدراك القائمين بدور الوساطة لما يمكن تسميته بـ"ثقافة المنطقة"، فزجُّوا بأنفسهم ابتداءً في هذه الأزمة بصورة اعتباطيَّة لم تتحصَّن بشيءٍ مما ذكرنا، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهودهم وتعقيد المشكلة بدلاً عن إيجاد الحلول لها. وقد تمَّ تلافي بعضٍ من ذلك عندما تجدَّدت المساعي بأطُرٍ جديدة حاولت مراعاة الفرضيَّة التي أشرنا إليها، لكنه جهدٌ جاء بعد أن أوغرت الصدور، وتفتقت الجروح، واحتلَّ الشك موقعاً فسيحاً بين الصلب والترائب.

كثير من المراقبين لشئون المنطقة يعللون أسباب قصور الدور الأمريكي في البداية إلى عنصر المفاجأة، الذي باغت إدارته جرَّاء هذا النزاع، الذي تحوَّل بين غمضة عين وانتباهتها إلى حرب ضارية. ذلك أن هذه الإدارة وهي تتلمَّس خُطاها فيما يُسمَّى بـ"النظام العالمي الجديد"، قد وضعت آمالاً كبيرة على قيادتي البلدين في مشروع الشراكة مع القارة الأفريقيَّة، والتي بدأت تتحرَّك في اتجاهه بخطوات حاولنا رصد أهمها في هذا الكتاب.

غير أن ما تطمح إليه الإدارة الأمريكيَّة وبعض شركائها شيء، والواقع الأفريقي نفسه شيء آخر. ففي كلمة ألقاها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني في "منتدى التجارة والاستثمار" الذي أقيم في العاصمة الإثيوبيَّة أديس أبابا منتصف مارس (آذار) ١٩٩٨، حاول تشخيص هذا الواقع بدعابة مضحكة ومبكية معاً، إذ قسَّم الزعماء الأفارقة إلى ثلاثة أقسام، فقال: **«أولاً، هناك زُعماء يُسمَّون بـ"المحافظين"، والحقيقة أنه لا شيء عندهم يحافظون عليه، فكُل ما يفعلونه كرأسماليين هو أنهم يستوردون البضائع الاستهلاكية ويصدرون المواد الخام.. والصنف الثاني يُسمَّون بـ"الراديكاليين"، وراديكاليَّة هؤلاء لا همَّ لها إلا سبّ الغربيين، يعادون كل شيء أجنبي، فلا يُفرِّقون بين الاستقلال السياسي والتحوُّل الاقتصادي.. أما الصنف الثالث من الزعماء الأفارقة فهم الفاسدون والجهلة، الذين يتسبَّبون بجهلهم وفسادهم في انهيار الدولة بعد أن يُصيبوها بالشلل التام، فلا تقدِّم خدمات أمنيَّة أو اجتماعيَّة، بل سوقٌ سوداء ضخمة، مع تضخم من ثلاث خانات رقميَّة».**

ولم ينس الرئيس الأوغندي أن يختتم حديثه للحضور بقوله: **«لعلَّكم تُفكِّرون الآن: أين يكون موقع محدثكم بين هؤلاء؟!»**.

ربَّما أن الصورة ليست بتلك القتامة، ولكنها في نفس الوقت ليست ورديَّة كما يرى بعض الحالمين، فإذا ما كان عدم الاستقرار السياسي هو أحد بلايا ورزايا القارة الأفريقيَّة، فالواقع يؤكد أنه منذ حدوث الثورة المصريَّة عام ١٩٥٢، حدثت نحو ٨١ حالة إسقاط حكومات، إما بوسائل العُنف أو بوسائل غير دستوريَّة، وشمل ذلك نحو ٣٤ دولة، وخلال الفترة ذاتها وقعت عدة حروب في أرجاء القارة، أوقعت ملايين القتلى وأحلَّت الدمار والخراب على نطاق واسع، وفي الوقت الراهن كما ذكرنا تشكو نحو ١٩ دولة من ظاهرة المعارضات المسلحة والنزاعات الداخلية، أي أكثر من ثلث دول القارة البالغ تعدادها ٥٣ دولة.

لكن مع ذلك فمنذ بداية حقبة التسعينات، شهدت ما تناهز الثلاثين دولة انتخابات ذات سمة تعدديَّة، كما أن دولاً أخرى تقف عند مراحل الانتقال إلى الديمقراطيَّة. ولعلَّ القرار الذي اتخذته القمَّة الأفريقيَّة التي عُقدت في الجزائر في يوليو (تموز) ١٩٩٩، والقاضي بعدم الاعتراف بأي نظام يأتي إلى السُّلطة بانقلاب عسكري، يكون رادعاً للبعض ويوصد هذا الباب نهائياً.

عندما اخترتُ منطقة القرن الأفريقي في العام ١٩٩٣، ووضعتُ عصا الترحال في العاصمة الإريترية أسمرا، لتكون منطلقي في عملي المهني الصَّحفي، كان ذلك يقيناً مني بالأهميَّة الكبيرة لهذه المنطقة، وحاولتُ ما استطعتُ أن أساهم في تغطية فجوة إعلاميَّة ظلت تلازم المنطقة، وبصورة خاصة جرفتني الرغبة الصادقة في معايشة التحوُّلين الدراماتيكيين اللذين حدثا في إثيوبيا وإريتريا، والسُّودان الذي ضاق ببنيه رغم اتساعه الجغرافي، وفي هذا الإطار مَنَّيتُ نفسي – مثل كثيرين من أبناء هذه المنطقة – بصيغة كونفدراليَّة تجمع هذه الدول مستقبلاً، بعد زوال المنغصات الطارئة، وذلك باعتبارات الجغرافيا، وقواسم التاريخ المشترك، والروابط الاجتماعيَّة والثقافيَّة، وتكامُل الموارد الاقتصاديَّة والبشريَّة.. وفي غمرة هذا الحلم، أشهد أنه حينما اندلعت الحرب الإثيوبيَّة الإريتريَّة قد ضاق صدري، وكادت روحي أن تخرج إلى بارئها ألماً من الذي جرى.

إن منظمة الوحدة الأفريقيَّة أضحت كياناً هلامياً وبيروقراطياً، "كالمنبت.. لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى" منذ ما يقارب الأربعة عقود زمنيَّة، وقد أثبتت عجزها في كثير من المشاكل التي تمر بها القارة الأفريقيَّة، وبالأخص المشكلة الراهنة بين إثيوبيا وإريتريا، والتي لم يكن لها من فضل الإسهام فيما هو مطروح لآلية السلام سوى أجر المناولة.

إن ثمَّة قناعة ثابتة لدى الكثيرين في أن التكتلات الإقليميَّة هي السبيل للخروج من هذا النفق المظلم، مع التسليم بأن ما تأسَّس حديثاً اقتبس شيئاً من أمراض المنظمة، مثل الهيئة الحكومية للتنمية "إيقاد"، وكان الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني قد دعا في يوليو (تموز) ١٩٩٨ في ورقة قدَّمها لمؤتمر الحزب الحاكم في بلاده، إلى شيءٍ مماثل لا يخلو من جَدَل، لكن مع ذلك فهو جديرٌ بالمناقشة – دون أدنى حساسيَّة – فقد دعا إلى إقامة دولة اتحادية تضُمُّ دول شرق ووسط أفريقيا من الأقوام "النيليَّة" و"السودانية" و"البانتو"، وفي مرحلتها الأولى تضم أوغندا وكينيا وتنزانيا ورُواندا وبُورُوندي، باعتبار أن سُكَّان هذه الدولة الجديدة سيكون نحو ٩٢ مليوناً، في مساحة قدرها ١,٨٣ مليون كيلومتر مربَّع.. وقال موسيفيني في ورقته إن الدولة الاتحادية ستكون مسئولة عن الدفاع والعلاقات الخارجيَّة والأسواق المشتركة والخدمات والأبحاث العلميَّة، في حين تتولى الولايات (الدول) مسئوليَّة الأمن الداخلي والطرق والحياة البريَّة وخدمات التعليم والصحَّة والعدل والمناجم والزراعة. وبالنظر لهذا الطرح، فإن التكتلات الإقليميَّة قد تعمل على إزالة كثير من التناقضات السياسيَّة، وتذويب بعض المشاكل الاجتماعيَّة، وتخلق اقتصاديات متينة تتكامل فيها الموارد المختلفة.

متى تضع الحروب أوزارها في القارة الأفريقية؟! إن الحرب الإثيوبيَّة الإريتريَّة الرَّاهنة تمثل الفجيعة في أوضح معانيها، وقناعتنا في النهاية أنه لابُدَّ أن يجلس الطرفان وجهاً لوجه على طاولة المفاوضات، حتى وإن طال الزمن.

فليس هناك نصرٌ مُطلق، لأن النصر قد يفرز بعدئذٍ واقعه الذي يمكن أن ينقلب إلى النقيض.. مثلما أنه ليست هناك هزيمة مطلقة، لأن الهزيمة قد تلد أشياء يمكن أن تنقلب إلى النقيض أيضاً، فالمُنتصر الأوحد في نهاية المطاف هو الحقيقة.. والتي هي دافعنا ومُحرّضنا في "حوار البندقية" هذا، حفاظاً على حق الأجيال في معرفة واقعها بكل إخفاقاته وإشراقاته، ونستميح القارئ عذراً في أي نواقص أو أخطاء أو هفوات، فقد حاولنا تفادى هذا ما أمكننا ذلك.

ثمّة شيء هام ينبغي أن يعرفه القارئ، وهو أن هذا الكتاب كان قيد النشر قبل بدء الجولة الثالثة، لكن حين داهمتنا وقائعها بسيناريوهاتها المثيرة والغريبة في مايو (أيار) ٢٠٠٠، كدنا أن نعيد النظر في كل ما كتبنا، إلا أن تسلسُل الأحداث وفقاً لتاريخها الزمني جنّبنا ذلك العناء، فلم نغيّر شيئاً مِمّا كتبنا، واكتفينا بإضافة الفصل الأخير كتغطية لذلك السيناريو.. عليه يُرجى عند المتابعة وضع ذلك في الحُسبان.

صفوة القول في رحاب هذه الألفيّة الجديدة، أن يحتلّ حوار العقل والمنطق مكانه، عوضاً عن حوار البندقيّة..

السلام على شعوب المنطقة قاطبة، وفيهم من رزح تحت جحيم الحروب من المهد إلى اللحد، وبالفعل لو كانت الشعوب تُجزى بقدر تضحياتها، لكوفئ شعبا هذين البلدين الفردوس جزاءً على ما عانوه في حياتهم.

فتحي

أغسطس (آب) ٢٠٠٠

مُقدِّمة الطبعَة الثانيَة

بين يديكَ -عزيزي القارئ- الطبعة الثانية لهذا الكتاب، الذي وَثَّق لحربٍ "تحاوَرَت" بنادِقِها على مدى عامين، حَصَدَت فيهما ما حَصَدَت من الأرواح، وأهدَرَت ما أهدَرَت من الإمكانات الشحيحة أصلاً. وفوق كُلِّ ذلك، تركت ذاك الجُرح الغائر في النفوس للزَّمن، لعلَّه يُغري بالتناسِي، على حدِّ قول الشاعر الجاهلي.

لعَلَّ القارئ يُلاحِظ أن الطبعة الثانية هذه جاءت بعد ما يُقارب عقدٍ ونصف منذ توقف "حوار البندقيَّة"، والذي توقفت بعده أي مساعٍ سياسيَّة أو دبلوماسيَّة بهدف إعادة العلاقات إلى طبيعتها، إن لم يكُن إلى سابق عهدها، مِمَّا حدا بالمراقبين إلى التكهُّن بعودتها مرَّة أخرى طيلة فترة هذا التوقف. ذلك بحسب أن السلام بين البلدين ظلَّ سلاماً هشاً يُنذر بعواقب وخيمة، ويمكن أن ينهار بنفس الصورة الدراماتيكيَّة التي اندلعت بها الحرب في مُبتداها، وفق ما بيَّنا وشرحنا في هذا الكتاب.

بالطبع لا يخفى على أي متابع لشئون منطقة القرن الأفريقي بصورةٍ عامة وشئون البلدين بصورة خاصَّة، أن إريتريا كانت الطرف الذي دفع ضريبة قاسية في ظِلِّ هذا السلام الهش، وذلك نظراً لإمكانياتها الضعيفة أصلاً، وبالذات الإمكانات الاقتصاديَّة. ولهذا لم يكُن غريباً أن يُعاني مواطنوها معاناة دفعت بالكثيرين من شاباتها وشبابها إلى عبور الحدود، في رحلات متاهة أخرى "دياسبورا"، والتشتُّت في المنافي القريبة جغرافياً والبعيدة كذلك، وهي صورة تدعو للأسى والحُزن والألم.

ليست إثيوبيا بأفضل حالٍ في هذا المضمار، وإن بَدَت عليها ملامح تعافي في اقتصادياتها وفق ما أشارت وأكدت كثير من الدوائر التي ترصد هذا الشأن.

بَيْدَ أن البلدين ضَرَبَا رقماً قياسياً في إهدار حقوق الإنسان، وانعدام الحريَّات والديمقراطيَّة والشفافيَّة. وبالطبع تظل أي جهودٍ إصلاحية مجرَّد حرث في البحر إن لم تتصل بهذه القيم التي تعولمت، وأصبحت محكاً في قبول أي دولة ضمن منظومة المجتمع الدولي.

من الملاحظات الأساسيَّة في حقبة ما بعد توقف حوار البندقيَّة، غياب أحد طرفيها، وهو رئيس الوزراء الإثيوبي "مِليس زيناوي"، الذي رَحَلَ إلى الدار الآخرة

في العام ٢٠١٢ بعد معاناة طويلة وخفيَّة مع مرض السَّرطان، انتقلت فيها صلاحيَّاته إلى رفيقه الوفي "هايلي مريام ديسالين" بطريقة سلسة، لم تخضع لحروب الرفاق التقليديَّة المعروفة في هذا الأمر. ونحن حينما نشير إليه - أي مليس - في أنه أحد طرفي الحرب، لا نرمي إلى "شخصنة الحرب" إن جاز التعبير. ذلك لأن الحرب قد شخَّصناها فعلاً - مِليس وأسياس - وفق ما أوضحنا في الكتاب بالوثائق المتبادلة بينهما، وتأكد من خلالها أن هذا الجانب مَثَّل بالفعل سبباً في اندلاعها وتطوُّرها فيما بعد، وذلك بالرغم من العلاقة الرفاقيَّة التي كانت تربط بينهما قُبَيْلَ وصولهما إلى سُدَّة الحُكم في العام ١٩٩١ بعد سقوط مانغستو هايلي مريام.

لم نُضِف أي فصول جديدة لهذا الكتاب، ذلك لأن حقبة ما بعد الحرب مليئة بالأحداث الجِسام، التي تراكمت وتحتاج لمبحثٍ خاص، سيَّما وأن مؤلف الكتاب نفسه قذفت به الأقدار إلى منطقة جغرافيَّة بعيدة عن ذلك الموقع، بعد قضاء نحو عشر سنوات في تغطية أحداث دول القرن الأفريقي بصورة عامَّة، وحروبها العبثيَّة بصورة خاصَّة. مع ذلك، ظلَّ مشدوداً ومتابعاً ومنحازاً إلى شعوبها الصابرة.

في خِضَمِّ كل هذه التداعيات، يظل الحُلم في تعافي منطقة القرن الأفريقي هو ذات الحُلم الممتنع لشعوب عانت بصورة جعلتها في صدارة شعوب العالم التي رُزأت بقيادات لم تستوعب دروس التاريخ، ولم تفطن لمُعطيات الحاضر، مِمَّا جعل المستقبل بالنسبة لها مجرَّد دُمية تشكِّلها كيفما شاءت واتفق. وبالرغم من كل ذلك يبقى ذلك الحلم غائماً إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

فتحي الضَّو، شيكاغو

مطلع العام ٢٠١٥

قبلَ أن تقرأ!

ثمَّة قصَّة يجب أن تُروى قبل قراءة هذا الكتاب.. فهي على الأقل توضِح تراجيديا السُلطة، أو إن شئت فقُل كُوميديا الرَّأي والرَّأي الآخر في عالمٍ استباحته الديكتاتوريَّات، وأجهضَت فيه الآمال والأحلام من أجل نَزَوَاتِهَا الخاصَّة. أذكُرُ عندما فرغتُ من الطبعة الأولى من هذا الكتاب، في عقابيل انتهاء "حِوَار البُندُقِيَّة" من الحرب العَبَثيَّة، وبداية نجاح الجُهُود الدبلوماسيَّة في اتفاقيَّة الجزائر، عُدتُ إلى أسمرا حاملاً نُسخاً معدودة من الكتاب لبعض أصدقائي، بعد أن سَبقني صيتُهُ، حيث حَصَلَ عليه البعض بطُرُقِهِم الخاصَّة، وأطلعوا عليه، وبالطبع كنتُ سعيداً بالإنجاز الذي خصَّصتُ له طاقتي الذهنيَّة والبدنيَّة لتوثيق حربٍ شاءت الظروف أن أشهدها وأعايشُها - للمرَّة الأولى في حياتي المهنيَّة - من خُطوطها الأماميَّة، حيث كان مثار الموت يرفرف بأجنحته الكئيبة فوق رُؤوسنا كليلٍ تهاوت كواكبه، أو كما قال بشَّار بن برد!

اتصلتُ بالصَّديق "حَامِد حِمِد"، الذي كان يُعَدُّ من أقرب الأصدقاء اللدودين لي في الدولة الإريتريَّة، وكان يومذاك يشغل منصب نائب وزير الخارجيَّة. وفي واقع الأمر، فإن الألقاب في تلك الدولة الوليدة لا تثير الانتباه ولا تلفت الأنظار كثيراً، وذلك إمَّا لتواضُع حامليها، أو لسطوة مانحيها. بَيْدَ أن "حَامِد" أبدى عُزوفاً غير معهود، واستقبَلَ مكالمتي تلك بفتورٍ بائِن، واستثرتُ غضبه عندما قلتُ له إنني أودُّ أن أزوره لأهديه كتابي.. فطلبَ مني ألا أفعَل، وانتقَدَ الكتاب انتقاداً لاذعاً. استغربتُ لذلك، لكن في نفس الوقت، أدركتُ سِرَّ غضبته المُضريَة!

كان ذلك لأنني كشفتُ النقاب عن بعض مداولات مُؤتمر "نَقفَة" العام ١٩٩٤، الذي طوت فيه الدولة الوليدة تنظيم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، وسمَّت نفسها بـ"الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة". والتسمية "نَقفَة" نسبة للمدينة التي تقع في أقصى الشمال الغربي، واكتَسَبَت شرف أوَّل مدينة حُرِّرت إبان حرب التحرير الأولى. وكتبتُ عن ذاك المؤتمر، كاشفاً النقاب عن مداولاته السريَّة، حيث تمَّ ترفيع أشخاصٍ من المجلس المركزي إلى المكتب التنفيذي، رغم أنَّهُم حازوا على أصواتٍ أقلَّ من آخرين في الانتخابات الداخليَّة. وكان "حَامِد حِمِد" أحد أولئك الثلاثة، وما يزال أحدُهُم، باسطاً ذراعيه بالوصيد في كَنَفِ

السُلطة، في حين أن "حَامِد" وآخرين مضوا إلى غياهِبَ السُجون، بعد أن أكلوا من الشجرة المُحرَّمة!

بعد تلك المكالمة الهاتفيَّة المذكورة، ونظراً لمعرفتي بطبيعة الدولة الإريترِيَّة، فقد هالني ردَّ فِعلِ شخصٍ يُعَدُّ من أقرب الأقربين لي صداقة وحميميَّة، فأضمرتُ شيئاً توخَّيتُ فيه أن يقيني شرَّ عواقب الدَّهر والمِحَن. إذ اتصلتُ بالسيد الأمين حسن، سكرتير الرئيس، وطلبتُ منه ميعاداً مع الرئيس لأهديه كتاباً صَدَرَ حديثاً لي، كما ذكرتُ. فرحَّب بذلك، وقال إنه سينظر في الأمر، وقد فعلَ، حيثُ اتصل بي في اليوم التالي وطلب مني الحضور لاقتناص سانحة تُعَدُّ بخمسة دقائق، بل شدَّد على ذلك. فرحَّبتُ وذهبتُ لمكتب الرئيس، الذي لا يبعُد – مشياً على الأقدام – ح والي العشر دقائق من مكتبي.

عندما أهديتُهُ الكتاب، بحُضُور أمين حَسَن سكرتيره، أبدى الرئيس أسياس سعادتَهُ وتهلَّل وجهه بشراً، وهو يُقلِّب صفحاته ذات اليمين وذات اليسار. ثمَّ أفصح عن مكنون صدره أكثر بالتأكيد - من خلالي - على إعجابه بملكات السُودانيين في الكتابة والتوثيق. عندئذٍ لُذتُ بكهفِ التواضُع، وقلتُ له، كأنني أواسيه في محنة أطلت من بين ثنايا حديثه: «**شعوب هذه المنطقة بما فيها نحن، جميعنا مُصابون بداء الشفاهَة، لكن يبدو أننا في السُودان كسرنا هذا الحاجز نسبياً، بعدما هبطت علينا محنة أكبر**». قلتُ ذلك وأنا أضمُرُ القول السائد: "إياك أعني فاسمعي يا جارة"!

استطالت الدقائق الخمس التي حدَّدها لي أمين حَسَن لِمَا يُقارب نصف الساعة، ذلك بالرغم من إلحاحه بين الفيْنة والأخرى، لكن الرئيس كان يشير إليه بأن يتركني، إلى أن قال لي في نهاية تلك المُقابلة، بعد أن أزجى لي الشكر: «**هذا الكتاب يُضاف لنضالات الشعب الإريتري**». واعتبرتُ ذلك قلادة شرف طوَّقت عُنُقِي، في حُبِّ شعبٍ عِشتُ بين ظهرانيه ردحاً من الزَّمن، وحَلِمتُ معه بدولة مستقرَّة ومُزدَهِرَة، وبالطبع هُم وأنا لا ندري ما الذي كانت تُخبِّئه تداعيات الأحداث أم الأقدار – سيَّان – وانطوى في صدر من أهديته الكتاب!

غادرتُ الرئيس، لأفاجأ بصديقي "حَامِد حِمِد" يخرُج من مكتبه في وزارة الخارجيَّة التي تجاور مكتب الرئيس. وبعد السَّلام، سألني عن سبب وجودي في ذاك المبني؟! فقلتُ إنني كنتُ مع الرئيس، وأهديتُهُ كتابي.. فأبدى دهشةً لم يستطع إخفائها، فقلتُ له: «**وفيم الاستغراب؟!**».. فقال لي: «**تصفه بالديكتاتوريَّة وتهديه كتابك؟!**».. فقلتُ له هازلاً ومازحاً في آنٍ معاً: «**دعك من هذه التجزئة، ولكن أقول لك بالمودَّة التي بيننا، إنني دخلت دار "أبو سُفيان" وقد أكثر وأفرط في تقريظ كتابي، وأي شخص له رأيٌ عكس ذلك "خليه يبله ويشرب مُويْتُه"**».. وودَّعتُهُ ومضيتُ في سبيلي، كما تمضي الأحداث نفسها في ذاك البلد بما لا يستطيع أي مراقبٍ أن يكشف مكنون أسرارها.. ولو امتلك قدراتٍ خارقة!

بعد شهور قلائل، زارني صديقي "حَامِد" في مكتبي المُتواضع، وتحدَّثنا كثيراً، وأصابني نفس الذُهول الذي أصابه يوم التقيتُهُ في ذاك اليوم المذكور. فقال لي: «**كم أنت مُصيب فيما كتبت**»، وكشف لي عن أنه وبعض رفاقه بصَدَد فضِّ مغاليق الأسئلة التي أثرتُ بعضها عن طبيعة تلك الحرب العبثيَّة، وأضاف أن ذلك يجب أن يشمل مراجعة كاملة لأداء الدولة. كنتُ أرى فيه حماساً لم استبِنهُ فيه من قبل، وعَدَدتُ ذلك جرَّاء فتوَّة الشباب الذي يتمتع به. لكنني خشيتُ عليه، وأفصحتُ له عن مخاوفي تلك، وقلتُ له: «**يا صديقي، منذ متى وأنتم تحسمون خلافاتكم بالحِوار؟! لا تظنوا أن الجبهة الشعبيَّة التي أضافت "الديمقراطيَّة والعدالة" لمُسمَّاها، يمكن أن تسمح بتسيير تظاهُرة سلميَّة في شارع الحريَّة ("كُمُشتاتو" سابقاً)، فأنتُم تُبحِرُون في محيطٍ لا ساحل له**»!

لم أكن ما ذكرته رجماً بالغيْبِ ولا نبوءة هلَّت عليَّ. إذ صحا الإريتريون ذات يومٍ وهُم يتهامسون بأدبهم الجَم عن صحَّة اعتقالاتٍ جماعيَّة لا يعلمون عنها شيئاً. فتراوَحَت أعدادها في أحاديثهم، مداً وجذراً، وأسماء معتقليها خطأً وصواباً، وأسبابها إبهاماً وغُموضاً. واستمرَّ ذلك لفترة من الزمن، كان الهمس فيها هو سيِّد الموقف. إلى أن جاءت الإجابات من خلال الوسائل الخاصَّة، كانت بعض إرث درج الإريتريون على استلهامه من حروب التحرير. فظهرت للعَلن واستقرَّت في الذاكرة الجمعيَّة أسماء خمسة عشراً كادراً قيادياً، مضى الآن على اعتقالهم ما يُناهز عقدٌ ونصف من الزمن، والمُؤسي، أنه لا أحد يدري ما إن كانوا أمواتاً، في سِجنٍ يقبُعُون، أم أحياء عند ربِّهم فيُرحمُون!

عنَّ لي التأمُل في هذه الوقائع بتناقُضاتِها التي تشحذ الهمَّة على التفكير والتدبير، ذلك عندما عزمتُ على إعداد الطبعة الثانية من هذا الكتاب. نسألُ الله أن يفك قيْدَ صديقي "حَامِد جِمِد" ورفاقه، ويُنعِمَ على ذاك البلد الصَّابر أهله بالسَّلام والاستقرار.. والديمقراطيَّة وإن طال السفر!

فتحي

شيكاغو ـ طلائع العام ٢٠١٥

الجُزءُ الأوَّل

الفَصْل الأوَّل

القرن الأفريقي..
ديكتاتوريَّة الجُغرافيا وثوابت التاريخ

الاستقرار . الفريضة الغائبة

تُعتبرُ منطقة القرن الأفريقي من أكثر المناطق تعقيداً في القارة الأفريقيَّة، ذلك لأنها ومنذ زمنٍ طويل اختصَّت بسلسلة من الحروب المتصلة والنزاعات المتواصلة بين شعوبها، تحت غطاء التناقُضات القوميَّة والإثنيَّة والطائفيَّة والعشائريَّة والسياسيَّة، وطبقاً لذلك فقد تشظَّت المنطقة في القرون الماضية إلى دويلاتٍ وممالك وسلطنات وإمارات إقطاعيَّة، ولم تكتسب حدودها السياسيَّة والإداريَّة الرَّاهنة إلاّ في أوائل القرن الماضي.

نتيجة لتلك الصراعات والحروب، ظلَّ الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي بمثابة "الفريضة الغائبة"، وكان السلام أشبه بالسُحُب الرَّاحلة التي تعج بها سماء المنطقة، لا تمطر إلاّ لماماً.. هنا وهناك.

ليست النزاعات الداخليَّة ولا الحروب المُتداخلة والمتصلة هُما وحدهما اللذين أكسبا المنطقة طابعها غير المُستقر، إذ أنها علاوة على ذلك كانت على الدوام مصدر أطماع القوى الاستعماريَّة منذ النصف الأوَّل من القرن السادس عشر، وفي تاريخها الحديث كانت محوراً للتنازُع بين القُطبين الكبيرين، اللذين تنافسا بشتى السُبُل والوسائل في ظِلِّ الحرب الباردة للهيمنة على دُولها، وذلك باستقطاباتٍ غابت فيها الإرادة الوطنيَّة للنُخب الحاكمة، وكانت أقرب لبيادق تتحرَّك في رُقعة شطرنج محدودة. ولعلَّ السبب الحقيقي لذلك التنافس يعود بالدرجة الأولى للأهميَّة الإستراتيجيَّة للمنطقة، وهذا ما لخَّصه تماماً الإعلان الصادر عن وزارة الخارجيَّة "السوفيتيَّة" في ٣ فبراير (شباط) ١٩٧٨، أي في أوج التنافُس المحموم بينها والولايات المتحدة الأمريكيَّة، بنصٍ غاية في الدقة: **«تعتبر منطقة القرن الأفريقي ذات أهميَّة عسكريَّة وسياسيَّة واقتصاديَّة، وذلك يعود أساساً لموقعها حيث تلتقي قارَّتا أفريقيا وآسيا، وهناك موانئ جيِّدة عدَّة في الخليج الفارسي والمحيط الهندي. وأكثر من ذلك، فهنالك طرق بحريَّة تربط البلدان المنتجة للنفط بأمريكا وأوروبا».**(١)

نظراً لإستراتيجيَّة الموقع الجُغرافي المُطِل على البحر الأحمر، بشواطئ تمتد لما يقارب الألف كيلومتر، كان لإريتريا النصيبُ الأوفر في توالي وتعاقب القوى الاستعماريَّة عليها، أي أن "ديكتاتورية" الجغرافيا لعبت دوراً مؤثراً في صناعه التاريخ، ولربَّما تقاطعهما معاً - أي ديكتاتورية الجغرافيا وثوابت التاريخ -

يهيئ قدراً منطقياً في تفسير التعقيدات السياسيَّة التي اجتاحت دول المنطقة بعد انحسار نفوذ القوى الاستعماريَّة بالنمط التقليدي الذي هيمن عليها لعشرات السنين.

ضمن تلك المعطيات، لابُدَّ من الإشارة إلى أن إثيوبيا لعبت دوراً مركزياً في الاحتلالات الاستعماريَّة التي رُزئت بها إريتريا عبر مئات السنين، مرَّةً كنقطة انطلاق، ومرَّاتٍ أخرى "كمخلب قط" في تنفيذ مخططات القوى الاستعماريَّة.

وقد تحصَّنت إثيوبيا في طموحاتها التوسعيَّة دوماً، بذريعة أنها "جزيرة مسيحية" في "محيط إسلامي"، وذلك طمعاً في مساندة القوى الخارجيَّة.

ففي زمنٍ متأخر من القرن التاسع عشر، كانت إرتريا: «**ضحيَّة قوَّتين توسُعيَّتين، هُما أثيوبيا وإيطاليا**» (٢).. وتالياً دخلت في مرحلة التواطؤ الإثيوبي-البريطاني، ولاحقاً مرحلة الشراكة الإثيوبيَّة الأمريكيَّة، ثم مرحلة الحلف الإثيوبي السوفيتي.

لقد كانت الاستعانة بالآخر قاسماً مشتركاً في كُلِّ المراحل، ونهجاً ثابتاً عند كل من توالى على حُكم إثيوبيا، ورفعت خلال تلك المراحل شعارات متباينة، القوميَّة والتقدميَّة والوطنيَّة والعقائديَّة المسيحيَّة.. الخ، وذلك بالعزف على لحن واحد: "إثيوبيا الكبرى"، أو "إثيوبيا المُوحَّدة".

بداية العواصف

في مستهلِّ القرن السادس عشر، تحديداً في أبريل (نيسان) من العام ١٥٢٠، رست سُفُن برتغاليَّة على الشواطئ الساحليَّة الإرتريَّة، ونزلت القوَّات البرتغاليَّة دون مقاومة تُذكر، وأعدَّت عُدَّتها للسيطرة على التجارة البحريَّة، ولم يكُن في طموحها - بل حتى في مقدورها - التوسُّع داخل الأراضي الإريتريَّة أو الإثيوبية، والتي كانت مُقسَّمة إلي ممالك وسلطنات وإمارات صغيرة، ولهذا كان احتلالها لتلك المنطقة أشبه بالاحتلال العابر أو المحدود لأن هدفها كان محصوراً في المسألة التجاريَّة وكيفيَّة السيطرة على السواحل تحقيقًا لذلك الغرض.

وفي العام ١٥٣٨، كان الأتراك العُثمانيون قد أكملوا احتلالهم لمدينة عدن على الساحل المُقابل، فتطلعوا إلى الشط الآخر من البحر الأحمر، فاستولوا على مُصوَّع في العام ١٥٥٧، وحلّوا محل البرتغاليين.

كانت سياسة الدولة العثمانية إتباع الأسلوب الرضائي في إدارة شئون مستعمراتهم مع حلفائهم، ولذلك قاموا بإبرام معاهدة مع مصر الخديويَّة - لما بينهما من روابط - لإدارة ميناء مُصوَّع وبعض المناطق المجاورة له التي توفر الحماية والدعم اللازمتين.

غير أن مصر الخديويَّة بعد سنواتٍ قلائل من إدارتها الميناء، طمحت في التوغُّل أكثر لأن «**إسماعيل باشا منذ أن وُلِّي الحُكم في مصر، ظلَّ يصبو إلى**

إلحاق ثغري مُصوَّع وسواكن نهائياً بالسُّودان بصفة دائمة لا بصفة مُؤقتة كما كان الحال في عهد جده محمَّد علي باشا، فكتب للباب العالي بضرورة هذه المسألة».(٣)

بعد الردِّ الذي كان إيجابياً، تحرَّكت قوَّاتها في العام ١٨٧٢ صوب إقليم "كرن"، وقامت باحتلاله، ثم تقدَّمت أكثر إلي العُمق وقامت باحتلال بعض المناطق المحيطة بالعاصمة الحالية أسمرا.

عندئذٍ تراءت لإسماعيل باشا مسألة صعوبة إدارة السُّودان تحت ظِلِّ حكومة مركزيَّة مقرُّها الخرطوم، خاصةً بعد إضافة المناطق الجديدة في سواحل البحر الأحمر وما جاورها، فقرَّر فصل السُّودان الشرقي وإلحاق تلك المناطق به وجعله محافظة بإدارة واحدة، عيَّن عليها ممتاز باشا محافظاً.

ورد في أمر التعديل: «**إنه بالنظر لما هو معلوم من اتساع جهات الأقاليم السودانيَّة وتباعُدها عن بعضها البعض بمسافاتٍ جسيمة، مما يشق على الحكمداريَّة استدراك استكشافاتها واختبار أحوال سكانها في زمن مستقرب**». (٤)

على الجانب الآخر، كانت هذه التطوُّرات قد أصبحت مصدر قلق ووقعت موقعاً غير مريح بالنسبة لحاكم إثيوبيا في ذلك الوقت "يوهانس الرابع"، الذي ركز جُلَّ اهتمامه ونظر للموضوع بمنظور عقائدي، باعتباره صراعاً مسيحياً-إسلامياً، لا سيَّما وأنه في الأساس وبغرض دعم أركان حكمه «**كان قد استعان بالكنيسة الأرثوذكسيَّة في أبيسينيا التي كانت خاضعة للكنيسة القبطيَّة المصريَّة**» (٥). فأصبح لها دور فعلي في: «**محاولات تشكيل مملكة مسيحيَّة ضدَّ الحُكم الإسلامي التركي**». (٦)

بهذا الفهم، أراد يوهانس أن يضع حداً لهذا التوسُّع الذي بات يهدِّد وجوده، فقام بتجهيز قوَّاته، فاشتبكت جيوشه مع المصريين في سلسلة معارك في شرق مُصوَّع بعد أن «**استعان بالارتريين وحلفائهم التيغراويين ووضع حداً لتلك المغامرة العسكرية التي كانت غالية وكارثة بالنسبة لهم**» (٧). وكذا استعان بالبريطانيين الذين كافأوه بالسلاح لموقفٍ سابق عندما وقف إلى جانبهم ضدَّ الإمبراطور "ثيودورس" عندما تصدَّى لحملتهم.

بعد الهزيمة، بدأت الدولة الخديويَّة تبحث عن تسوية سياسيَّة وإداريَّة، ولم يطُل انتظارها، حيث وجدت بُغيتها في تعيين الإدارة البريطانيَّة لغُردون باشا حكمداراً على عموم الأقاليم السودانيَّة بعد أن اضطربت أحوالها. كان غُردون قد زار السُّودان قبل ذلك وبقي فيه متجوِّلاً في أقاليمه قرابة العام والنصف، ثم غادره كارهاً إلي لندن في عام ١٨٧٧، وما كان استدعاؤه إلاّ لأنه أظهر كفاءة حقيقيَّة في مهمته الأولى في الصين وزيارته تلك المشار إليها إلى السودان.

عند وصوله إلى مصر قادماً من لندن «**أبحر غُردون في باخرة على البحر الأحمر ويمَّم وجهه شطر مُصوَّع ليبدأ رحلة تفقدٍ لرعاياه، وليحاول حلَّ مسائل الحدود المعلقة مع الحبشة - إن أمكن - كما أمره الجناب العالي**». (٨)

كان ممتلئاً ثقة في أنه قادر على تحقيق النجاح في مهمَّته تلك، «**فتوقف أولاً في سواكن حيث اتفق مع الزعماء الأحباش المحليين على إيقاف الأعمال العدائية**» (٩). لكنه ما أن حلَّ بمُصوَّع حتى «**انهالت عليه البرقيات من الفاشر تنبئه بهجوم من قبل زغاوه وميدوب على حاميات الحكومة وتعلن له ثورة أحد أمراء دار فور**» (١٠)، فقطع رحلته.. ترك كل شيء عالقاً، وغادر مُصوَّع براً إلى الخرطوم.

لم يكن التمرُّد الذي اندلع في غرب السُّودان بالحدث الكبير، فقد أخمد في مهده بعد وصول غُردون إلى الخرطوم، والذي لم يمكُث طويلاً، فبعد أن قام بسلسلة من الإجراءات، قفل راجعاً إلى لندن في نهاية عام ١٨٧٩ وخلفه رؤوف باشا.

لكن غرب السُّودان فيما بعد قد شهد تمركز ثورة المهديَّة في العام ١٨٨٢ وهو عامُ حصار مدينة الأبيّض وسُقوطها عام ١٨٨٣، وكان قد بزغ فجرها أساساً في الجزيرة أبا في أغسطس (آب) ١٨٨١ على يد محمَّد أحمد بن عبدالله، الشهير بـ"المهدي".

استُدعِيَ غُردون للمرَّة الثالثة بعد مطالبات شعبيَّة واسعة وضغوط على الحكومة البريطانيَّة، وذلك بعد أن ذاع خبر الهلاك الذي تعرَّض له جيش "هيكس باشا" على بُعد نحو ٣٠ ميلاً جنوب الأبيّض، وكان هدف حملته تلك القضاء على الثورة المهديَّة إثر انتشار صيتها خارج الإطار الجغرافي للقطر السُّوداني.

وصل غُردون الخرطوم في فبراير (شباط) عام ١٨٨٤، وكان المهدي قد سجَّل آنذاك انتصاراتٍ متوالية، وأصبح يتأهَّب لدخول الخرطوم.

بعد نحو شهر من وصول غُردون، ضرب المهدي حصاراً على الخرطوم امتدَّ لما يُقارب العام، كان غُردون خلاله في انتظار الذي يأتي ولم يأت، وقد سقطت الخرطوم بعدها بالصورة الميلودراميَّة المعروفة في الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٦ يناير (كانون الثاني) عام ١٨٨٥ «**بعد أن غرب القمر مُبكراً في تلك الليلة**» (١١). وقُتِل غُردون الذي كان قد طوى آخر صفحة من مُذكَّراته قبل ذلك بأيام قليلة، وحملها رسولٌ امتطى ظهر الباخرة "بوردين" في رحلة اللاعودة.

كانت تلك الانتصارات قد حفزت المهدي على التفكير للاستمرار في نشر دعوته في البلدان المجاورة، سلماً كان أم حرباً.. وكانت انتصاراته تلك قد تناهت إلى سمع الإمبراطور "يوهانس"، فأستظهر سروراً لها وبادر بمخاطبة المهدي

متوخياً شيئاً من العلاقة، إذ أن موقفه كان عصيباً وهو بين قُطبي رحى، ينظر إلى استحكام الاحتلال الإيطالي لإريتريا بعين الريبة، وفي نفس الوقت ينصب عين الشك على "منليك" في الهضبة، خاصةً وأن هذا الأخير كان يتطلع للتحالف مع أي غازٍ «**بُغية إعلانه ملكاً على الحبشة**».(١٢)

ردَّ "المهدي" على خطاب "يوهانس" في ١٦ يونيو (حزيران) ١٨٨٥ - أي قبل وفاته بأسبوع واحد فقط - وحوى الخطاب الكثير من صيغ الاعتداد بالنفس والمنهج، إلى جانب انه لم يخلُ من عباراتٍ قاسية تنُمُّ عن تهديدٍ ووعيدٍ بالغين، إذ أكد له بعد أن أثنى عليه لمحاولته معرفة حقيقة المهدي «**إن الإسلام قد نسخ كل الديانات ومن ضمنها المسيحية**».. وطلب إليه الدخول في الإسلام اقتداءً بسلفه "النجاشي" وان يصير في كنف المهدي.. ثم أنهى الخطاب بتهديد قاطع: «**وإن أبيتَ إلاّ الإعراض فإنما عليك إثمُك وإثم من اتبعك ولابُدَّ من وقوعك تحت يدنا**».(١٣)

لعلَّ خشونة اللغة التي استخدمها المهدي كانت محرّضاً للإمبراطور "يوهانس" أن يتباطأ في الردِّ - لا العكس - كما ارتأى المهدي، ويعتقد أن طول الفترة الزمنيَّة يعود إلى أن الإمبراطور "يوهانس" كان يناور خلالها ويسعى لحليفٍ آخر يتكئ عليه إذا ما عزم المهدي على تطبيق القول بالفعل.

لكن الواقع أن المهدي كان قد انتقل إلى الرفيق الأعلى حين وصول رد "يوهانس" المُؤرَّخ في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٨٨٥، وخلفه الخليفة عبدالله التعايشي.

كان رد "يوهانس" موازياً من حيث خشونة اللغة التي استخدمها المهدي، فرفض رفضاً صريحاً «**الطريقة التي خاطبه بها المهدي، كما رفض دعوة المهدي له لدخول الإسلام، بل سخر وهزأ من تلك الدعوة وقابلها بدعوة المهدي نفسه للمسيحية**». (١٤)

ليس مرجَّحاً إن كانت تلك الصراحة مردُّها إلى أن "يوهانس" وجد حليفاً يؤازره ضد المهدي، أم أنها اعتدادٌ أيضاً بالذات والملك والإمبراطوريَّة. وأيا كانت الأسباب، فهذا التضاد في الخطابين قد عنى الحرب في معناه، لا سيَّما وأن الخليفة عبدالله كان قد أزمع السير على خُطى سلفه لتدعيم أركان حكمه.

بدأت الحرب بين الطرفين على مرحلتين، الأولى تولتها حملة نصَّب الخليفة على رأسها "حمدان أبو عنجه" فاشتبكت قواته مع قوَّات إثيوبية أقلَّ كفاءة وأدني جاهزيَّة لأن "يوهانس" كان يخوض معركة أخرى ضدَّ الإيطاليين، وبعد أن هزم "أبو عنجه" تلك القوَّة، استمرَّ في زحفه حتى دخل "غوندار" العاصمة السياسيَّة والإداريَّة لإمبراطوريَّة يوهانس، ولم يجد فيها من يتصدَّى له، فاستباحها

جنوده وقاموا بإحراق مبانيها وهدم قصورها وكنائسها، ومن ثمَّ رجع بقوّاته حتى دخل "القلابات" في الأرض السودانيَّة.

لما فرغ "يوهانس" من معركته مع الإيطاليين وعاد إلي "غوندار" وجدها خاوية علي عُروشها، وهاله ما رآه من دمار ألحقه بها الغُزاة، فعزم لا على إلحاق هزيمة ساحقة بجيش الخليفة عبدالله ودحره، وإنما «**تأديبهم، بل على الوصول إلى أمدرمان نفسها**» (١٥) حيث السُّلطة المركزيَّة.

هيأ "يُوهانس" جيشاً كبيراً قوامه التيغراي والأمهرا واتجه نحو القلأبات حيث بدأت المعركة في ٨ مارس (آذار) ١٨٨٩ ونسبة لذلك الإعداد الجيّد عدةً وعتاداً، «**تمكَّن من إحراز نصرٍ مُبكِّر وسريع على أنصار المهدي الذين كانوا تحت إمرة "الزاكي طمل" بعد وفاة "حمدان أبو عنجه" في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٨٨٩**». (١٦)

غير أن ذلك النصر لم يدُم طويلاً، إذ اخترقت إحدى الرُصاصات جسد الإمبراطور الأثيوبي «**فأحدثت تلك الرصاصة أثراً بالغاً في تغيير مجرى الحرب، فبعد أن كان الجيش على مقرُبة من النصر اخذوا يتراجعون وهُم يلعقون جُرحهم الإمبراطوري القاتل**» (١٧). ثم بعد أن انجلى غبار المعركة «**بالفعل وصل يوهانس (يوحنا) إلى أمدرمان، ولكن مجرَّد رأسٍ مقطوع علق في سوقها**» (١٨)، كانت المعركة قد استمرَّت يوماً واحداً، أي حتى صباح اليوم التالي ٩ مارس (آذار).

بمقتل "يوهانس" أصبح الطريق سالكاً أمام إيطاليا المتربِّصة، مثلما أصبحت الظروف مهيَّأة لـ"منليك" في المرتفعات الإثيوبيَّة (مقاطعة شوا)، فبادر بإعلان نفسه وتنصيبها إمبراطوراً على إثيوبيا في نفس العام، ولكن كان عليه أن يناور خصمين، أحدهما إيطاليا المُتربِّصة القابعة في الشمال، والخصم الآخر هُم المهدويون المُتحفزون المرابطون في الغرب، وذلك لكي يطمئن قلبه ويهدأ باله في حُكم الإمبراطورية التي توسَّعت برمية لم يرمها، وإن تمناها.

لاعب جديد في الحلبة

في رقعة أخرى، كانت ثمَّة أحداث تمورُ تحت السَّطح، ففي ظِلِّ التنافُس الاستعماري الذي سبق ذكره على المنطقة، أرادت إيطاليا دخول المعترك أيضاً، فتطلعت نحو أفريقيا وكان ذلك بعد أن استكملت تأسيس وحداتها الإداريَّة وأركان دولتها السياسيَّة في العام ١٨٧٠، لكنها لم تشأ خوض المغامرة مباشرة، فبدأت زحفاً انسيابياً لعدة ظروف خاصة بها على الرغم من بناء الدولة المشار إليه.. من هذه الظروف أنها كانت «**جزئياً تشكو تخلفاً اقتصادياً وحداثة سياسيَّة كبلدٍ مُوحَّد، وأيضاً بسبب الهيمنة على الساحة من قبل بريطانيا وفرنسا، وكانت هنالك معارضة كبيرة للمُغامرات الاستعماريَّة والدعم المتردِّد الوحيد لها كان**

يأتي من قبل البرجوازيّة المصرفيّة والصناعية في المُدُن الإيطالية الشمالية».(١٩)

كان الدخول الانسيابي لإيطاليا قد بدأ عن طريق مُبشّر إيطالي قَدِمَ للمنطقة من مدينة جنوا ويُدعى "سابيتو" بعد أن كلفته شركة ملاحة إيطالية "روباتينو" بشراء قطعة أرض صغيرة في خليج عصب عام ١٨٦٩ (ويلاحظ أنه ذات العام الذي افتتحت فيه قناة السويس رسمياً، الأمر الذي عزّز الأهميّة الإستراتيجيّة لشواطئ البحر الأحمر وباب المندب). أرادت شركة روباتينو أن تستخدم تلك الأرض المشتراة كمحطة تموين لسُفن الشركة القادمة من وإلى الهند.

ما لبثت الحكومة الإيطالية أن أبرمت اتفاقاً في ١٨٨٢ مع شركة روباتينو، وبموجب هذا الاتفاق تنازلت الشركة المذكورة عن امتيازاتها في ساحل "عصب"، فمضت إيطاليا في سياسة توسعيّة، غضّت بريطانيا عنها الطرف، بل قدّمت لها دعماً دبلوماسياً وقامت بتشجيعها **«لتضع حداً للتوسُّع الفرنسي المنافس»** (٢٠)، إذ أن فرنسا كانت آنذاك قد بسطت سيادتها واستولت على منطقة "جيبوتي" ثم اتجهت شمالاً لتحتل خليج "تاجوراء" وتطلعت إلى "عصب".

في العام ١٨٨٥، قامت قوات إيطاليّة بالنزول في ميناء مُصوّع، مكرّسة بذلك الاحتلال الفعلي لإريتريا، وجاء نزول قواتها في ميناء مُصوّع بدعوى **«عجز حكومة خديوي مصر عن تأمين حياة الرعايا الإيطاليين»**. (٢١) وكان ذلك على إثر مقتل رحالة إيطالي "جوستانو بيانكي" في منطقة "دنكاليا" أقصى الجنوب الشرقي لإرتريا.

من جهة أخرى، نجح "منليك" في استمالة الإيطاليين نحوه، وإزاء طموحه في تنصيب نفسه إمبراطوراً، قامت إيطاليا بمساعدته لغرضين: **الأول**، حتى يتسنى لها من خلال ذلك الدعم فرض وصايتها الباطنية على العرش بالتحكم في سياساته.. **والثاني**، لكي يغض "منليك" الطرف عن نواياها التوسُّعيَّة. وبالنظر لهذه المصلحة المتبادلة، تمَّ الحلف بين الطرفين، وبموجبه مضت إيطاليا سنة وراء أخرى في بسط نفوذها على إريتريا.

عندما دان لها كل شئ، قام الملك "أمبرتو الأوّل" ملك إيطاليا بإصدار مرسوم من البلاط الملكي في عام ١٨٩٠ يقضي بتأسيس "مستعمرة إريتريا" أطلق عليها اسم **«إريتريا إحياءً للتسمية الرومانية "ماري إريتريوم" المأخوذة عن التسمية اليونانية القديمة للبحر الأحمر "سينوس إريتريوس"، وهكذا تأسَّست مستعمرة إريتريا بحدودها الحالية».**(٢٢) لكن منليك الذي هادنه الإيطاليون وقدَّموا له الدعم توجَّس خيفةً منهم بعد إعلانهم إريتريا كمستعمرة.

بعد نحو أربع سنوات من تنصيبه إمبراطوراً، قام بإلغاء معاهدة "اوتشيللي" في العام ١٨٩٣ والتي سبق أن وقعها مع الإيطاليين بعد نحو شهرين من تنصيبه

إمبراطوراً، أي في ٢ مايو (أيار) ١٨٨٩. وقد استند في إلغائه إلى ما أسماه بالتناقُض بين النصَّين الأمهري والإيطالي، وقد رأى أن الثاني الذي منح إيطاليا حق الوصاية على أثيوبيا باطل لأنه لا يوجد ما يقابله في النص الأمهري وانه – أي منليك – لم يوافق عليه.

تبع تلك الخطوة الجريئة عزم منليك مباشرة على مواجهة الإيطاليين، لكن كان عليه أولاً - وهو بصدد استبدال حليف بحليف - أن يهادن الخليفة عبدالله التعايشي في الغرب، ولم يكن ثمَّة خيار أمامه غير أن يفعل ذلك، فأرسل له في هذا الخصوص، وفي الوقت نفسه التمس دعماً من فرنسا التي كانت تحتل جيبوتي، فسارعت هذه لأنها خشيت استراتيجياً أن تقع بين فكي الكماشة، بوجود إيطاليا في الجنوب الصومالي وفي إريتريا أيضاً.

طلب منليك كذلك من روسيا القيصريَّة أن تدعمه، وقد اتضح أن محاولته مهادنة المهدويين في الغرب لم تكن سوى تسكين مُؤقت لتلك الجبهة، ذلك لأن محاولاته تلك كانت قد بدأت شفاهة عبر رسول أرسله للخليفة عبدالله، ولما استمع إليه هذا الأخير طلب منه العودة والرجوع إليه مجدَّداً برسالة رسميَّة ممهورة بخاتم الإمبراطور، فلم يفعل منليك ما طلب منه الخليفة لأنه كان عندئذٍ قد وجد من هو أكبر قامة من الخليفة عبدالله في الحلف معه لمواجهة الإيطاليين، الذين واجههم حقاً في معركة "عدوه" الشهيرة، وهزمهم هزيمة ماحقة في ٩ مارس (آذار) ١٨٩٦ باشتباكٍ لم يدم سوى يوم واحد، كان بعده نحو ستة آلاف جندي إيطالي في عداد القتلى، وهو أكثر من العدد الذي ضحَّى به الإيطاليون في سبيل توحيد بلادهم كلها. ولهذا كان وقع الهزيمة قاسياً، لم يستطع رنين أجراس كنائس روما - التي انطلقت دونما هوادة - أن تطفئ مرارتها، ثم لم يكن أمام الإيطاليين بدٌ من لعق جراحهم والانكفاء على أنفسهم لترتيب أوضاعهم في الجزء المتبقي من التركة الاستعمارية (إريتريا)، وفي الوقت نفسه تخلى منليك عن طموحاته ووقع مع الإيطاليين سلاماً لم يكن متكافئاً في مظهره لولا معركة "عدوة" التي مثلت فيما بعد تأميناً للإمبراطوريَّة الإثيوبيَّة من تنافُس وتكالُب الدول الاستعماريَّة وأطماعها المشبوبة في المنطقة. فلم تخضع إثيوبيا بعد تلك المعركة لأي قوى استعماريَّة أوربيَّة سوى لفترة قصيرة (١٩٣٦-١٩٤١) كانت من نصيب الإيطاليين بعد أن استخدموا إريتريا كقاعدة انطلاق في غزوهم لها في العام ١٩٣٥.

التجذر الاستيطاني

كان الاستعمار الإيطالي لإريتريا قد اتخذ شكل الاستعمار الاستيطاني المعروف بكل مظاهره وآلياته وأهدافه، وعلى الرغم من أن الاستعمار بشكل عام - أياً كانت هويَّته - يعمل على الانتقاص من السيادة الوطنيَّة، ويشكِّل عبئاً نفسياً كبيراً في نفوس المواطنين، إلاّ أنه يمكن القول أن إريتريا شهدت تطوُّراً اقتصادياً وتجارياً وزراعياً بمجرَّد أن بدأ الإيطاليون في استثمار ثرواتها ومواردها

الطبيعيَّة، وخاصة أن المواد الخام المتاحة وضعت أساساً جيداً لتطوير الصناعات الخفيفة.

لعلَّ السبب الأساسي للطبيعة الاستيطانيَّة للاستعمار الإيطالي هي أنهم رأوا في إريتريا مكاناً نموذجياً لتطبيق برامجهم ورُؤاهم الاستيطانيَّة، سواءً كان الجاذب في ذلك الموارد الطبيعية أو المناخ المعتدل أو التعداد السكاني المنخفض.

وطبقاً للحافز الأخير، قاموا بفتح باب الهجرة على مصراعيه، ليتدفق من خلاله عشرات الآلاف من الإيطاليين ومِن شتى القطاعات المهنية. وقد أدَّى فائض التوطين هذا بالضرورة إلى إحداث هزة في هيكل الدولة، الأمر الذي حتم إجراء تعديلات في النظاميين الاقتصادي والاجتماعي.

كان لابُدَّ أن تمس تلك التعديلات مصالح المواطنين، وذلك ما حدث بالفعل بعد أن قامت السلطات بمصادرة مساحات واسعة من أراضيهم الخصبة التي كانوا يزرعونها بالطرق التقليدية في ألفة امتدت لعشرات السنين وتوارثتها أجيال مختلفة، وسلمت ببساطة للمستوطنين الجدد، والأمر نفسه جرى على القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لكن بعيداً عن مشاعر الغُبن الاجتماعي الذي حاق بالمواطنين، حدثت طفرة زراعية وصناعية، الأمر الذي أدى إلى استقرار نسبي بنظرية الهرم المعكوس، قاعدته جحافل المستعمرين الجدد ورأسه تعلقت فيه طموحات وآمال السكان الأصليين.

ولمزيد من التحوُّل في بنية المجتمع من أجل رفاهية أكثر لقاعدة الهرم، قامت السلطة الاستعمارية بتشييد المستشفيات والمدارس ومحطات توليد الكهرباء وربط أطراف البلاد بشبكة متقدمة من الاتصالات والطرق، وتمتعت أسمرا على وجه الخصوص بخدمات جيِّدة، إذ نظر إليها الإيطاليون في الأصل على أنها نموذج مصغر لعاصمتهم الأوروبيَّة، فأطلقوا عليها اسم "روما الصغيرة" أو "روما الأفريقية"، لربَّما بغرض تخفيف حدة "الاغتراب الاستيطاني" للقادمين الجُدُد.

ولم يكن المستوطنون في انتظار من يُبدِّد وحشتهم، فمضوا من تلقاء أنفسهم إلى التزاوج من المواطنين ومصاهرتهم، ونتج عن ذلك بعد عدة سنوات جيل كبير يحمل هويَّة مزدوجة، ربَّما إلى اليوم.. **«ثم سادت اللغة الإيطاليَّة التي كادت أن تطغى على اللغات الوطنية، وواصلوا تدفقهم إلى أن بلغ عددهم حتى العام ١٩٤٠ حوالي ٢٠ % من مجمل سكان إريتريا».(٢٣)**

ثمَّة أهداف أخرى للسُّلطة الاستعماريَّة الإيطاليَّة في إريتريا من النهضة التي استحدثتها لرفاهية المستوطنين، فقد شرعت موازاة لذلك في استغلال

الثروات والموارد الطبيعيَّة في عائدات اقتصاديَّة تعينها على تغطية نفقات الصرف على مستعمرات لها في مناطق أخرى، إلى جانب تجهيزها – أي إريتريا – بحيث تكون سوقاً ملائماً لتصريف المنتجات الإيطاليَّة.

أما الأهداف العسكريَّة، فقد تمثلت في التركيز عليها كنقطة انطلاق إلى مناطق أفريقيَّة أخرى تُزمع احتلالها، مثلما حدث في غزوها المُشار إليه لإثيوبيا في العام ١٩٣٥. من أجل ذلك، استحوذت البنيَّة التحتيَّة على قدر كبير من الاهتمام.

غير أن واقع الحال تغيَّر جذرياً بعد أن تجرَّعت إيطاليا مرارة الهزيمة في الحرب العالميَّة الثانية، واتفق أن تؤول مستعمراتها الأفريقيَّة - ومن بينها إريتريا – إلى بريطانيا وفق اتفاقيَّة الصُلح التي وقعتها مع الحُلفاء في باريس في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٤٧.

نبيذ قديم في قارورة جديدة..

وفقاً لاتفاقيَّة باريس تلك، كان من المفترض أن يكون الاحتلال البريطاني مؤقتاً، مع أنه بالمقياس الزمني كذلك، حيث لم يدُم طويلاً (١٩٤١-١٩٥٢)، إلاّ أن الأحداث التي جرت خلالها كانت أضخم من أن تحتويها تلك السنوات الخمس.

وقد تزامن مع نهايته أو قبلها بشهور قليلة بداية انحسار ظله في السُودان، الذي كانت تحكمه ثنائياً مع مصر، فإثر ملابسات كثيرة أقدمت مصر من طرف واحد في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ على إلغاء اتفاقيَّة الحُكم الثنائي الموقعة بينهما في العام ١٨٩٩، وكذا معاهدة ١٩٣٦، وأصدر الملك فاروق قانوناً يقضي بوضع دستور جديد للسُودان وتسميته ملكاً على مصر والسُودان.

«أما في إريتريا، فاتفاقيَّة باريس نصَّت على أن تدير بريطانيا شئونها ريثما يتم تقرير مصيرها مع المستعمرات الإيطالية الأخرى في أفريقيا. فكان مدخلها انتهازياً، حيث وعدت الإريتريين بأنهم لن يعودوا مطلقاً إلى الحُكم الإيطالي وأنها لن تبقى طويلاً. وقد صدقت في الثانية، وهيأت لها الأولى أن تحل محل الإيطاليين دون أدنى مقاومة، ولأنهم كانوا موضع ترحيب باعتبارهم محرِّرين. وقد أعطى الشعب الإريتري تعهُّدات بأنه إذا ساعد على هزيمة الإيطاليين سيتلقى مساعدة البريطانيين على ممارسة حقه في تقرير المصير» (٢٤). وتبعاً لذلك كان هنالك **«نحو ٦٠ ألف إريتري أرسلوا إلى ليبيا وحدها».(٢٥)**

نتيجة عدم الاطمئنان لأسباب استعماريَّة (فوبيا الاستيطان)، بدأت الوعود البرَّاقة الأولى تذروها الرياح، وانسلَّ من تلك العتمة القاسية نمط تفكيري جديد، لخَّصه المسئول الإداري البريطاني الرئيسي عن إريتريا في الفترة ١٩٤٢-١٩٤٤، فقد أعرب في العام ١٩٤٥ عن اعتقاده بأن دولة إريتريا المستقلة **«لن**

تكون نهايتها سوى فوضى سياسية أو تجدد السيطرة الأوروبية، لأنه لا توجد هناك طبقة حاكمة أو إدارية يمكن تصورها».(٢٦)

انعكست هواجس بريطانيا وشكوكها في إهمالها التطوُّر الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث خلال الاستعمار الإيطالي لإريتريا بعلاَّته التي ذكرناها، ومقابل ذلك تزايد اهتمام بريطانيا بالجانب العسكري، فعمدت إلى إنشاء قواعد وشبكات التقاط متطورة ومصانع للتصنيع الحربي.

على الجانب الآخر - بعد أن أزيحت إيطاليا عن إثيوبيا - عاد هيلاسلاسي من منفاه في لندن في مايو (آيار) عام ١٩٤١، وعملت بريطانيا على مساعدته لاسترجاع العرش السليب، وإعادته للحُكم وفق اتفاقيَّات عقدتها معه.

كان ذلك تكريساً للدور البريطاني الذي سبق الدول الأوربيَّة الأخرى في إقامة علاقات مع حكام أثيوبيا، **«تارة تؤيد أحدهما ضد الآخر كما فعلت مع يوهانس ضد ثيودور، وتارة توجه بنفسها حملة عسكريَّة كما فعلت ضد إمبراطور الحبشة، ومرَّة تشجع إيطاليا على احتلال اريتريا، ثم أخيراً تطرد إيطاليا وتقوم بالمهمَّة نفسها».(٢٧)**

أثيوبيا.. نائب الفاعل

ظلَّ الفاعل في الاحتلالات السابقة التي مرَّت بها إريتريا في الحقب التاريخية المختلفة سافراً، شأنها في ذلك شأن كثير من دول المنطقة التي وقعت تحت نير الاستعمار.. صفحات قاتمة بل شديدة السواد.. بلا مواقف أخلاقيَّة، ودون أدنى اعتبارات حضاريَّة.

كان الاعتقاد السائد أن شعوب هذه المناطق هي أدني مرتبة في سلم الإنسانيَّة، ولهذا كانت الدول تشترى وتباع في مزادات الدول الاستعمارية بغض النظر عن مصائر شعوبها، ودون التفات لتطلعاتهم وطموحاتهم وأحلامهم.

كان الهدف واحداً وإن تعدَّدت وسائله، وهو امتصاص خيرات هذه الدول، ومن ثمَّ تصنيعها في الدول الاستعمارية، وإعادة تصديرها مرَّة أخرى لتلك الدول، لربَّما استهلاكها قرَّب الفوارق الحضاريَّة بين المستعمِر والمستعمَر.

في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، أخذت حقبة تاريخيَّة جديدة في التشكيل، خاصةً بعد اتساع مساحة التيار الوطني المناهض للاستعمار في كثير من الدول، الأمر الذي استدعى ضموراً في السياسات التوسعيَّة الاستعماريَّة، وبالتالي عمدت الحرباء إلى تغيير جلدها، فحلت إستراتيجية الاستعمار المستتر بدلاً عن الاستعمار السافر. أي أن الدول الاستعمارية "الفاعل" ما أن استبصرت بعين "زرقاء اليمامة" مصائرها الآيلة إلى زوال حتى وضعت يدها على من يقوم بتنفيذ

سياساتها "نائب الفاعل". وفي هذا الإطار يمكن فهم تقلب إثيوبيا ذات اليمين وذات اليسار على مدى نصف قرن في احتلالها لإريتريا.

كانت فترة الاحتلال البريطاني - على قصرها - قد شهدت أحداثاً جسيمة في التاريخ الإريتري، أو فلنقل صفعات كبيرة - إن جاز التعبير- وضعت بصماتها المُشوَّهة على الخد الإريتري.. ساهم في هذه الصفعات على نحو كبير، توطيد علاقة الإمبراطور هيلاسلاسي مع الدول الغربيَّة، وتحديداً مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيَّة، الأمر الذي سارع من تزايد وتيرة الأطماع الإثيوبيَّة على إريتريا، ولعلَّ أكبر الصفعات التي مهَّدت لاستحكام الأطماع الإثيوبيَّة، إجازة الأمم المتحدة لمشروع قرار يقضي بإقامة اتحاد فيدرالي بين إريتريا وإثيوبيا تحت الرقم ٣٩٠ أ (٥)، وكان ذلك في ٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٠ في الدورة الخامسة.

صحيح أنه سبق هذا القرار شدٌ وجذب وتبايُن في الآراء مع دول أخرى مؤثرة، ارتبطت عضوياً بتقرير مصير إريتريا وفقاً لاتفاقيَّة باريس، مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، لكنها كانت عديمة الجدوى.

جاءت مناقشة الأمم المتحدة للموضوع في دورتين (الثالثة والرابعة) لذات العام، بعد فشل حكومات دول الحلفاء الأربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي) في التوصُّل إلى قرار مُوحَّد بشأن المستعمرات الإيطالية، التي تنازلت عنها الأخيرة بموجب اتفاقيَّة باريس (١٩٤٧).

وكانت هذه الاتفاقيَّة قد نصَّت في مادتها رقم ٣٣ على أنه: «**إذا لم تتمكَّن الدول الأربع من الوصول إلى اتفاق حول تصفية أي من هذه الأراضي خلال سنة من تطبيق معاهدة السلام، فإن الموضوع يُحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاتخاذ توصية بشأنه، وتوافق الدول الأربع على قبول التوصية وعلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيقها**».(٢٨)

صدر القرار رغم أن اللجنة الخماسية (بورما، جنوب أفريقيا، باكستان، غواتيمالا، النرويج) التي أوفدتها الأمم المتحدة في دورتها الرابعة لتقصي الحقائق عادت بآراء متناقضة في تقريرها الذي قدَّمته يوم ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٩.

كان القرار الصادر أقرب إلى المقترح الذي تقدَّمت به بورما وجنوب أفريقيا، وهو إقامة اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا وتحت سيادتها. في حين كان اقتراح النرويج فيه نوعٌ من المساومة التاريخيَّة، حيث أكد على اتحاد غير مشروط مع إثيوبيا، بحيث يضم كل الأراضي الإريتريَّة إليها، ماعدا الجزء الغربي، ليظلَّ تابعاً للإدارة البريطانية. وجاء الاقتراح النرويجي انسجاماً مع تطلعات الإدارة البريطانية التي كانت تحكم السودان آنذاك. أما غواتيمالا وباكستان فقد اقترحتا وضع إريتريا تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة أقصاها ١٠ سنوات، تحصُل بعدها

إريتريا على الاستقلال، وكان ذلك شبيهاً لحدٍ ما باقتراح بريطانيا نفسها مع فارق أن الأخير هذا يضع إريتريا تحت الوصاية الإثيوبيَّة لنفس الفترة بدلاً عن الهيئة الأمميَّة، وجاء الاقتراح البريطاني في الأصل بعد تراجُعها عن مقترح "لئيم" تضمَّنته خطة "بيفن- سفورزا"، ويهدف إلى تقسيم المستعمرات الإيطاليَّة الثلاث (ليبيا، الصومال، إرتريا) على أن يتناصف هذه الأخيرة كل من السُّودان وأثيوبيا.

نزل القرار الفيدرالي على الإمبراطور هيلاسلاسي برداً وسلاماً، لكنه لم يرو غليله، ولم يشبع شهيته في قضم إريتريا نهائياً وإلي الأبد، وفي سبيل ذلك نشط مستخدماً شتى الأساليب، مرَّة بقمع الحركة الوطنية الإريتريَّة التي شبَّت عن الطوق بعد أن ساءها تنكر بريطانيا لتعهُّداتها، فنهضت لأخذ حقوقها بيدها، وأخرى بدعم المواطنين الذين انتظموا في حزب الوحدة مع إثيوبيا.. وهكذا.

على المستوى الخارجي، **«بادر الإمبراطور بتقديم مزيد من الإغراءات للدول المؤثرة في قرار الضم النهائي الذي أصبح هدفه، فقام مثلاً في العام ١٩٥٠ بإرسال كتيبة من حرسه الإمبراطوري الحسن التدريب لتقاتل إلى جانب الأمريكيين في الحرب الكورية»** (٢٩)، وقبل أن تقوم بريطانيا بتسليم إريتريا في العام ١٩٥٢ **«وقَّعت الولايات المتحدة الأمريكية مع الإمبراطور هيلاسلاسي معاهدة دفاع متبادل سريَّة تستمر ٢٥ عاماً "تستأجر" فيها الولايات المتحدة قاعدة كاغينو، ويحصل هيلاسلاسي علي مساعدة عسكرية وغير عسكرية»** (٣٠). في حين أشار آخرون إلي أن الإمبراطور أبرم هذه المعاهدة مع الولايات المتحدة **«نتيجة تأييدها للقرار الفيدرالي وبعقدٍ لمدة ٩٩ عاماً»**.(٣١)

ضمن هذه الأجواء ظلَّ الاتحاد السوفيتي (السابق) ثابتاً علي موقفه الذي طرحه مندوبه في الأمم المتحدة عام ١٩٥٠، أثناء تداول القضيَّة الإريتريَّة في أروقة الأمم المتحدة. وكان في تمسُّك الاتحاد السوفيتي بحق تقرير المصير للشعب الإريتري تصالح مع المنهج، لأن هذا الموقف جاء انسجاماً مع مبادئه الفكريَّة وأطروحاته السياسية الداعمة لحركات التحرُّر آنذاك - وأينما وجدت - في تصديها لقضايا شعوبها.

مع أن الاتحاد السوفيتي قد طرح في البداية **«منح شعب إريتريا الاستقلال الفوري وخروج القوات البريطانية خلال ثلاثة أشهر مع إعطاء ميناء عصب لإثيوبيا»** (٣٢)، لكن الغريب أنه عندما جرت مياه كثيرة تحت الجسر في العقدين التاليين للقرار الفيدرالي، وصار الصراع في ذروته بين القطبين الكبيرين، أصابت المياه السد السوفيتي فأحدثت فيه ثقوباً وخدوشاً، فتلونت المبادئ واكتسبت لوناً رمادياً باهتاً.

قام الاتحاد السوفيتي في منتصف السبعينات بسحب ذيوله من "صومال سياد برّي" بعد أن يئس من أدلجتها ووضع كل بيضه في سلة "إثيوبيا مانغستو"

بدعوى أن نظاماً جديداً خرج من رحم القوميات الإثيوبية حاملاً الشعارات التقدميَّة والاشتراكيَّة والثوريَّة. وهذا التلاقح بالضرورة تطلب أن يقلب ظهر المجن لحركات التحرر الإريتريَّة. ودرءً للحرج السياسي، صار الاتحاد السوفيتي يدعو إلى حكم ذاتي إقليمي في إريتريا بدلاً عن تقرير المصير، باعتبار أن الحكم الذاتي هو الإطار الأكثر تقدمية لمسألة تقرير المصير.

في الواقع ليست الشعارات وحدها هي التي جذبت الفراشة السوفيتية لامتصاص رحيق "الزهرة الجديدة"(٣٣)، وإنما - علاوة على ذلك - تغلبت المصلحة الجيوستراتيجية التي فاضلت بين الصومال الذي يطل على المحيط الهندي، وأثيوبيا "المُطلة" على البحر الأحمر، حيث مفترق الطرُق إلى ثلاث قارات، كما أشار إعلان الخارجية السوفيتية الذي ورد ذكره، وما كانت هذه الأخيرة ستكون ذات إستراتيجية كبيرة للاتحاد السوفيتي لولا أنها "متصلة" بالبحر الأحمر.

كذلك في سياق المُفاضلة، أيضاً عنت إثيوبيا جيوسياسياً بالنسبة للاتحاد السوفيتي أن تكون بمثابة السد المنيع من تغلغل "الإمبريالية الأمريكية" التي وضعت دولاً أخرى مطلة على البحر الأحمر تحت قبضتها.

وحتى لا نغرق كثيراً في متاهات التأرجُح السوفيتي بالنسبة للقضيَّة الإريتريَّة التي أربكت مواقفه، نعود إلى تداعيات القرار الفيدرالي، الذي قلنا بعد صدوره بدأ الإمبراطور هيلاسلاسي في تنفيذ كل ما يوصله إلى هدفه النهائي. وقد بدأ بضخ دعائي مركزاً على تكرار القول في كل محفل بأن مصالح الأمن والسلام والاستقرار في شرق أفريقيا تحتم ضم إريتريا إلى إثيوبيا، وذلك حفاظاً على حقوقها المتعلقة بالروابط التاريخية والاجتماعية، وتأميناً لمصالحها الاقتصاديَّة بما في ذلك حاجتها الضروريَّة لمنفذ بحري، واستغلَّ في ذلك الاعتبارات التي اعتمد عليها القرار الفيدرالي.

وكان القرار الفيدرالي قد نصَّ على أن إريتريا وحدة تتمتع بحُكم ذاتي في إطار إثيوبيا المتحدة، ومنح الحكومة الإقليميَّة سلطات تنفيذيَّة وتشريعيَّة وقضائيَّة محدودة في الشئون المحليَّة.

استوجب القرار تعيين مفوض من الأمم المتحدة "أنزى ماتيينزو" للتحضير لمشروع دستور لإريتريا لكي تجيزه الجمعية التشريعيَّة بدعوة من السُلطة البريطانيَّة.

لقد كان القرار الفدرالي في واقع أمره فرصة للإمبراطور هيلاسلاسي لممارسة سياساته الباطنية للاستفراد بإريتريا، وكان أداته في تنفيذ هذه السياسات ممثله المقيم في أسمرا "اندار غيتاتشو" الذي تجاوز كل السُلطات الممنوحة له كظل للإمبراطور في إريتريا.

كان الإمبراطور هيلاسلاسي يهدف من جهة للسيطرة على الحكومة الفيدراليَّة بتقليص مسئولياتها، ومن جهة أخرى ممارسة سياسة ترهيب في أوساط الإريتريين لإخضاعهم بالقوَّة.

في سبيل بلوغ ذلك الهدف، كانت هنالك سلسلة إجراءات انتقاميَّة، منها قمع الحركة الوطنيَّة بكافة وسائل البطش والقتل والاعتقالات، محاولة اجتثاث الهويَّة الثقافيَّة بإلغاء اللغتين العربية والتيغرينيَّة، وإحلال الأمهريَّة بدلاً عنهم، إلي أن خلص إلى إنزال العلم الإريتري في العام ١٩٥٨.

كان لجوء الإمبراطور إلى هذه الإجراءات مبكراً لإدراكه أن الربط الفيدرالي لإريتريا بإثيوبيا هو بمنظور واقعي "شراكة غير متكافئة"، لا من الناحية السياسية ولا الاقتصادية، إذ أن الاحتلالات المتعاقبة على إريتريا رغم انتقاصها من مظاهر السيادة كما ذكرنا، إلاّ إنها أحدثت تقدماً صناعياً وتجارياً وزراعياً، في الوقت الذي ظلت فيه إثيوبيا أسيرة سياسات الهيمنة الإقطاعيَّة التي أضفت على مواطنيها تخلفاً اقتصادياً واجتماعياً. وحتى تُردم هذه الفجوة، قام الإمبراطور بعد صدور القرار الفيدرالي بإكمال ما تبقى من سياسة تفريغ إريتريا، فأمر بنقل كثير من المُؤسَّسات الإنتاجية والمصانع العاملة إلى إثيوبيا.

على المستوى السياسي، كان التباين واضحاً بين مشروع الدستور الإريتري الذي شمل بعض التوجُّهات الديمقراطية وبين الدستور الأثيوبي المجاز في العام ١٩٣١، والذي ينحو منحىً أوتوقراطياً بيّناً، بل هو في الأساس وضع لتكريس الهيمنة الإقطاعية. ولم تكن التعديلات التي أجريت عليه في العام ١٩٥٥ إلاّ بغرض تضمينه توجهات زخرفيَّة ديمقراطيَّة، لتواكب الزواج الكاثوليكي المتدثر بمظلة الفيدرالية مع إريتريا.

زواج كهذا استدعى تديين السياسة، إذ انصرفت الكنيسة عن مهامها الأخروية، وبدأت في ممارسة مهام دنيوية. فقامت باستخدام شتى أنواع "المخصِبات" السياسية لكي يثمر "الرباط المقدَّس" ابناً شرعياً بولادة قيصريَّة، تمثلت في "إنجاب" قرار إعلان ضم إريتريا نهائياً إلى إثيوبيا في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢.

ثمَّة سبب آخر في ذات السياق أدَّى إلى تعجيل الإمبراطور بإعلان قرار نسخ الفيدراليَّة من جانبٍ واحد وضم إريتريا، وقد كان هذا السبب مفاجئاً للإمبراطور نفسه، الذي ظن انه قد تحصَّن في البلاط الإمبراطوري وفقاً لمبدأ التفويض الإلهي.. ففي ديسمبر (كانون الأول) من العام ١٩٦٠ كان الإمبراطور في رحلة إلى أمريكا اللاتينية (الأرجنتين)، وأثناء وجوده فيها وقعت أول محاولة انقلاب ضده، ولفترة من الوقت احتجبت أخباره ولم تورد أي وسيلة إعلامية رد فعله، ولم يُعرف حينها إن كان في الأرجنتين أم أنه غادرها إلي مكان آخر، إلى أن

بثت وكالة الأنباء الفرنسيَّة خبراً أفاد بأن: «**الإمبراطور المخلوع سيصل إلى الخرطوم**»، ولم يُلحق الخبر بأي معلومات إضافية توضح ما إذا كان سيبقى في السُّودان ويطلب اللجوء السياسي، أم انه يعتزم القيام بخطوة أخرى.

عند وصوله إلى الخرطوم، كان الفريق إبراهيم عبود في استقباله ومعه بعض أعضاء المجلس العسكري، وقد أعدَّ له استقبال باهر لأنه تنامى إلى علم السلطة في الخرطوم أن الانقلابيين في أديس أبابا لم يُسيطروا على الوضع تماماً، وأن الحركة التي قاموا بها تبدو فطيرة بعض الشيء.

منح الاستقبال المهيب الإمبراطور الثقة في نفسه مجدَّداً، فطلب على الفور المغادرة إلي أسمرا، ولم يُثنه أحد عن ذلك، بل أعِدَّت له طائرة خاصة أقلته إلى هناك، ورافقه بعض الصحفيين، و«**عند وصوله المثير الذي حدث علي أرض المطار، إذ ما كاد الإمبراطور يطل من باب الطائرة حتى خرَّ الجميع على الأرض**» (٣٤)، وكان ذلك مؤشراً علي أن الانقلاب لم يطل أمده، فأجهض علي الفور، وعاد الإمبراطور إلي كرسيه ليبقي فيه بعد ذلك نحو ربع قرن دون محاولة مماثلة إلاَّ حينما اقتلع من ذاك الكرسي اقتلاعاً من ضُبَّاط آخرين، شاب التردُّد خُطاهم بادئ الأمر.

تعتبر واقعة الانقلاب تلك من المُفارقات التاريخيَّة، إذ أنها لو قدر لها أن تأخذ مداها لربَّما تغيَّر وجه التاريخ، أو لربَّما أن سطوره اكتست بلونٍ آخر غير اللون الأحمر الذي اكتسبته من الدم المُراق لعشرات الآلاف من البشر في ثلاث حقب زمنيَّة.

لكن التاريخ مضي علي المنوال الذي أراده الإمبراطور، وعمل له بقرار ضم إريتريا، وبعد أن أعلن ذلك القرار غضَّت كل الدول – لا سيَّما الاستعمارية – الطرف وكأنما الأمر لا يعنيها في شيء، أو بالأحرى لأنها تواطأت أساساً في المشاركة، إما بالدعم أو الصمت، وامتد ذلك حتى لهيئة الأمم المتحدة الوعاء الجامع لدول العالم القوى، منها والضعيف، وتلك التي تتأرجح بين الصفتين.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تجرؤ علي الكلام، لأن فمها كان مشغولاً حينذاك بازدراد عطايا الإمبراطور علي النحو الذي ورد ذكره.

هوامش الفصل الأول

(١) Kessings, P. ٢٨٩٩٢ (استناداً إلى "وراء الحرب في إريتريا" ص ٨١ إعداد بازيل ديفيدسون، ليونيل كليف، برخت هابتى سيلاسى.
(٢) المصدر نفسه ص ١١.
(٣) السودان عبر القرون - د. مكي شبيكه ص ١٦٢.
(٤) المصدر نفسه ص ١٦٦.
(٥) وراء الحرب في إريتريا ص ٣٩ (وفقاً للمؤلف أبيسينيا تعني وصف حكام يمثلون مملكة امهرا التي ازدهرت أولا في مرتفعات شوا ولاحقاً "بعد أحمد غراني في مطلع القرن السادس عشر" في غوندار).
(٦) المصدر نفسه ص ٣٩.
(٧) المصدر نفسه ص ٤٠.
(٨) السودان عبر القرون – مصدر سابق – ص ٢٢١.
(٩) النيل الأبيض –آلان مورهيد- ص ١٩١.
(١٠) السودان عبر القرون –ص ٢٢١ (زغاوه وميدوب أسماء لقبائل استوطنت في غرب السودان ولها إمتدادات عرقيه خارج ذلك النطاق الجغرافي).
(١١) النيل الأبيض –مصدر سابق- ص ٢٧١.
(١٢) الأبعاد الدولية لمعركة إريتريا – محمد أبوالقاسم حاج حمد – ص ٣٦.
(١٣) المهدية والحبشة - د .محمد سعيد القدّال ص ٣٨.
(١٤) السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل - محمد أبو القاسم حاج حمد ص ١٠٥.
(١٥) دولة المهدية في السودان -هولت- ص ٥٨ (استناداً إلى المصدر السابق ص ١١١).
(١٦) السودان المأزق التاريخي - مصدر سابق - ص ١١١.
(١٧) المهدية والحبشة - مصدر سابق – ص ١٢٢.
(١٨) السودان المأزق التاريخي - مصدر سابق - ص ١١١.
(١٩) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ١١.
(٢٠) إريتريا بركان القرن الأفريقي - إعداد جبهة التحرير الإريترية - ص ٢٨.
(٢١) المصدر نفسه ص ٢٩.
(٢٢) المصدر نفسه ص ٢٩.
(٢٣) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق – ص ١٠٥.
(٢٤) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ٤١.
(٢٥) أنظر In Defense of Eritrean Revolution – P. ٤١ إستناداً إلى المصدر السابق ص ٥٥.
(٢٦) س .هـ لونغريغ (تاريخ إريتريا الموجز – أوكسفورد ١٩٤٥ ص ١٧١ استناداً إلى المصدر السابق ص ١٤.
(٢٧) إريتريا بركان القرن الأفريقي- مصدر سابق - ص ٣٦.
(٢٨) المصدر نفسه ص ٥١.
(٢٩) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ٤٤.

(٣٠) المصدر نفسه ص ٤٥ (واستناداً إليه "كاغينو" إسم الكتيبة التي أرسلت للقتال في كوريا، كما أنه كان أيضاً الاسم الحربي لرأس ماكونين والد هيلاسلاسي) وبعد تحرير إريتريا هيأتها الحكومة لتكون سكناً للمقاتلين وما تزال.

(٣١) حركة تحرير إريتريا - الحقيقة والتاريخ - محمد سعيد ناود ص ٤٤٩.

(٣٢) إريتريا بركان القرن الأفريقي- مصدر سابق - ص ٤٦.

(٣٣) الاسم المعرّب عن الأمهرية والذي تعنيه العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا).

(٣٤) الدبلوماسية السودانية - مواقف ووقائع - محمد سعيد محمد الحسن - ص ٨٧.

الفَصْل الثانِي

"رِيَاحُ الخَمَاسِين" تهُبُّ عَلَى المنطَقَة

الفعلُ وردُّ الفعل

بمنطق النظريَّة النسبيَّة، تفاوتت شُرُور الاحتلالات الاستعماريَّة على إريتريا. وقد ذكرنا أن الاستعمار البريطاني كان قصيراً بالفترة الزمنيَّة، لكن مع قِصَرِه هذا، فقد شهد "صفعات مؤلمة على الخدِ الإريتري".

عندما بدأت القوى الوطنيَّة الإريتريَّة تشُبُّ عن الطوق، استشعرت تنصُّل بريطانيا من تعهُّداتها، فأصيبت بخيبة أملٍ، وبدأت العمل في اتجاه أخذ حقوقها المُغتصبة بيدها، وتبعاً لذلك، تدافع الكثيرون للعمل في إطار تنظيماتٍ وأحزابٍ وليدة، بدأت تنادي بالاستقلال، وهي ما سُمِّيَت بـ"الكتلة الاستقلاليَّة"، مثل: الرابطة الإسلاميَّة، حزب الأحرار والتقدُّم، حزب إريتريا الجديدة، الحزب الوطني، حزب إريتريا المُستقلة، جمعيَّة المُحاربين القدامى، جمعيَّة المثقفين الإريتريين.. وكانت في السَّاحة أيضاً أحزابٌ أخرى، مثل: حزب إريتريا الحديثة المُوالي لإيطاليا، وحزب الوحدة "الإندنت"، الذي كان يطالب بالاتحاد مع إثيوبيا ويتلقى دعماً من حكومتها ويتمتع بتأييدها.

مع ذلك، كانت البدايات الجنينيَّة لهذه القُوى والتنظيمات السياسيَّة هشَّة للغاية، لأنها كانت نتاجاً لحالة التخلف الاجتماعي القائم آنذاك، وكان من البديهي أن تكتنف الصيغ السياسيَّة السلميَّة الهادفة لاسترداد الحقوق الوطنيَّة بعض الضبابيَّة، كما أن المُستعمرين أنفسهم استغلوا ضعف تلك الآليَّة النضاليَّة، فعملوا على تحرير سياساتهم الرامية إلى تكريس واقع التجزئة والتشرذُم والانقسام في بنية المجتمع الإريتري. ولعلَّ أخطر تلك السياسات على الإطلاق، تمثلت في استخدام العامل العقائدي الديني والقبلي المُتزمِّت.

مع كل الوهن الكامن في تركيبة التنظيمات السياسية الوليدة، إلاَّ أنها استطاعت أن تسجِّل وجودها كجسم رافض للهيمنة الاستعماريَّة، وسبَّب ذلك صداعاً مُزمناً لإثيوبيا، زادت حدَّته عندما بدأت تلك القوى تتكامل موضوعياً مع قوى وطنيَّة أخرى في محيطها الإقليمي، تطالب أيضاً بالتخلص من الاستعمار، وزادت حدَّته أكثر عندما بدأت تلك القوى إثارة قضيَّتها في أروقة الأمم المتحدة.

كان ذلك النضوج المُبكِّر مَدعَاة للإمبراطور هيلاسلاسي بمضاعفة جُرعات القمع والبطش والتنكيل على الإريتريين، ولربَّما كان ذلك دافعاً له للتسريع بإلغاء الصيغة الفيدراليَّة، فقام بفسخها رسمياً في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢،

واعتبر إريتريا محافظة من محافظات إثيوبيا، وكما ذكرنا آنفاً، تمَّ كل ذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

وبمنطق الفعل ورد الفعل، كان ازدياد جُرُعات السياسات القمعيَّة على الإريتريين دافعاً لهُم في تغيير آليَّة نضالهم ضدَّ المُستعمر، وفي الواقع استَبَقوا قرار إلغاء الفيدراليَّة حين أعلنوا الكفاح المسلح في الأوَّل من سبتمبر (أيلول) ١٩٦١.

كان الحراك الاجتماعي الإريتري الذي يحمل كل بذور الثورة والتمرُّد على المستعمر كبيراً، لكن عوامل الضَّعف التي اكتنفت التنظيمات والأحزاب السياسيَّة الناشئة، وضعت آثارها السالبة على تطوُّر وتقدُّم العمل المسلح، الذي بدأ بدايات متواضعة عندما أطلق شرارته الأولى "حامد إدريس عواتي" ونفرٌ قليل من رُفقائه، لم يتعدَّوا العشرين في "جبل آدال" في غرب إريتريا، لكن قبيل اندلاع هذه الشرارة، ظهر تنظيمٌ جديد وبدأ في الانتشار داخل إريتريا، رغم أنه تأسَّس خارجها في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨ بمدينة بورتسودان، اختار اسم "**حركة تحرير إريتريا**"، واتبع أسلوب العمل السرِّي لتنفيذ فكرة ما أسماه بـ"الثورة الانقلابيَّة"، ورفع شعاراتٍ محدَّدة تمثلت في: إلغاء التنظيم الفيدرالي، إعلان استقلال إريتريا، الوحدة الوطنيَّة بين الإريتريين وتأسيس حُكم ديمقراطي بعد الاستقلال.

بدأت "حركة تحرير إريتريا" بدايات عسيرة بحُكم طبيعة أسلوبها السرِّي، وتزايد القهر الاستعماري الإثيوبي وشُرَكائِه أيضاً من الإريتريين، الذين استغلهم أو خدعتهُم الوُعود البرَّاقة التي كان يُومئ بها لهُم الإمبراطور هيلاسلاسي وأعوانه. ورغم ذلك استطاعت الحركة استقطاب عدد كبير من المواطنين، سيَّما أولئك الذين ضجروا بالصراعات السياسيَّة والطائفيَّة والقبليَّة والعشائريَّة للتنظيمات والأحزاب السياسيَّة التي كانت في الساحة، إذ انضمَّ ذلك العدد من المواطنين والتفوا حول الحركة، لكن إمكاناتها المتواضعة حالت دون تفعيل العُنف الثوري الذي انتهجته بصورة متماسكة وعميقة، وصولاً للأهداف الكبرى التي حدَّدتها. وفي الواقع تمَّ التأرخة لهذه الحقبة من قبل مُؤسِّس الحركة، السيد محمد سعيد ناود.(١)

إضافة إلي الضرورات الوطنيَّة التي استوجبت ولادة حركة تحرير إريتريا، كانت هناك المؤثرات التحريضيَّة، ممثلة في نهوض كثير من القوى الوطنيَّة في دول الإقليم، بل وفي معظم دول القارة الأفريقية وبعض البلدان العربيَّة، في مباشرة دورها الوطني المناهض للاستعمار.

بدأت "رياح الخماسين" السياسيَّة تجتاح منطقة دُول القرن مهدِّدة مواطئ الاستعمار في غير دولة، حيث شهدَت أوائل حقبة الخمسينات في السُّودان تزايُد

وتيرة النضال السياسي ضدَّ الاستعمار البريطاني- المصري، فيما عُرف بـ"الحكم الثنائي"، فأجبر الشريكان على توقيع وثيقة في ١٢ فبراير (شباط) ١٩٥٣، تؤكد حق السُّودانيين في الحُكم الذاتي وتقرير المصير. وقعت بريطانيا مُرغمة على تلك الوثيقة، وما كانت لتفعل ذلك لولا التوجُّه الجديد الرَّامي في هذا الاتجاه من قِبَل "الضُبَّاط الأحرار" الذين استولوا على السُّلطة في مصر في يوليو (تموز) ١٩٥٢، وما كان أولئك الضُبَّاط أيضاً ليفعلوا ذلك لولا الضُغوط الشديدة التي قامت بها القُوى الوطنيَّة السودانيَّة، ممثلةً في عدَّة أحزاب وشخصياتٍ وطنيَّة تصدَّت لهذه المهمَّة التاريخيَّة. والواقع أنه كان لثورة يوليو ١٩٥٢ تأثيرها الطاغي في إلهاب الحماس الوطني ضدَّ القوى الاستعماريَّة في بلدانٍ كثيرة.

بعد أن عاش السُّودانيون تجربة الحُكم الذاتي، واصلوا مسيرتهم من خلال البرلمان، إلى أن تحقق جلاء المستعمر عن أراضيهم وإعلان الاستقلال في الأوَّل من يناير (كانون الثاني) ١٩٥٦.

بعد نحو أربع سنوات من ذلك، رحل الاستعمار "المزدوج" أيضاً من الصُومال وحققت استقلالها، كما انحسر كذلك في دولٍ أخرى، مثل غانا وغينيا وكينيا وأوغندا. وفي المنطقة العربيَّة، اندلعت الثورة الجزائريَّة وأضحت تمثل نموذجاً للشعوب المقهورة في مواجهة جبروت المستعمرين بقوَّة السلاح والإرادة الوطنيَّة الغالبة.

لم تكُن هذه التطوُّرات غائبة عن القوى الوطنيَّة الإريترِيَّة، فهي على العكس من ذلك، اختزنتها في وعيها ومثَّلت لها حافزاً تحريضياً في ضرورة التصدِّي لمُمارسات المستعمرين في بلادها، ولهذا فإن "حركة تحرير إريتريا" وهي في بداياتها التأسيسيَّة الأولى قد تأثرت بهذه التطلعات، غير أن ثمَّة ظروفاً موضوعيَّة أقعدتها أو أبطأتها عن تحقيق آمالٍ جسام، قطعت فيها عهداً لتحقيقها. من هذه الظروف، حداثة تجربتها النضاليَّة في هذا المضمار، وافتقار كوادرها الناشئة التي التفَّت حولها للخبرة النضاليَّة السياسيَّة، علاوة على تطلع الجماهير الإريترِيَّة لفعلٍ داوٍ يُرعِب المستعمر، والذي يتطلب إمكاناتٍ كبيرة كانت تعوز الحركة آنذاك.

كانت الحركة تفكِّر مُخلصة في تنفيذ الشعارات التي رفعتها، ذلك لو قُدِّرَ لها - كمشروع وطني- أن تأخذ مداها. ومع ذلك، فإن الأسلوب التبصيري والتثقيفي الذي قامت به في بداياتها التأسيسيَّة قد بَذَرَ بذرةً خصبةً في رحم المجتمع الإريتري.

بدا طريق الخلاص واضحاً للقُوى الوطنيَّة الإريترِيَّة، فإزاء مصادرة الحقوق الوطنيَّة والسياسيَّة للشعب الإريتري، وازدياد حالات القمع الوحشيَّة من قبل نظام الإمبراطور هيلاسلاسي، تدفق الإريتريون نحو دول الجوار، وبالذات السُّودان ومصر والسعوديَّة، ومن بين أولئك شخصيَّات وطنية ضاقت ذرعاً بالأساليب البغيضة التي مُورست ضدها.

بعد نحو عامين تقريباً، قامت مجموعة من الشخصيات المهاجرة التي اتخذت القاهرة مقراً لها بإعلان "جبهة التحرير الإريترية" في ٧ يوليو (تموز) ١٩٦٠، ووضعوا أسُساً تنظيميَّة لهيكلٍ قيادي عُرف باسم "المجلس الأعلى".

كذلك ساهم الإعلان عن جبهة التحرير في تعبئة الشعور الوطني تلقائياً، فالتفَّ حولها عدد كبير من شرائح المجتمع الإريتري، رغبةً في الإسهام في أي عملٍ يهدف إلى تحرير بلادهم.

وثمَّة عاملان ساهما أيضاً في بروز جبهة التحرير في بداياتها.. **الأول**، أن كوادرها التي تصدَّت للقيادة كانت تتمتع بقدرٍ معقول من التجربة السياسيَّة.. **والثاني**، مثلت دولة المقر "القاهرة" منطلقاً مناسباً لتحرُّكاتٍ إقليميَّة ودوليَّة، وهُما عاملان - كما ذكرنا - افتقرت لهُما حركة التحرير في بداياتها التأسيسيَّة.

بالمقابل أيضاً، كانت هناك ثمَّة أسباب كثيرة أقعدت - أو أبطأت- الجبهة عن تحقيق أهدافها الكبيرة، التي قطعت بها وعداً في بداياتها التأسيسيَّة، ودون الدُخول في تفاصيل هذه الأسباب، غنيّ عن القول أن الصراع الذي بدأ مستتراً، ثم أسفر عن وجهه لاحقاً بين "الجبهة" و"الحركة" استنزف وقتاً وقُدُراتٍ طائلة، هي في مستواها الأدنى السلبي، وضعت بذوراً من الشكِّ والريبة في نفوس أبناء الوطن الواحد، وفي مستواها الأعلى، السلبي أيضاً، صرفت الطرفين عن إنجاز المهام الكُبرى المُمثلة في تسخير الطاقات الوطنيَّة نحو عدوٍ مشترك.

بعدئذٍ، بدا كأنما ظهور "حامد عواتي" الذي لمَعَ نجمه بعد الطلقة الأولى في سبتمبر (أيلول) ١٩٦١ حلّ لهذا المأزق، فبعد أن ذاع صيت الرَّجُل في داخل إريتريا وفي أماكن تجمُّعات المهاجرين في الخارج، سعى كلا التنظيمين للاتصال به بوسائلهما الخاصة، ثمَّ تبناه كلاهُما، أو أوحِيَ بانضمامه لهذا الطرف أو ذاك، وهذا يتضح من خلال الأدبيات التي أنتجتها "الحركة" و"الجبهة"، كلاً على حدة (٢)، ولأننا لم نعثر على سندٍ محايد أو شيء صدر عنه شخصياً يدُلُّ على انضمامه لأحد التنظيمين، يبقى الخوض في هذه المسألة جدلياً.

مع ذلك، لا يُعتقدُ وقتذاك بأن هذه المسألة كانت تشغل بال السَّواد الأعظم من الإريتريين، إذ أن المُهم عندها أن "عواتي" قد حقق لها أمانيها في بحثها الدءوب عن رمزٍ تلتف حوله، وتبثه أشواقها نحو وطن سليب تأمل تحريره.

ربَّما لو قُدِّر لـ"عواتي" أن يُكمِلَ مشواره النضالي، لأعلن هو شخصياً انضمامه الصَّريح لأحد التنظيمين، وبذات الفرضيَّة في الاحتمال، لربَّما أعلن لنفسه تنظيماً آخر تزعَّمَهُ حتى يمضي إلى نهاياته التي يريدها له.

على أن القدر لم يُمهل "عواتي" لفعل هذا أو ذاك، فبعد أن أطلق الرصاصة الأولى، ووضع أسُساً تنظيميَّة بسيطة للمجموعة التي التحقت به، ونفذ عملياتٍ

قليلة بأسلوب الكرّ والفر، مضى إلى مُلاقاة وجه ربِّه في ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٦٢، والمرجَّح أن الوفاة كانت طبيعيَّة.

وعلي رغم الفترة الزمنية القليلة ما بين إعلانه الكفاح المسلح ورحيله (حوالي١٠ أشهر)، إلا أنها وضعت ثقة قويَّة في نُفوس أبناءُ الشعب الإريتري المتطلعين للحريَّة.

إن الثابت تاريخياً أن مناطق المُنخفضات الغربيَّة الإريتريَّة هي التي شهدت اندلاع وبدايات الثورة، ذلك ما جعل أبناء تلك المناطق يلتفون حولها تلقائياً بحثاً عن شرفٍ مرتجي، ولما كانت غالبيَّتهم من المُسلمين، ساد الانطباع بهويَّة الثورة تحت ذاك المَنحي، وترسَّخ لفترة من الزمن، وفي نفس الوقت، ارتفع جدار هُلامي بينها وبين سكان المُرتفعات من أتباع العقيدة المسيحيَّة، الأمر الذي خلق حالة من الترَدُّد الغريزي حالت دونهم والانخراط في الثورة المسلحة. زاد من ذلك قوَّة القبضة الاستعماريَّة عليهم، مع أنه من جانب آخر، حاولت السُلطة الاستعماريَّة ربط مصالحها بمصالحهم، هذا ما جعل المُفاضلة أحياناً قاسية لمن ينوي الالتحاق بالثورة المُسلَّحة. وبالقدر نفسه، كان بعد مناطق المُنخفضات جغرافياً عن مواقع السُلطة الاستعماريَّة المركزيَّة، سبباً في تخفيف قبضتها – نسبياً- على سُكانها، مِمَّا أتاح لهُم حُريَّة أكبر في الحركة والتنظيم والإعداد للثورة المسلحة.

لم يدُم التنافس السياسي الطبيعي بين التنظيمين المذكورين في الادِّعاء بعضوية "عواتي"، أو بالأحرى إرثه النضالي بعد رحيله، فالرَّاجح أن "جبهة التحرير" بمواصلة اتصالاتها برفاق "عواتي" تبنت الأمر كله، معتبرة طلقة جَبَل آدال هي بداية كفاحها المسلح، ومضت في ذلك الدرب، وبالتالي مضى معها التاريخ على ذاك النحو الكلاسيكي المفترض.

ولأن كل التنظيمات اللاحقة تفرَّخت من عباءة جبهة التحرير، أصبح "عواتي" في التاريخ النضالي الإريتري رمزاً للثورة، وتلاشت احتكاريَّته، وأصبح لا فضل لتنظيم على آخر - بعد أن تمدَّدت السُنون- إلاَّ بقدر عطائه ومساهمته الوطنيَّة.

ذكرنا أن الأجواء غير الصحيَّة خيَّمت بغيومها المُلبَّدة بالعداء والكراهيَّة بين الجبهة والحركة، واستمرَّ ذلك عُلواً وهبوطاً لنحو عقدٍ كامل من تأسيس الأولى، وسنواتٍ من تأسيس الثانية، شهدت فيها الكثير من التغييرات التنظيميَّة في هيكلها.

كان حتماً في تلك الأجواء العدائيَّة التي شملت النواحي السياسيَّة والاجتماعيَّة معاً في كثير من المواقف، أن تنتج مأساةً، وهذا ما حدث بالفعل في العام ١٩٦٥، حينما تمَّ اغتيال خمسة ناشطين تابعين لـ"حركة تحرير إريتريا" في منطقة "عيلا سعدا" بالقرب من "قرورة" في الساحل الشمالي لإريتريا (٣).

سُجِّلَ الحادث المذكور هذا كأوَّل نشاط تصفوي في تاريخ الثورة الإريترئّة، وقد تكرَّر لاحقاً، حتى كاد أن يصبح أنموذجاً في منهج الخلافات السياسيَّة بين الفصائل.

بتلك الحادثة، بدا كأنما صراع مبكّر على احتكار النضال من أجل السُّلطة قد تمرَّغ في وحل الخلافات السياسيَّة والشخصيَّة معاً، وليس من تفسيرٍ يُميطُ اللثام عن ذلك النهج النشاز، سوى محاولات تغييب القاعدة الجماهيريَّة - سواء كان ذلك بقصد أو بدونه- مع أنها كانت تمثّل الوقود الحقيقي، الذي كان يدفع قطار الثورة المسلحة إلى الأمام. وقد كانت آنذاك مُهيَّأة برغبة حقيقيَّة لممارسة دورها الطبيعي.

لم تستمر جبهة التحرير في بداياتها التأسيسيَّة على شكلٍ تنظيمي ثابت، وكان ذلك يعود لحداثة التجربة في المقام الأوَّل، وللخلافات غير الموضوعيَّة في المقام الثاني. استمرَّ ذلك لنحو عقدٍ كامل منذ الإعلان عن الجبهة في العام ١٩٦٠، وقد كانت المؤتمرات الكثيرة التي عُقدت في تلك الفترة تدلُّ على التوق لصيغة تنظيميَّة مستقرَّة. ونتيجة لهذا من جهة، وطول الفترة الزمنيَّة من جهة أخرى، لا يمكن أن يُؤخذ تاريخ جبهة التحرير ككتلة واحدة، فهو في التقدير مراحل مختلفة، فيها الكثير من السلبيات، والكثير من الإيجابيات. ولو تغافلنا عن ذكر الأولى لربَّما كانت الثانية وحتى ظهور "**قوَّات التحرير الشعبيَّة**" في العام ١٩٧٠ (٤) قد تراكمت تجربتها عاماً بعد عام، وانعكس ذلك ميدانياً في مواجهاتٍ جسورة ضدَّ قوَّات الاحتلال الإثيوبي، تكبَّدت من جرَّائها خسائر ماديَّة وبشريَّة كبيرة. وبالتالي، أصبح النضال المسلح واقعاً للثورة الإريتريَّة، فَرَضَ وجوده إقليمياً ودولياً.

غير أن الانشقاق الأوَّل الذي فتح الباب لتكاثُر التنظيمات قد ترك أثراً سلبياً في مسيرة الكِفاح المسلح، وذلك ما أدَّى إلى حرب أهليَّة بين الفصائل في بداية حقبة السبعينات، وكانت تلك هي الصورة البشعة في تاريخ الثورة الإريتريَّة، والتي كادت أن تقضي عليها، حيث غاب الحِوار الديمقراطي، وأصبحت البندقيَّة حَكَمَاً، لجأ إليها المُتخاصمون والمتنافسون تحت شعاراتٍ عدة، منها أن الساحة النضاليَّة لا تحتمل أكثر من تنظيم، ولا تسع أكثر من قيادة، وهي دعاوى تجلت فيها الديكتاتوريَّة في أوضح معانيها، رفعتها تنظيماتٍ ضدَّ تنظيمات، وطبَّقتها فيما بعد حتى التنظيمات التي رُفعت ضدَّها، عملاً بنظريَّة التناضُح العكسـي.

لم تكن مسألة الانشقاقات بظاهرة غريبة في جسمٍ سياسي كبَّلته قيود كثيرة عن إيجاد شكلٍ قيادي وتنظيمي مُستقر، كما أن اندلاع الحرب الأهليَّة بين الفصائل لم يكن أيضاً بظاهرة مفاجئة، ذلك أنها كانت نتاجاً لذاك المناخ المضطرب، فلم تكن قضيَّة الوحدة الوطنيَّة هَماً له الأولويَّة في أجنده القوى السياسيَّة، ناهيك عن الوحدة فيما بينها.. وعلى العكس تماماً، التفَّ حولها الكثير من الغُموض وتعرَّضت لكثير من اللامبالاة والمعالجات الانفعاليَّة والعاطفيَّة، وكانت الشُكوك قاسماً مشتركاً، وعِوَضاً عن أن تقوم تلك القُوى بخلخلة شجرة التخلف الاجتماعي القائم

آنذاك، والتي غذتها الدوائر الاستعمارِيَّة بغرض تفتيت الوحدة الوطنيَّة، كانت ممارسات البعض تكريساً وتجذيراً لذلك الواقع.

إن الثورة دوماً هي عمليَّة تاريخيَّة متواصلة ومتفاعلة مع الظروف السياسيَّة والمُعطيات الثقافيَّة والعوامل الاجتماعيَّة، ولهذا - من جانب آخر- عملت تلك السلبيات القائمة في مرحلة لاحقة على إيقاظ الحِسّ الوطني، بالدرجة التي فرضت فيها قضيَّة الوحدة الوطنيَّة كأجندة دائمة على السَّاحة، فكانت القُوى المختلفة تقترب من معالجتها حيناً وتبتعد أحياناً أخرى.

لم تكن وقائع ما يحدُث في الساحة الإريتريَّة تجري بمعزلٍ عن محيطها، وكُنا قد أشرنا إلى أن إيجابيات تلك المرحلة جعلت الكفاح المسلح واقعاً، تعدَّى المحيط الجغرافي الإريتري، بحيث أصبحت الساحة تتأثر مداً وجذراً بما يجري في أقطارٍ عديدة في المُحيطين العربي والأفريقي، وتؤثر أحياناً فيما يجري في بعض دول المنطقة، لا سيَّما السُّودان، الذي أصبح يُشكِّل عُمقاً استراتيجياً للثورة، إضافةً لدُولٍ أخرى في الجوار الجغرافي.

في هذا الإطار، كانت حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ نقطة تحوُّلٍ كبيرة، شملت تداعياتها دول المنطقة بأسرها، ويهُمُّنا هنا إفرازاتها في مجرى الصراع الإثيوبي الإريتري.

إسرائيل في الخاصرة

ظلت إسرائيل - وما فتئت حتى الآن- تُولي موضوع أمن البحر الأحمر اهتماماً كبيراً، ذلك ما استدعى أن تبقى عينها مفتوحة على الدوام ومُصوَّبَة نحو خَاصِرَته في الجنوب، بمحاولات مدِّ حبال الوَصْل مع الدول التي تحيط بتلك الخَاصِرَة، وقد كانت آنذاك اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، وإريتريا المُستعمَرَة من قبل إثيوبيا، وجيبوتي المُستعمَرَة من قبل فرنسا، وبدرجة أقل السُّودان فالصومال.

من بين هذا العِقد الذي يُطوِّق الخَاصِرَة، لم يكُن عصياً على إسرائيل إقامة علاقاتٍ متينة ومتميِّزة - ومنذ وقتٍ مُبكِّر- مع هيلاسلاسي، إمبراطور إثيوبيا. وقد أكَّد ذلك - أي التوقيت المُبكِّر- آيسار هارئيل، الذي تولى رئاسة جهاز الموساد لأطول فترة في تاريخه (١٩٥٢- ١٩٦٣)، حيث أكد في مذكراته أنه: «**غادر تل أبيب في العام ١٩٦٠ إلى أديس أبابا لمعاونة هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا في سحق محاولة لقلب نظام الحُكم في إثيوبيا**».(٥) وذلك لأنه وفق ما أشار: «**كان الإمبراطور حليفاً لإسرائيل منذ زمن طويل**».(٦)

ذلك يُؤكِّد بالطبع متانة الحلف الذي جمع بين الإمبراطور وإسرائيل، والمُؤكَّد أيضاً أن هذه الأخيرة قد وجدت ضالتها في ذاك النظام بالاستثمارات الاقتصاديَّة التي كانت - أي إثيوبيا- في أشدِّ الحاجة لها، وقد بدأ الضخ أساساً بعد

تأسيس الاتحاد الفيدرالي في العام ١٩٥٢، حيث منح الإمبراطور شركة إسرائيليَّة "أنكودا" ترخيصاً في مجال تصدير اللحوم المعلبة.

باشرت شركة "أنكودا" نشاطاتها في إريتريا، فكانت «**تنتج ٢٥ ألف علبة من اللحم المُعبَّأ يومياً، و٣ أطنان من اللحوم المثلجة، و٣٥٠٠ قطعة من الجلود المدبوغة شهرياً، وتنتج يومياً عشرات الأطنان من الشُحُوم المُقطرة اللازمة لصناعة الصابون، وتنتج ١٠٠ طن من السماد شهرياً، وطناً ونصف الطن يومياً من قطع اللحوم التي تزن الواحدة منها كيلو جراماً واحداً للاستهلاك المحلي، وهذا المصنع من أهم مصانع اللحوم في العالم، وله فروعٌ في أديس أبابا والصومال وتل أبيب وزيورخ**».(٧)

وسَّعت الشركة في أعمالها بعد عقد اتفاقيَّة اقتصاديَّة بين إثيوبيا وإسرائيل في العام ١٩٦٠، فعملت أيضاً في مجال الثروة السمكيَّة وتصديرها عبر ميناء مُصَوَّع، حيث كانت تُنتِجُ سنوياً نحو «**خمسة آلاف طن من الأسماك** ».(٨)

إلى جانب "أنكودا"، كانت هناك شركاتٍ إسرائيليَّة أخرى تعاقدت مع حكومة الإمبراطور للعمل في المجال الزراعي، مثل "أباجن" و"الخضراء"، وأخرى عملت في مجال الاستيراد والتصدير "هارون إخوان".

ظلت إسرائيل على الدوام تنظر للقرن الأفريقي من خلال إثيوبيا، وتنظر لإثيوبيا من خلال إريتريا، وهي في كلٍ «**تراه الحياة والموت بالنسبة لمستقبلها.. فهو الحديقة الخلفيَّة، هُو اللحُوم والمحاصيل والمعادن، من نُحاسٍ وحديدٍ، ومستقبل التصنيع في إسرائيل يرتبط بالقرن الأفريقي، وكذلك مستقبل الزراعة والغذاء**».(٩)

ظلت السياسة الإسرائيليَّة تجاه إثيوبيا تجري في محيطٍ تتشابكُ حلقاته استراتيجياً، ويأتي في طليعة ذلك موضوع أمن البحر الأحمر وكيفيَّة التحكُّم فيه، أو ممارسة أكبر قدرٍ من الهيمنة والسيطرة على مواقعه الحيويَّة، يُضافُ إلى ذلك المنابع الرئيسيَّة لنهر النيل في بحيرة تانا، في إطار الصراع المُستقبلي على المياه، والذي ظلَّ يُشكِّلُ هاجساً مستمراً في تفكير قادة إسرائيل التاريخيين، ثم التعاون العسكري الذي لا يراعي حدوداً ولا تحدَّه سماء، ضماناً لأمن إسرائيل، وأخيراً مسألة "الحديقة الخلفية" بالفهم الذي ورد ذكره زراعياً وصناعياً وتجارياً.

ثمَّة عاملٌ آخر في الإطار العقائدي يُلقي بتأثيراتٍ ربَّما غير مرئيَّة على العلاقة، ذلك أن قادة الدولة الإسرائيليَّة والإمبراطور، كان ينظر كلٌ منهُما للآخر من تلك الزاوية، لتأكيد روابط أسريَّة تاريخيَّة تجمع بين "أسد يهوذا" و"سبط صهيون"، اللذين اعتبرهُما الإمبراطور هيلاسلاسي ضمن ألقابه العديدة، متجاهلاً الجَدَلَ الذي وصل درجة الحساسيَّة بين اليهوديَّة والمسيحيَّة.

لقد استخدمت الميثولوجيا أحياناً باللجوء إلى الأسطورة، فقد شاعت أسطورة يهوديَّة تُؤكِّد أن النبي سُليْمَان تزوَّج من ملكة حبشيَّة اسمها "سبأ"، ويطلق عليها أحياناً "شيبا"، وكان ثمرة هذا الزواج طفلٌ، قيل إن النبي سُليْمَان قال لزوجته: «**هو هدية "مني لك"**»، ثم تحرَّف الاسم ليُصبح "منليك" الأوَّل، جَد الإمبراطور هيلاسلاسي.. وأشارت الأسطورة إلى أن "منليك" سار يوماً إلى القُدس، متتبعاً جذوره الأسريَّة، وعند وصوله هناك، رحَّب به الحاخامات وأكرموا وفادته بمنحه الألواح المكتوب عليها الوصايا العشر للنبي مُوسى (عليه السلام)، والتي تُسمَّى أيضاً بـ"التابوت"، ويزعم كهنة الكنائس الإثيوبيَّة أنها موجودة الآن في مدينة "أكسوم" التاريخيَّة.

وثمَّة رواية أخرى تستند إلى قصَّة تشير إلى أن الملكة "بلقيس" التي حكمت جنوب الجزيرة العربيَّة (اليمن حالياً) قبل ٣٠٠٠ سنة، زارت القدس والتقت الملك سُليْمَان الذي أعجِبَ بها وعَرَضَ عليها الزواج منه، لكنها رفضت عرضه وعادت إلى مملكتها، وتفيد الرواية أن خلوة جمعت سُليْمَان وبلقيس في الليلة الأخيرة قبل مغادرتها القدس، فحَمِلت من بعدها وأنجبت "منليك"، وعندما بلغ "منليك" سِنَّ الرُشد، بدأ يسأل عن والده، وقرَّر الذهاب إلى القُدس للبحث عنه، وهناك انحنى له سُكَّان المدينة بسبب التشابُه بينه وبين أبيه الملك سُليْمَان، لكنهم ألحَوا على أن يعود إلى مملكة أمِّه بلقيس، فوافق سُليْمَان على ذلك بشرط أن تتبرَّع كل عائلة يهوديَّة بأحد أفرادها ليغادر مع "منليك" إلى إثيوبيا، فكان عددُهُم حينها ١٢ ألفاً، وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم اسم الـ"فلاشا"، ويتباهون الآن بلقب "بيتا إسرائيل".

ضِمنَ ذلك الفهم الأسطوري، ظلَّ قادة إسرائيل التاريخيون في نظرتهم واهتمامهم بالقرن الأفريقي، يمتثلون إلى عبارة النبي داوُد المأثورة: «**إن حامي إسرائيل لا يغفو ولا ينام**».(١٠)

بالطبع، الذي لا يغفو ولا ينام، لا يحصر جهده في بقعةٍ واحدة، ولهذا نجد أن إسرائيل كانت في طليعة المُعارضين - وبشدة- لاستقلال جيبوتي، وقد اجتهدت وثابرت في سبيل أن تبقى تحت الاستعمار الفرنسي أو تُضَمَّ إلى إثيوبيا.

بذات المستوى، اجتهدت إسرائيل طيلة فترة النضال الإريتري - سياسياً ودبلوماسياً- بالوقوف ضدَّ تحقيق الشعب الإريتري لمصيره، ناهيك عن استقلاله. أمَّا عسكرياً، فقد ضخَّت دعماً كبيراً لإثيوبيا في عهد الإمبراطور، ومن بعده مانغستو هيلاماريام لسحق الثورة الإريتريَّة.

في ضوء الوقائع التاريخيَّة المُتشابكة، أخذ النضال الإريتري ضدَّ الاستعمار الإثيوبي أبعاداً أخرى بعد حرب ١٩٦٧، كما ذكرنا، فأصبح يُوصف في الأدبيات السياسية بأنه ليس نضالاً ضدَّ الاستعمار فحَسْب، وإنما نضالٌ ضِدَّ

الإمبرياليَّة أيضاً، وذلك باعتبار أن الوصف منعوتة به الولايات المتحدة الأمريكية، وهي حليف لإسرائيل في شمال البحر الأحمر وداعم لإثيوبيا في جنوب البحر الأحمر، وهي أصلاً - أي الولايات المتحدة- التي منحت الإمبراطور "الشرعيَّة الصامتة" في انتهاكه لقرار الأمم المتحدة.

«يجب أن يُنظر إلى نُشوء وتقدُّم النضال المسلح الإريتري بكُلِّ تناقُضاتِه الداخليَّة في ضوء هذه الحقيقة وتشعُّباتها. وكانت إحدى تشعُّبات تلك الحقيقة النزاع العربي- الإسرائيلي، فقد جعل التحالف الأمريكي - الإسرائيلي مع إثيوبيا، والروابط التاريخيَّة والجُغرافيَّة لإريتريا مع العالم العربي ودعم القضيَّة الإريتريَّة من قِبَلِ بلدان عربيَّة، النضال الإريتري نضالاً معادياً للصهيونية».(١١)

استند الكاتب في ذلك إلى وثيقة مُبكِّرة صادرة عن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، أوجزت الموضوع بالشكل التالي: **«إن إريتريا هي بلدٌ أفريقي ذو روابط وثيقة مع العالم العربي، كما أنه استراتيجياً يقع على الخاصرة الجنوبيَّة الغربيَّة للشرق الأوسط».(١٢)**

كانت جبهة تحرير إريتريا قد ساهمت مُبكِّراً في وضع القضيَّة الإريتريَّة على طاولة عدَّة أنظمة عربيَّة، بعضُها أصبح يتبنى القضيَّة من مُنطلق تأثيراتها الإستراتيجيَّة في مجرى الصراع العربي- الإسرائيلي عموماً، وبعضها تبناها من منطلق الفهم القومي العروبي، وقلة أخذتها في إطارها الصحيح باعتبارها حركة تحرُّر وطني تهدف إلى تخليص بلادها من قبضة الاستعمار، وأخذت هذه المسارات الثلاث تقدِّم الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي للقضيَّة، وبعض الدول ذهبت إلى أبعَدَ من ذلك في تقديم دعم عسكري تحت غطاءاتٍ عدَّة.

لكن اتضح لاحقاً أن مثالب ومساوئ هذا الدَّعم أوقع القضيَّة الإريتريَّة في شرك تناقضات الأنظمة العربيَّة، فأصبح كل نظام ينظر إليها من خلال توجُّهاته ورُؤاه السياسيَّة، فراحت الانشقاقات التي تكاثرت فيما بعد، تجد ملاذاً عند هذا النظام أو ذاك، والملاذ قد يعني أحياناً الدعم، ويعني التبني الأيديولوجي والفكري، ويعني أيضاً حتميَّة تطابُق الآليَّة السياسيَّة في معالجتها للصراع الإثيوبي الإريتري. فالذي كان على عداءٍ مع إثيوبيا، ظلَّ يطالب على الدوام باستقلال إريتريا، والذي كان على علاقة ودية معها، بدأ يُخفِّف ذلك بالمُناداة بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، أما الذين كانوا على علاقة طيِّبة بها، فقد صمتوا عن هذا وصاموا عن ذاك. وللمرء أن يتخيَّل حجم "التراجيديا السياسيَّة" تلك في ظِلِّ تقلب أمزجة الحُكَّام العرب أنفسهم، حيث معايير الصداقة والعداء أقرب إلى المنهج الميكافيللي، لا تخضع البتة لأي أسُسٍ أخلاقيَّة أو مبدئيَّة، فكلاهُما سُحُبٌ عابرة، أينما أمطرت أنبتت حُباً أو كُرهاً. في سياق هذا التداعي، ظلت إسرائيل دوماً تقف بـ"مُنعَرَج اللِوى"، تراقب كل شيء عن كثب، وتضع لكُلِّ داءٍ يهدِّد وجودها، دواءً يقضي عليه.

ولأنها تعلم أين تكمُنُ نقاط الضّعف في كُلِّ المُتربِّصين بها، لذلك فقد بادرت مبكراً بالدخول إلى السُّودان من الباب الخلفي، حيث توجد محنته السرمديَّة، فمدَّت جسور العلاقة مع حركة "أنيانيا" التي برزت كحركة انفصاليَّة تُنادي باستقلال جنوب السُّودان. فأصبحت إسرائيل تقدِّم لها الدعم السياسي واللوجستي، وبفضل ذلك «**تحققت سيطرة "أنيانيا" العسكريَّة المركزيَّة من خلال جوزيف لاقو بعد أن تلقوا إمدادات أسلحة من الخارج أمدَّتهم بها إسرائيل عبر إثيوبيا وأوغندا**».(١٣)

تأكيداً لذلك، فقد أشارت بعض الدوائر إلى أنه «**في عام ١٩٦٢، توجَّه رئيس الموساد "إيسار هارنيل" المثابر إلى جنوب السُّودان لمساعدة الثوار المنحازين لإسرائيل في صراعهم مع النظام القائم هناك**».(١٤)

إن النظام الذي كان آنذاك على سُدَّة الحُكم في السُّودان، هو نظام الفريق إبراهيم عبُّود، أو النظام العسكري الذي أصطلح على تسميته بـ"الديكتاتوريَّة الأولى" في تاريخ الشعب السُّوداني.

من خلال ما ورد أعلاه، لنا أن نفهم الآن لماذا راودت بعض أقطاب ذلك النظام أفكار تصبُّ في اتجاه تغيير نظرتهم الداعمة للقضيَّة الإريتريَّة للنقيض تماماً، خاصَّةً أن حركة أنيانيا - بالتنسيق مع إسرائيل أيضاً- بدأت تتلقى دعماً من الإمبراطور هيلاسلاسي.

منذ ذاك الوقت، ظهر للمرَّة الأولى في الأدبيات السياسيَّة للمنطقة مصطلح "المقايضة"، أي مقايضة القضيَّة الإريتريَّة بقضيَّة جنوب السُّودان، مع البون الشاسع في المفهوم المعرفي والسياسي لكليهما.

أرادت إسرائيل بدُخُولها من الباب الخلفي في السُّودان، أن تسبِّب قلقاً سياسياً للحكومة المركزيَّة في الخرطوم، وتصرُفها بالتالي عن أي نوايا داعمة للقضيَّة الإريتريَّة، ويمتد ذلك القلق السياسي ليشمل أيضاً البنية الشعبيَّة التي أصبحت سنداً قوياً للقضيَّة.

في واقع الأمر، كانت القضيَّة الإريتريَّة قد تصدَّرت هُموم القوى الوطنيَّة السودانيَّة، باعتبارها قضيَّة تحرُّر وطني للتخلص من الاستعمار، وفي ذات الوقت تفاعلت معها هذه القوى وخلطتها مع قضاياها، فأصبحت بالنسبة لها مصدر إلهام للتخلص من نير النظم الديكتاتوريَّة، بما يعني أن العامل الشعبي أضفى خصوصيَّة تجاوزت الجانب الرسمي، بل عقَّد من أي قرار حكومي لا يصُبُّ في صالح الثورة الإريتريَّة، حتى ولو كان ثمنه بقاء النظام نفسه.

مع سياسة التغلغُل الإسرائيليَّة تلك، وبعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ للأمة العربية ممثلة في مصر ودول المواجهة الأخرى، سوريا والأردن، ابتهج الإمبراطور هيلاسلاسي.. ليس للهزيمة وحدها، وإنما لما يمكن أن يترتب عليها،

وهُو قطع شريان الدعم من الدول "المهزومة" إلي الثورة الإريترِيَّة، ممثلة في "جبهة التحرير"، وظنَّ أن هذه الدول لن تقوى علي الاستمرار في أي دعم في ظِلِّ انكسارها العسكري والسياسي والدبلوماسي.

في نفس الوقت، زادت إسرائيل نشاطاتها العسكريَّة مع إثيوبيا، علاوة على ما هو كائنٌ أصلاً في وجودها الاستخباراتي في كُلٍ من أديس أبابا وأسمرا، وفي الأخيرة هذه كانت قد استفادت من الإمكانات الضخمة في القاعدتين الأمريكيَّتين "كاغنيو" و"راديو مارينا"، ثمَّ وضعت عينيها علي المياه الإقليميَّة في السَّاحل المقابل لإريتريا، وقامت باستئجار ثلاث جُزُر، هي: "دهلك"، "حالب" و"أبوالطير"، الأمر الذي استنفر الجامعة العربيَّة لتشكيل لجنة تقصِّي في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠، وقد: **«أكدت مذكرة الجامعة وقتها في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٧١ وجود إسرائيل في تلك الجُزُر، وبعد سلسلة من اجتماعات الجامعة قرَّرت الدعوة لانعقاد مؤتمر يجمع الأقطار العربيَّة المُطِلة على البحر الأحمر في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٣، وذلك قبل الحرب بشهر واحد، حيث تمَّ التنسيق بين مصر واليمنين لإغلاق "باب المندب"، غير أن الحصار العربي سُرعان ما رُفع بعد وقف إطلاق النار، مع الإبقاء على جزيرة "بريم" التي تتوسَّط باب المندب تحت القيادة المصرية».** (١٥)

ومنذ تشكيل لجنة التقصِّي التابعة للجامعة العربيَّة، ظلَّ موضوع أمن البحر الأحمر، وكيفيَّة تطويق الحلف الإمبراطوري- الصهيوني بنداً ثابتاً في اجتماعاتها. وبذات الاهتمام، توالت اجتماعات القمَّة للدُول المُطِلة على البحر الأحمر، مرَّة بصورة ثنائيَّة وأخرى بصورة ثلاثيَّة، ورُباعية أيضاً، دون التوصُّل إلى فهم مشترك في إستراتيجيَّة جامعة ومُوحَّدة. وفي التقدير أن ظاهرة الأحلاف الإقليميَّة التي أخذت تلتئم وتنفضّ وفقاً للسياسات الدوليَّة، أجهضت تماماً الوصول إلى ذاك الفهم المشترك في موضوع الأمن الاستراتيجي للبحر الأحمر، إلى أن تلاشت الفكرة أخيراً، ونحسبُ أنه اكتسب صفة لونه "الأحمر" لاستحالة الهدف المذكور.

جدَّدت حربُ "أكتوبر ١٩٧٣" اهتمام الدول العربيَّة بالقضيَّة الإريتريَّة، وسيَّان إذا ما كان هذا الاهتمام بدعوى استكمال الأمن القومي العربي، أو فرضه على واقع الصِراع نفسه، غير أن ظروف الانشقاقات بين الفصائل الإريتريَّة، والتي أشعلت حرباً أهليَّة تعمَّقت في ذات الفترة، قد عَمِلت على بعثرة الاهتمام العربي، وبالتالي تناثر دعمه للقضيَّة. ومن جهة أخرى، دفع ذلك بعض الدول الإقليميَّة المتأثرة مباشرة بالصراع الإثيوبي الإريتري إلى مساعٍ هدفت إلى توحيد فصائل الثورة الإريتريَّة بمحاولة لإزالة التناقُضات الثانويَّة التي زادت حدَّتها، وصولاً إلى تقريب وجهات النظر بردم هوَّة الخلافات غير الجوهريَّة.

ولم تكُن إسرائيل تقف مكتوفة الأيدي، فهي كدأبها دائماً ظلت متربِّصة تعمل وتخطط باستمرار لمواجهة إستراتيجيَّة محتملة على كافة الأصعدة، ولم يُثنها

عن ذلك تبدُّل الأنظمة الإثيوبيَّة، لأنها ترى الدولة حليفاً دائماً، بغضِّ النظر عن هُويَّة النظام الذي يتربَّع على دست الحُكم، ويدُلُّ على ذلك أنها بعد رحيل الإمبراطور هيلاسلاسي، واصلت دعمها المُطلق أيضاً لنظام مانغستو هيلاماريام، «**في فبراير (شباط) ١٩٧٨، كشفت مصادر حكوميَّة في واشنطن النقاب عن أن إسرائيل زوَّدت النظام الإثيوبي بقنابل مُوجَّهة وقنابل نابالم، مِمَّا قد يُفسِّر الشائعات عن زيارة مانغستو هيلاماريام ومايكل إيمرو لإسرائيل في يوليو (تموز) ١٩٧٧، وبعد وقتٍ قصير من ذلك الحَدَث، أكد وزير الخارجيَّة الإسرائيلي موشى ديان مساعدة بلاده العسكرية لإثيوبيا. يومها طالب سياسي معارض في الكنيست وعضوٌ مُهم في لجنة الخارجيَّة والدفاع الإسرائيليَّة هو "يوسي ساريد"، باستقالة ديان لأنه "سبَّب ضرراً يتعذر إصلاحه لأمن إسرائيل"، ولإنقاذ ماء الوجه، كان على "الدرغ" طرد الإسرائيليين من إثيوبيا**».(١٦).. «**مع مواصلة العرب والإسرائيليين تحقيق مصالحهم الخاصَّة، أصبح صِراعُهُم مرتبطاً مع الصِّراعات الناشبة بدورها في القرن الأفريقي**».(١٧). ومن ثمَّ توالى الاهتمام، كلٌّ حَسَبَ فَهمِهِ الخاص لطبيعة الصِّراع.

لم يُثن إسرائيل في علاقاتها التحالفيَّة مع نظام مانغستو هيلاماريام موالاته الكاملة للمعسكر الاشتراكي، وعلى مدى سنوات حُكمه ظلت اللاعب الخفي في كثير من الأوراق، كما أنها كانت مستعدَّة على الدوام لبذل أي شيء يُحقق لها هدفها الإستراتيجي في التحكُّم في خاصرة البحر الأحمر.

في سنواته الأخيرة، عندما بدأ المعسكر الاشتراكي يتضعضع، وانعكس ذلك في الدَّعم الذي كان يقدِّمه لنظام مانغستو، عمل هذا الأخير ما بوسعه لاستثمار الخلافات والتناقُضات التي استفحلت بين الدول العربيَّة، خاصَّة بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس (آب) ١٩٩٠، فقد رأى أن الفرصة أصبحت مواتية له لتحقيق مزيدٍ من الدعم، وقد أسفر عن ذلك بوضوح تام في حوار له مع صحيفة الـ'جيروساليم بوست' الإسرائيليَّة بتاريخ ١٩٩٠/١١/٩، حيث دعا صراحة إلى إقامة حلف بينه وإسرائيل، بحيث يكون معادياً للعرب، وقال: «**لكون البلدان العربيَّة تشكِّل عدواً مشتركاً لنا، علينا أن نَضرِبُها بصورة مشتركة**».

بالطبع، كان مفهوماً الظروف التي دفعت مانغستو للإفصاح عن تلك الرغبات، وليس خافياً على أي مراقب آنذاك، أن الأزمات التي انفجرت دفعةً واحدةً في بلاده كان يمكن أن تدفعه إلى التحالف حتى مع الشيطان لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في نظام سعى لحتفه بظلفه.

بعدئذٍ رحل مانغستو، وتغيَّرت قواعد اللعبة، وإن لم يتغيَّر اللاعب، وكانت إحدى القواعد الأساسيَّة التي تغيَّرت، هي أن العالم قد دخل في نظام جديد، استوجب تبعاً لذلك تغيير الآليَّة السياسيَّة والدبلوماسيَّة والإعلامية.. أما صعود وهبوط مانغستو، فله قصَّة مشبَّعة بالإثارة، تُروى في فصلٍ آخر.

هوامش الفصل الثاني

(١) حركة تحرير إريتريا - الحقيقة والتاريخ - محمد سعيد ناود.
(٢) انظر حركة تحرير إريتريا - مصدر سابق – الباب التاسع .. وإريتريا بركان القرن الأفريقي - مصدر سابق - من ص ٧٤ إلى ص ٨٨ .. والثورة الإريترية الدفع والتردي - الأمين محمد سعيد ص ١٧.
(٣) أنظر حركة تحرير إريتريا - مصدر سابق - ص ٤٠٢ .. الثورة الإريترية الدفع والتردي - مصدر سابق- ص ١٦.
(٤) كان إعلانها أول انشقاق رسمي في الساحة الثورية الإريترية، ثم انفتح الباب على مصراعيه لانشقاقات أخرى.
(٥) و(٦) جواسيس جدعون GIDEON'S SPIES – التاريخ السري للموساد - جوردون توماس - حلقات نشرت عن الكتاب في صحيفة 'الشرق الأوسط' العدد ٧٥١٦ بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٧.
(٧) و(٨) مجلة الزراعة والصناعة والتجارة في إثيوبيا وإريتريا، عدد يونيو (حزيران) ١٩٥٧ استناداً إلى إريتريا عبر التاريخ - علي عباس حبيب - ص ٨٥.
(٩) صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ - حوار مع محمد أبوالقاسم حاج حمد.
(١٠) جواسيس جدعون - مصدر سابق - الشرق الأوسط ٦/٢٧/ ١٩٩٩.
(١١) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ٥٣.
(١٢) المصدر نفسه ص ٥٣.
(١٣) الغذاء والسلطة في السودان - نقد الإغاثة الإنسانية صفحة ٨٦.
(١٤) جواسيس جدعون - مصدر سابق - الشرق الأوسط ٢٧/ ٦/ ١٩٩٩.
(١٥) السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل (المجلد الثاني) - مصدر سابق - ص ٦٦١.
(١٦) وراء الحرب في إريتريا - مصدرٌ سابق - ص ٨٧ (''المجلس'' أو ''اللجنة'' هي المعنى المُعرَّب للكلمة الأمهريَّة ''الدّرغ''، وتكتب أحياناً ''الدّرق'' وقد شاعت أكثر من المعنى).
(١٧) البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي - د. عبدالله المحسن السلطان - ص ١٧٨.

الفَصْل الثالِث

وِلادَة قَيْصَرِيَّة للتَّارِيخ

المأساة توقظ الضمير

في بداية حقبة السبعينات، بدأت بعض الشُعوب الإثيوبية تتململ من السياسات الإقطاعيَّة الإمبراطوريَّة، والتي كانت قد زادت من قهر الطبقات المسحوقة، ووضعت معظم ثروات البلاد في يد أقليَّة نفعيَّة من الأرُستقراطيين الذين كانوا يُسبِّحون بحمد السُلطة.

في تلك الفترة، بدأت الطلائع الطلابيَّة في جامعة الإمبراطور - "أديس أبابا" لاحقاً- تنشط سياسياً، فتكوَّن الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، لكنه ما لبث أن انقسم على نفسه، وخرجت منه الحركة الاشتراكيَّة لعموم إثيوبيا "ميسون" (١) في العام ١٩٧٢، وظلَّ العمل سرياً في البداية. كان ذلك الانقسام أشبه بما حدث في موسكو بين البلاشفة والمناشفة.

في العام ١٩٧٣، تحالفت الطبيعة مع الإقطاعيَّة الإمبراطوريَّة، فحدثت مجاعة هائلة في إثيوبيا، حاول الإمبراطور أن يتكتم عليها تكتماً شديداً، لكن أحد الصحفيين الأجانب استطاع تسريب أنباءٍ عكست المأساة من خلال وسائل الإعلام، الأمر الذي أدَّى لاستياءٍ عالمي، لا سيَّما وأن صُوَر الجياع التي ازدحمت بها وسائل الإعلام كانت تلحق بها صور للإمبراطور وهُو يُقدِّم بنفسه ما لذَّ وطاب لأسَدَيْهِ الرَّابضين مهابةً بجانبه، وكلابه التي ضارعت الأسود في أحجامها.

إن المُتابع للشأن الإثيوبي يستطيع أن يخلص ببساطة إلى أن المجاعة ظلت على الدوام إحدى آليات السُلطة الحاكمة، على اختلاف طبيعتها، سواء كانت إمبراطوريَّة إقطاعيَّة (عهد هيلاسلاسى)، أو عسكرية مُؤدلجة (مانغستو هيلاماريام)، أو ديمقراطيَّة مُنتقاة (تحالف الأهودق).

مع ذلك، ففي المآسي الإنسانيَّة دائماً ما تستيقظ ضمائر الشعوب، وقد حرَّكت تلك المأساة السَّاكن في نبض الشارع الإثيوبي، أو بالأحرى نُخبته وطلائعه، فأصبح يُعبِّر علناً عن سخطه على الأوضاع المتردية، وبرغم حداثة القوى الوطنية الإثيوبيَّة في مضمار العمل السياسي، إلاَّ أن الحزب الثوري والحركة الاشتراكية "ميسون" التي انشقت عنه، استطاعا القيام بتعبئة جماهيريَّة واسعة، بدأت تتدفق خارج أسوار الجامعة وتلتحم مع المطحونين والمغبونين والمسحوقين من طبقات المجتمع الإثيوبي بعد أن تدثروا بالصمت طويلاً.

تواترت إليهم في العاصمة أخبار المجاعة التي ضربت إقليم "وللو" و"تغراي" في الشمال الإثيوبي، والتي أودت بحياة ٢٠٠ ألف نسمة، تساقطوا كأوراق الشجر، بينما الإمبراطور رافلٌ في بحور الرفاهيَّة.

تراجيديا أشبه بالأساطير الإغريقيَّة، اختلطت مأساتها مع مأساة نحو ١٥٠ ألف مجذوم وملفوظ، كانوا يهيمون في شوارع المُدُن والقُرى الإثيوبية، و٤٥٠ ألف مصاب بالسُلِّ، و٧ ملايين أنهكتهُم الملاريا، وفلاحين تقوَّست ظهورهم ولا يملكون سوى ٥% من الأراضي الزراعيَّة، في حين امتلك النُبلاء ٦٥%، واستحوذت الكنيسة على نسبة الـ٣٠% الباقية.(٢)

كانت رائحة الموت والبُؤس كفيلة بإيقاظ الحِسّ الوطني وبث الروح فيمن تبقى، وعندما أطلَّ العام ١٩٧٤، كانت شوارع أديس أبابا تعرف للمرَّة الأولى في تاريخها تظاهُرات الغضب، وكان قِوَامُها ذات الوجوه التي فَرَضَ عليها الإمبراطور الرُكوع والسُجود حينما يمُر موكبه المهيب في شوارع أديس أبابا.

كانت الفترة نفسها قد شهدت بداية تمرُّد وعصيان قوَّات الإمبراطور التي كانت تقاتل في إريتريا، بعد أن مُنِيَت بهزائم متتالية على يد قوَّات الفصائل الإريتريَّة. كذلك تلك التي كانت تقاتل في جبهة الأوغادين، ثم أعقب ذلك إضرابٌ قام به سائقو سيارات الأجرة مِمَّا أدَّى إلى شلل العاصمة، وذلك بعد أن قرَّرت الحكومة زيادة أسعار البنزين بنسبة ٥٠%، وقد أقدمت على هذا القرار مُرغمة بعد أن ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية جرَّاء حرب "أكتوبر ١٩٧٣"، وتلا ذلك إضراب المعلمين البالغ عددهم نحو ١٧٥٠٠ كانوا يُشكِّلون أكثر من نصف طبقة المهنيين، بما يعني أن عوامل شتى قد تكاملت، علماً بأن أياً منها منفرداً كان يستطيع الإطاحة بأعتى صُروح الحُكم.

ظلت المظاهرات مستمرَّة ومتقطعة لعدة شهور، إلى أن ظهرت المُؤسسة العسكرية ذات صباح مفعم برائحة المطر في شوارع أديس أبابا، وكان ذلك تحديداً في ١٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٤ لتعلن طي صفحة الإمبراطور بعد نصف قرن من حكمه.

أقدم نفرٌ من صغار الضُبَّاط الذين نفَّذوا الانقلاب على اعتقال الإمبراطور، ونقله من مقرّ إقامته في سيارة صغيرة (فُلكسوَاجن) إلى مقرٍ آخر، ليكون تحت الاعتقال التحفظي، على الرغم من أنه كان قد فقد السُلطة فعلياً قبل ذلك بعدَّة شهور، حينما سقطت حكومته في فبراير (شباط) ١٩٧٤، بالاستقالة التي تقدَّم بها رئيس الوزراء "اخليلو هابتي وُلدي" وكل أعضاء الوزارة، وقد خلفه "أندا الكاتيشو ماكونين"، لكنه لم يستطع فعل شيء، فتواصلت المظاهرات وتمَّ اعتقاله أثناء اجتماع وزارته، ووضح منذ الحكومة الأولى أن دور الوزارة البُرجوازيَّة كان قد تضاءل فعلاً.

لكن الإمبراطـور الضئيل القامة والضعيف البنية كان من فرط الألقاب التي أحاط بها نفسه (أسد يهوذا.. سبط صهيون.. المختار من الله.. ملك ملوك إثيوبيا.. سليل النبي سليمان)، وسياج الرَّهبة المتين الذي طوَّق به بلاطه، كان قد جعل تصديق الواقع أمراً محالاً، فما كان أحد يصدِّق - ربَّما حتى الضُبَّاط الذين أقدموا على اعتقاله - سقوط الأقنعة وانقشاع الأوهام في بلدٍ خيَّمت عليه الظلال الأسطوريَّة، وأمسكت بمفاصله، بل لم يتورَّع حُكَّامه في استخدامها في السُّلطة وفي أنفسهم، درءً لأي شُبهة قد تحط بهم إلى مدارك بني البشر.

ولا جدال أن الإمبراطور هيلاسلاسي قد بَرَعَ في ذلك، واسمه في الأصل "تفري ماكونين"، لكن نسبة إلى أن أي ملك في إثيوبيا هو في نفس الوقت راعي كنيستها ورئيسها، مثلما كان عليه الحال لدى قياصرة روسيا قبل قيام الثورة البلشفيَّة، اتخذ الإمبراطور "تيفري ماكونين" لنفسه اسماً جديداً يتناسب مع براعته في خلط اللاهوت.. بالأسطورة.. بالسياسة، فاختار اسم "هيلاسلاسي"، والذي يعني قوَّة الثلاثة (الأب، الابن والروح القدس). ولربَّما كانت هذه الهالة هي التي جعلته حراً طليقاً لفترة تناهز السبعة أشهر بعد فقدانه السُّلطة الفعليَّة.

كان التحوُّل في بنية الشُعوب الإثيوبية دراماتيكياً هائلاً، ومشبعاً بكُلِّ عوامل الإثارة. فالانقلاب الذي تمَّ لم يكن انقلاباً تقليدياً، ونُفِّذ بين عشيَّة وضُحاها كالذي يعرفه الناس، إنما كان انقلاباً بطيئاً، ظلَّ يضرب في قواعد السُّلطة بهدوء، لكنه كان ضرباً مُوجعاً. والانقلابيون لم يُكوِّنوا تنظيماً نمطياً يُعَدُّ لمثل هذا العمل بدقة مُنذُ زمنٍ طويل، إنما الحدث كان قد فرض عليهم الشكل التنظيمي رغم أنه وُلِدَ فطيراً. وقد اتضح أن الشعوب الإثيوبية نفسها - المُناط بها التغيير- في حاجة ماسَّة إلى فترة تستعيد فيها وعيها وتخرج من "الغيبوبة" التاريخية التي رزحت تحت ويلاتها على مدى قرون من الزمن.

لم ترفع الطُغمة الانقلابيَّة في بادئ الأمر أي شعارات تؤطرها في خانة أحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي، لكنها اهتدت بشعار وطني يتيم "إثيوبيا أولاً"، وذلك لاستدرار تعاطف شعوبها، مع أن الشعارات وحدها - سواء كثرت أم قلت- لا يمكن أن تغيِّر واقعاً، ناهيك أن هذا التغيير مقصودٌ به واقع الشعوب الإثيوبيَّة التي اختلط فيها التخلف بالخُرافة، وامتزج أسلوب الحُكم بالأسطورة.

لم يكن الضُبَّاط الانقلابيون - كما ذكرنا- يعلمون ماذا يريدون تحديداً، خاصَّة وأنهم قد جُمِعوا بصورة متعجِّلة من أربع وحدات عسكريَّة، اثنتان تُحاربان في إريتريا وإقليم الأوغادين، وواحدة داخل العاصمة أديس أبابا، والأخيرة متفرِّقة في أنحاء أخرى من البلاد.

تمَّ جمع أولئك الضُبَّاط (١٢٠ ضابطاً) بعد موجات التمرُّد الواسعة التي حدثت في أوساط الجيشين اللذين يقاتلنا في إريتريا والأوغادين، وتزامن ذلك الحدث مع المظاهرات التي كانت تسير متقطعة في شوارع أديس أبابا لعدة شهور.

شكّل الضُبّاط صيغاً تنظيميَّة في المرافق المختلفة، وهي التي سُمِّيَت بـ"المجالس" أو "اللجان".. أو "الدَّرق" في اللغة الأمهريَّة.. وامتدَّ ذلك حتى هرم السُلطة، ولكن دون تسمية رئيسٍ بعينه، لكنهم اقترحوا بعد فترة تزكية أحدهم "أتنافو آباتي"، نظراً لعدَّة أسباب، منها عامل السِن والإجماع على احترامه، وتمَّ ذلك حتى يتيسَّر لهُم ضبط اجتماعاتهم، ولكن دون تسميته رئيساً للبلاد، في حين أصبح مانغستو هيلاماريام سكرتيراً للمجلس.

في خلال ذلك، كان التنظيمان الوحيدان (الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا والحركة الاشتراكيَّة لعموم إثيوبيا "ميسون" التي انشقت عنه) يعملان من خلف الكواليس في حماسٍ وتسابُقٍ شديدين، وبصورة غير مرئيَّة لاستقطاب أكبر عدد من كبار الضُبَّاط الذين تمَّ حشدُهُم من الوحدات الأربع، سيَّما أولئك الذين أصبحوا على سُدَّة الحكم.

كان مانغستو هايلاماريام عسكرياً محترفاً، لكنه لم يتمتع بأيِ تأهيلٍ أكاديمي عالٍ، وينحدر من أسرة إثيوبيَّة متواضعة. كان والده يعمل حارساً في أحد قصور الإقطاعيين فألحقه بالجيش في عُمرٍ مُبكِّر، إذ لم يتجاوز آنذاك الخمس عشرة سنة، وتطابقت رغبته مع رغبة والده في هذا الحقل، لأنه كان مُحبَّاً للجيش، وقد بُعِثَ لاحقاً في دورة عسكريَّة إلى الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وتدرَّج بعدئذٍ في سلك العسكريَّة، وكان يتمتع بكُلِّ الصفات التي يمكن أن تتوفَّر في ضابطٍ محترف، من ديناميكيَّة في الحركة، وحماسٌ دافق في العمل العام، وقدرة على اتخاذ القرار، مع جرأة لم تخلُ من تهوُّر.

كان أحد رفاقه الذين عاصروه منذ بداية الحركة الانقلابيَّة قد سجَّل آراءه وانطباعاته عنه في تلك المرحلة، بعد انشقاقه من الحزب وتخليه عن مناصبه الحكوميَّة أيضاً في العام ١٩٨٥، ومن ثمَّ لجوئه إلى الولايات المتحدة الأمريكيَّة، والتي ما زال يعيش فيها لاجئاً، حيث قال عن مانغستو في بداية عهده: **«عندما قيَّمته واضعاً في الاعتبار مستواه التعليمي والوظيفة التي يشغلها، وكذلك نشأته، وجدتُ أنه شخصٌ جيِّد ويتحلى بالهدوء في أحلك المواقف، ولا تبدُر منه إطلاقاً أي تصرُّفات تنم عن الخيلاء والتكبُّر. وجدتُ أنه شخص مخلص وذكي لدرجة فاقت توقعي، وفي الأسابيع التالية صار يمتلك إعجابي أكثر فأكثر، واقتنعتُ أنه الأجدر بالقيادة من بين أعضاء "الدَّرق"».(٣)**

بهذه الصفات، وجد تنظيم "ميسون" ضالته في "مانغستو"، فبدأ يبذر فيه الأفكار الاشتراكيَّة، فأبدى حماساً شديداً وتجاوباً سريعاً أذهل كل قادة التنظيم، بما فيهم "هايلي فيدا"، الذي كان يشغل منصب أمينه العام. لم يقتصر تأثير تنظيم "ميسون" على "مانغستو" وحده، فقد شمل آخرين، وأصبح التنظيم من خلالهم يطرح أفكاره تدريجياً لتكون مرجعيَّة لتثبيت ركائز الحُكم.

ذكرنا أن المجلس "الدَّرق" لم يكن كياناً مهيكلاً بأسُسٍ تنظيميَّة معروفة، مثلما لم يكن له مضمون سياسي واضح، وحلاً للمشكلة الأولى عندما تداولها المجلس بالنقاش، كان الأعضاء أميل إلى اقتراح رئيسٍ، وكان مانغستو في طليعة المُتبنين لهذا الرأي، وأبدى في الوقت نفسه حماساً للجنرال "أمان عندوم"، وهو ما لاقى إجماعاً لدى الأعضاء، وحيال تمنُّع غير متشدِّد أبداه عندوم، تولى مانغستو مسألة إقناعه.

امتلك تنظيم "ميسون" كل هذا التأثير على أعضاء المجلس، على الرغم من أنه كان أصغر حجماً من الحزب الثوري (كان هذا الأخير يتمتع بعضويَّة كبيرة لم يؤثر فيها الانشقاق، لكنه كان مترهِّلاً قاعدياً وغير منسجم قيادياً، على عكس "ميسون").

قبل الجنرال "أمان عندوم" التكليف.. كان ضابطاً كفؤاً، يتحصَّن بثقافة عميقة، ويجيد التحدُّث باللغتين العربيَّة والإنجليزية وشيء من الإيطاليَّة، إلى جانب الكثير من اللغات المحلية الأخرى.. كان إريتري الأصل، عاش ونال جزءً من تعليمه في السُّودان، وقُبَيْل الانقلاب كان يرأس الجيش الثالث العامل في إقليم الأوغادين.

كان اختيار "عندوم" قد صاحبته 'بروباجاندا' إعلاميَّة ضخمة، تَحَكَّم تنظيم "ميسون" في مفاتيحها، وتحرَّكت فيها الظلال الأسطوريَّة المُخيِّمة لعشرات السنين، وظنَّ البعض أنها انحسرت بسقوط الإمبراطور. كانت الآلة الإعلاميَّة الدعائيَّة من القوَّة والتأثير بحيث كاد أن يكون "عندوم" هو مبعوث العناية الإلهيَّة المُسخَّر لرفع صخرة 'سيزيف' عن كاهل الشعوب الإثيوبيَّة. وتطابق ذلك أيضا مع الخطاب السياسي الذي حشدت فيه كل الأماني والتطلعات، الممكن منها والمستحيل.

أتبَعَ الجنرال "عندوم" ذلك بزياراتٍ لمُؤسسات القطاع العام، حيث نجح في إنهاء سلسلة من الإضرابات عن العمل، والتي هدَّدت دولاب الدولة بالتوقف. ثم قام بتحرُّكاتٍ ميدانيَّة بين أفراد الجيش في الوحدات المختلفة، وخاطبهم بلغة مؤثرة طلب فيها منهم أن يرفعوا رؤوسهم بعد أن طأطأوها طويلاً، وكان لهذه العبارة مفعول السحر.

قام "عندوم" بزيارة إريتريا، وتوقف في عدة مناطق فيها، وفي كُلِّ منطقة خاطب أهاليها باللغة المحليَّة التي يُجيدونها، وكانت المُفارقة في خُطبه إدانته للمذابح التي حدثت للمواطنين الإريتريين إبان عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، وإطلاق سراح السُجناء السياسيين، والاعتراف بخصوصيَّة الواقع الإريتري، ولكن دون أن يقدِّم وعداً بعينه.

عند عودته إلى أديس أبابا وتقديمه تقريراً لمجلس "الدَّرق" عن زيارته تلك، اشتمُّوا رائحة بَدَت مُزعجة لهُم، وبدأت الظنون والشُكوك تتمدَّد، خاصَّة أنه

اقترح حلولاً سلميَّة للقضيَّة الإريتريَّة، فقُوبِلَ اقتراحه بمُعارضةٍ شديدة من البعض، وآخرون أطلقوا العنان في اتهامه بأنه يسعى لذلك انطلاقاً من تغليب رغبته في مساعدة "بني جنسه"، وترافق ذلك مع اعتراضه على قرارٍ صَدَرَ في غيبته، وقضى بإعدام ٦٠ وزيراً، منهم ٣٢ جنرالاً كانوا ضِمنَ سَدَنة نظام الإمبراطور، إلا أن القرار لم يُنفَّذ حتى ذلك الوقت.

أطلَّت المشاكل برأسها بينه وبين أعضاء المجلس، الذين أصبح بعضهم يُعِدُّ العُدَّة لصراعٍ محتمل على السُلطة، ويتأهَّب لخوض غِمَارها، حتى وإن لم يمتلك نواصيها، ومع تطوُّر ذلك، آثر الجنرال "عندوم" الاعتكاف في منزله كتعبيرٍ عن عدم رِضَائه عمَّا يحدُث.

أصدر المجلس قراراً بتنفيذ عقوبة الإعدام في الوزراء وأركان النظام الإمبراطوري من كبار الجنرالات، بعضُهُم كان من الرَّاديكاليين الذين أيَّدوا، أو متعاطفين أصلاً مع موقف "عندوم"، وخشوا أن يُؤدِّي ذلك إلى تذمُّر في أوساط القوَّات المُسلحة بوحداتها المختلفة، خاصَّة وأنها إلى ذلك الوقت لم تمسَّها يد الانقلابيين، فقد ظلت على حالها الذي تركه عليها الإمبراطور. كما خشوا في الوقت نفسه، أن يتسرَّب خبر اعتكاف "عندوم" إلى تلك الوحدات، لاسيَّما وأنه قد حَظِيَ بشيءٍ من تقديرها واحترامها، وقطعاً لدابر هذا وذاك، قرروا إحضار الجنرال "عندوم" من منزله وتنفيذ حُكم الإعدام فيه أيضاً.

وقد سَرَدَ أحد أصدقائه المُقرَّبين الأمر على النحو التالي: «**أصدقاء أمان - وأنا من بينهم- حاولوا إقناعه بالهُروب، لكنه قال لنا: لن أدير ظهري وأعدو، فأنا جنرال، وإذا جاءوا إليَّ لاعتقالي، فلن يُخرجوني من بيتي كالخروف.. والواقع أن بعض الضباط أرادوا اختطافه للحفاظ عليه، لكن الوقت كان قد سبقهم**».(٤)

عندما ذهب بعض الجنود إلى الجنرال "عندوم" في منزله لتبليغه بأمر الحضور، ازدراهم.. ذلك لأنه هو بدوره أيضاً اشتمَّ رائحة غير مريحة، فانفعَلَ أثناء النقاش وهُم أمامه، وقام على الفور بإطلاق الرصاص عليهم، حيث أصاب اثنين منهم، ثم وضع المُسدَّس تحت فكه الأسفل، وبصورة تشبه ما يحدُث في أفلام الغرب، ضغط على الزناد، واضعاً حداً لحياته التي وَمَضَ نجمها لبرهة في سماء السُلطة، ثمَّ خرَّ صريعاً في لحظةٍ غفا فيها التاريخ الإثيوبي.. واستيقظ الرِّفاق.

عندما ووريَ الثرى، تحرَّكت ذات الآلة الإعلاميَّة التي كادت أن تجعل منه بطلاً أسطورياً، لتُظهِرَهُ بعد موته بمظهر "الابن الضال"، الذي أراد الانحراف عن خط الثورة وإهدار مكتسبات الشعب.

في أثناء ذلك، وبعد فترة وجيزة من إعدام أركان النظام الإمبراطوري، الذين قُصِدَ أيضاً أن يتزامن إعدامهم مع "عندوم" لتمييع تأثير صدمة إعدامه في

أوساط الجيش، من خلال تلك الصورة الجماعيَّة، صَدَرَت الأوامر خِلسة بالتخلص من الإمبراطور نفسه، والذي كان قد اقتيد بعد اعتقاله إلى إحدى القُصُور، وتحفظوا عليه في إحدى الغُرف بلا أنيسٍ أو جليس، سوى واحد من خَدَمِه ظلَّ وفياً له كل عمره.

لم يكُن أمر التخلص عن طريق الإعدام مثلما فعلوا مع أركان نظامه، وإنما آثروا طريقة تليق بمقامه الملوكي، أو تتسق وضآلة جسمه الذي أوهنته السُنون، فدخل عليه عددٌ من صغار الضباط بعد أن صرفوا خادمه، وقاموا بإحكام ملاءة الكتان التي كانت تغطيه وضغطوا عليها حتى زُهِقَت روحه وصَعِدَت إلى بارِئِها، ثم أعلنت السُلطة الحاكمة وفاته بخبرٍ صغير، من يقرأه يظن أنه أحد ضحايا المجاعة في أحد إقليمي "وللو" أو "تيغراي". وفيما بعد، قَبَرَهُ مانغستو في غرفة مكتبه الخاص، ووضع كرسيّه عليه، ربَّما استخفافاً بأسطورة إثيوبية شاعت إبان حُكم هيلاسلاسي تُؤكِّد أن "الإمبراطور لا يموت"، وأنه "سيحيا ليقتُلَ قاتله".(٥)

تمَّ اختيار الجنرال "تيفري بانتي" خلفاً للجنرال الرَّاحل "أمان عندوم" بصورة أشبه بالانقلاب المُصغَّر (ويُقال أنه كان من أقرباء الجنرال عندوم)، وكان "تيفري" رجلاً محافظاً ومتديِّنا، شغل قبل ذلك منصب قائد الجيش الثاني المرابط في إريتريا، وتحوَّلت السُلطة هكذا، على الرغم من أن "مانغستو" كان وقتها متعطشاً لتسلم مقاليد الرئاسة بعد أن تشبَّع تماماً بالأفكار الاشتراكيَّة، لكنه كَبَتَ تلك الرغبة مؤقتاً، خضوعاً لرأي الأغلبية، أو مُحنياً رأسه لرغبتها، ومُظهراً الإخلاص في نفس الوقت لهذا القرار، بل مُزايداً أحيانا بأنه تمَّ بناء على مشورته، وفي مقابل ذلك، كان قد أزمَعَ على إدارة عجلة السُلطة من خلف الكواليس.

الثورة تأكل بنيها

بدأ تنظيم "ميسون" يشير على مجلس "الدَّرق" بضرورة التخلص من جيش الإمبراطور، وخاصة الحرس الخاص، الذي كان قوامه نحو ٥ آلاف جندي، مُدرَّبين تدريباً جيداً على شتى فُنُون القتال، واقترح التنظيم دفعهم إلى الجبهات المشتعلة في إريتريا والأوغادين.

كان تنظيم "ميسون" يهدف من وراء ذلك إلى الانفكاك من الحلف الغربي (الأمريكي)، والاتجاه نحو الكتلة الشرقيَّة (الاتحاد السوفيتي)، وذلك بطريقة سلسة، يتم خلالها تكوين جيش شعبي يحِلُّ مَحَلَّ الجيش الإمبراطوري؛ وتسنده الكتلة الشرقيَّة بكُلِّ المُستلزمات الواجب توفرها لإعداد جيش قوي.

غير أنه حدثت تقاطُعاتٍ كثيرة بين الجنرال الجديد "تيفري بانتي" وبقيَّة أعضاء المجلس، وعلى رأسهم "مانغستو"، وبدأ التناقُض يظهر في ترسيم سياسات الدولة بين الجنرال المُحافظ والعُصبة التي يتزعَّمها "مانغستو"، وتريد نهجاً يُغاير ذلك الخط، الأمر الذي لم يستطع معه هذا الأخير صبراً، فتمكَّن منه

"الغضب الثوري" أثناء اجتماع لمجلس "الدَّرق" يوم ٣ فبراير (شباط) ١٩٧٧، حيث **«غادر القاعة وترك بقيَّة الأعضاء، بينهم سبعة من الذين يعتبرهم أعداءه الرئيسيين، ثم عاد إلى مكان الاجتماع مع ثلة من أنصاره المُدجَّجين بالأسلحة الرشاشة، فأخذوا الأشخاص السبعة إلى مبنى قائم تحت الأرض، بما فيهم "تيفري بانتي" (رئيس الدَّرق)، والرائد المايو هايلي (سكرتير الدَّرق) والنقيب موقس وُلدو (مسئول الاقتصاد)، وأعدموهم جميعاً».** (٦)

ثمَّة رواية أخرى لشُهود عيان آخرين، تشير إلى أنه بعد عودة "مانغستو" مجدداً إلى قاعة الاجتماع، ازداد الشدِّ والجذب، فأصدر أوامره لمَن معه بفتح النيران على السبعة المذكورين، وبعد تنفيذ المهمَّة غادر "مانغستو" القاعة بخطى ثابتة، إلا أنَّ بعض حرس الجنرال تيفري، الذين كانوا لا يعلمون مَن قَتَلَ مَن تصدَّوا له، ولكنه نجا بأعجوبة بعد أن ألقى بنفسه داخل دبَّابة صغيرة كانت مرابطة أمام باحة الموقع، وأمر أحدهم بقيادتها والفرار بها.. انطلقت الدبَّابة الصغيرة في شوارع أديس أبابا المكتظة بالبشر، ولا أحد منهم يعلم ما الذي يجري حقيقة بين الرِّفاق في داخل الغُرف المُغلقة.

نُفِّذت تلك المُهمَّة بدمٍ بارد، والمُؤكَّد بأن من يُقدِم على تنفيذها بالسيناريو المذكور، لا مناص بعدئذٍ من أن يُنصِّب نفسه رئيساً، وذلك ما حدث تماماً ببيانٍ مقتضب تلاه "مانغستو" بنفسه، وأصبح "أتنافو بانتي" نائباً له، ولم ينسَ أن يُلحق البيان بآخر أكثر اقتضاباً أعلن فيه إعدام الجنرال تيفري، باعتباره كان يمثِّل "وجهاً مستتراً لبقايا القوى الرجعيَّة".

كانت هذه العبارة تعني التطبيق الفعلي للشعارات الاشتراكيَّة، وأصبح تداوُلها يدغدغ المشاعر ويشيع النشوة في نفوس الثوَّار الجُدُد، وقد دخلت القاموس السياسي الإثيوبي منذ تلك اللحظة، وبدأ أولئك يمضُغُونها كما يمضُغُون الطعام، وتبعاً لذلك، قام "مانغستو" على الفور بتدشين حملة "الإرهاب الأحمر"، ولأنه حتى ذاك الوقت كان يبدو طيِّعاً في يد قادة تنظيم "ميسون"، فلم يتردَّد في تنفيذ كل ما يذرُونه على سَمعِهِ، فوجد هؤلاء الفرصة المناسبة وأشاروا عليه بتصفية قواعد وكوادر الحزب الثوري.. لم يتوانى من إفراغ مخزونه الثوري فيهم، والذي ادَّخره يوماً بانتظار تطبيقه على ارض الواقع.. فأقدم على حملة اعتقالاتٍ واسعة، استهدفت أعضاء الحزب، وقام بسجنهم وقتلهم والتنكيل بهم.

لم يجد "مانغستو" كبير عناءٍ في تطبيق سياسات التخلص من الجيش الإمبراطوري، لأنه لم يجد سوى بقايا بعد أن طحنت الحرب في إريتريا والأوغانين غالبيتهم (٧)، وآثر بعضهم الهروب بعد الانقلاب على الإمبراطور. كان "مانغستو" يسير بخُطى متعجِّلة في إدارة السُّلطة، واتخذ العُنف وسيلة لتحقيق أهدافه من جهة، ولبَثِّ الرُّعب والخوف في نفس كل من تسوِّل له نفسه معارضة ذلك النهج من جهة أخرى.

لم يكن أتنافو آباتي، الذي اتخذه نائباً له يعارضه بصورة واضحة، ذلك لأنه كان يتبع خطاً مرناً في معالجة قضايا الدولة، ولم يرُق ذلك لـ"مانغستو"، ولهذا كثيراً ما حدث التشاحُن والاحتكاك بينهما، ولكن مانغستو لا يملك وقتاً لإهداره في مثل تلك الأمور، إذ استدعاه إلى مكتبه، وعند حضوره، خطا معه حذو النعل بالنعل إلى «**نفس المبنى، الذي أعدم فيه تيفري بانتي وأعدمه**». (٨)

باغتيال أتنافو، اتضح بالفعل أن الثورة قد أكلت بنيها، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، فقد تبعه إعدام بعض قادة الوحدات العسكريَّة من كبار الضُبَّاط.. بل امتدَّ حتى أوساط المدنيين، حيث أخذ كثير من الناس بالشُبُهات، وهكذا عَمَدَ مانغستو هيلاماريام إلى تثبيت سُلطانه بالدم، عوضاً عن الأسطورة التي استخدمها أسلافه الأباطرة، كابراً عن كابر.

كان "مانغستو" يقوم بتنفيذ كل السياسات التي رسمها "ميسون"، ومضى في بعض المواقف إلى أكثر مِمَّا كان يطمح إليه التنظيم، وجرَّاء ذلك، عاش التنظيم أزهى فتراته التاريخيَّة، وملأ الزهو نفوس قادته والقائمين عليه، وهُم يرون أن برامجهم التي حلموا بها استنـزلها إلى أرض الواقع من وضعوا عينهم وثقتهم فيه، ولم يخِب ظنهم.. لكن السُلطة دُروبها وعرة، ومعابرها صعبة، وحُكم بلدٍ كإثيوبيا ملئ بالتناقُضات الاجتماعيَّة وكثير التبايُنات القوميَّة والعرقيَّة، ويعِجُّ بالمشاكل السياسيَّة والاقتصاديَّة الضخمة، مِمَّا ليس من السهولة بمكان. لهذا كان حتماً أن يشوب علاقة "مانغستو" بتنظيم "ميسون" بعض التوتر، وبدأت الخلافات تتفاقم بينهما عندما أصبح قادة الحزب يتوجَّسون من التطبيق الذي لم يخلُ من مزايدة للبرامج الاشتراكيَّة، فقد كانت الجُرعة أكثر مِمَّا تمنوا وأكبر مِمَّا عَمِلوا له، وبدأ بعضُهُم ينتقد ذلك انتقاداً واضحاً.

ومثلما كان الحال بين جنرالات الانقلاب، الذين دبَّت بينهم الخلافات فأودت بحياة بعضهم، انسحب السيناريو نفسه على أعضاء الحزب بسبب التناقُضات المذكورة، وهذا ما دفع "نيجيد غوبيزي"، أحد قادتهم البارزين، إلى ترك الساحة مبكراً، واختيار باريس كمنفى له في أغسطس (آب) ١٩٧٧.

نهاية حصان طروادة

من جانبه أيضاً، توجَّس "مانغستو" خيفة من الصراعات التي بدأت تظهر في تنظيم "ميسون"، وخشي أن ينداح ذلك إلى مساحاتٍ أوسع، ويكون وبالاً عليه، فعقد العزم على أن يجرّعه من ذات الكأس التي جرّعها الحز ب الثوري، لا سيَّما وانه قد أحسَّ بأنه لا حاجة له به، فالأدوات التي تزغلل العيون أضحت كلها بيده، ولا بأس من أن ينقلب السِحر على الساحر، خاصَّة وأن الطريق أمامه أصبح ممهداً للوصول إلى هدفه.

من جهته، قرَّر بعض أقطاب "ميسون" الإطاحة بـ"مانغستو" باعتباره منحرفاً عن خط الحزب، وسبباً في التبايُنات التي حدثت في أوساطه وأدَّت إلى

بروز مشاكل عميقة.. فشلت خطة الانقلاب قبل تنفيذها، فهَرَبَ رئيس الحزب "كتِبِدي مينعويشا" إلى شمال أديس أبابا وبعض الكوادر، حيث حُوصروا وقُتلوا وهُم يحاولون تجنب الاعتقال، ثم اعتقل هيلي فيدا (الأمين العام) ومعه العديد من القادة، وادَّعى "مانغستو" لاحقاً بأنه مات بسبب ظروف مرض طبيعيَّة.

كان سيناريو "مانغستو" و"ميسون" شديد الشبه - وإلى حدٍ بعيد- بما حدث في السُّودان في العام ١٩٦٩، في انقلاب العقيد جعفر نميري، وما تلاه في العام ١٩٧١ في الانقلاب المُضاد للرائد هاشم العطا.

في الواقع كانت الحركة الاشتراكيَّة لعموم إثيوبيا "ميسون" أشبه بحصان طروادة الذي امتطاه "مانغستو" للوصول إلى سُدَّة الرئاسة، وبعد أن استنفذ ذلك الغرض انقلب عليه، وأطلق نحوه رصاصة الرحمة.

كانت هجمة "مانغستو" على التنظيم ضارية، وبدا أنه أخذهم على حين غرَّة، فتفرَّقوا أيدي سبأ، وعاد من تبقى منهم لأوكارهم التي هجروها، وبدأوا العمل من تحت الأرض، لكنهم ما لبثوا أن انقسموا إلى جناحين: "التحالف الديمُقراطي لشُعوب إثيوبيا" و"الجبهة الديمُقراطيَّة لشُعوب إثيوبيا"، غير أنَّ رحلة الزَّحف المُقدَّس نحو أبواب السُّلطة بكلفتها الباهظة التي ورد ذكرها، كانت قد أنهكت الثلاثة أفرع وجعلتها مجرَّد لافتات تفوح منها رائحة الماضي.

أظهر "مانغستو" شبقاً شديداً في ممارسة السُّلطة، وقد اتخذ القتل والترويع والترهيب وسيلة لتحقيق غاياته.. كان وهو يمارس ذلك مدفوعاً بعدَّة شخصيَّات تصطرع في شخصه، فهو يفعل ذلك مرَّة بدافع الحقد الطبقي الذي عاشه في طفولته وصِباه، وأخرى بسبب الرغبة في بثِّ الخوف والرُعب في كل من تحثه نفسه لمنازعته كرسي الحُكم، وفي مرَّاتٍ كان يفعل ذلك وقد تقمَّصته أرواح أسلافه الأباطرة، ومرَّات أخرى وهو متشرِّب بأفكار "ميسون" التي ترى أن الموت هو قُدَّاس السُّلطة.

هكذا دانت السُّلطة لـ"مانغستو"، وخُلِيَت له الساحة تماماً بصعودٍ مُذهِل، من جندي بسيط في سلك العسكريَّة، إلى حاكم يدير خيوط اللعبة في الخفاء، إلى ديكتاتور مُطلق، صوَّب عينيه نحو الأحياء طامحاً في إعادة صياغتهم بمفاهيم اشتراكيَّة، بغضِّ النظر عن خصوصيَّة واقعها، بَهَرَ من تبقى من رفاقه بحُضُورٍ مُذهِل، جعلهم طوع بنانه، وحتى يتخلص من وسوسة الأموات، حفر للإمبراطور قبراً في مكتبه - كما ذكرنا- ودفنه فيه.. ثمَّ وضع كُرسيِّه الوثير على القبر ليُباشِر مهامه.

الغرب شرق.. والشرق غرب

بعد أن رتب "مانغستو" دعائم سُلطته من الداخل بالطريقة التي ارتآها، تطلع نحو الخارج ليُعضِّد ركائز حُكمه، شأنه في ذلك شأن كل انقلابي مغامر في ظِلِّ ظروف الحرب الباردة، والتطلع نحو الخارج هو في حقيقته نهجٌ ثابت لدى كل

الحُكَّام الذين تعاقبوا على حُكم إثيوبيا، فدائماً ما يتم تغليب هذا العنصر في مواجهة تناقُضات الشعوب الإثيوبية.

لم يكُن أمام "مانغستو" خياراتٍ عدَّة في هذا الشأن، بل هو فَعَلَ كُل الذي فعله من أجل استبدال حليف سلفه الإمبراطور (الولايات المتحدة الأمريكيَّة) بالحليف الآخر الغريم (الاتحاد السوفيتي).

كان الاتحاد السوفيتي - على عكس ما هو متوقع- قد التزم الصَّمت تجاه ما حلَّ بالرّفاق في تنظيم "ميسون"، كأنما كانوا على قناعة بأن الذي سيفوز في سباق ماراثون السُلطة سيُيَمِم وجهه بالضرورة شطر الكرملين، وسيَّان عندهُم - أي قادة الكرملين- إن كان الزائر الذي سيصلهم للطواف حول ضريح لينين هو العقيد مانغستو هايلاماريام، أو الحركة الاشتراكيَّة لعموم إثيوبيا "ميسون".

وبصورةٍ أخرى أكثر مفارقة، لم يكُن مهماً الوسيلة التي سيصِل بها "مانغستو" حتى لو كانت جُثث الرفاق أنفسهم الذين حلموا طويلاً بإيصاله إلى الكرملين.. وقد وصله حقاً، لكن بعد أن وضعهم في طريق آخر.. يقودهم إلى القبر.

لم يكن تطلع "مانغستو" للقطب السوفيتي بغرض تدعيم أركان حكمه الداخليَّة فقط، لكنه في زحفه المثابر نحو موسكو كان يطمح إلى دعم عسكري ضخم يضع به حداً لانتصارات الثورة الإريتريَّة، وبالتالي طي تلك الصفحة وإلى الأبد، وكذلك إخماد الثورة التي بدأت في شمال إثيوبيا بقيادة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، إلى جانب إحكام قبضته على إقليم الأوغادين.

كانت الولايات المتحدة الأمريكيَّة قد استشعرت توجُهات "مانغستو" نحو القطب الآخر في موسكو، وحفظاً لماء الوجه، آثرت الانسحاب تدريجياً من تلقاء نفسها، وقدَّمت تبريراً "أخلاقياً" لذلك، حيث أعلن وزير خارجيتها آنذاك "سايروس فانس" أن الانسحاب جاء احتجاجاً على انتهاك حقوق الإنسان، بعد إعدام "مانغستو" للجنرال تيفري بانتي.

كان الانسحاب بمثابة ضوء أخضر للحليف الجديد، ليحلَّ مَحَلَّ الحليف القديم، ولم يكُن ثمَّة مبرّر "أخلاقي" من الاتحاد السوفيتي لتقديمه، إثر مُفاضلةٍ سريعة بين دعمه لحركة ثوريَّة مناضلة، ممثلة في "جبهة تحرير إريتريا" وبين حكومة تقدميَّة قائمة ممثلة في نظام "مانغستو".

إبان الحرب الباردة، كثيراً ما واجه القطبان العُظميان امتحاناً عسيراً بين المبادئ والمصالح، وكثيراً ما رَجَحَت كفة هذه الأخيرة، بغضِ النظر عن أي صفاتٍ يمكن أن تلحق بهذا أو ذاك.

بعد أيام قلائل من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكيَّة، والذي تمَّ في مارس (آذار) ١٩٧٧، كان الاتحاد السوفيتي قد وعد نظام "الدَّرق" الإثيوبي بتقديم دعم

لوجيستي يشمل تدريباً وصيانة وإرشادات عسكرية ترقى إلى درجة المشاركة الكاملة في القتال جنباً إلى جنب مع القوات الإثيوبية في جبهاتها المفتوحة.. إضافة إلى دعم عسكري كبير، يشمل طائرات 'ميج' المُقاتلة ودبَّابات حديثة ومدفعيَّة بعيدة المدى، وذلك «**بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وكان لدى إثيوبيا احتياطي من العُملات الأجنبيَّة لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار، وقد تلقت دعماً من ليبيا مِمَّا أمكنها البحث لشراء الأسلحة**».(٩) على الرغم من أن انهيار التحالف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكيَّة «**أفقدها إمدادات أسلحة أمريكيَّة مقرَّرة سابقاً بما قيمته ١٠٠ مليون دولار**».(١٠)

لكن ذلك لم يكن بذي أثر بالغ في السنوات التالية، لأنه بموجب التأثير السوفيتي على دول الكتلة الشرقيَّة، أصبح السلاح يتدفق على إثيوبيا مثلما يتدفق عليها مطرها الدائم، حتى «**بلغ في العام ١٩٧٨ ما قيمته أكثر من مليار دولار أمريكي**» (١١)، وبعد شهر من الأريحيَّة العسكريَّة السوفيتيَّة الداعمة لإثيوبيا - أي أبريل (نيسان) ١٩٧٧ - كان "مانغستو" قد وصل إلى موسكو، ولكن قُبَيْل مغادرته أديس أبابا، آثر أن يمحو ما تبقى من الوجود الأمريكي في إثيوبيا وإريتريا، فأمر بإغلاق محطة "كاغينو" وروافدها الأخرى (وحدة الأبحاث البحريَّة، مكتب المعلومات، المجموعة الاستشاريَّة للمساعدات العسكرية).

فتحت زيارة موسكو الأبواب المغلقة للكولونيل مانغستو هايلاماريام، ولم تتوقف عند حدود الدعم العسكري، فقد امتدَّت إلى النواحي الثقافيَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة في إثيوبيا، وحدث تطبيع - بل تطبيقٌ كامل- للنظرية الماركسية في شتى أوجه الحياة الإثيوبية، وشملت تلك الدائرة كوبا - الحليف الأساسي والوفي للاتحاد السوفيتي إلى الآن رغم زوال ظله- ولم يكن عصياً على السوفيت إقناعها بضرورة دعم الحكومة التقدميَّة الجديدة في إثيوبيا، كما أن كاسترو نفسه لم يجد حرجاً آنذاك - بعد تحوُّل البوصلة- في أن ينعت الثورة الإريترية التي كان يصفها في خطبه بالتقدميَّة، إلى النقيض الذي يوصمها فيه بالرجعيَّة والانفصاليَّة.

كما أن "لُعبة المصالح" في ظِلِّ الحرب الباردة لم تتوقف عند مفاضلة الاتحاد السوفيتي بين الثورة الإريتريَّة والحكومة التقدميَّة الإثيوبيَّة، وإنما امتدَّت أيضاً لمُفاضلته بين هذه الأخيرة وحكومة أخرى تقدميَّة في الصومال، كانت له معها علاقات وطيدة منذ أن وطأ "سياد بَرّي" السُلطة بدبَّاباته في العام ١٩٦٩، ولم يكن ثمَّة عزاءٍ يُذكر يُقدِّمه السوفيت لسياد بَرّي وهُم يُحرّكون أساطيلهم وبيادقهم من الصومال إلى إثيوبيا، سوى ذرّ المزيد من لغة المصالح على مسامعه.

كان لهذا التحوُّل في الحقيقة سببان: <u>الأول</u>، إستراتيجي حكمه الموقع الذي تتمتع به إثيوبيا بإطلالتها على البحر من خلال إريتريا المحتلة، وهو أكثر إغراءً من الموقع الأقل إستراتيجيَّة الذي تتمتع به الصومال.. أما العامل <u>الثاني</u>، فقد كان حول إمكانية تطبيق المنهج الماركسي في واقع تراه موسكو أنه مشابه إلى حدٍ ما

من حيث تعدُّد القوميات في الدول التي تكوَّن بموجبها الاتحاد السوفيتي نفسه، أما في الصومال وبعد تجريبٍ استمرَّ عدة سنوات، فقد اتضح صعوبة تغلغل الفكر الماركسي في واقع محكوم بإرثٍ قبلي متزمِّت ومشدود إلى عقيدة دينيَّة صارمة.(١٢)

فرض الوجود السوفيتي المكثف، وتالياً الكوبي والألماني الشرقي على إثيوبيا واقعاً جديداً، جعل منطقة القرن الأفريقي الأكثر أهمية في القارة كلها.

بدأت سياسة الأحلاف تنداح رويداً رويداً، وتنعكس توتراً على المنطقة، كانت القضيَّة الإريتريَّة - وإن عاد إليها بعض الاهتمام- أشبه في غمرة تلك الصراعات الخفيَّة بوضع اليتيم على مائدة اللئام.

في الإطار الإقليمي انبثق حلفٌ جديد سُمِّي بـ"حلف عدن" (ليبيا، اليمن الجنوبي، إثيوبيا)، وظهر ترياقٌ آخر مُضادٌّ له، سُمِّي بـ"دول الطوق" (مصر، السودان، المملكة العربية السعودية).

أصبح المحوران يخططان للكيد من بعضهما البعض.. كانت كل دولة تتربَّص بالأخرى للإطاحة بنظامها، بدعوى الحفاظ على أمنها القومي، ومن الخلف كان القُطبان العُظميان يضعان الخُطط الإستراتيجيَّة المُحكمة، ويغذيانها بأسلوب الغاية تبرِّر الوسيلة، دون التوقف أو الالتفات لما من شأنه أن يتعارض مع ذلك المنهج، فلا مجال للإرادة الوطنية مع لغة المصالح المُغلقة بضرورة حفظ التوازن الدولي. كانا ببساطة شديدة يُمسكان خيوط اللعبة ببراعة موهوبي "مسرح العرائس" الجالسين خلف ستارة العرض، ويحرّكان من البُعد تلك الدُمى التي تُضحِك المشاهدين.

أما "مانغستو" في داخل إثيوبيا فقد استقرَّت السُلطة في يده تماماً بعد زيارته "التاريخيَّة" التي قام بها إلى موسكو في أبريل (نيسان) ١٩٧٧، فانهال عليه الدعم مادياً ومعنوياً من الحليف الجديد، والذين يدورون في فلكه، إذ وصلت ترسانة الأسلحة العسكريَّة السوفيتية التي ورد ذكرها بالتفصيل، وبدأ جنود كوبيون وكتائب من اليمن الجنوبي يتأهَّبون للمشاركة في العمليات، إضافة إلى دعم لوجستي من ألمانيا الشرقيَّة. وموازاة مع ذلك، قام "مانغستو" في داخل الأقاليم بتعبئة ضخمة في أوساط القوميات الإثيوبيَّة بهدف تكوين مليشيات شعبيَّة تقاتل جنباً إلى جنب مع القوى النظاميَّة.

بتكامُل الوسائل التي كان يسعى إليها "مانغستو"، تملكته ثقة مطلقة في قدرته على حسم حروبه المفتوحة في الجبهات الثلاث، وفي فترة زمنيَّة قليلة. وإزاء هذا الإحساس العارم بنصر مُسبق لم يتحقق، وكذا الاعتقاد الجازم في أسلوب القوَّة لحسم القضايا المُزمنة، هذا وذاك عقَّدا أكثر من شخصيَّة "مانغستو".

جسَّد هذه الصورة نفس رفيقه "داويت وُلدي جرجيس" الذي كان رأيه فيه إيجابياً بداية سنوات حُكمه، والذي أوردناه في صدر هذا الفصل.. ابتدر "داويت" وصف الصورة الأخرى بقوله: «**بعد أن عزَّز "مانغستو" مركزه في العام ١٩٧٨، لاحظ الناس أن طبائعه قد بدأت تتبدَّل، واختفت خاصيَّته في الاستماع إلى آراء الآخرين في رويَّة وصبر، وانكشف للجميع أنه لم يكن يُبدي تلك الخصال الحميدة إلا سعياً منه للحصول على دعم الآخرين، وأصبح كل يوم أكثر عدوانية وتكبُّراً.. أكثر انتقاماً وقسوة وديكتاتوريَّة، وأصبح يستخدم في تحرُّكاته العربات المُدرَّعة التي كان يستخدمها الإمبراطور هيلاسلاسى، وأخرى استوردها في عهده، كما أصبح في المناسبات الشعبيَّة يتجنب الجلوس بجانب كبار رجال السُّلطة، ويختار الجلوس على كرسي خاص موشى بالذهب، يوضع في مكانٍ بارز، كنا ننتظر ثورة تحقق المُساواة، ولكن وجدنا "مانغستو" قد أصبح الإمبراطور الجديد.. لقد تفشت هذه الظواهر لدى كافة مسئولي "الدرق"**». (١٣)

ربَّما تكون في تلك الشهادة بعض المُغالاة، وربَّما تكون مجروحة - كما يقال- باعتبار أن قائلها كان أحد أعمدة النظام نفسه ولمدَّة عقد كامل من الزمن، وإنه بعد انشقاقه قد تكون سيطرت عليه مشاعر معيَّنة عند كتابتها، لكن مع كل ذلك فنصفها يكفي كنموذج لسلوك الحاكم الفرد، وأياً كان الرأي، فتصرُّفات "مانغستو" السلبيَّة في السُّلطة لم تكن من الخفاء بحيث يصعُب ملاحظتها، ويكفي أنه قد أحاط نفسه بهالة من الألقاب التي تكرّس ديكتاتورية الفرد، فهو رئيس جمهورية إثيوبيا الاشتراكيَّة، ورئيس مجلس الوزراء، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس "الدَّرق"، وسكرتير الحزب الحاكم، إلى جانب العديد من الألقاب الأخرى الأقل أهميَّة. ولم يكن ذلك نهج "مانغستو" وحده، فقد سبقه آخرون، وسار على دربهم الكثيرون.

بعد اكتمال استعدادته، وضع "مانغستو" أولوياته العسكريَّة بدءً بالجنوب، فوجَّه قوَّاته التي يساندها الخبراء والفنيون من الاتحاد السوفيتي، وحُلفائه من الكوبيين واليمن الجنوبي نحو إقليم الأوغادين، وبفضل هذه القُوى الضاربة والضعف الذي كان يعتري القوَّات الصوماليَّة، حققت نصراً كاسحاً (اضطرَّ سياد برّي فيما بعد إلى عقد اتفاق مع مانغستو قدَّم فيه تنازُلاتٍ كثيرة)، وفى الواقع كان سياد برّي يعاني فراغاً انعكس على أوضاعه السياسيَّة والعسكريَّة بعد تخلي الحليف السوفيتي عنه، وبطء الاستجابة من القطب الآخر (الولايات المتحدة) الذي وجَّه بوصلته نحوها.

بعد الانتصار الذي حققه "مانغستو" فى الأوغادين، بدأ يُعِد العُدَّة لتوجيه ضربة قاصمة تقضي على الثورة الإريترية.. ولنتوقف هنا لنرى ماذا حلَّ بالثورة الإريترية قبل أن ينوي "مانغستو" إغراقها في طوفانه.

هوامش الفصل الثالث

(١) ميسون.. الاسم الأمهري المختصر للتنظيم.
(٢) الأرقام مأخوذة من "أثيوبيا الثورة المجهولة" - راوول فالديس فيفو.
(٣) دموع حمراء RED TEARS – داويت وُلدي جرجيس DAWIT WOLDE GEORGIS - صدر في يناير ١٩٨٩، المذكور شغل عدة مناصب في نظام الدِّرق، منها وكيل وزارة الخارجية -ممثل الدِّرق في إريتريا - عضو اللجنة المركزية لحزب الإيسبا - رئيس مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل ٨٤-٨٥ وهي أحلك سنوات المجاعة في عهد مانغستو هايلاماريام.
(٤) الصراع في القرن الأفريقي - برخت هبتي سلاسي - ص ٢٠٥.
(٥) في مارس (آذار) ١٩٩٢، قامت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بنبش قبره ودعوة ابنه أسفها وسن، الذي يعيش لاجئاً في الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على دفن رفاته في مقابر الأسرة الإمبراطوريَّة تكريماً له، لكن الجبهة قصدت بتلك الخطوة تمتين جسور الثقة والعلاقة مع قومية الأمهرا.
(٦) دموع حمراء – مصدر سابق.
(٧) كانت الجيوش الصوماليَّة على بعد ٢٥٠ كيلومتراً فقط من العاصمة أديس أبابا عند حدوث التغيير، وقد قدر الجيش الإثيوبي في عهد الإمبراطور بنحو ثلاثين ألف جندي.
(٨) دموع حمراء – مصدر سابق.
(٩) وراء الحرب في إريتريا – مصدر سابق – ص ٨٤.
(١٠) المصدر نفسه ص ٨٤.
(١١) المصدر نفسه ص ٨٥.
(١٢) الصوماليون يدينون جميعهم بالدين الإسلامي، ويتبعون في ذلك المذهب الشافعي دون سواه من المذاهب.
(١٣) دموع حمراء – مصدر سابق.

الفَصْل الرَّابِع

الصُعُود والهُبُوط وِفقَ نَظَرِيَّة "التَجريبُ السِّياسي"

الغربال

كُنا قد ذكرنا في الفصل الثاني، أنَّ قُوَّات التحرير الشعبيَّة سجَّلت في العام ١٩٧٠ أوَّل انشقاق عن جبهة التحرير، وبعدئذٍ انقسمت إلي تيَّارين أساسيَّين، وآخرين فرعيَّين، وبعد محاولاتٍ كثيرة، اندمج التيَّاران الأساسيَّان وتبعهُما فرع، بينما ظلَّ آخر يُغرِّد خارج السرب "عوبل"، وكانت حركة تحرير إريتريا قد أعلنت انضمامها في تلك الفترة إلى قوَّات التحرير الشعبيَّة، وعلى الطرف الآخر انبثق عن جبهة التحرير في مؤتمرها الوطني الأول - الفترة من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ إلى نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧١ - قيادة جديدة "المجلس الثوري".

في مثل تلك الأجواء، كان من الطبيعي أن يتعثر بناء تنظيم وطني واحد، ذلك لأن الخلافات أخذت مناحي شتى، وتحت غطاءاتٍ عِدَّة، منها السياسي والتنظيمي والسُلطوي والشخصي والقبلي والعشائري، وعلى استحياءٍ العقائدي.

ليس من السهل إعطاءه طابعاً واحداً، لكنه كان في مُجمَلِه يعكس عجز الفصائل الإريتريَّة في إزالة تلك التناقضات التي تنامت فيما بينها بأسلوب الحوار الديمقراطي، ويرجع ذلك أساساً إلى أن القوَّة الوطنيَّة التي تصدَّرت العمل الثوري النضالي لم تُراعِ الحراك الاجتماعي القاعدي، المُكوِّن الطبيعي للثورة، أي أن القُوى الوطنيَّة آنذاك لم تحدِّد بشكلٍ واضح المفاهيم الاجتماعيَّة والسياسيَّة لعملها النضالي، ولم تبلور أطرها التنظيميَّة بالقدر الذي يصُبُّ في تمتين وتعضيد تلك المفاهيم. مثل ذلك المناخ المضطرب، لا بُدَّ أن يُنْتِجَ حرباً أهليَّة كما ذكرنا، والتي ظلت مستعرة طيلة السنوات الأولي لحقبة السبعينات.

ما أسوأ أن تُوجَّه بنادق الثوار نحو صدور رفاقهم، وقد كادت الحرب أن تمتد نيرانها لتحويل الساحة الإريتريَّة كلها إلي حرب قبليَّة وعقائديَّة تنسف كل دواعي الوحدة الوطنية التي كانت تعاني أساساً من ضرب سياط الاستعمار.

توقفت الحرب في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ باتفاق بين قوَّات التحرير الشعبية وجبهة التحرير، وذلك بعد تحرُكٍ ذاتي من الجماهير الإريتريَّة التي ألجمها الصَّمت حيال ما يحدُث طوال فترة الاقتتال.

في مارس (آذار) ١٩٧٦، انشق عن قوَّات التحرير الشعبيَّة جناحان، حمل الأوَّل اسم "البعثة الخارجية"، وفي سبتمبر (أيلول) دشَّن الثاني اسماً آخر "البعثة

الإداريَّة"، والذي تحوَّل لاحقاً إلى "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، وعقدت مؤتمرها التنظيمي الأوَّل في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧.

على الصعيد الإقليمي، وبقدر ما عمِلت دولٌ على تغذية تلك الخلافات والانشقاقات، بدأت دول أخرى محاولات للمِّ الشمل وتوحيد تلك الفصائل. فعقب توقف الحرب الأهليَّة، تمَّ لقاءٌ في الخرطوم في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥ بين قوَّات التحرير الشعبية (البعثة الخارجيَّة)، وجبهة التحرير برعاية دول أخرى (السعودية، الصومال، سوريا، العراق، ليبيا، اليمن الجنوبي).. ولأنه كان محدوداً وغير شامل، لم يصمُد ما تمَّ التوصُّل إليه طويلاً، لكنه فتح الباب الذي كان مواربأ لاتفاقٍ آخر - تمَّ بالخرطوم أيضاً- في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٧، بين جبهة التحرير والجبهة الشعبيَّة بإشراف (الصومال والمملكة العربية السعوديَّة)، ولم تشارك فيه "البعثة الخارجيَّة".

أعاد ذلك الاتفاق مؤقتاً بعض العافية إلى فصائل الثورة الإريتريَّة، فرجعت الثقة مجدداً لجماهيرها، وبدأ آلاف الشباب يتدفقون للانخراط في المسيرة، واستعادت بذلك زمام المبادرة العسكريَّة، وقامت بتحرير كثير من المُدُن في الساحل والمُنخفضات، شكَّلت بدورها حزاماً لحماية الجبهة الخلفيَّة، ووفرت لها إمداداً اقتصادياً وعسكرياً، إضافة إلى ما غنَّمته من الجيش الإثيوبي من أسلحة متعدِّدة ووسائل نقل ومواد تموينيَّة، وبدأت في الانتقال إلى العُمق، وتعزَّزت الثقة أكثر في نفوس الجماهير الإريتريَّة وهي ترى أبناءها يتقدَّمون، وأعداءها يندحرون من مواقع هامَّة وإستراتيجيَّة.

لم يكن توقف الحرب الأهليَّة وحده هو الذي جعل الثورة الإريتريَّة تحرز تلك الانتصارات، فمن خلال ما ورد ذكره في الفصل السابق، كانت هذه الفترة نفسها هي التي شهدت صراع السُّلطة في إثيوبيا بين كبار الجنرالات، قبل أن تؤول بالكامل لمانغستو هايلاماريام، وبالطبع أثرت تلك الصراعات في أوضاع الجيش، الذي كان يحارب في الجبهات الثلاث، ومن بينها الجبهة الإريتريَّة حيث يحارب الجيش الثاني.

في تلك الفترة، وحتى نهاية العام ١٩٧٧، كانت الثورة الإريتريَّة قد بلغت درجة كبيرة من القوَّة العسكريَّة والمنعة السياسيَّة بسيطرتها على معظم الأراضي الإريتريَّة، لكن ظروف الانتصارات أحياناً يتبعها ما لا يَسُر، فقد أدَّى التنافُس الحماسي بين الفصائل في تحرير المُدُن والمواقع إلى احتكاكاتٍ وتراشُقاتٍ، وبدأت الطموحات الذاتيَّة في بعض التنظيمات تبرُز إلى السطح، وتبعاً لذلك بدأت مراكز القوى تتشكَّل هنا وهناك، واتضح بالفعل أن كثيرين استعجلوا الانتصار النهائي قبل أن يتحقق، وكان حالهم في ذلك أشبه بمن بَرَعَ في تلميع حِذائه وادَّخر في ذلك وقتاً طويلاً.. ثم خرج في نزهة ناسياً سَترَ عَوْرَته!

لولا الأسباب سالفة الذكر، وغياب التنسيق السياسي والعسكري بين الفصائل، وعدم معالجة قضيَّة الوحدة بروح وفاقيَّة متينة، إضافة إلى مسائل أخرى إداريَّة وتنظيميَّة، فلولا هذا وذاك، لكان بإمكان الثورة الإريتريَّة أن تحقق أهدافها قبل عقدٍ ونصف من انتصارها النهائي، الذي حدث في العام ١٩٩١.

عندما بدأ "مانغستو" حملته بالإعداد الذي ذكرناه، لم تكن الكفتان متساويتين حينئذٍ، فبدأت المُدُن التي حرَّرتها فصائل الثورة الإريتريَّة تتساقط الواحدة تلو الأخرى، فاضطرَّت بعد كل التقدُّم الذي أحرزته أن تلجأ جبهة التحرير إلى ما أسمته بـ"الانسحاب التكتيكي"، والجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا إلى ما أسمته بـ"الانسحاب الإستراتيجي"، وكان ذلك خياراً مريراً، إذ لم يكُن النصر النهائي سوى قاب قوسين أو أدنى.

استعصمت الجبهة الشعبيَّة في الساحل الشمالي بمدينة "نقفة"(١)، وجبهة التحرير وبقيَّة الفصائل الأخرى عادت سيرتها الأولى، واتَّبَعوا جميعاً أسلوب الكرِّ والفرِّ مُجدَّداً، والمعروف في حرب العصابات لاستنزاف الجيش الإثيوبي.

قبيل ذلك بقليل، كان اتفاق الخرطوم بمثابة الضُوء في آخر النفق، وهو الذي عُقد بين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الإريترية (المجلس الثوري) بوساطة سودانية رسمية في ٢٠ أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧.

كان ذلك الاتفاق خُطوة في الطريق الصحيح «**لإقامة تنظيم وطني ديمقراطي مُوحَّد في الساحة الإريتريَّة**»، كما أكد بنده الأول، وقد شَمِلَ الاتفاق أيضاً تشكيل قيادة سياسيَّة عُليا مشتركة ولجان عسكريَّة وإعلاميَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة، وتكليف تلك القيادة للإعداد للمؤتمر التوحيدي وتنفيذ البنود المُشار إليها، وكان الاتفاق قد أقصى قوَّات التحرير الشعبية (البعثة الخارجيَّة)، بل مضى إلى أبعد من ذلك، وطالبها «**الانخراط في أحد التنظيمين**» المُوقعين على الاتفاق، في حين تردَّد أن ضغوطاً مُورست على ذلك التنظيم لقبول هذا الأمر الواقع، ولم يرفض.. لكنه اشترط وحدة التنظيمين اللذين دعياه للانخراط في أحدهما.

ظلَّ اتفاق الخرطوم - رغم مثاليَّته- حبراً على ورق، ولم تستطع القيادة السياسيَّة المُناط بها تفعيل بنوده ترجمة الاتفاق عملياً على أرض الواقع، على الرغم من تعدُّد اجتماعاتـها والتي بلغت حتى أبريل (نيسان) ١٩٨٠ نحو سبعة اجتماعات، كانت في كل دورة تصل إلى قرارات جادة، لكنها ما تلبث أن تنزوي مع الريح بمجرَّد جفاف الحبر الذي كُتبت به.

لقد كان من أهم الظروف التي لم تساعد على تطبيق اتفاق الخرطوم عدم تعمق الثقة بصورة تجلب اليقين والاطمئنان، وبالتالي لم تجد بعض الموضوعات العالقة معالجة موضوعيَّة ونهائيَّة، كما كان لعدم تعمُّق الثقة انعكاساته في بُروز الاحتكاكات والتحرُّشات الأمنيَّة والعسكريَّة بين التنظيمين من وقتٍ لآخر، علاوة

على أن التنظيم الذي تمَّ إقصاؤه استخدم كل براعته السياسيَّة والدبلوماسيَّة في جعل الاتفاق يراوح مكانه، فلم يحظى بالدعم المأمول، خاصَّةً على المستوى الإقليمي، علماً بأن دول الطوق التي ورد ذكرها كانت قد أزمعت على دعم الثورة الإريترِيَّة من أجل غرض توخَّاه الحليف الدولي (الولايات المتحدة)، وهو كبح جماح "الشيوعيَّة" التي انتظمت في حلف عَدَن.

لكن مع الانتكاسة العسكريَّة التي أصابت الثورة الإريتريَّة بعد تراجُعها إلى الخلف، خبا شيء من بريقها الذي كان قبل حين يملأ الآفاق، وسياسياً كان اتفاق الخرطوم قد دخل "غرفة الإنعاش"، وتباعدت الآمال مجدداً في وحدة وطنيَّة بين الفصائل.

في أجواء الهزيمة يظهر التوتر، ودائماً ما تكون النفوس مشحونة بكل العوامل السالبة، فضلَّت بندقية الثوار مرَّة أخرى طريقها وتوجَّهت نحو صدور بعضُهُم البعض، فاجتاح الأسى جموع الجماهير الإريتريَّة التي كانت تتطلع إلى نصرٍ وشيك يخلصها من براثن الاستعمار.

استغلَّ "مانغستو" تلك الظروف وتوالت حملاته العسكريَّة، واتبع في ذلك سياسة الأرض المحروقة، الأمر الذي دفع بمن تبقى من المواطنين الإريتريين إلى الفرار بجلدهم مستجيرين بدول الجوار، مثلما دفع الجبهة الشعبيَّة وآخرين إلى الاستماتة في مواقعهم متحصنين بغريزة البقاء.

في تلك الظروف المأزومة، تجدَّدت آمال الوساطات بمبادرة طرحتها جامعة الدول العربيَّة، وحملها وفدٌ وصل إلى الخرطوم في منتصف يناير (كانون الثاني) ١٩٨١، والتقى القيادات الإريتريَّة ووجَّه لها دعوة للقاء في تونس للبحث عن إمكانيَّة توحيد أطرافها. لبَّت الدعوة في ٢٠ مارس (آذار) أربع فصائل، هي: الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا، قوَّات التحرير الشعبيَّة، المجلس الثوري واللجنة الثوريَّة، وافتتح الاجتماع السيد الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربيَّة.

كان كل طرفٍ من الأطراف الأربعة قد جاء بتصوُّره لمسألة توحيد الفصائل، وبعد مناقشات مستفيضة، استندت على تبادُل أوراق العمل المُقدَّمة بين الأطراف، لم يتوصَّل الاجتماع إلى اتفاقٍ يُذكر، وعُزِيَ ذلك أساساً لتبايُن وجهات النظر، وبصورة جوهريَّة في المسألة موضوع النقاش، كما أن أجواء الاجتماع كانت تخيِّم عليها الاتهامات المتبادلة والمُشاحنات الحادة، إلى جانب أن التنظيمات الأربعة لم تكُن على قدم سواء بالمنظور العسكري الميداني، وبناءً على ذلك، كان الأصغر حجماً ينظر بارتيابٍ إلى توجُّهات الأكبر حجماً، في حين غشي القلق نفس الأكبر حجماً تجاه نوايا الأصغر. وهكذا انفضَّ اجتماع تونس، فتعمَّقت الخلافات، خاصَّةً بين الجبهة الشعبية والمجلس الثوري، وأطلت المأساة مرَّة أخرى في رفع البندقية - بحوارها المجرَّب- نحو صدور الرفاق بعضهم البعض.

بعد شهور قلائل، وتحديداً في أغسطس (آب) ١٩٨١، حدث تطوُّر مُذهِل، حيث وصل إلى الحدود السودانيَّة عشرات الآلاف من مقاتلي جيش جبهة التحرير بكل أسلحتهم وعتادهم العسكري الذي يُقدَّر بعشرات الأطنان، وصدر قرارٌ من الحكومة السودانية بتجريدهم من السلاح ومصادرته.

شكَّل ذلك الانسحاب مأساة حقيقيَّة في تجربة الجبهة، وهو في مضمونه لم يكن انسحاباً مادياً لجنودٍ بعتادهم العسكري فحسب، وإنما كان انسحاباً كاملاً لتجربة تاريخيَّة حافلة بكل عوامل الإثارة صعوداً وهبوطاً، ولا يزال ذلك القرار -رغم التبريرات التي صدرت بشأنه- محاطاً بغموض كبير لم تُحَلّ كُلّ ألغازه حتى الآن.

لربما كان ذلك سبباً في فتور المبادرات الإقليميَّة بعدئذٍ، فلم تظهر بعد لقاء تونس أي مبادرة أخرى سوى اجتماع عُقِدَ في جدَّة في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٣، جمع الفصائل الثلاثة التي اشتركت في اجتماع تونس، ولم تشارك فيه الجبهة الشعبيَّة، ولم تكتف بالإحجام عن المشاركة، وإنما انتقدته بشدَّة، ووصفته في أدبياتها بكُلِّ الأوصاف التي تقلل من شأنه.

مع ذلك، مضت التنظيمات الثلاثة (قوات التحرير الشعبيَّة، المجلس الثوري واللجنة الثوريَّة) في تشكيل جسم واحد وفقاً لاتفاقيَّة جدَّة، عُرِف باسم "التنظيم المُوحَّد".

إلى جانب عدم مشاركة الجبهة الشعبيَّة، ظلت تنظيماتٌ أخرى تعمل منفردة مثل جماعة التيَّار وقوَّات التحرير "التنظيم المُوحد"، وأخرى صبغت نفسها بهويَّة إسلاميَّة (الجبهة الإسلاميَّة الإريتريَّة والرُوَّاد المسلمين الإريتريين)، وآخرين بصبغة مناطقيَّة (أبناء المُنخفضات أو ما سُمِّي بـ"مجموعة الحكم الذاتي"). لكن مع كل هذا التعدُّد، كان للميدان واقعٌ آخر، حيث لم ترقَ مساهمات بعض تلك المجموعات إلى عملٍ فاعلٍ يُثبت وجودها الحقيقي، ويجعل منها رقماً مؤثراً في تداعيات القضيَّة، بينما تأهَّبت "الجبهة الشعبيَّة" للاستفراد بالعمل الميداني العسكري.

على الصعيد الآخر، كان ظهور واستقواء تنظيماتٍ إثيوبيَّة معارضة لنظام "مانغستو"، وبالأخص "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" مدعاةً لبُروز تحالفاتٍ جديدة في الساحة.

زواج المتعة السياسي

كنا قد ذكرنا في فصلٍ سابق، أن الطلائع المستنيرة في المجتمع الإثيوبي قد حرَّضها الحُكم الطبقي الإمبراطوري في أخريات سنواته إلى خوض غمار العمل السياسي في إطار تنظيماتٍ وتجمُّعات، بعضها استمدَّ برامجه من المُكوِّنات العرقيَّة والإثنيَّة، والبعض الآخر استند إلى برامج فكريَّة أيديولوجيَّة، وآخرون رفعوا شعارات قوميَّة بلافتات سياسيَّة.

استعرضنا كذلك التنافس الذي طرأ بين الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، والجناح الذي انشق عنه "ميسون"، وكيف أن هذا الأخير قد استبق الأوَّل في الإحاطة بجنرالات الانقلاب وصولاً إلى "مانغستو"، الذي سدَّد ضربةً قاصمة للحزب الثوري وأجبره على العمل تحت الأرض، ثم تجرَّع "ميسون" نفسه من ذات الكأس التي شرب منها الحزب الثوري.

بالعودة إلى الجذور في عمل بعض تلك التنظيمات السياسيَّة، تكوَّنت في أديس أبابا في الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ جمعية سُمِّيَت باسم "جمعية التقدُّميين لدولة تيغراي"، وعُرفت اختصاراً بـ"ماجبيت"، وقد أتاح لها هذا الاسم التفاف عدد غير قليل من أبناء إقليم التيغراي، لا سيَّما الذين كانوا في جامعة الإمبراطور (أديس أبابا لاحقاً)، لكنها مع ذلك كانت متعثرة في بداياتها.

كان من بين طلاب جامعة الإمبراطور الذين لعبوا دوراً طليعياً رائداً في بناء جمعية التقدميين طالب يدعى "مليس تكلي" أو "تخلي" (٢)، وآخرين مثل سَبَحَات نجَّا، وأبَّاي ظهاي، وأسبيه أبرها، وسِيُوم ميسفن، ومِليس زيناوي (رئيس الوزراء الحالي).(٣)

بعد فترة قصيرة من بدايات التكوين، وبعد أن أصبح للجمعية عدد من الأعضاء، توجَّه نفرٌ منهم إلى الأحراش والغابات المحيطة بالإقليم، وبدأوا تدريباً عسكرياً، وما لبث اسم الجمعية أن تغيَّر إلى "حركة النضال التحرُّري لتيغراي".

جرت الأحداث على ذلك النحو، «**ففي بداية العام ١٩٧٥، وبعد الاتفاق على تأسيس حركة لأبناء التيغراي، كان لا بُدَّ من تقديم المساعدات العسكريَّة للحركة الوليدة من قبل الثورة الإريتريَّة، ولهذا الغرض تمَّ بعث كل من سيوم ميسفن وأرجاوي برهي إلى أسمرا، وعندما تلقى المناضل محاري خبر وصولهما، التقى بهما، وأنهى الاتفاق ببعث الدفعة الأولى من الذين تمَّ تدريبهم في الميدان الإريتري إلى أسمرا**». (٤)

في ١٩ فبراير (شباط) ١٩٧٥، عقدت الجمعيَّة مؤتمرها الأوَّل الذي تمَّ فيه اعتماد الاسم الحالي "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، واعتبر ذلك المؤتمر هو تاريخ انطلاقتها الحقيقيَّة.

إلاَّ أن هناك بعض الملابسات التي تمَّت في ذلك الصدَد.. روى بعضاً منها السيد جبر مدهن (٥)، «**اقترح اسمان، أحدهما "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، والثاني بتغيير الاسم إلى "ويَّاني"، وكان الفريق الأخير يستند إلى احتمال مواجهة التنظيم بمعارضة قويَّة على أساس أنه تنظيم تابع للجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا**».(٦) وأضاف: «**حضر هذا المؤتمر رمضان محمَّد نور، الذي كان رئيساً للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وسبحات أفريم الذي كان يحتل**

مركزاً كبيراً فيها ويقضي كل أوقاته في مراقبة "ويَّاني" وتتبُّعها، وقدَّما اقتراحاً بإضافة "ويَّاني" نظراً لأن كلمة الجبهة توضح تكتيكاً معيناً».

إن تعبير "ويَّاني" له بُعدٌ تاريخي لدى قوميَّة التيغراي، فقد استخدمته حركة من الإقطاعيين التيغراويين نشأت في الفترة ١٩٤٢-١٩٤٣ وكانت تُعرف أيضاً بـ"إيرينا"، واستندت أساساً في نشاطها المناهض لمقاومة ما أسمته بـ"حُكم الأمهرا والتحرُّر منهم"، وقد تمَّ قمعها.

في المؤتمر المذكور، تمَّ التأكيد على اسم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، لأن الفئة التي تبنَّته كانت ترى أن التنظيم مع الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا كانا يُشكِّلان نهجاً استراتيجياً مشابهاً ببرنامج متقارب، ورأت أن الاسم يعبِّر حقيقة عن روح الوحدة التي ألقت بظلالها على الطرفين، وهذا يعني أن "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" في بداياتها التأسيسيَّة انطلقت في مشروعها النضالي بمساعدة لوجستيَّة حقيقيَّة من "قوَّات التحرير الشعبيَّة الإريترِيَّة"، ثمَّ بمساعدة عسكريَّة مقدَّرة من "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، بعد أن تحوَّلت من مسمَّى قوَّات التحرير إلى هذا المُسمَّى.

ثم بعدئذٍ، عملت الجبهة الشعبية الإريترية في الإطار السياسي على المساعدة في صياغة أفكار الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وذلك بغرض النزوع بها إلى رحاب القوميَّة، عوضاً عن النزعة الإقليميَّة الضيِّقة التي أطَّرت فيها عملها وصاغتها في برنامجها السياسي.

أصدرت بعد ذلك "حركة تحرير شعب التيغراي" في فبراير (شباط) من العام ١٩٧٦ - بعد انطلاق عملها المسلح بعامٍ واحدٍ- بياناً أوضحت فيه أهدافها، وشرحت فيه مبادئها الأساسيَّة، وفي صدر ذلك البيان، طرح واضعوه سؤالاً جوهرياً يقول: «**من هم التيغراي؟**».. وأجابوا بأنهم: «**التيغراويون المُتحدِّثون باللغة التيغرينيَّة، وكذلك الـ"أقو" والـ"ايروب" والـ"بازا" والـ"ساهو" والـ"كوناما" والـ"طلطال"**».(٧)

مضي البيان أيضاً إلى القول: «**إن النضال الثوري التحرُّري المسلح بالنسبة لشعوب القوميَّات المضطهدة يُعتبرُ ضرورة تاريخيَّة مُلِحَّة لكسر جميع أشكال القيود وتحقيق الاستقلال، لذا فإن الهدف الأساسي لنضالنا الثوري هذا هو التحرُّر من الهيمنة والاضطهاد الطبقي والإقطاعي، وإقامة جمهوريَّة تيغراي المستقلة**».

على أن التحالف بين الجبهتين بدا أشبه بـ"زواج المُتعة"، وصولاً إلى أهدافٍ سياسيَّة أو وطنيَّة، إلاَّ انه كان عصيَّاً على "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" التحالف مع تنظيم يحدِّد أهدافاً سياسيَّة ضيقة، ذلك لخطورة هذا الطرح على المستوى الإستراتيجي، خاصَّة وأن "المسألة الإريتريَّة" تتقاطع جذرياً مع

قضيَّة شعب التيغراي، ولهذا ظلَّ ذلك الطرح يُشكِّلُ هاجساً مقلقاً لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، ورأت أنه من خلال الحوار المُتواصل يمكن أن تتغيَّر تلك الأفكار.

لم يكن ذلك الطرح مقلقاً للجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة وحدها، فقد استشرى في أوساط الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، الذي كان يتمتع بقاعدة جماهيريَّة كبيرة داخل إقليم التيغراي، وانقلب القلق إلى توتر بين التنظيمين نتيجة تناقض شعاراتهما. فقد حدَّدت "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" آليَّات عملها وفقاً لبرنامجها السياسي بما يلي: «**كوننا نناضل من أجل شعب التيغراي، ليس للحزب الثوري الحق في ممارسة أي عمل سياسي أو عسكري داخل إقليم التيغراي**».. في حين يرى الحزب الثوري وفق برامجه أيضاً: «**إن حق تقرير المصير في مرحلة الكفاح المسلح تعني أن لأي شعب كامل الحريَّة، إما أن يناضل بمفرده أو يختار النضال المشترك مع بقية القوميات المضطهدة، أما بعد تحقيق الانتصار، فلكُلِّ شعبٍ الحريَّة لإقامة حكومة مستقلة، أو القبول بحُكمٍ فيدرالي تحت حكومة مركزيَّة أسوة ببقية القوميات**».

أياً كانت الملابسات التاريخيَّة في تلك الفترة، فقد أصبح التحالف بين الجبهتين أمراً واقعاً، لكنه خلق العديد من الأسئلة التائهة التي لم تجد إجابة شافية، منها على سبيل المثال: هل ثمَّة ظروف موضوعيَّة أوجبت ذلك التحالف؟! ما الذي جعل كل طرف يمد رأسه خارج السور للتحالف مع طرف آخر قبل أن يفعل ذلك مع تنظيماتٍ وطنيَّة تعمل لذات الأهداف؟! هل كان في التحالف نوعٌ من التفكير الاستعلائي من قبل الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة تجاه حليفتها التيغراويَّة؟! وبالمقابل، هل ثمَّة خنوع من الجبهة التيغراوية تجاه ما ظلت تردِّده عن هيمنة الجبهة الشعبيَّة الإريترية عليها؟! هل كان في ذلك التحالف خطورة على الوحدة الإثيوبية الهشة أصلاً أم العكس؟! هل كان يشتم فيه أي رائحة للمساومة بالقضيَّة الإريتريَّة كما ادَّعى البعض؟! هل كانت النظرة متكافئة من قبل الطرفين تجاه بعضهما البعض؟! ألم يكن بالإمكان المراهنة على تغيير أفكار ورُؤى تنظيمات إثيوبية أخرى متقاطعة أيضاً مع "المسألة الإرترية"؟! كانت الأسئلة سيلاً لم ينقطع منذ أن ظهر التحالف جلياً بين الجبهتين. وللوقوف على هذا الأمر بُغية استجلاء حقيقته، لا بُدَّ من إلقاء بعض الضوء عليه.

كان التحالف بين الجبهتين وثيقاً ومتيناً، ليس لأن الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة كان لها دورٌ مُؤثر في تكوين الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، ولكن لأن الثانية هذه بعد أن تجاوزت المراحل التنظيميَّة الأولى الصَّعبة في بداياتها التأسيسيَّة أصبحت الرَّقم الصعب في مواجهة نظام "مانغستو"، بالنظر لإسهامات القوى الإثيوبيِة الأخرى. وبنفس القدر، كانت الانتصارات الكبيرة التي حققتها الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا بعد مؤتمرها التنظيمي الأوَّل قد جعلتها في طليعة القوى الوطنيَّة الإرتريَّة العاملة لتحرير بلادها، ذلك يعني أن القوَّة المؤثرة كانت عاملاً

جاذباً لكلا الجبهتين نحو بعضهما البعض، بغضِ النظر عن "المطبَّات" السياسيَّة الكبيرة التي كانت بينهما طيلة سنوات التحالف، وحتى بعد تحقيق الأهداف الوطنيَّة في أسمرا وأديس أبابا في العام ١٩٩١.

على الرَّغم من نُبل المَقصِد، إلاّ أنه نتيجة للأجواء غير الصحيَّة التي كانت تحيط بعمل التنظيمات مع بعضها البعض، سواء في الساحة الإريتريَّة أو الإثيوبيَّة، كانت بعض الأسئلة التي وَرَدَ ذكرها تطرح تحت غطاء ظاهره الرحمة وباطنه الشر، ولم يتورَّع البعض - هنا وهناك- من اللجوء أحياناً إلى "نظريَّة المُؤامرة"، ذلك أنهم حينما يعمدون مباشرة إلى تغليب الهويَّة الإثنيَّة للتيغراي والتيغرينيا، على هذا التحالف، يستدلون في ذلك على وقائع التاريخ بالنظر إلى حقبة زمنيَّة معيَّنة، لمع فيها هذا الشعار على يد السيد "ولد آب ولدماريام"، أحد رُوَّاد الحركة الوطنيَّة الإريتريَّة في بواكير عمله النضالي. وعلى الرغم من أن هذا الشعار انطفأ وانزوى إلى رُكنٍ قصِي من أركان التاريخ، لكن ظلَّ البعض يختزل التفسير ويستدعيه حتى من الذاكرة، كلما مثلت شواهد معيَّنة أمام ناظريه.

لم يشفع الذين يستندون إلى تلك النظريَّة للجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة إنها اجتهدت بلقاءاتٍ متعدِّدة مع قوى إثيوبيَّة أخرى طمحت إلى إيجاد قواسم مشتركة معها في السنوات الأخيرة قبل سقوط نظام "مانغستو".

في الفترة من مارس (آذار) وحتى مايو (أيار) ١٩٨٨، قامت الجبهة الشعبيَّة بعقد ثلاثة لقاءاتٍ - كلاً على حِدَه- مع جبهة تحرير الأرومو، والحركة الاشتراكية لشعوب إثيوبيا "ميسون"، والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بعد تفاقُم الخلافات معها، وفسَّرت ذلك في أدبيَّاتها على أن هذه اللقاءات قائمة على: **«مواجهة العدو المشترك والمحافظة على حق الشعوب في تقرير مصائرها، وخلق حالة من الاستقرار والسلام على صعيد المنطقة، وسَدّ كل الثغرات التي يمكن أن تنفذ من خلالها مُخططات القوى الأجنبيَّة، وخلق الأرضيَّة المناسبة للتحالف المبدئي بين شعوب المنطقة.. باختصار، فإن أهميَّة هذه اللقاءات تكمُنُ في المساعدة على التخلص من الواقع الاستعماري بأقل الخسائر الممكنة».**(٨)

المثير في اللقاءات المذكورة أن الحركة الاشتراكيَّة "ميسون" كانت في ذلك الوقت متحفظة في مسألة استقلال إريتريا، وتتمسَّك بمبدأ حلها في إطار إثيوبيا المُوحَّدة بالطرُق السلميَّة الديمقراطيَّة عبر الاستفتاء، وتداري تلك النظرة باعترافها أصلاً بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، هذا غير أنها لعبت دوراً أساسياً - كما ذكرنا- في تثبيت دعائم حُكم "مانغستو" قبل إقصائها من الساحة السياسيَّة الإثيوبية إبان حكمه.

المُؤكَّد أن توالي اللقاءات المذكورة جاء في ظِلّ هزائم عسكريَّة وسياسيَّة كبيرة مُنِيَ بها نظام "مانغستو"، كما أنها جاءت أيضاً في ظِلّ عُنفوان الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة العسكري والسياسي، لكنها جاءت أيضاً في ظروف فشل الجبهة

الشعبيَّة الإريتريَّة في استقطاب الفصائل الأخرى للالتفاف حول مشروعها الداعي إلى تكوين جبهة ديمقراطيَّة عريضة، وظلت ترمي بهذا الفشل على كاهل الآخرين.. **«إن نداء ومساعي الجبهة الشعبيَّة من أجل بناء الجبهة الوطنيَّة العريضة قد وجد التفافاً جماهيرياً ملحوظاً، وكمثال التبرُّعات والعطاءات الجماهيريَّة غير المحدودة من أجل دعم وصمود الجيش الشعبي، في الوقت الذي نجد فيه تقاعُساً ملحوظاً لدى فصائل الثورة الإريتريَّة الأخرى بعدم تجاوبها مع الوضع السياسي العسكري القائم»**.(٩)

ذلك التبرير قد يُعطي انطباعاً بحالة قُنوط من تحقيق المشروع المطروح، فيكون تفسير التحالف آنئذٍ مع طرف من خارج السور هو أشبه بحالة تعويضيَّة في بعض جزئياته. ولهذا، في مقابل تأكيدات الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة أن التحالف المذكور هو لأهدافٍ آنية/مستقبلية، وتكتيكية/إستراتيجية كان الطرف الآخر يعمل على إثارة النعرات العرقيَّة وإضفاء الغموض على التحالف بالارتكاز على نظريَّة المُؤامرة التي ورد ذكرها.

يعضِّد أولئك من نظريتهم في الكشف عن بُعدٍ آخر، فالمعروف أن العلاقات الأزليَّة الاجتماعيَّة بين قوميَّتي "التيغراي" و"التيغرينيا" نتجت عنها حالات تزاوج ومصاهرة وتداخُلٍ أسري كبير، الأمر الذي كان له تأثيره غير المُباشر في التكوين التحالفي للجبهتين، وفي هذا الإطار كانت الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي تُتهم دائماً بتغلغل العناصر ذوي الأصول الإريتريَّة في دفة القيادة. وهذا ما أكده العُضوان المنشقان اللذان جرت الإشارة إليهما (أبراهام يايه وجبر مدهن) واتخذا ذلك ذريعة للانشقاق، وقالا إن من بين قادة التنظيم البالغ عددهم آنذاك ٢٤ عضواً، يوجد نحو ١٥ عضواً من ذوي الأصول الإريتريَّة، وسمَّيا عدَّة أشخاص بعضهم يحتلون مناصب رفيعة في القيادة الحاليَّة، من بينهم سبحات نجا، أباي ظهاي، جبرو أسرات، ويماني كيداني "جامايكا"، وتولدي جبرميسكل، صاموئيل جبرمريام، صادقان جبريسوس (رئيس الأركان الحالي)، قدَّاي فسهاظيون، سلمون تسفاي، ألمو وُلدو، سيوم أبراهام، حيليوم أرايا (أغتيل في العام ١٩٩٧).

أما مليس زيناوي، فيُؤكدان انتماءه إلى إريتريا من جهة الأم، ومسقط رأسه مدينة "عدي خالا" (من المفارقات أن تكون هذه المدينة هي أوَّل مدينة أصابها القصف المدفعي الإثيوبي في الأيام الأولى من الحرب الثانية - الراهنة).

أما على الصعيد الإريتري، فاتخذ الرئيس أسياس أفورقي كمثال، فهو ينتمي إلى إقليم التيغراي من جهة جدَّته لأمِّه، ذلك ما جعل الكثيرين، خاصة في وسائل الإعلام العربية، يُشيرون إلى صلاتٍ بينه وبين رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي، لكن ذلك غير صحيح.

وهناك آخرون أيضاً في جهاز الدولة الإريتري لم يُشِرْ إليهم يوماً أحد بوصفٍ يطعن في هُويَّتهم، لكن إجراءات تحوُّطيَّة مستترة طالت كوادر وسيطة

مزدوجة الهويَّة - خاصة في المجال العسكري- تحسُّباً مِمَّا لا يُحمَدُ عُقباه في ظروف الحرب الثانية.

رُبَّما يفترض ألا يعكس هذا التداخُل العرقي شيئاً في المسار السياسي، مثلما أنه في السياق الاجتماعي الإنساني بشكلٍ عام يُعَدُّ أمراً مألوفاً، ولهذا نجد أن ما أوردناه في نموذج الرئيسين أفورقي وزيناوي - باعتبارهما يقفان على رأس السُلطة الحاكمة في بلديهما- ليس أمراً نشازاً استحدثته الطبيعة، كما أن ثمَّة مقارباتٍ كثيرة مماثلة في هذا الشأن، ففي المنطقة العربية على سبيل المثال، كان هناك اللواء محمد نجيب - وهو مصري- ذو أصولٍ سودانية، ولم يحُل ذلك دون رئاسته لمصر فترة من الزمن، هذا إذا غضضنا الطرف أصلاً عن كل حكام مصر السابقين منذ آخر ملك فرعوني وحتى الملك فاروق - الذي كان ألبانياً صرفاً- وسواه لم تجرِ في عروقهم دماء مصريَّة، لكن ما ينقص من مقاربتنا هُنا أن هؤلاء كانوا استعماريين.. وفي أمريكا اللاتينيَّة، هناك عدة دول يحكمها - أو حكمها- رؤساءٌ من أصولٍ عربيَّة، مثلما هو الحال في الأرجنتين "منعم كارلوس"، والإكوادور "عبدالله بومكرم"، و"جميل معوَّض"، وكذا فنزويلا. وفي الولايات المتحدة الأمريكيَّة، لا تسلم أي إدارة من إدارتها من مسئولٍ ينتمي من ناحية الجذور لبلدٍ آخر، ولكنه أصبح مواطناً بحُكم قانون الجنسيَّة الأمريكي.

وفي تشاد هناك "إدريس ديبّي"، فهو من أصولٍ سودانية، وآخرون كثيرون في أفريقيا الغربيَّة، لكن بلداناً أفريقيَّة أخرى استخدمت مثل هذا التداخُل العرقي استخداماً سياسياً سيئاً، فعلى سبيل المثال: كنيث كاوندا، الذي قاد زامبيا نحو الاستقلال وحكمها لمدة ٢٧ عاماً حتى هُزم في انتخاباتٍ ديمقراطيَّة العام ١٩٩١، وعندما نوى مجدَّداً للعودة إلى السُلطة عبر عزمه خوض انتخابات العام ١٩٩٦، استنَّت قبلها سُلطات الرئيس فردريك تشوبا قانوناً خاصاً أجازه البرلمان يُحرِّم على أي شخص ليس من الجيل الثالث في زامبيا حق المشاركة في انتخابات الرئاسة، وقد قُصِدَ بذلك قطع الطريق أمام كاوندا باعتبار أن والديه قد رأيا النور في ملاوي وليس زامبيا. أما منطقة البحيرات فأمرها عَجَبٌ، حيث نجد أن تداخل عرقين (الهوتو والتوتسي) استخدم بشكلٍ عُنصري سيئ أدَّى إلى غياب الاستقرار بين شعوب المنطقة، وأثَّر سلباً في الأداء السياسي للنخب الحاكمة.

هناك أيضاً الكثير من الأمثلة في أفريقيا التي امتزجت فيها الأعراق وتداخلت حتى بين الذين جلسوا على سُدَّة السُّلطة، منهم من استخدمها استخداماً سياسياً سمجاً كما في النموذج الزامبي، ومنهم من استخدمها استخداماً سياسياً خبيثاً، كما فعل بعض المناوئين للجبهتين الإريتريَّة والإثيوبيَّة، الذين يشيعون دوماً أن التداخُل العرقي ستنتج عنه وحدة سياسيَّة أو دولتان مرتبطتان معاً كُونفِدرَالياً، وهناك من لم يُعرها انتباهاً واعتبرها أمراً نمطياً عادياً، لا يرقى لدرجة الاهتمام المثير. من جهة أخرى، كان يفترض أن يكون ذلك التداخُل عنصراً من عناصر تمتين الوحدة

وتقريب المسافات وتوثيق العلاقات بين الدول، مِمَّا يمكن أن يُسهم بفعاليَّة في سياسات حُسن الجِوار، لكن ما نجد وفقاً للأمثلة السابقة هو العكس تماماً.

لو وضعنا كل هذه التداعيات جانباً، نجد أن الأخطر منها في الظلال التي أحاطت بالتحالف بين الجبهتين، اتهام بعض القُوى لهُما بأنه سُخِّرَ من أجل القضاء عليها بتوجيه ضربات عسكرية قاصمة ضدَّها، وذلك ما حدث بالفعل في أعقاب فشل اتفاقيَّة الخرطوم التي هدفت لتوحيد الفصائل الإريتريَّة، وهي ذات الفترة التي بدأت وتوطدت فيها علاقة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي".

وعندما أطلت نُذُر الحرب الأهلية الإرترية مجدَّداً في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وخاصَّة بين الجبهة الشعبيَّة وجبهة التحرير (المجلس الثوري)، بادرت الثانية باتهام الأولى بأنها فعَّلت تحالفها مع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي في عملٍ عسكري مشترك لتصفيتها، وقد جاء هذا الاتهام صريحاً في الوثيقة التي تقدَّمت بها في تونس بتاريخ ٢٠ مارس (آذار)١٩٨١، في محاولة لمِّ شمل الفصائل وفق مبادرة الجامعة العربيَّة، إذ اتهم المجلس الثوري في تلك الوثيقة الجبهة الشعبيَّة «**بالهجوم الغادر والمكثف الذي شنته على جبهة التحرير الإريتريَّة منذ ١٩٨٠/٨/٢٨متحالفة مع تنظيم إثيوبي معارض هو الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي**».. غير أن الجبهة الشعبيَّة رأت أن ذلك الاتهام هو: «**مجرَّد إدِّعاء وأن قيادة المجلس الثوري تدرك تماماً أن المواجهات المسلحة التي كانت قائمة بينها وبين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - للأسف الشديد- لم تتدخَّل فيها أي قوى خارجيَّة، وقد فشلت قيادة المجلس الثوري حتى هذه اللحظة في إثبات هذا الإدعاء**».(١٠)

ومع ذلك، ظلَّ البعض يتعامل مع هذه الفرضيَّة باعتبارها من الحقائق المسلم بها وغير القابلة للجَدَل، ومضوا إلى أبعد من ذلك في جعلها سبباً للانسحاب الكبير الذي حدث لجبهة التحرير، وأكدوه بقولهم: «**وهكذا توترت الأجواء وتعطل التنسيق وبدأت التحرُّشات هنا وهناك والحملات الإعلاميَّة إلى العلن، حتى كان يوم ١٩٨٠/٨/٢٨ حيث قامت الجبهة الشعبيَّة بالتحالف مع "ويَّاني" التيغراي بشنِّ هجومها الواسع، الذي أدَّى إلى دخول قوَّات جبهة التحرير إلى السُّودان**».(١١)

يبدو للمراقب للشأن الإريتري أنه يصعُب تقبُّل مثل هذا التبرير، الذي أدَّى لدخول قوَّات الجبهة إلى السُّودان، ذلك لأن هذه القوَّات لم تكن كتيبة صغيرة، وإنما جيشاً قوامه نحو خمسة عشر ألف مقاتل بكُلِّ عتادهم العسكري، فذلك انسحابٌ يصعُب تبريره - كما ذكرنا- وقد أكَّد الزَّعم السابق أن أسرار ذلك الانسحاب ما تزال مختزنة في صدور معايشيه.

هل يُصلِح العطار ما أفسَدَهُ الدّهر؟!

من وقائع ما جرى سرده، المُؤكد أن الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا لعبت دوراً مؤثراً في البدايات التنظيميَّة والعسكريَّة للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، وأنها فيما بعد أيضاً - في ظِلِّ تحالفهما معاً- حاولت أن تلعب دوراً في تشكيل رُؤاها السياسيَّة، لكن على الرغم من تلك المحاولات، فقد ظلت الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي مشدودة دائماً إلى ماضي البدايات، الذي رفعت فيه الشعارات الإقليميَّة الضيِّقة، علماً بأن تفسير ذلك تَمَثَّلَ في حداثة التجربة النضاليَّة بالنسبة للتنظيم، وافتقار كوادره القياديَّة في تلك الفترة للخبرة السياسيَّة والتأهيل الفكري الذي يساعدها على وضع برنامج قومي استراتيجي، يراعي التكوين المُعقَّد والتبايُنات المُختلفة التي تميِّز واقع الشعوب الإثيوبية، إضافة إلى أن السيطرة الأمهريَّة الدائمة على مقاليد السُلطة في إثيوبيا شكلت تخوفاً مستمراً "فوبيا" في نفسيَّة القائمين على قيادة التنظيم، كما عمَّق من ذلك تأثر بعضُهُم بالأفكار التوسعيَّة التي أحاطت بأفعال أباطرة إثيوبيا الأوائل.

ترافق مع محاولات الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا قناعة بعض قادة التنظيم أنفسهم بعدم جدوى -أو استحالة- تطبيق تلك الأفكار، فبدأت تحدُث تعديلاتٍ تدريجيَّة في البرنامج القديم، لكن الأفكار التي سبق وصاغت هذا البرنامج - وإن انحسرت عن الورق- إلاَّ أنها ظلت كامنة في صدور بعض قادة التنظيم من غير المتحمِّسين للتغيير، مِمَّا أعطى الانطباع بأن تغيير الأفكار هو في حقيقته عمل تكتيكي وليس مبدئياً أو إستراتيجياً، ولهذا كثيراً ما كانت تحدُث "ردَّة سياسية" عنه كلما تعرَّض لامتحان أو طرح يتطلب موقفاً واضحاً، ولم تستطع قيادة الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي التخلص من هذه النظرة السالبة، وبالتالي ظلت مشاعرهم غير مُوحَّدة وغير مستقرَّة في القضيَّة المركزيَّة، وهي وحدة إثيوبيا، وذلك على مدى الحقب الزمنية المختلفة.. فقبل سقوط نظام "مانغستو" تحاشت تماماً في كل أدبياتها السياسية ذكر أي بند يدعو إلى إثيوبيا المُوحَّدة، كما أن تأكيدها في برنامجها بعبارة: **«إن المسألة الإريتريَّة هي مسألة استعماريَّة»** قد رسَّخ تقبُّلها لقضيَّة إقليم التيغراي، باعتبارها قضيَّة استعماريَّة أيضاً، ووجد هذا المفهوم طريقه حتى في أوساط "العُصبة اللينينيَّة الماركسيَّة للتيغراي".. وهو التنظيم الذي انبثق عن الجبهة في العام ١٩٨٥، ففي مؤتمره الأول الذي عُقد في منطقة "ورعي" في إقليم التيغراي، كان الشعار الذي ثبت قبالة أياي ظهاي، الأمين العام للتنظيم يقول: **«سنؤسس جمهورية تيغراي الديمقراطية المستقلة»**(١٢).. مع شعارٍ آخر كان بجانبه يقول: **«سنريق دماءنا حتى النهاية من أجل تحرير إريتريا من الحُكم الاستعماري»**.(١٣)

من المفارقات التاريخيَّة، أن تأسيس العُصبة الماركسيَّة تمَّ في ظروف بدأت فيها ملامح تضَعْضِعُ تطبيق الفِكر الماركسي في دولة المنبع (الاتحاد السوفيتي)، ولهذا كان اهتداؤها بالنموذج الألباني نوعاً من أنواع التحايُل السياسي، لكن

الغرض الآخر من التأسيس، كان بهدف انفكاك "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" من ربقة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، أو هكذا ظنَّ الذين تصدَّوا لتنفيذ الفكرة، وقد أكَّدت ممارساتهم في إطار المنظومة الجديدة مغالاتهم في التطرُّف الماركسي، وراحوا ينعتون الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا بـ"اليمينيَّة" التي كانت حسب المناخ السياسي وصمةً، وكانوا في ذلك يرون أنفسهم بأنهم حملة أمانة البرُوليتاريا والطبقات الكادحة، في حين أن الجبهة الشعبيَّة تمثل وجهاً مستتراً لطبقة برجوازيَّة.

وصلت المشاكل بين الجبهتين إلى ذُروتها في تلك الفترة، للدرجة التي دفعت جبهة التيغراي للبحث عن حليفٍ آخر في الساحة الإريتريَّة، لكن ما حدَّ من هذه المحاولات صعوبة تجاوز الجبهة "الشعبيَّة لتحرير إريتريا" في أي معادلة، نسبة لثقلها السياسي والعسكري بين الفصائل الإريتريَّة، ولهذا تراجعت جبهة التيغراي وعادت مجدَّداً للاستظلال بمظلة الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا، وبدا أنها مُكرَهَة على فعلٍ لا بطولة فيه.

من جهة، كان تأرجُح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في أطروحاتها السياسيَّة محرّضاً لبعض القيادات للانشقاق من التنظيم، مثلما فعل "أرجاوي بر.هي"، وهو من القادة الطليعيين الذين وردت أسماؤهم في بدايات التأسيس، وقد كان انشقاقه مدوياً، حيث لجأ إلى أوروبا (هولندا) وما زال يعيش هناك، متبعاً خطاً معارضاً لجبهة التيغراي، وكذلك "قِداي فسهاظيون"، الذي يعيش الآن في إحدى الدول الإسكندنافيَّة كمعارض أيضاً.

ظلَّ التأرجُح في أطروحات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" - بالذات حول وحدة إثيوبيا من جهة، وتأسيس جمهوريَّة التيغراي المستقلة من جهة أخرى- يختفي حيناً ويظهر أحياناً أخرى، تبعاً لمُجريات الأحداث السياسيَّة، لكنها على الصعيد العسكري ظلت مثابِرَة بتضحياتٍ كبيرة على حتميَّة إسقاط نظام "مانغستو".

كان ذلك التأرجُح ينعكس دائماً في علاقتها بـ"الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة"، أو بمعنى آخر، من خلال مسارات التقارُب والتباعُد بين الجبهتين، وظلَّ الأمر هكذا سجالاً إلى أن سقط نظام "مانغستو" في أديس أبابا، في ٢٨ مايو (آيار) ١٩٩١، وجاءت مرحلة أخرى بملامح جديدة، لكنها لم تستطع أن تمحو شيئاً من تلك الأفكار القديمة.

بعد هذا التاريخ بشهرين تقريباً، عُقِدَ في أديس أبابا المؤتمر التداوُلي للسلام والديمقراطيَّة، وقد دُعِيَت له كل التنظيمات التي كانت تعارض نظام "مانغستو" في الداخل أو الخارج، فاشتركت نحو ٨٤ منظمة، بما فيها "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، التي حضرت بوفدٍ رفيع على رأسه "أسياس أفورقي"، الذي أصبح وقتذاك الأمين العام للحكومة الإريتريَّة المُؤقتة.

في ذلك المؤتمر، كان ثمَّة توتُّرٍ في أروقته يدور حول مستقبل صيغة الحُكم في إثيوبيا، وعلى الرغم من أنه كانت هناك صيغة ائتلافيَّة قائمة بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وفصائل إثيوبية في إطار "الجبهة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا"، إلاَّ أن بروز بعض الآراء المتطرِّفة في أروقة المؤتمر، حدا "بالجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" إلى اعتماد مبدأ مشروط كبندٍ خفي: «**إذا سُمح لنا بالحُكم الذاتي، فإنه يمكن العمل في إطار إثيوبيا المُوحَّدة، أما إذا لم يسمح لنا الوضع بذلك، فسنعمل على انفصال التيغراي وإعلان استقلالها**».(١٤) إلاَّ أن ذلك لم يحدُث، إذ استطاع اللوبي الائتلافي بعد مناقشاتٍ مكثفة استمرَّت قرابة الأسبوع، التأكيد على الصيغة القائمة الآن، وتمَّ وضع ميثاق المرحلة الانتقاليَّة الذي احتوى على ٢٠ مادة، تركزت حول الحقوق الديمقراطيَّة الكاملة، بما في ذلك الحريَّات العامَّة وحقوق الأمم والقوميات في تقرير مصيرها بنفسها، وتمَّ تشكيل مجلس ممثلي المنظمات السياسيَّة، الذي تولى السُلطة في الفترة الانتقاليَّة.

من ضمن المواد العشرين المذكورة في الميثاق، تعرَّضت المادة الثانية منه، والتي تتحدَّث عن حق القوميات والشعوب الإثيوبيَّة في تقرير مصيرها إلى جدلٍ واسع، قاده البروفيسور "أسرات وُلدجرجيس"، الذي حضر المؤتمر باعتباره ممثلاً لمنظمة عموم شعب الأمهرا، وكذا جامعة أديس أبابا، وقد استندت معارضته لهذه المادة إلى كونها ستمهِّد لتمزيق وحدة إثيوبيا. وقد مضت المادة في طريق الإقرار، بينما مضى البروفيسور "أسرات" بعد استمرار معارضته إلى السجن، والذي ظلَّ فيه وآخرون حتى أصيب بمرضٍ عُضال في النصف الأوَّل من العام ١٩٩٩، فاضطرَّت السُلطات إلى إطلاق سراحه، وتسفيره إلى الولايات المتحدة للعلاج، حيث توفي هناك.

أثناء مناقشات تلك المادة أيضاً، ظلت الأنظار مثبَّتة على الوفد الإريتري، وعندما خاطب رئيسه "أسياس أفورقي" المُؤتمِرين، تحدَّث حول رُؤيتهم في الجبهة الشعبيَّة للنضال المشترك مع الشعوب الإثيوبيَّة، وكذلك عن حتميَّة حُقوق القوميات في تقرير مصيرها، تكريساً لمبدأ التعايُش السلمي، وحول وحدة إثيوبيا. وتناول مسألة استقلال إريتريا بتهديدٍ مبطَّن، فحواه أنه أصبح أمراً واقعاً، لأنه جاء بتضحياتٍ جسام، وزاد على أنهم مستعدون لمواصلة النضال إذا ما شابت أمر الاستقلال أي شائبة.

ربَّما كان "أفورقي" حينها واثقاً من حديثه، ليس لأن استقلال إريتريا أصبح أمراً واقعاً، ولكن لأن الذين يجلسون في القاعة يعلمون تماماً أن الجنود والآليات التي تحرُسهم في الخارج، بل والتي تُرابط حول العاصمة أديس أبابا لحراستها، هُم في واقع الأمر جنود "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، الذين عمِلوا متضامنين مع الفصائل الإثيوبيَّة الأخرى لإيصال الذين يتجادلون داخل القاعة إلى مقاعد السُلطة. وقد ظلَّ أولئك الجنود مُرابطين لأكثر من ثلاث سنوات في أديس أبابا، يعملون

على حماية الجبهة الحاكمة.. من أجل هذا، لم يكن أمام المُؤتمِرين سوى الإذعان لأمرٍ قطعت فيه جهيزة قول كل خطيب.

لكن في سياق آخر، بعد أن انفضَّ سامر المُؤتمِرين، عَرَفَ القلق طريقه إلى قلب "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، فقد قطعت وعداً بإجراء استفتاءٍ بمراقبة دوليَّة بعد عامين من الفترة الانتقاليَّة، ومَرَدُّ ذلك القلق أنه يمكن أن تعمل بعض القوى الإثيوبيَّة على التشويش على ذلك الحدث، لا سيَّما وان المؤتمر المذكور وضَّح أن هذه القوى ما زالت تُؤمن بأفكارها القديمة التي تعارض استقلال إريتريا، على الرغم من أن هذا الاستقلال أصبح أمراً واقعاً. من أجل كُلِّ ذلك، فقد رأت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أنه قد آن الأوان الذي تؤازرها فيه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" مُؤازرةً حقيقيَّةً لإنجاز تلك المُهمَّة الوطنيَّة على الوجه الأكمل.. (جرى تفصيلٌ لهذه المسألة في فصلٍ آخر).

من جهة أخرى، فإن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" لم تكن مطمئنة تماماً للتنظيم التحالفي (الجبهة الديمقراطيَّة لشُعُوب إثيوبيا) الذي جمعها مع تنظيمات إثيوبيَّة أخرى، وحَّدها هدف إسقاط حكومة "مانغستو"، لكن قلوبها شتى، فلكُلِّ تنظيمٍ رُؤاه الخاصَّة، وبرنامجه الذي يختلف عن الآخرين، كما أن هذه التنظيمات - بما فيها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" - هي في الأساس تنظيمات واجهة لقومياتٍ مختلفة، وتحت أجندة أي قوميَّة منها يمكن إدراج آلاف التبايُنات والتناقُضات التي تتقاطع مع قوميَّات أخرى، ليس في المجالات السياسيَّة فحسب، وإنما الاجتماعيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة والعقائديَّة، إضافة إلى الفوارق الحضاريَّة واختلاف الهُويَّة.

لم يكن هذا الواقع بخافٍ على "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، بل على العكس تماماً، فهي رُبَّما تكون أكثر القوميَّات إدراكاً له، ومن هذه الزاوية، فهي عندما تطرح برنامجاً للحُكم وتوطِّره على قناعة تكوين أو تأسيس "جمهورية التيغراي المستقلة"، ثم تنفيه في العَلَن، وتتمسَّكُ به في الخَفَاء، فذلك يعود بالدرجة الأولى إلى إدراكها لواقع الشعوب الإثيوبيَّة، ومعرفتها لمُكوِّنات القوميَّات الإثيوبيَّة من حيث تناقُضها وتبايُنها واختلافها، ومن ثمَّ اعتقادها بصعوبة أن ينفرد أي تنظيم سياسي بحُكم إثيوبيا.

تحاشياً - أو محاولة- منها لحَلِّ هذا المأزق، قامت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" قبل فترة قليلة من سقوط "مانغستو" بتكوين الجبهة المذكورة (الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا)، واعتمدت في ذلك معايير وفاقيَّة أكثر من كونها مبدئيَّة، وتكتيكيَّة أكثر من كونها إستراتيجيَّة، ولهذا كانت التنظيمات المُكوِّنة للجبهة المذكورة هي تنظيمات توابع تدور في فلك "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة هي المتنفِذة في جهاز الدولة والمُتحكِّمة في تسيير دولابه تحت غطاء القوميَّة الإثيوبيَّة المُوحَّدة.

لربَّما أن التفكير في تلك الصيغة التحالفيَّة جاء في زمنٍ متأخِّر، حيث لم تكن هناك فترة كافية بين التئام عقده وسقوط "مانغستو"، وبالتالي لم يتعرَّض للحظة تاريخيَّة تختبر فيها المواقف والنوايا الحقيقيَّة، فـ"الأمهرا" مثلاً تعدَّدت تنظيماتهم، وبعضها عناصر منشقة من الحزب الثوري والحركة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا "أهدن" وآخرين.. أما القوى الأساسيَّة للأمهرا، فلم تنخرط في العملية السياسيَّة، ولا تود الدخول في ذلك، بناءً على نظرة متغطرسة يمكن تفسيرها في سياق الموروثات التاريخيَّة المتراكمة، فما تزال شريحة كبيرة منهم تؤمن بتسيُّدها على الآخرين تشبُّهاً بالجنس الآري.. عزَّز من ذلك، أن دروب الثقة لم تكن عامرة في الأساس بين هذه التنظيمات وجبهة التيغراي، لكن لا بُدَّ من التأكيد على أن القوة العسكريَّة لهذه الأخيرة وتضحياتها الكبيرة في إسقاط نظام "مانغستو"، جعلتها تعتمد هذه القوَّة لفرض رُؤاها على الآخرين، حتى وإن لم تتفق مع رُؤاهم.

كذلك هناك "الأرومو" الذين يُشكِّلون قوَّة كُبرى من الناحية الديمُغرافيَّة (٤٠% من سكان إثيوبيا)، والسياسيَّة والاقتصاديَّة مقارنةً بالتيغراي (أقل من ١٠% من سكان إثيوبيا)، وقد التحق الأرومو مثل الآخرين بجبهة التيغراي في أوائل ١٩٩١، عندما بدأت مؤشرات سقوط نظام "مانغستو" كوَّنوا جميعاً "الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" التي عقدت مؤتمرها الأوَّل في الفترة من ١٧ إلى ١٩٩١/١/٢٣ في الميدان، وبحث المؤتمر نقطتين أساسيَّتين، هُما: البديل الديمقراطي لحكم إثيوبيا، والحل العادل للقضيَّة الإريتريَّة.(١٥)

لكن "الأرومو" انسحبوا من هذا الائتلاف بعد عامٍ واحدٍ من المُشاركة في السُلطة (بعد سقوط مانغستو) وتحديداً في يونيو (حزيران) ١٩٩٢، وذلك لاختلافهم مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" حول مسألة الانتخابات الإقليميَّة، جلسوا بعدها خارج صفوف الحُكم، ثم حملوا السِّلاح مجدَّداً ضدَّ الحكومة، ويُعتبرون الآن من ألدِّ أعدائها، والأكثر معارضة لها، لكن التنظيم يشكو سوء الإدارة وترهُّل القيادة.(١٦)

بعد انسحابهم، اعتمدت الحكومة فصيلاً صغيراً من قومية "الأرومو" كان يدير الإقليم الرَّابع، وأشركته في السُلطة، لكنه لم يُغيِّر من الواقع شيئاً، مثلما أن انتماء رأس الدولة "نجاسو جيدادا" إلى القوميَّة نفسها لم يُغيِّر من الأمر شيئاً، ذلك لأنه فيما يبدو أن الجِرَاح التي تعمَّقت بين القوميَّات الإثيوبية على مدى الحِقَب الزمنيَّة المختلفة، يصعُب تطبيبها بصيغة سياسيَّة تحالفيَّة أعِدَّت علي عجلٍ بين عشيَّة وضُحاها.

لهذا - كما ذكرنا- فـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كانت تدرك كل هذه الحقائق ساعة المُداولات في موضوعات مُؤتمر السلام والديمقراطيَّة، الذي وردت

الإشارة إليه، ولهذا لم تكُن مطمئنة، على الرغم من أن تحالف الجبهة الديمقراطيَّة استطاع التأكيد على الميثاق بموادِّه العشرين، بما فيها المادَّة الخاصَّة بحقِّ كل قوميَّة في تقرير مصيرها، لكن فوق كل ذلك، كانت المتنفذة في التحالف المذكور.

ومثلما أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أدركت آنذاك أنها في حاجة لمُؤازرة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" لإنجاز مسألة الاستفتاء بصورة هادئة، كذلك أصبحت الثانية أكثر قناعة بأنها في حاجة أكثر من أي وقت مضى لمساعدة الأولى، وذلك حتى يتسنَّى لها ترسيخ أقدامها وتثبيت كيانها في سُدَّة الحُكم الجديد، وهو أمرٌ لا يستطيع أن يوفره أعضاء التحالف الآخرون، بل إن بعضهم لن يتوانى عن العمل في الاتجاه المعاكس تماماً.

لقد تسنَّى لكِلا الجبهتين أن تحقق ما تمنَّته في مُؤازرة بعضهما البعض، فقد أنجزت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" مسألة الاستفتاء بصورة كانت موضع استحسان المجتمع الدولي، ومضى تحالف "الجبهة الديمقراطيَّة لشُعُوب إثيوبيا" في طريقه الذي أراده له القائمون عليه، رغم الوهن الكامن في مفاصله، لكنه وهنٌ اختفى على الأقل في السنوات الأولى، لأنه استقوى بدبَّابات وجنود "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، الذين ظلوا مرابطين في شوارع أديس أبابا حتى وُدِّعوا بعد عدة سنوات بنفس الحفاوة التي استُقبِلوا بها.

خطت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" خطوة جديدة في نهاية الفترة الانتقاليَّة في العام ١٩٩٣، حيث تمَّت المصادقة على دُستور البلاد، وقد أكد الدستور الثوابت التي تمَّ الاتفاق عليها في الميثاق، وخاصَّة مسألة حق القوميَّات والشُعوب في تقرير مصيرها إلى حدِّ الانفصال.

كان هذا البند من الناحية النظريَّة بنداً حضارياً، لأنه يتسق مع كثير من المفاهيم والحقوق الإنسانيَّة، ويعتبر في نفس الوقت نموذجاً في معالجة المسألة القوميَّة التي تعاني منها القارة الأفريقيَّة كلها، إلاّ أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" هدفت إلى أغراضٍ أخرى من وراء إقراره في مواد الدستور.. من بين هذه الأغراض، أنـها أرادت ابتداءً الالتفاف حول تململُ القوميات والشعوب الإثيوبية (نتيجة التبائنات والاختلافات التي ذكرناها)، وذلك حتى تتجاوز مرحلة "اللااطمئنان" التي سيطرت عليها منذ انعقاد مؤتمر السلام والديمقراطيَّة، إضافة إلى أن المواد المذكورة تمنح الجبهة هامشاً للمُناورة في حال ارتدادها نحو مفاهيمها القديمة - لأي سببٍ كان- في مسألة تأسيس "جمهورية التيغراي المستقلة".

في البُعدِ الخارجي، ارتأت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" بتأكيدها ذلك البند الحضاري في الدُستور إقناع المجتمع الدولي بسلامة توجُهاتها، يُعضِّدُ من ذلك ما تصوَّرته في شكلٍ ديمقراطي يستوعب تناقُضات القوميَّات الإثيوبيَّة المعروفة، وليُعطي الانطباع بأنه يواكب التطلعات التي يذخر بها الهيكل المطروح

للنظام العالمي الجديد، على الرغم من أنه في ذلك الوقت لم تتبلور مفاهيمه بصورة قاطعة، وإن كانت قد تمحورت حول ثلاث قضايا أساسيَّة: الديمقراطية، حقوق الإنسان واقتصاديات السوق الحُر.

اقتنع القائمون على أمر النظام العالمي الجديد، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكيَّة، بتلك الإجراءات التي قامت بها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في إطار "الجبهة الديمقراطيَّة لشُعُوب إثيوبيا"، ليس لأن الولايات المتحدة هي حليفٌ أزلي لإثيوبيا على اختلاف أنظمة الحُكم فيها، وإنما لأنها كانت في ذلك الوقت تستعجل الوصول إلى صيغةٍ تحفظ الكيان الإثيوبي من التفتُّت، خاصَّة بعد الانهيار الذي حاق بالدولة الوطنيَّة الصُومانيَّة، وخشيتها من أن يتكامَلَ هذا الانهيار مع انهيار آخر في إثيوبيا.. والمعروف أن انهيار الدولة الصوماليَّة مثَّل فشلاً ذريعاً للإدارة الأمريكيَّة التي كانت تتوخى فيه أن يكون نموذجاً لتأسيس النظام العالمي الجديد لمجتمعات العالم الثالث، ولكن بآليَّات القوَّة.

بعد اقتناعها بتلك الإجراءات، قامت الولايات المتحدة الأمريكيَّة بتقديم الدعم المعنوي والمادي للجبهة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا، غير مكترثة لأي عاملٍ من شأنه أن يؤثر في حماسها أو يُبطِئ من اندفاعها نحوها، حتى ولو كان هذا العامل بمثابة جرس إنذار يشير إلى خلل جوهري في منظومة الحُكم.

هوامش الفصل الرابع

(١) كانت ""نقفة"" أوَّل مدينة تُحرِّرها الجبهة الشعبيَّة في إريتريا، وظلت على ذلك الحال ولم تُحتلّ مرَّة أخرى، وبعد التحرير والاستقلال سُمِّيَت بها العُملة الوطنيَّة.

(٢) أعتقل في العام ١٩٧٦ بعد سلسلة من التفجيرات قامت بها جبهة التحرير في أديس أبابا، وأعدِمَ رمياً بالرصاص، واتخذ ""مليس زيناوي"" (الذي كان اسمه في الأصل لجس زيناوي) اسمه تخليداً له، وكرمزٍ تأثر به في بواكير حياته النضاليَّة.

(٣) معظم تلك الأسماء حركيَّة واستمرَّت على ذلك إلى الآن، فـ""سَبْحَات نجَّا"" اسمه ""وُلدي سلاسي نجَّا""، كان سكرتيراً للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي في بداياتها التأسيسيَّة، و""أبَّاي ظهاي"" هو في الأصل ""إتكالت تسهاي"" واحتلَّ سكرتير حزب العُصبة الماركسيَّة اللينينيَّة للتيغراي (ملليت)، ثم عضو لجنة مركزيَّة في الجبهة الشعبيَّة، وعضو اللجنة التنفيذيَّة في الجبهة الديمقراطية لشُعُوب إثيوبيا. والآخرون لهُم أيضاً مواقع نافذة في الجبهة الديمقراطية (الحاكمة) و""الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"".

(٤) الجيل الذي هزَّ الجبال - كتابٌ صدر باللغة الأمهريَّة والتعريب المقتطف ورد في دراسة بعنوان ""حديث الوثائق عن حقيقة الويَّاني"" - سلمون درار - صحيفة 'النبض' الصادرة عن مكتب الإعلام بالاتحاد الوطني الإريتري - العدد٦٢ - تاريخ النصف الأول من يناير (كانون الثاني)١٩٩٩.

(٥) المذكور - وزميل له 'أبراهام يايه'- انشقا عن ""الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"" في العام ١٩٨٩ وذهبا إلى أديس أبابا حيث أصدرا كتاباً تُرجم إلى اللغة العربيَّة كنوع من أنواع البروباجاندا - الدعاية- التي استخدمها نظام ""مانغستو"" ضدَّ مناوئيه، والمُتابعون للشأن الإثيوبي يكتشفون فيه كثير من المُغالطات التي حُشرت وسط حقائقٍ معروفة، وكانا قد عَمِلا في مناصب مختلفة في الجبهة إبان فترتها النضاليَّة لمدَّة ١٢ عاماً.

(٦) ""الويَّاني"" كلمة تيغرينيَّة تُعرب إلى المتمرِّدين، ولكنها في سياق التداعيات اللاحقة، تُنعَتُ بها ""الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"" كتعبيرٍ عن حُكم الأقليَّة أو التصغير، أما في المعنى الحَرفي، فهي ليست كذلك، والمقتطفات وَرَدَت في الكتاب المذكور.

(٧) فروع لقوميات إثيوبيَّة.. ""الطلطال"" يُقصد بها ""العفر""، وهي كلمة فيها شيء من الاستخفاف والازدراء.. مثل ""زلان"" التي تُطلقُ على ""الأرومو""، وهما نتاج ممارسات استعماريَّة موروثة.

(٨) دورية ‟المناضل” الصادرة عن قسم التوعية والإرشاد السياسيَّة -الإرشاد القومي التابع ‟للجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا”- العدد ٨ – بتاريخ مايو/يونيو ١٩٨٨.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) الثورة الإريتريَّة - الدفع والتردي - مصدر سابق - ص ٢٦٧.

(١١) إريتريا بركان القرن الأفريقي – مصدر سابق ص ٧٨.

(١٢) و(١٣) استناداً إلى اعترافات العُضوين المنشقين: أبراهام يايه وجبر مدهن - اللذين ورد ذكرهما- وقد حضرا ذلك المؤتمر.

(١٤) وَرَدَ ذلك في حوار مع الرئيس ‟أسياس أفورقي”، أجرته معه مجلة ‘هويت’ الناطقة باللغة التيغرينيَّة بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٤ وعرَّبته مجلة ‘النبض’ في عدد خاص (بدون تاريخ).

(١٥) حضر هذا المؤتمر السيِّد الأمين محمد سعيد، كعضوٍ مراقب ممثل ‟للجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا”.

(١٦) قامت ‟الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا” برعاية مؤتمر مصالحة بين ‟الأرومو” والجبهة الحاكمة في إثيوبيا في العاصمة أسمرا، وحضره مراقبون من الولايات المتحدة الأمريكيَّة وبريطانيا وألمانيا والسويد، ولم تنجح تلك المحاولات.

الفَصْل الخَامِسْ

الجلاّدُ والضّحيّة وَجهاً لِوَجْه

بضدّها تتبيّن الأشياء

على مدى الثلاثين عاماً التي خاضتها الثورة الإريترية لتحقيق استقلال بلادها من الاستعمار الإثيوبي، كانت كثيراً ما تُواجه قَدَرِهَا لوَحدِهَا، فلم تحظَ بدعمٍ إقليمي أو دولي مُؤثر، باستثناء القليل منه - مادياً وعسكرياً، جاء من بعض الدول المتأثرة مباشرة بالصِراع في المحيط الإقليمي، وهذا أيضاً - على قِلّتِه- كان يخضع لظروفٍ وحساباتٍ غالباً ما تتناقض مع أهداف الثورة نفسها، ولذلك لا تكتب له الاستمراريَّة، وإنما يجيء متواتراً ومتقطعاً، لكن مع ذلك ظلَّ الرَّصيد الشعبي في دولِ الإقليم يُشكِّلُ لها عُمقاً استراتيجياً، ودفعاً للأمام، كلما طالتها غوائل الدهر وظُلمُ السَّاسة الرسميين في أجهزة الحكم المختلفة.

بالقدر نفسه، لحقتها سياط القُطبين المُتنازِعَيْن على سيادة العالم إبان الحرب الباردة، فمُورست عليها شتى النظريات مداً وجزراً، ترهيباً وترغيباً، وظلت في خِضَمِ صراع الكبار كمَن يناطح الصخر، وهي تحاول تحقيق أهدافٍ، إن لم تكن مستحيلة، فهي كسراب بُقيْعَة يحسبه الظمآن ماء.

كما أنها بين المَحبَسَيْن، لم تجد تغطية إعلاميَّة أمينة في الوسائل المتعدِّدة، على الرغم من الخسائر البشريَّة الكبيرة والماديَّة الضخمة التي دفعتها تحقيقاً لأهدافها الوطنيَّة، وكانت عندما يتعطّف عليها البعض في هذا المجال ويسلّطون عليها قليل من الأضواء، يُسبِغُون عليها دائماً وصف "الحرب المُنسيَّة"، وقد كانت بالفعل كذلك.

إن كان لظاهرة اللجوء وتشتت الإريتريين في المنافي والمهاجر - بفعل الحرب- إيجابيَّة واحدة، فقد تمثلت في التصاقِهِم بقضيَّتهم التصاق الوشم بالجلد، وذلك بحميميَّة وحماس أسقطتا كل حسابات الجغرافيا، ومن غير الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّموه بسخاءٍ، ظلوا شواهد تُذكِّر بهول المأساة، وتحرّض على التعاطف الإنساني مع قضيَّتهم، بعيداً عن ملابسات السياسة، وكان لمثابرة بعضهم في شرح القضيَّة بأبسط السُبُل والإمكانيات دورٌ في تجسير الفجوة الإعلاميَّة المذكورة.

وعلى الرغم من أن الخلافات التي تطرَّقنا إليها في الفصل السابق كانت عميقة بين الفصائل، وصلت إلى حدِ الاحتراب، إلاَّ أن تلك الظاهرة لم تنعكس على إريتريي الخارج -عدا قلة في السُودان بحُكم الوضع الجغرافي والتأثر المباشر،

والتي امتدَّت إليها نيران تلك الخلافات- لكن الغالبيَّة تمسَّكوا بهُويَّتهم الوطنيَّة في تفاعُلهم مع قضيَّتهم، وظلَّ الكثيرون يتابعون مُجريات تلك الصِراعات بقلوبٍ واجفة، خوفاً من انهيار الحُلم، وكان ذلك أضعف الإيمان.

لقد قطعت الثورة الإريترِيَّة مسيرتها الشاقة في الثلاثين عاماً بثُنائيَّات مدهشة.. فكان الصُعُود مثلما كان الهُبُوط، تذوَّق أبناؤها طعم النجاح مثلما ذاقوا مرارة الفشل.. اختلطت فيها المأساة بالملهاة.. تجاهلها الأصدقاء واهتمَّ بها الأعداء.. توحَّدت فصائلها فلم يقترب الهدف، واختلفت فتحقق النصر.. كانت مسيرة مضنية بكُلِّ المقاييس، تجلت فيها التضحية في أسمى معانيها، ولولا قوَّة الإرادة والإصرار على تحدِّي الصعاب والعزيمة لبلوغ الهدف، لكانت اليوم مجرَّد تاريخ يُروى، غير أن الانتصار الذي تحقق جعل منها مثلاً يُحتذى في تاريخ الشُعوب التي تستبسل من أجل أهداف وطنية نبيلة.

في الضفة الأخرى، أصابت الأنظمة الرديئة الشعوب الإثيوبية في مقتل، فقد أخَّرت نُمُوِّها وتقدُّمها، وبعضها ذو حضارة تليدة ضاربة في جذور التاريخ، فمنذ سنين بعيدة وهذه الشعوب لم تعرف راحة، ما أن يُزَجُّ بها في حرب وتضع أوزارها، إلاَّ وتكون أخرى في انتظار التنفيذ.. حروبٌ بين القوميَّات بذرت الشقاق والفتنة وخلقت العداوة والكراهيَّة، عوضاً عن المحبَّة والوئام والتآلف، وحروبٌ في الخارج مع الصومال وإريتريا كان وقودها عشرات الآلاف من أبناء الشعوب الإثيوبيَّة، أوجدت البغضاء والتناحُر وصنعت الخوف والجوع ونقصٌ في الثمرات.. أجيالٌ بأكملها وُلِدَت في ظِلِّ الحروب، ورضعت من ثدي الحروب، وماتت بسبب الحروب.. سُلِبَت حقوقها وضاعت واجباتها، وهي لا تملك حق طرح سؤال يبدأ بـ"لماذا؟!".. أو استفهام يقول "متى"؟! أو استنكار ينتهي بـ"كفى"..

وقد جسَّدت هذه الشعوب محنتها بأقوالٍ مأثورة، منها قولهم إن الشاب الذي يذهب إلى الشمال - وتعني إريتريا- والثور الذي يُجَر إلى الحقل لا يعودان أبداً، مع أنه أحق بالتجسيد والتخليد تراثها الغني وحضارتها العريقة، فإنهما معاً وبالموزاييك الفسيفسائي الذي يُميِّز شعوبها اجتماعياً وثقافياً وعقائدياً، وبما لديها من ثروات بشريَّة وموارد طبيعيَّة، يمكن أن تكون أمَّة واحدة أصلب عوداً وأرفع مكانة بين الأمم.

بعد أن قُمنا بسرد ذلك الواقع في الفصول السابقة، نودُّ أن نتوقف قليلاً في "محطات" الحلِّ السِلمي التي كانت تطل أحياناً في تلك المسيرة، بينما "البندقيَّة" ما تزال في حوارها المألوف، بين فُرقاء الثورة الإريتريَّة من جهةٍ، والأنظمة الإثيوبيَّة من جهةٍ أخرى.

في الواقع، أن أولى محاولات الحلِّ السِلمي استبقت "حوار البندقيَّة"، وبدأ ذلك مبكراً أثناء عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، وإن لم يكُن هو طرفاً مباشراً فيها.

كنا قد ذكرنا في الفصل الأوَّل، أن قضايا المستعمرات الإيطاليَّة الثلاث (ليبيا، الصومال، إريتريا) أحيلت بعد الحرب إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٥ بموجب اتفاقيَّة باريس في العام ١٩٤٧، والتي نصَّت على تلك الإحالة في حال فشل الدول الأربع الكبرى المنتصرة (أمريكا، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا) في الوصول إلى اتفاق بشأن تلك المستعمرات.

عندما بدأت الجمعيَّة العامة للأمم المتحدة مناقشة موضوع إريتريا، قُبَيْلَ إجازة مشروع الاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا، توجَّه نفرٌ من الوطنيين الإريتريين برئاسة السيد إبراهيم سلطان (١) إلى نيويورك لإدراك ما يمكن إدراكه، وهناك ألقى خطاباً أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في ١٩٤٩/٤/٢٠، احتوى على تفنيد الدعاوى الإثيوبية، وناشد الأمم المتحدة أن تمنح إريتريا استقلالها، وحذَّر من مغبة محاولات ضمِّها، باعتبار أن ذلك يمكن أن يُؤدي إلى صراعات دامية. لكن صوت الرَّجُل والوفد الذي رافقه ضاع في دهاليز الأمم المتحدة، كما ضاع العقد الذي وصفه الشاعر أبي نوَّاس على جيد "خالصة" جارية الخليفة هارون الرشيد.

فشلت أولى تلك المحاولات، ومضى المشروع على النحو الذي خُطِّطَ له، غير أن الذي حذَّر منه السيد إبراهيم سُلطان قد حدث بالفعل، ولربَّما بصورة أكثر من التي توقعها ورفاقه.

وبعد أن تراكمت السنوات التي اشتعلت خلالها نيران الكفاح المسلح، لم يحدُث مطلقاً أي لقاءٍ يرمي في اتجاه الحل السلمي بين جبهة التحرير الإريتريَّة، أو التنظيمات التي انشقت عنها فيما بعد مع نظام الإمبراطور هيلاسلاسي، بل إنه - أي الإمبراطور- كان قد استخدم كل طرق الترهيب لتعويق الكفاح المسلح الإريتري، وكل وسائل الترغيب بمحاولة استمالة العديد من الإريتريين.

وبعد سقوط الإمبراطور هيلاسلاسي، وقبل أن يمسك مانغستو هايلاماريام السُلطة تماماً، كان مجلس "الدَّرق" قد أعلن برنامجاً للحلِّ السلمي، مكوَّناً من تسع نقاط قرَّر فيه منح إريتريا شكلاً من أشكال الحُكم الذاتي، وهي خطوة رفضتها فصائل الثورة الإريتريَّة، لكنها بطريقة غير مباشرة، دفعت دولاً من المحيط الإقليمي إلى محاولات هدفت إلى جمع الطرفين، من بين هذه الدول - كما ذكرنا آنفاً- السُّودان الذي تعدَّدت محاولاته، وكان ذلك طبيعياً بحُكم العلاقات الاجتماعيَّة والموقع الجغرافي المتأثر مباشرة بالحرب، وأيضاً الجزائر في عهد الرئيس الرَّاحل "هواري بومدين"، وليبيا واليمن الجنوبي (قبل انخراطهما في الحلف الثلاثي الداعم لإثيوبيا)، لكن كُل تلك المحاولات كان نصيبها الفشل أيضاً، ولم تستطع أي دولة تهيئة مناخ مناسب يلتقي فيه الجلاَّد والضحيَّة وجهاً لوجه على طاولة المفاوضات.

لكن ذلك حدث للمرَّة الأولى سراً في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧، إثر دعوة وجَّهها الحزب الحاكم في ألمانيا الديمقراطيَّة (سابقاً) لممثلين من الطرفين، فحضر إلي برلين وفد إثيوبي برئاسة السيد "برهانو بايي" عضو مجلس "الدِّرق"، ووفد مشترك لفصيلين من الثورة الإريترِيَّة، هما: الجبهة الشعبية، ومثَّلها السادة/أسياس أفورقي، الأمين محمد سعيد وإبراهيم عافه، وآخر من جبهة التحرير، ومثلها السادة/أحمد ناصر، الزين يسن، يوهانس زرئماريام وعبدالله سليمان.

ومن المُفارقات المثيرة أنه حين بداية المحادثات طلب السيِّد أسياس أفورقي أن تكون المداولات باللغة العربيَّة، علماً بأنه وآخرون في الوفد المشترك يجيدون عدة لغات، بما فيها اللغتين الأمهريَّة والتيغرينيَّة، فكان هذا الاقتراح وقعه مفاجئاً علي أعضاء الوفد الإثيوبي، فرفضوه. وقد قصد الوفد الإريتري من ذلك التأكيد علي خُصوصيَّة قضيَّتهم، على عكس ما ظلت إثيوبيا تُؤكده في أنها قضيَّة داخليَّة. نتيجة لذلك، تعثرت المفاوضات وفشلت، مِمَّا أدَّى إلى موت المبادرة في مهدها، واكتفى المُضيف الألماني بالحدِّ الأدنى، وهو اللقاء المباشر الذي تَمَّ برعايتهم.

وثمَّة أسباب أخرى لفشل هذا اللقاء، إذ اتضح أن الحكومة الإثيوبية حينما قبلت بالعرض الألماني وأقدمت عليه، لم تكن جادَّة فيه، وإنما هَدَفَت إلى كسب الوقت، لأنها كانت في الوقت نفسه تُعِدُّ العُدَّة لحسم القضيَّة عسكرياً، بعد أن بدأ دعم الكتلة الشرقيَّة يتدفق عليها، وبالنظر إلى هذا العامل نفسه، اتضح كذلك أن دور الحزب الحاكم الألماني لم يكُن مُحايداً تماماً، فقد أبدى انحيازه وتعاطفه مع الطرف الإثيوبي، وكان ذلك بتواطؤ من الاتحاد السوفيتي، الذي ظنَّ قادته أنهم قد أمسكوا بخيوط اللعبة، وأن بمقدورهم التحكُّم فيها من خلف الكواليس.

وقد سقط بند السريَّة الذي سبق وأن اقترحه الوفد الإثيوبي، وقبله الوفد الإريتري المشترك، ذلك لأنهم ما أن وصلوا إلى أديس أبابا، حتى أدلوا بتصريحاتٍ على مستوى واسع، تؤكد أن: «**الانفصاليين الإريتريين لا يريدون الحل السلمي**». واتضح أن الهدف من وراء ذلك تبرير ما نوت عليه الحكومة الإثيوبية في الحسم العسكري.

بعد لقاء برلين، قامت منظمة التضامُن في منتصف العام ١٩٧٨ بتقديم دعوة إلي وفدٍ من حزب العمل الديمقراطي، وهو منظومة تعمل في إطار جبهة التحرير، وتنتهج الخط الماركسي المُوالي للاتحاد السوفيتي، وذلك لزيارة موسكو والبحث في إمكانيَّة حَلِّ الصِّراع مع إثيوبيا في إطار تسوية سياسيَّة، ورغم أن الزيارة تكرَّرت أيضاً نهاية العام، إلاَّ أن المسئولين السوفيت فشلوا في إقناع الوفد الإريتري بتصوُّرهم المذكور، وذلك نسبة لتمسُّك الطرف الإريتري بضرورة لقاء مباشر مع الإثيوبيين، وبدون شروطٍ مُسبقة كمدخلٍ طبيعي لحَلِّ القضيَّة، وقد فشل السوفيت في إقناع حلفائهم الإثيوبيين بذلك.

من جهة أخرى، كان النظام الإثيوبي بتوجُهاته الماركسيَّة التي أسفر عنها في بداياته قد أوقع المنظمات الديمقراطيَّة الإرتريَّة التي تماثله التوجُّه في مأزق وطني بإشكاليَّة عميقة مع رُصفائها الآخرين، مِمَّن ليس لهُم نفس اللون السياسي، فقد كان هؤلاء يصفونه بالنظام الاستعماري الفاشستي، الذي هضم حقوق الإريتريين، ومارس فيهم أسوأ أشكال القتل والقمع والتنكيل، بينما تراه تلك المنظمات بأنه نظام تقدُّمي يمكن الوصول معه إلى شيء ما في إطار تلك القواسم المشتركة.

الواقع، أن هذه الإشكاليَّة قد طالت منظمات أخرى في المحيط الجغرافي تنتهج الخط الماركسي، بدأت تتذبذب في آرائها تجاه القضيَّة الإريتريَّة، حينما رأت أن نظاماً من جلدتها السياسيَّة تسلم سُدَّة السُّلطة في بلدٍ يتمتع بثقل إقليمي وتنوُّع ثقافي وقومي يشابه إلى حدٍ كبير واقع الشعوب السوفيتيَّة، ومن هذا المنطلق كان الرهان على نجاحه يستند أساساً إلى نجاح ثورة ١٩١٧، التي أزالت تناقضات تلك الشعوب ووحَّدتها، فلا غُرُوَّ أن تُنجز ثورة ١٩٧٤ نفس المهام وتحقق ذات الأهداف.

بعد تلك المحاولات الفاشلة، مضت إثيوبيا في طريق الحَلِّ العسكري، فوجَّهت حملاتٍ ضخمة وتحت مُسمَّيات متعدِّدة وبمساعدة الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وكوبا لسحق الثورة الإريتريَّة.

نجحت تلك الحملات في استعادة كثير من المُدُن والمناطق من يد الثورة الإريتريَّة، التي عملت إزاء ذلك الهجوم الشرس على تغيير استراتيجيَّاتها القتاليَّة، فظلت شعلتها متَّقدة ولم تقضِ تلك الحملات عليها، وفي نفس الوقت كان لخيار الحسم العسكري انعكاساته على إثيوبيا، إذ خلقت الحروب المفتوحة في ثلاث جبهات واقعاً اقتصادياً واجتماعياً مشوَّهاً في المركز والأقاليم.

ما أن أطلت السنوات الأولى من حقبة الثمانينات حتى بدأت الدول الداعمة، وبالذات الاتحاد السوفيتي، تتململ في ظروفها الداخلية الخاصة، وهي الظروف التي أنتجت فيما بعد نهج الغلاسنوست - العلانيَّة- ثم البيروسترويكا، ثم القفز الكامل خارج المدار التاريخي الذي ظلَّ يحوم حوله لما يناهز سبعة عقود زمنيَّة.

اقتضت تلك الانعطافة بالضرورة تقليص الدعم تدريجياً، إن لم تلاشيه وتهتك حبل السُرَّة الذي كانت تتغذى به أجنة الأطراف ومن بينها إثيوبيا.

من الناحية العمليَّة، كان لوقوع ثلاثة أسرى سوفيت في يد الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا في العام ١٩٨٨، أثرٌ كبير في تسارُع وتيرة التحوُّل، فبدأ المسئولون السوفيت يملأون المنابر الإعلاميَّة والدوليَّة السياسيَّة برغبتهم الحقيقيَّة في حلِّ النزاعات الإقليميَّة بالطرق السلميَّة، لا سيَّما النزاع الإثيوبي الإريتري،

وبدا ذلك كأنما عودة متأخرة إلى الطريق الصحيح، وبالفعل شرع في تقليص دعمه العسكري واللوجستي لإثيوبيا.

إن التقييم الشامل لتحرير إريتريا فيما بعد، لا بُدَّ وأن يُؤخذ في سياقه توقف الدعم المادي العسكري السوفيتي كأحد الأسباب الهامة -غير المباشرة- التي أدَّت إلى تحقيق النصر النهائي.

تبع ما سلف ذكره، تداعى حلف عدن الثلاثي، وذوبانه تدريجياً إلى أن قُبِرَ تماماً في متحف التاريخ. في إطار تلك التحوُّلات السريعة والمُدهشة، كانت الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا قد طرحت قبل ذلك مشروعاً للاستفتاء حول القضيَّة الإريتريَّة في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٠، واستند هذا المشروع -الذي يتكون من سبع نقاط- بشكلٍ أساسي على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، يقوم بممارسته الشعب الإريتري، وتقع مسئوليَّة تأمينه على عاتق المجتمع الدولي.

استناداً إلى هذا المشروع، كان قطار الحل السلمي قد انطلق مجدداً، وانفردت به هذه المرَّة الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا والحكومة الإثيوبيَّة، في اجتماعات متقطعة بلغت نحو عشرة لقاءات، تمَّت كلها في العاصمة اليونانيَّة "أثينا"، عدا اللقاء الأخير، إذ انتظم في اليمن الجنوبي "عدن" بدعوة من الحزب الاشتراكي، بعد أن خفَّفت الحكومة من علاقاتها العسكريَّة مع النظام الإثيوبي وأبقت على العلاقات السياسيَّة.

واللافت للانتباه أن تلك اللقاءات العشرة بدأت بعد ثلاثة أشهر من فشل الحملة العسكرية الإثيوبيَّة السادسة "النجم الأحمر"، وكان ذلك تحديداً في ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣ وحتى أبريل (نيسان) ١٩٨٥.

قبل عَقدِ تلك الاجتماعات، كانت الجبهة الشعبيَّة قد اشترطت علانيَّة مداولاتها، على أن تُسجَّل مضابطها وتُحفظ سراً، خشية أن تستغل جهود الحل السلمي لأغراض سياسيَّة أو دبلوماسيَّة، وذلك بحضور طرف ثالث كمراقب شريطة ألا يفرض رأيه على الطرفين أو أحدهما. على أن ممثلي النظام الإثيوبي رفضوا علانيتها، ودون مشاركة طرف ثالث، فقبلت الجبهة الشعبيَّة ذلك. استمرَّت الجلسات سريَّة وتركزت حول أسلوب العمل والمواضيع التي ينبغي أن تثار وأهدافها ومستوى اللقاءات.

رأس وفد الجبهة الشعبيَّة في جميع اللقاءات، السيد الأمين محمد سعيد وظلَّ تمثيله ثابتاً، في حين رأس الجانب الإثيوبي السيد تسفاي قبرسلاسي، بتغيير وتبديل مستمر لتمثيل الوفد من لقاءٍ لآخر.

استمرَّت الأطروحات في تبايُنها على الدوام، فبينما استند وفد الجبهة على حق تقرير المصير عبر مشروع الاستفتاء الذي طرحه وسبق ذكره، كان الجانب

الإثيوبي يركز على مشروع الحُكم الذاتي الذي سبق وأن طرحه أيضاً، كأقصى شيء يمكن تقديمه، ولهذه جميعها لم تصل لنتيجة مرجوّة، فأصدرت الجبهة الشعبيَّة بيانا في ١٩٨٥ يؤكد أن اللقاءات استنفدت أغراضها.

بعد ذلك، ظلت الأمور هامدة على صعيد جبهة لقاءات التفاوُض السلمي، لكن الأوضاع في إثيوبيا كانت تزداد سوءً نتيجة الواقع المأساوي، الذي خلقته الحروب المفتوحة على ثلاث جبهات، كما ذكرنا سابقاً.

الطبيعة تجرب حلولها

نتيجة لتفاقُم الأوضاع الداخليَّة سوءً في إثيوبيا، بدأ الحديث همساً عن مجاعة محتملة ستشهدها البلاد، وفي هذا الصدد قال الرائد داويت ولدجرجيس -الذي سبق الإشارة إليه- عن تلك الفترة التي تولى فيها مسئوليَّة مفوضيَّة الإغاثة وإعادة التأهيل: «**عندما شرحت للكولونيل مانغستو بعد اجتماع الميزانية العامة في يوليو (تموز) ١٩٨٣ بأن الاستعدادات لمواجهة الأزمة تتطلب منا إعداد أموال إضافية، أجابني: عليك ألا تنسى أنك عضو لجنة مركزيَّة وأن مسئولياتك الرئيسيَّة هي العمل من أجل أهدافنا السياسيَّة، ولا يجب أن تنهكك المآسي الإنسانيَّة التي تبرز أثناء مرحلة الانتقال، إن المجاعة كانت موجودة في إثيوبيا لسنوات قبل استيلائنا على السُلطة، وقد ظلت الطبيعة تحافظ على توازُنها عبر هذا الأسلوب، وما صعود تعداد سكان بلادنا إلى ٤٠ مليون نسمة، إلاّ لأننا لم نقُم بتغيير هذا التوازن**».(٢)

من جهة، كانت هذه الإجابة تعني أن السُلطة قد تملكت قائلها بصورة مُطلقة، وأنه مُؤمن بأهدافه السياسية، بغضِ النظر عن كيفية تحقيقها، لكنها من جهة أخرى كانت تعنى أن قائلها اختزن كماً هائلاً من "النرجسيَّة" في دواخله، والذي تمور أيضاً باحتقار شديد للبشر.

بالفعل، حافظت الطبيعة على توازنها، عبر ذلك الأسلوب المُجرَّب كثيراً في التاريخ الإثيوبي، ففي نهاية فبراير (شباط) ١٩٨٤ كان المواطنون في مراكز توزيع الإغاثة والقرى المحيطة يموتون بمُعدَّل عشرة آلاف شخص في الأسبوع، وارتفع هذا المُعدَّل في مايو (آيار) فوصل إلى ١٦ - ١٧ ألفاً في الأسبوع.(٣)

بعد أن فرضت الطبيعة حلها المُجرَّب، مات من مات وأُنقذ من أُنقذ بفعل تضافُر منظمات الإغاثة العالميَّة، أصدرت مفوضيَّة الإغاثة وإعادة التأهيل الإثيوبيَّة تقريراً سرياً وضعته أمام "مانغستو" وقد أكد: «**أن ١,٢ مليون شخص هلكوا.. و٤٠٠ ألف شخص نزحوا إلى السُودان والصومال.. و٢,٥ مليون شخص نزحوا داخل مناطقهم في إثيوبيا**».(٤)

كذلك وضعت أمامه تقريراً آخر يشير إلى إحصاءات الحصيلة الكلية خلال عشر سنوات، أي حتى العام ١٩٨٥ (ولا يشمل إحصاء السنوات الست اللاحقة

حتى سقوطه في العام ١٩٩١)، وقد أكد هذا التقرير أنه: **«مات بسبب الحرب والجفاف ٢,٦ مليون.. هاجر من البلاد ٣ ملايين.. نزح ٦ ملايين داخل مناطقهم.. فقد ٥٠٠ ألف طفل أبويه.. أصيب ٤٠٠ ألف بعاهات دائمة».**(٥)

إحصاءات يقشعرُّ لها البدن، وما كان يُرجى أن تحرّك شعرة في رأس مانغستو هايلاماريام، بل على العكس من ذلك، فقد تمادى أكثر في السياسات التي نتجت عنها مثل تلك المآسي.

لم يكن "مانغستو" ينتظر الطبيعة وحدها لتقوم بحفظ التوازن البشري في إثيوبيا، فهو أساساً قد استخدم هذه الكثرة الديمُغرافية **«لإذابة العقيدة الإثيوبيَّة التقليديَّة للجيوش الجماهيرية وخلطها مع الاعتقاد السوفيتي في التفوق العددي»** (٦)، ولهذا قام بحملات تجنيد إجبارية ضخمة **«وأصبح التدريب الأولي بعض مميَّزات الجيش الإثيوبي الذي بلغ تعداده آنذاك أكثر من ٤٠٠ ألف جندي، قصد من ورائه غزو الحدود شبراً شبرا، وقام جنرالات مانغستو بهجمات استخدموا فيها "أمواجاً بشرية"، لقد اعتقد مانغستو أن العامل الديمُغرافي لصالحه ما دام تعداد الإثيوبيين يبلغ أربعين مليوناً، قياساً إلى ستة ملايين صومالي وثلاثة ملايين إريتري».**(٧)

إن المجاعة في التاريخ الإثيوبي - مثلما ذكرنا في فصل سابق- تعتبر إحدى آليَّات السُلطة الحاكمة بمختلف هُويَّاتها السياسيَّة، وما التعبير الذي ورد على لسان "مانغستو" رداً على المسئول الذي نبهه بضرورة أخذ إجراءات تحوطيَّة تجاه مجاعة محتملة، إلاَّ دليلاً على ذلك الفهم، مع أن المجاعة في حياة كثير من شعوب العالم الثالث يمكن أن تكون عاملاً تحريضياً ضد السُلطة الحاكمة، ففي السُودان مثلاً حينما مرَّت عليه ظروفٌ مماثلة أواخر سنوات المخلوع جعفر نميري، كان تأثيرها كبيراً على المجتمع، وما جعل المجاعة موضوعاً محسوساً للغاية في المجتمع السُوداني هو عدد الأطفال الصغار الذين يتجوَّلون في المناطق السكنيَّة يتكففون الطعام، وكان هذا صدمة كبيرة للناس، ولكنه كان عاملاً مهماً في تعبئتهم أكثر من فعل مليون منشور.(٨)

وقد أمَّن على ذلك ناشط آخر بقوله عن تلك الفترة: **«لقد أصبح التسول ظاهرة عامة، وقد شعر السودانيون أن العطاء الذي هو من صميم ثقافتهم يواجه تحدياً».**(٩) وكما هو معلوم، فقد لعب ذلك العامل الذي طرأ على المجتمع السُوداني ووصل حتى المركز، دوراً في تكامُل الظروف الموضوعيَّة التي قضت على حُكم جعفر نميري في العام ١٩٨٥.

تبقى إثيوبيا استثناءً في عدم استخدام شُعوبها -أو بالأحرى نُخبِها المستنيرة- ممارسات الطبيعة السالبة كفعلٍ تحريضي لتغيير الأوضاع إلى ما هو أفضل، والواقع أنه في غياب ذلك تعمل السُلطة والنخب المستنيرة والشعوب نفسها التي

تقع عليها مآسي الطبيعة على عدم الاكتراث، لكأنما هذا الذي يحدُث باستمرار هو شيء حتمي.

بالإحصاءات التي ورد ذكرها، ونتيجة لما فعلته الطبيعة، بدا أن المجتمع الإثيوبي في حاجة لإعادة ترتيب، فقد خلقت المجاعة واقعاً جديداً، (من المفارقات أن أحد الذين سلط الأضواء على تلك المجاعة للعالم الخارجي، هو المصور الكيني محمد أمين، وكان فيما بعد ضمن ١٢٥ ضحية من ضحايا الطائرة الإثيوبيَّة المختطفة، والتي سقطت في المحيط الهندي يوم ١٩٩٦/١١/٢٣ بالقرب من جُزُر القمر، وكانت في طريقها إلى ساحل العاج، ورفض المختطفون تزويدها بالوقود، ولم ينجُ من الركاب سوى ٥٣ شخصاً).

الجيش يكرِّر حلوله أيضاً

«لم تكن القوَّات المسلحة الإثيوبيَّة بأعدادها الضخمة بعيدة عن ذلك الواقع، لذا فقد انعكست تلك الأوضاع عليها وقللت من عزيمتها في حروبها المفتوحة على عدة جبهات: إريتريا، إقليم التيغراي، إقليم الأوغادين ومنطقة العفر، فبدأ التذمُّر يسود في أوساطها، الأمر الذي حدا بمانغستو هايلاماريام إلى إجراء تعديلات جذريَّة في داخلها أوائل مايو (آيار) ١٩٨٩، كذلك ملحقاتها من أجهزة الدولة الأخرى، وخاصة جهاز الاستخبارات المعروف باسم "هزب دهننت"».(١٠) واستحدث مكانه هيئة جديدة، وحوَّل صلاحيات الإشراف على مهامها إلى اثنين من أبرز مناصريه، هُما: رئيس هيئة الأركان وقائد شُعبة العمليات، وأطلق عليها اسم "قيادة العمليات الوطنية"، ومن خلالها أخضع كافة تحرُكات المُؤسَّسة العسكريَّة لقيادته وتوجيهاته المباشرة، ثم سافر بعدها في زيارة إلى ألمانيا الشرقيَّة في منتصف مايو (آيار) ١٩٨٩.

على الرغم من تلك الإجراءات والترتيبات الجديدة، حدث في غيابه ما لم يكن في الحُسبان، إذ قام كبار الضُبَّاط من رؤساء الوحدات العسكريَّة المختلفة بعقد اجتماع داخل مبنى وزارة الدفاع لتنفيذ مخطط انقلابي ضدَّه، وعقب الاجتماع - ومن داخل المبنى نفسه- قام وزير الدفاع اللواء هيلي جرجيس هبتي ماريام بقراءة البيان رقم واحد على الشعوب الإثيوبية، وقد حوى ستة نقاط، رأى المجتمعون أنها تمثل عصب أزمة السلطة في إثيوبيا:

- أولاً: وقف جميع الحروب والشروع فوراً في محادثات السلام.
- ثانياً: تشكيل حكومة تشارك فيها كل القوى الوطنيَّة المقاومة.
- ثالثاً: إلغاء الدستور لأنه لم تتم المُصادقة عليه بصورة ديمقراطيَّة من قبل كل الشعوب الإثيوبية.
- رابعاً: إغلاق المكتب المستحدث في وزارة الدفاع، لأنه قصد منه ألا تكون هناك قيادة مركزيَّة، والعمل على تشكيل هذه القيادة.
- خامساً: على المُؤسَّسة العسكريَّة الخضوع لأمر الشعب.

- سادساً: منح الشعب حرية التعبير والصحافة والتظاهر.

بعد قراءة البيان، ظلَّ القادة العسكريون داخل المبنى، وأثناء وجودهم فيه، قامت قوَّة تابعة لـ"مانغستو" تُعرَفُ بـ"اللواء الخاص" بمحاصرة المبنى وقطع الاتصالات عنه، ثمَّ شرعت في إطلاق وابل من الرصاص على من بداخله، فقتل على الفور وزير الدفاع اللواء هيلي جرجيس واثنان آخران، هُما: الجنرال أمها دستا والجنرال مرئيد نقوس، وأحبطت المحاولة تماماً في ١٩٨٩/٥/١٧.

كان "مانغستو" يتابع كل هذه التطوُّرات من على البُعد، وما أن أعلموه بنهايتها حتى قطع زيارته وعاد إلى أديس أبابا، وطالت الاعتقالات أكثر من ٢٥٠ ضابطاً من ذوي الرُتب العسكرية الكبيرة، وقام "مانغستو" بتنفيذ حُكم الإعدام الفوري في أكثر من عشرة منهم علناً، وثلاثين آخرين في وقتٍ لاحق.

كانت تلك المحاولة الأولى - واليتيمة- التي تعرَّض لها نظام "مانغستو" أثناء فترة حُكمه، وكان من الممكن أن تطيح به لولا الأخطاء التي ارتكبها الانقلابيون، ومنها بقاءهم في مكان واحد دون الانتشار في المواقع الحساسة والإستراتيجيَّة وتأمينها، علاوة على عدم شروع الانقلابيين في إجراءاتٍ تنفيذيَّة متتاليةٍ تعمل على تفاعُل الشارع الإثيوبي معهم، هذا إذا لم يكُن عدم التفاعُل في الأصل ناتج من عدم قناعة الشارع الإثيوبي بما أقدموا عليه، باعتبارهم وجوهاً تمثل النظام نفسه.

كان "مانغستو" في سنوات حُكمه قد تعرَّض لنحو تسع محاولات اغتيال، قام بتنفيذ بعضها كوادر من فدائيي جبهة التحرير الإريتريَّة في العاصمة ومُدُن إثيوبية أخرى، وذلك بالتنسيق مع الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، وكان كلما نجا من محاولة قام بالمزيد من إجراءات القمع والاعتقالات والقتل العشوائي، الذي يطول حتى أبرياء لا علاقة لهم بالحدث، وذلك وفق ما كشف عنه الكثيرون في المحاكمات التي عُقدت بعد سقوطه.

عنت المحاولة الانقلابيَّة بالنسبة للمُراقبين للشأن الإثيوبي أن نظام "مانغستو" يمر بمنعطف حرج بعد تفاقُم أزماته الداخليَّة، بيد أن ذلك دفع أطرافاً أبدت رغبة في الوساطة بينه وبين الثوَّار الإريتريين، ورأت أن الفرصة مهيَّأة لجلوس الجلاد والضحيَّة في طاولة للتفاوض.

ضوء آخر النفق

من ضمن أولئك الذين رغبوا في لعب دور وساطي كان الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وكان قد قام بزيارة إلى أديس أبابا في أبريل (نيسان) ١٩٨٩ قبل نحو أقل من شهرين من المحاولة الانقلابيَّة، والتقى المسئولين الإثيوبيين وطرح عليهم مشروع لقاء مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، فوجد قبولاً أولياً، ولم يكن ذلك القبول رضائياً، إذ أن الأزمات الداخليَّة التي ذكرناها لم تضع خياراً آخر أمام

المسئولين الإثيوبيين، وعلى حدِّ تعبير كارتر نفسه آنذاك: **«كانت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ».**

وبعد المحاولة الانقلابيَّة التي "زادت الطين بله"، تحرَّك كارتر وطرح الموضوع أيضاً على الجبهة الشعبيَّة التي قبلته، وكانت وقتئذٍ في وضع عسكري متقدِّم، وكذلك في وضع سياسي مطمئن، وهذا يتضح من خلال "مذكرة حسن النوايا"(١١) التي طرحتها قبل بدء المحادثات.. عُقدت المحادثات في الفترة من ٧-٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩ في أطلانطا بولاية جورجيا الأمريكيَّة.

لم يتم التوصُّل في البداية إلى أي رأي مُوحَّد بشأن مذكرة "حسن النوايا" التي رفضها الجانب الإثيوبي، وبعد لأيٍ، أبدى وفد الجبهة الشعبيَّة مرونة إزاءها، وكان برئاسة الأمين محمد سعيد وعضويَّة السادة هايلي ولدي تنساني، محمود أحمد محمود "شريفو"، أحمد حاج علي، ميكائيل قبرنقوس، سمري رؤسوم ويماني قبرميسكل، في حين رأس الجانب الإثيوبي الدكتور أشاقري يقلطو وعضوية السادة بليلين ماندفرو، طيبو بقلي، مرئد بقلي وفسيها ينمر. لتهيئة أجواء الحوار، نجح الطرف الوسيط - وهو الرئيس الأسبق جيمي كارتر- في وضع ثلاث نقاط أساسيَّة مثلت مدخلاً للبدء في عملية السلام، وقد وافق عليها الطرفان:

- أن يبدأ التفاوض بدون شروط مُسبقة.
- بمشاركة ثلاثة أطراف كمراقبين.
- تكون المباحثات علنية.

من مواقف الجبهة الشعبيَّة السابقة، بدا أن النقاط الثلاث أقرب إلى تصوُّراتها ووجهة نظرها، كما أن قبول الطرف الإثيوبي بها بصفة عامة، والنقطة الثالثة بصفة خاصة، تؤكد تماماً عمق الأزمة التي كان يمر بها آنذاك.

بناءً على ذلك، تواصلت المحادثات بصورة هادئة إلى أن تمَّ التوصُّل في نهايتها إلى اتفاقٍ حول تسع نقاط إجرائيَّة، وتركت ثلاث نقاط أساسيَّة على أن تُبحَث في جولة ثانية، اتفق على عقدها في العاصمة الكينية "نيروبي" في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩.

كانت تلك هي المرَّة الأولى في إطار الحلول السلميَّة التي تبدو فيها نقطة ضوء في آخر النفق، ونتيجة لتراكُمات عدم الثقة ما كان لأحد أن يراهن على أن يبقى ذلك الضوء متوهِّجاً، ولا إلى أي مدى يمكن أن يمضي الطرفان في هذا الطريق، خاصة أن لكُلِّ طرف منطلقاته الذاتيَّة المرهونة بظروف تقع أحياناً خارج دائرة سيطرته.

تمَّت الجولة الثانية من المحادثات في العاصمة الكينيَّة نيروبي في الفترة من ٢٠ ـ ٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، وقد زاد توهُّج نقطة الضوء عندما اتفق الطرفان على النقاط الثلاث الأساسيَّة المتبقية التي أرجِئت في الجولة الأولى، وهي

مسألة الرئاسة والسكرتارية والمراقبين، إذ تمَّت الموافقة على أن يكون هناك رئيسان مشتركان في المفاوضات الرسميَّة، واختير الرئيسان جيمي كارتر وجوليوس نيريري، أما المراقبون فتمَّ الاتفاق على سبعة، على أن يختار كل طرف اثنين دون قيد أو تَحفظات تصدُر من الطرف الآخر، ويدعى ثلاثة من بلدان المقر بالاتفاق المتبادل، علاوة على ذلك يدَّعي الآخرون باتفاق الطرفين.

وفقاً لهذا التوافق، قام الطرفان باختيار هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة وزيمبابوي والسنغال وتنزانيا والسُودان وكينيا، أما أمانة السكرتاريَّة فقد أوكلت للرئيسين المشتركين، على أن يقوم أعضاؤها بتقديم الخدمات الفنيَّة والإداريَّة والتقنيَّة المساعدة.

لم يجر كل شيء بهذا التناسُق السلس الذي أوردناه، فالمفاوضات كانت صعبة للغاية، تخللتها مطبَّات كادت تعصف بها خاصة في اختيار المراقبين، إذ كانت الجبهة الشعبيَّة تميل إلى حشد أكبر عدد من دول العالم والمنظمات القاريَّة والإقليميَّة والدوليَّة كمراقبين، في حين أبدى الجانب الإثيوبي رفضاً بدعوى أنه سيخلق مشاكل فنية وإدارية وتعقيدات بيروقراطية، وبتدخل الوسيط استقرَّ الأمر على سبع مراقبين، وقلصت الجبهة الشعبيَّة رغبتها في اختيار هيئة الأمم المتحدة ضمن هذه المجموعة، لكن هذه الرغبة قوبلت أيضاً بوضع العراقيل والإيحاء بأن الهيئة الأمميَّة لن تستطيع المشاركة، وقد أبدى الجانب الإثيوبي ممانعته في ذلك خشية أن يؤدي إشراكها إلى تدويل القضية، ومع هذا تمسَّكت الجبهة الشعبيَّة بهذا الشرط، وعندما وصلت الأمور إلى هذا التبايُن الحاد، لجأ راعي المفاوضات "جيمي كارتر" إلى حيلة ظنها ستوفر مخرجاً يجنب الوساطة شبح الانهيار.

ففي منتصف المحادثات، وتحديداً في يوم السبت ١٩٨٩/١١/٢٥، قدَّم الرئيس كارتر وثيقةً قال إنها أرسلت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وفحواها أن المنظمة الدولية لا تتدخَّل إلاّ في قضيَّة تضم عضوين منضويين تحت مظلتها، وأن الظروف الاستثنائية الخاصة التي تسمح بالتدخُل هي تلك التي تأتي فيها توجيهات مباشرة للمنظمة من قبل الجمعية العامَّة أو مجلس الأمن.

ولما كان يوم الأحد عطلة رسميَّة في كينيا، اتفق على مواصلة الجلسات في اليوم الذي يليه، وفي هذا اليوم الفاصل وردت معلومات لوفد الجبهة -بعد اتصالاتٍ أجراها- تؤكد أن الأمم المتحدة لم تصدر هذه الوثيقة، وقال المسئولون فيها أن الرئيس كارتر سبق له الاتصال هاتفياً بالأمين العام يوم الجمعة ١٩٨٩/١١/٢٤، وأوضح له الأخير أن الأمم المتحدة يمكن أن تشارك كمراقب بناءً على رغبة واستعداد الطرفين، ونفوا في الوقت نفسه أن يكون قد صدر منه عكس ذلك، إضافة إلى أنه لم تحرر أصلاً وثيقة في هذا الخصوص.. وعليه فقد تأكدت الجبهة الشعبية بأن كارتر تورُط في موضوع لا أخلاقي، وقد اتضح لها أيضاً أنه قد فعل ذلك بعد زيارة سريعة قام بها يوم الجمعة إلى أديس أبابا، والعودة

بعد عدة ساعات، مما يدُل على أن هناك جهات أخرى متواطئة معه في هذا الموضوع.

عندما تواصلت الجلسات يوم الاثنين ١٩٨٩/١١/٢٧، قام الوفد الإريتري بكشف تلك المعلومات الخطيرة، واحتد رئيسه وانفجر غاضباً في وجه الرئيس كارتر ووصفه بالكاذب، وأردفها بملحقاتٍ توضح خيبة أملهم فيه، وإزاء هول المفاجأة لم يستطع كارتر تبرير تصرُّفه..

كان كارتر قد لجأ إلى ذلك لعدَّة أسباب بمنطلقات أنانيَّة للغاية، إذ أراد احتكار المسألة لنفسه ولعب دور رائد فيها، على غرار ما حَدَثَ في "كامب ديفيد" إبان رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا المنظور فقد رأى أن مشاركة الأمم المتحدة قد تهمِّش دوره الذي ارتجاه، مثلما أنه أبدى تمنُّعاً في الرئاسة المشتركة مع "نيريري"، وكان ضمنياً يحبِّذ أن يكون نائباً له، وإن لم يسفر عن ذلك.. ولربَّما أنه لجأ كذلك لتلك الحيلة إرضاءً للوفد الإثيوبي الذي كان يهدد باستمرارٍ في المقاطعة إذا ما اشتركت الأمم المتحدة، إلى جانب أن التصرُّف لا يخلو من الانحياز الغريزي لإثيوبيا الحليف التاريخي، رغم الاختلاف الأيديولوجي، وفي نفس الوقت يستهين بقُدرات الجبهة الشعبيَّة كفصيلٍ منهمك في قضيَّته عسكرياً، وبقدراتٍ سياسيَّة متواضعة لا يتوقع أن تصل إلى حدِّ تمتعه بشبكة علاقات دوليَّة تصل إلى أعلى هيئة أمميَّة.

لقد كان حدث التزوير خطيراً وكبيراً بالنسبة لشخصية دولية في حجم الرئيس الأمريكي الأسبق، ولم تشأ الجبهة الشعبية استثمارها كدعاية قاتلة ضده، فإن ذلك إن تمَّ في مجتمع له معايير صارمة في مسألتي الصدق والكذب كالمجتمع الأمريكي، وخاصة بالنسبة للذين يتولون مسئوليات عامة فيه، كان يمكن أن يطمس الماضي السياسي تماماً للرئيس كارتر.

لم تفعل الجبهة الشعبيَّة ذلك لأنه - فيما بدا- ليس لديها قضيَّة خاصَّة أو ثأرية مع الرئيس كارتر، وأنها في ذلك الوقت كانت في حاجة لكسب أصدقاء جُدُد لقضيَّتها، وإن لم يتوفر ذلك بالكاد، فتحييدهم على الأقل.. ولهذا اكتفت بالفضح المحدود، وكانت لهذه المحدودية تأثيرها بعدئذٍ في تمرير الجبهة الشعبية رغبتها، فقد تسنى لها اختيار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كمراقبين، بينما اختار الوفد الإثيوبي زيمبابوي والسنغال. واتفق الاثنان معاً على أن يكون بقية المراقبين هما تنزانيا وكينيا.

مثَّل اختيار الجبهة الشعبيَّة للأمم المتحدة بصورة غير مباشرة "إنصافاً تاريخياً" للقضيَّة الإريتريَّة، فهي بـهذا الاختيار أرجعت الكرة مجدداً - بعد أكثر من رُبع قرن- إلى مربَّع الأمم المتحدة، وهو نفس المربَّع الذي كان شاهداً على

انتهاك الإمبراطور هيلاسلاسي - من جانب واحد- للقرار الفيدرالي في العام ١٩٦٢ مع إريتريا.

كما أن اختيار منظمة الوحدة الأفريقيَّة كان بمثابة إسدال الستار على المخاوف التي كانت تثيرها إثيوبيا باستمرار، والتي بموجبها حرَّمت على المنظمة مناقشة القضيَّة الإريتريَّة باعتبارها قضيَّة داخليَّة، وجعلت إثيوبيا ميثاق المنظمة هراوة ترفعها في وجه أي دولة تنوي الخوض في هذه المسألة، واستندت في ذلك إلى ميثاق المنظمة الذي ينُص على عدم التدخُّل، وينُصُّ أيضاً على احترام الحدود الاستعمارية الموروثة. وقد ساعد إثيوبيا في الترويج لهذه المزاعم التي لا تنطبق على الحالة الإريتريَّة، وجود مقر المنظمة الأفريقيَّة في عاصمتها أديس أبابا.

بالتوقيع على اتفاق نيروبي، توهَّج ضوء آخر النفق، وعند مناقشة موعد الجولة التالية، طلبت الجبهة الشعبيَّة إعطائها مهلة زمنيَّة تتراوح ما بين ٣-٤ أشهر، وذكرت أن لها مهام تنظيميَّة تريد إنجازها تستدعي هذه الفترة، وقد عنت بذلك التجهيز لاجتماع اللجنة المركزيَّة الرابع. غير أن الجولة المرتقبة طال أمدها لأكثر مما طلبت الجبهة الشعبيَّة، لكن آليَّة التفاوُض المباشر نشطت في جبهة أخرى.

سَرَيَان حمَّى التفاوُض

قامت حكومة الجمهوريَّة اليمنيَّة بمبادرة دعت بموجبها أربعة فصائل من جبهة التحرير والحكومة الإثيوبيَّة إلى لقاء في عاصمتها صنعاء.. اجتمع الطرفان يوم ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٩٠، واعتبرت تلك المفاوضات امتداداً للقاء تمهيدي جرى بين هذه الفصائل والطرف الإثيوبي في الخرطوم في مارس (آذار) ١٩٨٩، أي قبل المفاوضات التي جرت بين الجبهة الشعبيَّة والحكومة الإثيوبيَّة في أطلانطا.

تأخَّرت مفاوضات صنعاء عند بدايتها ليوم كامل، وذلك نسبة لأن الوفد الإثيوبي كان يضم خمسة عناصر إريتريَّة من الموالين للنظام (جماعة المنخفضات التي تطالب بحُكمٍ ذاتي)، وطالبت الفصائل الإريتريَّة بانسحابهم وإلاَّ ستغادر طاولة المفاوضات. قام الوسيط اليمني بمساعٍ توفيقيَّة قدَّم فيها مبادرة تقضي بتقليص كلا الوفدين، إذ أن الفصائل نفسها كانَ كل منها يضم أكثر من خمسة أعضاء في وفده.

نجح الاقتراح اليمني، فانسحب الإريتريون من الوفد الإثيوبي، باستثناء مترجم اقتضته ظروف التفاوض الذي جري باللغتين العربية والأمهريَّة، واقتصر تمثيل الوفد الإريتري على رؤساء الفصائل، وهُم السادة عُمَر البرج (التنظيم الموحد)، أحمد ناصر (المجلس الثوري)، عبدالله إدريس (المجلس الثوري)،

وعبدالقادر جيلاني (المجلس الوطني).. وكان الوفد الإثيوبي برئاسة شوان دان بلطي عضو المكتب السياسي لحزب العُمَّال الحاكم.

أوضحت المداولات أن التباين حاد بين الطرفين، ففيما أصرَّ الجانب الإريتري على إجرائها دون شروط مُسبقة، استند الجانب الإثيوبي على الأجندة التي أقرَّها البرلمان واللجنة المركزية لحزب العُمَّال كمشروع للحل السلمي، كذلك أصر الوفد الإريتري على حضور مراقبين إقليميين ودوليين من الجامعة العربيَّة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمان الأوربي وإشراف الأمم المتحدة.. فطلب الوفد الإثيوبي تأجيل هذا البند حتى عودته إلى حكومته للتشاور ليستقيم الحوار.

لم تكن تلك سوى ذريعة، إذ أن الحكومة الإثيوبية هَدفت من وراء التفاوض المُجزَّأ إلى تعميق الهُوَّة بين الفصائل والجبهة الشعبيَّة، وقد دلل على ذلك تصريح نسبه راديو صنعاء إلى رئيس الوفد الإثيوبي في ختام المحادثات قال فيه: **«إن عدم حضور جميع القوى الإريترية لن يمكن من وضع أساس لتحقيق سلام دائم»**.. وبرَّر مسئول في جبهة التحرير عدم مشاركة الجبهة الشعبية لوكالة الأنباء الفرنسية في تصريح له من الكويت يوم ١٩٩٠/٤/٦ - أي أثناء المحادثات- بقوله: **«إن الجبهة الشعبية تريد أن تفاوض الحكومة الإثيوبية وحدها»**.

كانت الحكومة الإثيوبية تردِّد باستمرار عدم جدوى التفاوض مع الفصائل الإريتريَّة بدعوى أنها غير مُوحَّدة، وكانت بذلك تريد إحراج الثورة الإريتريَّة أمام الرأي العام الدولي، وكذا الإثيوبي.

من جهة أخرى، كانت حرب البيانات تزداد ضراوةً بين الفصائل الإريتريَّة عقب انتهاء أي جولة تفاوض مع الحكومة الإثيوبيَّة، وكأنما كانت الحكومة الإثيوبية قد أدركت بأن جلوسها إلى طاولة المفاوضات مع هذا الطرف أو ذاك، يعمل على إيقاظ "الفتنة" النائمة.

كان لقاء صنعاء باهتاً، وانتهى مثلما بدأ.. تخلله حوارٌ متوتر يُدرك كل طرف مسبقاً أنه لن يؤدي إلى نتيجة منطقيَّة.. كان أشبه بجولة في العلاقات العامة، على الرغم من بعض الفائدة التي جنتها فصائل الثورة الإريتريَّة، والممثلة في كسر صلف الحكومة الإثيوبيَّة، التي جعلت من الجلوس معها على طاولة المفاوضات حلماً لا تناله الثورة الإريتريَّة إلاَّ في المنام.

في أعقاب انتهاء المفاوضات، سلطت وسائل الإعلام الأضواء على حدث أثار الاهتمام وطغى على الجولة الفاشلة، إذ قام موسى بخيت - وهو أحد العناصر الإريتريَّة الخمسة التي حضرت ضمن الوفد الإثيوبي، وكان يعمل في نفس الوقت سكرتيراً لحزب العمال الإثيوبي "الإيسبا" في مديرية سنحيت في إريتريا - بطلب اللجوء السياسي ولم يعُد مع رفاقه الذين رجعوا بخفي حنين، ليس من الجولة

الفاشلة وحدها، وإنما لتهميشهم أيضاً.. كذلك رجعوا و"خيانة" أحد رفاقهم تتبُعهم، وهو الذي قد ولغ في الخيانة أصلاً بخلعه ثوبه الوطني، وارتدائه الثوب الإثيوبي المغتصب لبلده.

توابع المفاوضات

كنا قد ذكرنا أن الوضع قد تجمَّد لعدَّة أشهر على صعيد جبهة التفاوض بين الجبهة الشعبيَّة والحكومة الإثيوبيَّة بعد لقاء نيروبي، لكنه تحرَّك مجدَّداً على هامش زيارة قام بها السيد أسياس أفورقي، الأمين العام إلى واشنطن، فرتبت الإدارة الأمريكية لقاءً استكشافياً بين الطرفين في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٠، وذلك في إطار المساعي الهادفة إلى تهيئة الأجواء لعقد محادثات السلام، وإحياء لمبادرة كارتر التي أوحى طول الفترة الزمنية الماضية بأنها وصلت إلى طريق مسدود.

ترأس وفد الجبهة السيد علي سيد عبدالله، عضو المكتب السياسي ومسئول العلاقات الخارجيَّة، ورأس الوفد الإثيوبي السيد تسفاي دينقا وزير الخارجيَّة ونائب رئيس الوزراء، ورعاها السيد هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقيَّة.

كان اللقاء فعلاً لقاءً استكشافياً لم يُسفر عن شيء يذكر، لكن اللافت فيه أن توابع التفاوض انتقلت إلى أروقة الإدارة الرسميَّة، الأمر الذي لا يتوفر في الجهود التي رعاها الرئيس السابق جيم كارتر، وإن لم تكن بعيدة عنها.

قامت الإدارة الأمريكيَّة مرَّة أخرى بجمع الطرفين في واشنطن في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٩١، وفيه تمَّ التوغُّل إلى لُب القضايا، إذ تقدَّمت الجبهة الشعبيَّة بمشروع للسلام، صادقَ عليه الاجتماع الرابع للجنتها المركزيَّة، وتلخص في أربع نقاط أساسيَّة:

١- تحقيق رغبة الشعب الإرتري باستفتاء لتقرير مصيره تشرف عليه الأمم المتحدة بصورة مباشرة.
٢- لحين تحقيق ذلك، تضع الأمم المتحدة قوة حفظ سلام دولية في إريتريا وتقيم إدارة للمرحلة الانتقالية.
٣- جلاء جيش الاحتلال الأثيوبي قبل إجراء الاستفتاء ،على أن يتم ذلك بعد أن تكمل قوات حفظ السلام الدولية مهامها مباشرةً.
٤- تقديم ضمانات لإجراء المحادثات التالية تحت المظلة القانونية للأمم المتحدة.

في مقابل ذلك، طرح الطرف الإثيوبي مشروع الحُكم الذاتي القديم، الذي سبق وأن طرحه في العام ١٩٧٦، بعد تقويمه بالمشروع الذي أصدره البرلمان الإثيوبي "الشينقوا" (١٢) في العام ١٩٧٨، ليُصبح مشروعاً خاصاً بحُكم ذاتي في المنخفضات والمرتفعات الإريتريَّة بعد اقتطاع إقليم "دانكاليا" (في الجنوب).

اعتبرت الجبهة الشعبيَّة هذا الطرح يمثل إعادة إنتاج الأزمة، بينما كان عصياً على الجانب الإثيوبي أن يقبل أطروحات الجبهة الشعبية التي كانت تعني تصفية وجوده بأسلوب سلمي وبرقابة دوليَّة، وبالتالي انفضَّ الاجتماع دون الاتفاق على جولة أخرى.

كان موقف الإدارة الأمريكيَّة يحاصره هدفان، فهي من جهة تؤمن إيماناً مطلقاً بضرورة الحفاظ على وحدة إثيوبيا وتخشى أن يؤدِّي استقلال إريتريا إلى تغيير في هذه المعادلة، ومن جهة أخرى فهي تطمح إلى أن تتوصَّل الجبهة الشعبيَّة مع الحكومة إلى شيء أدني من ذلك، وتلك "فهلوة" تفاوضيَّة لا يستطيع أن يقدم عليها إلاَّ من أجاد اللعب بالبيضة والحجر، وهذا ما يعوز الإدارة الأمريكيَّة في الشأن الإريتري- الإثيوبي تحديداً.

على صعيد آخر، لم تقُم الحكومة الإثيوبية بإجراء أي حوار أو تفاوُضٍ مع التنظيمات الإثيوبية المعارضة، بدعوى عدم الاعتراف بها، على الرغم من تعدد لقاءاتها مع التنظيمات الإريتريَّة، ومثَّل ذلك التناقُض قمَّة الازدواجيَّة في السلوك السياسي المرتبك، ففي الوقت الذي تزعم فيه أن القضيَّة الإريتريَّة هي مسألة إثيوبية داخليَّة، تقوم بالجلوس مع الفصائل الإريتريَّة وتُفاوضَها، وترفض من جهة أخرى الحوار مع التنظيمات الإثيوبيَّة المعارضة، لأن النقيض يعني الاعتراف بها.

ساعد في تعنُّت الموقف الإثيوبي تجاه التنظيمات المعارضة، أن الإدارة الأمريكيَّة تشاطرها المخاوف ذاتها، ولم تكن مقتنعة بأي منها، لا سيَّما الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي التي أصبحت آنذاك رقماً مهماً بالنسبة لسائر التنظيمات الأخرى، وذلك نسبة للتوجُّه الماركسي المتطرِّف الذي تبنته، والتي لم تتورَّع من خلاله عن توجيه أقسى أشكال النقد للإدارة الأمريكية وفق ما هو ثابت في أدبياتها.

ظلت جسور التواصُل محطمة بين الطرفين لفترة طويلة، ولم تُقْدِم الإدارة الأمريكية على الاتصال أو الاستماع إلى وجهة نظر التنظيمات الإثيوبيَّة إلاَّ حينما بدأت مُؤشِّرات قويَّة تلوح في الأفق وتشير إلى قرب أفول نظام "مانغستو".

بينما اعتبر البعض أن: **«المجال الوحيد الذي لاقت فيه جهود دبلوماسيَّة الوساطة نجاحاً في ظِلِّ نظامِ مانغستو، كان في الجانب الإنساني، ففي عام ١٩٩٠ اتفقت الحكومةُ الإثيوبيَّة وحركات التحرير على إيجاد معابر آمنة لوصول المساعدات الإنسانية».(١٣)**

وفي سياق الوضع الإثيوبي الداخلي أيضاً، **«ففي أوائل العام ١٩٩١ قامت مجموعة مكوَّنة من ١٤ إثيوبياً، عُرفت باللجنة المُؤقتة للسلام والتنمية Ad Hoc Committee بالاتصال بمعظم الأطراف المسلحة وغير المسلحة في مبادرة غير رسمية، وتوصَّلت معهم إلى اتفاقٍ لعقد لقاء مصالحة في سويسرا، ولكن قبل انعقاده بأيام طلب، هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجيَّة من اللجنة**

تأجيل الاجتماع، بسبب مساعٍ تجريها الولايات المتحدة الأمريكية لانتقال السُلطة سلميا».(١٤)

بعد لقاءات واشنطن الاستكشافيَّة، كانت الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا قد وسعت من نطاق عملياتها العسكريَّة، وقد أوجد تحرير مدينة مُصَوَّع وساحلها المُطِل على البحر الأحمر في فبراير (شباط) ١٩٩٠ واقعاً جديداً على الأرض، وقد بسطت سيطرتها على معظم الأراضي الإريتريَّة وأصبحت العاصمة أسمرا وما جاورها من مناطق في المرتفعات هدفاً في متناول اليد، فأصبح الرهان عليها كبيراً.

بالنظر لهذه التطوُرات، مقروناً مع الضعف الكامل الذي اعترى نظام "مانغستو" أصبحت الجبهة الشعبيَّة تنظر للمفاوضات من زاوية "الترف السياسي" ولا تجد حرجاً في تعاطيه بمزاجها الخاص.

احتفاليَّة العشاء الأخير

في غضون ذلك، دعا هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية الطرفين إلى مواصلة المفاوضات في العاصمة البريطانية "لندن".

كانت دعوة الإدارة الأمريكيَّة لهذا اللقاء منطلقة من استشعارها خطورة الوضع المتدهور في إثيوبيا، وقد أقدمت عليه وما زالت تمني النفس بالنقيضين: **«حتميَّة الحفاظ على الكيان الإثيوبي من الانهيار والتفتت وإيجاد صيغة تحقق جزءً من تطلعات الثوار الإريتريين».**

كان اللقاء مقدَّراً أن يكون يوم٢٠/٥/١٩٩١، إلاّ أن الكولونيل مانغستو هايلاماريام كان قد قرأ الواقع جيِّداً، ورأى أن أي خطوة يمكن أن يُقدِم عليها، لن تكون إلاّ من قُبيْلَ اللعب في الوقت الضائع، فجمع أعضاء البرلمان "الشينقوا" وخطب فيهم خُطبة الوداع، ونصَّب خلفه الجنرال تسفاي قبركيدان - وزير الدفاع وحاكم إريتريا سابقاً- ثم جمع ما تسنَّى له أن يجمعه على عجل، واستقلَّ طائرته الخاصَّة في رحلة اللاعودة، وطلب من طاقمها –الذين كانوا لا يعرفون وجهته- أن يتوجَّهوا إلى زيمبابوي، حيث طلب اللجوء السياسي وما زال يعيش هناك.

بعد ظُهر نفس اليوم، أصدر مجلس الدولة الإثيوبي بياناً أعلن فيه تنحِّي "مانغستو" عن السلطة وهروبه إلى خارج البلاد، ودعا البيان **«كافة أعضاء الجيش وجهاز الاستخبارات "الدهننت" وأعضاء الحزب "الاسيبا" لتصعيد أنشطتها أكثر من أي وقت مضى، وبهمة وجهد عاليين».**

كان ذلك بياناً مكابراً، كشف عن أن النظام رغم هُروب رأسه أصبح كل همّه المحافظة على السُلطة وتقويتها، وهي إجراءاتٍ لو كانت مُمكنة، لما توانى "مانغستو" نفسه في تطبيقها، حتى ولو على جثة آخر مواطن إثيوبي.

جاء رد الفعل سريعاً في اليوم التالي، ١٩٩١/٥/٢١، من الجبهة الشعبيَّة في بيان أكدت فيه أن: «**إزاحة مانغستو عن السُّلطة لا يمثل حلاً لقضيَّة حق تقرير المصير للشعب الإريتري والمسألة الديمقراطية في إثيوبيا، بل يمكن أن يُشكِّل أرضيَّة صالحة لوقف الحرب**».. كذلك انتهجت التنظيمات الإريتريَّة الأخرى ذات النهج.

أصبحت أجهزة الدولة وآليات السُّلطة في إثيوبيا أشبه بالجُزُر المُتقطعة في مياه محيط مضطرب، وخاصة الجيوش التي كانت تحارب في الجبهات الثلاث، حيث وجدت نفسها في مأزق يستلزم أن تبحث فيه خلاصها دون انتظار قراراتٍ تملى عليها من أديس أبابا، وتبعاً لذلك بدأ قادة الجيش الثاني المرابط في إريتريا بث رسائل مستمرَّة عبر إذاعة أسمرا، موجِّهة إلى الجبهة الشعبيَّة تحثها على التفاوض حول الأوضاع بعد المستجدَّات التي خلفها هروب "مانغستو".. كانت الرسائل تدُلُّ على وضعٍ بائس، وهي آخر سهم تبقى في كنانة القائمين على أمر الجيش الثاني.

أثناء ذلك، كانت الجبهة الشعبيَّة قد استولت على مدينة "دقمحري"، وهي آخر معقل قبل العاصمة أسمرا، وتبعد عنها حوالي ٤٠ كيلومتر جنوباً، وعزمت الزحف نحو الهدف الأخير، وبدا كأنما هذه الانتصارات قد وقرت أذنيها تماماً عن سماع رسائل الرجاء التي كانت تحلق في الفضاء على مدى ثلاثة أيام متواصلة، ظلت ترتطم بالجبال المحيطة بأسمرا، وترتد صدىً على الذين يبُثُّونها، مِمَّا اضطرَّ الجنرال حسين أحمد، قائد الجيش أن يتحدَّث بنفسه عبر الإذاعة يوم ١٩٩١/٥/٢٤، وطلب السماح لما تبقى من قوَّاته في الخروج بسلام، فيمَّم الجزء الأكبر منها وجهه شطر الحدود السودانيَّة، فقامت قوَّات الجبهة الشعبيَّة بتعقبهم دون الاشتباك معهم، بعضُهُم قضى نحبه في الطريق جرَّاء الإرهاق والجُوع والعطش، وبعضهم آثر الانتحار على نسق "الهاريكاري" اليابانية حفاظاً على ما تبقى من كرامته العسكريَّة، ومَن وصل إلى الحدود تسلمته القوات المسلحة السودانيَّة.. أما الجنرال حسين، فبعد أن وجَّه الرسالة الأخيرة، امتطى ومن معه الطائرات التي كانت تقف لمهمَّة أخرى -غير الهروب- في مطار أسمرا.

مشاهد دراميَّة تجمَّعت فيها كل عناصر الإثارة بسيناريو يصعُب على المرء تصديق وقائعه، لا سيَّما الإريتريون - مواطنين وثوار- الذين كان يجري ذلك أمام أعينهم، وهي ذات العيون التي امتلأت دماً وحزناً ودموعاً على مدى مسيرة أكثر من ثلاثين عاماً في الطريق الصعب..

أثناء تلك التطوُّرات، كان السيد "أسياس أفورقي" يتابع الأوضاع في الخرطوم بعدما أرجأ ذهابه إلى لندن، وبالمشهد الأخير لم يكن ثمَّة داعٍ لمزيد من الانتظار، فغادر حيث عُقدت الجلسة "اليتيمة" في لندن بحضور السيد هيرمان كوهين، ومن الجانب الإثيوبي كان السيد برهاني دينقا عضو مجلس الدولة.

لم تستمر المحادثات طويلاً، إذ استغرقت بضع ساعات على إثر اقتناع الوسيط نفسه بأنه ليس هناك ما ينبغي التفاوُض حوله، فأخبر الوفد الإثيوبي أن بإمكانهم قبول عرضه بمنحهم حق اللجوء السياسي إن شاءوا، ولا أحد يزعم بأن ذلك خيار يمكن أن يرفض في مثل تلك الظروف، فأصبح هذا الوفد استثناءً مما تعرَّض له الآخرين في أديس أبابا.

لم يكن ما حدث في الضفة الأخرى أقلَّ إثارة مِمَّا حدث في أسمرا، فقد كانت الجيوش تزحف على العاصمة أديس أبابا من عدة جهات، وكان من بينها قوَّات "للجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" تتحرَّك متضامنة مع قوَّاتِ "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ومجموعات صغيرة من الفصائل التي كوَّنت معها "الجبهة الديمقراطية لشُعُوب إثيوبيا"، كذلك كانت هناك قوَّات للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا قادمة من الحدود الغربيَّة الإثيوبيَّة بعد أن شاركت مع قوَّات من الحكومة السودانية في استعادة مدينتي الكُرمُك وقيسان (جنوب النيل الأزرق) من قوَّات الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان (جون قرنق).

عندما أصبح الدخول إلى أديس أبابا وشيكاً، طلبت الإدارة الأمريكيَّة من قادة الجبهات التريث لبعض الوقت قبل اقتحامها، وقد هدفت الإدارة الأمريكيَّة من وراء ذلك إلى إمكانية تحقيق غرضين: الأول، أنها كانت تدرس خيار تدخُّلٍ محدود يمنع انهيار الدولة الإثيوبيَّة وتفتيتها، ويثبت اليقين في الصيغة السياسيَّة المطروحة لمستقبل الحكم.. أما الثاني، فقد كانت تنسِق مع إسرائيل لترتيب أوضاع ما بين ٤-٥ آلاف من يهود الفلاشا الإثيوبيين، لترحيلهم جواً إلى مطار بن غوريون في تلِّ أبيب بإسرائيل.

لكن الجبهتين ارتابتا من الطلب الأمريكي، الذي لم يُفصِح عن هذه الأهداف بوضوح، فقرَّرتا تجاهُله، وتقدَّمت كوادرهُما نحو العاصمة، فسيطرت عليها بسهولة ويُسر في ١٩٩١/٥/٢٨ دون إراقة دماءٍ تُذكر، الأمر الذي أدَّى إلى تلاشي المخاوف الأمريكيَّة.

أما قادة النظام، فقد آثر الرئيس الذي نصَّبه "مانغستو" بدلاً عنه، وهو الكولونيل تسفاي قبر كيدان، ومعه السيد برهان بايي سكرتير مجلس الدولة ومسئول العلاقات الخارجيَّة، اللجوء إلى السفارة الإيطاليَّة والاحتماء بها، وظلا يعيشان بداخلها إلى الآن، وبعض المسئولين فرَّ بجلده هارباً نحو الحدود، وآخرون فضَّلوا انتظار قدرهم إلى أن تمَّ اعتقالهم.

لم يكن انهيار الجيش الإثيوبي بهذا الاختزال الذي أوردناه، ذلك أنه كان يُعدُّ من أقوى الجيوش الأفريقيَّة على الإطلاق من ناحية التدريب والتأهيل والتسليح، وقد حاز على خبرات المعسكرين - الشرقي والغربي- بإعدادٍ لم يتوفر سوى لجيوش العالم المتقدِّمة.. ووفقاً لإحصائيات المعهد العالمي للدراسات الإستراتيجيَّة

العسكرية (لندن) للعام ١٩٩٠، فقد بلغ تعداده آنذاك نحو ٤٣٨ ألف جندي، بينما جيش "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" كان تعداده ٦٥ ألف جندي، و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ١٠٠ ألف جندي.. وقد كانت الأسلحة والعتاد العسكري المتوفر لدى الجيوش الثلاثة يعادل من حيث الكميَّة والنوعيَّة نصف ما هو موجود في كل دول القارة الأفريقيَّة جنوب الصحراء، عدا (نيجيريا وجنوب أفريقيا).

أثبت انهيار الجيش الإثيوبي أن القدرة العدديَّة والتسليحيَّة ليست وحدها كافية للتفوُّق المستمر، فقد ظلَّ رغم التأهيل الذي ذكرناه يحمل بذرة فنائه في داخله، ذلك أنه من جهةٍ تمَّ تأطيره عقائدياً على أسُس التناقُضات العرقيَّة التي لم تنجح في خلق عقيدة عسكريَّة تغلِّب العُنصُر القومي على الإثني. ومن الجهة الأخرى، فقد لعبت إرادة الحركات الثوريَّة المسلحة دوراً في إزالة أقنعة الزَيْف والوَهْم التي غطت وجه الجيش الإثيوبي.

وبالمثل، تضافرت عدَّة ظروف في السُقوط الدرامي لنظام "مانغستو" بصورة عامة، منها فشله في تقديم أي تنازُلات في القضيَّتين الرئيسيَّتين: المسألة الديمقراطيَّة في إثيوبيا واستقلال إريتريا، إلى جانب إحساس النظام بأنه بلغ "سن اليأس" السياسي، بعد الضمور الذي أصاب الماركسيَّة وفتت الاتحاد السوفيتي.

غير أن مراقبين للشأن الإثيوبي نظروا إلى كل تلك التداعيات من زاوية أن سقوط نظام "مانغستو" جنَّب المنطقة بصورة عامَّة - وإثيوبيا بصورة خاصة- ويلات سيناريو آخر أكثر تشاؤماً.. إذ اعتبرت منظمة "آفريكا واتش" التي تتخذ من لندن مقراً لها، عدم نجاح المساعي العديدة التي بُذِلت لوقف إطلاق النار ضرباً من ضروب حُسن الطالع **«فلو كان ثمَّة وقفٍ لإطلاق النار في عام١٩٩٠، أو في مُستَهَلِّ ١٩٩١، لأصبح بمقدور "مانغستو" وضع إستراتيجية جديدة للحرب، تعتمد على التعبئة الجماهيرية بإثارة النعرات العرقيَّة، وتمكنه من تغيير طبيعة الصراع من حرب بين ديكتاتورية عسكريَّة وتجمُّعات حركات التحرير، إلى صراع عرقي واسع النطاق، تتواصل فيه عملية إراقة الدماء حتى الآن».**(١٥)

وأضافت أيضاً في تقريرها: **«كان الحل الأمثل والممكن لإثيوبيا هو الهزيمة العسكريَّة السريعة والحاسمة لمانغستو، وهو الأمر الذي تمَّ في حينه وعلى الوجه الأكمل.. إذ أن الحرب لو قُدِّر لها الاستمرار لعام آخر لظهر للعيان بشكلٍ جلي السيناريو الذي سبق ذكره، ذلك لأن الإثنيَّة سرعان ما يشتعل أوارها عندما يتم استغلالها من أمثال مانغستو، ولحُسن الحظ فإن الحرب قد انتهت، وإن أدَّت إلى استلام السُلطة دون منازع من قِبَلِ كل من الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا».**(١٦)

في العاصمتين، كان يجري ترتيب الأوضاع الجديدة بصورة أقرب إلى الصمت، وبعد نحو شهر تقريباً، أصدرت "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" بيانها

الأوّل في العهد الجديد في ١٩٩١/٦/٢٠، والذي أوضح رؤيتها في تلك المرحلة وملامح العلاقة المستقبلية: **«إن العداء الذي استحكم بين الشعبين الإريتري والإثيوبي بسبب الأنظمة الاستعماريَّة التوسعيَّة الإثيوبيَّة عداءً مريراً، إلاّ أن هذا العداء وما ترتب عليه من مراراتٍ قد وصل إلى نهايته بانهزام وسقوط تلك الأنظمة، وليس ثمَّة عداء بعد الآن بين الشعبين، ولن يكون هناك عداءٌ بين الحكومة الإريتريَّة المؤقتة والحكومة الانتقاليَّة الإثيوبيَّة، وستعمل الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا في مرحلة الانتقال على تطوير العلاقات مع الشعب الإثيوبي وحكومته الانتقاليَّة، التي يسودها حُسن الجِوَار والسلام والتعاون الشامل».**

تطرق البيان أيضاً إلى قضيَّة جوهريَّة هامَّة كانت محط أنظار المراقبين الذين ينتظرون كيفيَّة التعامُل معها، بعد أن أصبحت إثيوبيا دولة مغلقة دون نوافذ بحرية: **«بما أن سلام ورخاء وتطوير الشعب الإثيوبي يمثل رغبة صادقة في نفس الشعب الإريتري، فإن ميناء "عصب" سيظلّ مفتوحاً أمام أنشطة الحياة الاقتصاديَّة الإثيوبية، فضلاً عن التعاوُن في المجالات الاقتصاديَّة والأمنيَّة التي تخدم المصالح المشتركة».**

بوصول الجبهتين إلى سُدَّة الحُكم في العاصمتين، طُويَت الصفحة الأخيرة من حقبة زمنيَّة انتفخت بأحداث قاتمة في حياة الشعبين الإثيوبي والإريتري، لم يكن بينها ما يفرح سوى نشوة النصر الأخير.. وفتحت الصفحة الأولى لحقبة جديدة تناصفتها الأحداث بلونين: الأبيض والأسود.. ولم تُدَع فرصة حتى للون رمادي يقبل التأويل.

هوامش الفصل الخامس

(١) قبيل تحرك الوفد تآمرت السلطات الأثيوبية فاغتالت السيد عبد القادر كبيري الذي كان يزمع الذهاب مع الوفد. والأعضاء الآخرون هم الحاج إبراهيم محمد والسيد محمد عثمان حيوتي، ولحقهم السيد صالح كبيري ابن المغدور به، وقد توفى إبراهيم سلطان عام ١٩٨٧، أي قبل تحرير إريتريا بسنوات قلائل.

(٢) ـ (٥) الإحصاءات مقتبسة من (دموع حمراء) مصدر سابق.

(٦) و(٧) الغذاء والسلطة في السودان - نقد الإغاثة الإنسانية 'آفريكان رايتس' ـ ص ٨١.

(٨) و(٩) المقتطف الأوَّل - ورد في المصدر السابق ص ٥٤ على لسان د. تيسير محمد احمد علي، والثاني على لسان السيد يوهانس أجاوين وذلك باعتبارهما ناشطين في مجال حقوق الإنسان (كما ذكر المؤلف).

(١٠) التعبير باللغة الأمهريَّة ويُعرَّب إلى أمن الشعب.

(١١) تفاصيلها مرفقة مع الملاحق التي تضمَّنها الكتاب.

(١٢) الكلمة أمهريَّة تعرَّب إلى "الجمعيَّة" أيضاً.

(١٣) الحروب الأهليَّة في أفريقيا - الجذور والحلول - د. تيسير محمد احمد علي ود. روبرت ماثيو ـ ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١٤) المصدر نفسه ص ٤٣.

(١٥) و(١٦) المصدر السابق ص ٤٢.

الجُزءُ الثانِي

الفَصْل السَّادِس

مَنزِلَةٌ بَينَ المَنزِلَتَين

المشي فوق حقلٍ من الألغام

عند وُصول الجبهتين الثوريَّتين إلى سُدَّة الحُكم في كُلٍ من أسمرا وأديس أبابا، كانت العاصمتان متقلتان بكمٍ هائلٍ من الدمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكان عليهُما المشي بحذرٍ فوق حقلٍ من الألغام، وقد تركتا وراءهُما الحُكم الذي مضى إلى ذمَّة التاريخ، بل كان لزاماً عليهما تسخير قُدراتهما لإزالة تلك الألغام بمهارة، وفي فترة زمنيَّة وجيزة، حتى تستطيع شعوبهما أن تتذوَّق طعم التغيير.

كانت الأوضاع في أديس أبابا عشيَّة التغيير أخفَّ وطأة، من حيث المُقارنة بالدمار الكامل الذي حاق بإريتريا. ففي الوقت الذي شرعت فيه الجبهة الحاكمة في إريتريا في إعادة بناء دولة من الصِفر تقريباً، كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا قد ورثت دولة بكامل مُؤسَّساتها الوطنيَّة وأجهزتها الإداريَّة، وانحصر التحدِّي في الكيفيَّة التي تُمكِّن من إعادة ترتيب أوضاع الدولة وفق المفاهيم الثوريَّة التي أنجزت عمليَّة الاستقلال السياسي، وكان ذلك يعني ابتداءً ضرورة وضوح الرُؤى السياسيَّة حتى تستقيم عمليَّة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" - بما ملكت من رصيدٍ نضالي وفَّر لها يداً متنفذة في السُلطة- ترغب في إحداث التغيير وترتيب الأوضاع استناداً إلى رؤيتها السياسيَّة، وكانت قبل الشروع في تنفيذ برامجها المتعلقة بشكل الحُكم، تنطلق من خلفيَّتها الماركسيَّة المتطرِّفة والمهتدية بالنموذج الألباني. ومن المفارقات التاريخيَّة، أن وصولها إلى السُلطة تزامَنَ مع انهيار تلك المرجعيَّة في تيرانا، وكان ذلك في العام ١٩٩١، إثر اندلاع الصراع على السُلطة بالمحاولة التي قادها الشيوعي السابق "صالح بريشا" (كان طبيباً خاصاً للزعيم أنور خُوجة) ونتج عنها إزاحة آخر حكومة شيوعيَّة في ألبانيا، واعتقال رئيسها فاتوس نانو، ووضعه في السجن مع بقية المسئولين الآخرين في الدولة.

ليس معلوماً تماماً، إن كان هذا التداعي الذي حدث في دولة النموذج سبباً في تخفيف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" من غلواء ماركسيَّتها المتطرِّفة، أم أن الواقع السياسي الإثيوبي الجديد عشيَّة التغيير فرض ذلك، لكن المعلوم أن هذا التخفيف لم يحول بينها وبين أن تصبَّ بعضاً من سياساتها العامَّة - وبالذات السياسات الاقتصاديَّة- في قالب ذلك النهج، بعد إعطائه نفحة ليبراليَّة اقتضتها

ظروف الواقع المُشار إليه، وكذا ظروف خارجيَّة أملتها دولٌ ومُؤسَّسات لها مصلحة في التغيير الجديد، وبنفس القدر تحتاجها الجبهة الحاكمة في دعم سياساتها وتوجُّهاتها.

وصل السيِّد مليس زيناوي وبعض رفاقه إلى أديس أبابا بعد أقلَّ من أسبوع من استقرار الأوضاع، أي في ١٩٩١/٦/٣، وشَرَعَ على الفور في تكوين حكومة انتقاليَّة، كانت خطوطها العريضة - وربَّما مُسمَّياتها- قد وُضِعَت منذ اللحظة التي كان الثوار يطرقون فيها أبواب العاصمة إيذاناً باقتحامها.

كانت أولى الخطوات في إعادة ترتيب البيت الإثيوبي من الداخل - وفق رؤى "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"- هو مؤتمر السلام والديمقراطيَّة، الذي عُقد بعد نحو شهر تقريباً في ١٩٩١/٧/١، وجمع نحو ٨٤ تنظيماً معارضاً لنظام مانغستو، وكنا قد أشرنا لمُداولاته في فصلٍ سابق، خاصَّة الظلال التي انعكست في بند استقلال إريتريا، وما نتج عنه من قناعة لكلا الجبهتين بحاجتهما لبعضهما البعض أكثر من أي وقتٍ مضى.

كان هناك مشروعٌ لتحالف القُوى الأساسيَّة التي عقدت مؤتمرها في الميدان قبل شهورٍ قليلة من سُقوط نظام مانغستو، وقد تأطر هذا المشروع فيما سُمِّي بـ"الجبهة الديمقراطيَّة الثوريَّة لشُعُوب إثيوبيا الأهودق"، وتتكوَّن من تنظيمات أساسيَّة، هي: الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، جبهة تحرير الأرومو، الحركة الديمقراطيَّة لشعوب الأمهرا، المنظمة الديمقراطيَّة للشعب العفري، وحركة الضُبَّاط الأحرار (حلت نفسها فيما بعد).

كانت هناك عدَّة عوامل ضاغطة، سارعت بتشكيل هذا التحالف بالشكل الذي ورد ذكره.. لم تكُن ثمَّة قواسم مشتركة بين تلك التنظيمات سِوَى اتفاقها في مهمة سقوط مانغستو، ولهذا لم يكن البرنامج المطروح واقعاً في مضمونه، بقدر ما كان رضائياً في شكله، ومع ذلك، استطاع هذا التحالف في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة - بعد مداولاتٍ استمرَّت لخمسة أيام- وضع ميثاق المرحلة الانتقاليَّة الذي يتكوَّن من ٢٠ مادة، والمُصادقة عليه.

بموجب هذا "الميثاق"، قامت الجبهة الحاكمة بتقسيم إثيوبيا إلى ١٤ إقليماً على الأساس القومي، وهَدَفَت بهذا الإجراء إلى الاعتراف بحقوق القوميات حتى تضطلع شُعُوبها بالقيام بالمهام الإداريَّة والسياسيَّة في كل إقليم، إلى جانب القيام بالتنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في ميزانيَّاتٍ منفصلة، تُدعَمُ جُزئياً من السُلطة المركزيَّة.

لقد كان موضوع شكل الحُكم من أهم الموضوعات، ولهذا افترض أن تعمل المرحلة الانتقاليَّة على تهيئة الظروف الملائمة لتأسيس نظام ديمقراطي تتمتع فيه القوميات والشعوب الإثيوبيَّة بحُقوقها السياسيَّة والوطنيَّة كاملة. في هذا السياق،

نصَّ "الميثاق" على وضع مسودَّة للدُستور، والتي تمَّ تكوينها من عدَّة تنظيمات وشخصيَّات، رُوعي فيها التنوُّع السياسي، بحيث ضمَّت سبعة أعضاء ممثلين للمجلس وينتمون لمنظمات سياسيَّة مختلفة، وسبعة آخرين يمثلون منظمات سياسيَّة ليست أعضاء في المجلس، وكذلك القوميَّات التي لم تمثل في المجلس، بالإضافة إلى ثلاثة عشر آخرين يمثلون منظمات مهنيَّة وشعبيَّة وخُبراء في القانون ورجال الدين.

قامت اللجنة بصياغة آراء متباينة مأخوذة من تجارب بلدان مختلفة، وعُرضت على الشعوب الإثيوبيَّة في الأقاليم والمركز لمناقشتها، ثم عُرضت على مجلس ممثلي المنظمات السياسيَّة، وأخيراً البرلمان الذي ضمَّ نحو ٥٤٨ عضواً للمصادقة النهائيَّة.

قدَّم الدُستور الإثيوبي المُجاز من الناحية النظريَّة حلاً للمسألة القوميَّة التي كانت تناقضاتها سبباً في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في إثيوبيا منذ عهود تاريخيَّة سحيقة، كما أنه من جهة أخرى، يُعتبر - من الناحية النظريَّة- تجربة متقدِّمة لحَلِّ المسألة القوميَّة بشكلٍ عام في القارة الأفريقيَّة، والتي تعاني منها أكثر من بلد.

بالميثاق الذي أجيز في المرحلة الانتقاليَّة، وبالدُستور الذي وضع حلاً لمشاكل الاضطهاد القومي في إثيوبيا، اتضح أن "الجبهة الديمقراطيَّة الثوريَّة لشعوب إثيوبيا" قد أقدمت على "مساومة تاريخيَّة" بين القوميَّات المختلفة، مثلما أقدمت على ذات المساومة مع المسلمين، حيث اعتبرت الإسلام والمسيحيَّة الديانتين الرسميَّتين (كانت المسيحيَّة هي الديانة الرسميَّة الوحيدة في الماضي).

وفقاً للدُستور، تمَّ تكوين مجلس تشريعي وجمعيَّتين فيدراليَّتين ومجلس رقابي يُسمَّى بـ"المجلس الفيدرالي"، ويفترض أن يكون الأعضاء المُنتمون لهذه المُؤسَّسات قد جاءوا عن طريق انتخاباتٍ ديمقراطيَّة حُرَّة.

فبحسب الزَّعم أن ذلك قد حدث، اتضح أن "الجبهة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا" تحظى بنحو ٩٠% من مقاعد هذه المجالس، ومن داخل هذه النسبة تُمسِكُ "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" بدفة القيادة لتُوَجِّه المركب للجهة التي تريدها.

بعد الممارسة العمليَّة، اتضح أن المجاز نظرياً كان مليئاً بالبُثور والدَمامِل، ولم يكُن سوى ديكور جميل المنظر، وأنه يسبحُ في شاطئ بعيد كل البُعد عن الواقع، بل تنعدم فيه كل أجهزة السلامة.

ربَّما كان ذلك ما استشعرته "جبهة تحرير الأرومو"، فقد قفزت من المركب مبكراً (العام ١٩٩٢)، وفضلت الجلوس في مقاعد المعارضة، وبعدئذٍ زهدت حتى في مقاعد المعارضة، ودخلت الأدغال والأحراش مجدَّداً، لتعارض

السُلطة الحاكمة معارضة مسلحة، وبرَّرت خروجها بدعوى هيمنة الجبهة الحاكمة علي مقاليد الأمور، الأمر الذي لا تضمن فيه نزاهة الانتخابات في ظِلِّ تلك الأجواء.

بعد خروجها من السُلطة، اعتمدت علي فصيل صغير من الأرومو كان يدير الإقليم الرابع، لكن ذلك لم يُعطِ الانطباع بعدم وجود فراغ في معادلة الحُكم، ذلك لأن الأرومو وفقاً للدستور الذي أقرَّ وجود ٩ قوميَّات إثيوبية، تعتبر القوميَّة الأولى من الناحية الديمُغرافيَّة، يليهما الأمهرا فالتيغراي. (١)

وقد جري التأكيد في فصلٍ سابق على أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" قامت برعاية عدَّة لقاءات مصالحة سريَّة بين الجبهة الحاكمة في إثيوبيا وحركة تحرير الأرومو، بعضها بمراقبة دوليَّة شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكيَّة وألمانيا وبريطانيا والسويد.

ما زاد من اختلال معادلة الحُكم أيضاً، أن القُوى الممثلة للأمهرا (الحركة الديمقراطيَّة لشعوب الأمهرا) لا تمثل القوميَّة تمثيلاً حقيقياً، بدليل أن قوى أخرى مؤثرة (المنظمة الديمقراطية لعموم الأمهرا) ومنظمات أخرى تقف في خندق المعارضـة.

بهذه الوضعيَّة، اختلَّ هدف "المساومة التاريخيَّة" الذي هدفت إليه الجبهة الحاكمة بوضع مارد القوميات الإثيوبيَّة في قُمقُمِهِ، لذا تظل المسألة القوميَّة هي المشكلة الكبرى في إثيوبيا، وما تمَّ الاتفاق عليه في الدستور هو مجرَّد حبَّاتٍ من "الأسبرين" وُصِفَت لمريضٍ يشكو من داء السَّرطان.

لكن ذلك - مع علاَّته- بدا مُقنعاً لعدَّة أطراف دوليَّة، وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكيَّة، التي راحت تُكثر من القول في بداية حقبة التسعينات إن مساعداتها ومعوناتها لأي دولة مشروطة بتكريس الديمقراطيَّة واحترام حقوق الإنسان. كما يمكن القول أيضاً بأن ذلك الشكل - مع علاَّته أيضاً- حال بصورة مُؤقتة دون تناحُر القوميات فيما بينها، استناداً إلي ظلاماتٍ تاريخيَّة أو ثاراتٍ جرت في حقب ماضية، فقد أبقى على الشكل الهش للوحدة الإثيوبيَّة.

بالقناعة التي ورد ذكرها، تدفقت المساعدات والمعونات الاقتصاديَّة والقروض على إثيوبيا، فقامت الولايات المتحدة علي الفور بمنحها مساعداتٍ في السنوات الأولى بلغت نحو ٥٤ مليون دولار، وأعلنت المجموعة الأوربيَّة قيامها بـ"مشروع مارشال" لإعادة بناء إثيوبيا بما قيمته ٢,٢ مليار دولار، وقامت اليابان بإلغاء ديونها المستحقة وتقديم أكثر من ٧٠ مليون دولار، وعلى الصعيد الأفريقي، ساهم بنك التنمية بتقديم قرضٍ بمبلغ ٨٩ مليون دولار، مع تسهيلات بدون فائدة لمدة ٥٠ عاماً. أما البنك الدولي، فقد قدَّم حتى العام ١٩٩٨ ما يقارب السبعمائة مليون دولار.

الواقع أن الدولة الإثيوبيَّة ظلت على مدى تاريخها في الحِقَب المختلفة تعتمد اعتماداً أساسياً على العون والمساعدات الخارجيَّة، فعلى سبيل المثال، قدَّم برنامج الغذاء العالمي وحده لإثيوبيا خلال الثلاثة عقود الماضية ما قيمته بليون دولار أمريكي، ومثلت المساعدات في المُتوسِّط ما بين ١٥ إلى ٢٠% من إمداد الغذاء المحلي، فالثابت أيضاً أن الدولة الإثيوبيَّة على مختلف الأنظمة فيها لم تتكفَّل مطلقاً باكتفاءٍ ذاتي في الغذاء لمواطنيها.

عملت الجبهة المتنفذة (الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي) في التنظيم الحاكم (الجبهة الثوريَّة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا) إلي تحويل معظم الدعم والمساعدات الاقتصاديَّة إلي إقليم التيغراي، بدعوى أنه الأكثر تضرُّراً من ممارسات الأنظمة السابقة، فأسَّست في العام ١٩٩١ أكبر مِرفقٍ اقتصادي في الإقليم، تحت اسم "الصندوق القومي لتأهيل التيغراي"، والذي يضم نحو ٢٥ مُؤسَّسة عاملة في المجالات الإنشائيَّة والتجاريَّة والتعدينيَّة والاستثمارية، مثل وشركة ميجا كوربوريشن MEGA ORPORATION، ومُؤسَّسة الإغاثة وإعادة إعمار التيغراي، إلي جانب العديد من المُؤسَّسات والشركات، والتي تتداخل أنشطتها في التبادُل التجاري مع إريتريا بصورة تطغى على نشاط مُؤسَّسات الدولة المركزيَّة.

جرَّاء ذلك، حدثت نهضة عُمرانيَّة واقتصاديَّة وتجاريَّة كبيرة في إقليم التيغراي، مقارنة بالأقاليم الأخرى، وفيه تركَّزت مُنشآتٍ اقتصاديَّة ضخمة (أنشئ مصنع للأسمنت في ميكلي، عاصمة الإقليم في العام ١٩٩٧ برأسمال بلغ أكثر من ٧٥٠ مليون بر لإنتاج ١٢٠ ألف طن سنويا، وأقيم مصنع لصناعة الأدوية، وآخر لصناعة المنسوجات، ومصانع عديدة للصناعات الخفيفة.. إلخ).

ثمَّة أغراض سياسيَّة - إضافة للأغراض الاقتصاديَّة- في تحويل معظم الدعم لإقليم التيغراي، ذلك أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كانت تتحسَّب من حدوث ردَّة سياسيَّة في جهاز الدولة تحت تأثير أي ظروف تدفع بعض القوميات الإثيوبيَّة إلي استغلال ما كفله الدستور الفيدرالي لها في أحقيَّتها لتقرير مصيرها، الأمر الذي يُؤدي إلي انفصالها، فتعمل آنئذٍ الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي علي ممارسة الحق نفسه، وإقامة جمهوريَّتها المستقلة التي سبق وبشَّرت بها منذ وقتٍ مُبكِّر في برنامجها السياسي.

دبلوماسيَّة "خذ وهات"

ذكرنا في فصلٍ سابق، أن قوَّات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بعد أن تضامنت مع حليفتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في اقتحام العاصمة أديس أبابا وتسلم السُلطة، لم تُصِبْ تلك القوَّات راحةً، فقد واصلت مهمَّتها في إطار حاجة الحليف لها بحراسته والسَّهر للحفاظ علي أمن السلطة واستقرار الأوضاع، وظلت مرابطة هكذا لعدة سنوات.

هذا ما جري تأكيده علي لسان السيد عبدالله جابر مسئول الشئون التنظيميَّة في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، ومستشار الرئيس الإريتري للشئون العربيَّة، حيث قال في حوار له مع صحيفة 'الاتحاد' الإماراتيَّة بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٦: **«دعمنا التيغراي وأوصلناهم بدبَّاباتنا إلى كُرسي الحُكم في أديس أبابا، ودفعناهم للعمل في إطار إثيوبيا المُوحَّدة، وليس لصالح قوميَّة التيغراي وحدها، ولسنا نادمين علي ذلك».**

في سياق تفصيلات هذا الدعم - غير الحراسة الأمنيَّة التي ذكرناها- كانت "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" قد قامت بتوجيه كل المواطنين الإريتريين (يُقدَّر عددهم رسمياً بنحو ١٣٠ ألفاً، وواقعياً الرقم أكبر من ذلك)، وكذلك الإثيوبيين من أصل إريتري، إلى التصويت لصالح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الانتخابات التي أجريت في العام ١٩٩٥ بصورة سلسة ومنضبطة أشبه إلى السريَّة، الأمر الذي عزَّز من وضعها في ظِلِّ التنافُس الشديد. وكذلك شمل الدعم وصفات سياسيَّة مستمرَّة، وتنازُلاتٍ اقتصاديَّة (يتم تفصيلها في محور آخر)، وكانت إيجابيات هذا الحلف إظهار "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" بمظهر الطرف القوي وسط التنظيمات الأخرى المُتربِّصة بها، حتى وإن لم تُسفِر عن نواياها الحقيقية تجاهها.

إزاء هذه التطوُّرات بدأت التوجُّهات الماركسيَّة المتطرِّفة للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي تضمحل، وإن كانت تأخذ بما يناسبها من هذا المنهج في قضايا اقتصاديَّة محدَّدة - مثلما ورد ذكره- علماً بأن التوجُّه العام للدولة نحا منحى الأخذ بمنهج اقتصاديات السوق الحر.

كذلك في ظِلِّ هذه التطوُّرات، حافظت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" على ما توصَّلت إليه في مسألة استقلال إريتريا، وقد أبدت موقفاً قاطعاً في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة، حينما ألقت القوى بظلال من الشك حول هذه القضيَّة - مثلما ورد ذكره- غير أنه من المناسب النظر لمسألة اعتراف الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي باستقلال إريتريا من عدة زوايا، حيث أن العلاقة بين التنظيمين على مدى أكثر من عقدين توضح أن هذا الاعتراف دائماً ما يستند إلي مؤشرات تنعكس علي تلك العلاقة، وذلك يقتضي معالجتها من خلال ثلاث حقب زمنيَّة منذ ظهور "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وتحالفها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، حيث تأرجح هذا المفهوم بين القناعة الإستراتيجيَّة والمناورة التكتيكيَّة.

<u>المرحلة الأولى</u>: وهي المرحلة التأسيسية الأولى لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، وهي ما يمكن تحديدها بمنتصف حقبة السبعينات وحتى أواخرها، حيث نجد بناءً على ما ورد ذكره ووفقاً لأدبيات الجبهة، أن اعترافها باستقلال إريتريا كان قائماً على "عدم الاكتراث السياسي"، إن جاز التعبير، باعتبار ضعف

خبرتها السياسيَّة آنذاك، علاوة على أن جهد القائمين عليها كان مُوجَّهاً نحو هدف "تأسيس جمهوريَّة التيغراي المستقلة"، وفي سبيل بلوغ تلك الغاية، اتبعت آنذاك المذهب الميكافيللي الذي يُبرِّر الوسيلة أياً كانت هُويَّتها.

ذلك يعني أنها - أي الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي- لم تُبدي أي اعتراض آنذاك إذا ما كان الوصول إلى هذا الهدف يمُرُّ عبر أنقاض الدولة الإثيوبيَّة، أو أن تحقيقه سيُؤدي إلى تفتيت الدولة إلى كيانات قوميَّة وعرقيَّة، وبالتالي فهي تنظر إلى مسألة استقلال إريتريا من هذه الزاوية.. لن يضيرها ذلك شيئاً مثلما لن يضيف لها شيئاً.. أي سيَّان الاستقلال أو عدمه، وبهذا الفهم فهي لا تتوجَّس من استقلال إريتريا توجُّس بعض القوميَّات الأخرى التي كانت ترى بنظرة صمديَّة غير قابلة للجَدَل أن إريتريا جزء من إثيوبيا الكبرى.. في حين أن الوضع الطبيعي هو أن استقلال إريتريا - بغضِّ النظر عن ملابساته القانونيَّة وظروف الضم القسري- سيضيف أشياءً كثيرة للشعوب الإثيوبيَّة، أهمُّها توقف الحرب وبالتالي عودة الأمن والاستقرار للمنطقة.

<u>المرحلة الثانية</u>: وهي حقبة الثمانينات كلها، وهي الحقبة التي شهدت الانطلاقة النضاليَّة الحقيقيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" على الصعيدين العسكري والسياسي، وعلى الرغم من أنها انطلاقة ساهمت في بعض جُزئياتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بالتحالف المعروف، إلاَّ أن هذه الفترة شهدت في مراحل مختلفة بروز خلافاتٍ وتوتر بين الطرفين، وقد كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في كثير من المواقف واقعة بين قُطبي رحى، فهي من جهة تتكئ على الدعم الذي تقدِّمه لها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ولا تستطيع الاستغناء عنه، وتدرك أن الإقدام على خطوة كهذه قد يهدِّد وجودها. ومن جهة أخرى، فهي مع تطوُّر الأحداث اكتسبت خبرة سياسيَّة مقدَّرة، وكانت تنتاب مشاعر بعض القائمين عليها نزعة نحو الاستقلاليَّة لإحساسهم - سواءً كان ذلك خطأ أم حقيقة- بأن حلف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" معهم ينطوي على شيء من "الأبويَّة السياسيَّة"، ولم يكن ذلك مجرَّد إحساس فحسب، وإنما رد فعلٍ لما أصبحت تردُّده بعض القوى الإثيوبيَّة التي لم يسعدها حلف الطرفين، فكانت تتحدَّث عن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كأنما أصبحت دُمية تحرِّكها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" كما تشاء، وأنها تقوم بعمل كل ما تمليه عليها، إلى درجة نسخ كل أفعالها وإعادة إنتاجها.

كما أنه يمكن التأكيد على أن بعض قادة التنظيم كانوا على قناعة عقيديَّة بأن استقلال إريتريا سيضمن لهُم سهولة استقلال إقليم التيغراي، وبالتالي إقامة الجمهوريَّة المستقلة في حالة تعذر تحقيق الأهداف الكبرى. وعلى الرغم من هذا التباين، لم يكن أمام "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" سوى مواصلة الاعتراف والالتزام باستقلال إريتريا.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد تحرير إريتريا، ووصول الجبهتين إلى الحُكم في أسمرا وأديس أبابا وحتى اندلاع النزاع الأخير.. فالثابت أيضاً أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" واصلت التزامها، بل إنها في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة الذي ورد ذكره أبدت استماتةً وحماساً دافقاً، وفي الواقع كان ذلك التزاماً خالطته الهواجس من جهة، وقيَّدته شروطٌ باطنيَّة (كشف عنها فيما بعد وسيجري تفصيلها في محور آخر) من جهة أخرى، وما كان مُمكناً الإفصاح عنها آنذاك مثلما أنه لم يكن باستطاعة "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" المُضِي في طريق آخر لا يُؤدي إلى استقلال إريتريا، لا سيَّما وقد ذكرنا أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ظلت حارساً للسُلطة في أديس أبابا حتى بعد أن أصبحت إريتريا دولة معترفاً بها في المجتمع الدولي.

في هذه المراحل التاريخية الثلاث، يمكن القول بأن "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" حمَّلت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وهناً على وهن، وعلى الرغم من تبايُن أطروحاتهما في بعض القضايا، وعلى الرغم من إدراك الأولى بأن قضيَّتها الأساسيَّة - وهي مسألة استقلال بلادها- ليست مستقرَّة تماماً في ذهنيَّة الثانية، إلاَّ أنها كانت مشبَّعة بالثقة في قدرتها على تغيير تلك الأفكار.. ومع ذلك فـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ظلت تدرك تماماً أن اعتراف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" باستقلال بلادها، أمرٌ لم يقُم على قناعة مبدئيَّة، بقدر ما هو خاضع لظروف ومؤثرات أخرى، وفق ما جرى ذكره. وهو أيضاً ما جرى تأكيده على لسان الرئيس "أسياس أفورقي" - بعد انهيار المعبد- في حوارٍ أجرته معه مجلة 'هويت' التي تصدُر باللغة المحليَّة التيغرينيَّة بتاريخ ١٤/٧/١٩٩٨ وعرَّبته 'النبض' في عدد خاص، حيث أنه رغم تأكيده في محاور أخرى أن الخلاف الحالي هو خلافٌ حدودي، إلاَّ أنه أجاب بإسقاطاتٍ يُرَدِدها آخرون على سؤالٍ حول ما إذا كانت لهذه الحرب أهداف واقعيَّة، فقال: «**هناك رأيٌ واسع بأن الخلاف الحالي ليس خلافاً على الحدود، وإنما يتعلق بموقف معيَّن من استقلال إريتريا، فـ"الويَّاني" حتى ظهور العملة الإريتريَّة لم يكونوا مقتنعين باستقلالنا، ولذلك ظهرت كل هذه المشاكل على السطح حالما أصدرنا عُملتنا الوطنية "النقفة"**».

وبنفس الفهم، عبَّر السيد عبدالله جابر عن وجهة نظره في الحوار المذكور مع صحيفة 'الاتحاد' الإماراتيَّة رداً على سؤالٍ حول ما إذا كان استقلال إريتريا قد "مُنِحَ" بالاتفاق مع المجموعة الحاكمة - أي التيغراي؟ فقال: «**لا، إطلاقاً.. مجموعة التيغراي الحاكمة في إثيوبيا لم تكُن موافقة في قرارة نفسها على استقلال إريتريا، كما أننا لم ننتظر موافقتها، فقد تمَّ تحرير إريتريا بطرد كل الجيوش الإثيوبيَّة، وحسمنا الموضوع عسكرياً في عام ١٩٩١**».

من جهة أخرى، كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" مشبَّعة بالثقة المطلقة، وتراهن على قُدرتها باستمرار في تغيير أي أفكار نشاز تبرُز من الجبهة

الأخرى، ولا يمكن التأمين على أنها كانت تفعل ذلك من أجل مصالح الحليف، وإنما كانت تتوسَّل أيضاً مصالحها الخاصة من تلك العلاقة، وهو ما يمكن النظر إليه - بنفس المستوى- من خلال مرحلتين:

مرحلة ما قبل التحرير:

في بدايات عملها النضالي، كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" قد دخلت في صداماتٍ مسلحة مع الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، التي رأت أنه ينافسها في جغرافيَّتها - إقليم التيغراي- التي تطمح أن تنشُر فيه أفكارها على الرغم من دعوة الحزب الثوري للنضال المشترك وإقراره حق القوميَّات في تقرير مصيرها، بما في ذلك قوميَّة التيغراي، وكان صداماً حاداً لم تستطع قوَّات التحرير الشعبيَّة (الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا لاحقاً) أن تنجح في إزالة تناقُضاته، وقد تعمَّق أساساً لنفور عرقي ضمرته "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تجاه كوادر الحزب الثوري الذي كانت قاعدته من قومية الأمهرا.

كذلك دخلت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" مع فصيلٍ آخر (جبهة تحرير التيغراي) الذي تأسَّس لأهدافٍ تتقارب معها، وعند ما رأت أنه ينافسها موقع الريادة ويتناصف معها القواعد الجماهيريَّة، عملت على تصفيته عسكرياً في العام ١٩٧٧. بناءً على هذا وذاك، كان تحالفها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" مشفوعاً بتلاشي خياراتها في حلفٍ بديل في الساحة الإثيوبيَّة، ثم أصبحت القواسم الثقافيَّة الاجتماعيَّة عاملاً إضافياً في توطيد عُرى التحالف فيما بعد.

لا يمكن الزعم بأن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" لا تدرك ذلك الواقع، بل هي كما أسلفنا تحيطُ بكُلِّ الظروف التي ينطلق منها حليفها، وبدت مطمئنة بأنها قادرة علي تصويب أطروحاته، على الرغم من التناقُض الحاد مع أطروحاتها السياسيَّة.

فقد كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" تؤكِّد في أدبياتها بأن غياب الديمقراطيَّة في إثيوبيا يُعَدُّ سبباً مركزياً في تغييب إرادة شعوبها، وهضم حقوقها الأساسيَّة، وبهذا المنظور فإن ما تطرحه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" من انفصال يفضي إلى تأسيس جمهوريَّة مستقلة لا يُعَدُّ متناقضاً مع رؤيتها فحسب، وإنما يهدِّد وجودها السياسي أيضاً، كما أنه يمكن أن يشجِّع قوميات أخرى لتنحو ذات المنحى، الأمر الذي يعني حدوث صراعات هامشيَّة تبعد كل القوى عن الهدف الأساسي المتمثل في إزالة الحكم في أديس أبابا.

من أجل هذه المصلحة المرحليَّة، يمكن تفسير تمسُّك "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بتحالفها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" -مع علاَّته - في الفترة قبل الانتصار النهائي.

مرحلة ما بعد التحرير

وقد طمحت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" فيها إلى هدفين: أحدهما استراتيجي والآخر مرحلي.. أما الإستراتيجي، فإنها بعد وصولها إلى الحُكم وإدراكها لواقع بلادها من حيث الدمار الكبير الذي لحق بها، ومعرفتها لحدود إمكاناتها الاقتصاديَّة ومواردها الطبيعيَّة والبشريَّة، فقد بدأت في إتباع أو التخطيط لبرنامج يحقق شراكة اقتصاديَّة كاملة مع إثيوبيا، ويمكن أن تكون نواة لتكاملٍ اقتصادي أوسع على نطاق دول القرن الأفريقي، ومن خلال هذا الطموح الكبير تستطيع أن تُنجِز أهدافها التي تنتشل بلادها من قاع الدمار إلى آفاق أرحب من التقدم والازدهار، وسنرى لاحقاً أن فكرة الشراكة الاقتصادية لاقت هوىً أيضاً في نفس "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، مع فارق أنها استحسنتها من زاوية الإبقاء على إريتريا ضمنياً تحت الهيمنة الإثيوبيَّة، طالما ارتضت طوعاً خيار الاستقلال.

أما الهدف المرحلي، فهو ما قد بَرَزَ إثر محاولات بعض القوى السياسيَّة الإثيوبيَّة التشويش على خيار استقلال إريتريا في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة المُشار إليه من قبل. كذلك تحرُّك بعض القوى الإقليميَّة والدوليَّة في نفس الاتجاه، الأمر الذي انعكس قلقاً على "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، ورأت ضرورة الاعتماد على الحكومة الإثيوبيَّة المُؤقتة والمتنفذة فيها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الاعتراف السريع بنتائج الاستقلال، حتى يكون ذلك جاذباً لاعتراف دولي سريع أيضاً، ويقطع الطريق - في نفس الوقت- على القوى الإثيوبيَّة الأخرى التي ماثلتها التوجُّه في المحيطين الإقليمي والدولي.

إضافة إلى ما ذكرناه من أن حراسة كوادر "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" للمُجتمعين في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة بصفةٍ خاصة، والسُلطة في أديس أبابا بصفة عامَّة قللت من فرص المناورة بمسألة استقلال إريتريا، علاوة على ذلك، قد يقول المنطق أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" كانت ساعتئذٍ في أوج عنفوانها الثوري والنضالي، ومن القوَّة والإمكانات بحيث يمكنها مواصلة المشوار عسكرياً إذا ما ظهرت أي عراقيل أمامها في طريق هدف استقلال بلادها، لكن المنطق أيضاً يقول بأن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بعد أن بسطت سيطرتها على كامل التراب الإرتري، أعلنت بوضوح للمجتمع الدولي أنها ستعتمد استقلالها بالطرُق القانونيَّة المشروعة عبر استفتاء شعبي في نهاية مرحلة انتقاليَّة حدَّدتها بعامين. لهذا، فطالما أصبح ذلك هو المنهج الذي ارتضته، إذن لابُدَّ أن تعمل ما بوسعها لإنجاز هذه المُهمَّة التاريخيَّة، دون أن يحدُث ما يمكن أن يُعكِّر صفوها.

كشف عن ذلك الرئيس "أسياس أفورقي" في الحوار المذكور من قبل في مجلة 'هويت'، حيث قال: «**إن استقلالنا لم يأت بمباركة الحكومة الإثيوبية، وقد ناضلنا ما بوسعنا في تثبيت هذه الحقيقة بوضوح، وقد سعت عدة جهات**

بالانحياز إلى قوى معيَّنة لإقناعنا بحُجَّة التسهيل والقبول الفوري والسريع من المجتمع الدولي.. حاولوا بعدَّة وسائل تعقيد المشروع، إلاّ أننا لم نتراجع قيد أنملة من مبدأنا في أن استقلال إريتريا لم ولن يكون هِبَة من أي جهة كانت.. إنه قرار الشعب الإريتري دون سواه، وقد حرصنا دوماً على تشبُّثنا بهذا الخيار، وقد تحقق استقلالنا بصوت ودماء الشعب الإريتري».

ومع ذلك، فإن أي نكوص من الجبهة الحاكمة في إثيوبيا آنذاك في الاعتراف باستقلال إرتريا كان سيُؤدي إلى أمرين لا ثالث لهما: الأول، جولة أخرى في الحرب، وذلك يعني مزيد من التضحيات والمزيد من بعثرة الطاقات وإهدار الموارد والإمكانيات. ولا يمكن القطع بالفترة الزمنيَّة التي تستغرقها تلك الجولة، ولكن قياساً بالإرادة التي حققت التحرير، يمكن القطع بأنه خيار سيُؤدي في النهاية إلى تكريس ما هو كائن أصلاً في استقلال إرتريا.. أما الأمر الثاني، فقد يُؤدِّي عدم الاعتراف أو التشويش إلى دخول القضيَّة إلى دهاليز الأمم المتحدة، وهي مسألة تتحكَّم فيها أشياء يصعُب التكهن بها مجتمعةً، لا سيَّما وقد شهدت الدهاليز نفسها المُؤامرة الأولى التي كلفت حرب الثلاثين عاماً، وقد يكون التاريخ أحمقاً إن أعاد سيرته الأولى بهذا السيناريو الممقوت.

هذا أيضاً ما ألمح إليه الرئيس "أسياس أفورقي" في الحوار مع مجلة 'هويت'، فقال: **«أثناء إجراء مشروع الاستفتاء، حرصنا على تجنب الانطباع بأن استقلالنا كان تحت أي ظرف هِبَة أو مِنحَة من الحكومة الإثيوبية.. كان الأمين العام للأمم المتحدة - وهو في ذلك الوقت الدكتور بطرس غالي- وكانت تظهر من حين لآخر الكثير من التعقيدات، وقد حرصنا على التعبير بوضوح عن رفضنا القاطع لاحتمالات فهم المسألة بصورة مغايرة، وأكدنا أكثر من مرَّة أنه يمكننا أن نُجري الاستفتاء دون استجداء مباركة الأمم المتحدة إذا ما تعمَّدت تصوير عمليَّة الاستفتاء وكأنها منحة من قبل حكومة إثيوبيا إلى إريتريا».**

في التقدير، أن الخطوة التي اتبعتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" في تكريس مبدأ الاستفتاء كانت خطوة عقلانيَّة متميِّزة، فهي من جهة جنت ثمار نضالها المسلح بطريقة حضاريَّة وعزَّزت استقلال بلادها بضمانة دوليَّة، ومن جهة أخرى كانت هذه الضمانة من نفس الجهة التي ساهم أقطابها بالأمس في تضييع الحق الإريتري.

أجرت الجبهة الشعبيَّة الاستفتاء في آخر الفترة الانتقاليَّة، وكان الشيء غير المرئي فيه أنها استفادت من الوجود الديمُغرافي الكثيف لقوميَّة التيغراي في إريتريا، والذي شارك في عملية الاستفتاء مثلما شارك الإريتريون المقيمون في إثيوبيا بالتصويت لصالح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الانتخابات، وليس معلوماً تماماً إن كانت تلك المشاركة بإيعاز من "الجبهة الشعبيَّة لتحرير

التيغراي"، أو هو إقدامٌ طوعي، أم أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" جبرته لصالح ذلك الهدف.

أياً كانت الدوافع، فبموجب تلك المشاركة كان القانون الذي استصدرته "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" لمنح الجنسيَّة الإريتريَّة قانوناً مرناً ومتسامحاً، نال بموجبه الكثيرون من أبناء التيغراي ذلك الصك، وفي ظروف التعبئة التي لازمت الحرب الثانية - الراهنة- اتضح أن الصك لا يوفر ولاءً كاملاً، الأمر الذي جعل السُلطات الإريتريَّة تعيد النظر في وضعيَّة هؤلاء بإجراءات أخرى لم تصِل إلى ما أقدمت عليه أديس أبابا من إجراءات قاسية طالت الإريتريين المقيمين في أراضيها والإثيوبيين من ذوي الأصول الإرترية.

كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بنتائج الاستقلال، والدولة التي حملت الرقم الأوَّل في السلك الدبلوماسي المُمثل في إريتريا، وبادرت بإقامة علاقات على مستوى السفراء قبل أن تعلن نتائج الاستفتاء.. وتوالت اعترافات الدول، وأصبحت إريتريا عضواً كاملاً في هيئة الأمم المتحدة.

النقش على الحجر

أما في شأن التطوُّرات التي كانت تجري على الساحة الإريتريَّة، فقبل إنجاز عمليَّة الاستفتاء بأيام قلائل، وتحديداً في ١٩٩٣/٥/٢٠، طرأ حدث كادت الدولة الوليدة أن تغرق بموجبه في لجَّة بحر عميق من الفوضى والاضطرابات، قبل أن يُشهر استقلالها رسمياً، إذ تمرَّد المقاتلون وقاموا باحتلال كافة الطرُق الرئيسيَّة والمرافق الحكوميَّة والدوائر الرسميَّة، بدءً بالمطار، وسط ذهول المسئولين الذين قام المتمرِّدون بإخراجهم عُنوةً من مكاتبهم، وكذلك المواطنين الذين باغتهم الحدث.

كان المتمرِّدون قد قَدِمُوا من وحداتٍ مختلفة بعضها خارج العاصمة وتجمَّعوا صباحاً وتوزَّعوا على كل المرافق، واتضح أنها حركة مطلبيَّة استاءت من التنظيم الإداري الذي جرى للدولة في الفترة الانتقاليَّة، ورأوا أن ذلك تمَّ بصورة فوقيَّة لا يُعبِّر عن نهج التنظيم الذي عرفوه في الميدان.. كانت الحركة في مجملها عفويَّة وعشوائيَّة ولم تكن منظمة تنظيماً دقيقاً يُؤهِلها لتحقيق أهدافها، وفي الواقع ليس ثمَّة أهدافٍ يُرجى لها أن تتحقق آنذاك، فالدولة تحرَّرت ولكنها لم تستقل رسمياً، ولم تنظم هياكلها الإداريَّة والسياسيَّة كلها، وليست هناك مُؤسَّسات تستطيع الجماعة المتمرِّدة أن تعبِّر من خلالها عن مطالبها، ولم تكن بحوزتهم وسيلة من وسائل الضغط سوى أسلحة حُمِلت على الأيدي والأكتاف، الخفيف منها والثقيل، والتي إن أزيحت مفاتيح تأمينها كان يمكن أن تشعل حرباً أهليَّة لا تُبقي ولا تُذر.

نزل لهم المسئولون فرفضوا التحدُّث إليهم جميعاً، بل اعتبروهم سبب المشكلة، ولم يُذعنوا سوى للأمين العام للحكومة المُؤقتة، السيد "أسياس أفورقي"

الذي راح يخاطب كل مجموعة على حِدَه، وطلب منهم جميعاً الحُضور إلى الإستاد الرئيسي، وهناك تحدَّث إليهم بلغة لم يتمالكوا معها إلاّ أن يُطأطئوا رُؤوسهم خجلاً، عندما قال لهم: «**اسمعوا إذاعات العالم اليوم.. ماذا ستقول عن هذا العمل المشين الذي أقدمتُم عليه؟**».. أما عن مطالبهم، فوعَدَهُم بالنظر فيها، وبذل الجهد في حَلِّ بعضها، فمضوا إلى حال سبيلهم.

قامت الأجهزة الرسميَّة فيما بعد بتحريَّاتها، فاعتقلت تبعاً لذلك بضع عشرات أطلقت سراحهم بعد عدة سنوات بعد فهم الدوافع التي حرَّضتهم على ذلك الفعل، واتضح أن معظم كوادر المقاتلين الذين قاموا بهذا التمرُّد هُم من الدفعات التي التحقت بالعمل النضالي في سنواته الأخيرة.

لكن تلك الحركة - مع عشوائيتها- إلاّ إنها نبَّهت إلى خطورة جيش ثوري بُني على العقيدة العسكريَّة التي ترى أن الحلول لأي قضيَّة لا تأتي إلاّ عبر تلك التربية.. وإن كان قد وضح في جانب آخر، مدى توق البعض وتعجُّلهم لحياة مدنيَّة فيها كل وسائل الرفاهيَّة بعد حياة مليئة بالفواجع والضنك الحياتي بين السهول والأودية والجبال. من أجل ذلك، كان بند تسريح نحو ثلثي الجيش الشعبي هو البند الذي علا على كل البنود في مهام الحكومة الإريتريَّة بعد الاستقلال.

مع أن عين المجتمع الدولي كانت مصوَّبة عليها، لترى كيف يمكن أن تتعامل مع عدة قضايا ينبغي أن تحدِّد رؤيتها فيها، خاصة على صعيد العلاقات الخارجيَّة على المستويين الإقليمي والدولي، فقد اتسم الخطاب السياسي فيها أثناء العامين اللذين تولَّت فيهما الحكومة المؤقتة قبل الاستقلال بكثير من اللغة الثوريَّة التي طغت على اللغة الدبلوماسيَّة، مِمَّا جعل دولاً بعينها ترتاب من توجُّهات القادم الجديد.

حدث ظرف يمكن أن يوصف بأنه قدري تقاطع مع السياسة، زاد من مشاعر الارتياب المذكورة.. إذ باغتت حُمَّى الملاريا الدماغيَّة الأمين العام للحكومة المُؤقتة السيد "أسياس أفورقي" قبل الاستقلال بعدة أشهر، أي في فبراير (شباط) ١٩٩٣، فدخل في غيبوبة استمرَّت ٤ أيام، ولم تكُن رحلات الطيران قد تواصلت إلى إريتريا بعد، كما أن مستشفياتها لم تكن مجهَّزة لمعالجة مثل تلك الحالات والتي لا توجد لها مراكز علاجيَّة متخصِّصة في المنطقة سوى تل أبيب ونيروبي، وكانت الثانية أقل تأهيلاً من الأولى. اجتمع رفاق الرئيس واتخذوا القرار الجرئ بنقله إلى تل أبيب، وطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي تأمين طائرة تقله إلى هناك، فبادر هذا الأخير ودبَّر الأمر عن طريق السفارة الأمريكيَّة الممثلة في أديس أبابا.

بعد أن عوفي الرئيس الإريتري هناك، أدرك أنه في مستشفى "كوبات حليم" بإسرائيل، فتحمَّل تبعات قرار لم يُشارك في اتخاذه، خاصَّة بعد أن استثار الحمية العربيَّة التقليديَّة التي أغفلت كل الأبعاد الإنسانيَّة، ولم تَرَ من الحدث شيئاً

سوى أن قادماً جديد اقترب من - أو بالأحرى دخل- الأرض الحرام، وبدأت تنسج من الخيال واقعاً ومن الواقع أوهاماً، ومن الأوهام حقائق.. ولم يُغفَر للرئيس الإريتري! إن الطريق في الأصل أصبح سالكاً بين تل أبيب وأصحاب القضيَّة المركزيَّة منذ مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١، وكان قبله مُمهَّداً بينها وبين آخرين يزورونها تارة في الخفاء وأخرى في العلن. لكن اتضح أن كل ذلك لا يُجدي نفعاً في التبرير، فأصبح ذلك العقل التقليدي يجنح إلى اختزال الأشياء في تفسيره لأي ظاهرة تطرأ على الساحة الإريتريَّة، فيجزم مكابراً بأن من وراءها وأمامها وعلى جانبيها تقف إسرائيل. وبدت إسرائيل نفسها سعيدة بالإطار الذي ظلت توضع فيه منذ تأسيسها، ويظهرها بمظهر الدولة القادرة على قهر أي شيء بذراع طويلة لا يستطيع أحد الوقوف أمامها، علماً بأن كل الذي فعلته في تلك الزيارة حين هبط عليها فيها الرئيس الإريتري من حيث لا تدري، الاكتفاء بتصريحات صحفيَّة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، هي في مضمونها استثمارٌ ذكي للحدث حيث قال: «**إن إسرائيل كسبت صديقاً مهماً**».

تمَّت زيارة الرئيس الإريتري - كما أسلفنا- وهو في غيبوبة أفقدته الوعي، ولكن بعد عدَّة سنوات أعقبها بزيارة أخري استغرقت بضع ساعات يوم ١٩٩٦/٢/٥، وهو في طريقه إلى إيطاليا. وعلى عكس الأولى، كان بكامل وعيه وبملء إرادته في الثانية، ونسبة لأنها تمَّت بعد شهور قليلة من أزمة أرخبيل جُزُر حنيش مع اليمن، فلم تسلم من التأويلات، لا سيَّما وان معظم الإعلام العربي حين اندلاع الأزمة ركز على الدور الإسرائيلي باعتباره المحرِّك غير المرئي لإريتريا في النزاع.

صدر بيان مشترك في ختام الزيارة، أكد الرئيس الإريتري فيه: «**عدم تورُّط إسرائيل في النزاع مع اليمن**»، وشدَّد علي أن بلاده: «**لم تتلقى الدعم من أي جهة أجنبيَّة في هذا النزاع، وليست لديها النيَّة لفعل ذلك**».

لقد تضمَّنت الزيارة الثانية - مع قصرها- مضموناً سياسياً ربَّما أراد من خلالها الرئيس الإريتري أن يوجه رسالة يوضح فيها استقلاليَّة تحرُّكاته وقراره السياسي، ولربَّما كانت أيضاً إشارة للذين يعتقدون بقوَّة في الوجود الإسرائيلي إلى أنه لا شيء يجعل الذي صاغوه في الخيال يصبح واقعاً.

كانت التحديات التي تقف مواجهة الحكومة الإريتريَّة كبيرة، فهي في خطوطها العامة تتلخص في إعادة بناء وتأهيل دولة محطمة، وفي فرعيَّاتها تتكاثر الملفات بما لا حصر له.. فهناك المورد البشري الذي يحتم قولبة مجتمع بأكمله في إطار جديد يتواكب مع مرحلة الدولة، لا سيَّما وأن المجتمع الإريتري عشيَّة التحرير كان سواده الأعظم يرزح تحت نير احتلالٍ مورسَتْ فيه شتى النظريات، وما يقارب ثلثه توزَّعته المنافي والمهاجر، وشريحة بلغت المائة ألف من المقاتلين الذين يطمحون في حياة أخرى، وملفات تضم سيرة ٦٥ ألف شهيد تتطلع أرواحهم

لتكريم في وطن ضحُّوا من أجله، وعشرات المئات من المعاقين يُرجى دمجهم في المجتمع، وملفات مفخَّخة لآلافٍ من الذين تعاونوا مع المستعمر ينتظرون جزاءهم، أو عبارة تقول لهم: اذهبوا فأنتم الطلقاء.. وفي الخلف عنوان كبير لدولة مطلوب منها استكمال أجهزتها السياسيَّة والإداريَّة حتى تستطيع القيام بواجباتها تجاه المواطن الحالم بالغذاء والكساء والدواء ليقوم بدوره بإيفائها حقوقها.

عندما وصلت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" إلى الحُكم لم تكُن قد قاطعت خلفيَّتها الماركسيَّة تماماً، وإن حاولت مبكراً الانفكاك من ربقة هذا التوجُّه، لذلك فقد استخلصت بعضاً من ذلك المنهج وضمَّنته سياسات الدول الجديدة دون الإدعاء بأنه انحياز له، وخاصة في ترسيم السياسات الاقتصاديَّة التي لم يشفع لها أنها انتهجت مبدأ السوق الحُر، لكن دخول الجبهة الشعبيَّة طرفاً منافساً (وهي الحكومة نفسها في وجهها الآخر) حال دون مجاراتها في هذا المجال، نظراً لضخامة إمكانياتها، وبالتالي احتكرت كثيراً من المناشط الإنتاجيَّة والتجاريَّة، وأصبحت تبعاً لذلك تتحكَّم في المفاتيح الاقتصاديَّة للدولة، مع إبقائها لهامش يسبح فيه الآخرون.

منذ تسلمها مقاليد السُلطة، اعتمدت الجبهة الشعبيَّة - وبشكلٍ واضح- في إدارة جهاز الدولة على كوادرها استناداً إلى ما تردِّده دائماً عن رصيدها النضالي الذي أنجز عملية الاستقلال، لكن ذلك لم يجعلها بمنأى عن نقد المناوئين لها فيما يرددونه أيضاً من أنها احتكرت السُلطة.

بعد نحو أقل من عام من الاستقلال الرسمي، طرقت الجبهة الشعبيَّة باب المؤسسيَّة - وفقاً لمفاهيمها- فقامت بعقد مؤتمرها الثالث في مدينة "نقفة" على الساحل الشمالي لإريتريا، وكان ذلك في فبراير (شباط) ١٩٩٤، واستغرقت مداولاته أسبوعاً كاملاً شارك فيه نحو ١٩٩٣ عضواً من الذين رُشِحوا للحضور من قبل اللجنة التحضيريَّة، وكانت أهميَّة ذلك المؤتمر في كونه الأول الذي عقد في ظِلِّ الدولة الوليدة، وفي خضم تساؤلات كثيرة كانت تكتنف الساحة الإريتريَّة. كان المؤتمران الأول والثاني قد عُقِدَا في الميدان إبان فترة الكفاح المسلح، وحدَّدت اللجنة التحضيريَّة أيضاً الإطار العام للمؤتمر في ستة قضايا، حصرتها في:

١- تحقيق الوفاق الوطني.
٢- تأمين مسيرة الديمقراطية.
٣- التطور والتنمية المتوازنة.
٤- العدالة الاجتماعية.
٥- تطوير ثقافة وطنية ديمقراطية.
٦- تحقيق تعاون دولي وإقليمي يقوم على مبدأ عدم الانحياز.

أجاز المؤتمر مسودَّة "الميثاق الوطني"، وكانت ملامحه العامَّة تحدَّدت في ربطه بين الوطنيَّة والديمقراطيَّة من جهة، وبين الديمقراطيَّة السياسيَّة والديمقراطيَّة

الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من جهة أخرى. واعتبر الميثاق أن: «**طبيعة المرحلة تستوجب وتتطلب قيام تنظيم سياسي واسع وقوي، مُؤسَّسٌ على صلابة وتراث الجبهة الشعبيَّة وتكون نواته أعضاء الجبهة الشعبيَّة والوطنيين الذين سينضمون لها**».. ولم يكن مفاجئاً أن تعلن الجبهة الشعبيَّة نفسها تنظيماً سياسياً وحيداً «**لحين اكتمال البناء الاقتصادي**».

في محاولة لفرز الأشياء وتمييزها، نصَّ الميثاق على النشاط المستقل للجبهة عن الحكومة، وشدَّد على ضرورة عدم شغل "كل" قياداتها لمناصب حكوميَّة، (كان ذلك شرطاً جعل نصف أعضاء المكتب التنفيذي تقريباً من شاغلي الوظائف الحكوميَّة)، ولهذا فالتمييز الذي نصَّ عليه الميثاق اتخذ فهم "التوأمة" على حدِ تعبير السيد الأمين محمد سعيد سكرتير الجبهة في حديثٍ له للتلفزيون المحلي يوم ١٩٩٧/٥/١٢، حيث قال: «**العلاقة بين الحكومة والجبهة هي علاقة توأمة، لا نستطيع أن نفصل بينهما، فكما يعرف الجميع أن الحكومة القائمة الآن هي حكومة الجبهة الشعبيَّة وشُكِّلت من قِبَلِها، وبالتالي لا نستطيع أن نفصل بينهما**».

أجريت الانتخابات لاختيار ٧٥ عضواً للمجلس المركزي وهو بمثابة الجهاز التشريعي، وهؤلاء بدورهم انتخبوا رئيساً للجبهة (أسياس أفورقي)، ومكتباً تنفيذياً مكوناً من ١٨ عضواً زائد الرئيس.(٢)

قرَّر المؤتمر بالنسبة لعضويَّة المجلس الوطني (البرلمان) أن يكون أعضاء المجلس المركزي (٧٥) عضواً، جميعهم أعضاء فيه، على أن يتم انتخاب (٧٥) عضواً آخرين من الشعب.

كانت المفاجأة في هذه العمليَّة الانتخابيَّة أن عدداً من الذين أحرزوا نسبة أصوات عالية في عضويَّة المجلس المركزي لم يستطيعوا العبور إلى عضويَّة المكتب التنفيذي (٣)، في حين أن آخرين أحرزوا نسبة أصوات أقل منهم انتخبوا أعضاء في المكتب التنفيذي (٤). كذلك لم يحالف التوفيق شخصيَّات تمتعت بتاريخ نضالي كبير (٥)، لكن في إطار تقاليد التنظيم لم يكن ذلك بمفاجأة، فما كان ليخاطر بترك الحبل على الغارب، لا سيَّما وقد وضع على عاتقه مسئوليَّة حُكم الدولة، ولهذا ليس مستغربا أن يكون قد تمَّ الاتفاق على كل ذلك في الحوارات التي سبقت المؤتمر، إضافة إلى أن قاموس التنظيم يخلو من مفردات الهزيمة أو الانتصار في مثل هذه الحالات.

إن المُتأمِّل لأعضاء المكتب التنفيذي يلاحظ تضمينه نسبة كبيرة من الشباب، وإن كانت لهؤلاء إسهاماتهم الوطنيَّة، إلاَّ أن بعضهم لا يمتلك تاريخاً بارزاً إبان فترة الكفاح المسلح، قياساً بالذين لم يعبُروا، وإن كان هذا أيضاً شيئاً ليس في تقليد التنظيم، لكن كان اختيارهم للمشاركة في رسم سياسات الدولة/التنظيم

محكاً صعباً للاختيار، فتواضع التجربة السياسيَّة قد لا يُجدي فتيلاً مع واقع يئن تحت ظِلِّ تركة مثقلة بالمشاكل ومستقبل ملئ بالهموم والطموح.

لقد عكس هذا التكوين في وجهه الآخر أن القيادة انحازت لمعادلة لا تخضع للعمليَّة الانتخابيَّة الحُرَّة، بقدر ما خضعت لاعتبارات أخرى برَّرها البعض «**بظروف اقتضتها طبيعة المرحلة القادمة**».. وذلك في الحوارات التي سبقت المؤتمر.

في ختام ذلك المؤتمر، طوى السيد رمضان محمد نور صفحة تنظيميَّة فتحت لأكثر من ثلاثة عقود زمنيَّة، وذلك بتقديم استقالته، طوعاً كما ذَكَرَ، وقسراً كما فُسِّرَتْ، وكان قد شغل منصب أوَّل أمين للجبهة الشعبيَّة، والتي طوت في المؤتمر أيضاً صفحة وفتحت أخرى غيَّرت فيها اسمها إلى "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة".

حضرت الجبهة الثوريَّة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا التي دُعِيَت بصفة مراقب، وهو التقليد الذي درجت عليه الجبهتان في أنشطتهما التنظيميَّة.

بذاك المؤتمر، اتضحت الخطوط العامة للمرحلة الانتقاليَّة، وأهمُّها الاعتماد على التنظيم القديم/الجديد في رسم وترسيخ سياساتها، وكان ذلك أمراً شططاً بالمقارنة مع محدوديَّة الكادر البشري الذي تقع على عاتقه مسئوليَّة التنفيذ، وكذلك نقص خبراته العمليَّة، وكان ذلك نتاجاً طبيعياً لاستغراق الجبهة الشعبيَّة في العمل السياسي والعسكري إبان فترة الكفاح المسلح، وقد جرت محاولة لاحقة لتغطية ذلك العجز من خلال دورات مكثفة في فنون الإدارة واللغة والتدريب المهني ومواصلة التعليم الأكاديمي من خلال برامج الدراسة بالمراسلة وغيره.

من جهة أخرى، وبالعوامل المذكورة أعلاه، أدى احتكار الجبهة الشعبيَّة للسُلطة إلى تمدُّد الدولة الأمنيَّة وغياب الدولة المُؤسَّسيَّة واضمحلال الدولة المدنيَّة. وكان لذلك أثره السالب على المناحي السياسيَّة والاقتصاديَّة والاستثماريَّة والاجتماعيَّة. ولا يعني ذلك غمط حقوق التنظيم في ذكر إنجازاتٍ تمَّت على مدى السنوات الماضية - مع قِصَرِهَا- فقد تحققت بعض الإنجازات في القطاعات المُشار إليها، ولكنها إنجازات عتمتها الظروف التي سبق ذكرها من جهة، وحدَّت من انطلاقتها المشاكل التي واجهت الدولة في محيطها الإقليمي من جهة أخرى.

كما أن هذه الإنجازات - بطموح من رَزَحَ تحت ويلات الاحتلال ردحاً من الزمن- تلقى رضاءً واقعياً، ولكن قياساً بالنزعة الإنسانيَّة الطموحة أيضاً إلى مراقي أكثر ازدهاراً، تقبَع تلك الإنجازات تحت سقف متواضع.

في هذا الإطار، ثمَّة بعض العوامل التي لم تساعد الدولة الوليدة في تكريس مفاهيمها الخاصة، بالذات في المجالين السياسي والاقتصادي، فعلى سبيل المثال

أعلنت موقفاً قطعياً تجاه الديمقراطيَّة الليبراليَّة القائمة على التعدُّد الحزبي وفق التنظير الغربي، ويُعتقد أنها في ذلك تبدو متوجِّسة من أن يُؤدي ذلك المنهج إلى تجزئة الوحدة الوطنيَّة، ومع ذلك فهي قد اقتبست منها - أي الديمقراطيَّة الليبراليَّة- ما يوائم ظروفها وضمَّنته دستورها، الذي تمَّت المصادقة عليه في مايو (آيار) ١٩٩٧، وهو الدستور الذي صَمَتَ لنفس التوجُّسات السابقة عن الإشارة للدين أو اللغة، مؤكداً في مقابل ذلك علمانيَّة الدولة، على عكس الدستور الإثيوبي الذي أشرنا له في إقراره بالمسيحيَّة والإسلام، ومع ذلك تدَّعي الدولة أيضاً بأنها علمانيَّة.

كفل الدستور المُجاز بعض الحريَّات العامة، من بينها حق تكوين التنظيمات السياسيَّة غير القائمة على أسُسٍ دينيَّة أو طائفيَّة أو قبليَّة، وهي حقوق ينتظر وضعها على بلاط الممارسة الفعليَّة بعد انتهاء الفترة الانتقاليَّة، والتي كان يُرجى منها أن تكون محكاً للاختبار تجنباً لأي تأثيرات جانبيَّة قد تفرزها الانعطافة الحادة من الحرمان إلى الكفالة.

فالدستور - أو الدساتير عموماً- في العالم الثالث، مهما تضمَّنته من بنود تتحدَّث بإسهاب عن الحريَّات، تظل حبيسة الورق، ويمضي البعض إلى أكثر من ذلك حينما يعمدون مباشرة إلى خرقها والعبث بها وفق أهوائهم ودون أدنى اعتبار لما يُمكن أن يُحدثه ذلك لدى عامة الشعب.

وفي سياق الممارسة العمليَّة، لم يكن خافياً أن القيادة الإريتريَّة مع اتجاه الضوابط أكثر من المُطلق، وهذا ما جرى تأكيده على لسان الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" يوم ١٩٩٨/٢/٢١ في لقائه المفتوح بمواطنيه، الذي دأب عليه سنوياً بالقيام بردودٍ مباشرة على أسئلة تلقى عليه، فقد سأل سائلٌ عن أسباب سماع المواطن الإريتري أخبار بلاده من وسائل الإعلام الخارجيَّة بدلاً عن وسائل الإعلام المحليَّة.. فبعد أن أكد أفورقي ضرورة بث الأخبار المُهمَّة ذات الطابع المعلوماتي والتعليمي، قال: «**أعتقد أن الأفيد للمواطنِ أن يعرف عن أوضاع الأسواق المحليَّة وأسعار المواد الاستهلاكيَّة فيها، بدلاً من الحديث عن إغلاق مصفاة عَصَبَ أم لا!!**».. وضرب مثلاً آخر فقال: «**لا أعتقد أن الحديث عن كل ما يعرفه المرء شيء ذو فائدة كبيرة، فما جدوى الحديث عن إلقاء القبض على زورق أو زورقين؟**».. مع تأكيده أيضاً بأن ذلك: «**لا يعني حجب الحقائق عن الجماهير**».. لكن مهما كانت درجة الإيمان به، فهو فهمٌ لا يتسق مع المعايير التي تجعل من المعرفة حقاً مطلقاً للإنسان، مثلما يصعُب التكهُّن بجدواها في ظِلِّ تدفق إعلامي أسقط شرط الاستئذان عند طرقه لأي باب.

في انعكاسات ذلك على المسار الاقتصادي، بدا أن ما تنتهجه إريتريا غير مقنع للدول الغربيَّة، وهي في مثل هذه الحالات تعمد إلى ربط عدم اقتناعها بالمساعدات والمعونات، باعتبارها إحدى عوامل الضغط، مع أنه معروف المخادعة

التي تتبعها الدول الغربية في هذه المقاييس، فكثيراً ما تحدثت عن غياب الديمقراطية في بلدٍ ما، لكنها لا تتورَّع عن الصمت إذا اقتضت مصالحها الخاصة ذلك.. (الحالة النيجيريَّة مثالاً إبان فترة الجنرال ساني أباشا وكثير من الدول الأفريقيَّة).

تحايلاً على مسألة المساعدات والمعونات في القضايا التي لا تثبت فيها جدواها، أصبح اللجوء إلى مسألة العقوبات الاقتصاديَّة كوسيلة من وسائل الضغط تجاه بعض الدول التي تحاول الخروج عن منظومة المجتمع الدولي بممارساتٍ تهدِّد السلام والأمن الدوليين، كالتسلح النووي والاعتداء على دول أخرى (غزو) وانتهاكات حقوق الإنسان، مثلما أصبحت تلحق بها قضايا الديمقراطيَّة، وتقوم الدولة المهتمَّة بهذا الشأن (وهي غالباً الولايات المتحدة الأمريكيَّة وبعض حلفائها من الدول الغربيَّة الأخرى) بالقيام مباشرة بلعب ذلك الدور - أي فرض العقوبات- أو تقوم بتمريره في حالات كثيرة من خلال مجلس الأمن (٦)، ومع كل ذلك تظل المصالح أحياناً بمثابة الحاجب الذي لا تعلو عليه العين!

لم تتدفق المعونات والمساعدات الاقتصاديَّة على إريتريا بالصورة المأمولة، وحتى لا تعطي مبرراً للدول الغربيَّة في الربط بينها والمسألة الديمقراطيَّة، أعلنت مبكراً موقفها الرافض لهذا الدعم، وهذا ما أكده الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" في حوار له مع صحيفة 'الحياة' بتاريخ ٢٥/ ١٩٩٨/٣، إذ قال: **«نحن نرفض المساعدات، فلسنا بحاجة لا إلى مساعدات إنسانيَّة ولا إلى خيريَّة، وذلك في إطار السياسات التي نتبعها في هذا المجال»**.. وبرَّر ذلك بقوله: **«نحن نرى المنح والمساعدات بمثابة عمليَّة تأخير لنُمو اقتصاد أي بلد أفريقي، خصوصاً في البلدان النامية، وهي تُضعِف إمكانيات المجتمع والدولة، إلى جانب أن حجم المساعدات يكون محدوداً في معظم الأحيان»**.

استطرد أيضاً قائلاً: **«أجرينا دراسة خلال فترة خمس أو ست سنوات عن المِنَح والمساعدات التي كانت تأتي من جهاتٍ عدَّة، بعضها باسم هيئات خيريَّة وإنسانيَّة، وأخرى مساعدات مع دول أقمنا معها علاقات ثنائيَّة، وجاءت نتيجة الدراسة - دون الخوض في التفاصيل- أن الاستفادة العمليَّة من هذه المساعدات هي أقل من ٣٠%»**.

كانت المُفاضلة قاسية بالنسبة للدولة الإريتريَّة في المُعادلة بين مساعدات اقتصاديَّة مشروطة يمكن أن تحدُث لها طفرة تنمويَّة في فترة زمنيَّة وجيزة، وبين الاستغناء عنها والاعتماد على القدرات الذاتيَّة بإرادة يمكن أن تحقق ذات الهدف، ولكن في فترة زمنيَّة أطول، وبدا أنها اختارت الطريق الثاني مع صعوبته ومعاناة السير فيه.

وفي غمرة هذه المثابرة الحثيثة، ما أن انتزعت ورقة آخر شهر من عام ١٩٩٤، حتى كانت الدولة الوليدة تعرَّضت لأوَّل مشكلة في الإطار الإقليمي، إذ

أقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسيَّة مع النظام السُوداني.. (يتم استعراض ذلك في محور آخر).. وعندما بدأ العام ١٩٩٥ يطوي آخر شهوره، تعرَّضت الدولة الوليدة للمشكلة الثانية في الإطار الإقليمي، إذ اندلع صدام عسكري محدود مع اليمن في أرخبيل جُزُر حنيش .. (أيضاً يتم استعراض ذلك في محور آخر).

إن المشاكل الخارجيَّة دائماً ما تكون أثقل وطأةً وأغور جرحاً على أي دولة من المشاكل الداخليَّة، فالثانية يمكن تأجيلها تحت مبرِّرات عدَّة، أما الأولى فإن أي تراخٍ في معالجتها قد يُؤدِّي إلى منزلقٍ خطير، كما أنها تستلزم تغيير سياسات وخطط وبرامج إلى استراتيجيات جديدة.

الاستنساخ السياسي

أما على صعيد العلاقات مع إثيوبيا، فقد جرى كل شيء في هدوءٍ، وتأطَّرت في قنوات عدَّة وفق اتفاقيَّات أبرمت بين الطرفين، وشرعت كل جبهة في تنفيذ خططها الإستراتيجيَّة الخاصة في إدارة الشئون السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لدولتها، وبدا أن هناك رغبة لتقارُب تدريجي، مروراً بتكامُلٍ تام، وصولاً لمظلة كُونفِدرَالِيَّة.

مع ازدياد وتأثير التقارُب، كانت القوى المناوئة هنا وهناك تزيد من قوَّة انتقادها، وخاصة في أديس أبابا، حيث علا صوتها، وأصبحت تصف الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بأنها مجرَّد دُمية تُحرِّكها الجبهة الحاكمة في إريتريا كيفما اتفق، وتارة أخرى بأنها سُلطة فاقدة الإرادة، تنسخ ما تقوم به السُلطة في أسمرا وتعمل بما تمليه عليها، وإن بدا ظاهرياً أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا لا تكترث كثيراً بما يُقال، إلاّ أنه أثَّر بشكلٍ أو بآخر على القيادة.

بالرغم من كل ذلك، فلم تكن ثمَّة مخاوف تصل إلى حدِّ اليقين في احتمال أن تعكر صفو العلاقات، لكن كانت هناك توجُساتٍ نتيجة تراكُمات الماضي من جهة، وعدم تيقن أي طرف مما يعتمل في صدر الآخر من جهة أخرى.

كنا قد ذكرنا أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا قد ورثت دولة مُؤسَّسة رغم التردِّي العام في الخدمات والمرافق العامة جرَّاء الحروب وقلة الإنتاج وفساد الإدارة، وذكرنا أيضاً أن الجبهة الحاكمة في إريتريا ورثت دولة شبه محطمة، ولذلك مثَّل الدمار النسبي قاسماً مشتركاً في البلدين، الأمر الذي تطلب الأولويَّة في الاتفاق على سياساتٍ اقتصاديَّة تنهض بهما من مستنقع الفقر والتخلف، وتتواكب مع الشعارات الثوريَّة والتحريريَّة التي رفعاها من أجل التغيير.

في إطار الرغبة المشتركة التي ذكرناها، بدا أن الجبهتين تتطلعان إلى شراكة اقتصاديَّة، مع فارق أن كل واحدة كانت تنظر لها بمنظار يختلف عن الأخرى، فإثيوبيا بعد أن أصبح استقلال إريتريا أمراً واقعاً، هدفت من وراء تلك الشراكة إلى ربطها بقناة تتحكَّم في مفاتيحها، وذلك للإبقاء الضمني عليها داخل

حظيرتها من جهة، وللحدِ من دورها الإقليمي من جهة أخرى.. لا سيَّما أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا أصبحت تتطلع للعب ذلك الدور، أما إريتريا فقد كانت تهدف من وراء تلك الشراكة إلى إنجاز عملية إعادة تعمير وتأهيل دولتها في زمن قياسي بالاستفادة من سياسات التبادُل التجاري والاقتصادي والاستثماري، وذلك في ضوء البداية من الصفر تقريباً وقلة الموارد الطبيعيَّة.

في سبيل ذلك، تخلت إريتريا عن أي مبدأ تعويضي من إثيوبيا عن فترة الدمار الذي لحق بها خلال نصف قرن تقريباً من الاحتلال، كما أنها غضَّت الطرف تماماً عن اقتسام أصول الدولة الإثيوبيَّة مع الجبهة الحاكمة، أو حتى المطالبة بجزءٍ منها. وفي هذا الصدد، قال السيد محمد محمود "شريفو"، وزير الخارجيَّة آنذاك ووزير الحكومات المحليَّة حالياً في حوار له مع صحيفة 'الشرق الأوسط' الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠، عندما سُئِلَ عن أسباب عدم مطالبة بلاده باقتسام الأصول الإثيوبيَّة، مثل سلاح البحريَّة وشركة الخطوط الجويَّة، فقال: «**القضيَّة ليست قضيَّة اقتسام، ما يوجد في إريتريا حقٌّ لها، وما يوجد في إثيوبيا حقٌّ لها أيضاً، وربَّنا يبارك لهُم في الموجود، هناك أشياء بُنيت قبل أو على مدى خمسين عاماً داخل إثيوبيا، ويمكن أن نطالب بنصيبنا فيها، ولكني أرى أن الأمر غير مفيد للعلاقات المستقبليَّة بين البلدين، فنحن نتطلع للتفاهُم وليس الخلاف، وأعتقد أن هذا الترتيب هو الأمثل**».

بعد عدة سنوات من هذا الحوار، سُئِلَ أيضاً السيد "صالح إدريس كيكيا" (نائب وزير الخارجيَّة آنذاك ووزير المواصلات حالياً) في حوارٍ له مع مجلة 'الوسط' بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ بطريقة أخرى حول ما إذا كانت إريتريا تنوي مطالبة إثيوبيا بمنحها تعويضات عمَّا لحق بها من جرَّاء الاحتلال، وبالنظر لتاريخ الحوار، لكأنما السائل كان يُدرك أن غيوماً بدأت تتلبَّد في سماء البلدين، ومع ذلك فقد أجاب السيد كيكيا إجابة مبدئيَّة أو دبلوماسيَّة - سيان- حيث قال: «**هذه صفحة طويناها، لأنها أولاً عمليَّة معقدة، وثانياً لأن الأنظمة الإثيوبيَّة التي تضرَّرنا منها لم يعُد لها وجود، وثالثاً لأن الشعب الإثيوبي نفسه كان ضحيَّة لتلك الأنظمة.. وهو لم يحارب الإريتريين بإرادته، وتضرَّر من الحرب بالطريقة نفسها، إذ فقد آلافاً من أبنائه وبقي عشرات الآلاف منهم معاقين بسبب تلك الحرب، ونعتقد أن النظر إلى المستقبل بروح أخويَّة يتطلب أن نتناسى ذلك الماضي لنعيش بسلام**».

بعد نحو شهرين ونصف من الاستقلال الرسمي لإريتريا، قام البلدان بتوقيع اتفاقٍ شاملٍ للتعاون في ١٩٩٣/٧/٣٠، أوضحت مادته الأولى أن الهدف منه هو الوصول إلى تكامُلٍ اقتصادي وتعاون سياسي بين البلدين، وعلى المستوى الإقليمي، وأكدت المادة الرابعة منه ضرورة إزالة المعوقات التجاريَّة والعمل على توحيد السياسات الجمركيَّة وفتح مينائي عَصَب ومُصَوَّع أمام التجارة الإثيوبيَّة لاستخدامها بكل حريَّة.. وخُصِصت المادة الخامسة لحريَّة حركة مواطني البلدين وتوحيد قوانين الهجرة.. وأشارت المادة التاسعة إلى سُبُل التعاون في المجالات

الماليَّة، والعاشرة كانت حول تنسيق السياسات الاقتصاديَّة، واختصَّت الثانية عشرة بقضايا الحدود بين البلدين أو على مستوى الإقليم.

وبموجب ذلك، تشكَّلت عدة لجان مشتركة لتنفيذ هذا الاتفاق، وبعد نحو شهرين أنجزت اللجنة الاقتصاديَّة مهامها، وتوصَّل الطرفان لاتفاق نهائي لتوحيد السياسات الاقتصاديَّة، ونصَّت مادَّته الأولى على استخدام إريتريا "البر" الإثيوبي إلى حين صك عملة خاصة بها، وتفرَّعت هذه المادة إلى أربع نقاط توضيحيَّة:

١-١ تنسيق سياسات معدَّلات صرف العُملة، بما في ذلك تجميع الاحتياطي بغرض تأسيس سعر صرف موحَّد.
١-٢ تنسيق أو توحيد هياكل معدلات الفائدة في كلا البلدين.
١-٣ العمل في اتجاه إيجاد آلية عمل يتم بواسطتها زيادة مخزون النقد الأجنبي مع معدلات النمو ومحاصرة التضخم في البلدين.
١-٤ وضع أجندة أو خطط يتم بموجبها تنسيق السياسات المتصلة بمتطلبات تحويل العملة الأجنبية، وإدارة المديونية الخارجية.

غطت البنود الأخرى المسائل الخاصَّة بحركة البضائع والخدمات إلى جانب المزايا والتسهيلات التي ينبغي أن يتمتع بها المستثمر الوطني في كلا البلدين.

عقب التوقيع على الاتفاق، صرَّح السيد "سيوم ميسفن" وزير الخارجيَّة الإثيوبي لصحيفة 'إرتريا الحديثة' الرسميَّة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩، فقال: «**إن اتفاقيَّة التعاون هذه سيكون لها معنى كبير وستنعكس إيجابياً إلى الحياة اليوميَّة لمواطني البلدين، وعلى حركتهم وأمنهم ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، ونحن على قناعة تامة بأن العلاقات بين البلدين الجارين ستتطوَّر بفضل هذه الاتفاقيات إلى وحدة اقتصاديَّة اجتماعيَّة**».

بعد نحو عامين تقريباً من تفعيل تلك الاتفاقيَّة، اجتمعت اللجنة الوزاريَّة العُليا بين البلدين في أسمرا يوم ١٩٩٥/٤/٤.. رأس الجانب الإريتري السيد "محمود أحمد محمود" وزير الحكومات المحليَّة، ورأس الجانب الإثيوبي "تامرات لايني" (٧) لتقييم الاتفاق الموقع في العام ١٩٩٣، وبعد محادثات اختتمت ببيان مشترك جاء فيه: «**عبَّر الطرفان عن رضاهما التام عن الجهود التنسيقيَّة في مجال العلاقات الخارجيَّة والدفاع والعدل والأمن والإعلام، وأكدا على ضرورة تعزيزها وتوسيع العلاقات في المجال الاقتصادي، وجدَّدا التزامهما بالعمل على التكامُل عبر إنشاء منطقة تجاريَّة حرَّة**».

كانت اللقاءات المشتركة دائماً ما تختتم ببيانات مفعمة بالطموح، وكأنما الاتفاقيَّات تريد أن تُؤكِّد بأن كل شيء على ما يرام.. بالفعل كان كل شيء آنذاك على ما يرام، ما عدا الهواجس المخبوءة في النفوس.

ظلَّ المسئولون في كلا البلدين يشيدان باستمرار بهذه العلاقة، ويُؤكدان أنها مثلٌ ينبغي أن يُحتذى به في العلاقات بين الشعوب والدول، باعتبارهما استطاعا امتصاص ممارسات عقود زمنيَّة طويلة مليئة بالعداء والكراهيَّة والبغضاء، ومن ثمَّ تحويل كل تلك المشاعر السالبة إلى توجُّهات إيجابية في إطار جديد من الصداقة والاحترام المتبادل.

ربَّما كان ذلك هو ما استنفر أحد الكتاب المرموقين ليدعو عبر مقالٍ نشره في صحيفة دوليَّة، بأن تمنح جائزة نوبل للسلام مناصفةً للرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" ورئيس الوزراء الإثيوبي "مليس زيناوي".(٨)

إن من أكبر الأسباب التي كانت تزيد من دائرة الآمال وتعمل على قمع الهواجس التي لم تسفر عن كنهها، هو أن البلدين ظلاَّ ينسقان سوياً في إطار السياسة الإقليميَّة بتوجُّهاتٍ اتسقت إلى حدٍ ما مع توجُّهات المجتمع الدولي، وبالذات القطب الذي يحاول التسيد (الولايات المتحدة الأمريكيَّة)، وقد تزامن وصول الجبهتين إلى السُّلطة مع محاولاتهما إعادة ترتيب الأوضاع وفق ما اصطلح على تسميته بـ"النظام العالمي الجديد" في كثير من مناطق العالم، ولم تكن منطقة القرن الأفريقي استثناءً.

لعلَّ هذا أيضاً ما دفع بعض المراقبين إلى وصف الرفيقين القابضين على زمام السُّلطة في أديس أبابا و أسمرا، بـ"أصدقاء" الولايات المتحدة الأمريكيَّة مرَّة، وبـ"شركائها" في المنطقة مرة أخرى.. كما أنه وفقاً لذلك، برز مصطلح "جيل القادة الأفارقة الجُدُد"، بإضافة آخرين لهُما من قادة منطقة البحيرات، وهي المنطقة الإستراتيجيَّة والحيويَّة الهامة أيضاً في القارة الأفريقيَّة، والتكامُل بينها وبين منطقة القرن الأفريقي من شأنه أن يخلق حزاماً أمنياً وسياسياً واقتصادياً مؤثراً على مستوى القارة كلها.

في هذا الإطار، ابتدأت أسمرا وأديس أبابا منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٥ بالتنسيق معاً ضد نظام الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة الحاكم في السُّودان، بعد أن قام باستعدائهما معاً على التوالي، بأعمالٍ هدفت إلى تصدير الأصوليَّة المتطرِّفة والإرهاب لهُما.

مضى العام ١٩٩٥ على ذلك المنوال، الذي يشير إلى توافقٍ تام بين البلدين، وكذلك أعقبه العام ١٩٩٦، ولم يكُن فيه ما يثير القلق سوى تنامي ظاهرة النقد اللاذع لإريتريا من وسائل الإعلام التي تملكها بعض القوى الإثيوبية التي ساءها استقلال إريتريا، وقد اتضح فيما بعد أن كوادر في "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وهي تشكل "لوبي" كانت تعمل على استثارة تلك القوى، وتحرِّضها بشكلٍ غير مباشر -لأغراضٍ أضمرتها- على الاستمرار في ذلك الدور، فأصبحت وسائل إعلامها تبالغ في تصوير العلاقة بين الجبهتين، وتدعمها برسوماتٍ كاريكاتيريَّة ساخرة تجسِّد الجبهة الحاكمة في إريتريا في صورة الذي حاز على

بلده ويسعى إلى اقتسام إثيوبيا أيضاً، وكذلك تجسيد إثيوبيا كبقرة حلوب تمسك إريتريا بضرعيها لتمتص خيراتها، وهكذا..

إزاء إيماءاتٍ وتذمُّر لم يأخذ طابعاً رسمياً من الجبهة الحاكمة في إريتريا، كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تبرّر ذلك بحريَّة الصحافة والتعبير، الأمر الذي لا يمكن فرض رقابة عليه، لكن كان في حقيقته ممارسة للعبة مُزدوجة رسمتها بدقة كوادر في "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" لتنفيذ سيناريو قادم.

كان هناك شيء غير طبيعي يتململ تحت سطح العلاقة، لكن ما كان يتيسَّر لأي كائنٍ أن يشطح بخياله ويتنبأ بانهيار المعبد، أو ما ظنه البعض بأنه "زواج كاثوليكي" بين الجبهتين امتدَّ لنحو ٢٢ عاماً في طريقه إلى "طلاق بائن"، ليس لقصور في تحليلات المراقبين، ولكن لأن الظواهر لم تكُن تحتمل أي تفسير مُغاير، فغير العلاقة الجيِّدة التي تبدَّت بين الجبهتين، وبغضِ النظر عن التنسيق الإقليمي، وفي السياسات المشتركة، كان كلا البلدين مهمومان بمعالجة قضايا أخرى.. منها على سبيل المثال، أن استضافة إريتريا للمعارضة السودانيَّة خلقت لها واقعاً جديداً، كما أنها ظلت منهمكة سياسياً ودبلوماسياً في معالجة تداعيات مشكلة حنيش مع اليمن، إلى جانب محاصرة التوتر الذي طرأ على علاقاتها مع جيبوتي، إضافة إلى قضاياها الداخليَّة الأثقل حملاً.

أما إثيوبيا، فقد كانت لها أيضاً هُمومها الخاصة، وفي هذا الإطار بدا أنها تعمل على إعادة ترتيب البيت من الداخل، وفق ركائزه القوميَّة والإثنيَّة المُعقدة، كذلك محاولات النهوض اقتصادياً ووضع الأساس السياسي والإداري للدولة، إلى جانب أنها في الإطار الخارجي وجدت نفسها مرغمة على الاهتمام بالملف الصومالي بعد أن امتدَّت ألسنة نيرانه إليها عبر أعمالٍ تخريبية داخل العاصمة أديس أبابا وبعض الأقاليم الأخرى - خاصة الأوغادين- قامت بها حركة الاتحاد الإسلامي.

بناءً على كل هذه المُعطيات، ما كان أحد يعتقد بأن ثمَّة فائض في الجهد في كلا البلدين يمكن أن يُؤدِّي إلى حدوث مجابهة، يُصبح فيها الماضي بكُلِّ إنجازاته وإشراقاته وإخفاقاته مجرَّد خيط دخان رفيع ينطلق رويداً رويداً في الفضاء، إلى أن يتلاشى تماماً، ويعود مرَّة أخرى من فُوَّهات البنادق دخاناً كثيفاً، يعمي الأبصار، وكذا القلوب التي في الصدور.

في الفصول القادمة، سنتناول الذي كان يمور تحت سطح العلاقة في محاور ثلاثة: الحدودي، الاقتصادي والسياسي/العسكري، بعد أن نزيح عنها القناع بدخول النصف الثاني من عام ١٩٩٧. لقد كانت هذه المحاور أشبه بـ"مثلث برمودا"، الذي اختفت فيه سُفُن العلاقة المثاليَّة بين الطرفين، ولم تكن السنوات القليلة التي نَعِمَ فيها البَلَدَان بتلك العلاقة المثاليَّة سوى منزلة بين منزلتين، أي هُدنة بين حربين ضروسين، اختلفتا في الأهداف واتفقتا في دمار الأنفس والثمرات.

هوامش الفصل السادس

(١) أقرَّ الجهاز التشريعي للحكومة الانتقاليَّة أيضاً وجود ٦٤ مجموعة عرقيَّة إثيوبية، بينما يُؤكِّد الانثروبولجيون والأكاديميون وجود نحو ٢٥٠ لغة محليَّة، ويوجد التعدُّد العرقي الكثيف في الأقاليم الجنوبيَّة الإثيوبيَّة.

(٢) هم السادة: الأمين محمد سعيد، عبدالله جابر، يماني قبرآب، ميسفن حقوص، على سيد عبدالله، إسكالو منقريوس، زمهرت يوهانس، عثمان صالح محمد، أبرها كاسا، فوزية هاشم، الأمين شيخ صالح، تسفاي قبرسلاسي، حقوص قبري هويت، جرمانو ناتو، حامد حمد، آمنة نور حسين، محيي الدين شنقب، يوسف صانغ.

(٣) منهم السادة: أحمد طاهر بادوري (١٧٠٧ أصوات)، بطرس سلمون (١٦٥٣ صوتاً)، سبحات أفريم (١٦٥٠ صوتاً)، محمود أحمد محمود "شريفو" (١٦٢٠ صوتاً)، هايلي ولدتنساني (١٥٨٤ صوتاً)، حمد محمد كاريكاري (١٥٨٤ صوتاً).

(٤) منهم السادة: الأمين شيخ صالح (١٣٦١ صوتاً)، حامد حمد (١٢١٧ صوتاً)، يوسف صانغ (١٢٠٧ صوتاً).

(٥) منهم السيد إبراهيم توتيل (٧٦٨ صوتاً)، والسيد محمد نور أحمد (٣٠٨ أصوات).. (من المهم التذكير بأن الأرقام المذكورة أعلاه جميعها تُنشرُ للمرَّة الأولى).

(٦) لكثير من الاستزادة، أنظر د. فتح الرحمن عبدالله الشيخ: مشروعيَّة العقوبات الدوليَّة والتدخُّل الدولي - الفصول من ٢-٤.

(٧) "تامرات لايني" اسم حركي لاسم حقيقي "جيتاتشو مامو".. كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والسكرتير العام لمنظمة الحركة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، وهو من قومية الأمهرا، وقد أقيل بتهمة الفساد في محكمة أدانته في مايو (آيار) ١٩٩٧ بعد اعترافه باختلاسات قام بها عبر اتفاقيَّات وشاركه آخرين فيها.

(٨) أنظر محمد الحسن أحمد (الشرق الأوسط الدوليَّة) تاريخ ١٩٩٥/٩/٥ العدد رقم ٦١٢٥.

الفَصْل السَّابع

الحُدُود.. "صُنْدُوق البَنْدُورَا" الإغريقي

قنابل موقوتة

تأثراً بتجربة الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وكذا تجربة الجُمهوريات السوفيتيَّة، انتشرت بدءً من عام ١٩٤٥ في أوساط النخبة الأفريقيَّة فكرة إنشاء تكتلات أفريقيَّة إقليميَّة، كخُطوة أولى في لمِّ شمل القارة في اتحادٍ، وقد طرقت هذه الفكرة العقل الأفريقي بقوَّة في المؤتمر السادس لحركة الجامعة الأفريقيَّة PAN AFRICANISM، الذي عُقِدَت مداولاته في مدينة مانشستر البريطانيَّة، وكانت هذه الجامعة قد تأسَّست في بداية القرن العشرين على يد المحامي الترينيدادي سيلفسنز ويليامز، وكان الزعيم الغاني كوامي نيكروما أحد المتحمِّسين لها والفاعلين فيها فيما بعد، ذلك على الرغم من أن المناخ السياسي الأفريقي آنذاك كان مكبَّلاً بقيود الاستعمار، فلم تنل معظم الدول الأفريقيَّة استقلالها باستثناء مصر وليبريا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا، وهذه الأخيرة لم تُستعمر في تاريخها عدا فترة سبع سنوات (١٩٣٥-١٩٤٢) وهي التي جثم فيها الإيطاليون على أرضها.

عندما حصلت غانا على استقلالها في العام ١٩٥٧، وأصبح نيكروما رئيساً للجمهوريَّة الجديدة، كانت أولى خطواته التي حلم بتحقيقها، نقل نشاطات الجامعة الأفريقيَّة إلى أكرا، وبدأ فيها تفعيلاً حقيقياً بعملٍ دءوب، من خلال مؤتمراتٍ متلاحقة على المستويين الرسمي والشعبي، الأمر الذي نتج عنه ميلاد الشخصيَّة الأفريقيَّة، وكان في الأصل قد حدَّد هدفاً مركزياً لهذه المؤتمرات ينبغي تحقيقه، وهو العمل على إقامة "كومنولث" بين الدول الأفريقيَّة الحُرَّة، ليكون ذلك نواة لانطلاقة كبرى.

لكن بمرور السنين، تمَّ الالتفاف حول الفكرة بعد توالي استقلال الدول الأفريقيَّة، فطرح بدلاً عنها مشروع "منظمة الوحدة الأفريقيَّة"، والتي تمَّ تأسيسها في ٢٥ مايو (آيار) ١٩٦٣ في أديس أبابا، بتوقيع ٣٢ دولة على ميثاقها (وصل العدد حالياً إلى ٥٣ دولة).

ولما كانت المسألة الحدوديَّة بين الدول الأفريقيَّة قد تقاسمتها القُوى الاستعماريَّة الرئيسيَّة (إنجلترا، فرنسا، أسبانيا، البرتغال، إيطاليا وألمانيا)، كلٌ حسب جهده استناداً إلى نفوذ كل دولة، والقوَّة العسكريَّة التي تملكها، قامت برسم الحدود الإداريَّة للدولة المُستعمرة.

غداة رحيلهم - بأسباب مختلفة- أخضعوا حلَّ المسألة الحدوديَّة إلى نقطتين أساسيَّتين:

(١) إما أن ترث الدول الجديدة المستقلة نفس الحدود الاستعماريَّة السابقة، أو..

(٢) أن يكون لهذه الدول الحق في إعادة ترسيم حدودها الإداريَّة بما يتفق مع تركيبتها الإثنيَّة والعرقيَّة..

ولمَّا كان البند الثاني فضفاضاً، ويفتح الباب لممارساتٍ قد تُخِلُّ بالأمن والاستقرار، استقرَّ الرأي على ترجيح المبدأ الأوَّل، تفادياً لتلك الاحتمالات، وتأسياً بالتجربة الأوربيَّة التي سبقت الدول الأفريقيَّة في هذا المضمار عبر مؤتمراتٍ شهيرة عُقِدَت لذلك الغرض.

كما شدَّد المبدأ نفسه على عدم المساس بالحُدود، على الأقل خلال مرحلة تصفية الاستعمار، وعُرِف ذلك بمبدأ "قُدسيَّة الحدود"، وهو في الأصل اقتباسٌ لفقراتٍ من القانون الروماني القديم: "**لكُلٍ ما في حوزته**". وكان المبدأ قد انتقل في الرُبع الأوَّل من القرن التاسع عشر إلى دول أمريكا اللاتينية لتثبيت حدود دولها بعد استقلالها عن أسبانيا والبُرتغال، وكانت حركة الجامعة الأفريقيَّة قد تبنَّته في مؤتمرها الذي عقدته في أكرا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٨.

أثناء مناقشات ميثاق "منظمة الوحدة الأفريقية"، كان التفكير الأساسي قد اتجه إلى الكيفيَّة التي يمكن من خلالها معالجة الأوضاع الجديدة لدول القارَّة، بتركيزٍ على المسألة الحدوديَّة، ولم يكن هناك إجماعٌ حول المبدأ المذكور، ولهذا لم يُدرجه الرؤساء الأفارقة في الميثاق بحذافيره، ولكنهم ضمَّنوا المادة "٣/٣" منه «**حظر تغيير الحدود بالقوَّة**»، وبذلك تركوا الباب مواربأ أمام تغييرها بوسائل أخرى.

بعد عامٍ في القمَّة الثانية بالقاهرة عام ١٩٦٤، صدر قرار أكثر وضوحاً بالرقم "أ-هـ-ج-١٦ (١)" مشدِّداً على: «**ضرورة احترام الحدود القائمة لحظة الاستقلال**»، ومن ثمَّ أصبح ذلك منهجاً ثابتاً للمنظمة، تمكَّنت من خلاله أن تحمي السلامة الإقليميَّة للدول الأفريقيَّة. علماً بأن المبدأ نفسه سبق وأكدته قرارات منظمة الأمم المتحدة في موضوع تصفية الاستعمار، وصار بعدئذٍ مرجعيَّة لمُعاهدات الدول وقضايا التحكيم والقانون الدولي وفضِّ المُنازعات التي حدثت بين عددٍ كبير من الدول الأفريقيَّة والأوروبيَّة، وهذه خاصَّةً، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

تُعتَبَرُ القضايا الحُدوديَّة هي إحدى القنابل الموقوتة التي تركها الاستعمار خلفه لأغراضٍ توخاها، ولا شكَّ أن مبدأ قُدسيَّة الحدود، والذي أصبح جزءً من سياسات المنظمة الأفريقيَّة، قد حفظ عقد القارَّة من الانفراط، وعمل على إبطال مفعول تلك القنابل، لكنه مع ذلك لم يكن رادعاً بما فيه الكفاية لكثيرٍ من قادة الدول الأفريقيَّة، الذين ظلوا يبحثون عن ثغراتٍ هنا وهناك، يستغلونها لإثارة تلك

المسألة، لا سيَّما وأن المبدأ كما هو واضحٌ، لا يمنع تغيير الحدود بالاتفاق، مثلما أنه لم يمنع ظهور دول أفريقيَّة عشيَّة استقلالها بحدود مختلفة عمَّا كان عليه الحال قبل ذلك، مثل ضمِّ الكاميرون البريطانيَّة إلى نيجيريا، وضمِّ التوجو البريطانيَّة إلى غانا، واستقلال الأجزاء البريطانيَّة والإيطاليَّة من الصومال في دولة واحدة، واستقلال الجزء الفرنسي "جيبوتي" من الصومال في دولة قائمة بذاتها.

كان لظهور الثروات والموارد الطبيعيَّة في بعض مناطق الحدود البريَّة والبحريَّة أثر في بروز سلسلة من المشاكل المُفتعلة بين الدول الأفريقيَّة، وكان ذلك محرّضاً للبعض في عدم إيلاء مبدأ قُدسيَّة الحدود الاحترام الكافي كما نصَّ الميثاق.

لكن على الرغم من كُلِّ ذلك، تتم تسوية بعض تلك المشاكل بتكريس ثبات هذا المبدأ، وذلك في القضايا التي نظرتها محكمة العدل الدوليَّة، أو أي محاكم أخرى ارتضت بها الأطراف المُتنازعة، مثل الخلاف الذي نشأ بين ليبيا وتشاد على شريط أوزو، وبين السنغال وغينيا بيساو، ومالي وبوركينا فاسو، وناميبيا وجنوب أفريقيا حول خليج الفيس.

ويستند عليه أيضاً في خلافاتٍ منظورة حالياً ولم يتم البتّ فيها، مثلما هو حادثٌ بين الكاميرون ونيجيريا حول جزيرة كوماسي "بكاسي". وخلافات تمَّت تسويتها في محكمة دوليَّة خاصَّة، كالخلاف اليمني الإريتري حول أرخبيل جُزُر حنيش، الذي حُسم العام الماضي.

كما ينتظر أن يكون المبدأ مرجعاً أيضاً في نزاعاتٍ لم تحتكم أطرافها إلى محكمة العدل الدوليَّة، أو أي محكمة أخرى، مثل الخلاف الحدودي بين مصر والسُّودان حول مثلث حلايب، وبين السُّودان وإثيوبيا (منطقة "الفشقة" وما جاورها)، والسُّودان وكينيا حول مثلث "أليمي". وبالقدر نفسه، يُعتبر المبدأ مرجعاً أيضاً في خلافات حدوديَّة في غير القارة الأفريقيَّة، خاصَّة في القضايا المُعلقة بين بعض دول الخليج والمنطقة العربيَّة.

يشهد تاريخ المنازعات في أفريقيا أن مبدأ قدسيَّة الحدود قد أنقذها من كارثة التشرذُم والتفتت حتى الآن، وأنه استبعد أي حلول إقليميَّة للصراعات العرقيَّة مثلاً، كما كان مقترحاً في وقت من الأوقات في بوروندي.

في نفس الوقت، أعتبر المبدأ رسالة صارمة موجَّهة إلى الأقليَّات العرقيَّة والقبليَّة التي تبحث عن تقرير مصيرها إذا ما كان ذلك سيُؤدي إلى تفكُّك الدولة القوميَّة، مثلما بعث برسالة أخرى لا تقل صرامةً إلى بعض الدول، بأن لا تفكر قيد أنملة في تقديم أي دعاوى أو مطالبات إقليميَّة لإعادة النظر في مبدأ قدسيَّة الحدود، إذا ادَّعت التضرُّر جرَّاء ظلمٍ لحِقَ بها، مهما كانت درجة فداحته، إذ لا يستقيم التفكير بإرضاء دولة على حساب المبدأ، طالما أن ذلك من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لانفراط منظومة الحدود الاستعماريَّة الموروثة.

حيال ذلك، أصبحت بعض النُخب الأفريقيَّة تُوجِّه نقدها باستمرار للمبدأ، باعتباره أضحى قيداً أمام منح الأقليَّات حق تقرير مصيرها، ومن هُنا يُعتقد أن التحدِّي الماثل، والذي يواجه القارة في المرحلة الحاليَّة والمستقبليَّة هو كيفيَّة تحقيق الوفاق والانسجام لشرائح العرقيَّات داخل دولها بصيغة من صيغ الديمقراطيَّة، فإن ذلك إذا ما تحقق، فهو من شأنه أن يضمن تضامُناً اجتماعياً في إطار ديمقراطي قوي، مثلما يضمن سلامتها الإقليميَّة - أي الدولة- ويجعلها قوَّة فاعلة في المجتمع الدولي، وهذا ما لم تستطع تحقيقه عدة دول أفريقيَّة، خاصة إثيوبيا والسُّودان، باعتبارهما نموذجين أفريقيين يتميَّزان بالتعدُّد العرقي والقومي والديني والثقافي.

حتى في الحالة الإثيوبيَّة، نجد أن الإمبراطور هيلاسلاسي كان من أكثر المتحمِّسين لمبدأ قُدسيَّة الحدود حين إقراره، وعلى الرغم من نُبلِ المقصد، إلاَّ أنه كانت له أغراضه الخاصة المتمثلة في طمس المعالم القانونيَّة والإنسانيَّة للقضيَّة الإريتريَّة، وذلك من خلال التأكيد المستمر على أنها مسألة داخليَّة في إطار إثيوبيا المُوحَّدة، ومضى في ذلك شاهراً سيفه ترهيباً أمام أي دولة أفريقيَّة تنوي الاقتراب من القضيَّة الإرتريَّة بالمدخل المذكور، ومساوماً في بعض الأحيان مع دول تشكو نزاعات داخليَّة في التهديد بإثارتها أو بدعم أطرافها.. ولم يُغيِّر خلفه مانغستو هايلاماريام كثيراً من ذلك النهج، بل في غالب الأحيان مضى على نفس المنوال.

عند استقلال إريتريا عام ١٩٩٣، كان انضمامها لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة بناءً على حُدودها الاستعماريَّة الموروثة داخل الدولة الإثيوبيَّة، وهو تطبيقٌ دقيق للمبدأ الذي رافق كل الدول الأفريقيَّة منذ استقلالها.

كانت الحدود الإداريَّة بين إثيوبيا وإريتريا قد خُططت أساساً عبر ثلاث اتفاقيَّات، أبرمت الأولى في ١٩٠٠/٧/١٠ بين إيطاليا وإثيوبيا، والثانية في ١٩٠٢/٥/١٥ بين إيطاليا وبريطانيا وإثيوبيا، والثالثة في ١٩٠٨/٥/٢٦ بين إيطاليا وإثيوبيا، وبذا أصبحت هي المرجعية القانونيَّة استناداً إلى مبدأ قُدسيَّة الحدود الاستعماريَّة الموروثة.

لكن حديثاً مخالفاً جاء على لسان الناطق الرسمي باسم منظمة الوحدة الأفريقيَّة، السيد إبراهيم دقش في اتصالٍ هاتفي مع قناة 'أبو ظبي' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/٧، حينما سُئِلَ مباشرة: «**لماذا لا يُطبِّق البلدان مبدأ الحدود الاستعماريَّة الموروثة؟**»، فأجاب قائلاً: «**الغريب أن هذا البند بالذات لا ينطبق على حالة إريتريا وإثيوبيا**».. وسُئل مُجدَّداً: «**لماذا؟**».. فأجاب: «**لأن البلدين كانا بلداً واحداً قبل استقلال إريتريا**»!!

لم يكن ذلك قولاً دقيقاً، وقد جافاه الصواب، فإذا كان الأمر مثلما قال الناطق الرسمي، فالسؤال الذي لن يجد له إجابة هو: «**على أي أساسٍ قُبِلَتْ إريتريا عضواً في منظمة الوحدة الأفريقيَّة، طالما أن الميثاق ينص على ضرورة اعتراف**

العضو الجديد بالحدود الاستعماريَّة الموروثة، وكذا ضرورة احترامها حتى يضمن له مقعداً؟».

عليه، إذا ما طبقنا مبدأ الحدود الإداريَّة الاستعماريَّة الموروثة بناءً على ما تمَّ استعراضه في النزاع الحالي بين إريتريا وإثيوبيا، فإن الفكرة تحتمل تفسيرين لا ثالث لهما:

(١) الاستناد على الحدود الإداريَّة المرسومة بين إثيوبيا وإيطاليا، وهي المُشار إليها آنفاً في الاتفاقيَّات الثلاث، وهي كانت المرجعيَّة التي استدعتها منظمة الأمم المتحدة في السابق عندما أقدمت على إلغاء الفيدراليَّة بين إريتريا وإثيوبيا، كما أنها هي التي استندت عليها إريتريا في نزاعها القانوني مع اليمن حول جُزُر أرخبيل حنيش، وذلك عندما أغفلت علاقتها بإثيوبيا واعتبرت نفسها الوارث لكُلٍ من العثمانيين والمصريين والإيطاليين.

(٢) الحدود بين إثيوبيا وإريتريا لحظة استقلال هذه الأخيرة في العام ١٩٩٣، وباعتبار أن الأولى هي المحتلة، وكذا بافتراض أن الحدود بينهما قد رُسِمَت أو اتُّفِقَ عليها بصورة أخرى، لكن هذا افتراض ضعيف البنية ومُنهَك الحُجَّة، فعلى الأقل لم يُثِرهُ أي طرف فيما سبق، مثلما أنه لا المنظمة الأمميَّة ولا القاريَّة قد ذكرت أيا منهما ما يشير إلى ذلك، مع العلم بأنه لو تمَّ فعلاً لكان يُفتَرَض توثيقه وإيداعه في كليهما ليكونا الضامن الحقيقي له (يتم التعرُض لذلك لاحقاً أيضاً).. ولهذا فلا مناص أن تتم معالجة القضيَّة على أساس مبدأ قدسيَّة الحدود الاستعماريَّة، وذلك بعد ما تصمُت المدافع ويحتكم الطرفان إلى الجهة المُؤهَّلة في فصل النزاع.

جولات ماراثونيَّة

في ضوء ما جرى توضيحه، يكون من الضروري تسليط الضوء على ما كان يجرِي على الحدود، بدءً بإفرازات الكفاح المسلح على المسالة الحدوديَّة، فالنضال الذي كانت تخوضه فصائل الثورة الإريترِيَّة من أجل تحرير بلادها، والنضال الذي كانت تخوضه الفصائل الإثيوبية للإطاحة بنظام مانغستو هيلاماريام، والتقاء الطرفين في بعض الأهداف المشتركة عبر مراحل تاريخيَّة معينة انعكست جميعها على المسألة الحدوديَّة، وإن كانت بعض التعقيدات قد غرست بذرتها الأولى في زمنٍ مبكر، إلاّ أنها لم تكن هماً رئيسياً بقدر ما كانت هماً ثانوياً، بالمُقارنة مع الأهداف الوطنيَّة الكبرى المتمثلة في تحرير إريتريا من جهة، وإقامة نظام ديمقراطي في إثيوبيا من جهةٍ أخرى.

ألقت الشكوك بظلالها في منتصف السبعينات تقريباً، وذلك عندما تسرَّبت خريطة مستحدثة (١) أصدرها مكتب الشئون الخارجيَّة في "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في العام ١٩٧٦، وقد أظهرت تلك الخريطة إقليم التيغراي

بحدودٍ جديدة، اقتطعت أجزاء من إقليم "وولو" و"ولقايت" من "جوندر"، لتتصل بالحدود السودانيَّة، كما أضيف لها ميناء عَصَب الإريتري.

كانت فكرة الخريطة متَّسقة تماماً مع برنامج "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، الذي كان يدعو في ذلك الوقت إلى تأسيس جمهوريَّة التيغراي المستقلة. وكان التوسُّع الذي ظهر في الخريطة المستحدثة مقصودٌ، بحيث يضم منفذاً بحرياً "عصب"، تطل منه الجمهوريَّة على العالم الخارجي، وأراضي زراعيَّة خصبة هي التي تمَّ اقتطاعها، واتصلت بالحدود السودانيَّة.

ليس معلوماً بصورة قطعيَّة إذا ما كانت تلك الخريطة قد علمت بها قوَّات التحرير الشعبيَّة في ذلك الوقت، ولكن بعد التحوُّلات التنظيميَّة التي حدثت في الساحة الإريتريَّة، وأصبح التحالف مُؤسَّساً مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" (لاحقاً)، قبعت تلك الخريطة في أرشيف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، أو العقل الباطن - سيان- فهي على الرغم من استصدارها بدوافع تكتيكيَّة سياسيَّة، إلاَّ أنها لم تروِّج لها ترويجاً دعائياً كبيراً، وذلك لحاجتها - التي ورد ذكرها- لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، وفي نفس الوقت، خوفاً من أن تقوم أجهزة مانغستو باستخدامها كدعاية بالانتقاص من التوجُّهات الوطنيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي».

في إطار التحالفات والانفضاضات التي كانت تجري بين الفصائل الإريتريَّة والإثيوبيَّة، كانت العلاقة بين جبهة تحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا يشوبها الاضطراب، وفي نفس الوقت كانت علاقة الجبهة الأولى جيدة بالحزب الثوري الإثيوبي، وهو بدوره لم يكن متصالحاً - وفق أهدافه- مع الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي.

أرادت هذه الأخيرة استغلال التناقُض الموجود بين التنظيمين الإريتريين (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وجبهة تحرير إريتريا) على الرغم من علاقتها الحسنة مع الأولى، لاعتقادها بأن ذلك يوفر لها شيئاً من الاستقلاليَّة في تحرُّكاتها، فمدَّت حبال الوصل مع الثانية (جبهة تحرير إريتريا)، إلاَّ أن العلاقة بين التنظيمين لم تدُم طويلاً، ففي أواخر العام ١٩٧٧ وبدايات العام ١٩٧٨، حدث صدامٌ مسلح بينهما وذلك إثر تتبع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" لكوادر من الحزب الثوري الإثيوبي أوعزت لهم جبهة تحرير إريتريا بالعُبور إلى داخل إقليم "جوندر" لاتخاذه قاعدة انطلاق لهم، وفي نفس الوقت حتى يسهُل للجبهة تقديم دعمها اللوجستي لهم. اعترضت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" طريقهم مِمَّا حدا بـ"جبهة تحرير إريتريا" إلى الاشتباك معها في منطقة "بادِمِي" لصالح كوادر الحزب الثوري، ونجحت في إبعادها إلى داخل العمق الإثيوبي، وظلت في المنطقة المذكورة إلى أن أخلتها في العام ١٩٨٠، بعد اصطدامها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" في حرب أهليَّة بينهما.

ويرى كاتب آخر، أن الصدام المسلح بين "جبهة التحرير" و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" حدث بسبب ادِّعاء "ويَّاني" بأن المنطقة التي كانت موجودة فيها هي جزءٌ من التيغراي، وكان هذا بداية لظهور مشكلة حدوديَّة، أو «إفصاح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" عن نواياها الداخليَّة تجاه أطماعها على أرضٍ تعتبر إريتريَّة وفق التقسيم الاستعماري للحدود».(٢) ويُفسِّره في موقعٍ آخر بقوله: «إلاّ أن الفتيل لم يشتعل إلاّ عندما عسكرت وحدات من مقاتلي "ويَّاني" في منطقة "بادِمّي" دون إذن أو تفاهُمٍ مع وحدات جبهة التحرير، وهو أسلوبٌ كان مألوفاً في ذلك الوقت، حتى لو لم تكن العلاقات جيِّدة، إلاّ أن الأمر لم يتوقف عند مجرَّد تمركز لظروف عسكريَّة، بل بدأ الـ"وياني" بإزالة الإدارات وتجريد أفراد مليشيات الإريتريين، ودفعهم إلى النزوح، ثم وزَّعت بعض الأراضي على أبناء التيغراي، الذين عاشوا في كنف الإريتريين، أو استدعت آخرين من منطقة 'شيرارو' المجاورة للاستيطان في "بادِمّي"، واعتبر هذا في نظر كوادر الثورة الشعبيَّة نصراً لأبناء التيغراي الذين أُستُعلِي عليهم لسنين عديدة من قبل الإريتريين».(٣)

يستطرد الكاتب: «وقد رأت الجبهة أن ذلك ليس مجرَّد استفزاز عابر يمكن ابتلاعه، بل هو أمرٌ يستحق الرد عليه، ومع ذلك تحلّت الجبهة ببعض الصبر، على ما يرويه المُعايشون للأحداث، حيث بعثت بشخصيَّتين للتحاوُر فيما وقع، إلاّ أن وحدات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" قتلت الشخصين دون إمهال، وهو مسلكٌ غريب تكرَّر بعد ٢٠ عاماً عندما فتحت القوَّات الإثيوبية التي ترابط في منطقة "بادِمّي" الشهر الماضي - يقصد شهر مايو (آيار) ١٩٩٨ بعد إزالة المُؤسَّسات منها- فتحت النار على أفراد من جيش الدفاع الإريتري الذين حاولوا التفاهُم حول معاملة هذه القوَّات للمواطنين الإريتريين في المنطقة، مِمَّا أدَّى إلى تصعيد الموقف بين الدولتين». (٤)

وسواءً كانت تلك البداية لظهور المشكلة الحدوديَّة، أو ظهور النوايا الداخليَّة، فالثابت أيضاً أن "جبهة تحرير إريتريا" أصبحت تنتقد باستمرار تواجُد "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" على تلك الأراضي ("بادِمّي")، وبالتالي انهار التحالف بينهما سريعاً، ولم تجد "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" ملاذاً آخر سوى العودة إلى حظيرة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" طائعة مختارة.

كنا قد ذكرنا في فصل سابق، أن الخلاف عندما احتدم بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إرتريا" و"جبهة تحرير إريتريا"، انفجر إلى صدام مسلح بين الجبهتين في ١٩٨٠/٨/٢٨، وفي تبريرات ما تعرَّضت له الأولى من ضربة قاسية وجدتها فرصة لتنحو بالأسباب إلى تحالف الثانية مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ومضت إلى التأكيد في أن تحالفهما معاً «أدى إلى تغيير في الخارطة السياسيَّة والبشرية لإريتريا». (٥)

جنحت أيضاً إلى تفسير آخر، أكدت فيه: «إن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" (ويَّاني) كانت ولا تزال تدَّعي أحقيَّتها في بعض المناطق الإريتريَّة باعتبارها مناطق تابعة لتيغراي، ويمارس تنظيم الـ"ويَّاني" كل نشاطاته العسكريَّة والسياسية من مؤتمرات وغيرها في إريتريا، الأمر الذي أدَّى إلى اختلاط الأوراق وعدم معرفة "حدود العلاقة" بين تيغراي وإريتريا».(٦)

كما اعتبرت أنه بعدم الهجوم المشار إليه «أصبحت "ويَّاني" تيغراي طرفاً أساسياً في الصراعات الإريتريَّة، وقامت بتدخلٍ سافر في الشئون الداخليَّة الإريتريَّة، الأمر الذي أعاد للأذهان التاريخ المظلم للعلاقات بين إريتريا وتيغراي» (٧)، مثلما نظرت للتحالف من زاوية أنه «تتمثَّل خطورته، ليست في الوقت الحاضر فحسب، بل وفي المستقبل، مِمَّا يؤثر في علاقات الشعب الإريتري بقومية التيغراي».(٨)

بالطبع يمكن إدراج النظرة الأخيرة تحت باب النبوءة السياسيَّة المُبكِّرة، أو التفكير الاستراتيجي الذي أصاب، وذلك بعد ما تصدَّعت جُدران المَعبَد، وسقطت حجارته الصلبة على جسد العلاقة الطري.

وكنا قد أشرنا في فصلٍ سابق إلى أن جبهة التحرير أثارت هذا الأمر في الاجتماعات التي تمَّت برعاية جامعة الدول العربيَّة في تونس عام ١٩٨٣، التي نفت فيها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أن حليفها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كانت طرفاً في الصدام المسلح، الذي حدث بينها وجبهة التحرير، مع أنه من جهة أخرى تُصِرُّ "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في أدبياتها السياسيَّة على تأكيد ذلك، وأحياناً تورده في سياق عملٍ بطولي يُشتم منه أنها تريده أن يكون مِنَّة أو فضلاً منها على "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" في إطار ما تعتبره انفكاكاً من هيمنتها، أو تأكيد لاستقلاليتها.

من جهةٍ أخرى، لا يمكن إغفال الظروف النفسيَّة في تقييم جبهة التحرير لتحالف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ويعتقد البعض أن الغُلو في تفسير ذلك التحالف من قبل جبهة التحرير نتاجٌ طبيعي للهزيمة القاسية التي تعرَّضت لها، والنتيجة الأقسى التي دفعت بها بعد ذلك إلى الانسحاب إلى داخل الأراضي السودانيَّة.

بعد انسحاب جبهة التحرير من منطقة "بادِمِي" في العام ١٩٨٠، عادت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" مجدَّداً إلى المنطقة، ولم تجعلها مركزاً لانطلاق عملياتها المسلحة، إنما قامت بتأسيس حالة "استيطانيَّة" كاملة في "بادِمِي"، وغضَّ الحليف (الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا) الطرف عن ذلك.. وتقول رواياتٌ معاصرة لا تملك دليلاً قاطعاً، أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" قامت بتلك الحالة الاستيطانيَّة، بناءً على ما اعتبرته مكافأة لها على

مشاركتها في إنهاء وجود جبهة التحرير من المنطقة، ويستدلون على ذلك بالثقة الشديدة التي أبدتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" عند إقدامها على تغيير الحدود الاستعماريَّة بالقوَّة، واستحداث خارطة جديدة ضمَّت "الغنيمة" التي استوطنت فيها.

وتذهب تلك الروايات إلى الإيحاء بأن ثمَّة اتفاقاً ما تمَّ بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في تقرير مصير تلك المنطقة، وأن بعض قادة التنظيم الثاني يوحون أيضاً بتبعيَّة المنطقة لهُم مستدلين في ذلك بالمخاطبات التي كانت متبادلة بينهم وقادة التنظيم الأوَّل، وتُعنوَن بعبارة "بادِمِي - إثيوبيا".

ذلك في التقدير اجتهاداتٍ لا ترقى لدرجة البُرهان الكامل، الذي يمكن الاستناد عليه في القانون الدولي، لأنها نظراً لحداثتها لا يمكن أن تجُب مبدأ قدسيَّة الحدود الاستعماريَّة الموروثة التي ذكرنا في أنه ما يزال المرجعيَّة عند النظر في المُنازعات بين الدول.

أما بافتراض عدم حدوث أي اتفاقيَّات، فيُصبح تفسير ما جرى في تلك الرقعة الجغرافيَّة هو مجرَّد نشاط سياسي وعسكري لا علاقة له بالمسائل الحدوديَّة، ويمكن القول هنا أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" لم تُبدِ اعتراضاً على الوضع الجديد الذي أقدمت عليه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في بادِمِي، مثلما أنها لم تكن قلقة بشأن المسألة الحدوديَّة قبل تحرير بلادها، أو مكترثة لذلك، ربَّما لقناعتها بأنها محسومة وفقاً لمبدأ قدسيَّة الحدود، أو ربَّما لقناعتها بأن ذلك وضع طارئ أملته ضرورات نضاليَّة وسينتهي تلقائياً، حالما تتحقق الأهداف الوطنيةِ الكبرى، لكن بين الافتراضين لا يمكن إغفال إحساس التفوُّق الذي كانت تدثر به "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أنشطتها، مما يمكن أن يحدو بها إلى إدراج مثل تلك التجاوزات في خانة الأمر الهيِّن الذي تسهل معالجته بآلياتها الخاصة، إن تعنت الطرف الآخر.

ولكن بعد التحرير غيَّرت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" كثيراً من نظرتها تجاه مسألة الحدود، لا سيَّما وقد أصبح مناطاً بها الحفاظ على الكيان الإريتري بحدوده البريَّة والبحريَّة، الموروثة وفق التقسيم الإداري الإيطالي مع إثيوبيا. وقد تطوَّر هذا الاهتمام في الشهور التي تلت الاستقلال مباشرة، وذلك بعد حدوث اشتباكات بين المواطنين القاطنين في الأماكن الحدودية نتيجة تداخُل أنشطتهم التقليديَّة الرعويَّة والزراعيَّة، والتي لا تضع أحياناً اعتباراً للمسألة الحدوديَّة المرسومة أو قيود الجغرافيا.

بدخول العام ١٩٩٤ أصبحت الجبهة الحاكمة في إريتريا تثير ذلك مع الجبهة الحاكمة في إثيوبيا، إلى أن تمَّ الاتفاق بينهما على معالجة هذا الأمر عبر

لجنة مشتركة، اجتمعت يومي ٢٠ و٢١ يوليو (تموز) ١٩٩٤. رأس الجانب الإريتري السيد الأمين محمد سعيد، سكرتير "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة"، بينما رأس الجانب الإثيوبي تولدي وُلدماريام، عضو المكتب السياسي لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي". تمخَّض هذا الاجتماع عن حلِّ "تسكين" للمسألة، حيث اتفق الجانبان على:

(١) العمل على تقوية العلاقات بين الشعبين في المناطق المتاخمة لبعضهما البعض عبر مسئولي الجبهتين والإداريين الحكوميين في مناطق الحدود.
(٢) العمل على إيجاد آليَّة لحلِّ سوء التفاهُم القائم في تلك المناطق بروح الصداقة التي تجمع بين الجبهتين.
(٣) الاتفاق على لقاء كوادر من الجبهتين في منطقة الحدود كل ثلاثة أشهر، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

بناءً على ذلك، تمَّ تحديد لقاءين آخرين في الأوَّل من نوفمبر (تشرين الثاني) ومنتصفه، ولكن أياً منهما لم يتم، بل طال ذلك حتى السنتين التاليتين ١٩٩٥ و١٩٩٦، على الرغم من أن الاحتكاكات بين المواطنين كانت تزداد حدَّة، واتخذت في بعض الأحيان شكل حملات مكثفة، شارك فيها رسميون إداريون عاملون في المناطق. ومع ازدياد وتيرة الاحتكاكات والمضايقات، كان السُكَّان يستجيرون بالجهات الرسميَّة ليبثُّوها شكواهُم.

كان هناك غموضٌ وتبايُن في تفسير الدوافع، فالجبهة الحاكمة في إريتريا - حتى ذلك الوقت- كانت تنظر للمسألة في إطار الأمر الثانوي، الناتج من ممارسات تداخُل الأنشطة التقليديَّة للمواطنين، وهذا ربَّما يُفسِّر سلحفائيَّتها في التحرُّك، بينما أكسبت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تلك الممارسات ثوباً رسمياً وجاداً، وقامت بإعادة ترسيم بعض المناطق، أي بإزالة العلامات الرسميَّة ونقلها من أماكنها التي ظلت صامدة فيها لعشرات السنين. اعتبر المسئولون الإريتريون العاملون في الإدارات المحليَّة آنذاك، أن الإجراء الذي تمَّ هو تجاوُز غير مبرَّر، انتهك حُرمة أرضهم.

نشطت خُطوط الهاتف بين أسمرا وأديس أبابا، فتمَّ الاتفاق على اجتماع تمَّ عقده يومي ٢٠ و٢١ أبريل (نيسان) ١٩٩٧ في منطقة "شيري" في إقليم التيغراي بين السيد ظقاي برهي، نائب رئيس إقليم التيغراي، والسيد تسفا ميكائيل جبرمدهن نائب حاكم إقليم القاش - بركة.

تناول اللقاء مباشرة موضوع انتهاك الحدود وإعادة ترسيمها من جانب واحد من قبل إدارة إقليم التيغراي، فلم يعترف نائب رئيس الإقليم بذلك، ولهذا كان النقاش عقيماً، لكن على الرغم من ذلك، اتفق الطرفان على دراسة الأوضاع ميدانياً على أرض الواقع بواسطة لجنة فرعيَّة بُغية الوصول لحلٍ مُؤقت ريثما يتم إحالة الموضوع إلى العاصمتين.

التقت تلك اللجنة الفرعيَّة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٩٧، وبعد المُعاينة الميدانيَّة اتضح أن البون شاسع في تفكير الطرفين، إذ أكَّد الجانب الإريتري حدوث تجاوُزاتٍ، واقترح أن يترك أمر معالجتها إلى الحكومات المركزيَّة، ولربَّما إدراكاً منه أن الموضوع بدأ يخرج من دائرة السيطرة، أما الجانب الإثيوبي فقد رغب في تكريس الأمر الواقع، وذلك بأن يقوم الجانب الإريتري بالتأمين على ما تمَّ.. ولهذا لم يكن بوسع هذه اللجنة أن تصل إلى الهدف الذي اجتمعت من أجله، فقد كانت العلامات التي تمَّ وضعها من المتانة بحيث لم تستطع قناعات النضال المشترك زحزحتها قيد أنملة، فانفضَّت اللجنة في ظِلِّ قلق بدأ يتنامى وعلاقة رفاقيَّة بدأت تتضاءل.

في أعقاب ذلك اتخذت السُّلطات الإداريَّة المحليَّة في إقليم التيغراي عدَّة إجراءات جديدة، إذ طلبت من المواطنين النزوح إلى مناطق داخل إريتريا تقع بعد الخط الذي تمَّ ترسيمه، كما أصدرت تعليماتٍ بعدم السماح لأي عنصر إريتري مسلح - حتى ولو كان مسئولاً رسمياً- بالعبور إلى الجانب الآخر في المناطق التي أعيد ترسيمها.

في المنطقة نفسها كان واقع جديد قد بدأ ينشأ على الأرض، إذ أقامت سلطات إقليم التيغراي مصنعاً للرخام في "بادِمِي" بتكلفة تجاوزت العشرين مليون بر إثيوبي، وفي أوائل يوليو (تموز) ١٩٩٧ بدأت في استجلاب معدات اتصالات لاسلكيَّة بهدف إنشاء محطة إذاعيَّة، وتكاثر وجود الكوادر المسلحة "مليشيا" في خطواتٍ توحي بإحكام السيطرة تماماً على المنطقة.

لكن في مسألة المنشآت المذكورة، كان غريباً صمت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، ذلك لأن تأسيسها لا يتم بين يوم وليلة، كما أنها ليست بالشيء الذي يمكن إخفاؤه وإظهاره فجأة، ولا يدرى إن كانت تنظر للمسألة في إطار الاستثمارات التي يمكن أن تنعش المناطق الحدوديَّة وتنعكس إيجاباً على مواطني البلدين، أم أنها أدرجتها أيضاً في بند عدم الاكتراث.. لكن المهم أنه بدأ بالفعل يُضرمُ وميض نارٍ تحت الرماد.

في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٩٧، قامت إدارة الإقليم بطرد المواطنين الذين كانوا يقيمون في المنطقة بالقرب من المنشآت الجديدة، وكان الطرد جماعياً وبالقوَّة، وحلَّ محلهم آخرون من إقليم التيغراي للعمل في المنشآت الجديدة، التي كانت بصدد البدء في العمليَّة الإنتاجيَّة.

تزامن التاريخ المذكور مع قيام وحداتٍ عسكريَّة من الإقليم بالدخول إلى بلدة "عدي مروق" في إقليم جنوب البحر الأحمر الإريتري ("دنكاليا" سابقاً)، وكانت توجد بها وحدة إداريَّة إريتريَّة وعددٌ من الجنود الذين يمثلون وحدات إداريَّة مختلفة، ومع عنصر المُباغتة، أوضح قادة الوحدات العسكريَّة الإثيوبيَّة أنهم

جاءوا لمطاردة عناصر من المعارضة الإثيوبيَّة المسلحة والمُسمَّاة بـ"الأقوقومو" (٩)، وأكدوا أنهم موجودون في المنطقة فتمَّ السماح لهُم، ولكن في مناخ كان قد بدأت تضطرب أحواله الطبيعيَّة، وتعلقت تساؤلاتٍ حائرة في الهواء دون أن تجد إجابة تنزلها برداً وسلاماً على الأرض. ولم يكن بمقدور الأفراد الإريتريين المتواجدين إبداء أي رفض لطلب القوَّة العسكريَّة الإثيوبية، إذ كانت أكثر عدداً وعتاداً.

بعد نحو خمسة أيام من ذلك - أي في ٢٤يوليو (تموز) ١٩٩٧- تحرَّك إداريون إثيوبيون من إقليم "عفر"، وأمروا الإدارة الإريتريَّة بالمغادرة، وأيضاً لم يكن بوسعها أن تُبدي شيئاً غير الطاعة، ذلك لأن الأمر تمَّ وعيون هؤلاء كانت مُشرَعَة نحو بنادق القوَّة العسكريَّة التي كانت رهن الإشارة.. وكان الإجراء يعني تبعيَّة المنطقة لهُم، حتى وإن لم تكن كذلك فقد أصبحت تحت سيطرتهم.

جمع الإداريون الإثيوبيُّون مواطني "عدي مروق" يوم ٢٨ يوليو (تموز) ١٩٩٧، وأعلموهم دون كبير عناء بأن المنطقة التي يقفون عليها هي منطقة إثيوبيَّة.. ثم عيَّنوا لجنة إداريَّة فيها لإدارة شئون المواطنين، وفق ما ذكروا.

الاعتراضات التي صدرت عن المواطنين لم تتجاوز الهمهمة، أما المسئول العسكري، فإن صوته إن علا أو خفُت في ذلك الوقت ما كان ليعني شيئاً.

كانت تلك هي القشَّة التي قصمت ظهر البعير، ولا يُعتقد أن الأيدي التي تهوَّرت في فتح "صندوق البَندُورة" الإغريقي، كانت تُدرك تماماً أن الأرواح الشريرة التي كانت بداخله لها القدرة على تغييب العقول واستلاب النفوس بعد ذلك الوقت بشهور معدودات.

عندما تداعت الأحداث، اتَّضح أن الفعل المفاجئ الذي أقدمت عليه الوحدات العسكريَّة الإثيوبيَّة، هو مجرَّد فخ نُصِبَ بإحكام للجبهة الحاكمة في إريتريا بُغية إثارتها في مسألة سياديَّة، وكانت الإثارة لمعرفة ردَّ الفعل الإريتري، حتى يتسنى وضع الخيارات الإستراتيجية له، وهذا ما سيتم استعراضه لاحقاً.

إثر ما حدث في المنطقتين، قام وفدٌ من الجبهة الحاكمة في إريتريا يوم ٨ أغسطس (آب) ١٩٩٧ - أي بعد حوالي ثلاثة أسابيع- بالسفر إلى أديس أبابا، وكان يتكون من السادة: الأمين محمد سعيد سكرتير التنظيم ويماني قبرآب مسئول الشئون السياسيَّة، حيث التقيا السيد توُلدي وُلدماريام عضو اللجنة المركزيَّة للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي.. كان الحوار باهتاً، نظراً لأن شكوى الوفد الإريتري حول ما حدث لم تجد أذناً صاغية من المسئول الإثيوبي، وكان قد نحا باللائمة على الإداريين الإريتريين بقوله إنهم تمادوا في حثهم المزارعين لعُبُور الخُطوط المعيَّنة، وفي هذا اللقاء رفض صراحةً عودة الأمور إلى ما كانت عليه وفق ما

طلب الوفد الإريتري، وذلك لتأكيده أن الأرض التي يوجد عليها الإداريون في المنطقتين المذكورتين هي أرض إثيوبيَّة.

عاد الوفد الإريتري إلى بلادهِ لتبدأ المعالجة بطريقة أخرى، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا اللقاء واللقاءات التي سبقته كانت كلها تتم بصورة سريَّة، حيث أن أياً منها لم يجد طريقه إلى وسائل الإعلام، مثلما أنها لم تصل إلى مسامع الناس في البلدين.

الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" لم يجد حرجاً في تأكيد ذلك في حوار أجراه معه تلفزيون بلاده يوم ١٩٩٨/٥/١٤، وهو اليوم الثاني الذي نطقت فيه الأزمة الصامتة ببيان البرلمان والحكومة الإثيوبيَّة، فقال: «**إن الأسلوب المذكور كان يجري في الوقت الذي لم يكُن يعرف فيه أحد في هذه المدينة - أي أسمرا- أي شيء عمَّا يجري، علاوة على أن المعلومات حول هذه القضيَّة لم تكن مُوزَّعة حتى على مستوى الوُزراء وكبار المسئولين في الحكومة، ليس لأن توزيع المعلومات غير ضروري، بل لأننا تفاهمنا على حفظ القضيَّة في أضيق إطار ممكن من أجل إيجاد حلول لها بهدوء، عن طريق اللجان أو الاتصال بالتلفون أو غيره برئيس الوزراء مِليس زيناوي**».

المؤكد أن ما اعتبره الرئيس الإريتري محمدةً قد لا يجد القبول عند البعض، الذي يرى أن نهج المكاشفة بقليل من الشفافيَّة في مرحلةٍ ما من مراحل الأزمة كان من المُمكن أن تؤدي إلى نتائج أكثر تأثيراً، فالانتهاك لم يحدُث بغتةً، وإنما من خلال تتابع متصل لسلسلة من الأحداث الحدوديَّة، وإن بدت ثانويَّة في ظاهرها، إلاّ أنها كانت تنبئ بخطورة ما، إضافة إلى أنها جاءت مرتكزة على مرجعيَّة توسعيَّة من لدُن تنظيم تعرفه الجبهة الحاكمة في إريتريا، إنه أسفر عن نواياه منذ عقدين من الزمن، وتعلم أكثر أنه تراجع عنها تكتيكياً وليس مبدئياً.. لهذا لا يُعتقد بأن المعالجة الصامتة أو الوئيدة التي كانت تتبعها اللجان هي الأسلوب المناسب الذي يوازي حدث الانتهاك.

لكن المؤكد أيضاً أن ذلك لم يكن شيئاً جديداً في نهج الجبهتين، فقد استقياه من إرث العمل النضالي إبان فترة الكفاح المسلح، وكان ذلك شيئاً مقبولاً في ظروف تلك المرحلة، لكنه قطعاً يخضع لعدَّة اجتهادات في ظرف انتشار المسئوليات في ظِلِّ إدارة الدولة.

من المفارقات أنه بعد أن جرت مياه كثيرة تحت جسر العلاقات، وأنتجت الأزمة حرباً، ظلَّ ذلك الأسلوب مستمراً بصورة أخرى، فقد لوحظ أن إدارة الأزمة طيلة عامي الحرب ظلت حكراً على مسئولين محدودين في البلدين، ولم يمتد ذلك إلى آخرين، حيث نجد البعض هنا وهناك لم يُدلوا حتى الآن بدلوهم في هذه القضيَّة التي استنطقت الصخر العَصِي.

من الطبيعي أن تكون وسائل الإعلام هي المرآة العاكسة لمُجريات الأحوال في أي بلدٍ، سواءً على الصعيد الداخلي أو على صعيد العلاقات الخارجيَّة، لكن الواقع أن إعلام البلدين كان مغيَّباً عمداً عن تناول ما كان يجري في الحدود، ذلك لأنه «**تمَّ الاتفاق على حفظ القضية في أضيق إطار ممكن**»، ولهذا فإن أحداً لم يلحظ أبداً أن وسائل الإعلام الإريتريَّة، وخاصة الصحيفة الرسميَّة الناطقة باللغة العربيَّة 'إريتريا الحديثة' لم تنشر على مدى العام ١٩٩٧ أي أخبار عن إثيوبيا - سواءً بالسَّلب أو الإيجاب- عدا أخبار صغيرة لم تتعدَّ أصابع اليد الواحدة. وبنفس القدر، لم تتناول وسائل الإعلام الرسميَّة الإثيوبية أخبار إريتريا، عدا الصُحُف الكثيرة التي يطلق عليها صفة المستقلة، فقد أكثرت من نشرها للأخبار السلبيَّة عن إريتريا، وبالذات المتطرّفة في معارضة الجبهة الحاكمة في إريتريا، والمُعبّرة في نفس الوقت عن قوميَّات معيَّنة، وذلك أيضاً ما كان ليلفت انتباه أحد، فهو نهجٌ دأبت عليه منذ استقلال إريتريا، لكن الجديد فيه أنها أصبحت تفعل ذلك بإيحاءٍ من بعض قادة تنظيم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، الذين كانوا يمارسون دوراً مزدوجاً كما أسلفنا الإشارة لذلك.

لم تكن وسائل الإعلام الرسميَّة - في كلا البلدين- مرآة أمينة في عكس مُجريات الأحوال، لكن في ظِلِّ العولمة الإعلاميَّة ما كان باستطاعة أحد أن يمارس التكتم، فقد وجدت الأزمة طريقها للإعلام الخارجي، وذلك بعد ما أخذت تتكامل مع أحداث كانت تجري على محاور أخرى (التفصيل لاحقاً)..

الكلام السَّاكت!!

اتخذت المعالجة الصامتة أسلوباً ثالثاً، فبعد أن استفحلت الأمور بعد الفعل الذي أقدَمَت عليه بعض الأيدي في فتح "صندوق البَندُورَة"، لجأ الرئيس الإريتري إلى مخاطبة "رفيق النضال" رئيس الوزراء الإثيوبي برسالة شخصيَّة، في محاولة ترمي في اتجاه استنفاد كافة طرق الحلِّ الوُديَّة، وكان ذلك بعد أسبوع واحد من عودة الوفد من أديس أبابا، والذي لم يتوصَّل لحلٍ مع نظيره الإثيوبي.

إن الرسائل المتبادلة بين الطرفين - وهي ثلاث- على الرغم من التأكيد بأنها ترمي في اتجاه استنفاد طرق الحل الوديَّة، إلاّ أنها تمثل نهجاً مثيراً في محاولة إطفاء نيران الخلافات، بل وفي قضيَّة سياديَّة تنبُع من صميم الألم التاريخي للشعب الإريتري.

كُتِبَت الرسائل الثلاثة بخط اليد من قِبَلِ الطرفين، وباللغة المحلية المشتركة "التيغرينية"، وليس على ورق رسمي تتصدَّره الصفة الاعتبارية لكُلٍ منهما، كما أنها غير مدموغة بالختم الرسمي للدولتين، وذلك ربَّما يضع افتراضاً بأن تداولهما كان في ذلك الإطار - تمشياً مع النهج المذكور- دون أن تمتد حدود العلم بهما إلى آخرين في أجهزة الدولتين، بما يعني أيضاً ألا صلة للمُؤسَّسات القائمة في كلا البلدين بهما، ذلك إن لم يكن حالهما - أي المؤسسات- كالزوج الذي هو آخر من

يعلم، كما يُعبِّر عن ذلك القول السائد، وكُنا قد ذكرنا أن الرئيس لم يتورَّع عن اعترافه بتأكيد ذلك.

كانت الرسالة الأولى التي أرسلها الرئيس الإريتري لرئيس الوزراء الإثيوبي بتاريخ ١٦/٨/١٩٩٧، وهذا نصُّها (الترجمة بتصرُّفٍ):

الرفيق مِليس،

كيف الحال..

لا يمكن القول أن الحدود التي بيننا قد تمَّ تعيينها تعييناً تاماً، فما زال العُرف هو الجاري وحتى في علاقاتنا الحاليَّة والمستقبليَّة لا نعطي هذه المسائل أهميَّة كُبرى، ولا أعتقد أنها في المستقبل يمكن أن تكون مصدراً لخلافٍ، مع هذا كله نلاحظ من فترة لأخرى، ولأسبابٍ مختلفة، اختلاقكم لمشكلاتٍ وبأتفه الأسباب، ومسئولينا من جهتهم يعملون لحَلِّ هذه المشكلات وفقاً لقُدراتهم بشكلٍ أخوي. وفي الآونة الأخيرة، تحرَّكت قوَّاتكم العسكريَّة وطردت بالقوَّة إدارتنا بقرية "عدي مروق"، فهذه الخطوة محزنة جداً. الموضوع لا يرقى لدرجة استخدام القوَّة العسكريَّة وحتى إذا كان الموضوع ذا أهميَّة كبيرة، كان يمكن حله بطرق أخويَّة، وإذا كان الأمر وضع الترسيم الحدودي على الأرض، يمكن حلّ ذلك بهدوء. إن الخطوة التي تمَّت غير مبرَّرة، وبالتالي تدفع في اتجاه نزاعات.. لهذا، ولأهميَّة الأمر، أوصي شخصُكُم بالتدخُّل لاتخاذ خطواتٍ عاقلة حياله.

مع خالص التحايا،،

رفيقكم:
أسياس أفورقي
١٦/٨/١٩٩٧

وجاء رد رئيس الوزراء الإثيوبي (بدون تاريخ) بهذا النص:

وصلتني رسالتك.. إن الأوضاع في منطقة الحدود غير جيِّدة. أنا أيضاً سمعت بذلك عند مجئ جماعتكم (يماني) الذين تحادثوا مع جماعتنا (تولدي).

لم أكن اعتقد أن "بدا" يمكن أن تخلق مشكلة لأن المواقع التي بها رفاقنا لم تكن مثار نقاش من قبل، وكنتُ اعتقد أن التفاهم يجب أن يكون حول المناطق التي يمكن أن تكون مناطق نزاع. وكما تعلم أن فلول "الأفوقومو" أصبحوا يُعكِّرون تنفيذ أهدافنا في المنطقة، لهذا كان تحرُّكنا لإبعادهم من تلك المنطقة.

على أي حال، فيما يخص موضوع الرُجوع إلى التفاهُم الذي تمَّ بين جماعتنا وجماعتكم سنهدِّئ الأوضاع، وربَّما نلجأ إلى ترسيم الحدود إذا كان ذلك ضرورياً.

انطلاقاً من ذلك التفاهُم لم تنتهي تلك الاجتماعات إلى شيء، ولكن بالرجوع إلى ما اتفقت عليه جماعة تولدي يمكن لكلا الجانبين الاستعداد للتوصل إلى حل نهائي للمسألة الحدودية.

أما بخصوص "البر" الذي يوجد في إريتريا، فلا نعرف بعد كيف نتصرف به.. يمكن إدخال طرف ثالث والتفاهُم لإيجاد حلٍ لكميات البر التي بطرفكم.. وحتى ذلك الحين، ولأن تغيير العُملة لا يحتمل التأخير، أرسلنا لكم جماعتنا لكي يصلوا - وفقاً لذلك التفاهم- إلى حلٍ بشأن آليَّة تغيير العُملة والسياسة التجاريَّة بين البلدين. ولكن رد جماعتكم (برهاني) على ذلك أنه لا يمكن بحث مسألة تغيير العملة قبل الوصول إلى اتفاق بشأن مصير البِر المُتداول في إريتريا، ولذلك عادوا دون إنجاز شيء.

فيما يتعلق بالنظام التجاري، قيل لهم: لأننا لا نضع قيود على التجارة، فهذه مسالة تعنيكم. وعندما يتم تغيير العملة، فإن القرار الذي نتخذه بواسطة طرف ثالث لن يتعارض مع القرارات السابقة ويمكن التفاهم حول المسألة نهائياً.

ومهما بذلنا من جهود، فسنصل في النهاية إلى اتفاق، وسنقوم بتنفيذه بلا شك، لذلك إن هذا الموضوع لا يمكن إرجاؤه حتى نصل إلى ذلك الاتفاق، وكان التفاهُم بيننا أن يبدأ أي منا دون انتظار الطرف الآخر. من جانبنا قُمنا بجلب البِرْ الجديد ونقوم بالاستعدادات اللازمة لإدخاله إلى حيِّز التداوُل، خاصَّة بعد أن علمنا أنكم جاهزون لتغيير العُملة في سبتمبر القادم. وحتى إن لم يتم التغيير في سبتمبر، أو إذا تجاوز التغيير شهر أكتوبر، فإن سريَّة الموضوع لا يمكن لها أن تظلَّ كذلك. وللتو بدأت الإشاعات تنتشر في أديس أبابا حوله، ولذلك وحتى لا تُجبرنا الظروف على التغيير، فنحن فضلنا التنسيق قبل الدخول في مسألة تغيير العُملة مُجبرين.

مهما يكن، ونظراً للحاجة المُلِحَّة، من الأفضل لو أعطيت الأمر لجماعتكم للوصول مع جماعتنا خلال أسبوعين إلى تفاهُم شامل حول الموضوع. ونفضل لو توصَّل الطرفان سريعاً إلى قرار لأننا في ظروف تداول حديث بهذا الشأن، نرغب في طرح الموضوع على البرلمان لكي نبدأ التغيير في أكتوبر. ولو وافقت على أن يلتقي الطرفان، أخبرني بذلك لكي أرسل جماعتنا.

بخصوص التجارة النقديَّة، نحن سنتعامل مع كل الدول بُناءً على سياسة (L/C)، وكما تعلم فقد ظلَّ هذا الموضوع خلاف

بيننا وبين (IMF) ونحتاج إلى تفاهُم بهذا الخصوص بشكلٍ مُفصّل. وإذا لم تقوموا من جانبكم بوضع أي نوع من القيود وفعلنا نحن ذلك، فسيُؤدي إلى خلق مشاكل نحن في غنى عنها، لذلك لا يجب القول أن المشكلة تعني إثيوبيا فقط. سنُرسل لكم سياساتنا التجارية حول القيود. يمكنكم إبداء اقتراحاتكم بشأن التعديلات المطلوبة على أمل أن تدخُل حيّز التنفيذ بشكلٍ أفضل. وعلى هذا، كلفت جماعتنا بإعداد سياستنا التجاريّة عبر الحدود، وسأرسلها لك متى ما فرغوا من ذلك.

أفضل بعد ذلك لو التقى الطرفان للتحادث بشأنها. باختصار، فقد انتهى اجتماع الطرفين الأخير بالفشل، ولكن لو رأيت أنه يمكن أن يستمر بناءً على ما تفاهمنا حوله معاً، أخبرني لكي أرسل جماعتنا لإبرام الاتفاق النهائي حول مسألة تغيير العملة والتوقيت، ونظام المدفوعات التجاريّة.

مع أطيب التمنيات،،،

مِليس زيناوي

وفي ١٩٩٧/٨/٢٥، عقّب الرئيس الإريتري على رسالة رئيس الوزراء الإثيوبي بخطابٍ هذا نصُّه:

الرفيق مِليس

كيف حالك،

الأوضاع الحدودية الحالية

حسب المعلومات التي لديَّ، فإن الخطوة التي اتخذت في منطقة عدي مروق لم تكن (كما ذكرت) في أماكن غير خاضعة للنزاع، بل كانت في الأماكن التي فيها أجهزتنا، حيث تمَّ طرد أعضائنا منها وهدم الإدارة التي كانت هناك. وفيما يخص 'الأقوقومو' كان قد تمَّ إخطار وزارة دفاعنا من قِبل أجهزتكم مقدماً، حيث اتخذت الخطوة في وقت كانت تتأهب فيه قواتنا للمساعدة، وخطوة مماثلة قد اتخذت في منطقة 'بادِمَي' أيضاً.

كما ذكرت لك، لا أرى مبرراً لضرورة اتخاذ مثل هذه الخطوات، فحتى يتسنى لنا ضبط الأمر فب بدايته ومعالجته جذرياً، أخبرك أننا من جانبنا كلفنا ود أفريم ويماني وود كاسا لمتابعة المسألة. في رأيي كان من الأفضل لو عيّنتم أشخاصاً بصورة مماثلة (أو بأي أسلوب تراه مناسباً) حتى يلتقوا بسرعة ويحاصروا الأمر، ما رأيك في ذلك؟

مسألة تغيير العملة

لم يتطرقوا لمسألة تاريخ تغيير العملة، لأننا كنا قد تفاهمنا في أن نحدد معاً موعداً مناسباً يضع في الاعتبار كل المتغيّرات. لقد اتفقنا مع البنك الدولي أن يعطونا رأيهم في المسألة. لم يتحادثوا في هذا أيضاً لأنهم اعتبروه أمراً مفهوماً، وطلبنا منهم التعجيل حتى نحسم المسألة ولا يجب أن تأخذ زمناً أكثر.

ونظراً لأننا كنا قد توصلنا للتفاهم، فإن مقدرتهم على إحداث التغييرات كانت محدودة. لقد أخبرناهم أننا لا نستطيع حجر حركة البضائع الواردة والصادرة. يصعب تحديد المبادلات التجارية 'الكبيرة' منذ الآن (آخذين في الاعتبار أنه من الطبيعي أن تظهر بعض المشكلات في البداية)، ولذلك يفضل أن نحدد ذلك بالنظر للظروف والزمان مستقبلاً، وفيما يخص ذلك اعتقد أنهم أوضحوا لجماعتكم (نواي) بالتفصيل.

ولأن التعجّل في تحديد الأشياء قد يكون عائقاً للمستقبل، سوف يتطلب منا نقاشاتٍ أعمق في كل أبعاد الموضوع، وعلى أساس ما كنا قد تحادثنا فيه، لم يستطيعوا التباحث للتعرف على سياساتنا العامة قدر المستطاع. ولأن كثيراً من القضايا مترابطة فيما بينها، وكبداية -فيما يتعلق بالتغيير- سيتحدثون مرة أخرى في القضايا الفنية، ولكن لا أعتقد أن هناك ثمة مشكلة.

مع خالص التحايا،،،

رفيقكم
أسياس أفورقي
١٩٩٧/٨/٢٥م

على الرغم من أن هذه الرسائل تشرح نفسها بوضوح شديد، إلاَّ أنه يمكن للمرء أن يستنبط بعض الملاحظات العامة منها:

يُلاحظُ أولاً، أن الفارق الزمني بين رسالتي الرئيس الإريتري هو ٩ أيام، مِمَّا يعني أن ردَّ رئيس الوزراء الإثيوبي (غير المُؤرَّخ) كان في غُضون تلك الفترة، ولا يمكن القول بأنه أسقط التاريخ سهواً، لأنه يُدرك تماماً بأن تلك الملابسات ستفتح صفحاتها يوماً، لكن ذكر الرئيس الإريتري للتاريخ تجعل ما تعمَّده رئيس الوزراء الإثيوبي في هذا الخصوص ليس بذي معنى، إذا سلّمنا جدلاً بأنه بإدراكه أنه ستفتح صحائفه يوماً.

نجد أن الرئيس الإريتري أيضاً خاطبه بصفة محبَّبة: "الرفيق".. في سياق ما هو مشترك بينهما، في حين نجد أن رئيس الوزراء الأثيوبي لم يذكر اسمه في صدر الرسالة، مثلما أنه لم يُضفي عليه الصِّفة نفسها، أو أي صِفَةٍ من صفات

التوادُد الإنساني، أو حتى الرسمي، ولهذا بالكاد يعرف المرء أنها مُوجَّهة للرئيس الإريتري. وصفة "الرفيق" هي في واقع الأمر لفظ مُؤدلج، لا يُطلق إلاّ في علاقة تعمَّدت بفكرٍ سياسي مُعيَّن أو في تضحية نضاليَّة مشتركة، وطبقاً لذلك يمكن استنتاج إسقاطها.

في رسالته الأولى، يتضح أن الرئيس الإريتري اتبع طريقاً دبلوماسياً في التخفيف من وطأة ما حدث، إن لم يكن الكثير من حُسن النوايا، فرغم إدراكه لمبدأ الحدود الاستعماريَّة الموروثة، فهو يقول لـ"رفيقه" بأن: «**العُرف هو الجاري**»، ورغم إدراكه أيضاً بأن الموضوع - الذي هو انتهاك لسيادة بلاده «**لا يرقى إلى درجة استخدام القوَّة العسكريَّة**»، فهو يؤكد لـ"رفيقه" بأن: «**لا يُعطي هذه المسائل أهميَّة كبرى**»، وإنها على الرغم من كل ذلك «**لن تؤثر في علاقتنا الحاليَّة والمستقبلية**»، ولا يعتقد بأنها «**في المستقبل يمكن أن تكون مصدر خلاف**».

في رسالته الأولى أيضاً، بدا كما لو أن الرئيس الإريتري يعمل على ترجيح كفة الحَلِّ الودي، إذ أنه رغم اختلاق الطرف الآخر للمشاكل ولأتفه الأسباب، فالطرف الثاني يعمل لحلها "بالشكل الأخوي"، وأنه حتى لو كان «**الموضوع ذو أهمية كبيرة كان يمكن حله بطرق أخوية**»، ولم يفُتهُ أن يوصي "رفيقه" للتدخُّل «**باتخاذ خطوات عاقلة حياله**».. هل يمكن القول هنا إن الرئيس الإريتري حاول أن يرفع "صخرة سيزيف" للحلِّ الأخوي حتى قمَّة الجبل؟!

في ردِّ رئيس الوزراء الإثيوبي الطويل على الرسالة الأولى، اقتضب الموضوع الأساسي "الحدود" في أقلِّ من الثلث، في حين جرى قلمه في موضوع آخر "الاقتصاد" وغطى به بقيَّة الرسالة.. هل يمكن القول أنه بذلك أسفر بشكلٍ غير مباشر عن أسباب ما حدث على الحدود؟! وإلاّ فما الذي دعاه للتطرُّق لمسألة لم يُوردها الرئيس الإريتري في رسالته الأولى في ذاك التوقيت؟!

في ردِّه على الموضوع الأساسي، يتضح أن رئيس الوزراء الإثيوبي اتبع منهج "الدهاء السياسي"، على عكس "رفيقه" الذي اتبع منهجاً دبلوماسياً، وثمَّة تناقُضٍ في شرحه لما حَدَثَ، فهُو من جهةٍ يُؤكد بأنه لم يسمع عن كُلِّ ما حدث إلاّ بعد زيارة الوفد الإريتري الأخيرة. ومن جهةٍ أخرى، يعزو ما حدث إلى مطاردة مجاميع المعارضة الإثيوبية الذين «**أصبحوا يُعكِّرون تنفيذ أهدافنا في المنطقة**»، ولهذا فإن المطاردة كانت «**لإبعادهم من تلك المنطقة**».. لكن الواقع، أن المطاردة أعقبها استيطان.

يتضح أسلوب الدهاء أكثر في: «**إن المناطق التي بها رفاقه لم تكُن مثار نقاش من قبل**»، ولهذا فهو يعتقد بأن التفاهُم يجب أن يكون: «**حول المناطق التي يمكن أن تكون مناطق نزاع**»، وفي الحالتين كان القول فضفاضاً، لأنه لم يحدِّد على وجه دقيق هذه أو تلك. أما إذا ما فسَّر قول رئيس الوزراء الإثيوبي بأن "بدا" والتي هي على الجانب الآخر "عدي مروق" وهي من المناطق التي أصبح فيها

رفاقه «**لم تكن مثار نقاش من قبل**»، فهو بذلك يؤمن بتبعيَّتها لهم، بعد الذي حدث بدخول وحداتهم العسكريَّة فيها.

سواءً في المسألة الحدوديَّة أو المسائل الاقتصاديَّة، فإن رئيس الوزراء الإثيوبي يُؤكِّد أن اللجان المشتركة فشلت في الوصول لحلول ملموسة، لكنه مع ذلك من الواضح أنه ما يزال يُعوِّل على استمراريَّة التفاهُم بتحديد سقف زمني مُعيَّن في المسألة الاقتصاديَّة، بل الإسراع في التنفيذ، ويُبرِّره في موقع من الرسالة: «**بالشائعات التي بدأت تنتشر في أديس أبابا**»، في حين يرى الرئيس الإريتري في ردِّه الثاني أن الموضوع: «**سوف يتطلب نقاشاتٍ أعمق في كل أبعاده**» وذلك لاعتقاده أن: «**التعجيل في تحديد الأشياء قد يكون عائقاً للمستقبل**».

في رده الثاني، يتَّضح أن الرئيس الإريتري أمسَكَ بطرف الخيط فيما اعتبرناه دهاءً سياسياً لرئيس الوزراء الإثيوبي، فقد أكد له - على عكس ما ذكر - بأن "عدي مروق" ليست من المناطق التي بها رفاقه، وإنما رفاقه - أي رفاق مِليس- دخلوها وطردوا من فيها وهدموا إدارتها، وفي نفس الوقت - على عكس ما ذكر مِليس أيضاً- حاول أن يفصل بينها وبين تعقب فلول المعارضة الإثيوبيَّة "الأقوقومو"، ويضيف لها ما حدث في "بادِمّي".

في ردِّه الثاني أيضاً، رفع الرئيس الإريتري مرَّة أخرى "صخرة سيزيف" للحلِ الودِّي بتكليف لجنة جديدة، وترك لـ"رفيقه" الخيارات مفتوحة «**في أي أسلوب يراه مناسباً**»، وذلك حتى يلتقي الطرفان بسرعة ويحاصرا الأمر.

خصَّص الرئيس الإريتري النصف الآخر من ردِّه الثاني للمسألة الاقتصاديَّة، ويتضح أن المسافة ما زالت بعيدة بين الطرفين في الوصول إلى حلٍ مشترك، وأن أفكار كل جانب تدور في فلكٍ يبتعد ويقترب من الآخر، دون أن يتطابقا في مسارٍ واحد، وربَّما لهذا السبب - أو لأسباب أخرى- لم يظهر رد ثانٍ لرئيس الوزراء الإثيوبي على الملاحظات التي أبداها "رفيقه" في ردِّه الثاني.

في الأوَّل من نوفمبر (تشرين الثاني)، ظهر الرد عملياً بقدوم وفد إثيوبي إلى العاصمة أسمرا، تنفيذاً لما اقترحته الرسالة الثانية في اللقاء المشترك. كان الاجتماع استثنائياً لبحث ملابسات القضيَّة العاجلة التي فرضت نفسها "عدي مروق"، ولم يتم التوصُّل إلى شيء حولها، لأن الوفد الإثيوبي أكد للجانب الإريتري أن المنطقة المذكورة «**ليست مثار نزاع**»، وكأنما قطع كل تلك الأميال ليقول لمضيفه جهراً ما سبق وقاله رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" سراً في رسالته المُشار إليها.. وكان الشيء الوحيد الإيجابي الذي نتج عن هذا اللقاء، اتفاق الطرفين على لقاءٍ آخر يُعقد بعد ثلاثة أشهر.

بعد عودة الوفد بأيام قليلة، أضيفت حاسة البَصَر لما قيل سراً وجهراً، إذ حملت النسخة الصادرة من مجلة 'وين' الناطقة بلسان "الجبهة الشعبيَّة لتحرير

التيغراي" يوم ١٩٩٧/١٠/١٢ خارطة جديدة للإقليم لم تكتف فيها بضمِ "عدي مروق"، وإنما أضافت إليها منطقتين أخريين ليُبدِّدا وحشة يُتمها.(١٠)

أمسكت الجبهة الحاكمة في إريتريا بسمّاعة الهاتف لتبُثَّ قلقها لمَن ألقى السَّمع وهو شهيد، فكان الرد أن تلك الخارطة غير رسميَّة ولا يُعتد بها، لكن ذلك التبرير سقط بعد حينٍ، حينما ظهرت الخارطة نفسها في العُملة الجديدة "البِرْ" التي تمَّ طبعها واستبدالها بالعُملة القديمة في نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٩٧، ولم يكُن ثمَّة شيء يُقال لمُؤمنٍ بعلاقة رفاقيَّة لدغته الخارطة مرَّتين.

صَمَتَ كل شيء.. توقفت الوفود وانقطعت الاتصالات، وكان العام ١٩٩٧ يسير متثاقلاً بما حمله من قضايا مفخَّخة، ومع تراكُم جليد الشتاء شيئا فشيئاً، كانت العلاقة تبحث عن مُغيثٍ يستطيع أن يُذيب طبقاته، ويُحيله إلى ماءٍ زُلال يُطفئ ظمأ التوتر الذي بدأ يسري في جسدها.

بالذي كان يجري، كانت سفينة الحُدود قد أبحرت بالفعل ووصلت إلى الزاوية الأولى من "مثلث برمودا"، في الوقت الذي كانت فيه سفينتان أخريان تنطلقان من محورين مختلفين، وكل منهما مُبحِرَة إلى زاوية من زوايا المثلث.

هوامش الفصل السابع

(١) ضمن الملاحق آخر الكتاب.
(٢) - (٤) إدريس أبعري - صحيفة الفجر الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦.
(٥) - (٨) إريتريا بركان القرن الأفريقي - مصدر سابق - الصفحات ١٥٩، ١٦٠ و٢٥٩.
(٩) التسمية الخاصة بالمعارضة العفريَّة.
(١٠) الخارطة ضمن ملاحق الكتاب.

الفَصْل الثامِن

الاقتصاد.. "عصب" الأزمة

الشراكة المخادعة

في الفصل الأوَّل من هذا الجُزء، كُنا قد ذكرنا أنه في إطار القواسم المُشتركة، أو المصالح المشتركة، تطلعت الجبهتان إلى شراكة اقتصاديَّة كاملة، وشرحنا الزاوية التي ينظر بها كل طرف إلى تلك الشراكة.

وقد ذكرنا أيضاً أن اتفاق التعاوُن الشامِل بين البلدين، الذي وُقِّع في ١٩٩٧/٧/٣٠ كان نواة لتلك الشراكة، وتطرَّقنا في هذا الصدد إلى بُنوده بالتفصيل، وقد تمَّ التأمين على وجهته - وفق ما هو مخطط له- في اجتماعات اللجنة الوزاريَّة المشتركة في أبريل (نيسان) ١٩٩٥، وعلى هَدْيِهِ سارت العلاقة بين البلدين على نحو جيِّد، حتى نهاية العام ١٩٩٦، لا يُعكِّر صفوها شيء سوى ما كان يجري "بهدوء" على الحدود من تجاوزات، ويعمل الطرفان على حلها بأسلوب المعالجة الصامتة، وكان محصوراً بين جبال المنطقة الحدوديَّة، لم ترتج له أركان عاصمتي البلدين إلاَّ بعد أن فاحت رائحته في العام الذي تلي.

كان الاتفاق المذكور يعكس تطلعاً، ولكنه لا يُجسِّد واقعاً طموحاً في نظرته للمُستقبل، بل تُرهِقه جراحات الماضي.. كجبَّةٍ اتسعت على جسدٍ أنهكه المرض.

بعد عدَّة سنواتٍ من التجريب، أدرك كل طرف أنه لم تكن ثمَّة شراكة حقيقيَّة، خاصَّة في الأنشطة الصناعيَّة والإنمائيَّة والبرامج الاقتصاديَّة، عدا النشاط التجاري الذي كان يتحرَّك بقوَّة الدفع الذاتي المتردِّد، وتفصيلاً لذلك على سبيل المثال، بعد استقلال إريتريا كانت هناك أولويَّة في النقاشات حول الكيفيَّة التي يمكن من خلالها لإثيوبيا أن تستخدم الموانئ الإريتريَّة، فبموجب الاتفاق المذكور، قامت إريتريا بتقديم التسهيلات لإثيوبيا، حيث لم تتجاوز الرسوم الجمركيَّة التي فرضتها على مرور بضائعها في ميناء عصب نسبة ١,٥% (وهي الأدنى بالنسبة لموانئ المنطقة)، إلى جانب إعفاء البضائع والمواد التجاريَّة التي مصدرها إثيوبيا من التعريفة الجمركيَّة، وتمَّ الأمر نفسه فيما بعد في ميناء مُصَوَّع وفق مذكرة تفاهُم وُقعت بين البلدين في ١٩٩٤/١٠/٧.

وجَّهت إثيوبيا معظم وارداتها إلى إقليم التيغراي عبر هذين المنفذين، بدعوى إعادة تأهيله من دمار الأنظمة السابقة، كما أصبحت معظم صادرات الإقليم من المُنتجات توجَّه إلى إريتريا عبر التجارة الحدوديَّة، وقد ساهم في ذلك القُرب الجغرافي (حوالي ٣٠٠ كيلومتر بين ميكِلِي وأسمرا) وابتعاده نسبياً عن

الوسط الإثيوبي (حوالي ٨٠٠ كيلو متر بين أديس أبابا وميكلي)، وكانت هذه الأنشطة بالطبع يتم التعامل فيها بواسطة العُملة الإثيوبية المشتركة آنذاك "البِرْ"، ولم تكُن الحركة بالطموح الذي كان مرجواً.

في إحدى مراحل المناقشات بين اللجان المشتركة، حاول الجانب الإريتري تحريك ذلك الجمود بوضع الأسباب في عدم انسياب تجارته إلى العُمق الإثيوبي في المناطق الوُسطى إلى الرسوم والجمارك غير المباشرة التي تفرضها الحكومة الإثيوبية بين أقاليمها، وطالب بضرورة إلغائها لأنها - حسب وجهة نظره- تمثل العائق الحقيقي أمام عمليَّة التبادُل التجاري بين البلدين.

قلل الجانب الإثيوبي من الأسباب التي أثارها نظيره، ورفض طلبه بدعوى أن تغييرها أو حتى التفكير في إزالتها، من شأنه أن يترك آثاراً سلبيَّة على اقتصاد بلاده، وإزاء تمسُّك كلا الطرفين بوجهة نظره، لم يتوصَّلا إلى حلٍ أو فهمٍ مشترك حول هذه القضيَّة.

أما بصورة عامة فقد كان واضحاً التضادّ الحاد بين الإستراتيجيَّتين الاقتصاديَّتين، فإريتريا كانت ترمي إلى التركيز على السياسات التصديريَّة استناداً إلى مبدأ التعامُل بسياسات السوق الحُر، بينما هدفت إثيوبيا إلى تطوير قُدراتها التصنيعيَّة والزراعيَّة اعتماداً على مواردها الضخمة. ومن هذه الزاوية، لم تكن تنظر نظرة طبيعيَّة متكافئة للمنتجات الإريتريَّة، وإنما باعتبارها طرفاً منافساً يتحيَّن فرصة القضاء على منتجاتها المحليَّة التي تراها الأساس، ولهذا كانت الإجراءات المُشدَّدة التي تفرضها على المنتجات الإريتريَّة بإضافة المزيد من الرُسوم والجمارك غير المباشرة عليها، هي من زاوية السياسة الدفاعيَّة التي تحمي منتجاتها المحليَّة. ولذلك لم يكن ممكناً الاتفاق، فأصبح كل طرف عملياً يسبح في شاطئٍ بعيد عن الآخر، رغم أن اتفاق التعاون نظرياً يتحدَّث عن شراكة اقتصاديَّة كاملة، يتم من خلالها تدفُّق منتجات البلدين عبر الحدود، بلا كابحٍ وبلا قيود وبلا هواجس.

بحديث الأرقام، نجد أن أهم خمس سلع صدَّرتها إثيوبيا إلى إريتريا في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى سبتمبر (أيلول) ١٩٩٧، هي: الطاف (١) بمبلغ إجمالي بلغ نحو ٥٦,٨٣٥,٢٥٣ بِرْ، والذرة بمبلغ ٣١,٠٢٨,٩٠٤ بِرْ، والبُن بمبلغ ٣١,٠٦٨,٨٩١ بِرْ، والذرة الشامية بمبلغ ١١,٠٩٤,٠٠٥ بِرْ، وبُقوليَّات متنوّعة بمبلغ ٧,٧٣٦,١٠٦ بِرْ، إلى جانب خمسة عشر سلعة أخرى بسقفٍ أعلى ٥ ملايين بِرْ، نزولاً حتى مليون ونصف لكُلٍّ واحدة، ليبلغ إجمالي الصادرات كلها نحو ١٧١,١٤٥,٨٣٧ بِرْ..

في حين نجد أن أهمَّ سلعتين صدَّرتهما إريتريا إلى إثيوبيا في ذات الفترة، هُما: كلورايد الصوديوم (ملح نقي) بمبلغ ٧٦,٥٧٥,٣٠٩ بِرْ، ثم جوارب

(منسوجات) بمبلغ ٤٠,٨٢٩,٩٣٦ بِرْ، إلى جانب ثمانية عشر سلعة أخري بسقفٍ أعلى قدره ٥ ملايين، ونزولاً حتى نصف مليون لكُلٍّ واحدة في ذات الفترة، بإجمالي يبلغ نحو ١٦٠,١٣٤,٠٩٨ بِرْ.

توضِح هذه الأرقام (٢) أن الميزان التجاري يُرجِّح لصالح إثيوبيا بنحو ١١ مليون بِرْ، وبالنظر لاتساع السوق الإثيوبي والقُوى البشريَّة الضخمة، كان يُفترض أن يكون العكس، أو أن إريتريا طمحت لذلك، وربَّما بأكثر من الأرقام المذكورة.

أما في المجال الاستثماري، فلم يتم الدفع فيه باتجاه تنفيذ أعمالٍ مشتركة كبيرة بين البلدين، وظلت المسألة محصورة في استثمارات القطاع الخاص، وفي هذا الإطار تمَّ تنفيذ تجربة وحيدة لبنكٍ تأسَّس في أديس أبابا (مصرف القرن العالمي) برأس مالٍ مشترك شارك فيه رجالُ أعمالٍ إريتريون مع الجبهة الحاكمة في إثيوبيا، ولم نجد ما يؤكد أن أولئك كانوا ذوي صلة بالجبهة الحاكمة في إريتريا بطريق مباشر. ومن المفارقات أن هذا المصرف لم يعمل سوى بضعة أشهر، فقد تمَّ افتتاحه رسمياً في ١٩٩٧/١٢/٣٠ وأغلق مباشرة في الشهر التالي قُبَيْل اندلاع الأزمة، لقطع الطريق أمام التُجَّار والمستثمرين الإريتريين من فُرص الاقتراض بـ"البِرّ" الإثيوبي وتسديده بـ"النقفة" في إريتريا عند تمويل وارداتهم من إثيوبيا، دون اللجوء إلى شراءه بالعُملة الصعبة الأجنبيَّة.

وكانت السُلطات الإثيوبيَّة قد سبقت ذلك بوضع قيود استثماريَّة وضوابط ماليَّة مشدَّدة على الإريتريين المُقيمين في بلادها، وفرَّقت بينهم وبين الوطنيين الإثيوبيين، وكان ذلك انتهاكاً لاتفاق التعاون البروتوكولي المُوقع بين البلدين.

بعين الواقع، كان يصعُبُ قيام مشاريع استثماريَّة مشتركة على خلفية التباين الكبير في السياسات الاستثماريَّة نفسها بين البلدين، وبناءً عليه كانت إستراتيجيَّة كل طرف تستند على ما يقوم به الطرف الآخر، ولم يكن التمعُّن في الأفكار الاستثماريَّة من منطلق جدواها أو عدمه، أو زاوية مردودها على الشعبين أو فشلها، فالآخر هُنا في هذه الحالة ليس شريكاً، إنما كائناً متربِّصاً ينتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على منافسه.

وقد عبَّر عن ذلك الفهم تماماً السيد "سبحات نجَّا"، وهُو الأمين العام السابق لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" ومسئول الأمانة الماليَّة حالياً ويوصف بأنه أحد مُنظري ومُفكِّري التنظيم، حيث قال في لقاءٍ له مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧: **«كان الإريتريون يُسوِّقون سياسات اقتصاديَّة خُطط لها كي تستغل المصادر الإثيوبية، فهُم يريدون انتقالاً حُراً لرأس المال وكذلك البضائع، وكانوا متأكدين من ذلك تماماً، واعتقدوا أنهم سيبتلعون إثيوبيا من الناحية الاقتصاديَّة».**

سواءً كانت إريتريا تهدف إلى ما أوحى به وأكده السيد "سبحات نجَّا"، أو أن أهدافها غير ذلك، فلم تكُن الخيارات أمامها في ذلك الوقت كثيرة، ولم يكن هناك

مفر من المُضِي في طريق تلك الشراكة الزائفة إلى نهاية الشوط، ذلك لأنها خططت لاستراتيجيَّاتها الاقتصاديَّة بالاعتماد على مواردها الذاتيَّة، وأدرجت مسألة التبادل التجاري في إطار تفعيل تلك الموارد، إلى جانب أن الواردات القادمة من إثيوبيا تمثل مرتكزاً أساسياً في الثقافة الغذائيَّة بالنسبة لمواطنيها (رغم أن الحرب فيما بعد أوضحت أنه خيار يمكن تعويضه بزيادة قليلة في التكلفة)، وأيضاً لأن الدولة حدَّدت موقفاً قاطعاً من المساعدات والمعونات، مثلما ذكرنا في الفصل الأوَّل من هذا الجزء.

بنظرة عامة لإمكانات البلدين الاقتصاديَّة، نجد أن إثيوبيا تعتمد على الزراعة بنسبة ٨٥%، ولديها موارد طبيعيَّة أكثر نسبياً من إريتريا، قياساً بالمساحة الجغرافيَّة، وديمُغرافياً عدد سكانها، يعادل نحو ٢٠ ضعف عدد سكان إريتريا تقريباً، ولهذا فهي تواجه تحديات تنمويَّة أكبر، ضاعف من المسئوليَّة فيها ضعف أداء الاقتصاد الإثيوبي خلال العقود الزمنيَّة الماضية، بسبب الحُروب وموجات الجفاف المتكرِّرة والمجاعات المتعاقبة، إضافة إلى سوء الإدارة وفساد الحُكم، ذلك ما أورثها مديونيَّة تقدَّر الآن بحوالي ١٠ بليون دولار، وهذه الديون - بناءً على تقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصاديَّة الدوليَّة للرُبع الأول من العام ١٩٩٩- تلتهم قرابة نصف عائد الصادرات، ويأتي في صدارتها محصول البن الذي يمثل نحو ٦٠%، وقد واجه انخفاضاً في أسعاره للعام ٩٩/٩٨ بلغت نحو ٢٥% نتيجة الوفرة في الدول المنتجة، وعلى رأسها البرازيل، الأمر الذي أدَّى إلى عجز في الميزان التجاري للسنوات المذكورة بمبلغ ٤٥٥ مليون دولار، وقد تأثرت الموازنة العامَّة نتيجة توجيه جزء كبير من موارد الدولة لشراء الأسلحة ومستلزمات الحرب، التي بلغت وفقاً لعدة تقارير اقتصادية نحو مليار دولار أمريكي، وهذا رقمٌ خُرافي بالنظر للاقتصاد الإثيوبي.

المعلوم أنه قبل الحرب الأخيرة، سجَّلت الدولة رقماً متميِّزاً في نسبة النُمو، حيث بلغت النسبة ما بين ٥,٥ – إلى ٦%، مع وقف معدَّلات التضخُّم عند نسبة ٤%، لكن معدَّل دخل الفرد يُعَدُّ الأدنى في سلسلة دول العالم الثالث، إذ لا يزيد عن ١١٠ دولار سنوياً.

بالنسبة لإريتريا، فقد ضاعف من مسئوليات حكومتها أيضاً أنها ورثت دولة تحتَّم عليها بناؤها وإعادة تعميرها من الصفر تقريباً، والذي زاد من تعقيد ذلك الإرث، هو تمنعها - كما سبقت الإشارة- من المساعدات والمعونات الدوليَّة، وهي تشتمل إلى جانب أموال الدعم، الخبرات التقنيَّة والفنيَّة، وهي تحتاجها في استخراج وتصنيع مواردها الطبيعيَّة - مع قلتها- وإن كانت هذه القلة تتناسب طردياً مع عدد السكان.

تعتبر الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الإريتري، وتعتمد عليها بنسبة ٨٠% حتى الآن، وقد تماسك الاقتصاد نسبياً خلال عامي الحرب، وهذا يرجع

لعدة أسباب منها نجاح الموسمين الزراعيين ٩٨/٩٧ و ٩٩/٩٨، علاوة على التبرعات التي انهالت على الخزينة العامة من قبل المواطنين في الداخل والخارج، إلى جانب أن للجبهة الشعبية بعض الاستثمارات في الخارج وجهتها لتغطية احتياجات الدولة، بما في ذلك شراء الأسلحة ومستلزمات الحرب. ساعد على ذلك أيضاً الثقافة الاستهلاكية للشعب الإريتري في ظِلِّ الظروف العصيبة، استلهاماً من إرث النضال المسلح.

لكن مع كل ذلك سيكون هذا التماسُك عُرضة لامتحانٍ كبير بطول الفترة الزمنيَّة، وذلك بالنظر إلى عزوف إريتريا عن المساعدات الدوليَّة أو قلتها - سيان- من جهة، وقلة الموارد الطبيعية من جهة أخرى، بما في ذلك أن وجود القوة البشريَّة المنتجة على جبهات القتال، مما يعرقل نسبياً تنفيذ برامج التنمية.

بالواقع المذكور أعلاه عن وضعية الاقتصاد الإريتري، وعلى الرغم من اعتماده على الموارد الذاتية، فقد سجَّلت له مضابط البنك الدولي وبعض الهيئات الاقتصاديَّة الأخرى نسبة نُمُو تراوحت قبل الحرب ما بين ٧ - ٨%، ولكنها بعد اندلاع الحرب - من خلال ما هو مذكور آنفاً- انخفضت هذه النسبة إلى ٣%، وتراهن إثيوبياً في ظِلِّ الإنهاك الاقتصادي الذي تمارسه على إريتريا أن تصل بها إلى درجات سالبة.. ويُعَدُّ دخل الفرد السنوي أفضل مما هو في إثيوبيا، إذ يبلغ نحو ٢٦٠ دولاراً، ولكن كلاهما يحتلان مرتبة منخفضة ضمن ١٤٧ دولة في العالم بمعايير بعض الهيئات الدوليَّة.

الأزمة تُطلُّ مِنَ النافذة

على الرغم من مثاليَّة العلاقة بعد تحقيق الأهداف الوطنيَّة الكبرى في العام ١٩٩١، ومحاولات تمتينها باتفاقيَّة بروتوكول التعاون في العام ١٩٩٣، والتأمين عليه من قبل اللجنة الوزاريَّة العُليا المشتركة في العام ١٩٩٥، إلا أنه بما ذكرناه سابقاً كان القلق أشبه بكُراتٍ من الثلج المتدحرجة من أعلى قمَّة العلاقة، تكبُر شيئاً فشيئاً كلما اندحرت إلى أسفل.

كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا أكثر اطمئناناً في تقييمها للعلاقات الاقتصاديَّة مع إريتريا، فقد أرادت لها أن تراوح مكانها تحت مظلة الشراكة الاقتصادية دون أن ينتج عنها شيئاً، بضمان الإبقاء علي إريتريا داخل حظيرتها من خلال العُملة المشتركة (البِرْ)، الأمر الذي يحد من استقلالها الاقتصادي.. أما إريتريا فقد بدأ القلق يسري في جبهتها الحاكمة نتيجة بروز مؤشرات غير طبيعيَّة، فبدأت في تنفيذ ما عزمت عليه بمعالجة تبدأ من مربع العُملة.. ففي أواخر العام ١٩٩٦ أعلن الرئيس أسياس أفورقي للمرَّة الأولي عزم بلاده إصدار عُملة خاصة بها، وكشف عن اسمها "النقفة" في اللقاء السنوي الذي دأب عليه مع مواطنيه بمناسبة انطلاق شرارة الكفاح المسلح، وذلك من خلال أسئلة مُنتقاة من عدة أسئلة تقدَّم إلى مكتبه ويقوم بالرد عليها، ونشر ذلك في الصحيفة الرسميَّة 'إريتريا

الحديثة' بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢١.. فقال بالتفصيل: **«لا يخفى على أحد أن وجود عملة وطنية سيفتح مجالات واسعة لتنفيذ البرامج الاقتصادية وفق السياسات التي تضعها الحكومة، ولكن الاعتقاد بأن العملة ستحدث تغييراً في الاقتصاد من تلقاء نفسها هو رأي خاطئ، لأن العملة ليست أكثر من ورق، والورق في حدِّ ذاته لا يمكن أن يكون اقتصاداً.. فتقوية وتطوير الاقتصاد تكمُن في العوامل الأساسيَّة التي تلعب دوراً فاعلاً وتؤثر في تقوية الاقتصاد.. ولكن إذا تمَّت الاستفادة من العُملة والإمكانات الأخرى كما ينبغي، فليس من المستحيل إحداث تغييرات اقتصاديَّة جوهريَّة».**

ربَّما حاول الرئيس الإريتري بتصريحاته هذه التخفيف من وقع الحدث على الذين يجلسون في الضفة الأخرى من النهر، لكن اتضح أنها لم تكن كذلك، على الرغم من أن الضرورة كانت تؤكد أن إريتريا ستُقدِم على هذه الخطوة ذات يوم، حتى تُكمِل استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي.

لكن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تحسَّست آنئذٍ مقبض مسدسها، بعد ما رأت أن الخطوة تمثل بداية للإبحار بعيداً عن شواطئها، مِمَّا يعني تعطيل كل استراتيجيَّاتها تجاه إريتريا، بما في ذلك تعطيل دورها الإقليمي.. كما أن تفكير الجبهة الحاكمة في إريتريا أيضاً بدأ يُؤمن بأن انفصال العُملة سيُؤدِّي إلى استقلال اقتصادي، يقود البلاد حتماً إلى لعب دور إقليمي أكثر تأثيراً.

عليه، عندما طوى العام ١٩٩٦ ما تبقى من شهوره بعد ذلك التصريح، كان سقوط ورقة كل يوم من "روزنامة" العام ١٩٩٧ يُؤذِنُ باقتراب اللحظة التاريخيَّة التي يُسفِر فيها التوتر الخفي عن وجهه القبيح.

بينما الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بدأت في تخيُّر الوسائل التي ستواجه بها المستجدات القادمة، اقترحت عليها الجبهة الحاكمة في إريتريا أن يتم دفع المُقابل لتكرير البترول الخاص بها في مصفاة عَصَب بالعُملة الصَعْبَة. وعلى الرغم من أن الاقتراح كان في إطار السياسات الاقتصاديَّة التي تنتهجها إريتريا، إلاَّ أن المِصفاة نفسها كانت قد استُهلِكَت لأنها ظلت تعمل منذ عشرات السنين، وأصبحت كلفة تشغيلها باهظة، خاصة مع حاجتها المستمرَّة لقطع غيار تجلب بالعُملة الصعبة.

كنا قد ذكرنا سابقاً أنه مع إطلالة العام ١٩٩٧ وحتى نهايته، بدأت أخبار البلدين تنحسر من وسائل إعلامهما، لكن على إثر ما ورد ذكره في مسألة مصفاة عَصَبْ، لم يكُن من المُمكن حبسها - حتى في الصُدُور- في مناخ العولمة الإعلاميَّة، فبدأت في النصف الثاني من العام ١٩٩٧ تطل من نافذة الإعلام الخارجي. وعلى سبيل المثال، أوردت صحيفة 'الحياة' من لندن خبراً يوم ١٩٩٧/٦/١٩ كتصريح للمدير العام لمصلحة النفط الإثيوبية، حيث أكد أن بلاده

«تتهيَّأ لاستيراد النفط المُكرَّر اعتباراً من مطلع أغسطس (آب) المُقبل، عندما تتوقف مصفاة عَصَبْ عن العمل».. وبرَّر المسئول ذلك بان نفقات تكرير النفط تتصاعد سنوياً، فيما تنخفض نفقات النفط المستورد، وموضحاً بالأرقام: **«إن تكرير الطن المتري من النفط في عَصَبْ خلال الرُبع الأول من السنة كان ١٨٢٢ بر إثيوبي مقابل ١٣٠٢ بر للكمية نفسها مستوردة، فيما تبلغ كلفة طن النفثالين ١٥٣٥ بِرْ، ولا يزيد سعر الطن المستورد عن ١٣٨١ بِرْ»**.. وأكد أن بلاده بدأت بالفعل في استيراد النفط عبر ميناء جيبوتي، ووقعت على الاتفاقيات اللازمة مع شركتي توتال وموبيل. يُذكر في هذا الحقل أن إثيوبيا تنفق سنوياً ما قيمته مليوني بِرْ على النفط ومشتقاته.

لم تكتف إثيوبيا برفض الاقتراح الإريتري حول تكرير النفط في مصفاة عَصَبْ، وإنما راحت تبحث عن بدائل للحُصول على المواد البترولِيَّة، بذات العملة الصعبة، ومضت إلى أبعد من ذلك حينما قرنت هذا البحث بالبحث عن خيارات أخرى في منافذ بحريَّة جديدة.

في ذات الشهر، وفي سياق إطلالة الأزمة على العالم الخارجي عبر النافذة الإعلاميَّة، سُئِلَ رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي في حوار له مع مجلة 'الوسط' الصادرة في لندن العدد (٢٨٣) بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣٠ عن أسباب بحث بلاده عن نوافذ وموانئ بحرية، فقال: **«ليست هناك خلافاتٍ مع إريتريا، فعلاقتنا هادئة، إنها سياسات المصالح والتعاون المشترك.. لكن إثيوبيا انتهجت سياسات اقتصاديَّة جديدة ترتكز على الاقتصاد الحُر، ولذا بدأنا بالعمل على تجاوز بعض المشاريع الاقتصادية الخاسرة، وفي هذا الإطار صرفنا النظر عن تكرير البترول في مِصفاة عَصَبْ الإريتري بعد ما رأينا أن ذلك يكلفنا أكثر من شراء البترول مكرَّراً من الأسواق العالميَّة، وسيتم ذلك عبر منافذ عدَّة حسب تكلفة النقل، سواء في ميناء مُصَوَّع أو جيبوتي، أو حتى الموانئ الصوماليَّة بعد أن تستقر الأوضاع هناك»**.

إذا كان البلدان **«تربطهما المصالح والتعاون المشترك»** مثلما قيل في اتفاقيَّات التعاون، فلا يمكن تفسير التصريح السابق في سياق مفاضلة الأسعار، خاصَّة وأن الفروقات ليست كبيرة، فقليل من الحوار كان من المُمكن أن يُؤدِّي إلى اتفاق، لكن الذي لم يشأ أن يقوله رئيس الوزراء، هو أن إثيوبيا لن تجتهد كثيراً في البحث عن منافذ بديلة، فجيبوتي في ذاك الوقت كانت تشكو أوضاعاً اقتصاديَّة صعبة، والميناء بالنسبة لها هو شريان اقتصادها، وهو في متناول اليد، وكانت بلاده حينما أدلي بتصريحه قد قطعت شوطاً بعيداً في إبرام اتفاقيَّات معها أوائل العام ١٩٩٧، وقعها عن الجانب الإثيوبي السيد تامرات لايني، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (قبل إقالته)، وعن الجانب الجيبوتي السيد برخت حمدو رئيس الوزراء.

عندما بدأت إريتريا في الإجراءات الخاصَّة بطبع عُملتها الجديدة، كانت المحادثات تجري مع المسئولين الإثيوبيين حول الكيفيَّة التي يمكن أن تتم عبرها إجراءات فصل العُملتين، وكانت المحادثات مُعقَّدة لم تُثمِر شيئاً، كما أشارت الرسائل الثلاثة المتبادلة بين الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، وكانت إريتريا تأمل أن تطرح عُملتها الجديدة للتداوُل متزامنة مع احتفالات الذكري الرابعة للاستقلال (١٩٩٧/٥/٢٤)، إلا أنها مع تعقُّد المحادثات وعدم الوصول إلي اتفاقٍ مع الجانب الإثيوبي أرجأت ذلك.. وحتى ذلك الوقت، لم يكُن هذا الجانب يدرك كل ذلك، ويساوره شك كبير في تنفيذ إريتريا ما أزمعت عليه، أو على الأقل ليس بتلك السرعة.

في يوم ١٩٩٧/٧/١٤، أصدرت الحكومة الإريتريَّة مرسوماً تشريعياً بالرقم ١٩٩٧/٦٩ حول إصدار عُملتها الوطنية الجديدة، وإلغاء العُملة الإثيوبيَّة الرسميَّة من البلاد "البز".. آنذاك تبدَّدت الشكوك السابقة، وقبضت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا على مسدَّسها أكثر.

جاء في المرسوم الإريتري: **«إنه من أجل أن تحقق التنمية الاقتصاديَّة والتطوُّر الاجتماعي أهدافهما، يتطلب وجود سياسة ماليَّة ونقديَّة مستقلة، ولتحقيقِ كل ذلك لا بُدَّ من وجود عُملة وطنيَّة، وهذا كله يحقق استقرار الأسعار، استقلاليَّة صرف العُملات، الحفاظ على توازُن مستمر في العمليَّة التجاريَّة وتوفير العُملات الأجنبيَّة»**. وأوضح المرسوم بتفصيل الفئات النقديَّة الورقيَّة والمعدنيَّة للعملة الجديدة، في حين نشر البنك الإريتري إعلاناً أوضح فيه: **«إن البِز الواحد المُتداول حالياً داخل البلاد سيتم تبديله بنقفة واحدة»**.

ذلك يعني أن إريتريا بهذه الإجراءات قد قطعت شوطاً بعيداً، ولم يبق إلاَّ تاريخ الطرح، وقد وجَّهت رسالة بطريقٍ غير مباشر إلى الطرف الآخر تؤكِّد فيها أن الموضوعات مثار النقاش بين الجانبين، والتي لم يتم التوصُّل فيها إلى اتفاقٍ لن تُثبِط عزمها على تحقيق هدف "الاستقلال" الاقتصادي، سواءً تمَّ الوصول حولها إلى فهم مشترك أم لا.

أمام هذا الواقع، ذكرنا سابقاً أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بدأت تفكِّر في الخيارات التي يُمكن من خلالها احتواء "الرفيق" الذي يود الإبحار بعيداً إلى شاطئ آخر لا تودُّه له.

بعد المرسوم التشريعي بأربعة أيام، كان الردَّ بخُطوة هَدَفت إلى صرف الأنظار إلى موقع أكثر حساسيَّة، وهذا ما أشرنا إليه في المحور الحدودي، وذلك بدخول القوَّات الإثيوبية بلدة "عدي مروق" وجرى تفصيل ذلك، وبهذا نريد التأكيد على أن الأحداث كانت على المحاور الثلاثة التي حصرنا فيها الأزمة، متواكبة مع بعضها البعض.

بعد صدُور ذلك المرسوم، طمحت إريتريا مرَّة أخرى إلى طرح عُملتها الجديدة في الفاتح من سبتمبر (أيلول) ١٩٩٧، بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لانطلاق شرارة الكفاح المسلح، لكن المفاوضات حتى ذلك الوقت مع الجانب الإثيوبي لم ينتج عنها شيء.

في إطار تفكيرها في خياراتٍ أخرى، بدأت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تفكِّر في إصدار عُملة جديدة أيضاً، وكان ذلك "سراً" في بداية الأمر، لكن ما لبث أن أعلنه السيد دوبالي جالي، مدير البنك الوطني الإثيوبي في مؤتمر صَحَفِي عقده في أديس أبابا يوم ١٩٩٧/١٠/٢٩، وقال: «**إن الهدف من ذلك هو تجاوُز الآثار السلبيَّة والتعقيدات النقديَّة التي نجمت بعد إصدار العُملة الوطنيَّة الخاصة بإريتريا**».

شرعت الأجهزة الرسميَّة الإثيوبيَّة بعد ذلك في إصدار الإعلانات التي توضح عمليَّة التبديل وشرح العُملة الجديدة التي تغيَّرت شكلاً، ولكن بذات الاسم والمضمون.

اتخذ الأمر بعدئذٍ شكل سباق غير مُعلن، وبدا كأنما كلا الطرفين غير عابئ برد فعل الطرف الآخر، ولا الآثار الجانبيَّة التي يمكن أن تفرزها خُطوته الجديدة بعد ما فشلت المفاوضات المشتركة في معالجتها.

قامت إريتريا بطرح عُملتها للتداوُل في ١٩٩٧/١١/٨، وهو تاريخٌ لا يقترن بأي مناسبة وطنيَّة يمكن أن تعطي الحدث زخماً أكبر. ومن جانبها قامت إثيوبيا بطرح عملتها الجديدة أيضاً في نفس الفترة. وبعد أن أصبح كل ذلك أمراً واقعاً، كانت إحدى القضايا الكُبرى التي لم يتم التوصل فيها إلى اتفاقٍ هي موضوع التعويض الذي يُفترض دفعه إلى إريتريا مقابل كميات البِرْ الإثيوبيَّة المُستبدلة.

في هذا الصدد، كشف الرئيس الإريتري النقاب عن المُلابسات التي كانت تجري بين الطرفين، وقال في حديثٍ مُطوَّل لتلفزيون بلاده يوم ١٩٩٨/١٠/٣١، أي بعد أن تهشم الإبريق: «**كان من المفترض، بل والمفروغ منه أن العُملة الإثيوبيَّة المتداولة في إريتريا تُعتبر ديناً على إثيوبيا، وقبل إصدار العُملة بحثنا معهم هذه المسألة، أي أن يتحمَّل البنك العُملات الإثيوبية الموجودة في إريتريا، لكنهم رفضوا ذلك، ولجأنا للاحتكام إلى خبراءٍ في الأمور الماليَّة والعُملات، واحتكمنا إلى صندوق النقد الدولي، وهذا الصندوق أوضح بأن البنك الإثيوبي يتحمَّل المسئوليَّة القانونيَّة للعُملات الإثيوبيَّة المُتداولة في إريتريا، وتعتبر ديناً عليه، وجاءوا بأمثلة عديدة مماثلة لهذه الحالة، إحداها كانت تشيكوسلوفاكيا، أي عندما انقسمت إلى دولتين، "التشيك" و"السلوفاك"، وما تلا ذلك من إصدارٍ لعُملاتٍ جديدة، وكذا الاتحاد السوفيتي والأسلوب الذي اتبعه في معالجة إصدار العُملات الجديدة، وكذا جنوب أفريقيا، وما كان يُعرف بمنطقة أو محيط "الراند"،**

وبذلك تأكد لنا أن العُملات الإثيوبية في إريتريا تعتبر ديناً على البنك الإثيوبي، فلم يقبلوا ذلك، واقترحوا البحث عن عُملاء ووسطاء آخرين، فقبلنا بذلك، واقترحوا البنك الدولي، فقلنا لا بأس.. وعندما طلب البنك رأينا حول الخُبراء الذين سيقومون ببحث هذه المسألة، أوضحنا قبولنا بالقائمة التي بعث بها إلينا، أما النظام الإثيوبي فقد ظلَّ يماطل ويُؤجِّل مسألة اختيار الخُبراء، وظلت القضيَّة تراوح مكانها. وجاء موعد تداوُل عُملتنا الجديدة، وما زالت القضيَّة مُعلقة حتى الساعة، وما زلنا نحتفظ بالعُملات الإثيوبية التي كنا نتعامل بها قبل إصدار "النقفة" في صناديقنا حتى اليوم، وهي دين على البنك الإثيوبي».

لم يوضح الرئيس الإريتري في هذا اللقاء حجم البنكنوت من "البِرْ" المُفترض أن يكون ديناً على إثيوبيا، غير أن المصادر الماليَّة قدَّرته بنحو ٤ بليون بِرْ إثيوبي تقريباً ساعة حدوث الأزمة، وذلك استناداً إلى آخر تصريح أدلى به السيد يماني تسفاي، مدير البنك التجاري الإريتري لصحيفة 'إريتريا الحديثة' بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠، والذي قال فيه: **«إن احتياطي البنك خلال عامي ٩٥/٩٤ ارتفع من ٢٨٠ مليون بِرْ إلى ٣,٧ بليون بِرْ».**

في ذات اللقاء، كشف الرئيس الإريتري عن دين آخر على الحكومة الإثيوبية لم يكن معلوماً من قبل، فقال: **«إن اتهام إريتريا بإثارة النزاع بسبب مشاكلها الاقتصاديَّة عارٍ عن الحقيقة، فنحنُ وإن لم نرغب في التحدُّث أو الكشف عن حقيقة واحدة قبل الآن، إلاّ أننا نود أن نعلنها للجميع، وهي أن إثيوبيا مدينة لنا منذ عام ١٩٩١ ولم تقُم بتسديد ديونها، وظلت تماطِل وتتهرَّب من فترة إلى أخرى، وما زال هذا الدين معلقاً حتى الآن».**

كذلك لم يُفصح الرئيس الإريتري عن ماهيَّة هذا الدين، ولا عن حجمه، أو طريقة تسويته، أو الكيفيَّة التي يتهرب بها الإثيوبيون عند إثارته، ولكن وفقاً لمصادر ماليَّة اتضح أن هذا الدين هو عبارة عن مبلغ ٣٠٠ مليون بِرْ تمَّ الاتفاق على تسويتها بين البلدين عن طريق اللجنة الوزاريَّة العُليا المشتركة وذلك لتحويل مستحقات أصحاب المعاشات من الإريتريين المُتقاعدين الذين خدموا الحكومة الإثيوبيَّة.

بالنظر إلى هاتين المسألتين اللتين كشف عنهما الرئيس الإريتري، وعلاوة على "زُهد" إريتريا في عدم المطالبة ببعض أصول الدولة الإثيوبيَّة أو اقتسامها مع الشريك "التوأم" الذي تسلم مقاليد السُلطة في أديس أبابا، لعلَّ السؤال الذي يثور في ذهن أي مراقب لشئون البلدين: هل الشراكة الاقتصادية التي تتطلع إليها إريتريا - إن لم يكن الطرفان معاً- تستلزم كل هذه المرونة، إن لم نقل التنازُلات؟! أم أنه بمنطق المصالح كانت إريتريا ترمي إلي هدف تعتقد أن عائداته ستطغى علي هذه المرونة/التنازُلات؟! أم أن وراء الأكمَّة ما وراءها؟! بمعني انه كلما

اشتدت الأزمة كشفت الغطاء عن أشياء ما كان يمكن أن يكشف عنها، مثلما ورد في التصريحين المذكورين.

تزداد الحيرة في أن المسئولين الإثيوبيين لم يتطرَّقوا البتة إلى ما تطرَّق إليه الرئيس الإريتري، برغم أن ما أثاره يُعتبر جوهرياً في سياق الأزمة، عدا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإثيوبي في رسالته للرئيس الإريتري حول مسألة معالجة مبالغ البِرّ المُستبدلة بالاحتكام إلى جهة ثالثة، لكن حديثاً آخر له لإذاعة 'صوت الثورة التيغراويَّة' في مايو (أيار) ١٩٩٨ يوضح أنه ينظر إلى المسألة بزاوية تقترب وتبتعد عن الزاوية التي ينظر من خلالها الرئيس الإريتري، إذ قال في معرض ردِّه على سؤال يتعلق بعلاقة بلاده الاقتصاديَّة مع إريتريا: «**عندما بدأت إريتريا بإصدار عُملة خاصة بها، حاولنا ترتيب علاقتنا التجاريَّة بهم، وقبل هذا فقد أعلمونا بأن لهُم بعض التحفظات بشأن السياسات التي نتبعها، ومنذ تلك الفترة بدأت مشاكلنا معهم في الظهور**».

لم يذكر رئيس الوزراء الإثيوبي التحفظات التي أبدتها إريتريا، ولكنه في الحديث أعلاه حدَّد سقفاً زمنياً لبدء المشاكل بقوله: «**بدأت في الظهور حينما صكّت إريتريا عملتها الجديدة**»، ولا يدري إلى أي مدى يمكن أن ينسخ ذلك ما أدلى به سابقاً حول مصفاة تكرير النفط في عَصَبْ، باعتباره نقطة البداية في المشاكل، مثلما أنه لم يذكر المسألة الحدوديَّة باعتبارها أيضاً أسَّ الأزمة.

مثله نحا السيد "سبحات نجّا" في حوارٍ له مع صحيفة 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٢، عندما سُئِلَ عمَّا إذا كان الخلاف على الحدود ليس هو السبب الحقيقي للنزاع، فقال: «**أوافق على ذلك، لأن هناك لجنة من الطرفين كانت تجتمع كل ثلاثة أشهر للنظر في تفاصيل حلِّ الخلاف الحدودي من خلال طرُق سلميَّة، وأرى أن سبب النزاع الجاري يعود إلى تبايُناتٍ اقتصاديَّة بحتة، خصوصاً بعد إصدار أسمرا للعُملة الخاصة بها، مستقلة عن العملة الإثيوبية التي تغيَّر شكلها أيضاً.. إضافة إلى تحوُّل إثيوبيا إلى استخدام ميناء جيبوتي بدلاً عن ميناء عَصَب، وكانت لإثيوبيا حريَّة مطلقة في استخدام الموانئ المناسبة لها**».

مثلهما أيضاً، ذهب السيد أبَّاي سهايي، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي وأحد المُتنفذين في السُّلطة، إذ أكد في حديث أدلى به لشبكة 'سي إن إن' (CNN) الإخباريَّة الأمريكيَّة يوم ١٩٩٨/٦/٥ - أعادت نشره بعض وكالات أنباء عالميَّة مختلفة أن بلاده: «**رفضت الموافقة على إصدار إريتريا عُملة خاصة بها "النقفة"**»، مشيراً إلى أن: «**إريتريا كانت تسعى إلى مساواة القوَّة الشرائيَّة لهذه العُملة بالعُملة الإثيوبيَّة "البر"، الأمر الذي رفضته بلاده، لأن اختلاف السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة في البلدين لا يتيح ذلك**»، واستطرد قائلاً: «**إن ثمَّة خلافات تجاريَّة أخرى بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود والرسوم على البضائع التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة**

بينهما»، ومشيراً إلى أن هناك: «**ثمّة "غيرة" أيضاً من جانب إريتريا إزاء صناعات حديثة في إثيوبيا، لأنها اعتبرت أن ذلك سيُشكّل منافسة غير مباشرة للصناعات الإريتريّة»**، وشرح السيد سهايي النقطة الأخيرة بصورة أكثر وضوحاً في حديث آخر مع إذاعة 'صوت الثورة التيغراوية'، فقال: «**لا توجد سياسة اقتصاديّة إريتريّة واضحة، فالإريتريون ما برحوا وهُم يلمحون بشكلٍ مباشر وغير مباشر بأن ثروات إريتريا هي للإريتريين، وثروات إثيوبيا هي للإريتريين والإثيوبيين معاً، وبالتالي يطالبون بفتح كل المجالات الاقتصاديّة لهُم لاستغلال ثروات إثيوبيا والسيطرة على أسواقها، وهُم يُشجّعون عمليات التهريب بهدف تدمير الاقتصاد الإثيوبي»**.

جرّد السيد سهايي خصمه من أي نواحٍ أخلاقيّة، وامتدّ ذلك حتى في الأحلام بغضّ النظر عمّا إذا كانت أضغاث أحلام أو هي مجسّدة، فقال في نفس الحديث: «**إنهم يحلمون بتحويل إريتريا إلى سنغافورة أو هونغ كونغ أو تايوان، ويُحمّلون إثيوبيا مسئوليّة أي فشل في هذا.. إن الإريتريين لا يرتاحون لوجود مصانع جديدة في إثيوبيا، وتحديداً في إقليم التيغراي، وذلك ظنّاً منهم بأن إنشاء المصانع - وخاصة في تيغراي- سوف ينافس إريتريا»**.

إن أحاديث المسئولين الثلاثة من الأهميّة بمكان، بحيث أنها تشرح نفسها بوضوح شديد، وقد بدا أن القاسم المشترك بينها هُو تأكيدهم بأن الأسباب الحقيقيّة للنزاع هي أسباب اقتصاديّة، وحتى في هذه النقطة كما رأينا، كلٌّ يحللها بمنظوره الخاص، وحديث المسئول الأخير - أباي سهايي- أضاف أبعاداً نفسيّة خلطها خلطاً بالمسألة الاقتصاديّة، وهذا ما سنتعرّض له في محور آخر.

إنَّ أمانة البحث تقتضي الإشارة إلى أن كُلّ التصريحات المذكورة للمسئولين الإثيوبيين أو الإريتريين، قد انطلقت بعد أن تصدّع المعبد، وشوّهت الشروخ جُدرانه البيضاء، وهي أيضاً ما كان يمكن أن تظهر بتلك الحدّة لولا أن الخصومة استتبعها فجورٌ قاسٍ.

بعد أن طرحت العُملات الجديدة في العاصمتين، كان الفرح عارماً في الأوساط الشعبيّة، خاصّة في إريتريا التي اعتبرته حدثاً تاريخياً، لكنّ الأوساط الرسميّة جعلت لفرحها كابحاً، لقناعتها بأن الغد يمكن أن يحمل مفاجآتٍ تُنقِص من مقداره شيئاً.

بعدها بأيامٍ قلائل، من تاريخ طرح العُملات الوطنيّة للتداوُل، اجتمعت في أسمرا اللجنة الإثيوبيّة الإريتريّة المُشتركة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٩. رأس الجانب الإثيوبي السيد قرما برو، وزير التنمية الاقتصادية، بينما رأس الجانب الإريتري السيد برهاني برهي، مدير السياسة الاقتصاديّة العامّة والتعاون بمكتب الرئيس آنذاك (وحالياً وزير التخطيط والتعاون الدولي). لم تناقش هذه اللجنة من

الموضوعات الكثيرة العالقة سوى مسألة التبادُل التجاري بين البلدين، في ضوء ما تمَّ من تغيير في العُملتين.. كانت النقاشات مُضنيَة والتفاوُض صعباً، وبعد لأيٍ شديد، بلور الطرح الإريتري ما دار في ثلاثة خيارات، مع التأكيد أنه يفضل الخيار الأوَّل:

(١) التبادُل الكامل للعُملات، بحيث تعمل العُملتان معاً في كلا البلدين، وذلك في المجالات التجاريَّة والخدماتيَّة.

(٢) أن يكون التبادُل بالعُملتين في البلدين، بجانب أن تقوم البنوك المركزيَّة المعنيَّة بالتفاهُم حول الكيفيَّة التي سيتم بها تبادُل العُملات الأجنبيَّة من حين إلى آخر .

(٣) العمل بنظام التعامُل بالعُملات الأجنبيَّة عن طريق فتح خطابات الاعتماد (L/C's) للتبادُل التجاري.

تمسَّك الطرف الإثيوبي بالخيار الثالث كحلٍ نهائي، على أن يتم التبادُل بالدولار الأمريكي مع تبادُلٍ تجاريٍ محدود لصغار التُجَّار على ألا يتجاوز مبلغ ألفي بر.

كان واضحاً أن ما تمسَّك به الطرف الإثيوبي، هو خيارٌ مُر للطرف الإريتري، ومع ذلك تمَّ الاتفاق عليه، بشرط تجريبه لعدَّة أشهر، ريثما تجتمع اللجنة مرَّة أخرى لتقييم التجربة.

عقد الجانب الإريتري بعد مغادرة الوفد الإثيوبي مؤتمراً صحفياً يوم ١٩٩٧/١١/٢٢، شرح فيه التبايُن الذي حدث، وحاول التخفيف من وطأة الخيار الذي تمَّ الاتفاق عليه على الاقتصاد الإريتري، كذلك نفى أي تأثير على العلاقات السياسيَّة بين البلدين. أدلى عضو الوفد السيد قِرمَا أسمروم - كان يشغل منصب سفير بلاده في إثيوبيا وممثلها في منظمة الوحدة الأفريقيَّة، ولكن السُلطات الإثيوبيَّة طردته في .الشهور الأولى من الأزمة، بدعوى خرقه للأعراف الدبلوماسيَّة- أدلي بدلوه في هذا الشأن، وقال: «**هناك الكثيرون الذين يحللون على هذه الشاكلة، ربَّما جاء انطلاقاً من أمانيهم وأحلامهم الخاصة، ظناً منهم أن الحكومتين الإثيوبيَّة والإريتريَّة اختلفتا**».

تبرَّع السيد قِرمَا بما لم يطلبه منه أحد، فلم يحدُث حتى ذلك الوقت أن اشتمَّ الناس رائحة الخلافات المُزمنة تنبعث من الغُرف المُغلقة، ولم يكن حتى ذلك الوقت لأحدٍ أمانٍ أو أحلام خاصَّة حتى يَسدِرَ فيها، ويُؤكد أن الحكومتين اختلفتا.. لكن الواقع أنه بعد اجتماع اللجنة المذكورة، والاتفاق الذي تمخَّض عن المحادثات، يستطيع أي مراقب أن يؤكد أن الحكومتين قد اختلفتا، وكان اختلافهما جوهرياً، لا تستطيع أي عبارات منمَّقة أن تستر عورته مهما أوتي صاحبها من الذكاء السياسي أو امتلك نواصي اللغة.

الواقع أيضاً، أن الحكومة الإريترِيَّة قبلت بالخيار الذي تمسَّك به الطرف الإثيوبي، وهي تعلم سلفاً الضَرَر الذي سيُلحقه ذلك باقتصادها، وما لم يجرؤ على قوله السيد قِرمَا هو أنَّ هذا الخيار يعني عملياً بداية حصار اقتصادي غير مرئي على بلاده.

بدأ العمل بالنظام الجديد المُتفق عليه، وعند سريانه كانت العُملة الإريترِيَّة "النقفة" مثار حرب خفيَّة على الحدود مع إقليم تيغراي، فقد أصبح حاملها ومُتداولها والمُرَوِّج لها مُذنباً، وتعرَّضت من بعض المسئولين المحليين للتمزيق والازدراء كإجراءٍ استفزازي، وكنتُ قد رأيتُ هذه المُمارسات، وهلع المواطنين على الحدود في زيارة صحفيَّة للمنطقة، وأغرب ما رأيتُ - ولن يخطُر على بال بشر- أن بعض غُلاة المُتطرِّفين من المسيحيين كانوا يُمزِّقونها بدعوى أنها تحمِلَ صُوراً لمسلمين إريتريين، وحرَّموا دخولها إلى "أكسوم"، معقل الديانة المسيحيَّة في إثيوبيا، والموقع الأثير إلى نفوسهم، ولا أدري حتى اللحظة كيف يمكن للمرء أن يكتشف هويَّة الآخر العقائديَّة من صُورته، ونعلم أن ذلك أمرٌ يستعصي على أي أحدٍ، حتى إن شقَّ قلبه. وبالرغم من أن تلك الممارسات كانت محدودة من فئة غير مسئولة، ولكن لا يمكن الجَزم بأنها كانت تجري بعيداً عن أعينهم ، ولولا أن النفوس مشحونة بمشاعر غضبٍ مكبوتة، لكان يمكن معالجة أي تجاوزات بروح وُديَّة.

أدَّى النظام الجديد إلى توقُّفٍ تدريجي للتجارة الحُدوديَّة بين البلدين، فالمبلغ المُحدَّد لها لا يوازي المتاعب والصِعاب التي يواجهها أي تاجر في غدوه ورواحه، فأصبح ضرر المواطنين باهظاً. وعلى إثر ذلك، كَسَدَت البضائع في إقليم التيغراي، والتي كانت تُصدِّر إلى إريتريا باعتبارها السوق الوحيد المستهلك لها لقُربها الجغرافي، وبخست أسعارها بعدئذٍ في الإقليم، وبدأت إريتريا تشكو شُحاً في ذات السلع، خاصَّة تلك المرتبطة بالثقافة الغذائيَّة لمواطنيها.

في تلك الفترة، لاحظ قلة من المراقبين أن الحملة الإعلاميَّة ضدَّ إريتريا من أديس أبابا قد زادت كثافةً، وخاصَّة من صُحُفِ "التابلويد" المُوالية لقوميَّاتٍ بعينها، والمناوئة للجبهة الحاكمة في إثيوبيا، والأخرى التي يطلق عليها صفة "المُستقلة"، بدأت في انتقاد موقف إريتريا من السياسات الاقتصاديَّة، ووصفها بالتعسُّف والعنجهيَّة والاستعلاء، إلى آخر تلك الأوصاف التي دَرَجَت عليها أصلاً، وزادت عليها الرسوم الكاريكاتيريَّة الساخرة.

بعد نحو ثلاثة أسابيع من الاتفاق الاقتصادي المذكور، وعودة الوفد الإثيوبي إلى بلاده، عقدت "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" مؤتمرها التنظيمي الخامس في الفترة من ١٣ إلى ١٩٩٧/١٢/١٦ بعاصمة الإقليم "ميكلي"، وكان ذلك المؤتمر هاماً، ليس للتنظيم فحسب، وإنما بالنسبة للعلاقة بين الجبهتين، أو فلنقُل بين البلدين. وفي إطار ما هو مُتَّبَعٌ بين التنظيمين، حضر هذا المُؤتمر - بصفة

مراقبين- وفدٌ من "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" برئاسة السيِّد الأمين محمد سعيد.

أثناء أعمال المؤتمر، كانت المُفاجأة للوفد الإريتري أن وجد وفداً إريترياً آخر يحتلّ مقاعد أيضاً في القاعة، وكان هذا الوفد عبارة عن مجاميع من تنظيم "جبهة التحرير" (ساقم الاستمراريَّة) ظلَّ منذ السنوات الأخيرة لما قبل التحرير موجوداً في إثيوبيا، وبالذات في إقليم التيغراي، وله موقفٌ مُعارض لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، ولهذا لم ينخرط في العمليَّة السياسيَّة في إريتريا بعد التحرير، وإن كان وجوده هناك بعلمها، ولهذا - في إطار العلاقة الجيدة بين الجبهتين- كان يعارض معارضة صامتة، وكانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تهوّن من وجوده على أراضيها، ولكن بعدئذٍ اتضح أن لها مآرب أخرى، ظهرت مؤشراتها في وجوده في القاعة على مرأى من عيون الوفد الرسمي الإريتري. وزادت من ذلك جُرعةً حينما قدَّمته عليه لإلقاء كلمته! لم يُبدِ الوفد الإريتري أي اعتراض في ذلك - لفظاً كان أو حتى عملاً- كالانسحاب من المؤتمر مثلاً، وتمَّت إعادة انتخاب السيد "مِليس زيناوي" رئيساً للتنظيم، إلى جانب ثلاثين عضواً للجنة المركزيَّة لقيادة التنظيم في مرحلة العامين التاليين.

بعد انتهاء الأجندة الأساسيَّة للمؤتمر، عُقِدَ على هامشه اجتماعٌ حَضَرَهُ بعض القياديين في الجبهة والحزب "ملليت"، وذلك بصورة سريَّة، وقد كان الغرض منه وضع الإستراتيجيَّة الجديدة التي ستتبِعها الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تجاه إريتريا، في ضوء ما استجدَّ من أحداث، بدلاً عن الإستراتيجيَّة القديمة التي ارتضت استقلال إريتريا باشتراط جعلها كائناً يعتاش اقتصادياً من تحت إبط إثيوبيا. وقد نما إلى عِلمِنا من مصادر موثوقة أن المُؤتمرين ناقشوا وتوصَّلوا إلى إستراتيجية جديدة اعتمدت على محورين أساسيين:

(١) العمل على فرض المزيد من الإجراءات الاقتصاديَّة المُتشدِّدة على إريتريا، بُغية دفعها إلى الرُضوخ لأي مطالب إثيوبيَّة، وتُرجِعُها إلى بيت الطاعة مرَّة أخرى، وبالعدم إنشغالها في معالجة ذلك الوضع ببدائل أخرى، وذلك يعني عملياً تجميد أو تعطيل دورها الإقليمي، إذ أن أديس أبابا كانت تخشى المُنافسة في هذا الموقع، وقد تحسَّبت لذلك منذ أن أصبح استقلال إريتريا أمراً واقعاً.

(٢) تعضيداً للسيناريو الأوَّل، يجري السيناريو الثاني مُتزامِناً معه بهدوءٍ شديد، وهو تحريك الملف الحدودي بهدف إثارة إريتريا وجرّها إلى عملٍ عسكري محدود على طول الحدود، وذلك على نحوٍ يتيح لإثيوبيا أن تُظهِرها - أي إريتريا- بمظهر المعتدي، ويعطيها المُبرّر الكافي والمُقنع دولياً وإقليمياً لمواجهة "العدوان الإريتري". وقد رأى المجتمعون من خلال حسابات سياسيَّة وعسكريَّة تمَّ التأمين عليها (سيأتي ذكرها لاحقاً)، أنهم سيُنزلون هزيمة ساحقة بأسمرا في هذين المحورين (السياسي

والعسكري)، علاوة على امتصاص قدراتها الاقتصاديَّة. ووضع السيناريو في الحُسبان الظروف التي تعيشها إريتريا من ناحية خلافاتها العميقة مع السُّودان، والمُجمَّدة مع اليمن، والفاترة مع جيبوتي.

في نفس اليوم الذي انتهت فيه اجتماعات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، كانت قد بدأت في الضفة الأخرى اجتماعات مجلس الوزراء الإريتري، وهي عادةً ما تأخذ فترة زمنيَّة طويلة من ١٩٩٧/١٢/١٦ وحتى ١٩٩٨/١/٢٣، وبالتأكيد كانت اجتماعات المجلس قد تناولت العلاقات الاقتصاديَّة مع إثيوبيا في ضوء الاتفاق الذي توصَّلت إليه اللجنة المشتركة، وكذلك في ضوء تقرير الوفد الذي حضر مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بالمُلابسات التي ورد ذكرها (ليس معلوماً إن كان الاجتماع الذي جرى على هامشه قد تضمَّن ذلك أم لا).. لكن الذي صمت عنه السيد قِرِمَا أسمروم في المؤتمر الصحفي، نطق به مجلس الوزراء صراحةً، إذ علق الجرس في رقبة الحكومة الإثيوبيَّة للمرَّة الأولى في تاريخ العلاقات، واتهمها بعرقلة السياسات الاقتصاديَّة بين البلدين، وذلك عندما نشرت الصحيفة الرسميَّة "إريتريا الحديثة" بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٥ ما يلي: **«قيَّم مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها قبل ظهر أمس السياسة التي تتبعها الحكومة الإثيوبيَّة في الجانب الاقتصادي والتجاري، بأنها تعرقل التعاون بين البلدين والشعبين في الوقت الراهن والمستقبل».**

كان ذلك إيذاناً بانتشار الخلاف إلى نطاق أوسع بكثير مِمَّا اتفق عليه مُسبقاً - بأسلوب المعالجة في أضيق إطار ممكن- وكان ذلك أيضاً هو الخبر الوحيد المثير عن العلاقات مع إثيوبيا، والذي جاء في خاتمة خمسة أخبار صغيرة تناولتها الصحافة الرسمية الإريتريَّة عنها طيلة العام ١٩٩٧ كله.

كان ما صَدَرَ عن المجلس قوياً بحيث شَمِلَ ثنائياتٍ ذات مدلولٍ عميق لِمَن يُدركها، فقد أكَّد بأن ما اتبعته الحكومة الإثيوبية يعرقل التعاون بين "البلدين والشعبين"، وذلك في "الوقتِ الرَّاهن والمستقبل".

إن الذي يُسفر عن ذلك بوضوح لا بُدَّ من جانبه أن يُعِدَّ العُدَّة ورباط الخيل لأحداثٍ جِسام مُقبلة عليه، أو هو مُقبِلٌ عليها - لا فرق- إذ استوى الأمر الذي فيه يستفتيان.

الإبحار نحو شطآن عَصَبْ

لم تكن هذه المحاور جُزُراً متقطعة، بمعنى أن الأحداث تجري في كُلِّ واحدٍ بمعزل عن الآخر.. إنها كانت تتراكم كما كُثبانٌ رمليَّة، أينما غشيتها الرياح من أي جانبٍ انهالت على بعضها البعض.. وكان ما يحدُث في كل محور هو في جوهره انعكاس لما يحدث في المحور الآخر.

استكمالاً لما ذكرناه بأن التوتر الذي اتفق على التكتُّم عليه في سماوات العاصمتين والتقطته بعض وسائل الإعلام بتقنياتها الحديثة ونشرت شذراً منه أواسط العام ١٩٩٧، أطلَّ مرَّة أخرى في الصحافة العربيَّة في نهائيات العام، حيث نشرت مجلة 'الوسط' الصادرة في لندن في عددها رقم (٣٠٢) بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٠ خبراً بعنوان: «توتر إثيوبي/إريتري يمتد إلى العُملة»، وذكرت فيه: «إن الأزمة امتدَّت إلى الجانب المالي من علاقات البلدين، فقد رفضت إثيوبيا شراء عُملتها المُتداولة في إريتريا بالعُملة الأمريكيَّة بعدما قرَّرت إريتريا طرح عُملتها الوطنيَّة الجديدة، وعَمَدَت أديس أبابا إلى تغيير عُملتها هي الأخرى وطرح أوراق نقدية جديدة». وأشار الخبر إلى معلوماتٍ تُوضِح أن رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي: «**قام بزيارة سريَّة إلى أسمرا التقى خلالها الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، غير أنه يُعتَقَدُ بأن المحادثات لم تُسفر عن تغيير يُذكر في طابع العلاقات الثنائيَّة**».

مع تدفق كل تلك التداعيات، كان ما يجري في محور عَصَبْ هُو تنفيذ ما تمَّ الاتفاق عليه في الاجتماع المذكور على هامش مؤتمر ميكلي، وهذا المحور هو بمثابة الشريان الرئيسي لتنفيذ الإستراتيجيَّة، فهو بالنسبة لإثيوبيا المنفذ البحري الذي تغذيه بوارداتها الأساسيَّة، ويحمل للعالم الخارجي صادراتها كذلك، وفق الاتفاق الذي جرى بين البلدين. وبالنسبة لإريتريا، هو نعمة إحدى الرئتين اللتين تتنفس بهما، وفي آنٍ هو النقمة التي جرَّت عليها كل أسباب الاحتلالات التاريخيَّة.

كنا قد ذكرنا أيضاً أن إثيوبيا على إثر بروز الاختلاف حول حاجتها من تكرير البترول في مصفاة عَصَب، قامت بالاستغناء عنها، وأصبحت تستورد الوقود ومُشتقاته عبر ميناء جيبوتي، وذلك بعد إعادة تأهيل الخط الحديدي، الذي يربط بين أديس أبابا وجيبوتي، وكان ذلك يعني بصورة أخرى استغناءً تدريجياً عن ميناء عَصَب، ومع ذلك ظلت تستخدمه دون الاعتماد عليه كليَّةً.

من جهة ثانية، وفي الإطار نفسه، كانت إريتريا وجيبوتي قد أقدمتا على توقيع اتفاقٍ بروتوكولي في ١٩٩٧/١٢/١٥، تضمَّن لجاناً اقتصاديَّة وسياسيَّة واجتماعيَّة، وذلك تنفيذاً لما تمَّ التوصُّل إليه من قبل الرئيسين أسياس أفورقي وحسن جوليد، في الزيارة الأولى التي قام بها الأخير إلى أسمرا، للمشاركة في الاحتفال بعيد استقلالها في عام ١٩٩٣، لكن أيضاً جاء هذا الاتفاق - الذي وقعه عن الجانب الإريتري وزير الخارجيَّة هايلي وُلدتنسائي، وعن الجانب الجيبوتي وزير الخارجيَّة والتعاون الدولي محمَّد موسى شحيم- بعد توترٍ في العلاقات حدث في منتصف أبريل (نيسان) ١٩٩٦، إثر اتهام جيبوتي لإريتريا بقصف منطقة حدوديَّة في أراضيها "رأس داميرا"، وإصدارها خارطة جديدة اقتطعت فيها جزء من أراضيها أيضاً، وقبل الاتفاق تمَّت معالجة هذا الأمر وتجاوزه الطرفان بعد نفي جيبوتي على لسان وزير الخارجيَّة نفسه في زيارة إلى أسمرا ذلك الاتهام.

غير أن الشيء الذي لم يشأ أي من الطرفين كشفه، هُو أن ذلك الاتهام كان وقتئذٍ قد تورَّطت فيه بعض الأطراف اليمنيَّة، في إطار صراعها الخفي مع إريتريا جرَّاء مشكلة جُزُر أرخبيل حنيش، وكان مفترضاً أن يكون اجتماع اللجنة الإريتريَّة الجيبوتيَّة مُتزامِناً مع نفس تاريخ الاتهام.

كانت اللجان التي تمَّ تسميتها في الاتفاق قد أنجزت أعمالها بعد عدة شهور، وفي الزيارة الثانية التي قام بها الرئيس حسن جوليد يوم ١٩٩٨/٣/٤، تمَّ التوقيع النهائي على البروتوكول، الذي شمل مجالات الأمن والهجرة والمواصلات والتعليم والصحَّة والإعلام والاتصالات، وذلك لمدة خمسة سنوات.

لربَّما هدفت إريتريا من وراء الاتفاق إلى عدم ترك الساحة الجيبوتيَّة لإثيوبيا وحدها، بعد أن أقدمت هذه الأخيرة على اتفاقيات مماثلة، هدفت من ورائها إلى الاستغناء التدريجي عن إريتريا، كما أن الخطوة بالنسبة لإريتريا أيضاً، ترمي في اتجاه كسر طوق الحصار الاقتصادي غير المُعلن، الذي هدفت إليه أثيوبيا.

موازاةً لما كان يجري في الحدود، وما كان يجري في محادثات اللجان الاقتصاديَّة المشتركة في العاصمتين، كان التوتر يُبحر بهدوء نحو شُطآن عَصَب الهادئة، غير أن أمواج هذه الشطآن بدأت تتلاطم إثر إجراءاتٍ جديدة أقدمت عليها إدارة الميناء، اعتبرها الطرف الآخر بأنها تضع متاريس أمام حركته.

أطلَّ الأمر ابتداءً في ثنايا خبر أوردته الصحيفة الرسميَّة 'إريتريا الحديثة' يوم ١٩٩٧/١١/٢٩ نقلاً عن سفيرها لدى إثيوبيا السيد قِرمَا أسمروم، ذكرت فيه أنه التقى وفداً من ستة أشخاص يمثلون لجنة تسهيل الشئون الجمركيَّة الإثيوبية التي تضمُّ ٦٠ وكالة سُفُن خاصة، وذلك: «**بغرض شرح الخُطوات التي قامت بها الحكومة الإريتريَّة في طرح وكالات خدمات السفن عن طريق المنافسة**». وأشار إلى أن هذه الخطوة: «**تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين**»، ومن جانبه أوضح الوفد، على حدِّ ما ذكرت الصحيفة أن: «**الخُطوة التي اتخذتها الحكومة الإريتريَّة مفيدة جداً لتسهيل أعمالهم**»، وأشاروا إلى إن: «**التخليص بالدولار الذي تمَّ اتخاذه لن يخلق لهم صعوبات**».

في المعاني التي ظللت الخبر، بدا أن هذه الخطوة قد نزلت برداً وسلاماً على قلوب الوفد الذي استجار بالمسئول الإريتري من رمضاء عَصَب، لكن الطرف الآخر اعتبرها من قُبَيْلَ الزَّبَد الذي يذهب جَفَاء، إذ ردَّ على ذلك السيد أحمد يسن، مدير هيئة الملاحة الإثيوبية وخدمات الترانزيت لإذاعة صوت أمريكا (VOA) يوم ١٩٩٧/١٢/٢٧، وقال: «**إن الاتفاقيَّة التي تمَّت بين الحكومتين الإريتريَّة والإثيوبيَّة لا يمكن أن تُعدَّل أو تُستبدَل إلاّ باتفاق الحكومتين، وليس عبر مُؤسَّسة الخدمات**»، وأضاف أيضاً: «**إذا حدثت وقائع وتطوُّرات تدفع في اتجاه التعديل، فإن ذلك ينبغي أن يتمَّ حسب نُصُوص وبنود الاتفاقيَّة المُبرمة بين الطرفين**».

كانت تلك هي عاصفة التصريحات التي عبرت من فوق هدوء شُطآن عَصَب الدافئة، ومن خلال المعاني التي ظللت تصريحات المسئول الإثيوبي أيضاً يبدو أنها أصابت بعض المنطق، لكن إدارة ميناء عَصَب لها منطق آخر يُبرِّر الفعل الذي أقدمت عليه، وجاء ذلك على لسان السيد إبراهيم سعيد، مدير قسم النقل البحري في تقريرٍ أورده للصحيفة الرسميَّة يوم ١٩٩٨/١/١٠، قال فيه: «**إن التعديلات تمَّت وفقاً لبنود الاتفاقيَّة الموقعة بين الحكومتين، وقد نُوقشت في الاجتماعات التي عُقدت بين الحكومتين إبان تغيير العُملة، وتمَّ الاتفاق حولها، وقد قرَّرنا إجراء التعديلات بعد أن تمَّ الاتفاق، وهذا الأمر قد تأخَّر في الوصول لهيئة الملاحة الإثيوبيَّة حسبما نعتقد**».

بدا أن ما قصده المسئول الإريتري بأن التعديلات التي تمَّت وفقاً لبنود الاتفاقيَّة الموقعة بين الحكومتين يرمي للإشارة إلى محادثات اللجنة الوزاريَّة المشتركة في اجتماعها الأخير في أسمرا، الذي ورد ذكره، وبالفعل كان هذا الاجتماع قد تناول عرَضاً نقطة أثارها الجانب الإثيوبي حول مسألة تخفيض رسوم الترانزيت المُحدَّدة سلفاً بنحو ١,٥% ويتم تغطيتها بالعُملة الأجنبيَّة.. ردَّ الجانب الإريتري بأن تلك الرسوم تُعتبَرُ قليلة جداً مقارنةً بالموانئ المجاورة، وأن عائداتها تُستخدم في تحديث الميناءين (عَصَب ومُصَوَّع) بالمُعدَّات والآلات لضمان كفاءة تشغيلهما، ومع إلحاح الطرف الأوَّل، أبدى الطرف الثاني موافقته علي إخضاعها للتقييم المستمر.

كانت التعديلات المستحدثة من قبل إدارة الميناء تتضمَّن تخفيض التعريفة على الخدمات المُقدَّمة بنسبة ٢٠% لصالح المُتعاملين ومستخدمي الميناء من الأفراد والهيئات والسُفُن، إلى جانب إجراءات أخرى طفيفة. ويفسر السيد إبراهيم سعيد في التقرير المذكور، بأن التغيير الجديد في هذه الإجراءات: «**جاءت لصالح مستخدمي الميناء، حيث أتاح لهُم فرصة المنافسة مع هيئة الملاحة الإثيوبيَّة علي قدم سواء**»، مشيراً إلى أن أصحاب البضائع في النظام السابق «**كانوا يُسلِّمُونها إلى وكالات خدمات النقل والعُبور الخاصة في أديس أبابا، التي تقوم بدورها بتسليمها إلى هيئة الملاحة الإثيوبيَّة، التي تنقلها إلى فرعها بمدينة عَصَب، ومن ثمَّ تمُر عبر وكالة النقل والبواخر الوطنيَّة، والعكس في حالة السلع المنقولة من إثيوبيا**».

شكلياً، تبدو إدارة الميناء وقد زجَّت بنفسها في صراع بين أصحاب الوكالات الخاصَّة وهيئة الملاحة الإثيوبيَّة، وأنها لم تألُ جهداً في الانحياز للأولى، لكن واقعياً كان انحياز إدارة الميناء لأصحاب الوكالات الخاصَّة هو في مضمونه انحيازاً لمصالحها، ذلك لأن هيئة الملاحة الإثيوبية في ذلك الوقت - أي مع إطلالة العام ١٩٩٨ - بدأت في الاستغناء التدريجي عن ميناء عَصَب، والاتجاه نحو ميناء جيبوتي، ومنطق المصالح هذا هو ما أكده تصريح للسيد محمد سعيد جاسر، مدير

الميناء للصحيفة الرسميَّة يوم ١٩٩٨/٤/٩ - أي في الرُّبع الأوَّل من العام لتقييم التجربة- حيث قال: «**إن نشاطات الميناء ارتفعت بنسبة ٣٩,١% نتيجة خفض التعريفة ٢٠% مقارنة بالثلاثة أشهر الأخيرة من العام الماضي**».

في عددها الصادر في الأوَّل من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٨، ذكرت صحيفة 'ريبورتر' الإثيوبية الأسبوعيَّة خبراً أكدت فيه أن: «**مكاتب الجمارك الإثيوبية نُقِلت من داخل ميناء عَصَب إلى منطقة "برو" في الحدود**»، ولم تُورِد الصحيفة أي توضيحات حول هذا الخبر.

عليه، كانت هيئة الملاحة الإثيوبيَّة تبحث عن ذريعة تنقل بها كامل أنشطتها إلى ميناء جيبوتي، لكن إلى أي مدى كانت إدارة ميناء عَصَب أو الحكومة المركزيَّة في أسمرا تُدرِكُ ذلك.

الواقع أن الحكومة الإريتريَّة كانت تعتقد بأنها تقدِّم تسهيلات أكثر مِمَّا ينبغي لإثيوبيا في استخدامها للمنفذين البحريين، مقارنة بالتسهيلات التي تقدِّمها دول الجوار، في حين أن الحكومة الإثيوبية كانت تعتقد بأن إريتريا بدأت تستغلّ حاجتها لهذين المنفذين وتفرض عليها ما لا طاقة لها به ، وإنها بذلك - أي إريتريا- تريد أن تبني اقتصادها عبر امتصاص اقتصاد إثيوبيا. وبين هذين التناقُضَيْن كانت الأزمة تنسج حبالها بإتقانٍ شديد.

مع كل ذلك، حاول وزير الخارجيَّة الإريتري، هايلي وُلدي تنسائي التقليل من شأن تلك التطوُّرات، على الرغم من أنها كادت أن تستحكم حلقاتها، فقال لـ'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٣/٦: «**لا خلاف بين إريتريا وإثيوبيا، فكلاهُما يحتاج للآخر، ومن حق أي دولة استخدام الميناء الذي تريده**».

لم يكن لجوء إثيوبيا لاستخدام ميناء جيبوتي باعتبار أنه الأقل كلفةً، وذلك ما جاء في تصريح آخر للسيد أحمد يس لصحيفة 'ريبورتر' الإثيوبيَّة في الأوَّل من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٧، حيث أكد: «**إن ميناء جيبوتي يُعَدُّ أغلى من ناحية الخدمات بنسبة تتراوح ما بين ٤٠% إلى ٥٠% عن ميناء عَصَب**»، لكن الواقع أن هذا التصريح كان قد أدلى به قبل أن تفكِّر مُؤسسته في نقل أنشطتها إلى الميناء البديل.

في زيارة عمل للميناء بعد اندلاع النزاع، ذكر لنا السيد عبدالقادر عثمان، مدير العمليات أن: «**إثيوبيا بدأت تتوقف تدريجياً عن استخدام الميناء منذ بداية عام ١٩٩٨، إلى أن توقفت تماماً في نهاية مارس (آذار)، بينما ظلَّ القطاع الخاص يستخدم الميناء حتى قبل اندلاع الحرب في مايو (آيار) بأيام قلائل**».

كانت نسبة العمالة الإثيوبية تقدر بنحو ٧٥% وفقاً لما ذكره المسئول أعلاه، كما كانت إثيوبيا تستخدم الميناء بنسبة ٩٠% في الصادر والوارد، بينما إريتريا

تستخدم النسبة الباقية في تصدير بعض مُنتجاتها، وبدرجة أساسيَّة "ملح الطعام" إلى عدة دول أفريقية في المنطقة.

لأن المنافذ البحريَّة تعتبر رُكناً هاماً في الأزمة، بل في النزاعات الإثيوبيَّة الإريتريَّة عموماً، في الماضي والحاضر، كُنا قد أزمعنا على معاينة ميدانيَّة للبدائل التي لجأت أو تود أن تلجأ إليها إثيوبيا في موانئ المنطقة، فزُرنا إضافة إلى عَصَب ومُصَوَّع، كلاً من جيبوتي وميناء "بربرة" في جمهوريَّة أرض الصومال "صوماليلاند"، وقارنا الأمر بما لدينا من إلمام بميناء بورتسودان، ولم يتسنى لنا الوصول لميناء "مُومباسا" في كينيا، وإن كانت التقارير المتاحة قد أغنت عن ذلك.

دون إغراق في التفاصيل، المعروف إن ميناء جيبوتي صغير في سِعَتِه، لا يستطيع الإيفاء بحاجة إثيوبيا كاملة في الصادر والوارد، كما أنه أبعد جغرافياً من بعض الأقاليم الإثيوبيَّة، خاصة إقليم التيغراي، محط اهتمام الجبهة الحاكمة، إلى جانب أن العمالة الإثيوبية فيه تُشكِّل نسبة قليلة لا تقارن مع عددها، الذي كان يعمل في ميناء عَصَب. غير أن ميناء جيبوتي يعتبر أكثر تحديثاً من ميناء عَصَب لأنه يعتمد على نظام الحاويات بأسلوب متطوّر نسبياً، الأمر الذي يقلل من كلفة الشحن والتفريغ، بالمُقابل فإن ميناءي عصب ومُصَوَّع يُقدِّمان فترة إمهال "بدون رسوم" لبضائع الترانزيت تصل إلى ١٨٠يوماً، في حين أن حدها الأعلى في ميناء جيبوتي ٦٠ يوماً.

كذلك، فإن اتفاقيَّة سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ بين الحكومتين الإريترِيَّة والإثيوبيَّة ألزمت الأولى بإعفاء المساعدات الإنسانيَّة العابرة لإثيوبيا من رسوم الميناء والتخزين، كما أن الاتفاق أعطى إثيوبيا مزيَّة دفع تكلفة خدمات السُفن والميناء (عدا الرسوم) بالعُملة المحليَّة "البِرْ"، لكنها ليست كذلك في ميناء جيبوتي.

أما ميناء "بربرة" في جمهورية أرض الصومال، فهو صغيرٌ جداً ويحتاج إلى تحديثٍ كبير، لا تستطيع الحكومة القائمة هناك القيام به وحدها، وحتى إن تمَّ ذلك، فيمكن أن يُعتبر رافداً وليس بديلاً. وكانت بالفعل قد جرت مشاورات بين الإثيوبيين والصوماليين لاستخدامه، إلاَّ أنه لم يتم الاتفاق على شيء. كما أن عدم حماس الإثيوبيين لهذا الميناء يرجع إلى بعده الجغرافي عن الوسط وأقاليم الشمال الإثيوبي، علماً بأن المسافة بينه وبين "جيقجيقا" عاصمة الإقليم الخامس "الأوغادين"، لا تتعدى ١٥٠ كيلو متراً، لكن كما هو معروف فإن الأوضاع غير المستقرَّة في هذا الإقليم عقَّدت من مسألة استخدام ميناء "بربرة".

وقد أجرت إثيوبيا أيضاً مشاورات مع الحكومة السودانيَّة لاستخدام ميناء بورتسودان، وذلك بإعادة تأهيل طريقٍ كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تستخدمه في الماضي إبان كفاحها المسلح ضد مانغستو هايلاماريام. وهذا الطريق يمُرُّ من بورتسودان إلى القضارف، ثم دوكة، فالحُمرة على الحدود الإثيوبية،

وصولاً إلى إقليم التيغراي.. لكن العقبة في هذا الطريق هو طوله أولاً، علاوة على أنه غير ممهَّد ويصعُب استخدامه أثناء فترة هطول الأمطار، إضافة إلى عامل جانبي آخر، حيث أن المنطقة تشهد سجالاً عسكرياً بين الحكومة السودانيَّة ومُعارضيها، ولذا فهُو محفوفٌ بالمخاطر نتيجة هذه الظروف غير الطبيعيَّة.

أما ميناء ''مُومباسا''، فذاك خيارٌ صَعْب، وفضلاً عن خدماته المرتفعة، فالذي ينطبق على الموانئ المذكورة جغرافياً ينطبق عليه أيضاً.

بناءً على هذه المُعطيات، يتضح أن الخيارات الإثيوبيَّة محدودة للغاية، وليس أمامها من سبيلٍ سوى العودة لاستخدام ميناء عَصَب بدرجة أساسيَّة، وكذلك مُصَوَّع، ونظراً لمساحتها الجغرافيَّة الشاسعة وكثافتها السُكانيَّة العالية لن يُقلل من هذه الحتميَّة استخدامها لميناء جيبوتي أو أي ميناء آخر، ولكن كموانئ ثانويَّة وليست أساسيَّة.

لكن إلى أي مدى يتسق ذلك مع ما أدلى به السيد عبدالله جابر لصحيفة 'الاتحاد' الإماراتيَّة بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٦، والذي بدا من حديثه أن الأزمة قد أوغرت صدره تماماً، إذ قال: «**في ظِلِّ وجود النظام الحالي، لن نسمح لإثيوبيا مرَّة أخرى باستخدام الموانئ الإريتريَّة مهما كان الحال، لأن إثيوبيا كانت تستخدمها في السابق بدون رسوم، ونحن برغمِ ذلك لم نعترض، ولكن النظام الإثيوبي فاجأنا بتحويل تجارته إلى جيبوتي بدلاً عن الموانئ الإريتريَّة، وكان الهدف هو ضرب الاقتصاد الإريتري، لأننا أصدرنا عُملتنا الخاصة.. لن نسمح.. ولن نكافئه على تصرُّفاته العُدوانيَّة على اقتصادنا الوطني، حتى ولو عادت المياه إلى مجاريها بين البلدين**».

وفقاً لما ذكره مدير العمليات في حديثه السابق، كانت إثيوبيا قد توقفت عن استخدام ميناء عَصَب بصورة كاملة في أواخر مارس (آذار) ١٩٩٨، وبالرغم من أن القطاع الخاص ظلَّ يستخدم الميناء بعد ذلك التاريخ، إلاَّ أن القرار الإثيوبي - غير المُعلن- وقتذاك أدَّى إلى شللٍ جزئي في أنشطة الميناء، وبالتالي فقدت إريتريا موارد ماليَّة من مرفق كان يُعد أحد تروس عجلة اقتصادها.

لم يسأل المسئولون الإريتريون رُصفائهم في أديس أبابا عن أسباب عزوفهم عن استخدام منافذهم البحرية، كما أن المسئولين الإثيوبيين بدورهم لم يُبادروا بتقديم ما يبرِّر خُطوتهم، فأخذت الهُوَّة تزداد اتساعاً.

إلاّ أنه من الواضح أن الحكومة الإريتريَّة كانت على علمٍ نسبي بإستراتيجيَّة الطرف الآخر، ولم يُثنها القلق الطارئ عن المُضِيِّ في مشروعها الرامي إلى شراكة اقتصاديَّة كاملة، مع الاحتفاظ بحقها في التوقف أو التراجُع متى ما رأت أن سياساتها الاقتصاديَّة الإستراتيجيَّة في التنمية سوف تكون عرضة للخطر في تلك الشراكة، ولكن فيما بدا أن الأحداث تداعت وتسارعت بصورة أكبر مِمَّا توقعته،

لدرجة اكتشفت فيها أن من بين خياراتها المتاحة أشياء كانت تأبى أن تتعاطاها بناءً على مواقف مبدئية أو سياسيَّة.

في يوم ١٩٩٨/٥/١٢، أعلنت الحكومة الإثيوبيَّة رسمياً مقاطعتها للموانئ الإريترية، حيث طلبت بتعميم صادر عن مُؤسسة الملاحة البحريَّة وخدمات الترانزيت من جميع أصحاب السُفُن تحويل كافة البضائع إلى ميناء جيبوتي. وتبعاً لذلك، أصدرت شركة "لويدز" للتأمينات البحريَّة - ومقرُّها بريطانيا- تعميماً فرضت بموجبه رسوماً تأمينيَّة باهظة للسفن التي تعبر المياه الإقليميَّة الإريتريَّة، أو تفرّغ بضائعها في ميناء عَصَب أو مُصَوَّع، وكانت تلك هي الخطوة الأولى في سلسلة إجراءات هدفت إلى فرض حصار اقتصادي كامل ومُعلَن على إريتريا، بعد أن جرى ذلك لعدَّة أشهر بصورةٍ جُزئيَّة غير مُعلنة.

بذلك سقطت قداسة العلاقات بين الجبهتين على أعتاب التناقضات الاقتصاديَّة، فغادرت سفينة الأزمة الشُطآن الهادئة، وأبحرت نحو الزاوية الثانية من مثلث "برمودا"، وهذا ما كان عليه حال المحور الاقتصادي، وفي جوفه "عَصَب" عشيَّة اندلاع النزاع.

هَوامِش الفَصْل الثامِن

(١) "الطاف" نوعٌ من أنواع الحبوب الغِذائِيَّة الرئيسيَّة في البلدين.
(٢) بالاستناد إلى المصادر الرسميَّة في وزارة الماليَّة الإريتريَّة (إريتريا الحديثة - ١٩٩٩/٤/١٠).

الفَصْل التاسِع

مِطرَقَة السّاسة وسِندَان العَسْكَر

الأنشوطة يشتدّ وثاقها

إلى جانب المحور الحدودي والمحور الاقتصادي، اللذين جرى تناولهما في الفصلين السابقين، يُعَدُّ هذا المحور - السِيَاسي/العسكري- هو المحور الثالث في زوايا المثلث.

بينما كانت الأمور تزداد تأزُّماً في المحورين الأولين، يختلف هذا الأخير عنهما في إحدى جزئيَّاته الخاصة بالتنسيق الإقليمي بين البلدين، حيث أن نيران الأزمة لم تمتد إليه إلاَّ في زمنٍ متأخر، وبعد أن أخذت كفايتها من الجُرُعات في المحورين المذكورين.

لقد ظلَّ التنسيق الإقليمي حول قضايا بعينها مستمراً حتى لحظة انفجار النزاع بشهور قليلة، وإن كانت قد بدأت مؤشرات الفتور والتراخي من تحت السَّطح في نهايات العام ١٩٩٧.

فعلى غير القضايا العامة الكثيرة في الإقليم، كان التنسيق واضحاً في قضيَّتين أساسيَّتين: الأولى، كانت قضيَّة أزمة أرخبيل جُزُر حنيش مع اليمن، فبرغم ما كان يجرى على الحدود، والجبهة الاقتصادية، إلاَّ أن إثيوبيا أبدت حماساً شديداً - بصورة غير ملحوظة- في الوقوف إلى جانب إريتريا، وصل إلى درجة الإيحاء في بداية النزاع بأنه إذا ما اتسعت دائرته وتحوَّلت إلى حربٍ شاملة، فستقف إثيوبيا إلى جانب إريتريا، بمقتضى اتفاقيَّة الدفاع المُشترك المُبرمة بينهما، وتحدَّثت تقارير غير مُؤكدة آنذاك عن جاهزيَّتها في نقل معدَّاتٍ عسكريَّة إلى سواحل عَصَب المُواجهة للساحل اليمني. وحينما تحوَّل النزاع إلى قضيَّة قانونيَّة، عملت إثيوبيا كُلَّ ما في وسعها لتكسب إريتريا القضيَّة، ونشطت في مدّها بالوثائق التاريخيَّة والأدلة الماديَّة التي يمكن أن تدعم موقفها القانوني في المحكمة الدوليَّة.

أما المسألة الثانية، فكانت تجاه النظام الحاكم في السُودان، إذ إنه بعد أن ثبت لإثيوبيا تورُّطه في محاولة اغتيال الرئيس المصري حُسني مبارك في أديس أبابا في يونيو (حزيران) ١٩٩٥، حدَّدت موقفها منه بإجراءاتٍ تطابقت إلى حدٍ ما مع إريتريا التي كانت قد سبقتها في تحديد موقفها منه في ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٩٤، وكذلك فعلت أوغندا.

في إطار عزل النظام السُوداني، عملت هذه الأنظمة على تقديم الدعم الكامل للمُعارضة، ووفَّرت إثيوبيا وإريتريا لها ملاذاً كانت تفتقده. وبدءً من منتصف

١٩٩٦ وحتى ثلثي العام ١٩٩٧، أحرزت المعارضة السودانيَّة نجاحاتٍ سياسيَّة وعسكريَّة ودبلوماسيَّة كبيرة، وقد كان لدعم هذه الدول دور كبير فيه.

كان من المفترض أن يأخذ ذلك التنسيق مداه، خاصة بعدما تلاقت الإرادات جميعاً مع إرادة المجتمع الدولي، الذي أبدت بعض أطرافه استحساناً لدعم هذه الدول للمعارضة السودانية، حتى يتسنى استئصال شأفة الإرهاب والتطرُّف الموصوم بهما النظام.

لكن قبل أن يطوي العام ١٩٩٧ شهوره الأخيرة، فتر الحماس الإثيوبي، وتراجع نسبياً عن التنسيق الإقليمي الرامي إلى تطويق الخناق حول النظام السُّوداني، وكان لذلك أسبابه التي سيرد ذكرها.

عندما اشتدَّت وطأة الحصار الإقليمي على النظام السُّوداني، بدأ يبحث عن أضعف الحلقات التي يمكن من خلالها أن يكسر ذلك الحصار، أو بالكاد تخفيفه.

بناءً على عدة مُعطيات، وجد النظام السوداني ضالته - دون كثير اجتهاد- في إثيوبيا، وذلك لعدة أسباب، منها هشاشة الوضع الأمني، وإمكانية اللعب على التناقضات القوميَّة والدينيَّة، ومحدوديَّة الجبهة الحاكمة في بسط سُلطتها على كامل الدولة، واتساع الدولة نفسها، بما يسهل القيام بأي خطط تخريبيَّة، إلى جانب أن الحكومة الإثيوبيَّة لم تقُم بقطع علاقاتها الدبلوماسيَّة مع النظام السُّوداني كاملةً مثلما فعلت إريتريا، بما يعني إمكانية الاستفادة أيضاً من الوجود الدبلوماسي المتبقي.

بدأ النظام السُّوداني يُرسل إشاراته - تلميحاً- إلى السُّلطة الحاكمة في أديس أبابا، مؤكداً قدرته على خلخلة الأوضاع الهشة في إثيوبيا، واتبع في ذلك ابتداءً أسلوب الترهيب، وتزامَنَ ذلك مع مظاهرات ضخمة انتظمت في أديس أبابا عام ١٩٩٦ في الساحة الرئيسية "ميسكِل سكوير"، وكان قوامها من المسلمين الذين رفعوا المصاحف مطالبين بتطبيق أحكام الشريعة الإسلاميَّة، وفرض الحِجَاب، ومطالب أخرى في ذات السياق، وكانت قد جاءت في أعقاب اضطرابات اندلعت في "المسجد الأنور" الكائن في وسط العاصمة في السوق الشعبي المُسمَّى بـ"ماركاتو"، وقد استخدم فيه الرصاص.

عملت إستراتيجيَّة الترهيب لفترة من الزمن، وعندما لم تأتِ نتائجها بالصورة التي كان يرجوها النظام السوداني، اتبعها بإستراتيجيَّة الترغيب عبر سفيره المقيم في أديس أبابا "عثمان السيّد"، وذلك بما له من علائق جيّدة مع أقطاب السُّلطة الحاكمة، اعتقد النظام بأنها يمكن أن تُؤهِّله لأن يكون حمامة سلام، وهو لا يحمل من صفات هذا الطائر الوديع سوى مِنقَار، يستطيع أن ينقُر به على الأحداث دون كللٍ أو ملل.

كذلك عَبْرَ شخصٍ آخر "اللواء الفاتح عروة"، وهو يتمتع بذات العلائق الجيّدة مع السُّلطة الحاكمة، وهو - مثل زميله- كان أحد أركان جهاز أمن الرئيس

المخلوع جعفر نميري، مع إضافة أنه التصق اسمه بقضيَّة ترحيل الفلاشا "عملية موسى". وقد أكثر من التردُّد على أديس أبابا، دون أن يقول في البداية لأصدقائه الحاكمين في سُدَّة السُّلطة إنه قد جاء لغرضٍ سياسي، وإنما كان يطربهم بقوله إن مكابدة الشوق ونيران الجوى هي التي دفعت به للمجيء.

لم يفُلّ التوتر في العلاقات بين البلدين عزم اللواء الفاتح عروة، فقد ظلَّ مثابراً ومجتهداً في محاولة رأب صدعها. ففي أواخر شهر يونيو (حزيران) ١٩٩٧، قام بقيادة طائرة حربيَّة إثيوبيَّة صغيرة بنفسه من طراز "سيسنا" من الخرطوم إلى أديس أبابا - كان طيَّار إثيوبي قد فرَّ بها إلى السُّودان في أبريل (نيسان) ١٩٩٧ طالباً اللجوء السياسي- كانت تلك هي الزيارة السريَّة الرابعة للواء عروة إلى إثيوبيا بعد ثلاث زيارات متقطعة منذ بداية عام ١٩٩٧، لكن الأخيرة تختلف عن سابقاتها، فقد قصد من تلك الخطوة إقناع أصدقائه الحاكمين بفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الخرطوم، وكانت طائرة "السيسنا" هي عربون الصداقة الجديدة التي خففت معاناة الصبابة.

من الجهة الثانية، كانت الخرطوم - في إطار الإستراتيجيَّة التي اتبعتها ترغيباً وترهيباً مع إثيوبيا- قد أزمعت على زيادة التشدُّد تجاه إريتريا، وهذا ما كانت توضِّحه تصريحات المسئولين الذين كانوا أحياناً يفتعلون الزيارات إلى مُدُن شرق السُّودان، ليُطلقوا صيحات التهديد والوعيد منها، كأنما كانوا يقصدون بذلك إسماع أسمرا، ظناً منهم أنها ستكون أوقع أثراً حينما تصدُر من على مقرُبة.

في ١٩٩٧/٦/٢٣، فاجأت وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة المجتمع الدولي ببيانٍ أماطت فيه اللثام عن خُطة كاملة، قالت فيها إنها استهدفت اغتيال الرئيس أسياس أفورقي من قِبَلَ عُنصرٍ كلفه النظام السُّوداني بذلك (النقيب نصرالدين أبوبكر أبوالخيرات).. تمَّ الكشف عن المذكور من قِبَلَ إحدى فصائل قوَّات المعارضة السودانيَّة (قوَّات التحالف السودانيَّة)، وعقد وزير الخارجيَّة هايلي وُلدتنسائي مؤتمراً صحفياً تحدَّث فيه عن المُؤامرة بالتفصيل، وعرض شريط فيديو تحدَّث فيه المتهم عن طبيعة مهمته.

ثار الخبر كرياح الهبباي، واجتهد فيه البعض قراءة وتمحيصاً واستقراءً، ثم خمد بعد فترة وجيزة، وأصبح لا يُذكر إلاّ في الوثائق الرسمية. قبع أبوالخيرات في أحد السجون الإريتريَّة، يقضي عقوبة جرم اقترفته يداه - أو كادت- في حين أن أقطاب النظام الذين دبَّروا الأمر كله في الخرطوم قالوا أنهم أبرياء منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

بعد عدة أيام من ذلك الحدث، عقدت في نيروبي اجتماعات قمة دول الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد"، حضرها كل الرُؤساء، وفي إحدى الجلسات نسِيَ الفريق عُمَر البشير أنه رئيس لدولة، فقام بإتباع أسلوبٍ لا يراه المرء في مثل تلك

المحافل، إذ تناول قُصاصة ورق وكتب عليها عبارات غير لائقة وقام بتمريرها إلى الرئيس أسياس أفورقي، الذي قرأها، ولم يكترث لها كثيراً.

بعدها، يبدو أن صمت الرئيس الإريتري وعدم ردّه على القصاصة التي وصلته، قد دفع الفريق عُمَر البشير أن يزيد من جرعة تهوره، فقام بتلاوة خطاب أمام المجتمعين في الجلسة المُغلقة بما يعني أن الألفاظ والعبارات التي ورد ذكرها كانت منتقاة ومتفقاً عليها مسبقاً.

فقال في البداية متأسفاً، كأنما هذه الكلمة تعني أن تفعل ما تشاء بعد أن ترمي بها على طاولة المجتمعين: «**يُؤسفني أن أجد نفسي مضطراً لمخاطبة جمعكم بطريقة وأسلوب لم تعهدوهما مني، لكن عزائي أنكم تدركون الظروف التي دفعتني لذلك**».. وأيضاً هنا لكأنما المجتمعون قد عهدوا الحكمة تجري من بين شدقيه، أو سمعوا من قبل دُرَر الحديث تتساقط من فِيهِ.. وتحدث البشير مباشرةً عن أفورقي فقال: «**كعادته التي درج عليها وفطرته، ارتأى رئيس النظام الإريتري أن يشذ عن الإجماع، وأن يلجأ مجدَّداً إلى أساليبه الرامية إلى إفساد الأجواء والتجنِّي على الغير، وأن يبيح لنفسه إصدار الأحكام ضد الآخرين، وهي محاولاتٍ يعرف الجميع دوافعها، وأنها محاولات يائسة لتغطية الأوضاع البائسة والقاسية التي يعاني منها شعب إريتريا الشقيق، منذ أن سيطرت على حكمه مجموعة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، التي يهيمن عليها ديكتاتور متسلط يعرفه شعب إريتريا الكريم، ويعرفه السودان وشعبه بحُكم أنه عاش في بلادنا فترة تجاوزت العشرين عاماً**».

تابع البشير: «**لعلِّي لستُ في حاجة للإشارة إلى أن النظام الإريتري أصبح ظاهرة تستحق التأمُّل، فقد اختار ذلك النظام مُعاداة شعبه أولاً، ومعاداة دول المنطقة وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليميَّة، بل ومُعاداة سلام واستقرار الإقليم بكامله، وأصبح النظام الإريتري أداة للتخريب والدمار والقتل والاختطاف وزعزعة الاستقرار، وأصبح من سوء طالع شعب إريتريا الكريم الوفي أن يتم تبديد موارده التي يحتاجها في البناء والإعمار لإرضاء رئيسه المتسلط ومغامراته**».

ثم تطرَّق للحدث الأخير: «**إن ما أعلنته إريتريا من طرح قضايا - يعلم رئيسها قبل غيره- أنها من صنع خيال مريض يستهويه التخريب والقتل والدمار -لسوء حظ ذلك النظام- فقد كانت فبركته ساذجة ومضحكة إذ خرج علينا بمسرحية محاولة اغتيال ديكتاتور متسلط ذبح رفاق دربه وسار على جثثهم لكي يصل إلى السلطة**».

عند تلك النقطة، تدخَّل رئيس الوزراء الإثيوبي طالباً من البشير عدم إكمال خطابه، ولربَّما أدرك رئيس الوزراء الإثيوبي أن العبارات التي قالها البشير يمكن أن تنطبق على آخرين يشاطرونه الجلسة المُغلقة في القاعة، لكن برغم الأسلوب

الذي يُنافي الأخلاق والسلوك القيادي السوي، إلاّ أن أي مراقب للشأن السُوداني يستطيع أن يؤكد بأن البشير غشيته صحوة ضمير آنذاك، وكان يتحدَّث عن نفسه وممارساته في السُلطة، فالعالم أجمع يعرف إنه لم يصل للسلطة عن طريق انتخابات ديمقراطيَّة، إنما عبر انقلاب عسكري بخديعة انطلت على القوّات المسلحة وزَجَّ فيها باسم القيادة العامة. والأنكى من ذلك، تلك الخديعة الكبرى التي لم يعترف بها إلاَّ بعد مرور عشر سنوات على الانقلاب، وهي أنه نفذه لصالح الجبهة القوميَّة الإسلاميَّة.

كما أن العالم كله يعلم المذبحة التي تخلّص فيها البشير من رفاقه بإعدام ٢٨ ضابطاً منهم في ساعةٍ واحدة، وكانت لا تزال أنَّات بعضهم تنبعث من الرمس الكبير الذي دفنوهم فيه كلهُم، وكان بعضُهُم أحياء. أما عن الفساد - والإفساد- الذي مارسه النظام السُوداني بعدئذٍ طيلة السنين الماضية، فذلك أمرٌ أصبح فيه الحديث مكروراً.

لم يرُد أفورقي على ما تفوَّه به البشير، ولكنه عقد مؤتمراً صحفياً بعد الجلسة، وكشف فحوى القصاصة التي أرسلها له، وقال إنه وصفه بقوله: **«ديكتاتور صعد إلى السُلطة بالتخلص من المُعارضين، وإنني احتجز ٣٠ ألف سجين، وإنني طردت وزير خارجيتي لأسباب شخصيَّة».**

وتعليقاً على كُلِّ ذلك، اكتفى أفورقي بقوله للصحفيين: **«إن إرسال شخص لقتل رئيس دولة تصرُّف غير متحضِّر - وهو يعني ما كشف عنه في محاولة أبوالخيرات- لكن الجلوس على طاولة أمام المسئول عن إرسال شخص لقتلك تصرُّف متحضر»**.. وأضاف: **«إن الحكومة السودانيَّة تحاول إهانتي شخصياً، لكنني لا أعبأ بذلك».**

انتهى اجتماع الـ"إيغاد"، وكان واضحاً أن الفريق البشير لم يصل إلى مُبتغاه بالأسلوب الذي ارتآه، فعلى الأقل لم يُهاتِرَه الرئيس الإريتري، فقد تمنى ذلك حتى يطفئ ما اعتمل في صدره وعجز عن معالجته بالطرق السياسيَّة والدبلوماسيَّة، وهُما ديدن القادة الذين يلوذون بهما عندما يدلهِمَّ ليلهم وتشتد خطوبهم.

ثمَّة حدث آخر جرى على هامش ذلك الاجتماع، يرمي في اتجاه الإستراتيجية الترغيبيَّة التي قلنا أن الخرطوم بدأت في إتباعها تجاه أديس أبابا، فقد قال البشير في مؤتمر صحفي ('الحياة' ١٩٩٧/٧/١٠) أنه: **«عقد اجتماعاً منفرداً مع زيناوي، واتفقا فيه على تجاوُز الخلافات والتعهُّد بعدم الاعتداء من أي دولة على الأخرى»**.. اتضح أن مفعول الطائرة "السيسنا" كان قد بدأ.. فقد أتاح ذلك اللقاء أرضيَّة جيِّدة يمكن أن يتهادى عليها "الثنائي" الموكول له المهمَّة المستحيلة في نظر المراقبين، والممكنة في نظرهما.

استطاع عثمان السيّد أن يُقنع أصدقائه الحاكمين في أديس أبابا بأن يستقبلوا وفداً سودانياً رسمياً للمرَّة الأولى، وتمَّ ذلك في يوم ١٩٩٧/١٠/١١، وكان يتكوَّن من مصطفى عثمان وزير الخارجيَّة وقطبي المهدي مسئول جهاز الأمن الخارجي، وأحمد إبراهيم الطاهر مستشار الرئيس للشئون القانونية.. ارتأى الإثيوبيون أن تكون الزيارة سريَّة، ولكن رائحتها فاحت واتضح أن ذلك بإيعاز من الوفد، وخاصَّة من مهندس الزيارة، السفير المقيم، فهو خبيرٌ بمثل هذه الأمور.

التقى أعضاء الوفد الثلاثة - ورابعهم عثمان السيّد- وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن، وجلسوا معاً لمدة ثلاث ساعات متواصلة، ثم رئيس الوزراء مِليس زيناوي، وسلموه رسالة من الرئيس السوداني عمر البشير. دارت المحادثات في الجلستين في موضوعين أساسيين وآخر فرعي، وهُما: مسألة محاولة تحسين العلاقات بعد التدهور الكبير الذي أصابها، وفي إطارها موضوع مناقشة المعارضتين السودانيَّة والإثيوبيَّة.. أما الفرعي، فقد كان خاصاً بالأوضاع في المنظمة الحكومية للتنمية الـ"إيغاد"، ثم ختم الوفد لقاءاته بالاجتماع إلى د. سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة، بحضور السيد دانيال أنطوان مساعده للشئون السياسيَّة.

كان رد المسئولين الإثيوبيين يتراوح بين التشدُّد القديم الذي يحد من التراخي فيه وصول القضيَّة إلى أروقة مجلس الأمن، والتمنُّع الجديد الذي فرضته - أو ستفرضه- أحداث تستوجب عدم قطع شعرة معاوية، ولهذا أغلقوا الباب وتركوا الشباك مفتوحاً.

بعد نحو شهر من ذلك، نُشِرَ الخبر المذكور في مجلة 'الوسط' بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٠.. نُشِرَ الموضوع بصورة مباشرة، لا إيحاء فيها، فأشار إلى أنه: **«يعتقد أن من أبرز أسباب الخلاف بين إثيوبيا وإريتريا تبايُن وجهات نظر كل منهما حيال مستقبل العلاقات مع النظام السُّوداني. ففيما تؤيِّد أسمرا وجهة النظر الداعية إلى التعجيل بإطاحته، تميل أديس أبابا إلى النأي عن الشأن السُّوداني، وإقامة علاقات تمليها مصالح استقرار المنطقة».**

وما كان خبراً في المجلة المذكورة، جاء تأكيداً على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي بعد نحو عام ونصف العام، أي بعد أن اندلع النزاع وتغوَّر جرحه، فقال في حوار له مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٥/٢٠: **«قبل نزاعنا مع أسياس بكثير، كانت العلاقات مع السُّودان تتحسَّن، وفي الواقع إحدى نقاط الخلاف بيننا وبين إرتريا هي كيفيَّة التعامُل مع السودان.. لم يكن للإريتريين دليلٌ على تورُّط السُّودان في أي محاولة اغتيال في إريتريا.. لدينا نحن الدليل (محاولة اغتيال مبارك) وبدعمٍ من منظمة الوحدة الأفريقيَّة ومجلس الأمن، ولكننا لم نغلق سفارتنا في الخرطوم.. وإريتريا أغلقتها.. لم نعلن الحرب**

على السُّودان وإريتريا أعلنتها، ولذلك فإن علاقتنا مع السُّودان كانت تتحسَّن قبل وقتٍ طويل من بدء النزاع».

بهذا الوضوح الشديد الذي جاء على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي، يتأكد تماما بان بلاده كانت تمارس ازدواجيَّة باطنيَّة، فيما كانت تقوله لدول الإقليم، وما تهمس به في أذُن النظام السُّوداني.

إن الذي يسترعي الانتباه هو أن التأرجُح - أو الشروع في التأرجح- من قبل الحكومة الإثيوبيَّة في مواقفها ضد النظام السُّوداني، كان قد تزامن مع التوتر الذي طرأ على علاقتها - بالوقائع المذكورة سابقاً- مع الحكومة الإريتريَّة، وكان خبر مجلة 'الوسط' - المشار إليه آنفاً- قد بدأ في الأصل بتأكيد ذلك التوتر، وكان ذلك في سياق بداية إطلالة المشكلة على العالم الخارجي، إذ أكدت المجلة أن العلاقات بين البلدين «**شهدت توتراً تجلّى في أكثر من حادث حدودي**».. وقالت: «**إن قوات إريتريَّة شنت غارة على منطقة داخل الأراضي الإثيوبيَّة، الأمر الذي دفع أديس أبابا إلى إرسال قوَّة حملت الإريتريين على التراجُع، ولم تتأكد المعلومات التي ذكرت أن الإثيوبيين واصلوا تعقّب خصُومِهم ليحتلوا أراضٍ إريتريَّة**».

وحاول الخبر أن يُبعِدَ نُذُر التشاؤم بالإشارة إلى أن المراقبين «**استبعدوا أن تتفاقم الأزمة لتتحوَّل نزاعاً مسلحاً بين الدولتين اللتين ظلتا تتحاربان أكثر من ثلاثين عاماً**».

برحيل العام ١٩٩٧ ودخول ١٩٩٨ بدأت أنشوطة التوتر يزداد وثاقها حول رقبة العلاقات، في مستهله تعقد الوضع أكثر، فعلاوة على ما حدث في ''عدي مروق''، ازداد التوتر حول ''بادِمِي''، ووردت أنباء تشير إلى أن إثيوبيا قامت بتحريك وحدات عسكرية إلى المنطقة الحدوديَّة على خط عَصَب، حيث كان هناك مركز قائم في النقطة الحدودية (الكيلو ٧١)، فطلبوا إزاحته إلى الداخل عدة كيلومترات.

الحكومة الإريتريَّة - كدأبها- كانت ما تزال تتحرَّك بهدوء أقرب إلى البطء، وبالطبع فإن الأحداث مع سُخُونتها التي كانت تزداد شيئاً فشيئا، لم يظهر لها أثر في الشارع الإريتري، مثلما أن حدود المعرفة بها في أوساط الدوائر الرسميَّة كان محدوداً جداً، على نحو ما أكده الرئيس أفورقي في الحديث الذي ورد ذكره.

الأمر نفسه كان يدور في أديس أبابا، وتلك مدينة ضخامتها تبتلع الأحداث حتى ولو كانت تجري في قلبها، ولهذا فالذي كان يجري على الحدود، لا وجود له إلاّ في أفواه صناع الحدث، وبعض الدوائر الدبلوماسيَّة والمنظمات العاملة طولاً وعرضاً في البلاد. لكن وفقاً لما تمَّ تأكيده، فالذي يجري داخل الغرف المغلقة يصعب التكتم عليه في مواجهة تقنية العصر الإعلامية التي تستطيع متابعة دبيب النمل.

[1] في يوم ١٣/ ١/ ١٩٩٨، نشرت صحيفة 'الوحدوي' اليمنيَّة تصريحاتٍ نسبتها إلى معارض إريتري "علي عثمان"، وأسبغت عليه صفة عضو المجلس التشريعي في جبهة التحرير الإريتريَّة، حيث قال: **«إن القوَّات الإثيوبيَّة استولت على منطقة "برو" الإريتريَّة الحدوديَّة بعد معارك استمرَّت أسبوعاً»**، وأضاف: **«إن الجيش الإثيوبي أوقف تدفق البضائع وأغلق كل المنافذ البريَّة المؤدية إلى إريتريا»**.

لكن في اليوم نفسه الذي ذُكِرَت فيه هذه التصريحات، صرَّح رئيس الوزراء مِليس زيناوي لصحيفة 'الخليج' الإماراتيَّة (١٣/١/١٩٩٨) معلقاً على ما حدث ومخففاً في نفس الوقت من وقعه، فقال: **«الخلافات مع إريتريا طبيعيَّة، ويمكن أن تحدث بين أي دولتين من دول الجوار المتداخلة سياسياً واقتصادياً»**. وفي حديثٍ آخر لمجلة 'أفويتا' الإثيوبية بنفس التاريخ، قال: **«إن هذه الخلافات ليست إستراتيجية»**، وأشار إلى: **«عراقيل تواجهها إثيوبيا في إطار استخدامها الموانئ الإريترية»**، وعزا ذلك إلى: **«إحداث إريتريا نوع من التغييرات خلال الأسابيع القليلة الماضية»**..

لكن معارضاً إريترياً آخر (ديني إسماعيل) صرَّح لـ'الحياة' في اليوم التالي ١٤/١/١٩٩٨، وذلك بصفته عضو المجلس الثوري بجبهة التحرير الإريترية، فقال: **«إن إثيوبيا حشدت أكثر من ٢٠ ألفاً من جنودها في "برو" التي احتلتها أخيراً»**.. وأضاف أن: **«ثمَّة مؤشرات إلى نيَّة القوَّات الإثيوبيَّة التقدم ١٢٠ كيلومتراً شمال مدينة عصب»**.. وأضفى المعارض الإريتري ظلالاً أخرى بقوله إنه: **«يعتقد أن عدم إعلان الحكومة الإريتريَّة عن التطوُّرات العسكريَّة الأخيرة، يعزِّز شكوك المعارضة في وجود اتفاق بين زيناوي والرئيس الإريتري أسياس أفورقي قد يكون أبرم قبل استقلال إريتريا، أثناء تحالفهما في القتال لإسقاط نظام مانغستو هايلامariam الإثيوبي»**.

إن الحجر الذي ألقي في البركة الرَّاكدة بدأت دوائره تتداح شيئاً فشيئاً.. مضى شهر يناير (كانون الثاني) بذلك الزخم من الأحداث والتصريحات التي استتبعتها.

في الأوَّل من فبراير (شباط) ١٩٩٨، توجَّه الرئيس الإريتري أسياس أفورقي إلى طرابلس، في زيارة إلى الجماهيريَّة الليبيَّة هي الأولى له منذ تسلمه مقاليد الحُكم في بلاده - أي أنها جاءت في أعقاب جفوة تاريخيَّة معروفة الأسباب- وقد وضح أنها "ذهبت مع الريح" إثر جلسة مغلقة بين الرئيسين أسياس والقذافي، دامت لمدة ٦ ساعات متواصلة، وقد تردَّد أنها فاقت الرقم القياسي الزمني للرئيس الكوبي فيدل كاسترو عند اجتماعاته المماثلة مع العقيد القذافي.

نتج عن تلك الزيارة اتفاق البلدين على إقامة علاقات دبلوماسيَّة كاملة على مستوى السُفراء. ومن الواضح أيضاً أن هذه الزيارة بالنسبة للرئيس الإريتري

رمت - علاوة على ما سبق ذكره- إلى محاولة تلافي الآثار الاقتصادية المحتملة على بلاده بعد الإجراءات الإثيوبيَّة في التحوُّل التدريجي نحو ميناء عَصَب، والتعامُلات المالية الجديدة بينهما بعد صدور العُملات، ومع كل ذلك، فقد كان لهذه الزيارة ما بعدها عندما تداعت الأحداث، وتحولت الأزمة إلى حرب.

في فبراير (شُباط) نفسه، عقد المكتب التنفيذي للجبهة الحاكمة في إريتريا اجتماعه الدوري التاسع يوم ١٩٩٨/٢/١٨، وأعقبه الاجتماع الدوري السابع للمجلس المركزي يوم ١٩٩٨/٢/٢٤، وبرغم أن الجو كان متخماً بقضايا متفجِّرة في العلاقات مع إثيوبيا، إلاّ أن البيانين الختاميين للاجتماعين المذكورين شاءا الاستمرار في نهج "المعالجة الصامتة"، فلم يصدُر عنهما شرح لما حدث على الحدود وتناولته وسائل الإعلام الخارجيَّة، أو على صعيد العلاقات الاقتصاديَّة، وكلاهُما أدلى فيه المسئولون في الضفة الأخرى بدلوهم.

وفي يوم ١٩٩٨/٢/٢١، عقد الرئيس أسياس أفورقي اللقاء السادس المباشر مع مواطنيه في قاعة بلدية أسمرا، ونسبةً لأنه كان يعقد سنوياً في سبتمبر (أيلول) من كل عام بمناسبة انطلاق شرارة الكفاح المسلح، فقد تأجَّل تلك المرَّة لذلك التاريخ بسبب ظروف صِحيَّة ألمت بالرئيس.

أجاب الرئيس الإريتري على ٢٦ سؤالاً رئيسياً وفرعياً مُنتقاة، ويتم عادة تلخيصها من جملة آلاف الأسئلة التي تقدَّم إلى مكتبه. لكن الذي لم يسترعِ انتباه أحد، أنه لم يكُن من بين كل تلك الأسئلة سؤالٌ واحد عن العلاقات مع إثيوبيا.

كانت الشهور تسحب أيامها متثاقلة، وبدخول شهر مارس (آذار) سلطت الأضواء على ثلاثة أحداث، كان بالإمكان أن تكون طبيعيَّة، لولا أن هناك أشياء تجري تحت سطح العلاقات.

انتظمت في أديس أبابا يومي الثامن والتاسع من مارس (آذار) ١٩٩٨ أعمال منتدى "التجارة والاستثمار في أفريقيا"، حضره بعض رؤساء الدول الأفريقيَّة، وعدد كبير من خبراء المُؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة، وكذلك من المهتمين بالشئون الاقتصادية والاستثمارية، إلى جانب ممثلين رسميين لدول ومنظمات عالمية ذات صلة بالموضوع، وحضره معظم المسئولين الإثيوبيين، وخاطب رئيس الوزراء مِليس زيناوي المؤتمرين. كانت الدعوة قد وُجِّهت أيضاً من قبل المنظمين إلى الرئيس أسياس أفورقي، ولكنه اعتذر عن الحضور، ولا يستطيع أي مراقب إلاّ أن يجزم بأن اعتذار الرئيس أفورقي له صلة بجغرافية انعقاد المؤتمر من جهة، وبآليَّة انعقاده من جهة أخرى، حيث بدت إثيوبيا كأنما هي الجهة الداعية للمؤتمر، في حين أنها ليست كذلك.

في التقدير أيضاً، أن حضور الرئيس الإريتري - إن تمَّ- في ضوء ما قامت به القوَّات الإثيوبيَّة على الحدود، وعلى خلفيَّة عدم تلقيه إجابات مقنعة على

تساؤلاته التي ضمَّنها رسائله الشخصيَّة لرئيس الوزراء الإثيوبي، سيكون له تفسير جارح من قبل الذين يقبضونَ على زمامِ السُلطة في أديس أبابا. ذلك لأنه آنئذٍ بدأت "العلاقة الرفاقيَّة" تنأى بعيداً في بحر لُجي، وتركت خلفها كبرياء مجروح يفوق شموخه جبال "بادِمِي" على الحدود.

في ١٦ مارس (آذار) ١٩٩٨، عُقِدَ اجتماع القمَّة الدوري السادس لرؤساء الـهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد" في جيبوتي، وقد لوحظ أن الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي حينما التقيا لم يتصافحا، كما أنهما لم يجلسا كعادتهما مع بعض على هامش القمَّة، إذ كانت الجفوة واضحة، وقد التمستُ كل هذه الملابسات أثناء حضوري القمَّة لتغطية أعمالها صحفياً.

كانت الأمور فيما سَبَق في مثل هذه المنتديات الدوريَّة تشمل التنسيق في الرُؤى السياسيَّة والإستراتيجية على مستوى القضايا المطروحة في الإقليم، إلى الدرجة التي يمتطي فيها الاثنان طائرة واحدة وهُما في طريقهما لحضور مثل هذه القمة - أو القِمَم القاريَّة لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة- أو أي مناسباتٍ أخرى في العالم يكونان مُدعوَّين لها معاً.

في يوم ١٩٩٨/٣/٢٤، كان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد التقى في ختام جولة طويلة شملت ستة دول أفريقية نحو ١٢ رئيس دولة أفريقيَّة في مدينة عنتيبي بأوغندا، وكان الرئيس أسياس أفورقي من ضمن الذين وُجِّهت لهم دعوة المشاركة، وكذلك رئيس الوزراء مِليس زيناوي، إلاَّ أن الأول اعتذر عن الحضور بينما شارك الثاني. وفي سياق التفسيرات التي أحاطت بهذه الخُطوة، كان باب الاجتهاد مفتوحاً، وهذا ما يمكن تناوله في محورٍ آخر في موضوع الدور الإقليمي وأثره في الأزمة.

قبل أن يرحل شهر مارس (آذار) ويختفي تماماً، كان الرئيس أسياس أفورقي قد تحدَّث للمرَّة الأولى عن الأزمة في الإعلام الخارجي، فقال رداً على سؤالٍ من صحيفة 'الحياة' يوم ١٩٩٨/٣/٢٥، عن المناوشات المسلحة في مناطق الحدود، وما إذا كان لذلك علاقة بإصدار العُملة: «**لا، ليس هناك علاقة.. مشكلة الحدود موجودة حتى داخل إريتريا بين قرية وأخرى، حيث توجد مشاكل ومُشادَّات أحياناً، والمشكلة نفسها كانت موجودة أيضاً أثناء الكفاح المُسلح، وهي خارج إطار أي علاقات سياسيَّة. ولكن ربَّما جاءت الأحداث الأخيرة مُتزامنة مع التغييرات في العُملة وفي العلاقة التجاريَّة، وهذا شيءٌ طبيعي لأنه كان لدينا عُملة واحدة وسوق واحد، وعندما حصلت التغييرات وصارت لدينا عُملتنا المستقلة وسياستنا الاقتصاديَّة والماليَّة المُستقلة، حصلت ظروفٌ مختلفة عمَّا كان سائداً، وتركت آثارها في بعض المناطق**».

لم يحفل شهر أبريل (نيسان) بكثير من الأحداث، غير أن الأزمة ما تزال تزحف باجتهاد نحو عنق الزجاجة. على صعيد الساحة الإريتريَّة، أعلنت الحكومة

في أواخر الشهر تدشين الحملة الوطنيَّة للتنمية، ليقوم بتنفيذها الأفراد الذين سَبَق أن أدَّوا الخدمة الوطنيَّة الإلزاميَّة، بالإضافة إلى عددٍ من أفراد القوَّات المسلحة، بلغ تعدادهم جميعاً نحو ٦١ ألف شخص، وذلك للعمل لمدَّة شهر في أعمال شق الطرُق وإقامة الكباري والجُسُور والتشجير، وكل المهام الأخرى المشابهة. وقد كان أحد أهداف هذه الحملة تفعيل القُدرات الذاتيَّة، لتلافي الأضرار السالبة التي نَجَمَت عن السياسات الاقتصاديَّة مع إثيوبيا.

لكن بمشاركة جزءٍ من القوَّات المسلحة الإريتريَّة في هذه الحملة، يكون واقعياً أن القوَّة المُتبقية منها والمُتناثرة في وحداتها المتفرّقة في الدولة لا تتعدَّى بضعه آلاف، ذلك لأن الحكومة في الأصل قد قامت بتسريح نحو ثلثي هذه القوَّات. هذا من جهة يؤكد عدم جاهزيَّة القوَّات المسلحة الإريتريَّة في ذلك الوقت لأي عملٍ هجومي، مثلما أنه لا يوجد العدد الكافي الذي يمكن أن يتصدَّى لأي عملٍ دفاعي إذا ما شاء منفذوه الوصول إلى العُمق. وقد تردَّد أن تلك هي إحدى المُعطيات التي بنت عليها الجبهة الحاكمة في إثيوبيا حساباتها عند انطلاق الرصاصة الأولى.

من جهة ثانية، هذا المُعطى يشير أيضاً إلى أن الجبهة الحاكمة في إريتريا كانت تنظر للتوتر على الحدود باعتباره أمراً يمكن أن يكون حبيس سفوح جبال المنطقة، وأن صداه لا يمكن أن يصل إلى درجة الاستنفار، وأن كل الذي سينتج عنه هو حربٌ اقتصاديَّة، لذلك شرعت في إمكانيَّة تلافي آثارها على النحو الذي ورد ذكره.

أما في الساحة الإثيوبية، فلم يكن ثمَّة حدثٌ ضخم يلفت الانتباه، خاصة في العاصمة أديس أبابا، فقد مرَّ شهر أبريل (نيسان) دون "كذبة" بيضاء أو سوداء أو حمراء.. لكن الغُرف المُغلقة في القُصور العتيقة كادت تئن من فرط ما أريق على ردهاتها من كلام كثير، حبكاً وتخطيطاً وتدبيراً.

كانت الخرطوم تحدِّق بين الفَيْنَة والأخرى من الشبَّاك، وبصبرٍ لا يعرف النفاذ على أديس أبابا. زاد من عزمها التقارير التي يبثها لها "ناقر الأحداث"، والآخر "الذي يزور أصدقائه ليبثهم لواعج الشوق".. فقد كانا الوحيدين خارج إطار البيت اللذين أطلعهما أصدقاؤهم الحاكمون على فحوى التوتر مع "رُفقاء النضال".

واتفق على أن تُعاد جُسور العلاقة بين العاصمتين بهدوء - ولأن الحوائط لها آذان- فقد اتفق أيضاً على أن تزيد أديس أبابا من جُرعة انتقادها للخرطوم من حين لآخر، ليكون ذلك غطاءً آمناً لما يجري من خلف الكواليس.

في يوم ١٩٩٨/٤/٧، قال رئيس الوزراء مِليس زيناوي لصحيفة 'الحياة' في حوار معه: **«نحن نُصِرُّ على تسليم الإرهابيين الثلاثة، وقبل أن يحصُل مثل هذا التغيير، فإننا لا نستطيع أن نقيم علاقات جيدة مع السُودان».**

كان قد سبقه بتصريح آخر لوكالة 'رويترز' للأنباء في يوم ١٩٩٨/٣/١٠، اتهم فيه النظام السُّوداني بـ: «**تصدير أيديولوجيَّة تتسم بالتعصب**».. وقال: «**تلك هي مشكلتنا مع السُّودان، والسُّودان وجيرانه بلا استثناء**». وعلى هذا النحو، كانت الازدواجيَّة في تنفيذ ما اتفق عليه.

دماء على الحدود

استهلَّ الرئيس الإريتري الأوَّل من مايو (آيار) ١٩٩٨ بزيارة الولايات المتحدة الأمريكيَّة لعدَّة أيام، وذلك لحضور مؤتمر دولي عن "نهضة أفريقيا" حيث ألقى كلمة فيه، ومن ضمن أنشطته أيضاً التقى الرئيس بيل كلينتون، الذي لم يلتقيه ضمن الرؤساء الأفارقة في عنتيبي قبل نحو شهرين، ثم عاد إلى بلاده في اليوم الخامس من الشهر.

في يوم ١٩٩٨/٥/٦، أريقت أوَّل نقطة دم إريتريَّة على الحدود المُلتهبة في "بادِمّي"، وقد حدث ذلك بعد أن تحرُّك ستة أفراد من القوَّات الإريتريَّة للتفاهُم مع رُصفائهم الإثيوبيين والعمل على تهدئة الأوضاع، بعد أن توترت الأجواء في المنطقة، وعند وصولهم طلب منهم أفراد القوَّة الإثيوبيَّة نزع أسلحتهم باعتبار أنهم موجودون في أرضٍ إثيوبيَّة حرَّمت عليهم دخولها بالسلاح.. اعتبر أفراد القوَّة الإريتريَّة أن الأمر ينطوي على إهانة جاءت من "رفيق" نضال، فلم يُذعنوا وأرادوا العُبور، ففتح عليهم أفراد القوَّة الإثيوبيَّة النيران، فأردوا أربعة منهم قتلى في الحال وجرحوا اثنين. كانت تلك هي القشَّة التي قصمت ظهر العلاقة.

بينما جرى ذلك على الحدود، غادر وفدٌ إريتري صبيحة اليوم نفسه ١٩٩٨/٥/٦ متوجِّهاً إلى أديس أبابا، وكان يتكوَّن من الفريق أوَّل سبحات أفريم وزير الدفاع، والسيد يماني قبرآب مسئول الشئون السياسية في الجبهة الشعبيَّة، والسيد أبرها كاسا مسئول جهاز الأمن، وفي حقيبتهم رسالة من الرئيس الإريتري إلى رئيس الوزراء الإثيوبي تخوِّلهم بمناقشة الأوضاع في "عدي مروق" دون سواها من القضايا.

عند اجتماعهم إلى الوفد الإثيوبي برئاسة السيد تؤلدي ولدي ماريام، قال أعضاء الوفد الإريتري أنهم إذا لم يتسنَّ لهم الاتفاق، فيُمكن اللجوء إلى طرف ثالث، ردَّ الجانب الإثيوبي بأنهم غير مهيَّئين لمناقشة الأوضاع الآن، وطلبوا إرجاء المحادثات لمدة ثلاثة أشهر.

هناك نما إلى علم الوفد الإريتري ما حدث في "بادِمّي"، فلم يثيروا الأمر مع الجانب الإثيوبي، وأزمعوا على الرحيل في رحلة اليوم الثاني (١٩٩٨/٥/٩)، فغادروا أديس أبابا دون إخطار الجانب الإثيوبي، وقُصِدَ من ذلك التبليغ بالاستياء.

في أسمرا، كان اليوم الذي سبق وصول الوفد (١٩٩٨/٥/٨) قد شهد مناسبة وطنيَّة كان لها أثرها النفسي بصورة غير مباشرة في الأزمة فيما بعد، إذ كان

الرئيس الإريتري وعدد من المسئولين يشهدون أوّل احتفال باليوم الوطني للقوّات الجويّة التي تمّ تأسيسها حديثاً، وخاطب الخريجين الجُدُد في الحفل بقوله: **«إن قواتنا الجويّة التي تتشكّل من شبابٍ يتحلون بالكفاءة والانضباط العسكري، لن تساهم في حماية حدودنا فقط، وإنما ستلعب دوراً كبيراً في المشاركة في أعمال التنميـة»**.

وكذلك خاطبهم قائد القوّات الجوية "هبتي ظيون حدقو" قائلاً: **«هذا هو اليوم الذي نضع فيه الأساس للدفاع عن الأجواء الإريتريّة، وللإبقاء على العهد الذي قطعناه مع الشهداء»**.

وفي يوم ١٩٩٨/٥/٩، بعد وصول الوفد الإريتري، وصلت طائرة تُقِلُّ السيد كوفي عنان، برفقة ١٣ مسئولاً من المنظمة الدولية (بينهم السيد محمَّد سحنون) إلى إريتريا في زيارةٍ إلى أسمرا استغرقت يومان، وذلك **«في إطار جولة للتشاور مع القادة الأفارقة لبحث الحلول للنزاعات التي تظهر في أفريقيا من حين لآخر»**.

عقد السيد عنان مؤتمراً صحفياً في اليوم التالي لوصوله ١٩٩٨/٥/١٠، قال فيه أن: **«مباحثاته مع الرئيس الإريتري تدور حول النزاعات في أفريقيا وسُبُل حلها»**. وبعدها غادر إلى أديس أبابا في زيارةٍ مماثلة بنفس الأهداف المذكورة.

لم تستطع التكنولوجيا المتقدِّمة أن تنبئ المسئول الأممي بأن نموذجاً للنزاعات التي جاء من أجلها إلى المنطقة ليتشاور مع قادتها بشأنها، قد بدأ يتبلور على بُعد عدَّة كيلومترات من العاصمتين اللتين بدأ بهما جولته الأفريقيَّة.

في يوم ١٩٩٨/٥/١١، غادر الرئيس الإريتري بلاده في زيارة تستغرق ثلاثة أيام إلى المملكة العربية السعودية، وفي معيَّته وفدٌ كبير يتكوَّن من وزراء الطاقة والتعدين والماليَّة والصحَّة وبعض مسئولي الجبهة الشعبيَّة، وآخرين من مكتبه. ومن طبيعة الوفد، يتضح أيضاً أن الزيارة ترمي في اتجاه العلاقات الاقتصاديَّة والتجاريَّة والاستثماريَّة، تحسُّباً مِمَّا سَبَقَ ذكره.

في نفس ذلك اليوم الذي غادر فيه الرئيس الإريتري إلى المملكة، كان رئيس الوزراء الإثيوبي قد استدعى السفير الإريتري الممثل لبلاده في أديس أبابا "قِرمَا أسمروم" وأبلغه رسالة شفهيَّة إلى الرئيس أسياس أفورقي بتطوُّرات ما حدث في "بادِمّي"، ولربَّما افترض رئيس الوزراء الإثيوبي بأن "رفيقه" بعد مُضِي خمسة أيام على الحدث، لم يسمع به بعد.. لكن الواقع أن الرئيس الإريتري كان متابعاً لما يجري حتى وهو في المملكة العربية السعوديَّة، وبعد عودته كانت الأمور تسير نحو الهاوية فعلاً.

بعد الدماء التي أريقت على الحدود، استفزَّ الأمر اثنين من القادة العسكريين الإريتريين، فقاموا برد فِعلٍ تلقائي، إذ حرَّكوا وحداتهم العسكريَّة نحو "بادِمّي"

يوم ١٩٩٨/٥/١٢، وقاموا بطرد القوَّات الإثيوبيَّة منها، وبسطوا سيطرتهم عليها تماماً، ومن ثمَّ أبلغ القادة الميدانيون القيادة السياسيَّة والعسكريَّة بما أقدموا عليه ونفذوه وأصبح أمراً واقعاً، وكان ذلك قبل يوم واحدٍ من عودة الرئيس أسياس من المملكة.

بدأت إذاعة 'صوت الثورة' في إقليم التيغراي تبُث بيانات التعبئة العامة، التي تحُث المواطنين على مواجهة ما أسموه بـ**"الغزو الإريتري للأراضي الإثيوبيَّة"**.

في يوم ١٩٩٨/٥/١٢، خاطب نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الإثيوبي "تيفري وللو" برلمان بلاده، وقدَّم تقريراً أشار فيه إلى أن: «**القوات الإثيوبيَّة تتمتع بكفاءاتٍ عسكريَّة عالية، وأن هناك خُططاً تُمكِّنها من مواجهة كل التحديات وحماية سيادة البلاد**».

عاد الرئيس الإريتري إلى بلاده يوم الأربعاء ١٩٩٨/٥/١٣، في الساعة الخامسة مساءً، واتجه من المطار مباشرة إلى مكتبه، حيث أطلع على تطوُّرات الأوضاع وما طرأ عليها في غيبته، بما في ذلك الأمر الواقع الذي خلقه القادة الميدانيون. بعد قضاء عدَّة ساعات، تحدَّث خلالها هاتفياً مع رئيس الوزراء الإثيوبي، اتفقا على حلول إجرائيَّة تعمل على: «**تهدئة الأجواء، وترك كل الأمور التي من شأنها أن تزيد الأمر تعقيداً**».. كانت المحادثة وديَّة للغاية، رغم أن الحمم والبراكين بدأت تتطاير في فضاءات العلاقة.

بعد المحادثة التليفونيَّة، ذهب الرئيس الإريتري إلى منزله، وأخلد إلى النوم، وبعد فترة قصيرة أيقظه معاونوه وأبلغوه أن الحكومة الإثيوبيَّة أصدرت بياناً في الساعة الثامنة مساءً اتهمت فيه إريتريا بغزو أراضيها.

بادر الرئيس الإريتري بالاتصال مرَّة أخرى برئيس الوزراء الإثيوبي، سائلاً عن المستجدَّات التي دفعت بهم لإصدار البيان في فارق ساعات قليلة من المكالمة الأولى، فلم يكن ثمَّة شيء يُقال بعد أن التقطت وسائل الإعلام الخارجيَّة المضمون، وعلمت به الأركان الأربعة من الدُنيا، وقد صدر هذا البيان من داخل البرلمان الإثيوبي، بما يعني أن السُلطات هناك أرادت أن تمنحه شرعيَّة دستوريَّة، وكان حاداً في لهجته، إذ: «**اتهم إريتريا بشنِّ عُدوانٍ غير مبرَّر على الأراضي الإثيوبيَّة**»، وأكد في الوقت نفسه أنها: «**في حال لم تسحب قوَّاتها، ستقوم إثيوبيا باتخاذ الإجراءات المناسبة**».. وأشار إلى أن الحكومة الإثيوبيَّة: «**ستحمي سيادتها وكرامة أراضيها**».. لكنه لم يذكُر متى حدث الاعتداء، أو حجم القوَّات الإريتريَّة، أو مساحة الأرض التي قال أن إريتريا احتلتها. وإزاء هذه اللغة التي لم تدخُل قاموس العلاقة بين الجبهتين من قبل، لا يعتقد بعدها أن الرئيس الإريتري عاود نومه الذي انقطع رغم وعثاء السفر. وفي ظِلِّ سوء المنقلب الذي بدر من رفيق الأمس.

بعد عدَّة أيام، كشف الرئيس الإريتري عن وقع هذا البيان في نفسه، إذ قال لإذاعة 'صوت أمريكا' يوم ١٩٩٨/٥/٢٨: «**في اعتقادي أن صدور هذا البيان أشنع من حادث اغتيال المسئولين الإريتريين الستة في يوم ١٩٩٨/٥/٦**».

ألحقت السُّلطات الإثيوبيَّة بيانها في نفس اللحظة بإجراءاتٍ أخرى، إذ أعلنت عن توقيف رحلات شركة الخطوط الجويَّة الإثيوبيَّة إلى أسمرا، بعد أن كان السوق الإريتري حكراً لها، وكذلك أصدرت قراراً بالتوقف تماماً عن استخدام الموانئ الإريتريَّة، وتوجيه سُفُنِها إلى ميناء جيبوتي.

تميَّز اليوم التالي ١٩٩٨/٥/١٤ بثلاثة ردود أفعال، ففي صباحه اجتمع مجلس الوزراء الإريتري، وأصدر بياناً عقب الاجتماع اقترح مباشرة أربع نقاط لحَلّ الأزمة:

(١) يتوجَّب على أي طرف يدَّعي بأحقيَّته في الأراضي الواقعة في حدود البلدين، أن يُعلن ذلك رسمياً للشعبين الإريتري والإثيوبي والعالم، عبر الخرائط والبيانات، وأن يؤمن ويُقِرَّ بحَلِّ المسألة عبر الطرق السلميَّة، وليس بالقوَّة العسكريَّة.

(٢) أن تكون المفاوضات والمباحثات التي تجري بين الجانبين بعد الآن، مضمونة وعبر شهادات المراقبين وطرف ثالث.

(٣) أن تصبح المناطق المُتنازع عليها منزوعة السلاح وخالية من الوجود العسكري للبلدين في الوقت الحاضر، وأن يتم هذا التفاهُم عبر ضمانات الوسيط.

(٤) إذا تعذَّر الوصول إلى حلٍ مُرضٍ عبر الوسيط، وهو الطرف الثالث، من دون تَضخيم المسألة، فإن القضيَّة تُعرَض على التحكيم.

في منتصف اليوم، عقد وزير الخارجيَّة الإريتري، هايلي وُلد تنساني مؤتمراً حضره أعضاء السلك الدبلوماسي وكذا الصحفيون، دعا فيه: «**كل من يريد التأكد من أن الجيش الإريتري لم يتجاوز الحدود الإريتريَّة، عليه بالتوجُّه إلى تلك المنطقة الحدوديَّة ليطلع بنفسه على حقيقة الموقف**».

وفي مساء نفس اليوم تحَدث الرئيس الإريتري عبر التلفزيون المحلي وقدَّم شرحاً مطوَّلاً إستعان فيه بخرائط تاريخيَّة توضِح الحدود الاستعماريَّة بين البلدين، والمستجدَّات التي طرأت عليها. وكشف أنه بعد أن انفجرت الأوضاع طلب من الإثيوبيين استقبال وفد إريتري لمناقشة ما حدث، إلاّ أن الرد الإثيوبي أكَّد «**عدم ترحيبه بأي لقاءٍ قبل الانسحاب من أراضيهم**». وتساءل الرئيس الإريتري: «**أين تقع هذه الأرض؟!**».. ومن المُفارقات أن هذين الخطابين المتناقضين ظلا محور الأزمة ردحاً من الزمن.

تناول الرئيس الإريتري أيضاً بيان مجلس الوزراء الإثيوبي، الذي بدا أنه أثر فيه تأثيراً بالغاً، فقال: «**أعتقد أنه لم يصدُر سهواً أو بشكلٍ جزافي، لأن اللغة**

التي خاطب بها الملأ لم تأتِ بشكلٍ عفوي، فإذا كانت ثمَّة ترجمة أو فهم لمضمون هذا البيان، فهي أنه يبحث عن ذرائع وحُجج ليس إلاَّ». وفي محاولة منه لفصل أشياءٍ بات من الصَّعب فصلها، أكد على أن النزاع الحدودي ليس له صلة بصدور العُملة الجديدة: «ليس بوسعي ربط إصدار العُملة مع قضيَّة الحدود مباشرة، ولا أرى سبباً لمثل هذا الربط، لننظر إلى قضية العُملة وحدها، والحدث الأخير وحده أيضاً».

كانت تلك هي بداية ظهور المُشكلة علناً في الشارع الإريتري، وعلى الرغم من ذلك، لا يستطيع أي مراقب أن يقول حينها بأن قلقاً قد تدفق إلى الشوارع جرَّاء تلك العلنيَّة، فكُل الذي يستطيع المرء أن يلاحظه "فن الإصغاء" الذي التزم به الإريتريون في متابعة ما يصدُر من قيادتهم وهي تشرح أبعاد المشكلة، للدرجة التي يوقن فيها المرء بأنه ما من أحدٍ منهم أطلق العنان لخياله، ووصل إلى نتيجة مفادها أن حرباً أشدَّ بشاعةً من حرب التحرير ستندلع.

أما الإعلام الرسمي، فما كان مرجواً منه أن يخرج قيد أنملة عن نهجه المعروف، فقد اكتفى هو الآخر بنشر البيانات الرسمية، ومن المفارقات أنه خصَّص التغطية الأكبر لحملة التنمية الوطنيَّة التي كانت حينذاك قد قطعت أسبوعين، إلى جانب الاستعدادات باحتفالات العيد الخامس للاستقلال.

أوَّل الغيث قطرة

بدأ غيث الوساطات بقطرة، ففي يوم ١٩٩٨/٥/١٥، اعتقد الرئيس الجيبوتي حسن جوليد أنه مُؤهَّلٌ لإطفاء نيران مشكلة بتلك القطرة التي رشحت من جسدٍ يحمل تسعة عقود زمنيَّة على كاهله، وظنَّ أن في ذلك "أبويَّة" تجعله ما أن يقول قولاً حتى تصغي له كل شعوب وقادة دول القرن الأفريقي، مثلما رأى أن الصفة الاعتباريَّة لا تنقصه، فهو رئيس لمنظمة الـ"إيغاد" التي تجمع تحت مظلتها الخصمين اللدودين.

بدأ الرئيس جوليد جولته بأديس أبابا واجتمع إلى رئيس الوزراء الإثيوبي وعددٌ من المسئولين في حكومته، وعاد إلى بلاده في نفس اليوم، لم يواصل مباشرة إلى أسمرا، ربَّما كان ذلك لالتقاط الأنفاس، فالتسعون التي يحملها على كاهله لا تجعله يقوى على مواصلة السير، أو لربَّما الذي سمعه في أديس أبابا من الذين جلس إليهم كان شيئاً ترتعد له الفرائص، ويستدعي قسطاً من الراحة.

في نفس اليوم بثت إذاعة 'فانا' الناطقة باسمِ "الجبهة الثوريَّة لشعوب إثيوبيا" خبراً ذكرت فيه: «إن القوات الإريتريَّة توغلت عشرات الكيلومترات داخل الأراضي الإثيوبيَّة، واحتلت بلدة "بادِمِّي" الحدوديَّة وكادت أن تصل إلى مدينة "شيرارو" في مثلث "يرغا" شمال غربي إثيوبيا». وفي نفس اليوم أيضاً، عَقَدَ مجلس الوزراء الإثيوبي اجتماعه الثاني للرد على بيان مجلس الوزراء الإريتري،

فاكتفى ببيان قال فيه أنه: **«يشترط لبدء أي شكلٍ من أشكال التفاوُض، انسحاب القوّات الإريتريَّة من الأراضي الإثيوبيَّة من دون شروط مسبقة»**.

عقد وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن لقاءً مع ممثلي البعثات الدبلوماسيَّة يوم ١٩٩٨/٥/١٩، وكرَّر ما صدر سلفاً من مجلس الوزراء: **«باتخاذ إجراءات مناسبة لحماية الأراضي الإثيوبيَّة والدفاع عن سيادتها»**، كما اعتبر أن الحكومة الإريتريَّة تريد أن: **«تفرض أمراً واقعاً على الأرض من خلال وسائل عسكريَّة»**. غير أن أخطر ما صدر عنه في هذا اللقاء، هو قوله: **«من المعروف أن الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ليست مرسومة بالكامل»**.

تدفقت قطرة أكبر من الوساطات، وقد رَشَحَت هذه المرَّة من جسد الكتلة التي تعتقد أنه مناط بها حفظ الأمن والسلام الدوليين، حتى ولو بالتمنيات.

جاءت سوزان رايس وهي تحمل صفة لو أنها وزَّعت عليها سنوات عمرها الثلاثينية بالقسطاس لما وسعتها.. اجتمعت مساعدة وزيرة الخارجيَّة للشئون الأفريقية - وهذه هي صفتها الاعتباريَّة- إلى الرئيس الإريتري يوم ١٩٩٨/٥/١٦، وغادرت إلى أديس أبابا مساء ١٩٩٨/٥/١٧، واجتمعت إلى رئيس الوزراء الإثيوبي، ثم عادت مجدَّداً إلى أسمرا يوم ١٩٩٨/٥/١٨، ومنها إلى مقرِّها في البيت الأبيَّض في واشنطون، ولم يصدُر شيء في ذاك الوقت عن هذه الجولات المكوكيَّة يقتل ظمأ العيس التي ناءت بأثقال شداد في بيداء "بادِمّي".

في غضون تلك التحرُّكات المُكثفة على الجبهة الدبلوماسيَّة، كان الطرفان يرتبان أوضاعهما الميدانيَّة، بتعزيز قدراتهما العسكريَّة تحسباً لما هو آتٍ. غير أن إريتريا في ذلك الوقت كانت تواجه مأزقاً غير مرئي، وهو ما أشرنا إليه من قبل بأن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا كانت قد وضعت حساباتها بناءً على تقديراته، إذ كان ثلثا الجيش الإريتري قد تمَّ تسريحه بعد الاستقلال، كما أن جزء من الثُلث الباقي كان منهمكاً مع أفراد الخدمة الوطنيَّة في برنامج التنمية، الذي ورد ذكره. إضافة إلى ذلك، فإن الطرق المُؤدية إلى الجبهات المُتنازع عليها لم تكن سالكة. عملت الجبهة الحاكمة في إريتريا على معالجة هذه الأوضاع في زمن قياسي، استناداً إلى خبرتها السابقة في تجربة حرب التحرير.

في يوم ١٩٩٨/٥/١٩، واصل الرئيس حسن جوليد وساطته، فقام بزيارة لمدَّة يوم واحد إلى أسمرا، استمع خلالها إلى وجهة نظر الحكومة الإريتريَّة في المشكلة من خلال المحادثات التي أجراها مع الرئيس أفورقي، وغادر مرَّة أخرى إلى أديس أبابا، وقد بدا أن ما سمعه يستوجب العودة.

في يوم ١٩٩٨/٥/٢٠، اجتمع مجلس الوزراء الإريتري للمرَّة الثانية، وأصدر بياناً أكد فيه مجدَّداً على المقترحات التي وردت في اجتماعه الأوَّل، غير أنه أضاف بنداً يدعو إلى: **«التحرِّي عن الحقائق لمعرفة الجهة المسئولة عن**

حادث يوم ١٩٩٨/٥/٦، **المتسبِّب في الأزمة»**، إضافة إلى أنه حدَّد مناطق على طول الحدود، قال عنها إنه تأكد أن إثيوبيا قامت بانتهاك سيادتها وهي "بادِمّي"، "ظرونا"، "عليتينا" و"بدا".

وجاء الرد على ذلك البيان في اليوم التالي ١٩٩٨/٥/٢١ على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي، الذي عقد مؤتمراً صحفياً شنَّ فيه هجوماً عنيفاً، ووجه نقداً لاذعاً إلى "رفيق نضاله" الرئيس أسياس أفورقي، واتهمه بأنه: **«يتبع سياسة إستراتيجيَّة عدوانيَّة تجلت في نزاعاته الحدوديَّة مع السُّودان وجيبوتي واليمن، وستؤثر على أمن المنطقة واستقرارها»**.

كان هذا الرأي السلبي يُعَدُّ الأوَّل الذي يَرِد على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي، على رغم "العلاقة النضاليَّة الطويلة"، على حدِّ تعبيره في هذا المؤتمر الذي اقتطعت الصُحُف العربيَّة والأجنبيَّة فقراتٍ منه، وأكد زيناوي أن بلاده ترغب في حلٍ سِلمِي للنزاع، لكن ذلك: **«لن يمنعها من اللجوء إلى أساليب أخرى لاسترداد أراضيها»**.

في خِضَمِّ هذه التطوُّرات، كانت جيبوتي قد شَرَعَت عبر مينائها في استقبال الواردات الإثيوبيَّة، وإرسال صادراتها إلى العالم الخارجي، وذكرت 'الحياة' في عددها الصادر في ١٩٩٨/٥/٢١ في خبر لها من أديس أبابا استناداً إلى مصادر خاصة: **«إن الحكومة الجيبوتيَّة بدأت في بناء مستودعات جديدة تبلغ مساحتها نحو ٩٠ ألف هكتار لاستيعاب السلع الإثيوبيَّة، وإن جيبوتي ستقدِّم لإثيوبيا خدماتٍ مجانيَّة لفترة ٤٥ يوماً في المرفأ»**.

في يوم ١٩٩٨/٥/٢٢، قامت إثيوبيا بقطع اتصالات المايكروويف مع إريتريا، فانخفضت الاتصالات الهاتفيَّة إلى أدنى مستوى. إزاء هذه التطوُّرات، كان هناك ثمَّة تبايُن غريب، فالمراقب يلتمس أن التساؤلات الحيرى بدأت تنبجس من عيون الإريتريين، ولا تجد إجابة في وسائل الإعلام التي تتحدَّث عن أشياء لا علاقة لها بالأزمة، في الوقت الذي كان فيه الإعلام الإثيوبي، المرئي والمسموع، يضُخُّ حِمَماً ملتهبة تُوحي لأي إريتري بأن الحرب قد وصلت إلى عقر داره، وليس الأمر نزاعاً حدودياً يبعُد عشرات الكيلومترات عن العاصمتين. حيال هذا التبايُن في الأسئلة الحيرى التي لا مغيث لها، وجد الإريتريون ضالتهم في الرَّقص المستمر في الاحتفالات التي انتظمت في إحياء الذكرى الخامسة للاستقلال.. كانت مُكبِّرات الصوت قد خدشت هدوء العاصمة المعهود، وبدأت تبُث أغاني وطنيَّة وعاطفيَّة، تتمايل معها الحشود طرباً في شارع الحرية وبانفعال شديد، لكأنما كانوا يُنفسون عن أشياء تصطرع في دواخلهم، بعد أن ظنوا أنهم فارقوا الحروب فراق الجفن للعين.

في يوم الاحتفال الرسمي ١٩٩٨/٥/٢٥، وبينما ست طائرات صغيرة تقدِّم عروضاً استعراضيَّة للمرَّة الأولى في سماء إريتريا، كان الرئيس أسياس أفورقي

يلقي خطاباً صغيراً وصف فيه النزاع بأنه: **«ظاهرة عابرة وآنية»**.. لكنه قال: **«إن الأزمة مع إثيوبيا عكرت احتفالاتنا»**.. وتابع كأنه يذكر أو يتذكر: **«لم يحدُث أن ركعنا أو انهزمنا خوفاً من التبجُّح والوعيد، وقد نازلنا من تبجَّحوا وتوعَّدوا»**.. وبتلك النبرة التي مثلت منعطفاً في خطاب الأزمة، انتهت احتفالات الاستقلال، وبدا كأنما الأيام الثلاثة التي كانت عامرة بالرقص والفرح، هي بمثابة هدنة للعقل الإريتري من التفكير في أمورٍ يعتقد البعض أن التساؤل فيها يندرج تحت بند فرض الكفاية.

بانتهاء الاحتفالات في إريتريا، بدأت إثيوبيا مراسم احتفالاتها بمناسبة الذكرى السابعة للإطاحة بالرئيس مانغستو هايلاماريام، واستهلتها الجبهة الحاكمة ببيان ينضح شرراً يوم ١٩٩٨/٥/٢٧، قالت فيه: **«إن رفض إريتريا الامتثال لمطالب إثيوبيا بانسحاب قوَّاتها غير المشروط، لا يترك لإثيوبيا أي خيار سوى استخدام القوة»**.. وعلى هذا النغم، خرجت ألحان الاحتفالات احتفاءً بذكرى الانتصار العظيم.

ما بين الاحتفالين، كان الرئيس الجيبوتي قد حمل عصاه مرَّة أخرى في جولة للعاصمتين، بدأها بأسمرا يوم ١٩٩٨/٥/٢٥، وعند اجتماعه إلى الرئيس الإريتري، طرح الرئيس الجيبوتي عليه فكرة اجتماع قمَّة لرؤساء دول الـ"إيغاد"، وإن تعذر فليكن على مستوى وزراء الخارجية.. لم يُبْدِ الأوَّل مانعاً، لكن الـ"إيغاد" أصبحت "كالمعدي"، تسمع به خيرٌ من أن تراه، وإنها ظاهرياً تبدو كجسد واحد، لكن عادتها قلوبهم شتى.

لكن فيما بدا من طرح الرئيس الجيبوتي، أنه بعد ثلاث جولات تأكَّد له تماماً بأن الفتق قد اتسع على الراتق، ولهذا اهتدى إلى تلك الفكرة، لكن إثيوبيا أجهضتها في مهدها عندما طرحها على رئيس الوزراء الإثيوبي الذي رفضها وتمسَّك بما قاله سلفاً: **«لا تفاوض مع إريتريا وهي تحتل بقوَّاتها جزء من الأراضي الإثيوبيَّة»**.

كانت أسمرا كلما سمعت هذه المقولة الأخيرة التي كانت تردِّدها أديس أبابا من حين لآخر، تجيب على السؤال بسؤالٍ آخر: **«وأين هذه الأراضي التي تحتلها قواتنا؟»**.

ما لم يكن يعلمه الرئيس جوليد، أن القيادة الإريترية بدأ صدرها يضيق من استخدام إثيوبيا لميناء جيبوتي في أغراضٍ ترى أنها تخدم المجهود الحربي، الأمر الذي يعكس منطقياً انتفاء الرغبة الصادقة في حَلِّ النزاع، وتلك درجة أخف وطأة من عدم الحياد.

وكان المُؤلف قد سأل الرئيس جوليد السؤال نفسه في حوار معه في جيبوتي، تم نشره في 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٥/٣٠، لكنه نفى تلك الاتهامات،

وقال: «إن الحرب بين البلدين ستسبِّب خسارة كبيرة للطرفين والمنطقة، وأن بلاده جزءٌ منها تؤثر وتتأثر بما يجري».

للأسباب التي ورد ذكرها، أو ربَّما لأسبابٍ أخرى، آثر الرئيس جوليد أن يتوقف عن السعي بين العاصمتين. لكن بلاده صغيرة الحجم وكبيرة الموقع، أصبح بمقدورها أن تحيي أو تُميت إثيوبيا بفضل مرفأ بحري يطل على المحيط الهندي.

فيما تبقى من أيام معدودات من شهر مايو (آذار)، تحرَّكت منظمة الوحدة الأفريقيَّة، فقد وصل أمينها العام د. سالم أحمد سالم إلى أسمرا، والتقى الرئيس الإريتري، الذي شرح له خلفية النزاع، وأكد له تمسُّك بلاده بالحلول التي تضمَّنها بيان مجلس الوزراء، ومن جهته كانت التصريحات التي أدلى بها د. سالم بعد اللقاء ترمي في اتجاه تطييب الخواطر باللغة التي استهلكت في مثل هذه الأزمات.

بعد مغادرته، التقى الرئيس الإريتري وفداً من دول رابطة الساحل والصحراء، التي كانت قد تأسَّست حديثاً، وطمحت أن تكون انطلاقتها بعملٍ إيجابي تستطيع من خلاله أن تقدِّم حلاً لهذا النزاع، وغادر الوفد أيضاً إلى أديس أبابا حيث التقى المسئولين الإثيوبيين. وقد كان واضحاً أن كل جهود الوساطة تلك لم تكن تملك حلاً سحرياً، لأنها ليست لها الخلفيَّة الكاملة عن أسباب هذا النزاع، ولهذا لم تخرُج زياراتهم للعاصمتين عن الطور السماعي، من خلال الشرح الذي يطرحه المسئولين في البلدين.

قبل أن يطوي شهر مايو آخر أيامه، كان التلفزيون المحلي الإريتري يجري حواراً ثانياً مع الرئيس أسياس أفورقي، كان الجديد فيه تقديم رؤيته في الطرف الثالث (المراقب)، الذي يمكن اللجوء إليه في فضِّ النزاع، وحاول الرئيس أفورقي إضفاء ثوب التبسيط للقضيَّة، على الرغم من أن طُبُول الحرب التي كانت تقرع في الضفة الأخرى، بات بوسع المرء أن يسمعها بوضوح في أسمرا.

اقترح الرئيس الإريتري أن تشترك وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة، أو أي جهة أخرى ذات اختصاص، في ترسيم الحدود الإريتريَّة الإثيوبيَّة وفق المعاهدات الاستعماريَّة، وافترض أن ذلك لن يستغرق أكثر من ستة أشهر **«لأن إطالة الفترة قد تؤدي إلى تعقيد المشكلة».** وقال: **«إنه ريثما يتم تنفيذ ترسيم الحدود، ينبغي أن تصبح المناطق المُتنازع عليها -على طول الحدود- مناطق منزوعة السلاح، وذلك بمشاركة طرف ثالث كمراقب».**

وحول وضعيَّة الإدارة خلال الستة أشهر تلك، قال: **«إذا تقرَّر حسم مسألة السيادة على هذه المناطق الحدودية، وبالتالي تسوية النزاع برمته خلال ستة أشهر، فإن مسألة كيف تدار هذه المناطق ومن الذي يديرها في الفترة الزمنية المحددة، ليست ذات شأن كبير، ويمكن أن تكون هناك بعض التنازُلات من خلال التفاهم».**

كان ذلك حديثاً مهماً، لأن المُراقب للأزمة سيكتشف أن الحلول التي طرحت فيما بعد، أو التي تبلورت حول مقترح منظمة الوحدة الأفريقية، قد تراوحت مداً وجزراً حول تلك النقطة.. فأين العلة إذاً؟!

أولاً: لا يساور أي مُراقب للأحداث أدنى شكٍ في أنه أياً كان صواب المقترحات التي يتقدَّم بها الطرف الإريتري، فإنها لن تجد أذناً صاغية من الطرف الآخر، ذلك لأن هذا الطرف صمَّ أذنيه عنوةً عن سماع أي شيء: «**قبل أن ينسحب الإريتريون من أراضيهم**».. وبالتالي فكل ما يصدر عن الجانب الإريتري كان يصطدم بالجبال المُوتدة على حدود البلدين، ويعود صداه مرَّة أخرى من حيث انطلق.

ثانياً: الملاحظ أنه من خلال ما تقدَّم به مجلس الوزراء الإريتري، وكذا الأطروحات التي صدرت عن الرئيس أسياس أفورقي في الحوارين المذكورين، أن أسمرا بادرت بتقديم حلول، لكن الطرف الآخر لم يحاول أن يفهمها في هذا الإطار، وإنما اعتقد أنها مواقف تريد أن تداري بها خطأ ارتكبته، وأنها أراجيف تنم عن ضعف.

ثالثاً: إذا كانت ما تقدَّمت به أسمرا هو خيار أمثل لحلِّ المُشكلة، فالمنطق يقول أن هذا الخيار الأمثل كان آنذاك في حاجة إلى طرف ثالث مقبول من الاثنين يقوم بتبنيه، لكن انطلاقها من أسمرا رسَّخ أيضاً في ذهنية القيادة الإثيوبيَّة أن إريتريا بتلك الأطروحات أصبحت في موقع الخصم والحكم، ولهذا لم تكن تعبأ بما يصدر عنها حتى لو قُدِّم لها الحلُّ في طبق من ذهب.. لا سيَّما أن القيادة الإثيوبيَّة ترزح تحت ويلات "فوبيا" ماضٍ يُؤرِّقها في الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّمته لها الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا.

بانتهاء شهر مايو (أيار) بات من المؤكد أن الأمور تسير نحو دائرة الخطر بسرعة شديدة، لم يكن أي مراقب للأحداث بحاجة إلى عيون "زرقاء اليمامة" ليستبصر التصريحات وقد أصبحت شجراً يسير، في ذوائبه تتبختر آلة الحرب اللعينة. وبدخول شهر يونيو (حزيران).. كان كل شيء قد صمت، عدا شيئاً واحداً، هو ما كان يخشاه الجميع..

الفَصْل العَاشِر

حِوَارُ البُنْدُقِيَّة

ليلٌ تهاوت كواكبه

انطلقت الرصاصة الأولى في "حوار البُندُقِيَّة".. وعندما تنطلق الرصاصة الأولى، دائماً ما يكون صوتُها داوٍ.. يخفُتَ بعدئذٍ صوتُ الحقيقة، ويغيب العقل.. وتمتلئ النفوس بالمشاعر السالبة..

عندما تنطلق الرصاصة الأولى، يصعُبُ كَبحَ جَمَاحِهَا، فالنار عندما لا تجد ما تلتهمه، تلتهم نفسها إلى أن تصير رماداً.. وعندما تنطلق الرصاصة الأولى، يستطيع أن يسمعها حتى الذين في آذانهم وقرٌ..

في الأوَّل من يونيو (حُزيران)، صَدَرَ البيان الأوَّل عن الحكومة الإثيوبيَّة، وأعلنت فيه عن اشتباكاتٍ وقعت في يوم ١٩٩٨/٥/٣١، وقالت إنها: «**صدَّت هجوماً إريتريا وكبَّدت قوَّاتها خسائر فادحة في الأرواح والمُعِدَّات**».. وأن الاشتباكات: «**أسفرت عن مقتل ١٠٠ شخص ونزوح ١٠ آلاف من مُواطنيها**».

بعد يومين، صدر البيان الأوَّل من أسمرا عن وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة، وتحديداً يوم ١٩٩٨/٦/٣، وأعلن: «بدء الحرب بهجوم شنته القوَّات الإثيوبية على منطقة "أمبسا قلبا" جنوب إريتريا، في الساعة الخامسة والنصف صباحاً (بتوقيتها)، استخدمت فيه الدبَّابات والمدفعيَّة الثقيلة».. واعترف البيان بأنه لم يُكشف إعلامياً عن اشتباكاتٍ سابقة جَرَت على مدى ثلاثة أيام متتالية، بدءً من ٥/٢٢ وحتى ١٩٩٨/٥/٢٥، وكذلك اشتباكاً آخر في يوم ٥/٣١ على الحدود، ولم يُعلن عن خسائر في الأرواح أو المُعِدَّات.

بالنظر لتواريخ تلك الاشتباكات، بدا أن أسمرا لم تكشف عنها حتى لا تفسد على شعبها بهجة احتفالاته بذكرى الاستقلال.. وربَّما كان الطرف الآخر كذلك.

في غُضُون ذلك، نقلت وكالات الأنباء عن رئيس الوزراء الإثيوبي قوله: «**إن فُرَصَ السلام بدأت تتضاءل**».. وإنه: «أعطى أوامره للقوَّات الإثيوبيَّة لحماية وحدة الأراضي الإثيوبية وردِّ العُدوان الإريتري».. وكرَّر ما قاله سابقاً عن عدم التفاوُض: «**ما لم تنسحب إريتريا**».

جاء الرد على لسان الرئيس الإريتري لوكالة الصحافة الفرنسيَّة في نفس اليوم الذي انطلقت فيه الرصاصة الأولى، وتصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، فقال: «**إن انسحاب القوَّات الإريتريَّة أمرٌ غير مسموح به أخلاقياً، ولن يحدُث**

أبداً».. وأضاف مستطرداً: «**إن الطلب منا بالانسحاب من أراضينا، هو بمثابة طلب من أمة وشعب بالهجرة إلى دولة أخرى**». إذاً، فالرصاصة الأولى التي انطلقت جعلت حوار الطرشان يستقيم، حتى ولو كانت تلك الاستقامة بدواعي القتل أو الثأر أو الانتقام.

بدأت الحكومة الإثيوبية حملة تعبئة كبيرة في أوساط مواطنيها، بتركيزٍ على إقليم التيغراي، وقد تلازم ذلك مع حملة إعلاميَّة مُكثفة، استخدمت فيها عبارات وألفاظ قاسية، يظن من يسمعها بأنه جرى الترتيب لها منذ أمدٍ بعيد، وكانت تنتظر مثل تلك اللحظة.

لكن في الواقع، حتى بدء المعارك كان قد أُعِدَّ له وفقاً للسيناريو الثاني، الذي اعتُمِدَ في اجتماع القيادات، والذي كان على هامش المؤتمر الخامس لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في عاصمة الإقليم "ميكِلي"، وفق ما تمَّت الإشارة له سابقاً، وهو قد اعتُمَدَ في تنفيذه على محاولة إثارة إريتريا وجرّها إلى عملٍ عسكري على طول الحدود، على نحوٍ يُتيحُ إظهارها بمظهر المُعتدي، ويمنح إثيوبيا المُبرّر الكافي لمُواجهته، وذلك حتى تتحقق الأهداف المتمثلة في إنزال هزيمة عسكريَّة بها تقصم ظهر الكبرياء الإريتري، وتُنهكَ البلاد اقتصادياً، وصولاً إلى تهميش دورها الإقليمي.

عند انطلاق الرُصاصة الأولى، وما صاحبها من تحفظٍ سياسي وإعلامي إريتري، كادت إثيوبيا أن تحقق ما أرادت في إظهار إريتريا بمظهر المُعتدي.

امتدَّت الاشتباكات على طول الحدود المُمتدة بين البلدين إلى نحو ألف كيلو متر، فشَمِلت ثلاث جبهاتٍ، بدءً من "بادِمِي" في الجنوب الغربي لإريتريا، مروراً بـ"زال أمبسا" في الوسط، وصولاً إلى "بوري" في الجنوب الشرقي.

في خِضَمِّ ذلك، تسرَّبت أنباء عن تبلوُر المبادرة الأمريكيَّة-الرُواندِيَّة، وذكرت التقارير أنها حُصِرَت في أربع نقاط:

(١) انسحاب القوّات الإريتريَّة،
(٢) نزع السلاح من المنطقة المُتنازع عليها،
(٣) إخضاعها إلى مراقبة وسطاء، و..
(٤) بدء مفاوضات ترسيم الحدود.

كذلك تمخَّضت مبادرة دول السّاحل والصحراء عن استعداد المنظمة إرسال قوّات فصلٍ من الدُول المُنضوية تحت عُضويَّتها.

لكن في يوم ١٩٩٨/٦/٥، تطوَّرت الحرب وأخذت اتجاهاً خطيراً، فبعد نحو ساعتين من مغادرة مساعدة وزيرة الخارجيَّة الأمريكيَّة سوزان رايس أسمرا، قامت طائرات إثيوبية من طائرات "ميج ٢٣" بقصف مطار أسمرا في الساعة

الثانية وعشر دقائق بعد الظهر، وأعقبتها بأخرى بعد نصف ساعة. وتكرَّرت المحاولة في اليوم التالي ١٩٩٨/٦/٦، إلاَّ أن الدفاعات الإريتريَّة استطاعت هذه المرَّة إسقاط واحدة، وأسر طيَّارها "العقيد بيزابيه بيتروس".

بعد دقائق معدودات من الغارة الإثيوبيَّة الثانية، قامت طائرات إريتريَّة بالتوجُّه إلى مطار "ميكِلي" في إقليم التيغراي وقصفته، حيث دمَّرت عدَّة طائرات كانت تقف مُرابطة في مُدرَّج المطار، وأصاب القصف مواطنين كانوا يقفون في باحة المطار، وهُم على حدِّ قول أحد المراقبين: **«لم تكُن القوَّات الإريتريَّة على علم بأن الإثيوبيين قد أحضروا أعداداً كبيرة من المواطنين إلى المطار العسكري ليستقبلوا طيَّاريهم الأبطال عند عودتهم».** (١)

في الكيفيَّة التي أصابت بها الطائرة الإريتريَّة الطائرات الإثيوبية المُرابطة جَرَت روايتان، نوردهُما لأن سلاح الجو الإريتري جرى تأسيسه حديثاً: **الأولى**، تشير إلى عدم انتباه جهاز الرَّصد الإثيوبي لها باعتبارها إحدى طائراته التي غادرت لقصف مطار أسمرا، وأدَّت مهمَّتها وعادت إلى قاعدتها.. **والثانية**، تقول بأن الطيَّار الإريتري عندما حلق في سماء المطار قام بإنزال إطارات طائرته للتمويه، كمن يريد الهبوط والاستسلام، وبعد أن اقترب من هدفه، قام بقصف الطائرات والتحليق في الجو مرَّة أخرى.

بدخول عُنصُر الحرب الجويَّة إلى أتون النزاع، انفلت زمام الأمور تماماً، وكان الإريتريون حتى قُبَيْلَ قصف المطار ما تزال تسيطر على قسمات وُجُوهِهِم - بهدوئها المعتاد- الأسئلة الحيرى، لكن بعد قصف المطار تفجَّر غضبٌ هادر في الشوارع.

كان مدهشاً أن سُكَّان العاصمة بعد ذلك الحدث لم يلجأوا إلى إتباع الإجراءات الاحترازيَّة المعروفة في مثل هذه الحالات، بل على العكس تماماً، شُوهدت أعدادٌ كبيرة من المواطنين وقد صعدت إلى المباني العالية، وعيونها مُصوَّبة إلى الفضاء، كأنما كانت تريد أن ترى كيف يمكن لمُضادَّاتهم الأرضيَّة التعامُل مع الطائرات المُغيرة. والمطار نفسه لا يبعُد سوى كيلومتر واحدٍ من أطراف المدينة، وبالتالي كان ذلك أمراً خطراً.

لقد رأينا سيلاً من المواطنين تدفَّق على الطريق الجنوبي من خلف المطار، وهُم يزحفون مشياً على الأقدام وعلى المركبات يَوَدُّون الوصول إلى نُقطةٍ تبعُد أكثر من ٢٠ كيلومتراً، تردَّد أن الطائرة الإثيوبية قد سقطت فيها. وآخرون تجمَّعوا زُرافاتٍ ووحداناً في كُلِّ طرُقات المدينة الصغيرة وهُم يُردِّدون أغاني وأناشيد وطنيَّة وحماسيَّة.. كان كُلَّ شيءٍ يقول إن طبول الحرب قد قرعت.

في اليوم التالي، سقط حتى التحفظ الرَّسمي، إذ قامت سيَّارة صغيرة تحمل في جوفها الطيَّار الأسير، وطافت به شوارع المدينة، تبِعَها أرتالٌ من سيارات

المواطنين وهي تطلق منبهات الصوت في صورةٍ ما كان يُمكن أن تسمعها أو تراها في هذه العاصمة، إلاّ في موقفٍ كهذا..

لقد تسنَّى لنا لقاء الطيَّار الأسير.. كان وجهَهُ مُغتمّاً وقد تجسَّد فيه انكسارٌ يصعُب وصفَهُ، ذلك أنها كانت المرَّة الثانية له في الأسر.. إذ وجد نفسه بين وجوهٍ مألوفة لم يمضي زمنٌ طويل حتى تتغيَّر ملامحها.. أما الأولى، فقد حدثت له يوم ١٩٨٤/٤/١٨، في السَّاحل الشمالي لإريتريا، حيث وقع أسيراً في يد "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، وأطلق سراحه في نهاية العام ١٩٨٦، طلب بعدها أن يبقى معهم في الميدان، وظلَّ كذلك إلى أن عاد بعد تحرير إريتريا وسقوط نظام "مانغستو" إلى إثيوبيا، ليلتحق مرَّة أخرى بالقوَّات الجويَّة الإثيوبيَّة، وهو يُعَدُّ من أميز الطيَّارين الذين نالوا درجاتٍ رفيعة وأنواط شجاعة، وقد نال تدريبه الأولي بقاعدة "دبرازيت" الجويَّة في أديس أبابا على طائرة "F-86" الأمريكيَّة، وفي العام ١٩٧٦، حصل على دورة تدريبيَّة على طائرة "F-5" في قاعدة وليامز الجويَّة بولاية أريزونا الأمريكيَّة، وبعدها أرسل في بعثة أخرى إلى الاتحاد السوفيتي، للتدريب على طائرات "ميج ٢٣". وعن الفترة التي قضاها في كنف الجبهة الشعبيَّة قال: **«بناءً على المُعاملة الإنسانيَّة التي وجدتُها وكُلَّ ما مِن شأنه رفع الروح المعنويَّة، ولا بُدَّ أن أشير إلى أن نظرتي السلبيَّة السابقة تجاه الجبهة الشعبية قد تغيَّرت تماماً».** (٢)

لكن بعد نحو عقدٍ ونصف العَقد من الزمن، كان "بيزابيه" - عندما وقع أسيرا للمرَّة الثانية- قد صَمَتَ عن الكلام المُباح، وترك عينيه تجوسان في المكان وتقول كثيراً لا يسمعه من أحد سواه.

أعلنت إثيوبيا أن الغارة الإريتريَّة على مطار "ميكِلي" أودت بحياة ٤٠ مواطناً، وجُرح ١٣٥ آخرين، ولم تُفصِح إريتريا عن ضحاياها في الغارة الإثيوبيَّة على مطار أسمرا.(٣) وحتى عندما ذكرت وسائل الإعلام الإريتريَّة أن الضحايا كانوا ٣٠ قتيلاً وجريحاً، نفى الرئيس الإريتري ذلك في حديثٍ لاحقٍ له في التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٦/١٥، وقال: **«ليس من تقاليدنا النضاليَّة الإعلان عن ذلك»**، وكان قبل ذلك قد عَقَدَ مؤتمراً صحفياً (١٩٩٨/٦/٧) انتقد فيه دولاً ومنظمات لم يُسمِّها، وقال: **«إنها كانت على علم بالقصف الإثيوبي على مطار أسمرا، ولم تُخطر إريتريا للحدِّ من الإصابات في أوساط المدنيين».**

عند اتساع دائرة الخطر بدخول عنصر الحرب الجوية، صدرت نداءات مكثفة من المجتمع الدولي تناشد في الطرفين "ضبط النفس وإعطاء الحلول السلمية فرصة".

كانت الاستجابة لمدة ١٣ ساعة فقط، وهي عبارة عن مهلة منحها رئيس الوزراء الأثيوبي لإجلاء الرعايا الأجانب من إريتريا فتدافعوا نحو المطار كل يريد أن ينجو بجلده، وعملت خلالها الحكومة الأثيوبية على تحويل أسطول

طائراتـها المدنية إلى مطار نيروبي في كينيا، ثم قلص الطرفان أعضاء السلك الدبلوماسي.

تزامن كل ذلك مع اجتماع لوزراء خارجية الدول الأفريقية في واغادوقو عاصمة بوركينا فاسو، حيث كانوا يعملون على تحضير الأجندة للقمة التي تقرر انعقادها يوم ١٩٩٨/٦/٨، فكانت قاعة الاجتماع ميداناً لحربٍ أخري بين وزيري خارجية البلدين، كلاً يحاول أن يكسب المعركة دبلوماسياً.

سَيلُ المُبادَرات

كان ''جِوَارُ البُنْدُقِيَّة'' قد أيقظ أصحاب النوايا الطيِّبة، الذين توافدوا على العاصمتين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتركت الساحة أولاً للسيِّدة سوزان رايس التي غادرت العاصمة أسمرا مباشرة إلى واغادوقو، لتعمل على استقطاب الدول الأفريقيَّة لدعم المبادرة الأمريكيَّة الرواندية. وفي قاعة الاجتماع، طلب وزير الخارجيَّة الإثيوبي سيوم ميسفِن من الدول الأعضاء «**اتخاذ قرارٍ حازم ضِدَّ إريتريا، لحملها على الموافقة على خُطة السلام الأمريكيَّة**».. ردَّ وزير الخارجيَّة الإريتري هايلي وُلدتنساني بتصريح، قال فيه أن بلاده: «**توافق على مبدأ الخُطة، ولكن يجب على الوُسطاء تفصيلها قَبل أن توافق عليها أسمرا رسمياً**».

عند اجتماع القمَّة برئاسة روبرت موغابي، لم يحضُر كلٌّ من الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، ومُثِّلت بلديهما بوزيري الخارجية.. نجحت مساعي السيِّدة رايس في اللوبي الذي شكَّلته لدعم المبادرة الأمريكيَّة-الرُواندية، فقرَّرت القمَّة إيفاد وفدٍ رُباعي برئاسة بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو - الرئيس الجديد لدورة المنظمة الأفريقيَّة- إلى جانب الرُؤساء روبرت موغابي (زيمبابوي)، حسن جوليد (جيبوتي)، وباستير بزومنغو (رواندا)، للقيام بمساعٍ بين الطرفين.

بعد انتهاء أعمال القمَّة، ولأسبابٍ عُرفت لاحقاً (يتم تفصيلها في المحور الإقليمي)، انتقد الرئيس أسياس أفورقي في حديث لوكالة 'رويترز' للأنباء بتاريخ ١٩٩٨/٦/٩ محاولات الولايات المتحدة، وقال: «إنها تهدف إلى تسوية سهلة وسريعة للصِراع، في حين أن إنهائه يتطلب مفاوضاتٍ طويلة تستند على أسُسٍ قانونيَّة ودوليَّة»، ثم توالت انتقاداته عليها.

بعدئذٍ اتضح أن لإرتريا تحفُّظاتٍ حول المبادرة، فتراوحت مواقفها بين القُبول المُتردِّد والرَّفض الصريح، إلاَّ أن إثيوبيا افترضت الفهم الثاني، فعَمِلت عبر حملة دبلوماسيَّة مكثفة على شنِّ هجوم على إريتريا، باعتبارها رافضة للمبادرة الأمريكيَّة-الرُواندية، ورافضة بالتالي للحَلِ السِلمي.

انتبهت إريتريا إلى أن إثيوبيا بدأت في مُحاصَرَتِها بتسويق تلك الدعاوى، فقامت من جانبها بفتح جبهتين كانتا لهما أثرٌ كبير في استقرار البَوْصَلة: **الأولى**،

عملت على إستراتيجيَّة وقائيَّة بابتعاث مسئولين رسميين إلى كل الدول العربيَّة - من المُحيط إلى الخليج- ليقوموا بتوضيح وجهة نظرها في النزاع.. أما الجبهة الثانية، فقد قامت - على عكس ما هو معهود- بفتح أبوابها على مِصرَاعَيْها لكُلِّ الإعلاميين العرب والأجانب، ولم تضع قيوداً على تحرُّكاتهم، وسمحت لهُم حتى بالوصول إلى جبهات القتال، الأمر الذي كان له مردودٌ إيجابي في ضوء عدم إقدام أديس أبابا على فعلٍ مماثل.

لكن أديس أبابا من جانبها، فتحت جبهة أخرى لم تكن متوقعة، إذ بدأت حملات طردٍ ضدَّ الإريتريين المُقيمين على أراضيها، وكذا الإثيوبيين من أصلٍ إريتري، وتلك قصة أخرى. وتبعاً لذلك، زادت من جُرعات هُجُومِهَا الإعلامي، فدخل إلى قاموس العلاقة للمرَّة الأولى وصف وسائل الإعلام للحكومة الإريتريَّة بـ"حُكومة الشعبيَّة"، وتُلحِقُها بكُلِّ الأوصاف التي يقشعرَّ لها البَدَن، فكانت تلك حرب أشدَّ مضاضة من معارك الحُدود، وبعد عدَّة أيام من هذه الحملة، استجاب الإعلام الإريتري لذلك الاستفزاز، وأدخل لقاموسه مصطلح "زُمرَة ويَّاني"، لكنه لم يذهب إلى أبعد من ذلك، فيما سَدَرَ فيه الإعلام الإثيوبي.

في أثناء هذا، كانت البندقية تتحاور "حوار الجاهليَّة الأولى" على كل الجبهات، تحصد أرواح القابضين على زنادها، وتُروِّع السامعين هديرها، وتعمل على إهدار الموارد الشحيحة أصلاً، وعقب كل جولة، كان هناك بيانٌ من عدَّة أسطر يُوضِّح واقع الحال.

مع احتدام النزاع، بدأ الجيران يطلون من خلف السور بمشاعرٍ متباينة.. النظام السُوداني كان أكثر الأطراف سعادة بمحنة الآخرين، ولم يُخفِ بعض مسئوليه شماتتهم، وأصبحوا يُرَدِّدون: **«اللهُمَّ اشغِلْ أعدائي بأنفسهم»**.. والحكومة اليمنيَّة تخوَّفت من جحافل اللاجئين الذين يُمكن أن تقذف بهم أمواج البحر الأحمر إلى شواطئها، وجيبوتي أعلنت عن نشر قوَّاتها في الشمال تحسُّباً من امتداد الحرب إلى أراضيها، وتخوُّفاً من عملياتٍ يُحتملُ أن تقوم بها المعارضة العَفَريَّة، ولأنها مخلب قطٍ في يد قُوى عُظمى، فقد استنفرت فرنسا وجودها في جيبوتي، الذي كان يتكوَّن من قوةٍ بتعداد ٣٢٠٠ جندي ووحدة طيران خفيفة، ووحدة من سلاح الجو مع ثماني طائرات "ميراج"، وطائرة "ترانسال سي ١٦٠"، وطائرة "بريغيه اتلانتك" مجهَّزة بمُعِدَّاتٍ إلكترونيَّة دقيقة، تنفذ طلعاتٍ يوميَّة لمُراقبة المنطقة، إلى جانب ما تقوم به مِروَحيَّات في المهام الدوريَّة بمراقبة الوضع في جُزُر أرخبيل حنيش، في انتظار ما تسفر عنه نتيجة التحكيم.

غير أن خبراً أوردته وكالة الصحافة الفرنسية من جيبوتي يوم ١٩٩٨/٦/١٥ كان له ما بعده، إذ أكَّدت الوكالة أنه: **«شُوهِدَت في مرفأ جيبوتي سفنٌ حربيَّة ترفع العلم الإثيوبي، ورَسَت في المرفأ سفينتان قديمتان مُزوَّدتان**

بقاذفات صواريخ وثلاثة طرادات». وبدا أنه بمثل هذه الأدلة - وشواهد أخرى- اعتبرت إريتريا فيما بعد أن جيبوتي فقدت حيادها وانحازت إلى جانب خصمها.

تحوّل النزاع الحُدودي بين غمضة عين وانتباهتها إلى حربٍ شاملة، وبعد قصف مطار أسمرا وتحذير إثيوبيا للسفن التجاريَّة في ميناءي عَصَب ومُصَوَّع، وإغلاق البعثات الدبلوماسية لمقارّها، وترحيل العاملين فيها وبعض الأجانب، الذين كانوا يُقيمون في أسمرا، بهذه الإجراءات أصبحت إريتريا فعلياً في حالة حصار بحري وجوي، الأمر الذي جعل السيد عبدالله جابر يتساءل في جريدة 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٦/٨ قائلاً: **«كيف يكون مطار أسمرا مباحاً للقصف الإثيوبي، ومطار أديس أبابا غير مباح للقصف؟!»**.

بعد ذلك بأيامٍ قلائل، قام الطيران الإريتري بعدة طلعات على مدينتي "ميكِلي" و"عدي جرات" قيل إنها استهدفت منشآت عسكريَّة ولكنها أصابت مدنيين أيضاً، اعتذر لهُم الرئيس أسياس أفورقي يوم ١٩٩٨/٦/١٥ في التلفزيون المحلي وقال: **«نفذنا بنجاح غاراتٍ على المنشآت العسكريَّة الإثيوبية وللأسف قتل مدنيون»**.. وأضاف: **«إنهم لم يكونوا هدفاً للغارات الإريتريَّة»**.

قام في أعقاب ذلك وفدٌ أمريكي يتكوَّن من السادة ديفيد دان، المسئول عن أفريقيا في وزارة الخارجيَّة، وجون برندرجاست، وروبرت هوديك بزيارة إلى البلدين لتفعيل المبادرة الأمريكيَّة الرُواندية، لكن ما صدر عن الزيارة أكد كأنما كانت في إطار علاقاتٍ عامة.

في يوم ١٩٩٨/٦/١٤، صدر أوَّل بيان إثيوبي يحمل أرقاماً مهولة في الخسائر، إذ قال إن قواتهم كبَّدت القوَّات الإريتريَّة في ثلاث جبهات (بادمي، زال أمبسا، عَصَب) نحو ١٠٩٩٠ قتيل وجريح، إلى جانب أسر ١٥٠ جندياً، واعتبر البيان خسائر قوَّاتهم بأنها **«ضئيلة جداً»**.. في حين التزمت إريتريا التكتُّم عن ذكر أي خسائر، وكرَّر أفورقي أيضاً في مؤتمر صحفي يوم ١٩٩٨/٦/١٩ ما سبق أن أدلى به، حيث قال: **«في تقاليدنا المتبعة، نحن لا نتحدَّث عن القتلى والأسرى والجرحى في صفوف العدو، ولا أود الحديث عن ذلك أيضاً الآن باعتباره منافياً لنهجنا المتبع»**. وسبقه بيان لوزارة الخارجيَّة الإريتريَّة، ذكرت فيه أنها: **«لا تود التباهي بالخسائر التي ألحقتها بالجيش الإثيوبي، ولا يسعدها ذلك، لكن المعارك أثبتت أن اليد الطولى هي للقوَّات الإريتريَّة»**.

نجح الرئيس كلينتون في إقناع الطرفين بقبول مبادرةٍ هدفت إلى وقف الغارات الجويَّة في ١٩٩٨/٦/١٥، ويمكن لأي منهما عدم الالتزام بها شريطة أن يتم إعلان ذلك مُسبقاً، وكانت هذه المبادرة هي إنجازُ الحدِّ الأعلى في مثل تلك الظروف.

تحرَّك وفد الوساطة الأفريقيَّة الرُباعي، حيث التقى أولاً في أديس أبابا رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٩٩٨/٦/١٨، وبعد اجتماعٍ مغلق دام ساعتين، قال

سكرتير المنظمة الأفريقيَّة د. سالم أحمد سالم في تصريحاتٍ صحفيَّة: «إن إثيوبيا أكَّدت موافقتها على اقتراحات الوسطاء».

في مساء نفس اليوم، وصل الوفد الرُباعي إلى أسمرا، واجتمعوا بأسياس أفورقي، الذي تحدَّث إليهم مطوَّلاً عن النزاع، وشرح لهم خلفيَّاته التاريخيَّة التي لم يكن الوفد على دراية كاملة بها، ثم كشف لهُم للمرَّة الأولى عن الرسائل الشخصيَّة التي تبادلَها مع رئيس الوزراء الإثيوبي والتي سبق ذكرها.

لقد كان واضحاً إن أعضاء الوفد في عجلةٍ من أمرِهِم، إما لأن مثل هذه النزاعات أصبحت شيئاً مألوفاً في القارة الأفريقيَّة (أمام المنظمة نحو ١٩ نزاعاً مسلحاً)، أو لأن ثمَّة اهتماماتٍ تعلو على القضيَّة التي أمامهم، فلذلك لم يكونوا في حاجة للشرح المُطوَّل الذي وافاهم به الرئيس الإريتري، وتركز جُلَّ اهتمامهم على شفتيه بأمل أن تنبسَّ بـ"نعم" أو "لا" في المُبادرة الأمريكيَّة-الرُواندِيَّة "الجاهزة"، فلم يقُل لهُم هذه أو تلك، وإنما قدَّم لهُم ما سَبَقَ أن اقترحه وزير خارجيَّته في واغادوقو حول «ضرورة تفصيل المبادرة»، فجاء المُقترح الذي تقدَّم لهم به كالتالي:

(١) المبادئ:

- تتفق حكومتا إريتريا وإثيوبيا أنهما سوف تحلان الأزمة الحاليَّة - وأي نزاعٍ آخر بينهما- عبر الوسائل السلميَّة والقانونيَّة، ويرفض كلا الجانبين الحلولَ التي تُفرَضُ بالقوَّة.
- يتفق كلا الجانبين على احترام الحدود الاستعماريَّة المُحدَّدة بينهما بوضوح.
- في هذا السياق، يتفق كلا الجانبين على أن التعيين الفعلي للحدود سوف يتم تنفيذه بواسطة فريق فني مقبول من الطرفين، وفي حالة حدوث الخلاف حول التخطيط يتفق الجانبان على حلِّ المسألة عبر آليَّة تحكيم مناسبة.
- تعيين الحدود سوف يتم إنجازه بسرعة ضمن إطارٍ زمني متفق عليه.
- يتفق الجانبان على الالتزام والتقيد بهذا الاتفاق.

(٢) أساليب التطبيق:

- وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة أو أي هيئة أخرى لها خبرة مناسبة، سوف تكلف بمهمة تعيين الحدود وطبقاً لمعاهدات الحدود الاستعماريَّة القائمة.
- الإطار الزمني لتعيين الحدود سوف يكون ستة أشهر. هذا الإطار الزمني يمكن أن يقصُر أو يطول، على أن يخضع ذلك لأسبابٍ تقنيَّة مبرَّرة. وهذا الإطار الزمني سوف يتم تصنيفه كفترة انتقاليَّة.
- الحدود المُعيَّنة سوف تكون مقبولة من الجانبين وملزمة لهما.
- إذا كانت هناك أجزاء في الحدود محلَّ خلافٍ، فإن المسألة سوف يتم حلها من خلال آليَّة تحكيم مناسبة.
- التفاصيل الفنيَّة ذات الصلة بالتطبيق العملي لعمليَّة التعيين سوف تلحق بهذه الاتفاقية.

(٣) نزع السلاح:

- كإجراءٍ لنزع فتيل الأزمة، وتعجيل تعيين الحدود، وضمان الحل الدائم، سوف يتم قبول نزع السلاح والتقيُّد به من كلا الجانبين.
- نزع السلاح سوف يبدأ بقطاع "مرب - ستيت" ويتقدَّم بعد ذلك إلى منطقة "بدا"، ويتم تطبيقه عبر كُلِّ الحدود طبقاً لهذا النمط المُمَرحَل.
- نزع السلاح سوف يتم تطبيقه من خلال اشتراك ومراقبة المراقبين. فريق المراقبين سوف يتشكَّل من القوَّة والضُبَّاط من قِبَلِ الوُسطاء المُسهِّلين، بالإضافة إلى ممثلي كلا الجانبين.
- نزع السلاح سوف يكتمل في إطارٍ زمني يبلغ شهر واحد.
- قضيَّة الإدارة المدنيَّة في مناطق مأهولة منزوعة السلاح سوف تتم معالجتها من خلال اتفاقيَّات خاصة مناسبة، يتم وضعها للفترة الانتقاليَّة.
- عندما تقترب الفترة الانتقاليَّة من نهايتها بعد إكمال تعيين كامل الحدود بين البلدين، فإن السُلطات الشرعيَّة لكل من الطرفين سوف تستعيد حق السيادة الكاملة على أقاليم السيادة الخاصة بها.
- التفاصيل فيما يتعلق بنزع السلاح، وأساليب تطبيقه، سوف يتم تضمينها في الاتفاقيَّة الرئيسيَّة كملحق.

(٤) التحقيق الكامل:

عن حادث ٦ مايو، سوف يتم إجراؤه بالترادُف مع عمليَّة نزع السلاح.

(٥) هذا الاتفاق الشامل:

يوقع عليه من قبل الجانبين، ويتم إيداعه في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة حتى يتم إثبات طبيعته الإلزاميَّة.

خرج الوفد الرُباعي من الاجتماع ووُجوههم تُرهِقُها قترة، ولم يدلوا بشيء للصحفيين الذين تسمَّروا لساعاتٍ أمام قاعة "دندن". لكن ما أن وصلوا لأديس أبابا، حتى تحدَّث سكرتير المنظمة، سالم أحمد سالم لوسائل الإعلام، وأعلن عن فشل المحادثات مع الجانب الإريتري في الوساطة الأمريكيَّة-الرُواندية، وكأنه قد حافظ على مشاعر مضيفيه، فلم يشأ الإفصاح عنها في عقر دارهم.

حُفظ المقترح الإريتري في أرشيف الأزمة، ولم يُشِرْ إليه الوسطاء البتة، ربَّما لأنه كان استباقاً لتفاصيل لم يرد الوُسطاء شغل أنفسهم بها، فالجهة صاحبة المبادرة هي التي يُفترض أن تشغل نفسها بذلك، وما لهم من ذلك سوى أجر المناولة.

أما بالنسبة للحكومة الإثيوبيَّة، فمرَّةً أخرى نقول، إن المقترح حتى لو استنزل لها المَنّ والسَّلوى، وجريا مجرى الماء في بحيرة تانا، ما كان ليُرجى إعلان موافقتها عليه، طالما أنه آتٍ من خصمٍ تراه نصَّب نفسه حَكَماً في القضيَّة.

في ضوء ما أدلى به سكرتير المنظمة ليلاً، عقد الرئيس أسياس أفورقي مؤتمراً صحفياً صباح يوم ١٩٩٨/٦/١٩، وأصدر فيه شهادة وفاة المبادرة الأمريكيَّة- الرُواندية بقوله: «إنها ميِّتة»، واتهم إثيوبيا في الوقت نفسه بانتهاك اتفاق وقف الغارات الجوية، بعد التعميم الذي أصدرته لكافة خطوط الطيران التجارية القادمة إلى أسمرا بالتبليغ مُسبقاً عن تحركاتها.

كان ما أعلنه سكرتير المنظمة من فشلٍ للمحادثات مصدر دهشة المراقبين، وجاء إعلان شهادة الوفاة ليزيد الدهشة جُرعة أخرى، ذلك لأن المقترح في الأصل هو تنويعٌ جديد لنَغَمٍ قديم، سبق أن عزفته إريتريا في أفكارها الأولى التي قدَّمتها كرؤية لحَلِّ الأزمة، والتي سبق ذكرها، وكنا قد أشرنا إلى أنها كانت بحاجة إلى يدٍ ثالثة تتناولها حتى تنزاح عنها الهواجس الإثيوبيَّة.. لكن تلك اليد كانت قد عزَّت يوم فرَّ الوُسطاء بجُلودِهِم، ولم يشاءوا منح أسمرا شرف الضيافة في قضاء ليلتهم فيها، ناهيك أن يمنحوها شرف المبادرة في حَلِّ الأزمة.

في حوار التليفزيون المحلي مع الرئيس أسياس أفورقي يوم ١٩٩٨/٦/١٥، أشار إلى أن المبادرة الأمريكيَّة-الرُواندية تحوي نفحة إريتريَّة، فقال: «**إن ما يُسمَّى بالنقاط الأربع التي يتضمَّنها هذا المقترح لم تكُن من بنات أفكار الوسطاء المُسهِّلين، وإنما تمَّ التوصُّل إليها نتيجة لتطوُّرات الأحداث، وبفضل إسهام الحكومة الإريتريَّة الكبير جداً لإيجاد مخرج للأزمة، فإن النقاط الأربع المطروحة من الوسطاء قد تمَّت بلورتها في خِضَمِّ النزاع كمواقف للحكومة الإريتريَّة في عدة مناسبات، مثل اجتماعات مجلس الوزراء وغيرها. لذا من الخطأ اعتبار هذه النقاط الأربعة عبارة عن مقترح قوَّة خارجية**». وأضاف مستطرداً: «**تزداد الغرابة عندما نعلم أن تصوُّر الوُسطاء هذا لا يُعتبرُ جديداً، حتى بالنسبة للحكومة الإثيوبيَّة، فهو نفس التصوُّر الذي عرضناه عليها منذ اندلاع النزاع**».

طالما أن الأمر كذلك، فما الذي حدا بالرئيس الإريتري إلى إصدار شهادة الوفاة للمبادرة؟! هناك عدَّة أسباب مُجزَّأة، لكنها تمثِّل في كلياتها سبباً واحداً هو ما أدَّى إلى القرار المذكور:

أولاً: اتضح أن التسرُّع الذي كان يقصده الرئيس الإريتري في وصفه لدور المُسهِّلين، والذي سبقت الإشارة له آنفاً، هو أن الجانب الإريتري كان قد شعر باستياءٍ شديد عندما تمَّ الإعلان عن فحوى المبادرة من أديس أبابا في الجولات المكوكيَّة التي قام بها الوفد برئاسة سوزان رايس، وكان لذلك أثره النفسي السلبي من عدَّة زوايا، لا سيَّما وقد كان هناك اتفاق ضمني يقضي بعدم الإعلان عن مساعي الوساطة. وهذا ما كشف عنه وزير الخارجيَّة الإريتري هايلي وُلدتنسائي لاحقاً في حوارٍ أجراه معه التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٦/١٩، بعد يومٍ واحد من موت المبادرة، فقال: «**إن هؤلاء الوُسطاء قاموا بجُهُودِهِم بناء على اتفاق محدد معهم يُؤكد على أن جهودهم هي للتقريب والتسهيل وليس للوساطة، وألا يتم**

الإعلان عن مساعيهم وجهودهم ونتائجها. وعلى الرغم من التزامنا بهذا الاتفاق، إلاّ أن الجانب الإثيوبي هو الذي أخلَّ به وكشف النقاب عن هذه المبادرة التسهيليَّة وعن البلدان التي تقوم بها».

__ثانياً:__ في إطار الكشف المُسبَق هذا، قام د. سالم أحمد سالم بمخاطبة اجتماع وزراء خارجيَّة الدول الأعضاء في واغادوقو قبيل انعقاد القمة، وقال: **«إن وفداً يمثل الوساطة التسهيليَّة سيتحدَّث إلى المؤتمرين يوم ١٩٩٨/٦/٥ (يوافق اليوم الذي قُصِف فيه مطار أسمرا) عن الوساطة وجهوده»**.. وأشار في حديثه إلى أن: **«المبادرة قد طرحت مقترحاً لحَلِ النزاع قبلت به إثيوبيا، كما أن إريتريا أعلنت موافقتها عليه، مع تحفظاتها على بعض النقاط».**

ردَّ عليه وزير الخارجيَّة الإريتري مخاطباً الاجتماع بقوله: **«إن دور المُسهِّلين (أمريكا ورواندا) ينحصر في القيام بتسهيل الأمور بين الجانبين، ولم يكن لهما دورٌ في القيام بالوساطة، وبالتالي لا يحق لهما طرح اقتراحهما على المؤتمر دون الرجوع إلينا، ودون بحثه معنا، ويبدو أنه تصوُّرٌ طُرِحَ على عجالة، لذلك لا معنى لهذا المُقترح، لكونه لم يتم نضوجه وسابقاً لأوانه ولم نتشاور حوله بما فيه الكفاية».**

كان ذلك مؤشراً ليتحسَّس كل من بالقاعة موقع رأسه، لكن المقاعد الوثيرة كانت من السِّعَة بحيث يمكن أن تغوص فيها الأجساد الضخمة، للدرجة التي تختفي فيها الرُءوس حتى سبائب شعرها. فلم تجد السيِّدة رايس مشقة في استقطاب الدَّعم الأفريقي للمبادرة، حتى وهي تتوكأ على عكازين.

__ثالثاً:__ ثمَّة قناعة تكوَّنت لدى القيادة الإريتريَّة بأن السيدة "سوزان رايس" المُضطلعة بهذه الوساطة لم تكُن على دراية كاملة بأصل النزاع، كما أنها ينقُصها الإلمام بثقافة المنطقة، وقلة خبرتها في هذا الشأن، لا تساعدها في التعاطي مع أزمة بذلك الحجم. وذلك ما قاله حرفياً مارتن بلاوت، المحلل السياسي والخبير في شئون القرن الأفريقي لإذاعة الـ'بي بي سي' بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٥، حيث أكد: **«إن السيدة سوزان رايس كانت تفتقر إلى التجربة والحنكة التفاوضيَّة».**

ظلت السيدة رايس في مناقشتها للموضوع تردِّد على مسامع القيادة الإريتريَّة، إمكانيَّة المساعدة في الحفاظ على الدولة الإثيوبيَّة من خطر التفتت والتشرذُم والانهيار، وكان ذلك أمراً يشق تقبله من الناحية النفسيَّة في مثل هاتيك الظروف.

ذلك ما كشف عنه السيِّد يماني قبرآب، المسئول السياسي في "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة" (الحاكمة) في حديثٍ للتلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٧/١٥، حيث قال: **«كان طرح الوسطاء بالنسبة لنا سواءً في الاجتماعات أو خارجها أن إريتريا ليس لها مشاكل سياسيَّة، وقيادتها موحدة، وليست هناك**

هوَّة بين الحكومة والشعب، أما إثيوبيا فأوضاعها تختلف تماماً، فالحكومة القائمة لها مشاكلها السياسيَّة، وبالتالي فإن أي قراراتٍ تتخذها ربَّما تُرفَض وتسبِّب لها المشاكل مع شعبها، وعليه فإن التنازُلات مطلوبة من إريتريا.. وعن فحوى هذه التنازُلات، فقد تمثلت في الدفع باتجاه قبول الطرح الإثيوبي القاضي بانسحاب إريتريا من "بادِمِي"، وهذا أمرٌ غير صحيح وغيرِ عادل، وحجَّتهم في ذلك تنحصر في إخراج الحكومة الإثيوبيَّة من ورطتها، وإلاَّ فقد تواجه أخطاراً كبيرة في الداخل».

إن الإلمام بثقافة المِنطقة كان أمراً حتمياً وضرورياً في مثل هذا النزاع، وقد ذكر لي أحد السياسيين - طلب عدم ذكر اسمه- وهُو مِن الذين يتمتعون بعلاقاتٍ جيِّدة مع الطرفين، قال أنه بمحض الصُدفة وبدوافع خاصَّة أملاها عليه قلقه من حربٍ طاحنة بين الصديقين، سأل قيادي إثيوبي كان يجلس معه عن رُؤيتهم لحَلِّ المشكلة، فتبلور رأيه عن نقاط محدَّدة استأذنه في أن يكتبها منه في ورقة، دون أن يوضِح له هدفه من ذلك. وعندما جاء إلى أسمرا، جلس أيضاً إلى بعض أصدقائه في الجبهة الحاكمة، وطرح عليهم السؤال نفسه، ولخَّص رُؤيتهم في ورقة، ولم يقُل لهُم ماذا جرى هناك.. وعند مضاهاة الرؤيتين مع بعضهما البعض، رأى أنهما تحتاجان إلى جهدٍ بسيط لتتطابقا، وعند مضاهاتهما مع المقترح الأمريكي، وجد أن الأمر ليس فيه اختلاف كبير.. ثم كان في طريقه إلى واشنطن، واجتمع إلى بعض طاقم الوساطة وعملوا معاً على إزالة الفوارق بين المُقترحات الثلاثة، دون أن يقول لهُم ابتداءً ما جرى في العاصمتين.. وبعد الوصول إلى الهدف، شرح لهم تالياً القصَّة.. فقالوا له: **«وما العيب إذاً في وساطتنا؟».. فقال لهُم: «إن العيب الأساسي هو أنكم تجاهلتُم ثقافة المِنطقة، وهو ما كان يجب أن ترتكز عليه مبادرتكم في النقاط الإجرائيَّة تحديداً، لكن انعدامها أو عدم إلمامكم بها جعل هناك أخطاء تلازمها، وهي لم تُرضِ طرفاً فتحدَّث عنها، وصَمَتَ عنها الآخر الذي كان يعلمها مُسبَقاً.. فغضَّ عنها الطرف»..** حينئذٍ اعتلت الدهشة وجوه كل الذين كان يتحدَّث إليهم، ويعلمون مدى إخلاصه فيما يقول.

بعد نحو شهر تقريباً عاد إلى نقطة البداية، وجلس إلى القيادي الإثيوبي، الذي بدأ معه، ووضع أمامه المقترح "الخليط" الذي لم يختلف كثيراً عن تصوُّره سابقاً، وصارحه هذه المرَّة بكُلِّ تفاصيل القصَّة، إلاَّ أن هذا القيادي قال له: **«لا نستطيع الآن المُضِي في الموضوع إلى أبعد من ذلك، لأن هناك أشياء كثيرة تغيَّرت على الأرض».** ربَّما كان ذلك هروباً إلى الأمام، أو أن هذا القيادي تعمَّد ألا يجرح صديقه "فاعل الخير"، الذي بذل جهداً كاد أن ينجح بأسلوبٍ صوفي، لم تكن شماله تدري ما نفحت به يمينه.

رابعاً: توجَّست الدوائر الرسميَّة الإريتريَّة من دور طاقم الوساطة بعد معلوماتٍ توافرت لديها تُشير إلى أن السُلطات الإثيوبية أبلغت مُسبَقاً بعض الدوائر

الأمريكيَّة بعزمها قصف مطار أسمرا، وكان وفد الوساطة قد أقلعت طائرته من المطار قبل ساعات من الحدث، إلى جانب ازدياد الهواجس الإريتريَّة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكيَّة بإجلاء بعض رعاياها قبل ساعاتٍ معدودة أيضاً من القصف، وكلا الأمرين سبق أن أشار لهما الرئيس الإريتري مُوجِّهاً الاتهام إلى الولايات المتحدة، لكنه لم يسمعها صراحةً مثلما ورد ذكره من قبل في مؤتمره الصحفي بعد الحدث.

خامساً: بدا أن إريتريا لأسباب خاصَّة بها كانت أميل إلى مبادرة أفريقيَّة بحتة، ولعلَّ هذا يُفسِّره المُقترح الذي تقدَّمت به إلى الوفد الرُباعي المُكلف من القمَّة الأفريقيَّة، لكنه لم يُعِرهُ انتباهاً كما أسلفنا ذكره.

سادساً: لا يمكن إغفال الموقف العسكري، الذي بدا مطمئناً للقُوَّات الإريتريَّة بعد استقراء وتقييم الجولة الأولى للحرب، بما يمكن أن ينعكس تشدُّداً في العمليَّة التفاوضيَّة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل كان يمكن أن تتوقف تلك الحرب آنذاك لو أن إريتريا قالت إنها ستتجرَّع السُم - مثلما قال الإمام آية الله الخميني وهو يوقع على قرار وقف الحرب مع العراق- وتوقع على المبادرة الأمريكية-الرُواندية "بعلأتها"، متجاهلة كل الملاحظات التي أبدتها حولها؟! ذلك سؤالٌ افتراضي، يحتمل الإجابة بـ"نعم" أو بـ"لا".. نعم، من حيث احتمال أن توصد الأبواب أمام إثيوبيا - وخاصة من الطرف حامل المبادرة- وتمنعها من المراوغة أو الالتفاف حولها.. أما لا، فيُؤكدها واقع الحال الآن، فبعد أن أعلنت إريتريا قبولها لإطار العمل الأفريقي منذ قمَّة الجزائر في يوليو (تموز) ١٩٩٩، والأمور تراوح مكانها دون إقدام الأطراف الدولية على ممارسة أي ضغط على إثيوبيا للتوقيع النهائي على مقترح سَبَقَ أن أعلنت عن قبوله لفظياً.

كان ذلك ما جرى على صعيد الجبهة الدبلوماسيَّة، لكن على أرض الواقع كانت البُندُقِيَّة ما تزال تتحاور بلُغتها التي لا تعرفها القاعات المُغلقة، ولا الأضواء الإعلاميَّة الباهرة، ولا الأزياء الأنيقة والوجوه "المرتاحة" التي كانت عقب كل جولة تحاول أن ترسم ابتسامات جوفاء لعدسات الكاميرات الفوتوغرافيَّة والتليفزيونيَّة.

وكلما حَمِيَ وطيس القتال على الجبهات ازدادت التصريحات ضراوة، وبدا بعضها يُسفِر عن أجندة لم تكُن مطروحة في الوجه الذي ظهرت به الأزمة، ففي لقاءٍ له مع أفراد الجالية الإثيوبيَّة في واشنطن يوم ١٩٩٨/٦/١٤ قال لهم نائب وزير الخارجية تقدا ألمو: **«الرأي العام معنا، وعندما يُعرض الأمر على مجلس الأمن، سيجيء قراره دون شك مسانداً لنا، وحينئذٍ نفعل ما نشاء في إريتريا، وأؤكد لكم أنكم ستسمعون قريباً أخباراً سارة عن ميناء عصب».** ثم بدأت تظهر أنباء متقطعة من أديس أبابا - دون سندٍ قاطع- تُؤكِّد عزمها على الإطاحة بـ"حكومة الجبهة الشعبيَّة" وتنصيب حكومة بديلة.

في يوم ١٩٩٨/٦/٢٣، صرَّح رئيس الوزراء الإثيوبي لوكالة 'رويترز' للأنباء بقوله: «**سنلقن إريتريا درساً إذا لم تسحب قواتها من الأراضي الإثيوبية**».. لم يجد قرار مجلس الأمن رقم ١١٧٧ نفعاً، وكان الأوَّل الذي يصدر بخصوص الأزمة في يوم ١٩٩٨/٦/٢٦، ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائيَّة ولسَيلِ الوساطات الذي ظلَّ متدفقاً.

ففي فترة وجيزة، زار العاصمتين كلاً من رئيس الكنغو الديمقراطي لوران كابيلا.. ثم الأوغندي يوري مُوسيفيني الذي اقترح "نوعاً من أشكال الإدارة المحايدة لمناطق النزاع".. ثم جاء وفدٌ هولندي، وآخر من السفراء الأفارقة الممثلين للجنة الرباعيَّة المُكلفة من المنظمة الأفريقيَّة.. ووفدٌ من دول رابطة الساحل والصحراء، فقد تعدَّدت الوساطات والمشكلة واحدة.. وأصبحت من الكثرة بحيث تحتاج إدخالها إلى جهاز آلي ليقوم بتصويبها وتبويبها وغربلتها ومن ثمَّ تقديمها في طبقٍ شهي يُغري الطرفين على التهامه، ويُطبق فم الحرب المفتوح لطحن أي شيء.

فجأة أعلنت رُواندا انسحابها من اللجنة الرباعيَّة، وأبلغت رئيس المنظمة الأفريقيَّة بذلك، وقد فهم بعض المراقبين هذه الخطوة باعتبار أنها متعاطفة مع الموقف الإريتري الرافض للمبادرة الأمريكيَّة-الرواندية، لكن الواقع أن رواندا اكتشفت - أو أدركت- أنها مجرَّد تابع استُخدِمَت هُويَّته الأفريقيَّة كغطاءٍ لمبادرة أمريكيَّة الأصل والمنبت. غير أن رئيسها في رسالته المُسبِّبة إلى المنظمة الأفريقيَّة أوضح أن: «**الجهود حول المبادرة انتهت، وبالتالي هُم لا يريدون أن يكونوا عقبة أمام الحلول الأخرى**».

بصورة عامة، كانت المنظمة الأفريقيَّة تقدِّم رِجلاً وتُؤخِّر أخرى في التعامُل مع الأزمة، وقد سَرَت روايات كثيرة، منها أنها كانت تثأر تاريخياً من الرئيس الإريتري، الذي كال لها النقد في أوَّل ظهورٍ له أمام قادتها في قمَّتهم التي انعقدت في القاهرة في يونيو (حزيران) ١٩٩٣، بعد استقلال بلاده وانضمامه لها، ومنها ما راج عن أن اليد الإثيوبيَّة قد طالت مركز القرار فيها بالضغوط تارة، والإغراءات تارةً أخرى. لكن أياً كان الفهم، فقد كشفت الأزمة مدى العجز الذي عشّش في أركان المنظمة، وجعل منها كياناً بيروقراطياً على مدى قُرابة الأربعة عقود زمنيَّة.

هُدنة معقودٌ فِي نواصيها الحَرْب

بدخول شهر يوليو (تموز) ١٩٩٨، صمتت المدافع مؤقتاً، وتلا ذلك المزيد من التصريحات والمُزايدات، وتواصلت الحركة الدءوبة في الأوساط الدبلوماسيَّة، وكذا التعزيزات العسكريَّة على جبهات القتال. كانت إريتريا قد طوت الشهر الذي قبله بتقديم مقترحٍ آخر إلى وفد السُفراء الثلاثة (بعد انسحاب رُواندا) المُكلفين من القمَّة الأفريقيَّة، وسمَّت هذا المقترح "إعلان المبادئ الأساسيَّة لحَلِّ النزاع"، وهو

يستند على احترام الحدود الاستعمارية الموروثة وعدم انتهاكها، واحترام ميثاق المنظمة الأفريقيَّة والأمم المتحدة، ووقف الأعمال العدائيَّة، والدخول مباشرة في مفاوضات دون شروط مسبقة لحل النزاع بالطرق السلمية والقانونية. ثم تطرَّق الإعلان إلى تحديد نطاق النزاع بصورة تفصيليَّة.

إن تدفق المبادرات الإريتريَّة كان يعكس في صورة من صُوَرِهِ حَلَّ النزاع سلمياً، لكن كان هذا التعدُّد مصدر إرباكٍ للوسطاء، الذين لم يتجاوبوا معه بالقدر الذي تطلعت إليه إريتريا، وذلك للأسباب التي سبق ذكرها.

بعد أن صمتت المدافع، رأت إريتريا بتقديرات قيادتها أنها كسبت الجولة الأولى للحرب، التي كشفت القدرات العسكريَّة والسياسيَّة والدبلوماسيَّة للحكومة الإثيوبيَّة، وهذا ما جرى على لسان الرئيس الإريتري في لقاءٍ له في التلفزيون الإريتري يوم ١٩٩٨/٧/٨، قال فيه: «**فيما يتعلق بطبيعة الأوضاع في مناطق الحدود، فغالبيَّتها تحت سيطرتنا، عدا بعض المناطق في "مرب" و"ستيت".. وكما هو معلوم، بات واضحاً لكل المراقبين والمتابعين أن أي قوَّة وإمكانيَّة لنظام "الويَّاني" تمَّ اختبارها وثبت فشلها**».

ولعلَّ هذا التقييم هو ما دعا الرئيس الإريتري إلى أن يقولِ قولته الشهيرة التي دخلت قاموس الحرب في نفس هذا اللقاء: «**لن ننسحب أبداً من "بادِمِي" حتى وإن لم تُشرِق الشمس**».

انتهت الجولة الأولى أيضاً بتطبيق البلدين قرار وقف الغارات الجويَّة، وعادت الطائرات التجاريَّة في يوليو (تموز) تحلق مرَّة أخرى في سماء أسمرا بعد أن قاطعتها لأكثر من شهرين، أما أديس أبابا فلم تكن قد تأثرت بذلك حيث أن الرحلات التجارية ظلت متواصلة فيها.

في الأول من أغسطس (آب) عقدت اللجنة الوزاريَّة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة والمُكلفة بالتحرّي في النزاع اجتماعها الأول في "واغادوقو"، وتمَّ ذلك بعد أن قامت بجمع معلومات وافية من الطرفين عن طبيعة الأزمة. وفي هذا الاجتماع الذي حضره وزيرا خارجيَّة البلدين قامت اللجنة بمناقشة كل مسئول على حدِّه، للتأمين على المعلومات التي بين أيديهم، واستشفاف رُؤية كلا الطرفين في الحل.

استند الجانب الإريتري على ما قدَّمه من مقترحات سابقة، أما الجانب الإثيوبي فقد طبع صورة زنكوغرافيَّة على مشروعه الأوَّل الذي كان يشدِّد على عدم التفاوُض قبل الانسحاب، فطرح في هذا الاجتماع ضرورة الفصل بين قضيَّتين: احتلال إريتريا لـ"بادِمِي"، ومسألة الحدود الاستعماريَّة.. وذلك بحيث يجري الأمر تراتُبياً.

أصدرت اللجنة بيانها الختامي في ١٩٩٨/٨/٢، رحَّبت فيه بتعاون الطرفين وثمَّنت رغبتهما في إيجاد حلٍ سلمِي للأزمة، إلاَّ أنها أكَّدت: «**إن وجهات النظر ما تزال متباعدة حول منشأ وتطوُّر النزاع والقضايا التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وقالت إنها تتفهم وجهة نظر إريتريا حول منشأ النزاع**».. كما ذكرت «**إن مدينة "بادِمِّي" كانت تُدارُ بواسطة السُّلطات الإثيوبيَّة قبل اندلاع الجولة الأخيرة من الصدامات**»، لكنها أكَّدت أن هذا: «**لا يحدِّد بوضوحٍ مُسبَقٍ الوضع النهائي لتلك المنطقة التي سوف يتم تحديدها في نهاية عمليَّة ترسيم وتعيين الحدود إذا دعت الضرورة عبر التحكيم**».

كانت الفقرة الأخيرة هذه قد مثلت نقلة نوعيَّة في طبيعة المشكلة، ووضحت أن المنظمة بدأت تقترب من لُبِّ الموضوع، وكان واضحاً أيضاً أن اللجنة تجنبت إرضاء أو إغضاب أحد الطرفين.

في غمرة ذلك دخل "الجنرال مطر"، وهو الوحيد الذي يملك إرادة قاهرة في وقف الحرب، تعلو على إرادة كل الأطراف الحادبة مجتمعةً. شَرَعَ الطرفان في الإعداد للموسم الزراعي إثر هطول الأمطار الغزيرة في المنطقة، واستنفروا طاقات شعبيهما زراعة وحصاداً، وسجَّلت مقاييس المُوسم في كلا البلدين أرقاماً قياسيَّة، بما يعني التخفيف قليلاً من أعباء الحرب الاقتصاديَّة.

من جهة ثانية، كان هطول الأمطار بكميَّاتٍ غزيرة قد حرَّك وأحيى الحكاوي الأسطوريَّة، التي بدأت تشيع بأن ذلك يعني توقف أنهار الدم البشري تلقائياً، لكن الأمر لم يأتِ وفق ما ردَّدت ميثولوجيا الشُّعوب، فكانت تلك أماني من تدفعه الرغبة الصادقة في السلام.

توقفت الحرب ولم تتوقف قافلة التصريحات، خاصَّة تلك التي يلقي بها حداة الركب، فبمناسبة الذكرى ٣٧ لانطلاق شرارة الكفاح المسلح الإريتري تحدَّث الرئيس أسياس أفورقي يوم ١٩٩٨/٩/١، وألقى على مسامع شعبه تفصيلاً مطولاً عن ظروف ما بعد الجولة الأولى، وأعاد مقولته الشهيرة: «**لن ننسحب شبراً واحداً من أراضينا حتى وإن لم تشرق الشمس**».

في الضفة الأخرى، تحدَّث مسئولون إثيوبيون بمناسبة حلول العام الإثيوبي الجديد (بالتقويم الجئزي) حيث قال رئيس الدولة نجاسو جيدادا: «**أكملنا الاستعدادات للحرب، وسوف نسحق إريتريا ونُلحِقَ بها هزيمة نكراء**».

تميَّزت فترة الهدنة تلك بشروع الطرفين من ناحية في إعداد وتجهيز قدراتهما العسكرية بشراء وتكديس الأسلحة المختلفة، ومن الناحية الأخرى بدفع المزيد من الكوادر البشريَّة إلى جبهات القتال.

استناداً إلى إحصائية المعهد الإستراتيجي في لندن للعام ١٩٩٨/٩٩، كان الميزان العسكري بالنسبة للبلدين كالآتي:

- **إثيوبيا:** الإنتاج القومي العام ٦,٥ مليار دولار، معدَّل النمو ٥,٣%، معدَّل التضخم ٦,٤%، الديون ١٠ مليار دولار، نفقات الدفاع ١٣٩ مليون دولار، موازنة الدفاع ١٣١ مليون دولار، عدد السُكَّان ٥٥ مليون نسمة، مجموع القوات المسلحة ١٢٠ ألف جندي (تُشكِّل منها القوَّات البريَّة ١٠٠ ألف جندي)، دبَّابات الميدان ٣٥٠ دبابة من طراز "تي ٥٤/٥٥/٦٢"، نوعيَّة الصواريخ المضادَّة للدبَّابات "ساغر"، بالإضافة إلى صواريخ "سام ٦"، القوَّات الجويَّة ٦٣ طائرة مقاتلة و ٢٤ طائرة هيلكوبتر.
- **إريتريا:** الإنتاج القومي العام ٧٨٠ مليون دولار، معدَّل النمو ٧%، معدَّل التضخم ٣,٢%، الديون ٤٦ مليون دولار، نفقات الدفاع ٦٥ مليون دولار، عدد السكان ٣,٨٨٩,٠٠٠ نسمة، مجموع القوَّات المسلحة ٤٧,١٠٠ جندي، الاحتياطي ١٢٠ ألف جندي، القوَّات البريَّة ٤٦ ألف جندي، دبَّابات الميدان طراز "تي ٥٤/٥٥"، الصواريخ المضادَّة للدبابات من طراز "ساغر"، القوَّات البحريَّة ١١٠٠ جندي، قطع خفر السواحل البحرية ١٢ قطعة.. و١٨ قطعة برمائيَّة وفرقاطة واحدة، القوَّات الجوية ١٥ طائرة مقاتلة و ٤ طائرات هيلكوبتر.

لا يمكن التأمين المطلق على هذه الإحصائيات، وإن كانت صادرة من جهات لها وضعها الاعتباري، لكن حتى وإن قاربت الحقيقة عند بدء النزاع، فمن المُؤكد أنه بعد اندلاع الحرب قد تغيَّرت أرقامها كثيراً حذفاً وإضافة، وعلى سبيل المثال فقدت ذكرت التقارير أن إثيوبيا فقدت أكثر من عشر طائرات مقاتلة على جبهات القتال وأثناء التدريب، بينما إشارات إلى أن إريتريا فقدت طائرتين نسبة لقلة استخدام هذا السلاح في المعارك.

الأمر نفسه ينسحب على بقيَّة المُعدَّات العسكريَّة، فإثيوبيا فقدت - بشهادة الصحفيين- في معركة "ظورونا" وحدها قرابة الخمسين دبَّابة. أما بالنسبة للكادر البشري، فبعد ما يُقارب العامين من النزاع تبدو الأرقام المذكورة متواضعة جداً، إذ أن التقديرات التقريبيَّة (غير الرسميَّة) لقوَّات الجانبين التي تقف في مواجهة بعضها على طول الحدود تربو على المليون جندي.

قبل قرار مجلس الأمن، الذي نصَّ على حظر بيع الأسلحة للطرفين، كانا قد عزَّزا قدراتِهما العسكريَّة بشراء أسلحة مختلفة، خاصة من روسيا وبلغاريا والصين وأوكرانيا وإسرائيل، ذلك من السوق الحُر، وأخرى من دول صديقة دون مقابل.

في يوم ١٩٩٨/٧/١٧ أعلنت السُلطات الإريتريَّة عن سقوط طائرة شحن أوكرانيَّة من طراز "اليوشن ٧٦" على بعد ٧ كيلومترات إلى الشرق من مطار

أسمرا، وقتل جميع أفراد طاقمها البالغ عددهم نحو ١٠ أشخاص، وكان سقوطها مدوياً نتيجة خلل فني، لكن السُلطات الإريتريَّة تكتَّمت على أن الطائرة كانت محمَّلة بكمياتٍ متعدِّدة من الأسلحة. أما إسرائيل، فلها قصة في هذا المضمار مع الطرف الثاني، يمكن أن تُروى بملاحم في محور آخر من الفصل القادم.

بالنسبة لروسيا، فقد وجدت في الأمر فرصة لتسويق أسلحتها المتطوّرة، فقد زوّدت الطرفين بصفقتين مختلفتين، إذ اشترت إثيوبيا ٨ طائرات من طراز "سوخوي ٢٧"، بينما اشترت إريتريا ٦ طائرات من طراز "ميج ٢٩". وقد تردَّد في وسائل الإعلام أن ليبيا ساهمت في التكلفة، إلى جانب تزويدها إريتريا بخُبراء عسكريين لتدريب كوادرها على أسلحة معيَّنة، ولكن هذا وذاك لم يتم التحرّي في مدى مصداقيَّته.

كان لامتلاك إريتريا سلاحاً جوياً متطوراً أثره المعنوي على شعبها وقوّاتها من جهة، وسبباً في تردُّد إثيوبيا في معاودة الكَرَّة لقصف العاصمة أسمرا من جهة أخرى. لكن ذلك لم يُثنها عن قصف ميناء مُصَوَّع وأهداف ومنشآت أخرى في عَصَب، ولم تُقدِم إريتريا على فعلٍ مماثِل، ويقول محللون كثيرون إنه على الرغم من قُدرتها على قصف أديس أبابا، إلاّ أنها راعت عدم توسيع رقعة العوامل السالبة في الحرب، بامتدادها إلى قومياتٍ أخرى تتقاسم العاصمة، تعتقد ألاّ ناقة لها ولا جمل في هذه الأزمة. ولهذا السبب، بدا أنها حصرت أهداف الطيران الماضية في إقليم التيغراي دون سواه من الأقاليم الإثيوبيَّة، باعتباره يقع في موقع القلب بالنسبة للفئة الحاكمة.

أيضاً فإن الأرقام الاقتصاديَّة في الإحصائيَّة المذكورة قد اهتزَّت كثيراً بعد الحرب، وذلك لأنه من الطبيعي أن يتأثر اقتصاد البلدين لعدة أسباب، منها:

(١) حدوث نقصٍ في تدفق العُملات الصعبة من الأنشطة الاقتصاديَّة.
(٢) إنفاقٌ حكومي مُتزايد على مستلزمات الحرب والسلاح تقابله مداخيل منخفضة.
(٣) نشاط اقتصادي واستثماري متدنٍ.
(٤) انصراف الأيدي العاملة عن ممارسة أعمالها الإنتاجيَّة والتنمويَّة الطبيعية.

كُوَّة في الحائط الصَّلب

عند دخول الأزمة شهرها السادس، لاحت للمُراقبين كُوَّة في الحائط الصلب، يمكن من خلالها اختلاس النظر لسيناريو جديد في النزاع، تمَّ الإعداد له في أروقة القمَّة الأفريقيَّة المُصغَّرة للدول الثلاث المُكلفة بمتابعة الأزمة، وقد طرح ذلك السيناريو على مائدة البحث في "واغادوقو" خلال الاجتماع الذي عُقِدَ يومي الثامن والتاسع من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٨، وحضره الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، حيث ناقشتهما اللجنة (كلاً على حده) في

المقترحات التي توصَّلت إليها، وحُصِرَت في أحد عشر بنداً، أهمُّها تركيز الأزمة في العامل الحُدودي، وقضت باقتراح ترسيمه خلال ستة أشهر، والتحقيق في حوادث يوليو (تموز) ١٩٩٧ و٦ مايو (أيار) ١٩٩٨ من أجل تحديد جذور النزاع. كذلك وقف الأعمال العدائيَّة ونزع السلاح في مناطق الحدود وتحييدها، والالتزام بمواجهة علاج آثار الأزمة على السُكَّان المدنيين، وبخاصة المُبعدين والمطرودين.

في محاولة لتذليل المعضلة التي يقف عندها الطرفان، وإرضاءً لهما، اقترحت اللجنة أن يُعاد تحريك القوَّات الإريتريَّة الموجودة في "بادِمِي" كبادرة لحُسن النوايا، لأن ذلك قد يحفظ لإثيوبيا ماء وجهها جرَّاء الإهانة التي لحقت بها بعد أحداث ٦ مايو (أيار) على حدِ ما رأته اللجنة.. إلاَّ أن وجهة نظر الطرف الإريتري أشارت إلى أن إثيوبيا هي المبادرة باستخدام القوَّة في احتلالـها لـ"عدي مروق" عام ١٩٩٧، ولم تتمكَّن اللجنة من تضييق الفجوة بين الجانبين، كما أن إريتريا ركَّزت جهدها مع اللجنة في: «**ضرورة وقف الأعمال العدائيَّة، حتى وإن لم يتم التمكُّن من حل كل القضايا المعلقة مرَّة واحدة**».. لكن إثيوبيا رفضت ذلك وربطته بالانسحاب غير المشروط.

نظراً لهذا وذاك لم تتسع الكوة، وبالتالي لم تتوصَّل اللجنة إلى نتيجة نهائية ملموسة، فقامت بترحيل القضيَّة لإخضاعها لمزيدٍ من النقاش في اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة، ومع أنه لم يحدُث تقدُّم يُذكر، إلاَّ أنه كان واضحاً أن اللجنة الأفريقيَّة قد بدأت تضع قَدَمَها في المكان المناسب، الذي يمكن أن تنطلق منه إلى نهاية الطريق. لكن كان محيّراً أن يصف السيد سيوم ميسفن الاجتماع عند وصوله مطار بولي في أديس أبابا يوم ١٩٩٨/١١/٩، بأنه «**فشل**»، في الوقت الذي رحَّب فيه نظيره الإريتري في نفس اليوم «**بالجهود التي قامت بها اللجنة من أجل السلام**»، وقال إن الاجتماع: «**يُعَدُّ منبراً إيجابياً من أجل توفير فهمٍ أفضل لكُلِّ المسائل المُتعلقة بالنزاع**».

ثمَّة حدث جانبي كان قد طرأ أثناء مداولات اللجنة، لكنه لم يُعيق أعمالها، فقُبَيْل لقاء اللجنة مع الرئيس الإريتري، كان هذا الأخير قد التقى رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، باعتباره رئيساً لدورة المنظمة الأفريقيَّة، وكذلك رئيس زيمبابوي، روبرت موغابي، وأطلعهما على أدلة تُؤكِّد عدم حياد جيبوتي (ضمن اللجنة)، وقال إنها أصبحت بدعمها المجهود الحربي الإثيوبي متورِّطة في النزاع، وقال لهما إنه قد حضَّ نظيره الرئيس حسن جوليد على أن تُراجِعَ حكومته موقفها، وذلك في رسالة حملها له وزير خارجيَّته هايلي وُلدتنساي يوم ١٩٩٨/٩/١٠. اقترح الرئيسان (كومباوري وموغابي) أن تتم مناقشة هذه المشكلة في اجتماعات اللجنة.

بدا أن صدر الرئيس الإريتري قد امتلأ غيظاً من نظيره الجيبوتي، فلم يبادله التحيَّة عند لقائه، وشمِلَ ذلك سكرتير المنظمة سالم أحمد سالم، فتخطاهما

معاً. وعندما بدأت أعمال اللجنة، خاطبها الرئيس الإريتري وتعرَّض لمشكلته مع جيبوتي، وأثناء حديثه أشار بسبابته نحو الرئيس حسن جوليد، وقال أنه: **«لا يمكنه الحديث في وجود وفد إثيوبي»**.. فتوترت الأجواء، لكن اللجنة تداركت الأمر سريعاً وقامت بتهدئة الموضوع خشية أن ينعطف إلى زاوية تحيد به عن القضيَّة الأساسيَّة.

بعد أقل من أسبوعين، قامت جيبوتي بقطع علاقتها الدبلوماسية مع إريتريا في ١٩٩٨/١١/١٨، وفي اليوم التالي ١٩٩٨/١١/١٩، صدر بيان من وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة، قال إن السبب هو: **«تعاوُن الحكومة الجيبوتيَّة غير المُبرَّر مع جهود الحكومة الإثيوبية الحربيَّة»**.. مشيراً إلى أن جيبوتي بذلك: **«لا يمكن أن تصبح القاضي والمدَّعي»**. وبعد أيام من ذلك، انتقد الرئيس حسن جوليد نظيره الإريتري انتقاداتٍ حادة (مجلة 'الوسط' العدد ٣٥٧ بتاريخ ١٩٩٨/١١/٣٠)، واصفاً إياه بأنه: **«شخصٌ كذاب كثير التقلب، وقليل الثبات في آرائه»**.

بمنطق المبادئ الذي يتحدَّث به الرئيس الإريتري، لن يجد الرئيس الجيبوتي حرجاً في قمعها إذا ما كانت المُفاضلة بينها وبين منطق المصالح، سيَّما وأن الميناء يُعتبر المورد الوحيد لجيبوتي التي تشكو أوضاعاً اقتصاديَّة صعبة، وفي ظِلِّ الاستخدام يمكنها أن تغمض عيناً فيما تعتبره إريتريا دعماً للمجهود الحربي الإثيوبي، إلاّ أن الرئيس الجيبوتي في الحوار المذكور يبرِّرها بـ"فقه المقارنة" فقال: **«ألم يكن أفورقي يمرِّر جميع إمدادات إثيوبيا العسكريَّة عندما كانت إثيوبيا على خلاف مع بعض الدُول؟ وكذلك ألم تمثِّل الموانئ الإريتريَّة جسراً للمعارضة السودانية؟ فمن غير المنطق أن يحرِّم على الموانئ الجيبوتيَّة ما أباحه للموانئ الإريترية»**.

من المُفارقات أن مثل هذه الخلافات تنتهك أحياناً أشياء لا تخطر على البال إطلاقاً، فقد تقطعت السُبُل بسكرتير المنظمة الحكوميَّة للتنمية الـ"إيغاد" د. تخستي قبرآب (الإريتري الجنسيَّة) في مطار شارل ديغول في باريس، وذلك عندما أراد العودة إلى جيبوتي حيث مقر المنظمة، بعد انتهاء مهمَّة له يوم ١٩٩٨/١١/٢٦، فأخطرته شركة الطيران الناقلة "إير فرانس" بأنها تلقت أوامر من السُلطات الجيبوتيَّة بعدم السماح له بالدخول، وكانت تلك هي الواقعة الثانية له، إذ رفضت الحكومة الإثيوبية قبل أسبوع من ذلك، منحه تأشيرة دخول لحضور اجتماع شركاء المنظمة في أديس أبابا يوم ١٩٩٨/١١/١٩. لم يجد الرَّجُل بدأ من الاستنجاد ببقيَّة الدول الأعضاء في رسالة مُعمَّمة، وبثَّ شكواه لوسائل الإعلام، فعولج الأمر.. لكن بعد أن فاحت رائحته.

لم يبقَ أمام جيبوتي بعدئذٍ سوى التنسيق الكامل مع إثيوبيا "في السرَّاء والضرَّاء"، بعد أن قطعت علاقتها بإريتريا. فقد قام رئيس الوزراء الإثيوبي بزيارتها يوم ١٩٩٨/١٢/٧ لمدَّة يوم واحد، اتسعت ساعاته لزيارة الميناء والاتفاق

مع نظيره «**على أهميَّة تطويره**»، مثلما تمَّ الاتفاق على «**تكوين لجنة وزاريَّة مشتركة لتطوير العلاقات الثنائيَّة بين البلدين تجتمع كل ثلاثة أشهر**».. ولم تخلُ الزيارة من تنسيق الجهود لمواجهة ''عدُو مشترك''. وقد صدرت أنباء تؤكِّد توقيع الطرفين اتفاقيَّة دفاع مشترك، لكن لم يتم الإعلان عن ذلك.

لاحت كوَّة الحائط الصلب مرَّة أخرى، فامتداداً للجهود التي قامت بها اللجنة المُصغَّرة وحوَّلت الموضوع إلى آليَّة فضِّ النزاعات، اجتمعت هذه الأخيرة في ''واغادوقو'' أيضاً في ١٩٩٨/١٢/١٧، واستبقتها إريتريا بمذكرة من رئيسها تحوي ملاحظات على مقترحات المنظمة أرسلت لرئيس المنظمة بليز كومباوري يوم ١٩٩٨/١٢/١٥.

أتاح الجهاز للرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي مخاطبته، وقد استخدم كلا الطرفين اللغة التي يراها مقنعة لشرح قضيَّته للزُعماء الأفارقة، فقام الثاني بشنِّ هجوم شديد على إريتريا، واصفاً إياها بالدولة التي تُؤمن بسياسة القوَّة، واستدلَّ على أنها تعيش مشاكل مع أربعة جيران: (السُودان، اليمن، جيبوتي وإثيوبيا)، وقال أنه تبقى جار خامس (السعودية) يُنتَظَرُ منها فعلاً مماثلاً. من جانبه، فنَّد الرئيس الإريتري هذه الاتهامات، وقال إن سياسة بلاده تجاه السُودان تحديداً ''كانت'' لا تختلف عن السياسة الإثيوبيَّة نفسها، كما أن إثيوبيا قامت بدعم بلاده معنوياً في نزاعها مع اليمن في جُزُر حنيش. أما في شأن الموضوع الأساسي، فقد حصر المشكلة في أربعة محاور، سبق لحكومته أن قدَّمتها مراراً وتكراراً، إلى جانب الملاحظات التي قال إنها تحتاج إلى توضيح ليتسنى لبلاده قبول المقترح الأفريقي.

تركزت التوضيحات التي تقدَّمت بها إريتريا حول بندين أساسيين من جملة البنود الأحد عشر، وهُما البند الذي يطلب منها سحب قوَّاتها من ''بادِمِّي'' وضواحيها، والثاني الخاص بعودة الإدارة المدنيَّة الإثيوبيَّة إلى ''بادِمِّي'' بعد الانسحاب. أما إثيوبيا فقد تجاهلت ذلك وهدفت إلى نتيجة مفادها أنها قبلت بالمقترح بينما إريتريا رفضته، فانفضَّ الاجتماع بترك الباب مواربا حتى تقديم إجابات على التوضيحات الإريتريَّة، وبذلك الحدث طوى العام ١٩٩٨ آخر شهوره ومضى. وظلَّ شبح الحرب جاثماً بكلكله الثقيل على صدر الشعبين، الذين تجرَّعوا كئوس الأزمة محنة بشتى صنوفها إبعاداً قسرياً، ونزوحاً جبرياً، وهمَّاً كئيباً، وقتلاً في صمتٍ بتراشُقٍ متقطع في حوار البندقيَّة، وفي آخر النفق بقعة من الضوء.. تتوهَّج مرَّة وتخبو مرَّات تبعاً لمُجريات الأحداث.

لكن تصريحاً صدر مع إطلالة العام الجديد يوم ١٩٩٩/١/٥ لوزير الخارجيَّة الإثيوبي كاد أن يَئِدَ كُلَّ المساعي، إذ قال في لقاءٍ له مع الدبلوماسيين المُعتمدين في أديس أبابا إن: «**الجهود الدبلوماسيَّة الأفريقيَّة تعتبر في حُكم المنتهيَّة**».. وفي تطوُّر آخر دعا إلى «**فرض حظر اقتصادي على إريتريا**» لأن

ذلك يعني «**عدم مكافأة المعتدي**»، الأمر الذي دعا وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة إلى إصدار بيان ردأ على ذلك يوم ١٩٩٩/١/٨، قالت فيه: «**إن هذا التصريح يُعد غريباً من حيث دوافعه وتوقيته، لأنها تنتظر رد المنظمة**».

فسَّر المراقبون ذلك بأن البُندُقيَّة قد سئمت حالة السُكون التي ظلت محيطة بها لعدَّة أشهر، وأنها باتت في شوق لحوارها المعهود في جولة جديدة.

سباق الأرنب والسُلحفاة

تلك حرب غريبة بكل المقاييس، فحتى ساعة الصفر في جولاتها تعرف بوقتٍ طويل، فقد صَدَرَ بيان لوزارة الخارجيَّة الإريتريَّة يوم ١٩٩٩/١/١٢، أكد أنه «**أفادت الأخبار التي تسرَّبت من مصادر متعدِّدة - بما في ذلك مصادر الاستخبارات الغربية- أن الحكومة الإثيوبية سوف تشن هجوماً على إريتريا في ثلاثة محاور، وذلك في الفترة ما بين منتصف يناير ومنتصف فبراير**».. وأضاف البيان أن: «**الجهود جارية بواسطة المسئولين الأمريكيين للتيقن عمَّا إذا كان الاتفاق حول الضربات الجويَّة لا يزال قائماً**».

ربما كان ذلك حافزاً للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة ليوفد مبعوثاً للمرَّة الأولى (السيد محمد سحنون) إلى المنطقة.

على الرغم من أن إثيوبيا أصدرت بياناً في اليوم التالي نفت فيه نيَّتها شن هجومٍ جديد، إلاَّ أن ذلك كان ذرأ للرَّماد في العيون، لأن الحرب قد اندلعت فعلاً وفق ما تكهَّن به البيان الإريتري على طريقة الحُواة والعرَّافين والسحرة.

لقد سبق اندلاعها انهمار سيل الوساطات مجدَّداً، فقد انضمَّت فرنسا بإيفاد السادة جان فرانسوا دونيو الوزير السابق، وجورج ساد المستشار في الشئون الأفريقيَّة في وزارة الخارجيَّة، وكان السيد أنتوني ليك، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي يجئ ويذهب بلقاءاتٍ تعدَّدت، وجميعها لا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت. وكان لقاؤه الأخير برئيس الوزراء الإثيوبي في ١٩٩٩/١/١٧، وبالرئيس الإريتري في يوم ١٩٩٩/١/١٩، إلاَّ أنه مع هذا الأخير لم يدُم حديثهما سوى ٢٠ دقيقة، بما يعني أن الرَّجُل أصبح خالي الوفاض إلاَّ من ابتهالاتٍ لاهوتيَّة برجاء أن تمنحه مزيداً من الصبر، والقدرة على التحمُّل.

أقدمت باريس على خُطوة تزامنت مع زيارة مبعوثيها إلى المنطقة زادت من جُرعات القلق قليلاً، فقد قامت بتعزيز وجودها العسكري في جيبوتي بإرسال عتاد حربي إلى القاعدة ١٨٨ التي ترابط فيها سريَّة من عشر طائرات طراز "ميراج إف ١"، ومروحيات طراز "جازيل"، وأرسلت في الوقت نفسه الفرقاطة المُسمَّاة "كاسار" إلى منطقة البحر الأحمر، وهي مزوَّدة بمضادَّات جويَّة، وقال السيد شارل جوسلان وزير التعاون الدولي عن هذه الخطوة في مؤتمر صحفي عقده في ختام زيارة عمل إلى جيبوتي يوم ١٩٩٩/١/٢١: «**إن إرسال الفرقاطة**

"كاسار" إلى البحر الأحمر ليس بعيداً عن الشواطئ الإريتريَّة بطلبٍ من السُلطات الجيبوتيَّة».

جاء أيضاً وفدٌ إيطالي رفيع المستوى في جولة بدأت بزيارة أديس أبابا يوم ١٩٩٩/١/٢٠ ثم أسمرا، وقيل إنهم يحملون رسائل من الحكومة الإيطاليَّة تدعو الطرفين إلى "ضبط النفس".

في اليوم نفسه، أصدرت الخارجيَّة الأمريكيَّة تحذيراً إلى رعاياها بعدم المُخاطرة بالسَّفر إلى المنطقة، وإعلان إجراءاتٍ تتعلق بالدبلوماسيين في البلدين، الذين: «**يعتبر وجودهم غير ضروري**»، وألحق ذلك الرئيس كلينتون ببيانٍ خطي يوم ١٩٩٩٩/١/٢٢، قال فيه: «**إن إثيوبيا وإريتريا قطعتا شوطاً كبيراً خلال السنوات الماضية في التغلب على ماضي القمع والمجاعة والحرب، وأمام كل من البلدين مستقبل مُبشِر، وكلاهما صديقٌ قوي للولايات المتحدة الأمريكيَّة، ونطلب منهما عدم المخاطرة بما حققاه بصراع لا يمكن أن يفيد شعب أي من الجانبين**».

في يوم ١٩٩٩/١/٢١،سرَّبت مصادر دبلوماسيَّة أفريقيَّة مقيمة في أديس أبابا أخباراً لصحيفة 'الحياة'، قالت فيها: «**إن الحكومة الإثيوبية طلبت من إدارة إقليم التيغراي المتاخم للمناطق الحدوديَّة المُتنازع عليها مع إريتريا إغلاق المدارس الابتدائيَّة والثانويَّة وكليَّة الزراعة خلال يومين، ونقل المُؤسَّسات الإستراتيجية من الأقاليم إلى العاصمة أديس أبابا**».. وفي يوم ١٩٩٩/١/٢٢، أصدر مجلس الأمن بياناً رحَّب فيه بـ«**قبول إثيوبيا لاتفاق إطار العمل الأفريقي وجهود منظمة الوحدة الأفريقيَّة للردِّ في شكلٍ كامل على طلبات إريتريا للحصول على إيضاحات**». وللمرَّة الأولى يذكر المجلس في بيانه عبارة "نناشد بقوَّة" الأطراف المعنيَّة للتعاون مع المنظمة، فالتشديد له دلالاته الدبلوماسيَّة والإجرائيَّة التي يعرفها كل من خبر آليَّة عمل المجلس.

بناءً عليه وجدت أديس أبابا في الأمر ثغرة يمكن توسيعها، فبدأت تروّج إلى أن المجلس بصدد فرض حظر دولي على إريتريا. وقامت وزارة خارجيَّتها بإصدار بيان يوم ١٩٩٩/١/٢٦، ناشدت فيه المجتمع الدولي الضغط على إريتريا سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً لإجبارها على قبول المقترحات الأفريقيَّة، وأوضح البيان: «**إن حلَّ الأزمة لا يزال مرتبطاً بقبول إريتريا بسحب قواتها من المناطق التي احتلتها وقبول المقترحات الأفريقيَّة التي وجدت القبول من مجلس الأمن**».

في اليوم نفسه، جمع رئيس الوزراء الإثيوبي الدبلوماسيين الأفارقة المُعتمدين في بلاده، وناشد في هذا اللقاء المجتمع الأفريقي عبرهم: «**استخدام جميع أنواع الضغوط على إريتريا لقبول الاقتراحات الأفريقيَّة**»، وقال أن بلاده: «**قبلت جميع الاقتراحات بقليلٍ من التحفظات لاحترامها القوانين الدوليَّة**»، واعتبر أن إريتريا: «**استخفَت بجميع المبادرات الإقليميَّة والدوليَّة ولم تمتثل لجهود منظمة الوحدة الأفريقية**».

كأنما أراد رئيس الوزراء الإثيوبي أن يُهيئ الذين تحدَّث إليهم لما هو آتٍ، فقد بات واضحاً أن الخطاب السياسي الإثيوبي بدأ يُركِّز على رفض إريتريا للمُقترحات الأفريقيَّة، وأسقط متعمِّداً ذكر أي شيء يشير إلى أنها تقف منتظرة رد المنظمة على ما طلبته من إيضاحات، وتبع الخطاب السياسي أيضاً تحرُّكات دبلوماسيَّة وضخ إعلامي مكثف.

لم تستطع الجهود الإريتريَّة المُتواضعة دبلوماسياً وإعلامياً أن تقف في وجه ذلك السَّيْلُ العرم الذي ألقت به العوادي في طريقها، فاكتفت بما ظلت تردِّده منذ بدء الأزمة لعالم لا يرهف السمع إلاَّ للجديد المثير.

كان الرئيس الإريتري وقتها في جولة أوروبيَّة زار فيها بلجيكا والتقي رئيس الوزراء جين لوك دهاني وكبار المُفوَّضين في الاتحاد الأوربي، وتوقف في إيطاليا والتقى وزير الخارجية لامبرتو ديني، وفي كُلِّ هذه اللقاءات أشار إلى أن الأمر يتوقف على رد المنظمة الأفريقيَّة على التوضيحات التي طلبتها حكومته. لكن المثير أن اليد الدبلوماسيَّة والسياسيَّة الإثيوبيَّة قد سبقته إلى تلك المواقع برسائل من رئيس الوزراء الإثيوبي إلى كل مَن التقاهم الرئيس الإريتري، ترمي في اتجاه الخطاب الذي ورد ذكره، وهذا ما كشف عنه الرئيس الإريتري بعد عودته. وقال أيضاً إن مسئولين في وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة أرسلوا رسائل مماثلة للشخصيات التي التقاها، تطالبهم بالضغط على إريتريا لقبول المقترح الأفريقي والابتعاد بالاتحاد الأوربي عن الدخول في المشكلة، بدعوى عدم التسبب في كثرة الوسطاء.

انضمَّت بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونصحت رعاياها: «**عدم السفر إلى إريتريا وإثيوبيا، وطالبت المقيمين في البلدين بإعادة النظر في وضعهم إن لم يكن بقاؤهم ضرورياً، وأن يجلوا عائلاتهم، خُصوصاً أن وسائل السفر متاحة**».. هكذا تنحصر دائماً هُموم الدُول الغربية في الاهتمام برعاياها، عندما تدرك أن وميض النار يوشك أن يكون له ضرام.

بهذا الزخم الكبير، بدأ شهر يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٩ يمشي متثاقلاً، وقد اتضح لكل مراقب للأحداث بأنه تميَّز بسباق غير متكافئ بين عمليتي الحرب والجهود السلميَّة، وهو في الواقع سباق أشبه بسباق الأرنب والسلحفاة.

ختم الرئيس الإريتري هذا الشهر المتوتر بحوار مطوَّل في التلفزيون المحلي مساء يوم ١٩٩٩/١/٣١، أكد في خاتمته أنهم: «**تحت أي ظرف من الظروف، وأياً كانت أساليب الاستفزاز أو الإثارة، سوف لن نكون البادئين بإطلاق الرصاصة الأولى**».

اتّضح من خلال هذا اللقاء أن إرتريا قد تلقت أخيراً إجابة على "توضيحاتها". فقد نطقت المنظمة بذلك عبر ناطقها الرسمي السيد إبراهيم نَقش

في اللقاء الشهري مع المُراسلين الصحفيين، وقال إنهم: «أرسلوا رداً على ٢٩ استفساراً تقدّمت بها إريتريا، وتسلمتها يوم ١٩٩٩/١/٢٦».

قال الرئيس الإريتري في اللقاء المذكور: «لقد وصلتنا الإجابات بطريقة غير مباشرة، ونحن الآن بصدد دراستها، وفي الوقت المناسب سنتخذ الخطوات اللازمة بشأنها».. وأضاف أيضاً: «إن إطار العمل الأفريقي ليس بأمر مُنزل من السماء كالإنجيل أو الفرقان، بل هو إطارٌ للعمل يمثل مقترحاً لمسيرة السلام، وبالتالي علينا أن ندرُس الرُدود التي أعطيت لاستفساراتنا بتأنٍ، ومن ثمّ النظر فيما إذا تطلب الأمر إبداء رأينا أو طلب المزيد من التوضيح، ولا تستدعي الأمور التعجل أو التسرع والاضطراب والتربُّص».

لكن حقيقة كان هناك من يتربُّص.. فثمَّة أشياءٍ كانت تجري في كواليس مجلس الأمن.. وثمَّة أشياء كانت تدور في الغرف المغلقة في المنظمة الأفريقية.. وثمَّة أشياء كان يعد لها في أحشاء القصور الإمبراطوريَّة العتيقة في أديس أبابا.

بهذا التداعي السريع، بات من المُسلّم به عند القيادة الإريتريَّة - بالوقائع المذكورة- أن ثمَّة شيئاً ما في مواقف الثالوث الذي يحاول احتواء الأزمة (مجلس الأمن، الخارجيَّة الأمريكيَّة، المنظمة الأفريقيَّة)، وليس واضحاً تماماً ماهيَّة هذا الشيء، إلاّ أن قرائن الأمور تقول إن وراء الضغط هدفاً آخر.

تردَّد أيضاً من مصادر - بصورة غير مُؤكَّدة- أن عناصر في مجلس الأمن تأثرت بالدعاوى الإثيوبيَّة، أو متعاطفة في الأصل معها، شكَّلت لوبياً شرع في إعداد مشروع قرار كان في حدِّه الأدنى يقضي بإدانة إريتريا، وفي حدِّه الأعلى يفرض عليها عقوباتٍ شاملة في حال رفض المُقترح الأفريقي بعد الإيضاحات. وتردَّد أيضاً في هذا الصدد، أن دولة صديقة سرَّبت ذلك إلى القيادة الإريتريَّة، التي اهتدت إلى فكرة إعادة انتشار قوَّاتها في منطقة النزاع، بصورةٍ تسحب البُساط من الدعاوى الإثيوبية وتُجهضَ ذلك المُخطط، ريثما يتم تدارُسها لرُدود المُنظمة، وأن تلك الخُطوة عُرضَت على القيادة العسكريَّة، التي أبدت جدلاً حولها أقرب إلى التمنُّع، ولم تستطع جبال "بادِمّي" المتناثرة أن تحفظ السر، فقد تردَّد أن بعض المسئولين القائمين على تشغيل أجهزة إرسال واستقبال الشفرات كانوا يرسلونها إلى الجانب الآخر، انحيازاً لجُذُورِهِم الضاربة في أعماق قوميَّة التيغراي، فقد غلب الطبع التطبُّع.

كان الشيء الذي لم يُثِر انتباه أحد في الخارج - ربَّما لأنه لا يعنيهم في كبير شيء- هو أن عمليَّة الحصاد للموسم الزراعي التي انتظمت في البلدين لعدَّة شهور وكانت سبباً في وقف هدير المدافع مؤقتاً قد انتهت، فقد حصدت السَّواعد السمراء كميات وفيرة من زرعٍ كان مُوسمه استثنائياً في فيض خيراته، وعنى ذلك أن البطون قد ضمنت ما يَسُدَّ رمقها، لكن بطن الحرب الضامرة كانت تعوي عواءً متواصلاً.

تواصلت المساعي الدبلوماسيَّة، فقد جاء الوفد الفرنسي مرَّة أخرى إلى أديس أبابا يوم ١٩٩٩/٢/٢، ثم أسمرا يوم ١٩٩٩/٢/٣، وتزامَنَ وصوله مع مغادرة السيد محمد سحنون -الجزائري الأصل- أسمرا إلى أديس أبابا، حيث التقى المسئولين هناك يوم ١٩٩٩/٢/٤.

وقعت الواقعة

من المُفارقات أن الواقعة قد وقعت في الجولة الثانية أثناء وجود السيد سحنون، التزم الرئيس الإريتري بما أعلنه، فأطلقت إثيوبيا الرصاصة الأولى، وبذا تكرَّر سيناريو الجولة الأولى التي كانت قد انطلقت رصاصتها بعد ساعات قليلة من مغادرة وفد الوساطة الأمريكي.

بالوقائع التي تمَّ سردها، لم يكن ذلك مفاجئاً، حيث وصلت أرنب الحرب قبل سُلحفاة الحلِّ السِلمي، وقد أكَّد اندلاعها حقيقة أزليَّة، هي أن الحرب بالفعل أوَّلها كلام.. كانت إثيوبيا قد مهَّدت لها بإصدار بيان يوم ١٩٩٩/٢/٥، ذكرت فيه أنها: **«ستواصل الحرب ما لم تنسحب إريتريا من تلقاء نفسها من بقيَّة الأراضي الإثيوبية التي تحتلها، امتثالاً لمقترحات منظمة الوحدة الأفريقيَّة»**.

وكغطاءٍ لتبرير بدئها للحرب، ادَّعت إثيوبيا أن طائراتٍ إريتريَّة قصفت مدينة "عدي جرات"، وأرادت بذلك توريطها أيضاً في انتهاك اتفاق حظر القصف الجوي. إلاَّ أن المراقبة الجويَّة الفرنسيَّة المرابطة في جيبوتي أكَّدت كذب المزاعم الإثيوبيَّة، كذلك أوضح الرئيس كلينتون في بيانٍ صحفي يوم ١٩٩٩/٢/٩، أن: **«إثيوبيا انتهكت حظر الضربات الجويَّة»**، الأمر الذي اضطر رئيس الوزراء الإثيوبي أن يعلن لاحقاً خطأ المعلومة. لكن في ظِلِّ أوار الحرب التي احتدمت بمعارك ضارية لم يسأل أحد بعدئذٍ من بدأ الجولة الثانية، فقد قُمِعَ كل صوتٍ حاول أن يعلو على صوت البُندُقيَّة.

كان القتال قد شَمِلَ كل الجبهات، ولأنه لا فضيلة مع الحرب فهي لا تعرف المسلمات الأخلاقيَّة، كانت العلامة الفارقة هذه المرَّة أن سقط التحفظ الإريتري القديم، الذي دَرَجَ على عدم إعلان الخسائر امتثالاً للتقاليد النضاليَّة. فأعلن بيان صدر عن وزارة الخارجيَّة في اليوم التالي للجولة ٢/٧ عن تدمير لواءين تدميراً كاملاً، وأسر أكثر من مائة جندي إثيوبي، إضافة إلى تدمير عدد من بطاريات الصواريخ المُضادَّة للدبَّابات، أما إثيوبيا فقد تبارت في إصدار البيانات، ولم يكن ذلك نهجاً جديداً، لكن الجديد كان في استيعابها مجدَّداً لقوَّات النظام السابق (مانغستو) وضمِّهم إلى صفوف القوَّات النظاميَّة، كذلك منحت الطيَّارين السابقين إغراءاتٍ، واعترف رئيس الوزراء الإثيوبي لأوَّل مرَّة لوكالة الصحافة الفرنسيَّة بأن: **«خُبراء عسكريين أجانب يشاركون في إعداد العسكريين الإثيوبيين، وربَّما أيضاً العسكريين الإريتريين وكذلك صيانة معدات الجيشين»**.

وربَّما تأكيداً لذلك نشرت صحيفة 'ذي تايمز' البريطانيَّة في عددها الصادر يوم ١٩٩٩/٢/١٩: «**إن مدينة "ميكلي" أصبحت مركزاً لإقلاع الطائرات الحربيَّة الإثيوبية، وأن طائرات حربيَّة من طراز "سوخوي ٢٧" تُشاهَدُ مُرابطة على أرض المطار، بينما يوجد طيَّاروها القادمون من رُوسيا وأوكرانيا وبلغاريا بعيداً عن الأنظار في الفنادق والحانات**». وتبعتها صحيفة 'أزفستيا' الرُوسيَّة، حيث نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٧، أن: «**فريقاً روسياً بقيادة الجنرال المتقاعد يواكيم يوناكوف يقودون قوَّات الطيران الإثيوبي، وأن الجنرال المذكور يواكيم يعمل كمستشارٍ خاص لقائد القوَّات الجويَّة الإثيوبية الجنرال أببي**».

قام مجلس الأمن في يوم ١٩٩٩/٢/١٠، بإخراج سهم آخر مِمَّا تبقى في جرابه، فقام باستصدار قرار بالرقم ١٢٢٧، نصَّ على حظر مبيعات الأسلحة للطرفين. أبدت الحكومة الإريتريَّة ملاحظاتٍ عليه في بيان يوم ٢/١٢، وفي إثيوبيا رفضه البرلمان، واعترض عليه مندوبها في المجلس، وقال إنه كان يجب أن يُوجَّه لإريتريا وحدها، وأورد مقارنة غير واقعيَّة في هذا الشأن، حيث قال إنه عندما قامت الحرب بين إثيوبيا وإيطاليا الفاشيَّة، قامت عُصبة الأمم بفرض حظرٍ على الطرفين، في وقتٍ كانت إيطاليا تستطيع شراء السلاح من أي جهة. وأضاف أن المجلس كرَّر نفس الخطأ الآن لأن إثيوبيا دولة مغلقة ليس لها منفذ بحري، عكس إريتريا.

لأن الأمور جَرَت في اتجاه لم يشتهه اللوبي الذي ذكرنا أنه تشكَّل في كواليس المجلس، أجهضت سيناريوهاته وبقيت حبيسة النفوس الرخيصة.

كان واضحاً أن هناك تصميماً إثيوبيَّاً في هذه الجولة على مواصلة الحرب رغم الخسائر البشريَّة التي نقلتها وسائل الإعلام، وذلك ما أكده بيان للمتحدثة الرسميةِ السيدة سالومي تاديسي مع دخول المعارك يومها السادس، قالت فيه: «إن إثيوبيا لن توقف هجماتها ضدَّ العُدوان الإريتريِ ما لم تنسحب قوَّات أسمرا من الأراضي التي احتلتها في مايو (أيار) الماضي، وذلك مع احترامها الشديد للنداءات الدوليَّة بوقف الحرب، خصوصاً الغارات الجويَّة الإثيوبيَّة».. وبالفعل مع اشتداد المعارك كانت الأصوات تنادي لتسمع حياً، ولكن لا حياة لمن تنادي.

وقد بدأت "بورصة" الوساطات ترتفع مرَّة أخرى بدخول اليمن، التي أعلنت أن لها مبادرة دعا خلالها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجيَّة عبدالقادر باجمال «**ممثلين عن الحكومتين للقاء في صنعاء، لإجراء حوارٍ ودي، ودخول محادثات سلميَّة جادَّة وصادقة، وبحث كل المبادرات المطروحة من الأطراف الدولية والإقليميَّة**».

ذلك طبقٌ سبق وأن عافته نفسا الطرفين مراراً، وتلك دعوة يقال لها في الأمثال السودانية الدارجة "عزومة مراكبيَّة".. ويُقالُ عمَّن كان يتناول طعاماً على

ظهر قارب (مركب) في عرض البحر وينادي على الواقفين على الشاطئ بأن يشاطروه الطعام.. بالطبع لم يحضُر أحد، بل لم يقُل أحد بأن الأرض قد ضاقت بما رَحِبَت للدرجة التي لم يجد فيها الطرفان مكاناً يلتقيان فيه.

لم تنتظر إثيوبيا طويلاً لتفكِّر ثم تقدِّر، فقد خصَّت المتحدثة باسمها "سالومي تاديسِّي" مراسل وكالة الأنباء اليمنيَّة 'سبأ' في العاصمة أديس أبابا يوم ٢/١٦ دون سواه من المراسلين وصرَّحت له برفض المبادرة اليمنيَّة، أما إريتريا فلم تُبدِ مانعاً.

مع رفض المبادرة اليمنيَّة بتلك الصورة المذكورة أعلاه، أمطر الإعلام الإثيوبي طرفاً كان يُعَدُّ من أصدقاء حكومته بزخَّات من رصاص المعارك، فشن هجوماً شديداً علي ليبيا، وحدَّدت صحيفة 'ريبورتر' المُقرَّبة من السُّلطات الحكوميَّة بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٤: **«اتهامها ليبيا بتقديم سبعين مليون دولار أمريكي لإريتريا لمساندتها في المجهود الحربي ضدَّ إثيوبيا، وإمدادها بالنفط مجاناً، وتدريب القوَّات الإريتريَّة، وإرسال مستشارين وخبراء إلى أسمرا منذ اندلاع الأزمة في مايو (أيار) الماضي».**

لقد سبق وذكرنا أن العلاقة توطَّدت بين إريتريا وليبيا، للدرجة التي لا يستطيع أن ينفي أحد دعم الثانية للأولى اقتصادياً، أو حتى عسكرياً، لكن محاولة تحديد هذا الدعم هو ضربٌ من ضروب المُبالغة، ذلك لأن البلدين أحاطاه بسياج متين من السريَّة، للدرجة التي لا يستطيع أي كائنٍ أن يمارس فيه حتى خاصيَّة التكهُّن.

ظلت الحرب مُستَعِرَة لعدة أيام، على عكس الجولة الأولى التي كانت متقطعة، وكان القتال ينتقل من جبهة إلى أخرى على امتداد الحدود برشاقة عصفور أرهقه الشجن، وبات لا يقوى على الصبر في غُصنٍ واحد لفترة طويلة.

في سياق انهمار سيل الوساطات مجدَّداً، قام وفد من دول الترويكا الأوروبيَّة بزيارةٍ كان الهدف منها تفعيل إطار العمل الأفريقي، بدأها بأديس أبابا، ولكن رئيس الوزراء الإثيوبي رفض مقابلتهم، بدعوى أنه غير موجود في العاصمة. وقابلهم وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن يوم ١٩٩٩/٢/١٩، وكذلك سكرتير المنظمة الأفريقيَّة سالم أحمد سالم، وكان الوفد برئاسة وزير الدولة الألماني لودجير فالمر وتسعة أعضاء، من بينهم نائب وزير خارجيَّة النمسا وسفير فنلندا في مصر، وغادر الوفد أديس أبابا والتقى الرئيس أسياس أفورقي والمسئولين الإريتريين يوم ٢/٢٠، وعقدوا مؤتمراً صحفياً في أسمرا، أعلنوا فيه فشل مساعيهم. وبذلك كان هذا الوفد هُو الوحيد المتصالح مع مهمَّته، حيث لم يحاول أن يداري العثرات التي واجهته بأي أساليب دبلوماسيَّة.

بزيارة هذا الوفد، سجَّلت المشكلة الإثيوبيَّة الإريتريَّة رقماً قياسياً في المبادرات السياسيَّة والدبلوماسيَّة التي حاولت أن تطفئ نارها دون جدوى.

ظلت الجهود السلميَّة بعدئذٍ تراوح حول دور المنظمة الأفريقية، ولكن من البعد بـ"الريموت كنترول".. وفي أثناء ذلك كانت البندقية تتحاور حواراً مأساوياً على الجبهات الثلاث، وكلما هدأت المعارك قليلاً لالتقاط الأنفاس، تساقطت البيانات وهي تحمل في ثناياها أرقاماً تشمئز منها النفس.

مع اشتداد المعارك، بدا وكأنما العالم الخارجي انتبه إلى أن حرباً بهذه الضراوة لا يمكن أن تكون حرباً حدوديَّة.. وبدأ الجنود الإثيوبيون الذين وقعوا في الأسر يعترفون بتعليماتٍ أمليَت عليهم، تطلب منهم الوصول إلى أسمرا وإسقاط "حكومة الجبهة الشعبيَّة".. ذلك ما دفع السيِّد الأمين محمد سعيد، سكرتير الجبهة الشعبيَّة لأن يُؤكِّد في حوار له مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٢/١٩ وجود أجندة أخرى خفيَّة: **«أعتقد أنه ثَبُتَ تماماً للعالم بأن الإثيوبيين لا يستهدفون أرضاً حدوديَّة معيَّنة، بقدر ما يستهدفون إعادة احتلال إريتريا مرة أخرى»**.

كان ذلك حديثاً خطيراً دفع السيِّدة سالومي تاديسِّي أيضاً في اليوم التالي لإصدار تصريح نفت فيه أن تكون بلادها **«تهدف من وراء الحرب إلى إسقاط النظام القائم في أسمرا»**، وقالت: **«إن إثيوبيا ليس لديها أطماع توسعيَّة، وإن أسمرا تسعى من وراء ما تروِّجه إلى تضليل الرأي العام»**.

مع أخبار المعارك التي كانت تشير إلى ميل الكفة العسكريَّة لصالح إريتريا، بدأ المواطنون يُعبِّرون عن فرحتهم بطريقتهم الخاصة، كلما تناقلت وسائل الإعلام وقائع الانتصارات. كان واضحاً أن الفرح قد بلغ ذُروة التشبُّع، وكأنما كان الإريتريون يستعيدون زخم أحداث النضال المسلح، الذي لم تجف دماء شهدائه بعد، فقد كان كل شيء طازجاً حتى رائحة الموت.

باستخدام إثيوبيا سلاح طيرانها بصورة واسعة في المعارك، أصدرت وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة بياناً قالت فيه: **«إن المغامرات الجويَّة لزُمرة "ويَّاني" لا يمكنها أن تغيِّر شيئاً على الأرض، إلاَّ أن صمت المجتمع الدولي حيالها أصبح عاملاً لتمادي هذه الزُمرة في مغامراتها»**، واستطرد البيان: **«نود إبلاغ جميع المراقبين عن عزم إريتريا اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لردع هذه المغامرة»**. وقد جاء البيان الإريتري هذا مستلهماً لنبض الشارع، كما أنه كان يعبِّر عن موقف مطمئن.

التقت السَّاق بالسَّاق

بعد ذلك البيان، ران صمتٌ رهيب على وسائل الإعلام الإريتريَّة، وأصبح الحديث شحيحاً عن معارك الجبهات، وبدأ الهمس يمزِّق جهراً بكارة أشياء محرَّمة.

لأن هدير المدافع كان يُسمعُ على بُعد عشرات الكيلومترات، فقد كان الشارع الإريتري متأكداً بأن هناك معارك طاحنة تدور، لكن التكتُّم الذي طرأ على وسائل الإعلام المحليَّة جعل القلق يسري سريان النار في الهشيم، وذلك لعدَّة أسباب، منها أن الحديث عن انتصارات الأيام السابقة أوصل الروح المعنويَّة إلى القمَّة.. الشيء الثاني، أن المواطن الإريتري في تكوينه مازال معطوناً بنشوة انتصارات حرب التحرير، باعتبارها عملاً إعجازياً، ولم يمضِ على ذلك زمن طويل حتى يلفها النسيان، فالذي وطَّن نفسه على هذا المناخ، يشق عليه أن يتقبَّل نقيضه بيُسرٍ وسُهُولة.

كانت الإذاعة الإريتريَّة تعمل على نوباتٍ مُوزَّعة يومياً على برامج باللغات المحليَّة المختلفة. أنهى القسم العربي برنامجه في الساعة العاشرة، وتوقف الإرسال لفترة راحة معتادة. وفجأة تواصَلَ البث بنحو ساعة على غير ما هو مُعتاد، وبدأت الموسيقى تعزف مُنوِّهةً إلى بيان هام تمَّ بثه بعد دقائق، وكان ذلك في يوم ١٩٩٩/٢/٢٦.. جاء في البيانِ: «**في هجوم اليوم، تقدَّمت قوَّات العدو في بعض الدفاعات الثابتة لقوَّاتنا، مِمَّا أدَّى إلى أن تُجري قوَّاتنا بعض التغييرات في الخطوط الدفاعيَّة، بحيث تلائم إلحاق خسائر أكبر بقوات العدو**»، وأضاف البيان: «**إن هذا التغيير الذي أحدثه العدو من خلال تجميع جنوده بكثافة في موقع واحد ومحدَّد، لا يعدو كونه تغييراً آنياً، وتواصِل قوَّات الدفاع الإريتري تصدِّيها الباسل لهجمات قوَّات العدو حتى يتم استنزافها بالكامل**».

كان ذلك هو البيان "الكارثة"، وقد كان لإذاعته على ذلك النحو أثره السيئ على نفوس الإريتريين، فلم تستطع المُحسِّنات التي أضفيت عليه، والتعبيرات المُطمئنة أن تقول لهُم إن ما حدث هو الذي كانوا يخشونه تماماً. ولولا تدثُّرهُم بشيءٍ من قوَّة التحمُّل لخرُّوا جميعاً صَرْعَى، وكان هذا البيان في الأصل عندما وصل للزُملاء في الإعلام، رأى بعضهم أن إذاعته على ذلك النحو ضارَّة، وأرادوا التشاور في الكيفيَّة التي يمكن إخراجه بها بصورة تخفف من وقع ما حدث، لكن هاتفاً "صارماً" جاء من عَلٍ طلب منهم إذاعة الأمر كما وصلهم دون تفكير في تعديل أو تحوير أو غيرهما.

قضى الإريتريون سحابة يومهم ذاك في ذهول، وتمُورُ دواخلهم بأشياء يصعُب تحديدها، وفي اليوم التالي ٢/٢٧ صدر البيان بصياغة جديدة لا تختلف في الجوهر كثيراً، لكن الثاني أورد أرقاماً تفصيليَّة عن خسائر القوَّات الإثيوبيَّة في الأيام الأربعة التي دارت فيها المعارك "الصامتة". وكان واضحاً أن الأرقام هدفت إلى إعادة التوازُن النفسي والمعنوي وامتصاص أزمة البيان الكارثة، فقال: «**نود أن نوضح للشعب الإريتري في هذه المرحلة التي نتحمَّل فيها العهد والمسئوليَّة التاريخيَّة أننا وأياً كانت الأسباب، وإن اخترنا أن نتراجع إلى الخلف ونجري تغييرات ملائمة في خطوطنا الدفاعيَّة، فإننا لم نتكبَّد أي خسائر ذات شأن**».

أورد البيان خسائر في العتاد العسكري الإريتري، وقال: «**إنها لم تتعدَّ سوى دبَّابتين احترقتا، واثنتين أخريين أصيبتا بعطب**»، لكن كان ذلك رقماً يثير الشكوك أكثر مِمَّا يثبت اليقين بالمقارنة مع الخسائر التي ذكرها عن الجانب الإثيوبي، والتي قال إنها: «**بلغت أكثر من ٩ آلاف قتيل و١٢ ألف جريح و١٧٠ أسيراً، وتدمير ٤١ دبابة والاستيلاء على ثلاثة، وإسقاط طائرة مروحية**».

لم يشأ البيان كشف أي خسائر بشريَّة في صفوف قوَّاته، ليس لأن ذلك تقليدٌ إريتري، ولكن أيضاً لأنه أمرٌ لا يمكن أن يكون صائباً في ظِلِّ الظروف التي نتجت عن البيان الكارثة. غير أن المثير في ذلك البيان، هو أنه الوحيد منذ بدء القتال، الذي صدر باسم قوَّات الدفاع الإريتريَّة، حيث أن البيانات التي سبقت والتي تلت كلها تحمَّلت مسئوليَّتها وزارة الخارجيَّة، غير مكترثة إن كان ذلك أمر سيكون وقعه غريباً على المراقبين الذين يعلمون أن المُؤسَّسيَّة النمطيَّة أو التقليديَّة توكَلُ في مثل هذه الأمور لوزارة الدفاع.

كشفت تلك المعارك عن جزء من سيناريو الثالوث الذي ورد ذكره، إذ تسرَّبت معلوماتٍ أكَّدت أن أطرافه التي تتمتع بعلاقات جيِّدة مع السُّلطات الإثيوبيَّة نصحتها أثناء سير المعارك المُتقطعةُ منذ السادس من فبراير (شُباط) بعدم بعثرة جهودها، وأنها يجب أن تركز على جبهة "بادِمِّي"، وأمدَّتها بصور التقطت بالأقمار الصناعيَّة توضح مكامن الضَّعف في تلك الجبهة.

بناءً عليه، قامت القوَّات الإثيوبيَّة بسحب بعض وحداتها العسكريَّة من الجبهات، وحَشَدَت أكثر من نصف جيشها في تلك الجبهة، وصمَّمت على حسم المعركة بالأسلوب الذي جرَّبته إثيوبيا في أواخر القرن التاسع عشر في معركة "عدوا" مع الإيطاليين، وهو أسلوب الموجات البشرية Human Waves.. وفي التاريخ المحدَّد دفعت بهذه الجحافل إلى الأمام في عملية سمَّتها "غروب الشمس"، وذلك في إشارة لما سَبَقَ وصرَّح به الرئيس الإريتري في استحالة انسحاب قوَّاته من "بادِمِّي" «**حتى وإن لم تشرق الشمس**».

في مواجهة أمواج بشريَّة كتلك، لم يكُن ثمَّة خيار أمام القيادة الميدانيَّة الإريتريَّة سِوَى سحب قوَّاتها إلى الخلف وتغيير دفاعاتها، ولكن تردَّد أن جدلاً دار بين مُقِرٍ لذلك ومختلف، أدَّى إلى شيء من التباطؤ أو التلكؤ. وأثناء ذلك كان أوَّل الموج البشري الإثيوبي قد وصل، وآخره كان لا يرى بالعين المجرَّدة.

التفت السَّاق بالسَّاق، والتحم الجيشان لدرجة الاشتباك بالأيدي، وقد استطاع بعض الجنود الذين شاركوا في هذه المعركة وصفها بصورة سرياليَّة تدعو للدهشة والتأمُّل في طبيعة هذه الحرب (إريتريا الحديثة ١٩٩٩/٣/٦)، قال أحدهم: «**ما زال يحضرني إقدام "انقسوم" و"زكرياس" اللذين اشتبكا بالأيدي مع اثنين من قوَّات العدو، فتلاهما خنقاً ورميا بهما في الهاوية**».. وقال آخر: «**حقيقة في**

البداية ذُهِلْت عندما رأيتُ أعدادهُم الكثيفة، وكنتُ أقول: كيف سنواجههم؟! ولكن مع بداية المعركة، نسيتُ ذلك الشعور، وزاد سعيرها حتى أدّى إلى اشتباكٍ بالأيدي». وقال ثالث: «**بينما كنتُ أسدِّد ضرباتي على كثافتهم، حيث يصعُب عليك تحديد هدف معيَّن لأعدادٍ تسير كالجراد، وبينما أنا كذلك، هاجم دفاعنا أحد أفراد العدو فتصدَّى له "زكرياس" بأن أمسك بتلابيبه فخنقه، فأخرج جندي العدو سكينة ليضرب بها زكرياس ويحرِّر نفسه، لكن زكرياس أمسك السكين بيده اليُسرى وضغط أكثر على رقبته فخنقه».**

بهذه الوقائع، تكون هذه الحرب قد استُخدِمَ فيها النقيضان، البدائي والتقني، فقد سبق أن وصفها السيد محمد سحنون ('الحياة' ١٩٩٩/٢/١٢) بأنها: «**أول حرب تستخدم فيها تكنولوجيا متطوِّرة في أفريقيا».**

كانت التغييرات التي أجرتها قوَّات الدفاع الإريتريَّة في خُطوطها الدفاعيَّة - وفقاً للبيان- هي أسلوب درجت عليه منذ حرب التحرير الأولى، لكن ذلك أمر لا تعرفه وسائل الإعلام الخارجيَّة التي تطبَّعت في الحروب على استخدام مصطلحين فقط: "النصر" أو "الهزيمة".. ولهذا راجَ المصطلح الثاني، مستنداً إلى أن إثيوبيا ألحقت بإريتريا هزيمة كبيرة.

في ذلك المناخ أعلنت إريتريا يوم ٢/٢٧ قبولها بالمُقترح الأفريقي، وأرسلت موافقتها تلك إلى رئيس المنظمة بليز كومباوري.

اعتبرت وسائل الإعلام الخارجيَّة كذلك أن صدور إعلان الموافقة الذي تزامن مع انتشار مصطلح "الهزيمة"، هو نتاج طبيعي لها. وكان هذا الرَّبط حقيقة أكدها الرئيس الإريتري في حوارٍ له بعد أيام قلائل من الحدث مع التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٩/٣/١٣، حيث قال: «**إن التقييم التلقائي الذي يأتي إلى الأذهان هو أن إريتريا اختارت أن تُجري بعض التغييرات في الأماكن الدفاعيَّة أو إخلاء بعضها، ولذلك أعلنت القبول باتفاقِ إطار العمل».. وأضاف: «لقد تزامن القبول مع إجرائنا تغييراً عسكرياً، وهنا ربَّما يحاول البعض أن يربط بين هذا وذاك».**

ذلك ليس احتمالاً، فقد رَبَطَ البعض بين هذا وذاك، ولم يكن بوسع أي مراقب للأحداث ألاّ يركن للتفسير الظاهري، رغم أن للحرب حساباتها الخاصة. لكن الرَّبط كان وقعه أسوأ وضاعف من حجم معاناة الشارع الإريتري.. غير أن المواطن الإريتري جُبِلَ على الطاعة برصيد الثقة التي أولاها لقيادته، والتي ترتفع حينما يكون الوضع متعلقاً بخطر خارجي يحدِّق بهم، ولذلك فهُم لا يسألون الأسئلة التي يجب أن تُسأل في مثل تلك المواقف، حتى ولو كانت من قبيل التنفيس عن كربهم.

في مساء نفس اليوم الموافق ٢/٢٧، اتصل السيد كوفي عنان بالرئيس أسياس أفورقي في الساعة السادسة (بالتوقيت المحلي)، وبالطبع لم يعرف أحد

بالتحديد ما جرى خلالها، لكن بعد ساعاتٍ قليلة منها، كان التلفزيون المحلي يُجري حواراً مع وزير الخارجيَّة هايلي وُلدتنسائي، فكشف عن خطوطها العريضة، وقال: «**طالب الرئيس أسياس كوفي عنان بأن يدين المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة هذا العدوان التوسُّعي، وأن يعملا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإرسال مراقبين لاستقصاء الحقائق على أرض الواقع، وأن يعمل مجلس الأمن على تنفيذ ترسيم الحدود بأسرع ما يمكن**». وأضاف من جانبه: «**أكد السيد كوفي عنان أنه سيدعو لاجتماع طارئ لمجلس الأمن، وأن هذا الاجتماع سيُعقد عند الساعة الثالثة عصراً (بتوقيت نيويورك) وأنهم سيبذلون قصارى جهدهم لإيجاد حلٍ سلمي لهذا النزاع**».

طبقاً لذلك، اجتمع المجلس وأصدر بياناً رحَّب فيه بقبول إريتريا اتفاق العمل الأفريقي، ونوَّه بقبول إثيوبيا المُسبَق به، وطالب بالوقف الفوري لجميع أشكال العدوان.

مع بداية شهر مارس (آذار) أعلنت إثيوبيا أنها: «**حققت نصراً كاملاً**» وقالت المتحدثة باسم حكومتها: «**إن قوَّاتنا تمكَّنت من طرد القوَّات الإريتريَّة من مناطق راهن الرئيس الإريتري أسياس أفورقي على أن انسحاب قوَّاته منها يعادل عدم شروق الشمس مرَّة أخرى**».

بدا القادة الإثيوبيون "يُشعِرون" في وصف أحداث "بادِمي"، ففي حوارٍ له مع تلفزيون 'الجزيرة' يوم ١٩٩٩/٥/٢٠، قال رئيس الوزراء مِليس زيناوي: «**معركة "بادِمي" أعتبرها أكبر معركة في أفريقيا - بما في ذلك شمال أفريقيا- بعد الحرب العالمية الثانية.. مئاتٌ من قطع المدفعيَّة.. آليات مدرَّعة.. وعشرات الآلاف من الجنود اشتركوا في هذه المعركة العنيفة طيلة أربعة أيام.. لذا فإن الخسائر في كلا الطرفين كانت بالآلاف.. وخسائرنا كانت أقل بكثير من خسائر الإريتريين.. وأعتقد أن النتائج واضحة.. وحقيقة هُم اضطروا للفرار من "بادِمي"، وهي إشارة واضحة إلى أنهم عانوا كثيراً**».

وفي يوم ١٩٩٩/٤/١ قال وزير المواصلات الإثيوبي "محمود درير"، الذي كان في زيارة للخرطوم في حوارٍ أجراه معه التلفزيون السُّوداني: «**هزمناهم في معركة بادِمي.. أقاموا خندقاً طويلاً.. هُم يتحدثون بأنهم الأساتذة ولا يستطيع أحد أن يكتب عن حرب الخنادق إلاّ ويكتب عن الإريتريين. لكننا هزمناهُم وطردناهُم منها**». وأضاف: «**الشعب الإثيوبي العريق هزم إيطاليا الفاشيَّة في الثلاثينات، التي كانت مدجَّجة بالأسلحة.. وما حدث الآن إعادة للتاريخ**».

نزلت المُناشدات كالمطر من شتى بقاع العالم، تدعو الطرفين للوقف الفوري لإطلاق النار، وأصدرت المنظمة الأفريقيَّة بياناً يوم ١٩٩٩/٣/١، جاء فيه: «**بالنظر إلى قبول الطرفين اتفاق إطار العمل، ينبغي وقف القتال فوراً**»، ثمَّ أرسلت وفداً غادر أديس أبابا يوم ١٩٩٩/٣/٢ إلى إريتريا عن طريق المملكة

العربية السعوديَّة، ولأن الوفد هو بطبيعة الحال يعكس واقع المنظمة، أخذت أعضاءه سُنَّة من النوم في صالة الترانزيت بمطار جدَّة، فغادرت الطائرة المتجهة إلى أسمرا يوم ٣/٣ بدونهم، الأمر الذي اضطرَّهم للبحث عن وسيلة أخرى تقلهم، إذ كان لا بُدَّ من أسمرا وإن طال السفر.

نظرياً، بقبول إريتريا المقترح الأفريقي كان يفترض أن يكون ذلك خاتمة المطاف، إذ جفت الأقلام، ورفعت الصُحُف.. ونظرياً أيضاً طالما حدث الانسحاب الإريتري من "بادِمِي" كان يعني ذلك أن أكثر البنود تعقيداً قد تذلل تلقائياً.. وبالتالي، يبقى أن المنظمة لن تجد ما يعيق جهودها في تطبيقه بصورة فوريَّة.

لكن بدا أن أديس أبابا غطت أذنيها عن سماع كل ذلك، وأسكرتها نشوة النصر، فأرادت التمادي في الخيار العسكري، فأصبح الواقع شيئاً، وما يحمله الأثير شيئاً آخر..

أقامت احتفالاً في الميدان الرئيسي "مِسكِلْ سكوير" في قلب أديس أبابا يوم ٣/٢، تحدَّث فيه أحد المسئولين الإثيوبيين "علي عبدو" في حشدٍ قالت وكالة الأنباء الإثيوبيَّة إن تعداده بلغ نحو مليون مواطن، وذلك بمناسبة "الذكرى ١٠٣ لمعركة عدوا ضدَّ الاحتلال الإيطالي والنصر على القوات الإريترية في بادِمِي"، قال فيه: **«إن الحرب ستستمر حتى إبادة قوَّات العدو بصورة كاملة»**. وأضاف: **«إن نظام أسمرا يحاول مواجهة الهزيمة المهينة بتضليل الأسرة الدوليَّة بادعائه الموافقة على الاتفاق الذي وضعته المنظمة الأفريقيَّة، والذي كانت إريتريا تسخر منه باستمرار»**.. واعتبر أن: **«الموافقة المتأخِرة محاولة جديدة للخداع من جانب أسمرا، سعياً منها وراء كسب المزيد من الوقت»**.

على هذا النحو استمرَّت أديس أبابا في خطابها حتى يكون مبرّراً لمواصلتها الخيار العسكري، فاستصدَرَ مجلسِ الأمن بياناً آخر يوم ٣/٤ عبر فيه عن: **«أسفه لمواصلة إثيوبيا خطواتها العسكريَّة حتى الآن واستمرار القتال»**، لكن أديس أبابا لم تصُمَّ أذنيها فحسب، إذ أخذتها العزَّة بالإثم، فوضعت الأعراف الدبلوماسيَّة جانباً، وبدأت تزدري على لسان مسئوليها ومن خلال البيانات الرسميَّة أي قرار أو مناشدة تطالبها بوقف القتال.

أصدر البرلمان الإثيوبي بياناً يوم ٣/١ انتقد فيه قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٧، الذي طالب بوقف سريع للأعمال العدائية. وفي يوم ٣/٣، صرَّح المتحدث باسم البرلمان الإثيوبي "داويت يوهانس" في باريس وقال: **«إن إثيوبيا في الظرف الراهن غير مستعدة لقبول وقف إطلاق النار»**.

استطاع وفدُ المنظمة الأفريقيَّة أن يصل أسمرا بعد طول عناء - عدا مندوب جيبوتي بناءً على رغبة إريتريا- وكان عبارة عن وفد فني يمثل السكرتارية العامَّة للمنظمة. بعد لقاء وزير الخارجيَّة الإريتري، قالوا إنهم يريدون: **«الاستوثاق من**

قبول إريتريا المقترح الأفريقي»، على حدِ ما أعلنه رئيس الوفد، السيد سعيد جنيد (جزائري)، وزاد أن الحكومة الإريتريَّة: **«حدَّدت لجنة عُليا بكامل الصلاحيات لمتابعة تنفيذ إطار العمل في حال بدء المنظمة تفعيله»**، وذلك يعني أن الطرف الآخر لو أخلص النيَّة وقام بخطوات مماثلة، لأعلنت المنظمة طي هذه الصفحة، لكن الطرف الآخر بدا أنه قد استفتى قلبه، فراح يدلق ملح الشك على الجُرح النازف أصلاً، فقد صرَّحت المتحدِّثة باسم الحكومة الإثيوبيَّة يوم ١٩٩٩/٣/٦، واعتبرت أن: **«قبول إريتريا الاقتراحات الأفريقيَّة لحَلِّ النزاع الحدودي بين أديس أبابا وأسمرا يأتي فقط لكسب الوقت الكافي من أجل إعادة تنظيم قوَّاتها بهدف إعادة ''بادِمّي''»**.

كذلك شكَّك رئيس الوزراء الإثيوبي في لقاء مع الدبلوماسيين الأفارقة في اليوم الذي تلا قبول إريتريا للمقترح وقال: **«إنها تراوغ بدليل أنها أبلغت العالم الخارجي ولم تبلغ شعبها قبولها»**.

ردَّ عليه وزير الخارجيَّة الإريتري في لقاءٍ له مع الدبلوماسيين المُعتمدين في أسمرا يوم ٣/٩، وقال: **«إن هذا يعكس النفاق الدبلوماسي، الذي ظلت تمارسه زُمرة ''ويَّاني''»**، مشيراً إلى أنه قام شخصياً، عبر مقابلة له مع تلفزيون إريتريا: **«بشرح هذا القرار، والذي نقل إلى جميع اللغات الوطنيَّة والأجنبيَّة، وأن الشعب الإثيوبي قد سمعه كذلك، ومع ذلك، فليس من اختصاص نظام ''ويَّاني'' أن يعرف كيف ومتى تبلغ دولة ذات سيادة رسالتها إلى مواطنيها»**.

مع ذلك، يبدو أن أسمرا لا تريد أن تعطي خصمها أي ذريعة، فقد أصدرت الخارجيَّة الإريتريَّة بياناً في اليوم التالي ٣/١٠، أكدت فيه: **«إن الجنود الإريتريين منذ ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٩٩ قد تم نقلهم من ''بادِمّي'' وضواحيها التي تحتلها إثيوبيا حالياً»**، وأكد البيان أيضاً: **«إن إريتريا مستعدة لتطبيق إعادة نشر القوَّات في كافة المناطق المُختلف عليها على طول الحدود المشتركة في إطار نزع السلاح، وتحت إشراف مجموعة عسكريَّة مُراقبة ووفقاً لاتفاق إطار العمل»**.. وبدا كأنما ذلك كرمٌ حاتمي لم تُعِرهُ أديس أبابا اهتماماً، أو أنها طمعت في أكثر منه، ولذلك ظهرت أجندة جديدة في زوايا السِجَال، إذ أصدرت الناطقة الرسميَّة باسم الحكومة بياناً يوم ٣/١٣ طالبت فيه إريتريا بـ: **«التعويضات والاعتراف بالمسئوليَّة الكاملة عن الخسائر البشريَّة والماديَّة التي نتجت إثر الاحتلال»**.

كان ذلك أمراً إدًا.. كشهابٍ خرَّ من سماءٍ داكنة، يحتار من نزل عليه هل يُصلي له صلاة الخوف أم صلاة الاستخارة.. وهل يدعو له بدعاء القنوت أم يعامله بعفوية سام بن نوح.

في مساء نفس اليوم ٣/١٣ تناوله الرئيس الإريتري في حواره المذكور مع التلفزيون المحلي، وأبدى استغرابه من ذلك الشرط المفاجئ، قائلاً: **«هذا شرط**

يصعُبُ تصديقه أو تصوُّره.. يدعو إريتريا إلى دفع تعويضات إلى إثيوبيا وتشترط أن اتفاق إطار العمل لن يتم تطبيقه ما لم تقم إريتريا بتعويض إثيوبيا عن الدمار الذي ألحقته بها.. إنها بحق لمُفارقة غريبة أن يطالب نظام "ويّاني" من إريتريا تعويضه، وهو الذي أبعد أكثر من ٥٤ ألف إريتري، ونهب ممتلكاتهم واحتلّ الأراضي الإريترية.. إنه لأمرٌ مثير للاستغراب والدهشة، أن يقلب هذا النظام الأمور رأساً على عقب، ويطالب بالتعويض.. إن الهدف من وراء هذا الشرط الجديد والغريب واضح، لا يحتاج إلى كثير عناء ولا ينطلي إلاّ على من لا يجيد القراءة بين السطور.. وهو محاولة إلباس إريتريا ثوب الاعتداء بطريقة غير مباشرة». وسواء صحَّ ما ذهب إليه الرئيس الإريتري من تفسير، أو غيره، فإن أديس أبابا لم تتمسَّك به كثيراً، بدليل أنه لم يظهر شيئاً آخر يُؤازر الناطقة الرسميَّة في مُطالبتها تلك.

في هذا اللقاء نفسه، تناول الرئيس الإريتري للمرَّة الأولى ملابسات ما حدث في معركة "بادِمِي"، وفي تقييمه لها أكد حدوث أخطاء: **«كانت هناك بعض الأخطاء والنواقص ألزمتنا اتخاذ بعض التغييرات في مواقعنا، إذ لم يكن أمامنا خيارٌ آخر في ظِلِّ ذلك سوى اتخاذ هذه الخطوة، أما الحديث عن تلك الأخطاء والنواقص الآن فهو سابق لأوانه. وعموماً يكمُنُ في عدم معالجة بعض المواقف بالسرعة المطلوبة، لأن الحرب لها قوانينها الخاصة».**

كان ذلك اعترافاً صريحاً وجريئاً، لا سيَّما أن قائله هو قائلُ العبارة المشهورة في "استحالة شروق الشمس"، التي جعلت منها إثيوبيا شعاراً لمعركتها "غروب الشمس".

بالرغم من أن الحديث عن **«النواقص والأخطاء سابق لأوانه»**، إلاّ أن إفرازات ذلك تجلت في عدم وجود الفريق أوَّل سبحات أفريم وزير الدفاع على رأس هرم القيادة العسكريَّة، ولا يدري أحد إن كان قد تحمَّل تبعات تلك الأخطاء، أم وضعت على عاتقه. وتردَّد ذلك في الشارع لعدَّة أشهر حتى تدحرج واخترق جبال "بادِمِي" ووصل إلى أديس أبابا التي وجدت فيه مادة إعلاميَّة استهلكت مضغها، الأمر الذي دفع وزير الدفاع الفريق أوَّل سبحات أفريم إلى أن يُلقي كل شيء جانباً ويظهر على شاشة التلفزيون، في حوارٍ لمدة نصف ساعة يوم ١٩٩٩/٥/١٩، أي بعد عامٍ كاملٍ من الأزمة، وكان الأوَّل له منذ اندلاعها، والأخير بعد مُضِي عامين منها، مِمَّا كرَّس في فهم الشارع وجود خلافاتٍ، لكن الذي لم يكُن معروفاً آنذاك، هو ما إذا كان ذلك اللقاء خاتمة المطاف أم لا؟!

أياً كان تفسير ما جرى، ففي اللقاء نفسه سُئِل الرئيس إن كانت هناك كلمة يود أن يقولها لقوات الدفاع الإريتريَّة، فقال: **«في هذه اللحظة التاريخيَّة، لا أحاول أن أضع المبرِّرات، فإن كان من شيء أقوله لهُم فهو أننا نُرسي تقليداً عريقاً يتمثَّل في الاعتراف بالخطأ أو القصور، الذي تسبَّب في تغيير المواقع. ليس هناك**

أجمل من الاعتراف بالخطأ. ذلك ساعدنا كثيراً في تقييم المواقف. إن قوّات الدفاع الإريتريَّة تعرف تماماً ما أدّى إلى اتخاذ القرار».

كان ظهور الأجندة الجديدة دليلاً على عزم أديس أبابا المُضِيَّ قُدُماً في الخيار العسكري، فقد ذكرت صحيفة 'الخليج' الإماراتيَّة أن وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن استدعى السفير الأمريكي وأبلغه احتجاج بلاده على: **«الموقف الأمريكي المنحاز والقاضي بحصر المواجهة العسكريَّة وعدم تجاوز مناطق النزاع».**

كان تغليب أديس أبابا لهذا الخيار نابعاً من قراراتٍ تسرَّبت من اجتماع للجنة المركزيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ضمَّ تسعة أعضاء من المتنفذين في مركز القرار أوائل مارس (آذار)، وصدرت عن الاجتماع عدَّة قراراتٍ أوصى بضرورة تنفيذها على المستوى القومي من خلال أجهزة الدولة المختلفة. من أهم هذه القرارات كان هناك بندان مؤثران:

- أولاً: الاستمرار في الحرب بشقيها العسكري والاقتصادي، مهما كانت التضحيات البشريَّة والتكلفة الماديَّة التي ستدفعها إثيوبيا، فذلك من شأنه أن يُؤدِّي إلى إضعاف "نظام الشعبية" ويوفر فرصة للقضاء نهائياً على رئيسه أسياس أفورقي، الشيء الذي يفسح المجال لخياراتٍ أخرى.. وبالحدِّ الأدنى، فإن الاستمرار في الحرب سيقضي على المستقبل السياسي للجبهة الشعبية. وأورد مقارنة في هذا الصدد تشير إلى أن مقتل ١٠ آلاف إريتري سيكون له تأثيره في المجتمع وعلى المستقبل السياسي للجبهة الشعبيَّة، في حين أن مقتل ١٠٠ ألف إثيوبي مقابلهم لن يكون له تأثير كبير بالنظر للوضع الديمُوغرافي للبلدين، ولفوارق الوعي السياسي والاجتماعي، باعتبار أن تطوُّرهما في المجتمع الإريتري سيضع الجبهة الشعبيَّة في موقع المُساءلة، في حين أن تدنيهما في إثيوبيا يجعل منهما حدثاً طارئاً لن يستقر في وجدان المجتمع، أما طبقاته المستنيرة من القوميات الأخرى فإن مواصلة الحرب ستقرِّب المسافات وتقلل من حجم التناقضات معها - أي الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي- كما أن الاستمرار في خيار الحرب سيُؤدِّي إلى إنهاك إريتريا اقتصادياً.
- ثانياً: الاستمرار في الحرب بغضِّ النظر عن رُدود فعل المجتمع الدولي. ورجَّح القرار أن استمرارها إقليمياً سيُقابَلُ بالصَّمت، إن لم تكن المُوازرة، باعتبار توتر علاقات إريتريا مع جارين، وعلاقات الأمر الواقع مع جار ثالث، أما المجتمع الدولي فلن يتعجل في إدانة إثيوبيا لاعتبارات معروفة.

كان الهدوء قد بدأ يخيم على الجبهات.. والبيانات والتصريحات أصبحت ككرة "بنج بونج" تتقاذفها العاصمتان بلا كللٍ أو ملل.

يا سارية.. ظُرُونا:

لم تنتظر الجبهة الحاكمة في إثيوبيا طويلاً لتنفيذ القرارات المذكورة، ففي يوم ١٩٩٩/٣/١٥ التقى الجمعان.. صَمَتَت البيانات وتحدَّثَت البندقيَّة.. كانت

الأنظار مثبتة تماماً على "بادِمّي" كموقع يحتمل أن يشهد معركة فاصلة، ولكن في ذلك اليوم كان هناك من صعد إلى قمَّة الجبل ونادى: "يا سارية ظُرونا".. فتحوَّلت الأنظار نحوها.

اشتعلت المعركة في الجبهة الوسطى "ظُرونا".. بدأت في الساعة الثامنة صباحاً كأنما هي نُزهة ترفيهيَّة، ولأنها الجبهة الأقرب إلى العاصمة أسمرا دون تضاريس جبلية في الطريق المؤدي لها.. ولأن بعض الأجندة تحدَّثت حول إمكانيَّة الوصول إليها - أي أسمرا- وتغيير "حكومة الشعبية".. ولأن أسلوب الموجات البشريَّة أدَّى نتائجه في "بادِمّي"، قامت إثيوبيا بحشد ذات الأعداد الضخمة التي تسندها الدبَّابات والمدافع وطائرات الميج.. كان القتال شرساً.. (جرى تفصيله في الفصل الأخير).. وبشهادة الذين غطوا الحرب، تكبَّدت القوَّات الإثيوبية خسائر يشيب لها الولدان.

عندما عكست وسائل الإعلام تلك الخسائر، استعاد الشارع الإريتري توازنه.. ارتفعت المعنويات التي بعثرتها أحداث "بادِمّي".. عادت إليه الثقة والطمأنينة مجدَّداً.

جرت المعارك لمدة ثلاثة أيام، تواصل نهارها بليلها، ثم استمرَّت متقطعة حتى تلاشت باقتراب نهاية مارس (آذار). ثم تواصلت في بقيَّة الجبهات متقطعة خلال شهر أبريل (نيسان)، وخفتت في مايو (أيار)، ثم ارتفع هديرها مرَّة أخرى في يونيو (حزيران).. وهكذا..

أطلت الحلول الدبلوماسيَّة.. ابتدرها المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة في اجتماعه رقم ٦٩ في أديس أبابا، وتأجَّل إلى هذه الفترة بسبب هذه المعارك، بعد أن كان مفترضاً عقده في أوائل فبراير (شباط). كادت هذه الدورة أن تفشل بسبب مشاكل كثيرة غير الحرب الإثيوبيَّة الإريتريَّة، مثل قضيَّة الصحراء الغربية، كما أن إريتريا لم تحضرها، وواقعياً كان حضورها صعباً بسبب إقدام أديس أبابا على طرد ممثلها "قرما أسمروم" بعد أن ألبسته تُهمة لا تتناسب والمنصب.. تزوير العُملة، تخزين السلاح والمُتفجِّرات وتنظيم شبكة سريَّة.. الخ.. لهذا اكتفت إريتريا بمذكرة عمَّمتها على الدول الأعضاء، وطلبت فيها أن يتم الاجتماع في «**بلدٍ مُحايد يقبله الجانبان**» إذا رغب المجتمعون في مناقشة مشكلتها مع إثيوبيا. ويبدو أن هذا الشرط الذي لن يتحقق، قد وقع برداً وسلاماً على المُجتمعين، وكفاهُم عناء البحث في المشكلة، فلم تناقشها الدورة لأن هناك مشاكل أكثر منها إلحاحاً، مثل ماليَّة المنظمة التي استهلكت شطراً كبيراً من المناقشات؟!

تطوَّر الأمر في مجلس الأمن قليلاً، إذ أتاح لوزيري خارجيَّة البلدين مخاطبة أعضائه في يوم ١٩٩٩/٣/٢٥، ثم بعدها وصل السفير محمد سحنون ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في إطار جولة هي الثانية له، بدأها بزيارة أسمرا في يوم ٤/٢٦، والتقى الرئيس الإريتري وأبلغه أن المنظمة الدولية جهَّزت المُعدَّات

والخُبراء والفنيين لتنفيذ الاتفاقيَّة، وأمَّن سحنون في مؤتمرٍ صحفي عقده في مطار أسمرا قبل مغادرته إلى أديس أبابا يوم ٤/٢٨ مرَّة أخرى على: «**رغبة إريتريا في تطبيق المقترح الأفريقي**». وأبلغ المسئولين الإثيوبيين ذات الرسالة، ولم يصدُر شيئاً يُطابق وجهات النظر، لكنه بعد أن غادر، تحدَّث زيناوي في التلفزيون المحلي يوم ٥/٣ وقال إنه: «**أوضح للمبعوث الخاص للأمم المتحدة محمد سحنون أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة أن إثيوبيا لن تقبل بما تروّجه إريتريا عن قبولها المقترحات الأفريقية**». وأكادُ أحسَبُ حينها أن المسئول (الجزائري الأصل) بما عُرف عنه أنه نَهَلَ من خصائل شعبه الجادَّة والنقيَّة، سيطلب من الذي قال له الكلام السابق مُصحفاً ليُقسم عليه بأنه سَمِعَ من أسمرا تأكيدها بالقبول قولاً ولمسه فعلاً.

اجتمع مجلس الوزراء الإريتري يوم ٤/٨ وأصدر بياناً في ختام اجتماعاته تعرَّض فيه للمرَّة الأولى إلى الأجندة الجديدة - أو الخفيَّة- التي برزت من أديس أبابا بشكلٍ جلي بعد "بادِمِي" و"ظُرونا"، وقال: «**إن العدوان خططت له زُمرَة "ويَّاني" لتدمير تحصينات الدفاع الإريتريَّة، والقضاء عليها في ظرف أيام معدودات، ومن ثمَّ الوصول إلى أسمرا وإسقاط الحكومة الإريتريَّة وقتل المواطنين ومصادرة ممتلكاتهم**».

ثم تطرَّق لها الرئيس الإريتري بإسهابٍ في مؤتمر صَحَفِي عقده يوم ٤/٢٤، قال فيه: «**إن الهدف الأساسي واضح كما جاء على ألسنة أقطاب زُمرة ويَّاني، ألا وهو دخول أسمرا مهما كلف ذلك من تضحيات، وفي وقتٍ وجيز، ودون تراخٍ لالتقاط الأنفاس**».

وأضاف في محور آخر: «**اعتقدت كوادر ويَّاني أن الاقتصاد لن يستطيع الصمود لشهرٍ واحد، وأنه سينهار بسرعة إذا استغنوا هُم عن خدمات الموانئ الإريتريَّة، وأوقفوا رحلات طيرانهم المدني، واتخذوا بعض الإجراءات الأخرى**». واستطرد قائلاً: «**إن فكرة الوصول إلى أسمرا هي فكرة وُلدت -أو ظهرت- في سياق التطوُّرات المُفتعلة، ففي البداية كانوا يحاولون تحقيق أهداف بسيطة ومحددة للغاية، وذلك عبر الأساليب الالتوائيَّة غير الشرعيَّة، وعندما أدركوا أن هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بسهولة، وُلدت لديهم فكرة التخلص من القوَّات الإريترية والوصول إلى أسمرا**».. وتوسَّع قائلاً: «**إننا لا نستطيع القول بأنه لم تكن هناك أحلام لبناء تيغراي الكُبرى، ذات المساحة الجغرافيَّة الواسعة والمُتطوِّرة اقتصادياً والمتقدِّمة صناعياً، وذات الخدمات الاجتماعيَّة والثقافيَّة الجيِّدة.. لا نستطيع أن نقول بأنه لا توجد مثل هذه الأحلام، لأنها كانت تعشش في الماضي وظلت وما زالت حتى الآن**».

سواءً أرادت أديس أبابا الوصول حقاً إلى أسمرا، أو أن هذه الأخيرة عزمت على ترويج ذلك، فالمهم أن ما قيل كان كفيلاً بتمتين الجبهة الداخليَّة، والتفاف المواطنين حول حكومتهم، حتى ولو كان لهم رأي سالب فيها.

عاودت الجهود الدبلوماسية المشي فوق الدبابيس، ففي يوم ٥/٣ أرادت المنظمة الأفريقيَّة أن تلتقط القفاز وتثبت كينونتها وفعاليتها بمناسبة مرور عام على الأزمة. أخذ الناطق الرسمي السيد إبراهيم دَقَش على عاتقه هذه المُهمَّة الجسيمة، فأصدر تصريحاً صحفياً كان أشبه بالغضبة المُضَرية، ودعا باسم المنظمة إلى وقف فوري لإطلاق النار في الحرب الدائرة، وذلك لتمكينها من تطبيق الخطط لحَلِّ النزاع الحدودي. وقال دقش: «**ينبغي على البلدين وضع نهاية سريعة للقتال لتطبيق اتفاق إطار العمل الذي اقترحته المنظمة الأفريقيَّة**». كانت هذه هي المرَّة الاستثناء التي تدعو فيها منظمة الوحدة الأفريقيَّة علناً لوقف سريع وغير مشروط للقتال على لسان ناطقها، لكن الذي حدث أن وزير خارجيَّة إثيوبيا سيوم ميسفن وجَّه له في اليوم التالي صوت لومٍ شخصيٍ في مكتبه على هذه الجُرأة التي ضلَّت الطريق.. وبعد الموقفين المذكورين سابقاً.. كانت تلك هي ثالثة الأثافي في أداء الناطق الرسمي للمنظمة في الأزمة، الذي أراد أن يقول للطرفين فيها إنني آنست لكم بجانب الطور ناراً، فاقترب منه أحدهما وألقى به فيها، فلم تحرق شيئاً من جسده سوى لسانه.

في إطار الجهود الدبلوماسيَّة التي نشطت، زار العاصمتين مبعوث من الرئيس الأوغندي، وهو وزير الدولة لشئون الدفاع "ستيفن كاقوما". ولم تستطع القاهرة - التي زارها الرئيس الإريتري يوم ٥/١٥ ورئيس الوزراء الإثيوبي يوم ٥/١٧ بعد أن غادرها الأوَّل- أن تجمعهُما معاً أو حتى على مستوى وزراء الخارجية وفق ما تردَّد، وقال أفورقي في ذلك: «**نحن على استعداد لحضور أي محادثات مباشرة مع الإثيوبيين على أي مستوى وفي أي مكان**»، لكن زيناوي رفض في تصريح آخر الفكرة. وفي يوم ٥/١٩ قطع وزير الخارجية المصري عمرو موسى الأمل تماماً، حيث صرَّح لوسائل الإعلام مؤكداً رفض سيوم ميسفن لقاء نظيره هايلي ولدتنسائي وقال: «**إن الخلافات ما زالت حادة، وإن مسار تسوية الأزمة بين البلدين لم يتحدَّد بعد**». كذلك طال الفشل طرابلس، ولم يستطع العقيد معمَّر القذافي أن يجمعهما معاً وفق ما تردَّد وأشيع أيضاً.

في غضون ذلك، وفي الوقت الذي هدأ فيه "حوار البُنْدُقِيَّة"، بدأت أديس أبابا حواراً من طرف واحد، وذلك بتجديد قصفها للمُدُن الإريتريَّة، حيث استهدفت مقاتلاتٍ حربيَّة إثيوبيَّة من طراز "ميج" ميناء مُصَوَّع في يوم ٥/١٦، ثم قرية شامبكو على بعد ٥٠ ميلاً من بادِمِي، وتوالى القصف متقطعاً على مدن أخرى.. عدي قيح، مندفرا ومناطق أخرى غرب إريتريا.

في خطابٍ ألقاه يوم ٥/٢٨ بمناسبة الذكري الثامنة لسقوط مانغستو، برَّر رئيس الدولة نجاسو جيدادا لجوء بلاده لاستخدام القوَّة، وقال: «**لا خيار أمام إثيوبيا سوى اللجوء إلى القوَّة لاستعادة سيادتها كاملة، إذا استمرَّ نظام الرئيس أسياس أفورقي الديكتاتوري في ممارسة الاستفزاز، ورفض الانسحاب من الأراضي الإثيوبية، وفقاً لاتفاق السلام الذي أعدته منظمة الوحدة الأفريقية**»..

كذلك تحدَّث في المناسبة نفسها الجنرال صادقان جبري تنسائي، وأكد: **«قرار مواصلة الحرب الدفاعيَّة لطرد الجيش الإريتري».**

اشتعلت بادِمِي مُجدَّدا، وبدا أن الطرفين أرادا استباق موسم هطول الأمطار الذي يفرض أحكامه قسراً، وتساقطت البيانات بأرقام فلكيَّة، الأمر الذي جعل وسائل الإعلام الخارجيَّة تقف متسائلة إن كان ذلك صحيحاً؟! ولا يُعتقد أن الإجابة يمكن أن تُفضي إلى شيء منطقي، فالمهم أن هنالك قتالاً، وأن هنالك رءوساً تتطاير.. وأخرى قد يحين قطافها.. لكن تساؤلات الإعلام كانت مؤشراً إلى أن المجتمع الدولي بدأ يضع قطناً على أذنيه.. ربَّما مللاً، أو سأماً، أو ضجراً.

أما الوفود الرسميَّة، فلم تبلُغ تلك الدرجة بعد، فما تزال تروح وتجئ، فقد وصل إلى المنطقة كل من رئيس الوزراء الإيطالي السيناتور رينو سيري، ووفد ليبي برئاسة د. عبد السلام التريكي الأمين المساعد للشئون الأفريقية باللجنة الشعبيَّة العامَّة للاتصال الخارجي بالجماهيريَّة العربيَّة الشعبيَّة الليبيَّة العُظمي.. وأخيراً دعا مجلس الأمن في ٦/٢٤ إلى وقف فوري لإطلاق النار، فأصبح ذلك عملاً روتينياً.

قبل ذلك بنحو عدة أيام، وتحديداً في ٦/١٩، نشرت وكالة 'رويترز' وثائق في أديس أبابا ذكرت أنها حصلت عليها من مصدر دبلوماسي، كانت عبارة عن رسالتين من الرئيس بليز كومباوري رئيس المنظمة الأفريقيَّة (رئيس بوركينا فاسو) إلى الرئيس أسياس أفورقي بتاريخ ٥/٨ و١٩٩٩/٥/٢٠.. في الأولى قال كومباوري: **«أتقدَّم بنداءٍ قوي باسم منظمة الوحدة الأفريقيَّة كي تقبلوا اقتراحنا بأن توافق حكومة إريتريا على سحب قوَّاتها من الأراضي الإثيوبيَّة التي احتلتها بعد ١٩٩٨/٥/٦».**. ويقول في الرسالة الثانية: **«إن الهدف الرئيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، هو إيجاد الظروف المواتية، وخاصة العودة إلى وضع ما قبل السادس من مايو (أيار) ١٩٩٨»**.. وأضاف: **«مع تحقيق ذلك، فإن تفهمنا الواضح هو أن إعادة الانتشار هذه لن تكون حُكماً مُسبقاً بأي حال على مطالب الطرفين كليهما بشأن هذه المناطق».**

كانت الرسالتان عبارة عن رقص أفريقي خارج حلبة المنظمة، على الرغم من أن ضارب الطبل هو رئيسها، فبالنظر لتاريخيهما، فإن الذي تحدَّثت عنه الرسالتان قد أصبح تحصيل حاصل بعد معارك "بادِمِي" التي وقعت قبلهما في فبراير (شباط) ١٩٩٩، إذ كان من الطبيعي في ذلك الوقت أن تكون جهود المنظمة منصبَّة حول توقيع الطرفين على المقترح الأفريقي. لقد كان نشر الرسائل بذلك المضمون فجيعة أخرى في المنظمة الأفريقيَّة، ممثلة في رئيس دورتها.

قامت أديس أبابا باستثمار ذلك إعلامياً بالنسبة لمواطنيها، فاضطرَّت الخارجيَّة الإريتريَّة أن تُصدِرَ بياناً في ٧/٥ ذكرت فيه أنها أرسلت رداً على الرسالتين المذكورتين بتاريخ ١٩٩٩/٥/١١ عبر الوفد الذي ضمَّ وزير خارجيَّة

بوركينا فاسو (بصفته ممثلاً لرئيس المنظمة)، وأعضاء الأمانة العامة في المنظمة الأفريقية الذين زاروا أسمرا في التاريخ المشار إليه. وأكد البيان أن الرد تضمن:

(١) ضرورة الوصول إلى اتفاق مُلزم ورسمي توقعه الحكومتان الإريتريَّة والإثيوبيَّة، يؤكد موافقتهما على اتفاق إطار العمل.
(٢) توقيع اتفاق رسمي بوقف إطلاق النار لتهيئة المناخ الملائم لتطبيق إطار العمل.

وتساءل البيان حول: «**كيفيَّة حصول أديس أبابا على الرسائل الخاصة المتبادلة مع رئيس المنظمة، ووثائق الهيئة الرئاسيَّة العُليا، في وقتٍ ظلت فيه إريتريا لا تعلم شيئاً حولها**».. وأضاف: «**إن ذلك سيظل سراً عظيماً حتى يتم الكشف عنه**».

لم يكن تساؤل أسمرا في مكانه، ذلك أنه معروفٌ أن بعض الأفارقة لهُم آلياتٍ يلجأون إليها كثيراً في قضايا بغرض تليينها إذا ما تصلَّبت، لهذا كان التساؤل أشبه بالصراخ في جبٍ عمي .. حيث لا يسمع الصائح سوى صدى صوته، فقد كان كومباوري قد وصل إلى محطته الأخيرة في رئاسة تلك الدورة، وينبغي أن يسلمها للرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة في القمَّة الخامسة والثلاثين التي عُقدت منتصف يوليو (تموز) ١٩٩٩ في الجزائر، وقد رأى الأوَّل أنه لن يضيره شيء إن لم يكن ختام دورته مسكاً.

بالعودة للتنظير مرَّة أخرى، كان مفترضاً أن تكون الجزائر هي النقطة الأخيرة التي تهدأ فيها الأنفاس تماماً من اللهاث المستمر.

تميَّزت قمَّة الجزائر بحضورٍ ملموس على مستوى الرؤساء (٤٣ من ٥٣ عضواً). ولأن كُلَّ شيءٍ قد أصبح جاهزاً، فقد طرحت القمَّة مباشرةً ثلاث وثائق على الطرفين للتوقيع عليها، وهي تفصيلٌ للمُقترح الأفريقي من حيث تطبيق إطاره وآليَّاته والتدابير الفنية المتعلقة به.

أعلن الرئيس الإريتري للقمَّة قبوله الرسمي لهذه الوثائق، بعد أن اطلع عليها في عشر دقائق، كما قال بعد عودته. أما رئيس الوزراء الإثيوبي، فطلب إمهاله إلى حين الرجوع إلى البرلمان، ويبدو أنه قد ارتأى أن يكون ذلك نكاية في الرئيس الإريتري بالإيحاء للقمَّة أنه يملك القرار وحده، أما هو فله مُؤسَّسات ديمقراطيَّة يرجع إليها.

بعد وصوله إلى أديس أبابا يوم ٧/١٦، قال للصحفيين: «**إن حكومته ستسعى لطلب توضيحات، وإن بعض عناصر المقترحات ستُدرس في مُؤسَّسات الحُكم المعنيَّة**».. وكان إعلان طلبه "توضيحات" قبل عرضه على البرلمان الذي ذكره قد عنى أنه وقع في الفخ نفسه الذي حاول أن ينصُبَهُ للرئيس الإريتري، وهو مركزيَّة القرار.

كان الرئيس بوتفليقة متحمِّساً لعمل شيء إيجابي خلال دورته. وبعد بضعة أيام من انتهاء القمَّة، أوفد مبعوثه الخاص السيد أحمد أويحيى، مدعوماً بالسيد أنتوني ليك، وقد حضرا إلى أسمرا والتقيا الرئيس الإريتري منفصلين يوم ٧/٢٣، ورئيس الوزراء الإثيوبي يوم ٧/٢٤، ثم عادا مرَّة أخرى والتقيا الأوَّل يوم ٧/٢٥، وخلص أويحي إلى بيان أصدره يوم ٧/٢٦ عالج فيه حصيلة الجولات الثلاث بلغة دبلوماسيَّة رصينة.

كان واضحاً أن الجزائريين يريدون وضع حدٍ لهذه الأزمة، فعاد مرَّة أخرى السيد أويحيى في نهاية الأسبوع الأوَّل من أغسطس (آب)، وسلم الرئيس الإريتري على الفور وثائق آليَّات تطبيق إطار العمل الأفريقي، ثم توجَّه إلى أديس أبابا وسلم رئيس الوزراء نسخة أخرى.. بادرت إريتريا بإعلان موافقتها عبر بيانٍ صدر من وزارة الخارجيَّة في ٨/٨، وذكر أنه أبلغ رئيس المنظمة (عبدالعزيز بوتفليقة) بذلك، وأن: «**الوثائق الثلاث هي نتاج جهدٍ مشترك لخبراء فنيين من منظمة الوحدة الأفريقيَّة والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيَّة**».

عقب مقابلته المسئولين الإثيوبيين، أصدر السيد أويحيى تصريحاً في ٨/١٠، قال فيه: «**إن إريتريا وافقت على الوثائق الثلاث، وطالبت إثيوبيا بإعطائها توضيحاتٍ بشأن وثيقة التدابير الفنية لآليات التطبيق**». وبالفعل أرسل رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ٩٩/٨/١٣ رسالة إلى الرئيس الجزائري ضمَّنها نحو ٣٧ استفساراً حول الوثيقة الثالثة، أي "التدابير الفنية"، طالباً توضيحاتٍ حولها.

لم يطُل الأمر، فقد وصل السيد أويحيى إلى أديس أبابا بعد عشرة أيام من ذلك التاريخ، أي في ٨/٢٣ حاملاً الرد على التوضيحات، وسلمه إلى المسئولين الإثيوبيين، وغادر إلى أسمرا يوم ٨/٢٥ حيث أطلع القيادة الإريتريَّة على فحوى الاستفسارات الإثيوبية وتوضيحاتها. وكان الظن أن ذلك هو الفصل الأخير في كتاب الأزمة.

كان من الواضح أن المسألة دخلت في دائرة المزايدات، فإن الوثيقة التي هي نتاجٌ لجهدٍ ثلاثي مشترك، جاءت شاملة ومفصَّلة ودقيقة، بمعنى أنها «**لم تترك حجراً إلا رفعته**» كما يُقال، لذلك فإن طلب التوضيحات حولها هُو أشبه بحال من أراد أن يحفر بئراً قرب نهر ليروي ظمأه.

على هامش الموضوع، فإن الذين يتابعون أحداث هذه المنطقة، يكتشفون أن كلمة "توضيحات" اكتسبت بجانب معانيها اللغوية معاني سياسيَّة، فقد طلبتها إريتريا في بداية طرح المقترح، وجاءت إثيوبيا لتطلبها في وثيقة التدابير الفنيَّة، وقد سبق أن دخلت تاريخ السُّودان المعاصر إبان عهد الديمقراطية الثالثة، عندما طلب السيد الصَّادق المهدي "توضيحات" كشرطٍ للموافقة على اتفاقيَّة السلام التي وقعها السيد محمَّد عثمان الميرغني والدكتور جون قرنق، ولكن مع فارق أن استخدامها في السُّودان أدَّى إلى تغيير مساره السياسي تغييراً جذرياً، من

ديمقراطيَّة مدنيَّة إلى ديكتاتوريَّة ثيوقراطيَّة، وقد ساهمت تلك الكلمة في ذلك.. وبهذا الاستخدام الثلاثي، يحق لنا أن نطلق عليها "الكلمة الكُنفِدرَالِيَّة".

ثم بدأت التصريحات والبيانات تنسال من الأفواه على استحياء، ووفودٌ تجيء في السر، وأخرى تروح في العلانية، وتحرَّك السيد أويحيى بعد أن عيل صبره حيال موافقة تأتي ولا تأتي.. زار أديس أبابا يوم ١٠/٢٥، وأعقبها بزيارة أسمرا يوم ١٠/٢٧.. وفي العاصمتين التقى وجوهاً طالما أَلِفَ قَسَمَاتِها من كثرة جولاته المكوكيَّة، بل ربَّما حاول أن يستنطق تلك القسمات بالشيء الذي لم يجرؤ اللسان على ذكره، بُغية أن يجد الإجابة الشافية التي تقطع دابر تلكؤٍ لا مبرِّر له، ويستنكف السيد أويحيى أن يسمِّي ذلك "لعباً صبيانياً"، أو على الأقل شيئاً لم تعتده دبلوماسيَّته التي امتدت إلى أكثر من رُبع قرن.

بعدها.. صمتت "شهرزاد" أديس أبابا عن الكلام المُباح.. و"شهريار" المنظمة لم تغمُض له عين، في انتظار صُبحٍ لم يأت.. ومُذَّاك الوقت، والحَل أصبح كسراب بُقَيْعَةٍ تحسَبُهُ المُنظمة الظمأى ماءً!

هوامش الفصل العاشر

(١) بول هاريس - العدد السابع من مطبوعة Combet and Survived عدد أكتوبر ١٩٩٨.

(٢) مجلة 'الأحداث' - قسم الإعلام والدعاية بالجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا بتاريخ ١٩٨٥/٧/١.

(٣) تمَّ الكشف عن ذلك بعد نحو عامٍ تقريباً في ورقة للدكتور أماري تخلي (كان المُفوَّض لهيئة إعداد الدستور) قدَّمها في مؤتمر "حقوق الإنسان في أفريقيا" الذي عُقد في موريشيوص منتصف أبريل (نيسان) ١٩٩٩، قال فيها: «إن الغارة الجويَّة أودت بحياة ٤٨ قتيلاً وجريحاً بينهم أطفال ونساء».

الفَصْل الحَادِي عَشَر

تَوَابِع الزِلْزَال

"الأخدودُ الأمريكي العَظيم"

تلك لم تكُن حرباً إنما زلزالٌ بحق.. تصدَّعت من جرَّائه العلاقة.. وأحدَثَ شُروخاً في جُدران المعبد سياسياً واجتماعياً، بصورة لا تقل عمَّا أحدثته الطبيعة في "الأخدود الأفريقي العظيم" منذ آلاف السنين.

وللزلزال توابع، كما يقول الجيولوجيون.. وتوابع هذه الأزمة تخطَّت المحيط الحدودي، ومسَّت الذين قُلنا عنهُم إنهم كانوا يُطِلون من خلف السُور في الإقليم، وآخرين هُم في حُكم الأبعدين جغرافياً، والأقربين سياسياً.. لسَعَهُم سوطها بنِسَبٍ متفاوتة.. أما في المحيط الدولي، فقد جسَّدت محنته الولايات المتحدة الأمريكيَّة التي كانت تعتقد أنها عندما هزَّت بجذع نظامها العالمي الجديد في المنطقة، وُلِدَ توأمين ظلت تنظر إليهما بإعجابٍ.. تطمح لحمايتهما من كُلِّ مكروه.. ومِن شَرِّ كل حاسدٍ وغاسقٍ ونافثٍ في العُقد.

لهذا عندما اندلعت الأزمة، كانت الولايات المتحدة الأمريكيَّة أوَّل المُبادرين في محاولة إطفاء نيرانها، بجولات الوفد الذي ترأسته السيدة سوزان رايس.. وتمخَّضت عن المبادرة الأمريكيَّة الرُواندية، على النحو الذي ورد ذكره في الفصل السابق.

ونسبة لأهميَّة الدور الأمريكي، الذي يُعتبر محورياً، استبقينا بعض التفاصيل لهذا الفصل، لمزيدٍ من المعالجة وإلقاء الضوء على المُلابسات التي صاحبته.

عندما اندلعت الحرب، كان يتوجَّب على الولايات المتحدة الأمريكيَّة - بعلاقتها الجيّدة مع الطرفين - أن تأخذ موقفاً محايداً في محاولاتها الرامية إلى إنهاء الأزمة، وكان هذا الموقف يتطلب مهارة شديدة، هي أشبه بالمهارة التي يبديها لاعب السيرك، وهو يسير على حبلٍ مشدود بين نقطتين. لكن الذي حدث، هو أن هذه المهارة تعرَّضت لامتحاناتٍ قاسية طوال الأزمة.. بعضها تجاوزته بشقِّ الأنفُس، وبعضها تأرجَحَت فيه حتى كادت أن تسقُط.. ظلت - وما فتئت- في موقفٍ لا تُحسَد عليه أبداً، إذا نَظَرَت يساراً غضب يمينها، وإذا مالَت يميناً غار شمالها، وإذا وقفت في الوسط اتُّهِمَت باللامبالاة؟!

كان أوَّل الامتحانات التي تعرَّضت لها الإدارة الأمريكيَّة قد جاء من قبل إريتريا إثر السلبيَّات - أو الثغرات- التي لازمت مبادرتها التي حملتها السيدة

سوزان رايس، وكُنَّا قد ذكرنا أن الرئيس أفورقي قد وجَّه أوَّل اتهامٍ لها في ١٩٩٨/٦/٩، في حديثٍ لوكالة 'رويترز'، قال فيه: **«إنها تهدف إلى تسوية سهلة وسريعة»**..

بعد ذلك بنحو يومين، وتحديداً في ١٩٩٨/٦/١١، كشفت مصادر دبلوماسيَّة غربية لصحيفة 'الحياة' أن الرئيس أفورقي بعث برسالة خطيَّة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ضمَّنها الانتقادات نفسها، وزاد عليها باتهام واشنطن: **«بإعطاء ضوء أخضر لإثيوبيا كي تقصف مطار أسمرا»**. كما ضمَّنها انتقاده لعمليَّة الإجلاء السَّريع للرَّعايا الأمريكيين ورعايا الدول الأخرى من أسمرا، مشيراً إلى أن ذلك: **«ساهم في استفحال الأزمة»**.. وأنه يرى في هذا العمل: **«دوراً مزدوجاً من الإدارة الأمريكيَّة يصعُب فهمه»**.

بعدئذٍ أبدت إريتريا رأياً سلبياً في القائم بأعمال السفارة الأمريكيَّة في أسمرا، السيد ياماموتو، الياباني الأصل، حيث لم يكُن قد تمَّ تعيين سفيرٍ خلفاً للذي مضى، فاستجابت الإدارة الأمريكيَّة وسحبت القائم بالأعمال في صمتٍ، واستبقت بدلاً عنه بصفة مُؤقتة السيد روبرت هوديك، الذي كان سفيراً لبلاده في أسمرا نفسها وأحيل للتقاعُد بعد انتهاء مُدَّته العمليَّة، وأصبح مستشاراً في وكالة الاستخبارات المركزيَّة الأمريكيَّة، وكان ضمن الوفد المُصاحب للسيدة رايس في زيارتها لإريتريا. وبهذه الخطوة أوصدت الإدارة الأمريكيَّة باباً أمام خلاف محتمل قبل أن يتطوَّر مع رئيس دولة تُعِدُّه من الأصدقاء، أو الشركاء في المنطقة.

لكن برغم كل ذلك، كانت تلك المواقف محرِّضاً لهواجس في ذهنيَّة القيادة الإريتريَّة، فاتسعت عيناها لأكثر مِمَّا ينبغي أمام الدور الأمريكي في الأزمة، وخاصَّة المبادرة الأمريكيَّة الرُّوانديَّة على النحو الذي ورد ذكره.

بعد ذلك بعدة شهور، أثير الغبار مرَّةً أخرى، وتحديداً في يوم ١٩٩٨/٩/١٨، حيث أصدرت وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة تصريحاً صحفياً اتهمت فيه الدور الأمريكي بتعقيد الأزمة، وقالت: **«إن تدخل المسئولين الأمريكيين في النزاع، وفي العديد من المناسبات، وبمختلف الأساليب كان دوراً مضراً في الأزمة وأدى إلى تعقيد حلها»**. وشمل التصريح حلقة أخرى فأكد: **«إن التدخل الأمريكي عبر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة أثر سلباً على مبادرتها وأعاق مساهماتها في حل النزاع»**.

في مساء نفس اليوم كان الرئيس الإريتري يتحدَّث عبر التلفزيون المحلي، فتعرَّض لذلك الموضوع بتوسُّعٍ أكثر، وقال: **«إن دور بعض المسئولين الأمريكيين كان مضللاً منذ البداية، فقد أمكننا التأكُّد الآن أن القرار بإعلان الحرب الذي صدر من البرلمان الإثيوبي قد تمَّ بدفعٍ وتشجيعٍ من السفارة الأمريكيَّة في أديس أبابا، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل كان البعض من هنا وهناك يحث**

الطرف الإثيوبي على ضرورة العمل على تلقين الإريتريين درساً لا يُنسى».. وأضاف أيضاً: «إلى جانب ذلك، هناك الدور المُعرقِل، الذي لعبه سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية».

كان ذلك حديثاً تزلزلت له الجبال الرواسي. وقد سبقته بنحو يومين مكالمة هاتفيَّة هامَّة في ٩/١٦، بين الرئيس الإريتري ورئيس الأمن القومي الأمريكي ساندي بيرجر، عرض فيها الثاني رغبة الولايات المتحدة في القيام بمحاولة وساطة أخرى (غير وساطة السيِّدة رايس) يُوفِد فيها مسئول الأمن القومي الأمريكي السابق "أنتوني ليك". أوضح له الأوَّل تحفُّظات بلاده، ولكنه أعرب في الوقت نفسه عن عدم ممانعته في مقابلة الموفد الجديد.

لم يغمُض جفن الإدارة الأمريكيَّة بعد تلك التصريحات الحادة، فقد صُفعت على خدها الأيمن، ولم يكن أمامها من خيارٍ سوى إدارة خدِّها الأيسر، بدليل أن ليك شرع بعدئذٍ في مهمَّته التي بدأها بزيارة أسمرا ولقاء الرئيس الإريتري يوم ١٩٩٨/١٠/٧، ثم غادرها إلى أديس أبابا للقاء رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٠/٨.. والجديد في هذه المهمَّة، أنه جرى اتفاق أخلاقي **«بعدم نشر أي شيء يتعلق بالمحادثات التي يجريها ليك مع الطرفين»**.. لذلك لم يصدُر شيء عن تفاصيل ما تمَّ بحثه في جولته.

كان السفير الأمريكي في أديس أبابا هو السيد "ديفيد شين"، وله ميولٌ نحو إثيوبيا، وهو لم يُخفِ ذلك في مواقف كثيرة قبل أن يُحال إلى التقاعُد، ولعلَّ الرئيس الإريتري قد قصده بالاتهام الذي ذكر فيه، أن: **«قرار البرلمان الإثيوبي تمَّ بدفعٍ وتشجيعٍ من السفارة الأمريكيَّة في أديس أبابا»**.

من المفارقات، أن الجانب الإثيوبي راح يكيلُ الاتهامات أيضاً للولايات المتحدة، إذ قال السيد "سبحات نَجَّا" في مقابلة مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، التي وصفته في اللقاء بأنه يُعرَّفُ في إثيوبيا بـ"فيلسوف الحزب": **«يمكنني القول أن علاقتنا بأمريكا لم تكن سيِّئة، بل كانت مقبولة، إلى أن اندلع الصراع الإريتري الإثيوبي. وبعد تفجُّر الأزمة، كانت كل المواقف الأمريكيَّة غير عادلة أبداً.. بل إنها تحوَّلت تماماً لصالح النظام الإريتري.. فمثلاً عندما تفجَّرت الأزمة في شهر مايو (آذار)، قال الأمريكيون إنهم سيحظرون بيع الأسلحة للجانبين، وكنا نحن ضحيَّة ذلك الحظر، لأن تلك الخطوة لم تكن عادلة وغير مقبولة.. وقرار حظر بيع الأسلحة لم تتخذه دول بعينها، بل اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية.. ثم هناك الترهيب الذي جرى للإثيوبيين في إريتريا، والولايات المتحدة لم تقل كلمة واحدة حيال ذلك، لكنها اكتفت بقلقها العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان بخصوص ترحيل الإريتريين من إثيوبيا.. وهُم لم يقولوا كلمة عن قصف المُدن الإثيوبيَّة، وظلَّ المبعوثون الأمريكيون ينتقلون من وقتٍ لآخر بين أسمرا وأديس أبابا، ونحن نشعر أنهم نقلوا رسائل خاطئة للنظام**

الإريتري.. أنا متأكد أنهم لم يخبروا الجانب الإريتري كي يقبل بخطة منظمة الوحدة الأفريقية.. لذلك فالأمريكيون لم يكونوا عادلين أبداً مع إثيوبيا في هذه الأزمة».

عدا الاتهام الأخير، فالذي أدلى به السيد نجًا قبله، ويريد أن تُبدي فيه الولايات المتحدة موقفاً متعاطفاً إلى جانب إثيوبيا، يُسمَّى "عتاباً"، على الرغم من أن الوقائع التي ذكرها هي جدليَّة، لم يُثبِت فيها المُراقبون أمراً قاطعاً.

في غُضون ذلك، كان السيد أنتوني ليك يحمل عصا لاعب السيرك، وينتقل بين العاصمتين في صمتٍ مثير، لم يشأ أحد طرفي النزاع - أو هُو شخصياً- أن ينتهك حُرمة التكتم الذي تمَّ الاتفاق عليه في مهمَّته. وفي نهاية يناير (كانون الثاني) ١٩٩٩، كان قد سجَّل الرقم الرَّابع في جولاته، وكانت تلك هي الأخيرة قبل التطوُّرات التي حدثت في مسار الحرب بعد "بادِمّي" و"ظُرونا" على نحو ما جرى ذكره.

لكن حدث منعطف جديد.. ففي لقاء الرئيس الإريتري مع التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٩/١/٣١، والذي ذكر فيه بأن بلاده لن تكون البادئة بإطلاق الرصاصة الأولى - وفق ما سلف سرده- كان في هذا اللقاء أيضاً قد سلَّط الأضواء على ملابساتٍ تُعَدُّ غاية في الغرابة في العلاقات بين الدول. فقد وجَّه اتهاماً آخر للولايات المتحدة، وقال إنه اكتشف أن: «**بعض الرسائل التي أرسلها إلى نظيره الأمريكي لم تصل إليه.. والغريب في الأمر وجود عوائق ومصاعِب تحول دون وصول هذه الرسائل إلى الرئيس، فهناك أطراف كثيرة تتداخل في جهاز الإدارة الأمريكية».**

وكشف الرئيس الإريتري أيضاً عن واقعة أخرى أدخلت الريبة في قلبه، وزادت من شكوكه تجاه الدور الأمريكي، إذ قال إن السيد أنتوني ليك أكَّد له في اللقاء الأخير، الذي تمَّ بينهما - والذي لم يدُم أكثر من ٢٠ دقيقة- أن ردَّ المنظمة الأفريقيَّة على الإيضاحات التي طلبتها إريتريا سيأتي خلال أربعة أيام.. وتساءل الرئيس أفورقي: «**ما مغزى أن يأتينا الرد خلال أربعة أيام، ومَغزى أن نُبلَّغ بذلك من قبل أنتوني ليك.. ومغزى أن نتلقى ذلك الرد في نفس الوقت الذي حدده؟!».** وقال إن هذه التساؤلات أبلغ بها سكرتير المنظمة الأفريقيَّة سالم أحمد سالم.

كانت بالفعل تلك كبوة فارسٍ من مسئولٍ شغل منصباً يُعَدُّ من أهم المناصب في الإدارة الأمريكيَّة، ذلك لأن البقر تشابه عليه، فنسى أنه مبعوث أمريكي، فأصبح بما أدلى به مبعوثاً من المنظمة الأفريقيَّة.

في سياقٍ آخر، حدث في تلك الإيضاحات خطأ ربَّما أقلَّ درجة مِمَّا قام به أنتوني ليك، فعندما أرادت المنظمة الأفريقيَّة أن ترسل إيضاحاتٍ لإريتريا، لم تعمل على إرسالها عبر رئيس المنظمة بليز كومباوري، كما هو متفق عليه، فقد

قام سالم أحمد سالم باستدعاء ممثل إريتريا في المنظمة وسلمها له بحضور سفير بوركينا فاسو المُقيم في أديس أبابا، وطلب منه إيصالها عاجلاً إلى بلاده، ونظراً لأن الاتصالات الهاتفيَّة مقطوعة بين البلدين، فقد قام المسئول الإريتري بإرسالها إلى سفارة بلاده في نيروبي عن طريق "الفاكس ميل"، والتي بدورها أرسلتها إلى أسمرا، بما يعني أن النسخة الأصليَّة ظلت حبيسة مكتب المسئول الإريتري في أديس أبابا.

هناك في الضفة الأخرى، كنا قد ذكرنا أنه بعد معارك "بادِمّي" الثانية، استدعى وزير الخارجيَّة الإثيوبي سيوم ميسفن السفير الأمريكي يوم ١٩٩٩/٣/٨، وأبلغه: «**احتجاج بلاده على الموقف الأمريكي المنحاز لإريتريا**».

في يوم ١٩٩٩/٣/١٠، نظمت وزارة الإعلام الإثيوبيَّة ندوة سياسيَّة حول النزاع، وتحوَّلت هذه الندوة إلى محاكمة للسياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في القرن الأفريقي، واعتبر معظم المشاركين: «**إن دور الولايات المتحدة اتسم بالضعف وتجنب الضغط على الحكومة الإريترية**».

في مواجهة هذا الهُجوم المُكثف، قام السفير الأمريكي لدى إثيوبيا "ديفيد شين" بمقابلة رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٩٩٩/٣/١١، وسلمه دعوة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، تضمَّنت زيارة واشنطن في أقرب فرصة ممكنة، لإيجاد مخرج للتوتر الذي طرأ بين البلدين، إثر الاتهامات الإثيوبيَّة المتكرِّرة للإدارة الأمريكية.. غير أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبلغه في تلك المقابلة، بأن بلاده ستخوض الحرب إذا لم تُلبَّ شروطها..وحدَّد لذلك فترة زمنيَّة محدودة. ولا يستطيع أحد الجزم إن كان السفير الأمريكي يدري حينها - أو لا يدري- أن رئيس الوزراء الإثيوبي عندما قال له ذلك كان ينطلق من قرارات اللجنة المركزيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" التي ورد ذكرها في الفصل السابق.

إن عدم مركزيَّة القرار في الإدارة الأمريكيَّة هو الذي جعل التناقُضات تكتنف مواقفها أحياناً حيال الأزمة، فالقرار - كما هو معروف- يأتي عبر عدَّة قنوات في جهاز الدولة.. البيت الأبيض، وزارة الخارجيَّة، مجلس النواب "الكونجرس"، مجلس الأمن القومي، وزارة الدفاع "البنتاغون".. وهناك رَوَافِدَ أخرى ممثلة في منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الطوعيَّة العاملة في المجالات الإنسانيَّة.. وهناك مجموعات الضغط "اللوبي".. الخ ، وفي أحيانٍ كثيرة تتباين مواقف هذه الأجهزة في رُؤاها للأزمة. والتبايُن أحياناً ينتُج من غلبة المصالح القوميَّة العُليا، وأحياناً ينتُج من التعاطُف والعلاقات العامَّة، وطول يد الدولة المعنيَّة في الوصول إلى هذه الأجهزة.

مثالاً لما ذكرنا، في بداية الألفيَّة الثالثة حاول السيد "بنجامين غيلمان" عضو الكونجرس ورئيس لجنة العلاقات الدوليَّة في المجلس أن يُعبِّر عن موقفه

تجاه الأزمة، فنشر في صحيفة 'الواشنطن بوست' بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ مقالاً بعنوان: "إثيوبيا بحاجة لمن يدفع بها نحو السلام"، دعا فيه الإدارة الأمريكيَّة إلى أن تجعل بداية العام الجديد عاماً لأفريقيا، وأن تعمل بكل ثقلها لدفع إثيوبيا للقبول بالحلِّ السلمي.

جاء رد الفعل من وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن، الذي أرسل رداً للصحيفة بعنوان: "إثيوبيا ليست في حاجة لمن يدفع بها نحو السلام لأنها متمسِّكة به". ولأسبابٍ غير معروفة، لم تنشر الصحيفة ذلك الرد، وظهر الموضوع على 'الإنترنت'، ربَّما لأن المسئول انحرف عن القضيَّة الأساسيَّة، ووجَّه سهامه نحو إريتريا وعضو مجلس النوَّاب، الذي اتهمه بقصورٍ في الفهم وعدم إدراك المشكلة، وكذلك امتدَّ اتهامه للإدارة الأمريكيَّة، ولمَّا لم تنشر الصحيفة ذلك الرد، أرسل السفير الإثيوبي في أمريكا موضوعاً احتجَّ فيه على عدم النشر بعنوان: "أعطوا إثيوبيا فرصة لكي ترد".. ما يهُم في هذه القصَّة، أن إثيوبيا تشعُر بحساسيَّة شديدة تجاه أي موقف من مسئول أمريكي، أو من إدارة في أجهزة الدولة لا يتطابق مع موقفها، ويتحوَّل الموضوع مباشرة إلى محاكمة للسياسة الأمريكيَّة تجاه إثيوبيا أو المنطقة.

هكذا تتأرجح النظرة دائماً تجاه الإدارة الأمريكيَّة من قبل الطرفين، كما أنها نفسها - أي الإدارة- تتشعَّب أمامها الطُرُق، فتقف أحياناً كحمار الشيخ في العقبة، لا تدري أي طريق تسلك، وأحياناً أخرى تتمهَّد السُبُل أمامها، فتنطلق مزهوَّة لا تلوي على شيء، وفي كلٍ، هي لا تملك خياراً سوى الانحناء أمام أي عاصفة تهُب عليها من أي عاصمة. وتستند في تفسير ذلك، إلى أن الرذاذ الذي يأتيها طارئ ومتحوِّل، في حين أن علاقتها بهما هي الثابت والأبقى، وعليها أن تُبقي على الطرفين في أخدُودها الذي صنعته لهُما، ولم تصنعه الطبيعة، وذلك ما يحتِّم عليها دوراً مستلهماً لتعاليم المسيح (عليه السلام) في بسط الخدِّ الأيسر إذا واتاها طرف بصفعةٍ على الخدِّ الأيمن.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تنظر الإدارة الأمريكيَّة إلى العلاقة مع الطرفين بقدرٍ سواء؟! أم أنها نسبيَّة وفيها شيء من التفاوت؟! هذا ما سنتعرَّض له في المحور التالي للأزمة في إطار الدور الإقليمي.

جلباب الدُّورْ الإقليمي

إن تداعيات الأزمة ومدى مساهمة الدور الإقليمي فيها تتطلب العودة قليلاً إلى الوراء، فقد استتبع الانهيار الدراماتيكي المُفاجئ للاتحاد السوفيتي على النحو الذي حدث تغيُّرات جيوسياسيَّة جذريَّة حدثت في كثير من البُؤر والأطراف التي كانت ترتبط جنينياً بالمركز، وخاصَّة في المواقع التي كانت ذات يوم ساحة للتجاذُب بين الدولتين العُظميين، إبان فترة الحرب الباردة تلك. وبعد أن أصبحت قطباً واحداً، قامت الولايات المتحدة الأمريكيَّة بمحاولة بسط نفوذها السياسي

والاقتصادي على كثير من المناطق، خاصة تلك التي آلت إليها، تركتها بعد انحسار المدِ السوفيتي وفق ترتيبٍ مختلف، اصطلح على تسميته بـ"النظام العالمي الجديد".

في خِضَمِ ذلك الترتيب، كادت أفريقيا بصفة عامَّة - ومنطقة القرن الأفريقي بصفة خاصَّة- أن تفقد رونقها وجاذبيتها الإستراتيجية، وذلك لاختلال سلم الأولويَّات بالنسبة للقُطب الأحادي الجديد/القديم.

غير أن حدوث عدة "زلازل سياسية" في المنطقة، بدءً من نهاية الثمانينات، أعاد إليها الأنظار مجدَّداً، ولكن برُؤى ومفاهيم وأجندة جديدة، إذ برزت إريتريا كرقمٍ جديد بعد استقلالها من إثيوبيا، في حين انكفأت إثيوبيا على نفسها في محاولة لإعادة ترتيب أوضاعها الحرجة، وأُجهضت تجربة ديمقراطيَّة في السُّودان، وحلَّ محلها حكمٌ ثيوقراطي متطرّف، بعد أن تزيَّا بالبزَّة العسكريَّة، وأصبحت الدولة الوطنيَّة في الصومال أثراً بعد عين، بعد سقوط نظام سيَّاد بَرّي، وانشغال الفصائل الصوماليَّة بالتنافُس على السُّلطة بحربٍ أهليَّة طاحنة.

كانت تجربة التدخُّل الأمريكي في الصومال (١٩٩٢- ١٩٩٥) اختباراً أولياً لهذا القُطب في التبشير بآليَّات النظام الجديد، والذي جاء تحت غطاء التدخُّل الإنساني لإنقاذ الجياع، ثم تحوَّل لاحقاً بمبرّرات محاولة ترتيب النظام السياسي في الدولة المُنهارة، وقد مُنِيَ الهدفان بفشلٍ ذريع، نتيجة التعقيدات الإثنوسياسيَّة المُتجذِّرة في الواقع الصومالي. لكن هذا الفشل من جهة، كان مَدعاةً للإدارة الأمريكيَّة لكي تُعيد التفكير في سياساتها باستراتيجيَّات جديدة.

دون التعمُّق كثيراً في هذا الأمر، نستطيع القول إنها اهتدت إلى سياسة تثبيت الأطراف في القارة الأفريقيَّة، وذلك بإستراتيجيَّة تقسيمٍ أفقي ورأسي له، أو ما تُسمِّيه بـ"سياسة الشراكة". وهي لا تختلف كثيراً عن السياسة الراديكاليَّة التي كانت تتبعها إبان الحرب الباردة، مع فارق أن الساحة قد خلت تماماً من المُنافس الآخر. ومع فارق أيضاً أن الدولة المعنيَّة في ذاك الوقت كان يُطلقُ عليها ضمنياً "شرطي" المنطقة.

الإستراتيجيَّة الجديدة وضعت في التقدير القواسم المشتركة للدول المعنيَّة، متمثلة في الثقل الديمُغرافي والاقتصادي والسياسي. لكنَّ المُعضلة الأساسيَّة كانت بالنسبة للإدارة الأمريكيَّة، هي أن المعالم التي رسمتها لتجربة النظام العالمي الجديد تستند في خُطوطها العريضة إلي الديمقراطيَّة واقتصاد السوق الحُر واحترام حقوق الإنسان، وهي عناوين تتناقض أحياناً مع النظام السياسي للدُول المعنيَّة - دول الأطراف- التي توخَّت الاعتماد عليها في الإستراتيجيَّة الجديدة، وقد تمَّ التعامُل مع هذا التناقُض في أحيانٍ كثيرة بسياسة غضِّ البصر.

في التقسيم الرأسي والأفقي، تمَّ اعتماد جنوب أفريقيا (٤٥ مليون نسمة) ضمنياً في جنوب القارَّة، ونيجيريا (١٠٠ مليون نسمة) في غربها، ومصر (٦٠

مليون نسمة) في شمالها.. أما شرق القارة، فعلى الرغم من الانحياز الغريزي نحو إثيوبيا (٥٨ مليون نسمة) باعتبارات الإرث أو الحلف التاريخي، إلاَّ أن ثمَّة عوامل خفيَّة أضعفت هذه القناعة، وألقت ظلالاً من الشك حول الدور الذي يمكن أن تقوم به إقليمياً.

بعض العوامل داخليَّة، خاصَّة بتركيبة السُلطة في أديس أبابا، من حيث قدرة الجبهة الحاكمة في بسط سيطرتها على الأوضاع في ظِلِّ واقع سياسي متنافر يرتكز على الإثنيَّة القوميَّة، وكيانات اجتماعيَّة هشَّة عُرضة للتفكك والتشرذم، واقتصاد ضعيف يعتمد بشكل أساسي على المعونات والمساعدات الخارجيَّة، وعدم قدرته على استغلال الموارد الطبيعيَّة الكبيرة المتاحة.

البعض الآخر من هذه العوامل خارجي، يتمثل في طموح إريتريا كدولة ناشئة خالية نسبياً من العِلَل السياسيَّة والاجتماعيَّة الأفريقيَّة، وتمتعها بقيادة "كاريزميَّة"، ولكن ينقصها اقتصادٌ لا تسنده موارد طبيعيَّة وافرة، وقوَّة ديمُغرافية مؤثرة. ولهذا كانت المُفاضلة صعبة بين العاصمتين، والواقع أن إريتريا استبقت ذلك التقسيم وعَمِلت على تكريس منطق الأمر الواقع في لعب هذا الدور، دون الاستئذان أو أخذ الفيتو من جهة بعينها. ولعلَّ سياستها على مستوى الإقليم توضح ذلك، فالوقفة الصلبة أمام مُخططات النظام السُوداني، هي في جوهرها رسالة للمجتمع الدولي - أو بالأحرى إلى قطبِهِ الأوحد- الذي يريد التسيُّد، بأنها قادرة على تحجيم أي طموحات غير واقعيَّة، خاصَّة إذا ما كانت هذه الطموحات تتعاكس تماماً مع توجُّهات النظام العالمي الجديد. وكذلك محاولاتها الجادة لتفعيل دور المنظمة الحكومية للتنمية الـ"إيغاد" بهدف أن تنجح المنظمة في هيكلة إطار كُونفِدرَالِي لدُول المنظمة، تعمل من خلاله - أي إريتريا- على إبراز قُدراتها السياسيَّة، ويحقق لها تكامُلاً اقتصادياً، ورُؤيتها أيضاً في الرَّبط عضوياً بين هذه المنطقة ومنطقة البُحيْرات، باعتبارهما المنطقتين الإستراتيجيَّتين الأكثر تأثيراً على نطاق القارة الأفريقيَّة، وذلك ما كان منسجماً مع تطلعات أو رغبات القطب الجديد.

كما أن الصدام العسكري المحدود الذي حدث في جُزُر أرخبيل حنيش مع اليمن في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٥، هو أيضاً رسالة إلى من يهُمُه الأمر، في أنها رقم صعب لا يمكن تجاوزه في معادلات أمن البحر الأحمر الذي تمتلك فيه أطول شاطئ (١٠٠٠ كيلومتر)، وتشارك آخرين الإطلالة على أكثر المناطق الحساسة والحيوية فيه "باب المندب".

غير أن هناك عاملين أساسيَّين كانا بمثابة "السوس"، الذي ينخُر في هذا الطموح.. الأوَّل، هو عدم إدراك أو تفهم الآخرين لهذا الدور على المستوى الإقليمي، الأمر الذي أدَّى إلى انكماشهم وتوجُّسِهم من القادم الجديد، ثم تحوَّل ذلك لاحقاً واكتسب طابعاً عدائياً، وأصبح مُنطلَقاً لتفسيراتٍ مُخِلَّة اجتاحت ذلك العقل، وذلك بالتركيز على أن تلك المحاولات تقف من ورائها إسرائيل، وذلك للحدِّ منها

وتقزيمها، ولرُبَّما أن الدبلوماسيَّة الهادئة كان يمكن أن تكون بلسماً يُداوي ذلك التوجُس والانكماش، لكن ذلك كان أمر تفتقر إليه إريتريا.. أما المسألة الثانية، فقد انحصرت في موقف إريتريا نفسها من المنظمات المختلفة، خاصَّة تلك المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن الموقف كان مسبَّباً إلاَّ أن هذه المنظمات - كما ذكرنا آنفاً- هي روافد مهمَّة لها تأثيرها لدى مراكز صناعة القرار، ولا شكَّ أنها بعد تلك المقاطعة لعبت دوراً سالباً في الحَدِّ من ذلك الطموح. هذا إلى جانب عوامل أخرى، قد لا تكون لها نفس الدرجة من الأهميَّة، مثل قضيَّة الديمقراطيَّة والنظام السياسي، لكننا سبق أن ذكرنا أنها من العيوب التي يمكن أن تغفلها عين الرّضا الدوليَّة - إذا علت عليها المصالح- كما هو الحال في المسألة النيجيريَّة.

إن لإريتريا نزعة حادَّة تجاه استقلاليَّة قرارها، ولكن الرّيادة في لعب دور إقليمي يُحتم أحياناً طاعةً عمياء وتبعيَّة خنوعة، وهُما أمران تنفُر منهُما القيادة الإريتريَّة، نفور السليم المعافى من العليل المجذوم.

في عمليَّة المُفاضلة المذكورة، لم يتم إلباس أي من العاصمتين جُلباب الدور الإقليمي، وعالجت الولايات المتحدة الأمريكيَّة المعضلة باعتبارهما - أي القيادتين- شُركاء، وتكامُلهُما معاً قد يُوفِر شيئاً من الاستقرار الإقليمي المنشود.

لهذا جنح بعض المُحللين لشئون المنطقة إلى إدراج النزاع الحالي في إطار تنازُع إقليمي بين القيادتين، وقد سُئِلَ الرئيس الإريتري عن ذلك في حواره المذكور مع مجلة 'هويت' بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٤، فقال: «**هذا هو استنتاجُ كثير من المراقبين الذين عجزوا عن الوصول لتفسيرٍ مُقنع لتصرُّفات الحكومة الإثيوبيَّة، ليس هناك في الحقيقة ما يدعو للتنافُس، لكنني لا أستطيع الجزم بعدم وجود مثل هذا التفكير داخل تنظيم "ويَّانِي"، فقد كانت باستمرار تواجُهنا مصاعب في كل القضايا، إلا أنه يصعُب استخلاص ما مفاده أن روح التنافُس هذه كانت وراء الأزمة، هذا أمرٌ فيه كثير من المبالغة**».

بالعودة مرة أخرى إلى مسألة التقسيم الأفقي والرأسي للقارة الأفريقيَّة، لعله من المُفيد هنا استعراض بعض الخطوط العريضة للسياسة الأمريكيَّة تجاه القارة الأفريقيَّة، فهي في حدّها الأدنى قد تُفسّر لماذا تمَّ الاهتداء إلى تلك الإستراتيجيَّة.

في حِقبَة الحرب الباردة، كانت الإدارة الأمريكيَّة تعتمد على سياسة الأحلاف مع "الأنظمة الصديقة"، وتعمل على دعمها بتشكيل "أحزمة واقية ضِدَّ تغلغُل الأنشطة الشيوعيَّة"، ويصل استغلالها لتلك الأنظمة إلى الدرجة التي تُستَبَاحُ فيها حُرُمات أراضيها، وإقامة قواعد عسكريَّة فيها، وغالباً ما تكون تلك الأنظمة استبداديَّة ديكتاتوريَّة وتمارس سياسات قمعيَّة ضدَّ شُعُوبها، ولا تعبأ الإدارة الأمريكيَّة كثيراً بهذا، بل أحياناً تساعدها في ذلك، فالمهم أن يكون على رأس

السُّلطة رجُلٌ يحفظ لها مصالحها السياسيَّة المتمثلة في الهدف المُشار إليه، والاقتصاديَّة المتمثلة في استحلاب الموارد الطبيعيَّة والمواد الخام للدولة المعنيَّة.

تعتبر أفريقيا قارة واعدة، فهي سوقٌ ضخم يضُمُّ نحو ٧٠٠ مليون مستهلك، يُشكِّلون نسبة ١٥% من سُكَّان العالم. رقعتها الجغرافية (حوالي ٢٣%من مساحة الكرة الأرضية)، وهي غنيَّة بالثروات المعدنيَّة، كالذهب والنحاس (١٣% من إنتاج العالم)، والكوبالت والكروم (٩٧%)، والبلاتين (٨٥%)، واليورانيوم (٢٥%)، والمنجنيز (٦٤%).. وتتعدَّد فيها مصادر الطاقة، وعلى رأسها النفط الذي أنقذ الولايات المتحدة الأمريكيَّة أثناء حظر تصدير البترول العربي إلى الغرب عام ١٩٧٣، وتستأثر بأكثر من ٢٠% من الطاقة المائية في العالم، وتنتج ٧٠% من إنتاج العالم كله من الكاكاو، وثلث إنتاجه من البُن، و٥٠% من جوز الهند.

لكن - في نفس الوقت- تُرهِقُها دوَّامة الحروب والنزاعات الأهليَّة، حيث توجد الآن نحو ١٩ دولة متورِّطة في مثل هذه المشاكل، ونحو ٣٠ مليون لغم أرضي تعمل على حصد أرواح المتقاتلين والمدنيين، وتعيق حركة البضائع والخدمات، وتحتاج لقرابة الخمسين عاماً لإزالتها، ناهيك عن التكلفة الماديَّة، وهناك ٦ ملايين لاجئ جرَّاء تلك النزاعات، و١٧ مليون أفريقي مُهجَّرين داخل دولهم.

الأمر الآخر، أن كثيراً من الآمال والطموحات التي تتأطَّر في خُططٍ وبرامج إستراتيجيَّة تظل أسيرة قاعات الاجتماعات الفخمة.. فعلى سبيل المثال، اجتمع في العام ١٩٧٩ نحو أربعين خبيراً لبحث مستقبل القارَّة الأفريقيَّة عام ٢٠٠٠ في مُنروفيا عاصمة ليبيريا، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، وما تمَّ التوصُّل إليه لم يَرَ النور أبداً.. كذلك في عام ١٩٨٠، التقى رُؤساء الحكومات والدول الأعضاء بالمنظمة الأفريقيَّة في لقاءٍ غير عادي في العاصمة النيجيريَّة أبوجا، حيث تمَّ إقرار "خُطة عمل لاغوس من أجل تنمية القارَّة حتى عام ٢٠٠٠"، وأهمَّ ما أكدت عليه تلك الخُطة، ربط السياسات الاقتصاديَّة الوطنيَّة بنظيرتها الإقليمية تدريجياً (أسوة بالاتحاد الأوربي)، وصولاً إلى تأسيس جماعة اقتصاديَّة أفريقيَّة. وفي عام ١٩٩١، تمَّ التوقيع على اتفاقيَّة أبوجا من أجل إقامة الوحدة الاقتصادية على مدى ٣٤ عاماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق.

حدَّدت الاتفاقيَّة ست مراحل لبلوغ ذلك الهدف، هي:

(١) مرحلة تدعيم التجمُّعات الاقتصاديَّة القائمة، هي المنظمة الاقتصاديَّة لغرب أفريقيا "إيكواس".
(٢) منظمة التجارة التفضيليَّة والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "كوميسا".
(٣) السُّلطة الحكومية للتنمية "إيغاد".
(٤) الاتحاد المغاربي.

مروراً بإنشاء مناطق حرَّة تجاريَّة، واتحاداتٍ جُمرُكِيَّة لكُل جماعة إقليميَّة، وإنشاء السوق الأفريقيَّة المُشتركة، وانتهاء بإقامة الاتحاد الاقتصادي، وتأسيس البنك المركزي الأفريقي، وإصدار عملة مُوحَّدة وتأسيس برلمان أفريقي.

تمَّ التأمين على المشروع مرَّة أخرى في مايو (أيار) ١٩٩٤، وفي قمَّة الجزائر الأخيرة في يوليو (تموز) ١٩٩٩، أعلنت القمَّة الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الـ"التجمُّعات الاقتصاديَّة" أي إنجاز جُزئي بعد عقدين كاملين من الزمن.

بعد شهرين من قمَّة الجزائر، وتحديداً في ١٩٩٩/٩/٩، عُقِدَت قمَّة استثنائيَّة في ليبيا "سرت"، ومن ضمن ما بحثت كانت فكرة بوهيميَّة، هي "الولايات المتحدة الأفريقيَّة"، وكان ذلك بمبادرة من الرئيس معمَّر القذافي، وهي في الواقع إحياء لفكرةٍ طُرِحَت عام ١٨٨٦ من قِبَلِ رئيس رابطة الهجرة الأفريقيَّة جوزيف تشارلز، وهو أمريكي من أصلٍ أفريقي، قدَّم التماساً إلى الكونجرس أعلن فيه أن الرابطة تُعِدُّ لإقامة ولاياتٍ متحدة أفريقيَّة، تأثراً بالولايات المتحدة الأمريكيَّة. ولا يُعرف ما الذي عنَّ في تفكير العقيد بعد نحو أكثر من قرن فيما نادى به تشارلز.

السبب في أن مثل تلك الأفكار ظلت حبراً على ورق، مشكلتها الأساسيَّة في أن بعضها وُلِدَ في ظِلِّ الحرب الباردة، حيث تصطرع لغة المصالح، إضافة إلى البيروقراطيَّة الأفريقيَّة الرسميَّة، وعدم الاستقرار السياسي (الانقلابات العسكريَّة) وفساد الأنظمة والإدارة. وبعدئذٍ ظلت القارة نفسها مصدراً للتنافُس الأمريكي الأوروبي للفوز بوجود أكبر في الأسواق ونفوذ سياسي أوسع. هذا التنافس اتضح جلياً في "ملاسنة" جرت بين وزير الخارجيَّة الأمريكي السابق وارن كريستوفر ووزير التعاون الدولي الفرنسي جاك جودفران على إثر انتقاد الثاني للأوَّل في جولته التي شملت عدة دول أفريقيَّة، قام بالتبشير فيها بقوَّات حفظ السلام الأفريقيَّة "قوَّات التدخُّل الأفريقي" التي عارضتها فرنسا، فردَّ عليه كريستوفر في محاضرة ألقاها في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في ١٩٩٦/١٠/١٢، قال فيها: «**مضى الزمن الذي كان مُمكناً فيه تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ، أو تعتبر فيه قوَّة خارجيَّة مجموعات من الدُول كأنها "ضيعة خاصة بها"**»، وذلك في إشارة إلى فرنسا التي تحدَّاها في المحاضرة أن تعطي مستعمراتها السابقة قدراً من الاستقلال. كان ذلك "التلاسن" مثيراً، وأحدث أزمة سياسيَّة في حينها بين الدولتين الكبيرتين، وأوضح تبايُن سياساتهما تجاه أفريقيا.

حتى الولايات المتحدة قد تمارس الازدواجيَّة نفسها، وتُناقِض ما ذكره وزير خارجيَّتها كريستوفر. فبعد حديثه بعامٍ تقريباً، كانت قد وضعت عينها على السنغال والتي تعتبر ضيْعة فرنسيَّة، أولتها اهتماماً خاصاً لهذا السبب ولمآرب أخرى، حيث ذكرت صحيفة 'الفجر' السنغاليَّة المُستقلة في عددها الصادر يوم ٦ مايو (تموز) ١٩٩٧: «**إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكيَّة بالمنطقة يرجع إلى**

رغبتها في السيطرة على منطقة خليج غينيا، التي تحوي ثرواتٍ بتروليَّة ضخمة، وأكدت الدراسات أنها لا تقل أهميَّة عن النفط الموجود في الخليج العربي».

بعد أيام قلائل من نشر ذلك، استخدمت الولايات المتحدة لأوَّل مرَّة قاعدة في مدينة تبيس (٨٠ كيلومتراً شرق داكار) في تدريباتٍ مشتركة مع القوَّات السنغاليَّة في يوم ١٩٩٧/٧/٢١ - رغم معارضة فرنسا- طبِّقت فيها أحدث أنواع الأجهزة الملاحيَّة وحظائر الطائرات، إضافة إلى مهبطين مصمَّمين لاستقبال طائرات الشحن العملاقة من طراز "سي ١٣٠" هيركيوليز.

المُدهش أنه في الشهر الذي تلا ذلك - أي أغسطس (آب) ١٩٩٧- أعلنت فرنسا على لسان وزير دفاعها، آلان ريشار أنَّها ستخفِّض عدد قوَّاتها العسكريَّة في أفريقيا من نحو ٨ آلاف ومائة جندي، إلى أقل من ٦ آلاف جندي، على أن يُعاد تركيز هذه القوَّات في ٥ قواعد أساسيَّة في السنغال والغابون وتشاد وساحل العاج وجيبوتي. كذلك تخفيض عدد المُقاتلات المتمركزة في أفريقيا من ١٥ إلى ١٢ مقاتلة، بينما أعلنت عن زيادة طائرات النقل من ٦ إلى ٩.

لهذا لا يمكن القول بأن كل المفاهيم القديمة التي أقعدت القارَّة عن تنفيذ خُططها وبرامجها الطموحة قد انتهت بزوال طقوس الحرب الباردة، أو حتى بعدها، لكن على الأقل فإن ثمَّة أفكاراً جديدة قد وُلدت، وأخرى بدأت تحبو، وثالثة أخذت في التبلوُر والنُضوج.

وقد أسفرت عن بعض هذه الأفكار الولايات المتحدة الأمريكيَّة تدعيماً لإستراتيجيَّة التقسيم الرأسي والأفقي.. فقد أعلن الرئيس بيل كلينتون رسمياً يوم ١٩٩٧/٦/١٧ مشروعاً سُمِّي بـ"المبادرة الأفريقيَّة".. ودشَّنها بعد أسبوع في "قمَّة دول الثماني" في مدينة دينفر، أمام حشد كبير من المسئولين الأفارقة والأمريكيين والدوليين. واقترح فيها "المشاركة الأفريقيَّة الأمريكيَّة للتنمية"، وأن الولايات المتحدة ترغب في المعاونة على "بعث أفريقيا المستقرَّة والمُزدهرة اقتصادياً"، وذلك عن طريق عدَّة إجراءاتٍ تدعم البلدان التي التزمت بالتحرُّر الاقتصادي والديمقراطيَّة (تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن ٣٠ دولة أفريقيَّة من إجمالي ٤٨ دولة جنوب الصحراء أخذت بالإصلاح الاقتصادي. وهناك ٢٨ دولة أفريقيَّة خاضت انتخاباتٍ ديمقراطيَّة خلال السنوات القليلة الماضية).

غير أن كثيراً من المسئولين الأمريكيين لم يُخفوا الحافز الرئيسي، الذي يقف من وراء المبادرة، وهو تفكك الشبكات التقليديَّة ذات التأثير الموروث من حقبة الحرب الباردة، والتي خلقت فراغاً في غير دولة من دول القارَّة، تولى على إثرها السُلطة جيلٌ جديد من القادة، مثلما حدث في أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، رُواندا وبورندي، ولاحقاً الكونغو الديمقراطيَّة، والتغيُّرات التي طرأت على جنوب أفريقيا.

هذا إلى جانب الحافز الاقتصادي، الذي أشار إليه بوضوح مستشار الأمن القومي ساندي بيرجر في مؤتمر صحفي يوم ١٩٩٨/٣/٢١، حيث قال: «**إن الصادرات الأمريكيَّة لأفريقيا حالياً تفوق حجم تجارة أمريكا مع الاتحاد السوفيتي السابق بنسبة ٢٠%، وهي توفر نحو ١٠٠ ألف فرصة عمل لمواطنين أمريكيين**»، وأضاف: «**إن أفريقيا تستورد ما نسبته ٧% من إجمالي وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن واردات أفريقيا من دول آسيا تصل إلى ١٢%**». وتدعيماً للمشروع، قامت وزيرة الخارجيَّة مادلين أولبرايت في ١٩٩٧/١٢/٨ بجولة طويلة شملت عدة دول أفريقية بدءً بإثيوبيا، وأوغندا ورُواندا والكونغو الديمقراطيَّة وأنغولا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا.

في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٩٨، قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بأطول جولة أفريقية (١)، استغرقت اثني عشر يوماً، زار فيها كلاً من غانا، السنغال، رُواندا، جنوب أفريقيا، بُتسوانا وأوغندا، وفي الأخيرة هذه، التقى اثني عشر رئيس دولة أفريقية في قمَّة عنتيبي. وكانت هذه الجولة تطبيقاً عملياً وفعلياً للمشروع، ووضع حجر أساسه.

قبل نحو عشرة أيام من هذه الزيارة، أجاز مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في ١٩٩٨/٣/١٢ مشروع قانون رقم: ١٤٣٣، أسماه "قانون النماء والفرص"، وهو يدعم ويُطوِّر العلاقات التجاريَّة الأمريكيَّة الأفريقيَّة، وقال كلينتون تعليقاً على ذلك في خطابٍ مُوجَّه للنواب: «**سأحمل رسالة مهمَّة لأفريقيا في زيارتي المُرتقبة لها، بأن الولايات المتحدة مستعدَّة الآن من أجل الدُخول في شراكة مع أفريقيا لإحداث الازدهار فيها**».

في العام الذي تلا، تسارعت الخُطى نحو إنجاز بعض أهداف السياسة الأمريكيَّة الجديدة في محاولة لتكثيف النفوذ السياسي والاقتصادي استناداً إلى مبدأ المشاركة.. ففي ١٩٩٩/٣/١٦، عقدت في واشنطن أعمال المؤتمر الأمريكي الأفريقي الأوَّل بمشاركة ٤٦ دولة جنوب الصحراء، وقد تمَّ استبعاد الصُومال لعدم وجود حكومة مركزيَّة، وكذلك السُودان وليبيا، باعتبارهما من الدول الضالعة في الإرهاب.

اقترح الرئيس كلينتون في هذا المؤتمر إلغاء ٧٠ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الأفريقية لتشجيعها على المُضِيِّ في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي. (٢)

في يوم ١٩٩٩/٥/١٧، عُقِدَت أيضاً قِمَّة أفريقيَّة أمريكيَّة في غانا، شارك فيها ٥ آلاف و٥٠٠ مسئول، من بينهم ١٤ رئيس دولة. أوفد الرئيس كلينتون وزير العمل، أليكس هيرمان والقس جيسي جاكسون كمبعوثين خاصَّين له، وذكر بيان للبيت الأبيض أن القمَّة تهدف إلى: «**استكمال سياسة الرئيس كلينتون، التي**

ترتكز على مبدأ المشاركة وتقوية العلاقات بالقارة الأفريقيَّة مع اقتراب حلول الألفيَّة الثالثة».

على هامش القمَّة الاقتصاديَّة التاسعة لدول أفريقيا الجنوبيَّة التي عُقدت في مدينة ديربان يوم ١٩٩٩/٧/٥، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكيَّة إنشاء صندوق برأسمال ٣٥٠ مليون دولار لمساعدة مشاريع البنية التحتية للقطاع الخاص في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وأعلنت مُؤسَّسة الاستثمار الخاصة عبر البحار - وكالة أمريكيَّة شبه رسميَّة تُموِّل مشاريع التنمية في الخارج برساميل خاصة- أنها ستستثمر ٣٦ مليون دولار في ٥ مشاريع في أنغولا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا.

لكن ليس شرطاً أن يكون كل ذلك الدعم والاندفاع من أجل سواد عيون الأفارقة، أو من أجل "أفريقيا المُستقرَّة المزدهرة"، كما قال الرئيس كلينتون.. فالأمر يتعلق في أحيان كثيرة إلى إعطاء المصالح الإستراتيجيَّة الأولويَّة المطلقة. وفي هذا السياق لأن نيجيريا تعتبر أكبر مورد للبترول إلى الولايات المتحدة، قال الرئيس كلينتون في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس أوليسيغون أوباسانجو في أوَّل زيارة له لواشنطن أواخر العام ١٩٩٩: **«سنعمل على مساعدة نيجيريا في الانتقال لفترة ديمقراطيَّة، وذلك بإعادة جدولة ديونها البالغة ٣٠ مليار دولار».**

من أجل هذا النفط، كانت الولايات المتحدة قد رشَّحت نيجيريا لاحتلال مقعدٍ دائمٍ في مجلس الأمن عن القارَّة الأفريقيَّة، ضمن أفكارٍ طرحتها تتعلق بتوسيع العضويَّة، وذلك في مناقشاتٍ غير رسميَّة كانت تهدف إلى استقطاب دعم للفكرة قبل بسطها على طاولة المجلس.

حتى في سياسة التقسيم الأفقي والرأسي التي ذكرناها، كانت الإدارة الأمريكيَّة قد غضَّت الطرف عن مسألة الديمقراطيَّة التي ذكرها كلينتون مع أوباسانجو إبان حقبة سلفه ساني أباشا - الذي رَحَلَ العام ١٩٩٨- وحدث ذلك عندما ألغى الانتخابات الرئاسيَّة للانتقال من الحُكم العسكري إلى حكومة مدنيَّة، علاوة على انتهاكه حقوق الإنسان بعد إقدامه على إعدام ٩ من قادة دُعاة حقوق الإنسان، وعلى رأسهم لين ساروويوا في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٥، إلاَّ أنها في العام نفسه، ولأسبابٍ تتعلق بمصالحها الإستراتيجيَّة، فإن أمريكا قرَّرت تأييدها - أي نيجيريا- في نزاعها مع الكاميرون للسيادة على إقليم باكاسي (كوماسي)، الذي أظهرت تقارير شركات نفطيَّة وجود كمياتٍ ضخمة فيه من المخزون النفطي، وقد اخذ التأييد بُعداً في ضوء دعم فرنسا للكاميرون في السيادة على الإقليم.

لقد كان هدفنا إلقاء الضوء على السياسة الأمريكيَّة في القارة الأفريقيَّة - سواءً بالتقسيم المذكور أو الشراكة التي جاءت لتدعيمه- هو تقصي انعكاسات ذلك الدور على النزاع الإريتري الإثيوبي، طالما أن البلدين هُما قاسمٌ مُشترك في

الإستراتيجيَّتين. وهُنا يمكن التأكيد على أنَّ محنة الإدارة الأمريكيَّة، لا تقل عن محنة حالمٍ بَنَي قصراً من الرِّمال على شاطئ هادئ، وفي لحظة مدٍ جاءت أمواج النزاع لتحيله إلى زَبَدٍ ذهب جفاء.

المعارضة السودانيَّة.. الابن الضال

ذلك تابعٌ آخر من تِوابع الزلزال، ولكنه تابعٌ ظلَّ يتردَّد بوتيرة متقطعة وبدرجاتٍ متفاوتة، مع أن تأثير الأزمة عليه كان أكبر..

في الاستناد إلى جذور البدايات، حَرِيٌّ بنا أن نتناول أبعاد العلاقة الحقيقيَّة بين أطراف المثلث المأزوم (السُّودان - إثيوبيا - اريتريا)، لأنها تمثل أسَّ التحوُّلات الجيوسياسيَّة في منطقة القرن الأفريقي.

كانت العلاقة قد توثقت بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" و"الجبهة القومية الإسلاميَّة" قبيل تحرير الأولى لبلادها في العام ١٩٩١، وخلال وصول الثانية لسُدَّة الحُكم في العام ١٩٨٩، وتوثقت تلك العلاقة من خلال الدعم الذي قدَّمته الجبهة الإسلاميَّة للجبهة الشعبيَّة حتى ساعة وقوفها على أبواب العاصمة أسمرا لإسدال الستار على الحكم الاستعماري. واستمرَّت تلك العلاقة على الرغم من اختلاف المشارب الأيديولوجيَّة التي ينهل منها الطرفان. ولم تنتظر الخرطوم نتيجة الاستفتاء في العام ١٩٩٣ فبادرت مبكراً واعترفت باستقلال أسمرا، وكانت لها ممثليَّة دبلوماسيَّة، وتبادل البلدان السُفراء، ودُعِمَت العلاقة بعد التحرير.. لكن مع ذلك، كانت الجبهة الإسلاميَّة تخبِّئ صنيعةً أخرى تحت عباءتها - "حركة الجهاد الإسلامي الإريتري"- انتظاراً لتغييرٍ محتمل تتوخَّاه في إريتريا.

كانت الجبهة الإسلاميَّة تتبع أسلوب الحُواة في تعامُلها المُزدوج مع الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة، لكن الأخيرة هذه لفتت انتباه المسئولين السُّودانيين غير مرَّة إلى هذا التناقُض، فواجهوا الاتهام بإنكارٍ مستمر.

منذ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣، بدأت الأزمة الصامتة تنداح إلى رحاب دوائر أعمق، إلى أن فاجأ الرئيس الإريتري الحكومة السودانيَّة في مؤتمرٍ صَحَفِيٍ عقده في مطلع عام ١٩٩٤، واتهمها فيه صراحةً بـ"تصدير الإرهاب إلى بلاده".. وسمَّى للمرَّة الأولى حركة الجهاد الإسلامي، وقال: «**إنها صنيعة الجبهة القوميَّة الإسلاميَّة الحاكمة في السُّودان**».. وكشف في هذا المؤتمر عن اشتباكٍ وقع على الحدود بين البلدين: «**تصدَّت له قوَّات الدفاع الإريتريَّة، وقتلت ٢٠ من أفراد حركة الجهاد، بينهم مغربيَّان، وبعضهم جاء من أفغانستان أثناء محاولة تسللهم عبر الحدود**». وعلى الفور، أطلعت إريتريا المنظمات الإقليميَّة (منظمة الوحدة الأفريقيَّة ومنظمة دول الـ"إيغاد")، وتقدَّمت بشكوى رسميَّة إلى مجلس الأمن.

كانت هذه التداعيات أشبه بـ"الدُشِ البارد" الذي صُبَّ على رأس المسئولين السُّودانيين، وبدوا وكأنهم لم يكونوا متوقعين أن يكون رد الفعل عنيفاً كهذا الذي

اتبعته الحكومة الإريتريَّة، فتقاطرت وفودهم على العاصمة أسمرا في زياراتٍ سريَّة وعلنيَّة.

بعد أن أريقت أشياء كثيرة على طاولة المُفاوضات، طرحت الخرطوم اتفاقاً أمنياً أشمل، فيه التزامٌ: «**بمنع نشاط العناصر المناوئة والمعارضة لأي من حكومتي البلدين في البلد الآخر**».. كذلك: «**يقوم كل طرفٍ بتزويد الطرف الآخر بالمعلومات المتعلقة بتلك العناصر، وأوراقها الثبوتيَّة وأماكن وجودها**».. ويمضي إلى حدِّ: «**تبادُل المعلومات الأمنيَّة على مستوى جهازي الأمن في البلدين**».. كل ذلك: «**عبر لجنة مشتركة تعقد اجتماعاتها دورياً كل ستة أشهر، وفي حالات الضرورة**».

قام الطرفان بتوقيع الاتفاق في ٢١ أبريل (نيسان) ١٩٩٤، إلاَّ أنه على الرغم من تشدُّده لم يكبح جماح الخرطوم في الاستمرار في دعم حركة الجهاد.. ولم توفق تلك اللجنة في الاجتماع سوى مرَّة واحدة. وإثر زيارة فاشلة قام بها د. حسين أبوصالح (كان وزيراً للخارجيَّة آنذاك) إلى أسمرا في أغسطس (آب) ١٩٩٤ لاحتواء الموقف المتردِّي، لم تجد الخرطوم بعدها حرجاً في طلب وساطة رئيس الوزراء الأثيوبي مِليس زيناوي، فقام بجمع الرئيسين أسياس والبشير في لقاءٍ سري في مدينة مِيكلي (عاصمة إقليم التيغراي) في يوليو (تموز) ١٩٩٤، لكنه لم يُسفِر عن نتائج إيجابيَّة تُذكَر.

كانت الأمور تتردَّى شيئاً فشيئاً، وبعد ذلك اللقاء في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٤، قامت حركة الجهاد بنصب كمينٍ قتلت فيه سبعة أشخاص على الحدود -بينهم مسئولون- ولم يُعلن عن ذلك، لكنه استثار غضب الحكومة الإريتريَّة، فقامت وزارة خارجيَّتها في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤، بتعميم مذكرة إلى البعثات الدبلوماسيَّة والمُنظمات والهيئات.

بعد استعراضها لكُلِّ الخُطوات التي أدَّت إلى الأزمة بين النظامين، والسُبُل التي اتبعتها، أوردت المذكرة للمرَّة الأولى أرقاماً ذكرت فيها، أن: «**الجبهة القوميَّة الإسلاميَّة السودانية استكملت تدريب أربعمائة إرهابي في بداية أغسطس (آب) ١٩٩٤، وتقوم حالياً بتجنيد ثلاثمائة إرهابي آخرين، يتلقون مختلف أنواع التدريب تحت غطاء ما يُسمَّى بـ"قوَّات الدفاع الشعبي"**».

مِنَ المُفارقات المُدهِشة أن المُذكِّرة - وهي تخاطب مجلس الأمن- أسقطت كل اعتبارات الدبلوماسيَّة، ولم تتورَّع في استخدام مُفردات المنهج الثوري الذي لازم الحكومة الإريتريَّة في بواكير عهدها في فترة الانتقال من خندق الثورة إلى رحاب الدولة، فأوردت: «**لا يمكن بأي حالٍ التقليل من خطورة المُمارسات التخريبيَّة - التي لا تقتصر على إريتريا وحدها بكُلِّ أسف- فإن الحكومة الإريتريَّة استناداً إلى تجربتها القصيرة، ليس لديها من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن مجلس**

الأمن يمكنه اتخاذ الإجراء الضروري الذي من شأنه إزالة هذه المشكلة». وقالت إنها: «فقط تقوم بإطلاع المجتمع الدولي على هذه التطوُّرات، وتنبِّه إلى أنها لن تكون مسئولة عمَّا سوف يترتب على هذه الأفعال التخريبية».

لقد كان واضحاً لكُلِّ المراقبين لشئون المنطقة، أن الأمور بين الطرفين استقرَّت في عُنق الزُجاجة، ولهذا كان أوَّل ردود الفعل التي نبَّهت به الحكومة الإريترِيَّة المجتمع الدولي، هُو قطع العلاقات الدبلوماسيَّة ببيانٍ مُقتَضَب لا يتعدَّى بضعة أسطر في ١٩٩٤/١٢/٥، وأمهلت البعثة الدبلوماسيَّة ثمانٍ وأربعين ساعة للمُغادرة، وكانت تلك أوَّل خُطوة للدولة الوليدة تتخذها على صعيد علاقاتها الخارجيَّة، في وقتٍ لم تُكمِل فيه بعد تمثيلها الدبلوماسي مع معظم دول العالم.

لم يعُد بعدها خيارٌ آخر أمام الحكومة الإريتريَّة، سوى الاستدارة الكاملة بمقدار مائة وثمانين درجة نحو المعارضة السودانيَّة، والتي كانت حينذاك تبحث عن مغيثٍ في الإطار الإقليمي يدرأ عنها شبهة المنافي!

بعد أيامٍ قلائل، وتحديداً في ١٩٩٤/١٢/٢٨، التقت في أسمرا أربعة فصائل معارضة، وقَّعت اتفاقاً سُمِّي بـ"اتفاق القوى الرئيسيَّة"، وهي: الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الأمَّة، الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان، وقوَّات التحالف السودانيَّة.. وكان ذلك الاتفاق إيذاناً بإعلان هذه الأخيرة، فدخلت قاموس السياسة السودانيَّة منذ تلك اللحظة.

ولأن ذلك الاتفاق لم يشمل تنظيماتٍ معارضة أخرى، وجَّهت "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة" - التنظيم الحاكم- دعوة إلى كل القُوى السودانيَّة، والتي انتظمت في مؤتمر جامع، امتدَّ من ١٧ إلى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٩٥، وسُمِّي بـ"مؤتمر أسمرا للقضايا المصيريَّة".. أعلنت فيه الجبهة الداعية تقديم كُلَّ دعمٍ مُمكن لقُوى المعارضة السودانيَّة.

في ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٥ - أي بعد انتهاء أعمال المؤتمر بثلاثة أيام فقط- حدث ما لم يكُن في الحُسبان، إذ تعرَّض الرئيس المصري حُسني مبارك لمحاولة اغتيالٍ في العاصمة الإثيوبيَّة أديس أبابا قُبَيْلَ بدء أعمال القمَّة الثانية والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة.. ثبت بعدها تورُّط الحكومة السودانيَّة في ذلك الحادث، مِمَّا دفع بأديس أبابا إلى اتخاذ عدة إجراءاتٍ، منها تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وطرد منظمات سودانيَّة كانت تعمل تحت غطاء الإغاثة في إثيوبيا، ووقف سفريات الخطوط الجويَّة السودانيَّة.. وأخيراً اللجوء لمجلس الأمن لتبثَّهُ شكواها.

بعد إريتريا وإثيوبيا، كانت هناك أصلاً أوغندا التي تقف على عداءٍ مع الحكومة السودانيَّة، ثمَّ مصر التي استهدفت المحاولة اغتيال رئيسها.. فاكتمل

الطوق، وبدأ تنسيقٌ إقليمي يهدف إلى الضغط على الحكومة السودانيَّة -إن لم يكُن إسقاطها- عبر دعم المعارضة.

كان هناك ضغطٌ آخر يجري تحت مظلة أخرى، ولكن بأسلوب "الهبوط الاضطراري" المُستخدم في الملاحة الجويَّة، يُطِلُّ كل عدَّة أشهر بضجيجٍ إعلامي محدود لا يلبث أن ينطفئ بمجرَّد انتهاء اجتماعاته. كان ذلك الحدث هو ما يُسمَّى بـ"مبادرة دول إيغاد" - أو "إعلان المبادئ"- الذي طرحته المنظمة لحَلِّ المشكلة المُستعصية بين الفُرقاء السُّودانيين في مايو (آيار) عام ١٩٩٤، لكن الحكومة السودانيَّة لم تعلن موافقتها الصريحة على إعلان المبادئ إلاَّ في منتصف العام ١٩٩٧، وكانت الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان قد أعلنت موافقتها عليه منذ اللحظة التي طرح فيها، بل ظلت دائمة التمسُّك به إلى حدِّ الاستماتة، لأنه على الأقل يلبي جزءً من طموحاتها السياسيَّة، في حين أن موافقة الحكومة عليه كانت خُطوة تكتيكيَّة قائمة على الخِدَاعِ والمُناورة، لأنه ببساطة يتعارض تماماً مع ما تسميه "المشروع الحضاري". وهكذا ظلت المبادرة مثل "ساقية جحا"، يدور حولها الطرفان بصريرٍ أوجع آذان المُراقبين، ولكن دون إحراز أي تقدُّم يُذكر في ما يناهز عشر جولات.

نصَّ "إعلان المبادئ" على ست نقاط أساسيَّة، ذكر أنها تمثل منطلقاً لحَلِّ النزاع السُّوداني:

١- إن أي حلٍ شاملٍ للنزاع السُّوداني يتطلب من جميع أطراف النزاع القُبول والالتزام بما يلي:

١-١ إن تاريخ وطبيعة النزاع في السُّودان يُفضي إلى أن الحلَّ العسكري لن يُؤدِّي إلى الحَلِّ الدائم ولا إلى استقرار البلاد.

١-٢ أن يكون الهدف المشترك لأطراف النزاع، هو التوصُّل إلى حلٍ سِلمِي وعادل للنزاع.

٢- التأكيد على أحقيَّة أهل جنوب السُّودان في تقرير مصيرهم ووضعهم المستقبلي، عبر استفتاء شعبي.

٣- إعطاء جميع الأحزاب الأولويَّة لمسألة الإبقاء على وحدة السُّودان، على أن يتم تعميم المبادئ القانونيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التالية:

٣-١ السُّودان قُطرٌ متنوِّع القوميَّات والأعراق والديانات والثقافات، وعليه فإن الاعتراف الكامل وهضم تلك المتناقضات أمرٌ يجب تأمينه.

٣-٢ يتوجَّب وضع الضمانات الثانويَّة للمُساواة الكاملة بين جميع المواطنين، في الحقوق الاجتماعيَّة والسياسيَّة.

٣-٣ يتم تأمين حقوق تقرير المصير بالنسبة لجميع أهل البلاد، على أساس الوحدة الفيدراليَّة أو الحُكم الذاتي الإقليمي.. إلخ..

٣-٤ يجب إنشاء دولة علمانيَّة ديمقراطيَّة في السُّودان، كما يتوجَّب تأمين كافة الضمانات التي تكفُل حُريَّة العقيدة والعبادة والدين لكُلِّ مواطني

السُّودان، ويجب فصل الدين عن الدولة. كما أن أساس مواثيق الأحوال الشخصيَّة والأسريَّة يكون هُو الدين والعادات والتقاليد.

٣-٥ يجب تأمين مبدأي العَدْل والسلامة عند تقسيم ثروات البلاد.

٣-٦ يتوجَّب أن تكون حقوق الإنسان - كما هو متعارفٌ عليها دولياً- جزءً لا يتجزَّأ من هذا الإعلان، كما يجب تضمين هذه الحقوق في دستور البلاد.

٣-٧ يجب النصِّ على استقلاليَّة القضاء في قوانين ودستور السُّودان.

٤- في حال عدم موافقة الأطراف المتنازعة على تضمين المبادئ المُدرجة تحت البنود (٣-١) إلى (٣-٧)، للقوميَّات المنوط بها هذه البنود الخيار في تقرير مستقبلها، بما في ذلك الاستقلال عبر استفتاء شعبي.

٥- تقوم الأحزاب السياسيَّة بالتداوُل حول وقف إطلاق النار، ليكون جزءً من تسوية شاملة للنزاع السُّوداني.

بعد أن أعلنت الحكومة السودانيَّة قبولها لهذا الإعلان في العام ١٩٩٧، تنادت أصوات من التجمُّع الوطني الديمقراطي - الذي يمثِّل المعارضة السودانيَّة بما فيها الحركة الشعبيَّة- بضرورة توسيع وعاء الـ"إيغاد" ليشمل ممثلين عنها من الأحزاب الأخرى، إلى جانب زيادة الأجندة، ولكنها كانت صرخة في وادٍ قفر لا تَسمَعَ فيه غير صدى صَوتِها فقط، علماً بأنه قد صدر بيانٌ لهيئة قيادة التجمُّع الوطني في اجتماعٍ لها في أسمرا في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٦، يُؤكِّد تفويض أحزاب وفصائل التجمُّع الوطني للحركة الشعبيَّة في الجلوس مع الحكومة السودانيَّة، لكن بعد أن تداعت الأحداث ودخلت في مُنزلقٍ خطر، اكتشف المُفوَّضون بأن تلك ورطة لم تستطع أصواتهم الداعية إلى توسيع وترقيع المبادرة هز طبلة آذان المهتمين بالأمر.. وما زال النداء مستمراً.. وما زال الصَّمتُ مستمراً أيضاً، لشيء في نفس الذين يدورون في فلك هذه المبادرة (الحكومة - الحركة الشعبية - منظمة إيغاد).

عقَّد من الأمر أكثر طرح مبادرة إقليميَّة جديدة سُمِّيَت بـ"المبادرة المصريَّة الليبية"، ويحاول الفُرقاء تخفيف حدَّة هذا التعقيد بالتنسيق بين المبادرتين، لكن ذلك أمرٌ طريقه وَعِر، رغم السهولة النظريَّة التي قد تتبادر إلى الذهن.

كانت المعارضة قد أجازت عدَّة آليَّاتٍ لتحقيق أهدافها، من بينها "الكفاح المُسلح"، وفي ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٩٦، قامت "قوَّات التحالف السودانيَّة" بشنِّ هجوم على حامية "مديسيسة" جنوب شرق مدينة كسلا (شرق السُّودان)، وسُمِّيت العملية باسم "الشهيدة التاية"، وكانت تلك بداية انطلاق الرصاصة الأولى في مسيرة الكفاح المُسلح في الجبهة الشرقيَّة ضدَّ الحُكم القائم في السُّودان.

إن الورطة التي دخلت الحكومة السودانيَّة فيها بنفسها، أوقعتها في سلسلة إداناتٍ إقليميَّة ودوليَّة بعد أن أصبحت موصومة بتُهمة الإرهاب. ووقفت الإدارة

الأمريكيَّة موقفاً متشدِّداً تجاهَها من خلال حُلفائها التقليديين في المنطقة، ولم تتورَّع في الإعلان عن دعمٍ صريح -(عشرين مليون دولار)- لثلاث دول (إثيوبيا - إريتريا - أوغندا)، وقالت إنه "لوجستي"، لمساندة هذه الدُول في صراعها الدائر مع الخرطوم.

منذ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٦، قامت قوى المعارضة بالاستيلاء على مُدُن ومناطق هامَّة على طول الجبهة الشرقيَّة المُتاخمة لإريتريا، حتى جنوب النيل الأزرق المتاخم لإثيوبيا، وتزامَنَ ذلك مع تقدُّم الحركة الشعبيَّة في جنوب السُّودان واستردادها لمُدُن ومحاور إستراتيجيَّة، ولم يمضِ العام ١٩٩٧، حتى بدا للمُراقبين أن الحكومة السودانيَّة باتت مكتوفة الأيدي في انتظار سقوطها المحتوم.

لكن ما أن طوى العام ١٩٩٨ شهوره الأولى، حتى بدأ الاسترخاء يدُبُّ في أوصال المعارضة، وبدت كأنما مشروعها الداعي إلى "الكفاح المسلح" قد وقف على الأرض التي سيطرت عليها، وتاهت في دوَّامة وحدة العمل المُسلح، (وقد شرحنا بعض الأسباب في فصلٍ سابق).

في ظِلِّ ذلك السُكون، انفجرت الحرب الدامية بين إثيوبيا وإريتريا في مايو (أيار) ١٩٩٨، وبدت الحكومة السودانيَّة سعيدة باعتبار أن خصمين لدودين لها قد انشغلا عنها بنفسيهما. وفي خِضَمِّ ذلك دخلت قُوى المعارضة في دهاليز المتاهة الكُبرى، وكانت أشبه بالابن الضال.

في بداية الحرب، كانت الحكومة السودانية تقف موقف المتفرِّج، ولكن عندما طال أمَدَهَا، بدأت تراود نفسها بالدُخول في معتركها من زاوية مصالحها، وما أن أدرك الطرفان ذلك، حتى بدأت إثيوبيا في مَدِّ جُسُور التواصُل، التي كانت قد مهَّدت لها أصلاً كما ذكرنا في الفصل السابق، في حين رغبت إريتريا في ضرورة تحييدها.

مضت أديس أبابا في ذلك الطريق، غير عابئة بآثام الماضي، وفتحت الخرطوم شهيَّتها بوقف نشاط المعارضة الإثيوبيَّة وتسليم بعض قادتها لها، فقامت أديس أبابا بإجراءاتٍ تطبيعيَّة سريعة أعادت بموجبها كل شيءٍ إلى موقعه القديم، بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي الكامل والذي قام بتدشينه السيد سيوم ميسفين وزير الخارجيَّة في زيارته للخرطوم مطلع مارس (آذار) ٢٠٠٠، كخطوة تطبيعيَّة علنيَّة جديدة، ثمَّ فرضت بعض القيود على المُعارضة السودانيَّة التي كانت تدعمها فيما مضى.

رأت الحكومة الإثيوبيَّة في أزمة الموانئ التي تعيشها إن ميناء بورتسودان يمكن أن يُخفِّف من ضائقتها، خاصَّة لإقليم التيغراي عن طريق القضارف-القلابات، فطرحت العرض على المسئولين السُّودانيين، الذين لم يجدوا غضاضة في قبوله، لكن هذا الطريق رغم قِصَرِهِ - كما ذكرنا- عن طريق جيبوتي/أديس

أبابا/إقليم التيغراي، إلا أن ثمّة عوامل موضوعيّة تُشكّل عائقاً في إكمال الصفقة، منها أن بعض أجزاءه غير المُسفلتة تجعل استخدامه موسمياً، علاوة على أنه يمر عبر مناطق لا تسيطر عليها الحكومة السودانية بالكامل، أو فالنقل تشهد سجالاً عسكرياً مع قوّات المعارضة، ولذا فهو محفوفٌ بالمخاطر، يزيد منها سهولة استهدافه من قبل القوّات الإريتريّة عندما يخترق إقليم التيغراي المُحازي للحُدود مع بلادها. ومع كل ذلك فقد مضى الطرفان في الصفقة، ففي يوم ١٩٩٩/١٢/١٨، قام اللواء الهادي بُشرى (وزير المواصلات والاتصالات) بالتوقيع مع نائب وزير المواصلات والطرق والكباري الإثيوبي على اتفاق تكملة الطريق القاري المُمتد من شرق أفريقيا حتى غربها مروراً بالسُّودان، ويشمل الجزء المتبقي الذي يربط بين مدينتي "غوندار" الإثيوبية و"القضارف" السودانيَّة، ليتصل بالطريق الرئيسي الممتد بين الخرطوم وبورتسودان، وقد تمَّ توقيع ذلك الاتفاق في مدينة "القلابات" بحضور وُلاة الأقاليم السودانيَّة المجاورة، ووالي إقليم "شهيدي". وفي زيارة سيوم ميسفين المذكورة، تمَّ الاتفاق على استفادة إثيوبيا من البترول السُّوداني، وذلك عبر إنشاء مصفاة في المنطقة المذكورة بتمويلٍ مشترك من الجانبين.

أما في العلاقة السودانيَّة الإريتريَّة، ومن مُنطلق رغبة الأخيرة في تحييد الأولى، فقد قامت قطر بمبادرة لرأبِ الصدْع بين البلدين، وكانت تلك المحاولة الأولى على مدى الخمس سنوات التي قطعت فيها العلاقة.. (بعد نحو أسبوعين من قطعها عام ١٩٩٤، جمعت اليمن الطرفين في صنعاء لكن المحادثات انهارت في الجلسة الأولى).

كانت المبادرة القطريَّة قد بدأت في أطوارها الأولى سريَّة في النصف الثاني من العام الماضي ١٩٩٨، بزياراتٍ متكرّرة لمسئولين قطريين إلى كُلٍ من أسمرا والخرطوم، إلى أن تمَّ الإعلان عنها في الأسبوع الأخير من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨، بعد زيارة قام بها وزير الخارجيَّة القطري الشيخ حمد بن جاسم إلى عاصمتي البلدين، التقى على إثرها في الدوحة في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) للمرَّة الأولى وزير الخارجيَّة الإريتري هايلي وُلدتنسائي، والسُّوداني مصطفى عثمان، ووقعا "مذكرة تفاهُم" تمَّ بموجبها عقد لقاءٍ في الدوحة يوم ٢ مايو (آيار) ١٩٩٩، جمع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي والرئيس السُّوداني عُمَر البشير برعاية أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وكان أيضاً للمرَّة الأولى وفيه تمَّ الاتفاق على:

(١) إعادة العلاقات الدبلوماسيَّة بين البلدين إلى سابق عهدها.
(٢) احترام القوانين والأعراف الدوليَّة التي تنظم التعايش السِّلمي وعلاقات حُسن الجِوار بين الشعوب والبلدان.
(٣) احترام الخيارات السياسيَّة بين البلدين والشعبين والامتناع عن تبنِّي سياسة تصدير الأيديولوجيّات والسَّعي لفرضها.

(٤) الامتناع عن استضافة أو تنظيم المؤتمرات الدوليَّة أو الإقليميَّة بهدف تبني سياسات أو تنسيق مهام تستهدف أمن واستقرار دول الجوار.
(٥) العمل على حَلِّ الخلافات العالقة بين البلدين بالطرق السلميَّة.
(٦) إنشاء لجان مشتركة بين البلدين للنظر في القضايا الأمنيَّة وتنفيذ ما تمَّ الاتفاق عليه في هذه الاتفاقيَّة.

بدا اتفاق الدَّوحة هذا مقنعاً للطرفين، فالحكومة السودانيَّة كانت توقع على هذا الاتفاق وعينها على المعارضة - رغم أنها مشروعٌ مُؤجَّل في البُنود المذكورة- بينما الحكومة الإريتريَّة توقع وعينها على "المشروع الحضاري" الذي تدَّعيه الخرطوم. وفي واقع الأمر، كان الاتفاق في مضمونه تحطيماً نظرياً لهذا المشروع.

بعد نحو شهر ونصف من هذا الاتفاق، وبالتحديد في ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٩٩، التقى في الدوحة مجدداً وزيرا خارجيَّة البلدين، ووقعا اتفاقاً آخر نصَّ على:
(١) تشكيل لجان مشتركة بين البلدين برئاسة وزيري الخارجيَّة للعمل على إيجاد حلول للقضايا العالقة، وخاصَّة القضايا الأمنيَّة، وفقاً لما نصَّ عليه اتفاق الدَّوحة، على أن تعقد اجتماعاتها بالتناوُب في عاصمتي البلدين.
(٢) تشكيل ثلاث لجان فرعيَّة، منبثقة عن اللجان المشتركة، الأولى للشئون السياسيَّة، والثانية للشئون الأمنيَّة، والثالثة للشئون الاقتصاديَّة والتجاريَّة.

بدا أن هذه النقاط هي تفعيلٌ لاتفاق الدَّوحة، الذي دخل حيِّز التنفيذ بالفعل عبر زياراتٍ متبادلة لمسئولين إريتريين وسودانيين تواصلوا لعدَّة اجتماعات، وضعت الاتفاق في محك المصداقيَّة، فكانت تستوي مرَّة وتنهار مرَّات، وذلك لإصرار الجانب السُّوداني على مناقشة البند الأمني الذي يعني وجود المعارضة السودانيَّة، بينما يرى الجانب الإريتري الاستمرار في مناقشة البنود الإجرائيَّة (فتح السفارات)، والاقتصاديَّة والتجاريَّة (فتح المعابر لحركة المواطنين والبضائع)، وأخيراً الملف الأمني.

كانت الخرطوم قد تشدَّدت في مواقفها نتيجة الضغط الإثيوبي عليها، ولم تكُن المُفاضلة قاسية عليها في هذا الصَّدد، خاصَّة أنها ترى في هذه المقاصَّة - التطبيع مع إثيوبيا والتردُّد مع إريتريا- هو برنامجُ الحَدِّ الأدنى في سبيل الخروج من العُزلة الإقليميَّة.

في ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩، ظهرت أحداث دراماتيكيَّة في بنية النظام الحاكم في الخرطوم، جسَّدتها قرارات ما يُسمَّى بـ"الرابع من رمضان"، وهي -على الرغم من تقييمنا لها- لا تُعَد إلاَّ أن تكون صراعاً في إطار السُّلطة بين أقطابها المتنفذين فيها، والذين أحسُّوا بتهميش أدوارهم. إلاَّ أن هذه الأحداث

أدَّت إلى تحوُّلات إقليميَّة، حذرة ومتوجِّسة، من معظم الأنظمة التي كانت تناوئ الحكومة، (ولهذا مقامٌ آخر لسنا الآن بصدد رصد وقائعه)، لكن ما يهُمُّنا هُنا، أن النظام في الخرطوم - في سبيل الإيحاء بجديَّة هذه القرارات- بادر هو الآخر بتطبيع علاقاته كاملة مع إريتريا وإثيوبيا، متجاهِلاً مع الأولى إصراره الذي كان في ضرورة تطبيق البند الأمني، بما يعني أن الاتفاق تم تنفيذه بكامله عدا هذا البند، وبلغة المصالح كان ذلك كسباً لإريتريا حيث إن استثناء هذا البند يُبعِد عنها الشبهات التي تثار دائماً من البعض، مثلما أن تطبيق البنود الأخرى يرمي تماماً في اتجاه امتصاص بعض أزماتها التي نتجت من النزاع الإثيوبي. أما علاقاتها مع المعارضة، فعلى الرغم من الإجراءات الطفيفة التي استوجبها هذا التحوُّل على الصعيدين الأمني والعسكري، إلاَّ أنها يُنظر إليها كطرفٍ رائدٍ يمكن أن يلعب دوراً سياسياً مستقبلياً بينها والنظام شريطة أن يمضي مشروع تحطيم "المشروع الحضاري" إلى نهاياته المنطقيَّة، وهو السبب أصلاً في ثبات الموقف الإريتري.

أما في العلاقات بين أديس أبابا والخرطوم، فقد تعاملت الأولى بردِّ الفعل مع الثانية، لأنها أصلاً كانت قد مضت في هذا الطريق منذ فترة بعيدة، لكنها مع التطوُّرات الجديدة أقدَمَت على العلاقة بمعيار المزايدة، وهو ما يُؤكد أن قطعها أساساً كان تكتيكياً وليس استراتيجياً، وفق ما جرى سرده في الفصل السابق. وفي إطار المُزايدة المذكورة كان الرئيس السُّوداني الفريق عُمَر البشير قد زار إريتريا لعدَّة ساعات في طريق عودته إلى بلاده قادماً من اليمن - التي استغرقت فيها زيارته ثلاثة أيام تزامنت مع زيارة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عُمَر قيلي- وتمَّت فيها قمَّة ثلاثيَّة، وهي الزيارة الأولى له إلى أسمرا بعد قطيعة السنوات الماضية، لكن إحدى إفرازات هذه الزيارة كانت إلغاء رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زينَّاوي زيارة له إلى الخرطوم في نفس الفترة، كان مفترضاً أن تتم وهو في طريق عودته إلى بلاده قادماً من الغابون، بعد حضوره اجتماعات قمَّة أفريقيَّة فيها.

لربَّما كان تصرُّف رئيس الوزراء الإثيوبي مبرَّراً إذا ما علمنا أنه اعتبر زيارة الفريق البشير إلى أسمرا انتهاكاً لاتفاق تمَّ في جيبوتي بينهما، ابتدأ بجلسة مغلقة يوم ١٩٩٩/٥/١٠، رتب لها الرئيس الجيبوتي إسماعيل عُمَر قيلي، وانسحب لاحقاً أثناء حضور الاثنين احتفالاتِ تنصيبه رئيساً للجمهوريَّة، وامتدَّت لثلاث ساعات تمَّت فيها تنقية الأجواء، وكان ذلك عقب توقيع إريتريا والسُّودان اتفاق الدَّوحة، حيث أكَّد له البشير أنه: **«لن يكون على حساب علاقتنا بإثيوبيا»**. وبعد الجلسة المُغلقة، تمَّت جلسة أخرى انضمَّ إليها وزيرا خارجيَّة البلدين، وتمَّ الاتفاق على تكوين لجنة عُليا برئاستيهما وتضُمُّ وزراء الأمن والدفاع، وتضمَّن الاتفاق "سُبُل وكيفيَّة تطويق النظام الإريتري".

في فترة لاحقة، تطوَّر هذا الاتفاق بحيث أصبح حلفاً رباعياً (دول الطوق على إريتريا)، بحيث شمل جيبوتي واليمن بنسبٍ متفاوتة في الأدوار، وتمَّ استكمال ذلك بزيارة البشير لصنعاء التي ورد ذكرها.

لكُلِّ هذه الأسباب، رأى مِليس زيناوي أن ما قام به البشير هو "انتهاك أخلاقي" لشيءٍ جرى بينهم، أو لشيء لم يتم معرفة طبيعته وكنهه.

في محاولة لإصلاح ذلك، بعثت الحكومة السودانيَّة بوفدٍ كبير قِوَامُهُ ثمانون شخصاً من المسئولين، وفرقٌ فنيَّة وثقافيَّة برئاسة وزير الإعلام د. غازي صلاح الدين للمشاركة في احتفالات اليوبيل الفضي لتأسيس الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، التي جَرَت مراسمها في مدينة مِيكلي يوم ٢٠٠٠/٢/١٩، وكانت تصريحات صلاح الدين في هذه المناسبة مغرقة في المُزايدة.

أما بالنسبة لقوى المعارضة الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، فقد كانت في خضم كل هذه التحوُّلات فاقدة الحيلة، بل حالها أشبه بمن أُلقِيَ به مكتوفاً في اليَمِّ، وقيل له: إياك أن تبتلَّ بالماء.

في واقع الحال، كانت المعارضة السودانيَّة في بداية التطوُّرات قد حاولت تفادي الوقوع في ذلك اليَمِّ، رغم أن محاولاتها جاءت متأخِّرة، ولم تتواصل بجهدٍ أكبر.

بعد نحو أربعة أشهر من النزاع وإثر اجتماع لـ"التجمُّع الوطني الديمقراطي" تقرَّر تسمية لجنة رُباعيَّة للقيام بوساطة بين البلدين.. سُمِّي الوفد باسم "وفد النوايا الطيِّبة". وفي ١٩٩٨/٨/٢٩، وصل إلى أديس أبابا هذا الوفد الذي كان برئاسة السيِّد الصَّادق المهدي وعضوية السادة التيجاني الطيِّب، عبدالعزيز خالد وعاصم عطا (ممثلاً للسيد محمَّد عثمان الميرغني) والتقوا رئيس الوزراء الإثيوبي.

في المباحثات الرسميَّة، أكد لهُم هذا الأخير احترامه لهُم باعتبارهم الجهة الوحيدة المُؤهَّلة للقيام بهذه الوساطة. وكان ذلك مَدخَلاً دبلوماسياً مريحاً لأعضاء الوفد، الذين عبَّروا عن قناعتهم بأن قطعة الأرض المُتنازع عليها لا تساوي كل هذه الدماء والمغامرة العسكريَّة، فردَّ عليهم زيناوي الذي كان يتحدَّث بالإنجليزية:

"I was being there for seven years.. I know it is an ugly land, but we want it back as it is.."

كانت هذه العبارة كفيلة بإقناع الوفد، بأن مهمَّته لن تنجح في إزاحة حجرٍ واحد من حجارة جبال "بادِمِي". ومع ذلك، تحرَّك الوفد بعد عدَّة أيام والتقى الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، الذي رحَّب أيضاً بجُهُودِهِم، باعتبارهِم شركاء في المنطقة، ووضح لهُم وجهة نظر بلاده في النزاع والتي سبق أن شرحها مراراً.

على الرغم من صعوبة المهمَّة، بدا رئيس الوفد السيد الصَّادق المهدي متفائلاً - كعادته- إذ صرَّح لجريدة 'الخرطوم' التي تصدُر في القاهرة يوم ١٩٩٨/٩/٢٦، وقال: «**إن المهمَّة تسير على طريق النجاح بعد لقاء الرئيسين**»، وكعادته أيضاً، حدَّد أربعة أهداف، قال إن جولة الوفد حققتها:

(١) بعد تحرُّك الوفد، نشطت كل المبادرات التي ظلت ساكنة لأكثر من شهرين.
(٢) تمَّ فتح قناة غير مباشرة بين الطرفين للتفاوُض على وسائل الحلِّ السِلمي.
(٣) أصبح لكُلٍ من الطرفين موقف ثالث مختلف عن الأبيض والأسود، ووجدت منطقة رماديَّة أصبح بإمكانهما الحديث عبرها، وهذا من شأنه تجنيب إحراج أحد الجانبين المتقاتلين.
(٤) ثم إبراز التبعات المترتبة على تجديد القتال.

وأعلن أن جهود الوفد ستتواصل، لكن الواقع أنها توقفت عند ذلك الحد، وحفظت جهودها المتواضعة في أرشيف التجمُع الوطني، شانها في ذلك شأن كل البيانات الختاميَّة التي صدرت عقب اجتماعات هيئة القيادة.. ولعلَّ كل ذي بصيرة يتمعَّن في الأهداف الأربعة المذكورة، لا يمكن أن يتوقع مصيراً لهذه الجُهود غير المصير الذي ذكرناه آنفاً.

لقد كانت المعارضة السودانيَّة أكثر الأطراف تضرُّراً - بعد الشعبين الإثيوبي والإريتري- فقد اتضح تأثير الحرب عليها في تناقُص الكوادر التي كانت تتدفق عليها للانخراط في صفوفها، وهو ما يُسمَّى بـ"التجنيد"، إضافة إلى أن الدول المتحاربة قللت تلقائياً من حجم الدعم المادي واللوجستي الذي كانت تقدِمه لها من قبل، على الرغم من أنه في إطار الاستراتيجيات ما زال وجودها ضرورياً بالنسبة للطرفين، ولكن كمعارضة يتم تعاطيها عند اللزوم كإحدى آليَّات الضغط على الخرطوم لتنهي تماماً "مشروعها الحضاري"، أو إذا ما اتسعت رقعة الحرب وأرادت الخرطوم قلب ظهر المِجَن لأيٍ من الطرفين. وذلك ربَّما عَنِيَ لكثير من المراقبين لشئون المنطقة، أن المعارضة السودانية بعد أن كانت شريكاً حقيقياً في معادلات المنطقة - بتكامُلٍ مع توجُهات القادة الجُدُد- أصبحت تابعاً لا يتورَّع البعض في استخدامه كيفما اتفق للوصول إلى غاياته، ليس في إطار بَلَدَي الأزمة وحدهما، إنما في المحيطين الإقليمي والدولي. لهذا، وفي ظِلِّ هذه الأجواء المُلبَّدة بغيوم المنطقة، فقد انسلَّ خلسةً من وسط أجندة المعارضة - وهي في حالة الاسترخاء المذكور سلفاً- مزاد الحلول السلمية بصوت طغى على صوت البُنْدُقِيَّة، وتلك قصة لا تصلح أن تُروى الآن في مسلسلٍ لم تكتمل حلقاته بعد!

تضخم الحميَّة العربيَّة

تلك قضيَّة أخرى اقتحمتها الأزمة، أو أقحمت نفسها فيها، بذيولها وأجنحتها وتوابعها.. ويمكن حصرها في ثلاثة أشياء أساسيَّة:

الأولى: بمعيار "رُبَّ ضارَّة نافعة"، يمكن القول إن الأزمة مع إثيوبيا قرَّبت كثيراً بين إريتريا والعالم العربي بعد جفوةٍ مفتعلة بين بُلدانٍ بعينها وأسمرا، بعضها من مخلفات مرحلة الكفاح المسلح، حيث لم تكن الجُسُور عامرة بين الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وتلك البلدان، وانتقل الملف بأكمله لما بعد الاستقلال، لكن

خفَّفت من حدَّتها علاقات الأمر الواقع، ومع ذلك ظلَّ في النفس شيءٌ من حتى! وبعضها مستحدث.. بُنِيَ على أوهام عمَّق منها تمنُّع إريتريا في الانضمام إلى الجامعة العربيَّة، وتهويل البعض - الذي في نفسه شيءُ من حتى- لعلاقاتها بإسرائيل، ثم جاءت قضيَّة أرخبيل حنيش مع اليمن، التي اشتعلت فيه الحمية العربيَّة بشعارها المأثور "أنا وأخي على ابن عمي.. وأنا وابن عمي على الغريب"، فتضخَّمت إلى أن جعلت من إريتريا كياناً مدافعاً عن جزءٍ من هويته لم يكن قبلاً مصدر شك.

عند بدايات الأزمة الحاليَّة، قامت إثيوبيا بحملة دعائيَّة ضخمة، فقامت إريتريا من جانبها بتحرُّكاتٍ واسعة - خاصة في الجبهة العربيَّة- في محاولة لسحب البساط من تلك الدعاوى، وقد أحرزت نجاحاً نسبياً في ذلك، فكان للجولات الرسميَّة التي قام بها مسئولون إريتريون - وشملت كل الدول العربيَّة من المحيط إلى الخليج- أثرٌ واضح لم تستطع إثيوبيا أن تجاريها بمحاولاتٍ مماثلة.

وبرغم الغَزَل الصريح، ففي حديثه المذكور لقناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، عزا السيد "سبحات نجَّا" سوء العلاقات بين إثيوبيا والعالم العربي إلى ممارسات حكومة مانغستو هيلاماريام، حيث ورد فيه: **«كانت الحكومة السابقة عندما تتحدَّث عن انتفاضة داخليَّة تقول أنها حدثت بتحريض من سوريا أو العرب، فكانت سياساتها هِي السبب في سوء العلاقات مع العرب، أما اليوم فليس لدينا مشكلة داخليَّة، وإذا حدثت، فسنتعامل معها منفصلة، ولن ننسِبَها إلى أي جهة»**.. ثم استطرد وأسقط "نفسياً" شيئاً مثيراً يدعو للتأمُّل: **«أما العامل الثاني، فهو العامل الاقتصادي والتنمية، فنحن والعرب نُكمِّل بعضنا اقتصادياً. فهناك شريطٌ بحري يفصل بيننا، وهناك الكثير مِمَّا يُكمِّل النواحي الاقتصاديَّة والتجاريَّة بين الطرفين، لذلك نحن نرى هذه المزايا ونريد أن نستغلها، فللعرب مصالح في إثيوبيا، ونحن لنا مصالح في البحر الأحمر، ونحن متفائلون جداً في زوال انعدام الثقة»**.

ومصدر الإثارة في أن الحديث أعلاه ليس صحيحاً من الناحية الجغرافيَّة، لكنه من الناحية السياسيَّة ربَّما عني التفكير بصوتٍ عالٍ في المشروع القديم، الذي تأسَّست عليه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، أو على الأقل ربَّما كشف جزءً من الأجندة الخفيَّة في النزاع الحالي.

بعد جولات الوفود الرسميَّة الإريتريَّة في كل الدول العربيَّة التي غطت الشهور الأولى للأزمة، زار الرئيس أسياس أفورقي القاهرة يوم ١٩٩٨/١١/٢٩ في طريق عودته إلى بلاده عائداً من باريس التي حضر فيها قمَّة الدول الفرانكوفونيَّة، (حضرها رئيس الوزراء الإثيوبي أيضاً، لكنهما لم يلتقيا، كما أن القمة لم تتعرض لأزمتهما معاً). وأثناء وجوده في القاهرة توجَّه الرئيس أسياس

أفورقي للمرَّة الأولى منذ أن تسلم مقاليد الرئاسة إلى مقر الجامعة العربيَّة، حيث التقى أمينها العام د. عصمت عبدالمجيد.

تكهَّن المراقبون في أن ذلك يعني تدشيناً غير رسمي لانضمام إريتريا للجامعة العربيَّة، وقد سُئِلَ أفورقي بعد اللقاء من قبل الصحفيين عن صحَّة ذلك، فقال: «**إنه قرار سياسي تتخذه القيادة السياسيَّة عندما يحين وقته المناسب**».

لم يخرُج أفورقي في هذه الإجابة عمَّا ظلَّ يردده منذ فترة طويلة كتبرير لعدم انضمام بلاده للجامعة العربيَّة، لكن عندما أدلى بهذا التصريح آنذاك، كان القرار قد اتُّخِذَ فعلاً، وطرح بصورة مبدئيَّة في كُلِّ العواصم من قِبَل كل الوفود الرسميَّة التي زارتها. ثم وُضِعَ الطلب أمام المعنيين في الجامعة، ولم يتبقى شيء سوى إشهار الانضمام، بعد أن سَبَحَ هذا القرار طويلاً، بدءً من الشواطئ الإريتريَّة، مروراً بقناة السويس - حيث يمتزج البحران- وانتهاءً بجنوب دلتا وادي النيل، حيث يوجد مبنى عتيق في قلب ميدان التحرير، الكائن في وسط القاهرة، في واجهته لافتة صغيرة نُقِشَ عليها اسم "جامعة الدول العربية".

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: «**هل كان لتمنع إريتريا أسباب موضوعيَّة في عدم الانضمام للجامعة؟!**».. معالجة لهذا الأمر، فيما يلي اجتهاد في التحليل مبني على وقائع وليس بالضرورة أن يكون شيئاً مسلماً به.

عندما وضعت القيادة الإريتريَّة هذه القضيَّة أمامها غداة استقلالها، كان يتجاذبها أمران، ماضٍ حاولت بعض الدول العربيَّة التشويش على هويَّة إريتريا فيه وكرَّستها من منطلقات الفكر القومي العربي، أو التوجُّهات الأيديولوجيَّة الإسلاميَّة، غير عابئة بخصوصيَّة هذه الهويَّة أو ازدواجها، شأنها في ذلك شأن دول أخرى في المنطقة، وكان لذلك التشويش آثاره السالبة في قضيَّة الوحدة الوطنيَّة، وهي من القضايا التي ظلت القوى الوطنيَّة الإريتريَّة توليها اهتماماً خاصاً، وأدعَى إلى القول بأنها كانت حجر الزاوية في استمرار العمليَّة النضاليَّة لهذه القُوى إبان حرب التحرير. أما الأمر الثاني، فهو النظر إلى المستقبل بتطلع إلى علاقة أو عضويَّة في الجامعة تكون مبرَّأة من أي غرضٍ سياسي أو ثقافي أو غيرهما. وظلت في هذا الأمر غير متعجِّلة، مِمَّا جعل الشكوك والظنون تنتج بينها والعالم العربي علاقة غير سويَّة أو على الأقل دون الطموح.

من جهةٍ ثانية، ربَّما توخت القيادة الإريتريَّة من التريُّث للانضمام للجامعة العربيَّة مَنحَ نفسها فرصة تحرُّكٍ حُر في المجالات السياسيَّة والدبلوماسيَّة والاجتماعيَّة دون الالتزام بأطرٍ قد تراها أضحت أغلالاً شدَّت إلى أعناق الدول العربيَّة وكانت سبباً في تقاعُسها وعدم مواكبتها المسيرة الدوليَّة. أو لرُبَّما ترسَّخ في ذهنيَّة القيادة الإريتريَّة أن انضمامها للجامعة بهُويَّتها المُزدوجة سيجعل منها كياناً تابعاً أو هامشياً، حتى في إطار الجامعة نفسها، مثل الذين التحقوا بها وتتميَّز

بلادهم بنفس الخصوصيَّة المُزدوجة، كالسُّودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال وجزُر القُمُر، وأصبحوا ليس لهُم ثقلٌ سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي فعَّال في الجسم العربي. ذلك أمرٌ لا ينسجم مع تطلعات القيادة الإريتريَّة، بل إن كلا الأمرين يمكن النظر إليهما من خلال الدور الإقليمي الذي كانت تطمح له وورد ذكره.

لكن الواقع أن الانضمام للجامعة العربيَّة لا يمنح هويَّة، فهي كيان سياسي، بل إنها منذ تأسيسها - قبل نصف قرن تقريباً- أصبحت نموذجاً للبيروقراطيَّة وانعدام الفاعليَّة وقلة الإنجاز، ولا يُباريها في هذا الحقل سوى منظمة الوحدة الأفريقيَّة، وكلاهُما لا يمنحان غير بطاقة العُضويَّة.

ثانياً: في إطار التقارُب المذكور بين إريتريا والعالم العربي، كانت الجولات الرسميَّة قد انعكست أيضاً على الجبهة الإعلاميَّة، فأبدت وسائل الإعلام العربية المتعددة اهتماماً بالقضيَّة، استطاعت إريتريا من خلالها إبراز رُؤيتها حول الأزمة، ساعد في ذلك أيضاً أنها تخلت عن تحفظاتها المعروفة في هذا المجال، وأبدت انفتاحاً واسعاً على النحو الذي ورد ذكره في فصل سابق.

في هذا الصدد، تحفزت قناة 'الجزيرة' - الواسعة الانتشار والمؤثرة إعلامياً- فنقلت مُعدَّاتٍ قيمتها ملايين الدولارات، مع طاقم صحفي وفني ظلَّ مرابطاً في أسمرا لأكثر من شهر، أجرى خلالها الزميل د. فيصل القاسم حواراً مباشراً على الهواء ولمدة ساعتين يوم ١٩٩٨/٧/١١ مع الرئيس أسياس أفورقي، كان له أثر واضح في تغيير كثير من المفاهيم التي راجت في أوساط النُّخب العربيَّة الرسميَّة وغير الرسميَّة، وأكد أن الإعلام هو بُندُقيَّة الحرب الثانية.

قبل هذا اللقاء كنتُ والزميل حسن الرَّاشدي قد اهتدينا لفكرة جمع الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي في حوارٍ على الهواء مباشرةً، في برنامج الزميل القاسم ''الاتجاه المعاكس''، الذي اشتهر بالجَّمع بين الأضداد.

أجرينا الاتصالات اللازمة مع زميلٍ آخر في أديس أبابا، طلبنا منه - بما لديه من علاقاتٍ فيها- أن يساعد في هذا الأمر، فتحمَّس لذلك وردَّ بالإيجاب في اليوم الثاني مباشرةً ،بناءً على موافقة من مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي - كما قال- وفي أثناء حوار الزميل فيصل مع الرئيس الإريتري أمام ملايين المشاهدين قام بطرح الفكرة عليه وسأله، إن كان مستعداً لذلك، خاصَّة أن هناك موافقة من الطرف الآخر، فأجاب الرئيس الإريتري بألاَّ مانع لديه، فتهللت أسارير الزميل وأعلن للمُشاهدين أن ينتظروا هذا الحدث في الأسبوع القادم.

لكن المتحدِّثة باسم الحكومة الإثيوبية ''سالومي تاديسِّي'' صرَّحت بعد ثلاثة أيام من ذلك، نافية وجود موافقة إثيوبيَّة، وطالبت القناة بالاعتذار ودفع تعويضات، الأمر الذي رأت القناة بأنه لا مبرِّر له، مِمَّا اضطرَّها لعرض رسالة من ''مركز

الخليج للخدمات الإعلاميَّة" من مقرّه في أديس أبابا مُوجَّهة لمديرها تُؤكِّد حُدوث الاتفاق، فأسقط الأمر في يد المتحدثة الرسميَّة، وخسرت بلادها أدبياً.

المهم، بصورة عامة، أن الحمية القبليَّة الإعلاميَّة أبدت انحيازاً ملحوظاً لإريتريا في تغطيتها لوقائع الأزمة، وعلى نهج 'الجزيرة' كانت هناك أيضاً 'القناة الفضائيَّة اللبنانيَّة' من خلال مبادرة مع شخصي، قام بها الأستاذ الزميل إيلي صليبي، وكذلك القنوات الأخرى، بالإضافة لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة. وكان يمكن لإريتريا أن تقوم باستثمار ذلك الانفتاح إلى أقصى مدى، لكن ما أن توقفت الحرب - مؤقتاً - حتى عادت إلى نهجها القديم.

كان يمكن لذلك الانفتاح أن ينعكس على إعلامها الداخلي، لكنه ما زال في موقف المُتلقي، مع أنه ظلَّ أميناً على مدى عُمر الأزمة في نقل حدثين بلا ملل، الجنود الإثيوبيين الفارين من جبهات القتال، و"وجبات" الإريتريين المطرودين من إثيوبيا، وما بينهما مقالاتٍ تُكرِّر نفسها بصورة بهلوانيَّة، وتحاول أن تجعل من قانون الصحافة والمطبوعات "المُجاز" مجسَّماً في متحف.

<u>**ثالثاً:**</u> في العام الأوَّل للأزمة أطلَّ حدث آخر لم يكن من التوابع تماماً، لكن كانت له آثار "معنوية" على مجريات الأحداث. ففي يوم ١٩٩٨/١٠/٩، أصدرت المحكمة الدوليَّة الخاصة في لاهاي قراراً بشأن الجُزُر المُتنازع عليها بين اليمن وإريتريا، أعلنت فيه أحقية اليمن في جُزُر حنيش، وأعطت إريتريا جُزُراً صغيرة في الأرخبيل، هي موحبكة وساليا وحربي وفلات وهاي كوك والجنوب الغربي من جزيرة روك.

رحَّب البلدان بالقرار، وكان وقعه أكبر على صنعاء التي كانت تتنفَّس الأزمة من خلال ظروفها الداخليَّة الخاصَّة، فجعلت من الحَدَث مناسبة للاحتفاء. أما في إريتريا فقد مرَّ مروراً عادياً، ربَّما لأنها تعيش أزمة أسوأ منها بكثير، أو لرُبَّما كانت الأعوام الثلاثة التي عاشتها القضيَّة في أروقة المحكمة الدوليَّة كافية لتضميد الجراح، خاصَّة أن الحرب التي اندلعت بين الطرفين في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٥ كانت حرباً محدودة لم تمتد شرورها إلى أبعد من شاطئي البلدين المتقابلين على البحر الأحمر. ولرُبَّما انتهت لأن قيادياً براجماتياً كالرئيس الإريتري نحا إلى وصفها وصفاً لم يخطُر على بال أحد، وذلك بعد نحو شهر من اندلاعها، حيث قال لصحيفة 'الخليج' الإماراتيَّة بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٥: **«هذه الأزمة "غلطة شيطانيَّة".. أنا أرى أن هذا التوصيف أكثر تعبيراً عن حقيقة وطبيعة الأزمة من أي تحليل سياسي أو استراتيجي، هذه "غلطة شيطانيَّة" حدثت دون تفسير».**

حاولت إريتريا في رُدود الفعل الرسميَّة على قرار المحكمة أن تُوجِّه به رسالة إلى أديس أبابا، في أن ما حَدَث هو سلوكٌ حضاري ينبغي الاحتذاء به في

النزاعات بين الدُول، لكن الأخيرة لم ترُد الدعوة بأحسن منها، إنما راحت تؤكِّد أن ما حدث هو هزيمة نكراء لإريتريا.

غير أن تلك الرسالة التقطها الإعلام العربي، وأشاد بالخُطوة، ومن المُفارقات أنه ذات الإعلام الذي شنَّ الهجوم من قبل على إريتريا أثناء الأزمة، وكال لها من الاتهامات ما ضاقت به مساحتها الصغيرة، وتلك هي على أي حال الحمية الإعلاميَّة العربيَّة التي ذكرناها. لكن السؤال الذي لن نستطيع الإجابة عليه: «**كيف سيكون الحال إذا ما صدر هذا القرار معكوساً؟!**».

على كلٍ، فتح القرار صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد أن قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيَّة اليمني عبدالقادر باجمال بزيارة اسمرا يوم ١٩٩٨/١٠/١٣، وغادرها يوم ١٩٩٨/١٠/١٤ بعد أن حملت طائرته معه وزير الخارجيَّة الإريتري هايلي وُلدتنسائي لردِّ الزيارة. وبعدها في ١٩٩٨/١١/٤، كان الرئيس أفورقي في صنعاء للمرَّة الأولى، فتطبَّعت العلاقات، كأنَّ شيئاً لم يكُن.

إسرائيل تتململ

كان الزلزال قد تردَّدت هزَّاته، فأحدثت تابعاً في الجُزء العُلوي من البحر الأحمر، حيث توجد إسرائيل، فتحفَّزت وتململت كدأبها دائماً عند ما ترى أن ثمَّة معتركاً يُمكنها أن تعزف فيه على مزامير داؤد، وتقرأ فيه شطراً من التوراة.

ولأسبابٍ ورد ذكرها في فصلٍ سابق، قامت إسرائيل بوضع عينها على إثيوبيا بمجرَّد أن تحوَّلت الأزمة إلى حرب.. لم تُجهد نفسها كثيراً بالمُفاضلة بين الطرفين، رغم البروبوجاندا (الدعاية) الكبيرة التي أشيعت في علاقتها مع إريتريا، وكانت بها سعيدة -أي إسرائيل- لأنها عطيَّة لم تبذل فيها جهداً ولم تصُبّ فيها نقطة عرق واحدة.

بعد أن اندلعت الحرب، وأثناء جولاتها الأولى، كشفت صحيفة 'ها آرتس' الإسرائيليَّة بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣١، أن الدولة العبريَّة بصدد تسليم إثيوبيا ١١ طائرة من طراز "ميج ٢١". لكن الذي لم تذكُره الصحيفة هو أن الصفقة كانت عبارة عن مكافأة للحكومة الإثيوبيَّة في تجاوُبها الكامل معها في موضوع ترحيل "يهود الفلاشا" على دُفعاتٍ منذ عام ١٩٩١، حيث خصَّصت لهُم مجمعاً ضخماً في أطراف العاصمة أديس أبابا، إذ نقلت وكالة 'رويترز' للأنباء قبل أيام من نشر ذلك الخبر، وتحديداً في ١٩٩٨/٦/٢٥، خبراً آخر من تل أبيب على لسان الناطق باسم وزارة الهجرة والاستيعاب "إيهود غليك"، قال فيه: «**إن إسرائيل ستغلق المُجمَّع المذكور بعد وصول ٦٠ إثيوبياً يُعرفون باسم "فلاشا مورا"، وأن هذه ستكون الدفعة الأخيرة**».. إلاّ أن الناطق باسم الوكالة اليهوديَّة التي تساعد على تهجير اليهود إلى إسرائيل "يوسي ستيرم"، قال رداً على ذلك: «**إن وصول هذه الدفعة من المهاجرين الإثيوبيين لم يغلق فصل الهجرة من إثيوبيا، إذ إن هناك**

خمسة آلاف يهودي ينتظرون الهجرة، ومعظمهم يعيش في منطقة "غوندار" الشمالية».

إلاَّ أن 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٩/٧/١، أوردت من خلال تحقيق ميداني من "غوندار" أن العدد تحديداً هو ١٨٥٨٨، وأن ترتيباتٍ تجري لنقلهم إلى تلّ أبيب في غضون ثلاثة أشهر. لقد ظلّ موضوع يهود الفلاشا(٣) إحدى القضايا الرئيسيَّة التي تربط المصالح الإثيوبية بالمصالح الإسرائيليَّة.

ومنذ "عملية موسى" التي كانت الحكومة السودانية (جعفر نميري) طرفاً فيها في العام ١٩٨، يُقدَّر عدد الإثيوبيين الذين رحلوا إلى إسرائيل بنحو ٧٠ ألفاً، وذلك استناداً إلى تصريح أدلى به أرييل كريم، السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٨ لصحيفة 'ريبورتر' الإثيوبية، حيث نُقِلَ في "عملية موسى" نحو ١٥ ألفاً. ومنذ العام ١٩٩١، سُمِّيَت العمليَّة باسم "عملية سليمان"، حيث نقل ٢٠ ألفاً. ومنذ ذلك الوقت بقيت في إثيوبيا فئتان من اليهود الإثيوبيين، "فلاشا" و"فلاشا مورا"، ويبلغ عددهم المتبقي حوالي ١٢ ألفاً من مجموع أكثر من ٨٠ ألفاً، كانوا يقيمون في ١٥ قرية جوار مدينة غوندار.

كانت كل هذه العمليات تتم في ظِلِّ تأكيدٍ إسرائيلي ونفي إثيوبي، وهذا ما مضت في طريقه المتحدثة باسم الحكومة الإثيوبية "سالومي تاديسِّي" في تصريح لـ'الحياة' بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٧، حيث قالت: «**إن أثيوبيا لن تسمح لمواطنيها بأن يرحلوا من البلاد بالشكل الذي تُروِّجه وسائل الإعلام الأجنبيَّة لتشويه صورتها**». وكان ذلك رداً على ما أكدته وزارة الاستيعاب الإسرائيليَّة في أنها: «**تنسق بشكلٍ كاملٍ مع الإثيوبيين لترحيل ثلاثة آلاف يهودي إلى الدولة العبريَّة**».

ذكرت المتحدِثة أيضاً في التصريح نفسه بأن: «**إثيوبيا لن تبيع مواطنيها كما حصل في عهد مانغستو هايلاماريام**».. وكان ذلك رداً أيضاً على ما أوردته صحيفة 'ريبورتر' الإثيوبيَّة في أبريل (نيسان) ١٩٩٩ بقولها: «**إن ٢٠٠ من الفلاشا أرسلوا في دفعة أولى إلى إسرائيل في عملية بلغت نفقاتها ١,٥ مليون دولار أمريكي**».

استمراراً لهذا المسلسل، الذي لن تكُفَّ عنه إسرائيل أبداً، بل لن يهدأ لها بال حتى تقتلع آخر فرد فلاشا إثيوبي، أعلن رومان بولانسكي، الناطق باسم وزارة الداخلية الإسرائيليَّة يوم ٢٠٠٠/٤/٧ أن الوزير ناتان شارانسكي سيقوم بأول زيارة رسمية لأديس أبابا تستمر ثلاثة أيام. وأضاف في تصريح لصحيفة 'الحياة' أن هدف هذه الزيارة هو: «**التعرف إلى مشكلة الفلاشا وبحث سُبُل حلها**». وبالفعل قام ناتان في منتصف أبريل (نيسان) بزيارة معسكرات الفلاشا التي يقبَعُ فيها نحو ٢٦ ألفاً بالقرب من السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا.

نعود إلى صفقة الطائرات، فبعد نحو شهرين ونيف من كشفها، أضافت لها صحيفة 'جيروساليم بوست' الإسرائيليَّة يوم ١٩٩٨/٩/٥ معلوماتٍ إضافيَّة أكدت فيها: «**إن الشركة المتعاقدة مع رومانيا هي ''أيلبيت'' الإسرائيليَّة، وذلك لتطوير مائة طائرة طراز ''ميج ٢١'' ستزوِّد إثيوبيا منها بعشر طائرات**».

بعد استفساراتٍ وأسئلةٍ عديدة، اضطرَّ مكتب رئيس الوزراء ''بنيامين نتينياهو'' إلى أن يصدر بياناً رسمياً يوم ١٩٩٨/٩/٨، ذكر فيه: «**إن رئيس الوزراء سمح ببيع ١٢ طائرة مقاتلة من طراز ''ميج ٢١'' بعد إدخال تعديلات تكنولوجية حديثة عليها**». وأوضح البيان: «**إن نتينياهو بارك عقد الصفقة وطلب عدم عرقلتها**».

بعد ذلك بنحو أسبوع تقريباً، كان الرئيس الإريتري قد انتقد الموضوع مباشرةً في حوار مع التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٩/١٧، قال فيه: «**الأمر ليس سراً، فقد أصبح من المؤكد أن إسرائيل تقدِّم لهُم المساعدة، وأن ما يقوله نتينياهو رئيس الوزراء وغيره من المسئولين الإسرائيليين لإخفاء ما يُقدِّمونه من المساعدة إلى إثيوبيا لم يعُد خافياً علينا. وما يزعمه هؤُلاء المسئولون الإسرائيليون بأن صيانة وتحديث هذه الطائرات سيستغرق عاماً كاملاً يكون خلاله أمكن التوصُّل إلى حلٍ للنزاع.. هذا الزعم لا يمكن أن يُصدِّقه** سوى إنسان **ساذج**».

ثمَّ تحدَّث عن الصفقة نفسها: «**إنه أصبح معروفاً أن الإسرائيليين سيُقدِّمون طائرات ''ميج'' تابعة لرومانيا قاموا بتحديثها إلى إثيوبيا، على أن تقوم إثيوبيا مقابل ذلك بتقديم عشر طائرات ''ميج ٢١'' لرومانيا تتولى إسرائيل مهمَّة صيانتها وتحديثها**».

مع ذلك، ففي حواره المذكور مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، قال السيد سبحات نجًا: «**بخصوص إثيوبيا، فإنها لم تتلق دعماً من إسرائيل ولا من أي دولة أخرى**».. لكنه عاد وتحدَّث عن الصفقة قائلاً: «**بخصوص طائرات الـ''ميج ٢١'' التي من المُفترض أن يتم تحديثها، فقد تمَّ تأجيل ذلك عندما استؤنفت الحرب، وكان ذلك بقرار من شركة إسرائيليَّة، وربَّما بضغوطٍ من الحكومة الإسرائيليَّة، فنحن لدينا طائرات ''ميج ٢١'' تحتاج إلى تحديث تقوم به إسرائيل، ولكن ذلك العقد أبرم قبل الدخول في الحرب مع إريتريا**».

وتبدو أكثر الأشياء مفارقة في الحديث الذي أدلى به د. عبدالمجيد حسين وزير المواصلات الإثيوبي (سابقاً) لقناة 'الجزيرة' الفضائية يوم ١٩٩٨/٦/١٥ في اتصالٍ من مسقط، وذلك في مشاركة له مع السيد محمود جِروي سفير إريتريا في قطر في برنامجٍ جمعهما معاً، إذ تركَّز حديث الوزير في علاقة إريتريا

وإسرائيل، وذلك بالاستناد إلى زيارة الرئيس أفورقي العلاجيَّة إليها، وقد كان واضحاً أنه يريد استدرار عطف العالم العربي بذلك، ولرُبَّما كان ذلك جزءً من مهمَّة جولته تلك. لكن الذي لم يقُله د. عبدالمجيد للمشاهدين، أنه عندما تعرَّض لمحاولة اغتيال في مكتبه في أديس أبابا يوم ١٩٩٦/٧/٨، بعد أن استقرَّت ست رصاصات في جسده، وقتل اثنان من حرسه، تمَّ نقله مباشرةً إلى إسرائيل نفسها للعلاج، وبعد أن عوفي وعاد من القُدس، ذكرت صحيفة 'العلم' الإثيوبيَّة الناطقة باللغة العربيَّة في عددها يوم ١٩٩٦/٨/٢٣ أنه: «**كان في استقباله في مطار بولي وزير الخارجية سيوم ميسفين والسفير الإسرائيلي آفي أبراهام وكبار المسئولين الحكوميين**»، وتلك التي يقال عنها سياسة الكيل بمعيارين.

حرب الوكالة

في ظِلِّ انفراط الدولة الوطنيَّة كان الصومال هدفاً محتملاً في توابع زلزال الحرب، وكان الأصل قد شهدته مناطقه الغربيَّة المتاخمة لإقليم الأوغادين (الإقليم الخامس) منذ أواخر عام ١٩٩٥، أي قبل أن تمتدَّ إليها ألسنة الحرب الحاليَّة، حيث قامت القوَّات الإثيوبيَّة بشنِّ هجمات متكرِّرة داخل أراضيه بدعوى مطاردة جماعات حركة الاتحاد الإسلامي، وظلت المعارك بينهما سجالاً مُذَّاك التاريخ، لكنها أخذت بعداً آخر بعد اندلاع الحرب مع إريتريا.

ظلَّ وما فتئ إقليم الأوغادين ساحة للمواجهات الصومالية الإثيوبيَّة على مدى قرنٍ كامل من الزمان، بدءً بالحروب التي خاضها الإمبراطور منليك (مُؤسِّس إثيوبيا الحديثة) لإخضاع الإقليم لسيطرته، ومروراً بالمُواجهات مع الصومال في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، وانتهاءً بالصراع الإثيوبي الصومالي على الإقليم في فترة حُكم الكولونيل مانغستو هيلامارِيام والرئيس سيَّاد برِّي، وتجدَّدت بعد العام ١٩٩٥ مع إثيوبيا، وناب الاتحاد الإسلامي عن الصومال في ظِلِّ عدم وجود الدولة الوطنيَّة.

كانت حركة الاتحاد الإسلامي قد نشأت داخل الصومال وخرجت من رحم محنته التي فرَّخت كثيراً من التنظيمات السياسيَّة والعسكريَّة. وقد تمكَّن الاتحاد من استغلال الصراعات القبليَّة، وطرح نفسه كبديل قادر على احتواء تناقضاتها، فتمدَّد في نموه حتى وصل إلى إقليم الأوغادين بالاستفادة من الروابط القبليَّة والتاريخيَّة بينه والصومال، فأسَّس قاعدة بعد أن طرح شعارات انفصاليَّة، تطالب بعودة إقليم الأوغادين إلى حظيرة "صوماليا الكُبرى"، ومسَّ بذلك أشواقاً كامنة كانت تداعب مواطنيه منذ أمدٍ بعيد.

عند تطبيق الدستور الإثيوبي الجديد على الإقليم، بُغية تمتُّعه بحُكمٍ ذاتي، حاولت السلطات الإثيوبيَّة إجراء الانتخابات البرلمانيَّة في العام ١٩٩٥، فوقف التنظيم ضدَّها وأفشلها، وكانت تلك أوَّل مواجهة بينه وبين السُلطة المركزيَّة الحاكمة في أديس أبابا.

بعد ذلك نقل الاتحاد نشاطه إلى محور آخر تمهيداً لعمليات عسكريَّة، فأقدم على تنفيذ عدة تفجيرات داخل العاصمة أديس أبابا، وفي مدينة "ديرداوا"، كما اتضح أن محاولة اغتيال وزير المواصلات د. عبدالمجيد حسين (ينتمي للإقليم) كانت قد نفذت بواسطة عناصر تابعة له، وإزاء هذا التمدُّد، وجدت السُلطة الإثيوبية نفسها في حالة مواجهة مع التنظيم، فقرَّرت اقتلاعه من جذوره، وقامت جحافل من القوَّات الإثيوبية بكامل عتادها العسكري من الوحدات المختلفة في أغسطس (آب) ١٩٩٦، بالدخول للإقليم والاشتباك مع كوادر الاتحاد، فاضطرَّت للانسحاب إلى الأراضي الصوماليَّة، وواصلت القوَّات الإثيوبيَّة تتبُّعها حتى العُمق، غير مبالية بانتهاكها سيادة الأراضي الصوماليَّة - أو مستغلة حال انهيار الدولة- فكان ذلك خطأً استراتيجياً أدَّى إلى وقوف بعض الفصائل الصوماليَّة إلى جانب حركة الاتحاد، باعتبار أن هناك خطراً خارجياً أو غزواً أجنبياً ينبغي التصدي له. وكان فصيل "حسين عيديد" (التحالف الوطني الصومالي) من أوائل الداعمين للاتحاد، فهو إلى جانب الهدف المذكور، كان يرُد ديناً مستحقاً للتنظيم الذي وقف إلى جانب والده خلال المواجهات مع القوَّات الأمريكيَّة في مُقديشو.

كانت القوَّات الإثيوبية عندما أقدَمَت على المُواجهات مع التنظيم - وهي مجهَّزة تجهيزاً كاملاً- تعتقد أن الأمر لا يعدو أن يكون نزهةً عسكريَّة، ولم تدر أنها بذلك الفعل أيقظت الفتنة النائمة، حيث جعلت بعض الفصائل الصوماليَّة تُؤجِّل خلافاتها وتقف مع الاتحاد في خندقٍ واحد، وأصبح الاتحاد نفسه المدافع عن القيم الوطنية وحامل عبء النضال ضدَّ القوى الدخيلة، مِمَّا جعل الحركات والتنظيمات التي تماثله في التوجُّه الأيديولوجي في المنطقة والإقليم تقف أيضاً إلى جانبه. وقد رأت الجبهة القوميَّة الإسلاميَّة الحاكمة في السُودان أنه يمكن أن يكون شوكة توخز بها السُلطة الإثيوبية التي كانت علاقتها متوترة معها حينذاك، وذلك في سياق سياسة الترهيب التي ورد ذكرها في الفصل السابق، ومن خلال الجبهة الإسلاميَّة نفسها، أصبحت له علاقات مع التنظيمات الأخرى التي أمدَّته بالمال والإمكانات والتدريب، ولربَّما بالكوادر للقتال معه.

بعدئذٍ ظلت المُواجهات متقطعة مع التنظيم، وأرادت إثيوبيا الالتفاف سياسياً على المشكلة فدفعت بنفسها إلى محاولة لحَلِّ القضيَّة الصوماليَّة، مستندة في ذلك على تفويض من المنظمة الحكوميَّة للتنمية الـ"ايغاد". فقامت بجمع الفصائل الصوماليَّة المختلفة (٢٦ فصيلاً) في مؤتمر "سودري"، الذي امتدَّت أعماله من نوفمبر (تشرين الثاني) وحتى يناير (كانون الثاني) ١٩٩٧، ولم يشارك فيه التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعَّمه "عيديد". ومع ذلك، توصَّل المشاركون إلى اتفاق سمي باسم المنتجع "سودري"، الذي اجتمعوا فيه.

رحَّبت إريتريا بما توصَّل إليه المجتمعون في "سودري"، لكنها أبدت تحفظها على الآليَّة التي اتبعت في حَلِّ القضيَّة، وكان ذلك يعني حدوث تبايُن بينها وأديس أبابا في ملفات إحدى قضايا الإقليم، التي كانت تشهد تنسيقاً كاملاً بينهما

فيما مضى، لكنه لم يكن خلافاً حاداً، إلاَّ أن "عيديد" وجد في التحفظ الإريتري فرصة، فقام بالاحتماء بمظلته، ولم يكُن هذا وحده هُو الحافز، فقد ترك له والده إرثاً في العلاقة مع أسمرا يمكن أن يعينه عند المُلمَّات، فتواصلَت حبال الوُدِّ، وتمتنت العلاقة إلى أن أصبحت تعني لبعض المُراقبين حلفاً في إطار استراتيجيات المنطقة.

في مقابل هذه العلاقة، نأى "عيديد" بعيداً عن أديس أبابا، التي أصبح يُشاكسها من خلال دعمه للاتحاد الإسلامي. ولأنه - كوالده- لا يستقر على حال، وتحالفات الليل عنده يمحوها النهار، تواصلت العلاقة بينه وأديس أبابا في أواخر أغسطس (آب) ١٩٩٨، أي بعد اندلاع النزاع الإريتري الإثيوبي، وقد أجزلت له أديس أبابا العطاء حتى يرفع يده عن الاتحاد، لتتفرَّغ هي بالتالي لمهامٍ أكبر مع إريتريا، فصرَّح في مؤتمرٍ صَحَفِي هناك بما أرادته منه تماماً، مُعلناً: «**محاربة الإرهاب الذي تعاني منه إثيوبيا من خلال عُبور بعض الجماعات من الصومال، خصوصاً الاتحاد الإسلامي، والقيام بأعمال تخريبية داخل إثيوبيا**»، ('الحياة' ١٩٩٨/٨/٣١).

بعدئذٍ، سنحت الفرصة لإثيوبيا للاستمرار في سياسة المُواجهات مع الاتحاد الإسلامي، لكنها من خلال ذلك مارست توغلها داخل العُمق الصومالي، وفي الشهور الأولى من العام ١٩٩٩، رأى "عيديد" مرَّة أخرى أن الأمر ينطوي على أهدافٍ أكبر من تتبُّع تنظيم الاتحاد.

في أبريل (نيسان) ١٩٩٩ - بعد تضامُنه مع فصيل علي مهدي وآخرين- قاموا مجتمعين بالاحتجاج لدى الجامعة العربيَّة، وصعَّدوا الأمر حتى مجلس الأمن «**لغزو إثيوبيا أراضي صوماليَّة**». لم تكن علاقته بإريتريا قد شابها أي فتور، فقام بتنشيطها، خاصةً أنها - أي إريتريا- أضحت في أمسِّ الحاجة لمن يقوم بزعزعة خصمها الذي دخل حرباً معها.

في غضون ذلك، كانت علاقة إريتريا قد تمتَّنت أيضاً مع فصائل إثيوبيَّة معارضة، خاصَّة مع "جبهة تحرير أورومو"، فعملت على دعمها والتنسيق معها. وهذا يعني الجمع بينها وفصيل "عيديد" لإيجاد موطئ قدمٍ لها في الأراضي الصومالية، تنطلق منه لمباشرة عملياتها ضدَّ السُلطة التي تناوئها في أديس أبابا.

في أوائل مايو (أيار) ١٩٩٩، ذكرت التقارير أن باخرة محمَّلة بأسلحة ثقيلة وخفيفة وذخائر رست في ميناء "مركا" - ٩٠ كلم من مقديشو- وعلى متنها حوالي ٥٠٠ مقاتل من "جبهة تحرير أورومو"، وأن "عيديد" قام باستلام تلك الشحنة التي أرسلتها السُلطات الإريتريَّة ('الحياة' ٥/٥ و ١٩٩٩/٥/١٠).

كما ذكرت الصحيفة نفسها في العدد المذكور أن إثيوبيا: «**زوَّدت الفصائل الصوماليَّة المناوئة لعيديد وعلي مهدي بأسلحة، خصوصاً "جيش الرحنوين**

للمقاومة" و"الجبهة الوطنيَّة الصوماليَّة" التي تسيطر على مدينة كيسمايو بزعامة الجنرال محمد سعيد حرسي "مورغان" وقوَّات عُمَر حاشي التي تسيطر على إقليم هيرام».

في أعقاب تجدُّد خبر شحنة الأسلحة مرَّة أخرى في يونيو (حزيران)، أكدت سفارة إريتريا في نيروبي لوكالة الصحافة الفرنسيَّة في ١٩/٦/ ١٩٩٩، أنها: **«لا تعلم شيئاً عن قيام سفينة بنقل أسلحة من ميناء عَصَب الإريتري المُطِل على البحر الأحمر إلى "عيديد"، كما أكد حسين عثمان عاتو».**

زادت إثيوبيا من توغُّلها في الأراضي الصوماليَّة، وفي ٢٨/٦/١٩٩٩ كانت قد احتلت مدينة "غربهاري" (٤١٠ كلم من مقديشو والعاصمة الإقليميَّة لمحافظة غدو جنوب غربي الصومال). ومن المفارقات، أنها تضُمُّ ضريح الرئيس السابق سيَّاد بَرِّي، الذي قاد حملة عسكريَّة واسعة ضد إثيوبيا صيف ١٩٧٧، واحتلت قوَّاته عدداً من المُدُن الإثيوبية قبل أن يتدخَّل الاتحاد السوفيتي السابق -الحليف لنظام مانغستو وقتها- لوقف زحف قوَّات سيَّاد بَرِّي، وهزيمتها في مارس (آذار) ١٩٧٨.

استمرَّ التحالف بين "عيديد" و"جبهة تحرير الأرومو"، فواصلت هذه الأخيرة عمليَّاتها ضدَّ أديس أبابا منفردة وأحياناً بالتنسيق مع الاتحاد الإسلامي، وفي أغسطس (آب) ١٩٩٩ كان "عيديد" في طرابلس (ليبيا)، التي لها أيضاً علاقاتٍ سابقة معه. وقد اتضح لاحقاً أنها شاءت حينذاك - أي ليبيا- الدخول في "المستنقع" الصومالي.

في يوم ٢١/١٠/١٩٩٩، كان مبعوث ليبي قد وصل إلى أديس أبابا وبرفقته "حسين عيديد" وعددٌ من قادة الفصائل الأخرى، منهم عثمان عاتو وعمر حاجي محمَّد وعلي حاج جابر. وعقدت محادثات بين الأول والمسئولين الإثيوبيين، وبينهم والوفد مجتمعين، وكان المسئول الليبي قاسماً مشتركاً في اللقاءين.

بعد ذلك اللقاء بنحو شهرين، كان "عيديد" قد زار خلالها أديس أبابا مرَّة أخرى برفقة المسئول الليبي. بعده مباشرةً، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية BBC في خبرٍ لها من مقديشو يوم ١٥/١٢/١٩٩٩، قالت فيه: **«تمَّ ترحيل تسعة قياديين من جبهة تحرير أرومو من مُقديشو إلى جهةٍ يبدو أنها إريتريا، وذلك بحضور وفد من السفارة الليبية».**

كان دخول ليبيا في ذاك "المستنقع" دخولاً عرضياً، أقدمت فيه على تسهيل خطوةٍ بدا أنها لم تُراعِ فيها مشاعر إريتريا، التي تقارَبَت معها كثيراً منذ حدوث الأزمة بينها وأديس أبابا.

على جانبٍ آخر، وفي إطار تمدُّد المُعارضات في المنطقة أثناء النزاع، رأت المعارضة الإريتريَّة أن الظروف أقبلت عليها، وفي ذلك فرصة لإسماع صوتها، فقامت في البداية بإصدار بيانٍ ساندت فيه موقف الحكومة الإريتريَّة في

دعواها بتبعيَّة الأراضي المُتنازع عليها تاريخياً إليها، وخاصة ''بادِمِي''، إلاّ أن أسمرا تجاهلت ذلك واعتبرت كأنما الأمر لا يعنيها.

كذلك رأى النظام السُوداني أن النزاع فرصةً لزيادة متاعب الحكومة الإريتريَّة، فقام بكشف الحجاب للمرَّة الأولى علناً عن حركة ''الجهاد الإسلامي الإريتريَّة''، وسمح لها بعقد مؤتمر علني يوم ١٩٩٨/٨/٢٠ في مدينة المعسكرات التابعة لوزارة الشباب السودانية، ولكن لم يحضُره أي مسئولٍ من النظام سوى عبدالله إبراهيم فكي، وزير التربية والتعليم بولاية كسلا، الذي برَّر وجوده في كلمة ألقاها: «**بواقع التمازُج البشري والحياتي بين أبناء كسلا وإخوانهم الإريتريين**». كذلك حضرته حركات إسلاميَّة في المنطقة، منها حركة المقاومة الإسلاميَّة ''حماس'' وحركة الجهاد الفلسطينية، والحركة الإسلاميَّة الصوماليَّة، إلى جانب تنظيماتٍ إريتريَّة من جبهة التحرير (المجلس الثوري، المجلس الوطني، وحركة المقاومة الإريتريَّة، وحركة الإنقاذ الإريتريَّة)، وجماعة ''الإخوان المسلمين'' السودانية التي مثلها الشيخ صادق عبدالله عبدالماجد المُراقب العام.

لم يكن ذلك سوى إشهار علني من الخرطوم للحركة التي ظلت تحتضنها منذ عام ١٩٨٩ بغرض تصديرها إلى أسمرا ليتكامَلَ مشروعهما الأيديولوجي معاً، وبعد المؤتمر في سبتمبر (أيلول)، اعترف الشيخ خليل محمَّد عامر ''حركة الخلاص الإسلامي'' في الخرطوم بأن حركته: «**تتلقى دعماً مادياً ومعنوياً من الحكومة السودانيَّة في قتالها لإطاحة النظام الإريتري**».

قامت المجموعات الأخرى من جبهة التحرير بالتواصُل مع أديس أبابا، ولكن قبل الوصول إليها، قامت بالتنسيق مع الخرطوم لتوحيد فصائلها، فقامت هذه الأخيرة بعقد مؤتمر علني ثانٍ لهُم في الخرطوم، شكَّلوا فيه كياناً واحداً أسموه ''تجمُّع القُوى الوطنيَّة الإريتريَّة''، برئاسة عبدالله إدريس، الذي عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه: «**بداية العمل المعارض المُركَّز للقضاء على حكومة الرئيس أسياس أفورقي الديكتاتوريَّة، التي قفزت إلى السُلطة نتيجة عوامل غير عاديَّة**».

وفقاً لـ'الحياة' ١٩٩٩/٣/٨، فإن التنظيمات العشرة التي كوَّنت التجمُّع المذكور، هي: جبهة التحرير الإريترية (عبدالله إدريس)، جبهة التحرير ـ المجلس الثوري (إبراهيم محمد علي)، جبهة التحرير ـ المجلس الوطني (حسن علي أسد)، المؤتمر الشعبي الإريتري (محمد طاهر)، حركة الخلاص الإسلامي (خليل محمد عامر)، الجبهة الديمقراطيَّة الشعبيَّة (تولدي قبرسلاسي)، الجبهة الديمقراطيَّة الثورية (عبدالله محمود)، الحركة الديمقراطيَّة لتحرير الكوناما (فافيمبيوس)، حركة المقاومة الديمقراطيَّة القاش ستيت (إسماعيل نادي)، جماعة المبادرة الإريترية (يس محمد عبدالله).

قامت أديس أبابا بتقديم تسهيلاتٍ لهذه المجموعة، ففتحت لها مكاتب، وسمحت لها ببثٍ إذاعي، وصدرت تقارير عن تنسيق عسكري ميداني بتدريب

عناصر منها في معسكرات. ولأن كل ذلك قد تمَّ في أعقاب معارك "بادِمِي" الثانية، فقد أعلنت المعارضة عن تشكيل حكومة انتقاليَّة ('الحياة' ١٩٩٩/٣/٥)، الأمر الذي تزامن مع التصريحات التي صدرت من أديس أبابا تُؤكِّد عزمها على الوصول إلى أسمرا وتغيير "حكومة الشعبيَّة"، وذلك قد ورد سابقاً.

لكن تجدُرُ الإشارة إلى أنه لم يسمع للمعارضة الإريتريَّة صوتٌ إلى أن عقدت مؤتمراً آخر في الخرطوم يوم ٢٠٠٠/٤/٣، ضمَّ ١١ فصيلاً، وبعد مداولاتٍ استمرَّت ثلاثة أيام، قرَّرت فيه: «**تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري ضدَّ حكومة أسمرا الديكتاتورية**». إلا أن صحيفة 'الصحافي الدولي' القريبة من بعض أجهزة الدولة السودانية، ذكرت في خبر لها يوم ٢٠٠٠/٤/٤: «**أن فصائل المعارضة الإريتريَّة المتمركزة في السُّودان قرَّرت مغادرة قيادتها الخرطوم للاستقرار في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا**».. وأضافت الصحيفة عن مصادر في المعارضة: «**إنه في إطار عمليَّة التطبيع بين الخرطوم وأسمرا، قرَّر تحالف القوى الوطنيَّة الإريتريَّة تجنيب الحكومة السودانيَّة الإحراج الذي يُسبِّبه لها وجودها في الخرطوم**». ولعلَّ ذلك لم يكُن مفاجئاً للذين يُعايشون الواقع الإريتري، ويُدركون عُمق مأزقها والظرف التاريخي الذي حاول أن يجعل منها رقماً في معادلة لم تكُن مهيَّأة لها من قبل، ومن المؤكد - سواء صحَّ ما سَبَقَ أو لم يكن صحيحاً- أن المأزق سيزداد عُمقاً بعد التقارُب الإريتري السُّوداني، لا سيَّما أن الأخيرة لم يكن تعامُلها في الأساس معها تعامُلاً مبدئياً، كما أن اختيارها في هذه الظروف أديس أبابا عاصمة للتعامُل أو مقراً لها، لن يكون موفقاً، لأنه سيُضعِف من مصداقيَّتها في الشارع الإريتري.

سيكولوجيَّة الأزمة

لم تكُن هذه من توابع زلزال الأزمة، وإنما يمكن القول إنها التفاعُل الجيولوجي الذي أدَّى إلى الزلزال نفسه، فعند اندلاع الحرب اتَّضح أن النزاع استند إلى جذور نفسيَّة عميقة كانت كامنة في الصدور، فانفجرت دفعةً واحدة كأنها كانت في انتظار مأساة كهذه حتى يُفرج عنها. ومع أن طرفاً تمادى في إظهار هذه المشاعر البغيضة، كَبَحَهَا الطرف الثاني، ولم يُسايره إلاَّ بالقدر الذي يرغمه على التفسير. والعوامل النفسيَّة شأنها شأن أشياء كثيرة في هذه الأزمة، استندت أيضاً إلى خلفيَّة تاريخيَّة.

إبان فترة الاستعمار الإيطالي لإريتريا، عمل الإيطاليون على إحداث طفرة صناعيَّة وزراعيَّة في إريتريا، ومحاولة إضفاء طابع حضاري على العاصمة أسمرا، بتزويدها بكل الخدمات اللازمة، وذلك من أجل رفاهيَّتهم في المقام الأوَّل.. وهذا ما جرى سرده في فصلٍ سابق.

في هذا الصدد، كان الإيطاليون يستجلبون العمالة من إقليم التيغراي، وخاصَّة من مدينة "عدي جرات" (أديقرات) لقُربها الجغرافي من أسمرا، وذلك

لتكليفهم بالأعمال الدُنيا التي تتطلب جهداً عضلياً، وما أن يفرغوا منها، حتى يقوموا بطردهم مرَّةً أخرى إلى حيث أتوا، حتى لا يعيشوا عالةً على المدينة ويُقبِحوا منظرها.

هذا السلوك أدَّى إلى ترسُّباتٍ نفسيَّة عميقة لدى التيغراويين، فأصبحوا يشعرون كأنهم أناس من الدرجة الثانية. وقد عمَّق من ذلك أيضاً، نظرة القوميات الإثيوبية الأخرى - وبالذات الأمهرا تجاهِهم- فأصبح ذلك أمراً مزدوجاً.

كما أن مواطني الإقليم ظلوا في حالة تهميشٍ دائمٍ من قِبَلِ كُلِّ الأنظمة التي تعاقبت على حُكم إثيوبيا، منذ الأباطرة الأوائل - وآخرهم هيلاسلاسي- وانتهاءً بحُكم مانغستو هيلاماريام، الذي يذكُر له المراقبون لشئون المنطقة قولته المشهورة التي قالها ازدراءً بالإقليم ومواطنيه: «**ماذا يملك التيغراي غير طاحونة واحدة؟!**».

حيال هذا التهميش، كانت إريتريا ملاذاً لهُم، حتى بعد رحيل المستعمر الإيطالي، ووجدت هِجرَتِهم تشجيعاً لأهدافٍ مقصودة في عهدي هيلاسلاسي ومانغستو، فأصبحت هجرة جماعيَّة للعمل في قطاعات شتى، من بينها ذات الأعمال الدُنيا.

نتيجة لكُلِّ ذلك، أصبحت هناك أوصافٌ ونُعُوت تُلحَق بِهم في دلالة على الاضطهاد أو الاحتقار، مما كرَّس عُقدة الدُونيَّة في نفوسهم، وتلك مُمارساتٍ تأتي في خِضَمِّ المُمارسات المجتمعيَّة الشعبيَّة. ومن بين هذه الأوصاف، كان هناك لفظ "عقامي"، مع أنه اسمٌ لمديريَّة من مديريات الإقليم. وذلك يُشبه الأوصاف التي يطلقها الأمهرا في إثيوبيا على قوميَّاتٍ أخرى، مثل "القالا" و"زلان" و"لامو" التي تعني الحيوانات- على أبناء الأرومو.. و"طلطال" على أبناء العفر.. وهكذا.

لكن الأمهرا في ذلك كانوا ينطلقون من غريزة التفوُّق العِرقي، الذي يرون من خلاله أنفسهم أعلى درجة وأرفع مقاماً من تلك القوميات. فهُم على حدِّ قول أحد المُتخصِصين في التاريخ الإثيوبي: «**الغرور العرقي الذاتي للأمهرا هو أحد العوامل التي تُوَكد على مُميِّزاتٍ أو خصائص بدنيَّة وثقافيَّة معيَّنة، والأمهري يعتبر نفسه متفوِّقاً على كل المجموعات غير الحبشيَّة في إثيوبيا، بالإضافة لمواطني البلدان الأخرى غير الإثيوبيين، وعرقياً يعتبر الأمهرا أنفسهم تحديداً أكثر وسامة من الرَّجُل الأبيض والزنجيِ على حدٍ سواء، والانتماء للمسيحيَّة الإثيوبيَّة بالنسبة للأمهرا، هو علامة تفوُّقٍ على الأقل من جانبين، فهي تعني الانتماء للشعب المُختار، ومعرفة الأمهريَّة دليلٌ آخر على التفوُّق**».(٤)

بمُرور الزمن، تلاشت الأوصاف نتيجة التداخُل الاجتماعي والتزاوج والمُصاهرة مع القوميَّات الإثيوبيَّة من جهة، وبالذات الأمهرا مصدر انطلاقها، ومع الإريتريين من جهة أخرى. وقد بلغ الأمر في تنظيم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أثناء علاقتها الميدانيَّة مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، واختلاط

كوادرهم معاً، أن حرَّمت الأولى استخدام أيٍ من الأوصاف التي تُحِط من قدر شأن التيغراوي، وخصوصاً كلمة "عقامي". وجعلت لذلك عقوبة تصل إلى حدِّ السجن ٦ أشهر. وهذا ما رمى إليه الرئيس الإريتري في حِواره المذكور مع مجلة 'هويت' عدد ١٤/٧/ ١٩٩٨، في قوله: **«هذه النعوت لم نأت بها نحن، وإبان فترة نضالنا المسلح كنا قد قضينا على الكثير من الأشياء»**.. واستطرد: **«رغم أنني لا أستطيع أن أقول إننا استطعنا القضاء التام على هذه المشاعر، إبان الفترة النضالية التي كنا فيها مع بعضنا، إلاّ أننا استطعنا أن نضيّق الخناق عليها»**. وأشار إلى أن ذلك استمرَّ حتى فيما بعد: **«ففي الفترة التي تلت عام ١٩٩١، قمنا جنباً إلى جنب مع الـ"ويَّاني" بمحاربة تلك القُوى التي لم تغيِّر الظروف عقليَّتها المرتكزة على الحقد والبغضاء، خاصَّة أولئك الذين يُطلقون على أنفسهم "حُماة مكتسبات الأمهرا" وذلك لإنجاح الفترة الانتقاليَّة»**.

في محورٍ آخر، كشف عن الوَهَن الذي كان يعترِي العلاقة في جوانبها النفسيَّة منذ الفترة النضاليَّة المشتركة، فقال: **«أعرف أن هناك عناصر تكرهنا وتُبغضنا، وهناك عناصر لم تعمل معنا بطيب خاطر، إلاَّ أننا لم نُبالِ بها ولم نُعِرها أدني اهتمام، وذلك لإيماننا بأن الزمن كفيل بتغيير رؤيتهم نحونا»**.. ثم استطرد: **«عندما كنا معهم، لم نَسْلَمْ من سبِّهم وشتائِمِهم التي كانوا يُطلقونها تحت غطاء الخلافات الأيديولوجيَّة وغيرها»**.

بعد وصول "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" للحُكم، وتميُّز علاقتها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، بدأت بعض القُوى السياسيَّة الإثيوبية المُعبِّرة عن قوميَّاتٍ بعينها تُصوِّر تلك العلاقة بمنظور أن أديس أبابا دُمية تُحرِّكها أسمرا كيفما تشاء، وأن الأخيرة تمارس نوعاً من الهيمنة والاستعلاء على الثانية، إلى آخر هذه الروايات التي أصبحت تثير حفيظة البعض في "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، وأيقظت الترسُّبات النفسيَّة الكامنة في الصُدور، فأصبح رد الفعل التلقائي هُو محاولاتهم إنكار ذلك في التأكيد بمُزايدة على إثبات هُويَّتهم الإثيوبيَّة، وفي نفس الوقت محاولات القيام بإجراءاتٍ توحي بالابتعاد عن الفلك الإريتري، حتى ولو كانت خاطئة، وذلك لتأكيد ذاتهم واستقلاليَّتهم، وطبعها في ذهنيَّة الآخرين الذين يشيعون تلك الروايات.

بعد اندلاع الحرب، بدأت أديس أبابا تتحدَّث عن جانبٍ آخر يعرفه الناس في العلاقات الاجتماعيَّة، وكان إيراده في سياق العلاقات بين الدول أمراً جديداً، ففي حديثه المذكور سابقاً لشبكة CNN الإخبارية الأمريكيَّة يوم ١٩٩٨/٦/٥، قال السيد أبايي سهاي: **«إن ثمَّة "غيرة" من جانب إريتريا إزاء صناعاتٍ حديثة في إثيوبيا، لأنها اعتبرت أن ذلك سيُشكِّل منافسة غير مباشرة للصناعات الإريتريَّة»**. ويُعتقد أن ذلك ما دعا الرئيس الإريتري إلى أن يتناول هذه المسألة في الحوار المذكور أعلاه: **«يقولون إن الغيرة أصابتنا ودبَّت في صُدُورنا بعد**

إنشائهم مصنع الأدوية في "عدي جرات"، ومصنع النسيج في "عدوا"، وأتساءل: لماذا نغير منهم؟! في اعتقادي الهدف من ترديدهُم لهذه الأقاويل ما هو إلاّ لأنهم يودُّونا أن نرى الأمور بعيونهم، لأن التفكير الذي يستند إلى مبدأ "غيرة الناس مني" هو تفكيرٌ ناتجٌ عن أزمة نفسيَّة للشخص الذي يقوله».

بعد اندلاع الحرب أيضاً، ومع عُنصر المُباغتة التي جاءت به، كادت كلمة "عقامي" أن يحيا استخدامها في الشارع الإريتري، لكنها ما عادت كذلك، فأصبحت لا تُقالُ إلاّ همساً، ومن خلال أحاديث عابرة، ولا يُعلم إن كان ذلك بناءً على توجيهاتٍ رسميَّة - كما كان الأمر في فترة النضال المشترك- أم أنها نتيجة رقابة ذاتيَّة أخلاقيَّة من المواطن الإريتري، لكن يشهد أي مراقب للأوضاع - دون أدنى مبالغة في ذلك- عدم تسخير أي من الأجهزة الإعلامية الرسمية للنقد الجارح، الذي يراعي عدم المساس بالمشاعر الإنسانيَّة، ولم يذهب هذا الإعلام إلى أكثر من وصف المجموعة الحاكمة في أديس أبابا بـ"زُمرة ويَّاني"، في حين أن المتابع للإعلام الرسمي الإثيوبي يجد أنه قد بالغ في اختيار التعابير والألفاظ التي تُمعِن في الإساءة وبصورة فاضحة على مدى شهور الأزمة.. فعلى سبيل المثال، كان التعليق السياسي في إذاعة إثيوبيا (القسم العربي) يوم ١٩٩٩/٤/٢٨، بعنوان: "هل يعرف نظام أسمرا حجمه الحقيقي"، كانت اللغة المستخدمة فيه هي من قبيل: «**نظامُ حاكم أسمرا وزُمرته القتلة**».. وأيضاً: «**أسياس أفورقي الرئيس المغرور الذي يعيش فترة مراهقة سياسية**».. إلخ، في حين لا يستطيع أحد أن يزعم بأنه سمع شيئاً مماثلاً من الإعلام الرسمي الإريتري، وفي ذلك تبايُن واضح بين نفسيَّتين.

كما أن الأمر لم يقف عند عتبات البيت الإثيوبي وحده، فقد أطلق السيد سبحات نجَّا العنان لهذه المشاعر إلى خارج الحدود، وذلك في الحوار الذي أجرته معه قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، وأكد فيه أن الجانب النفسي هو سبب أساسي في النزاع، حيث قال: «**إن الإريتريين صاروا يُصدِّقون ما يقوله لهُم الحزب الحاكم هناك، في أنهم عرقٌ سامي وذكي جداً.. كذلك أنهم شعبٌ ذو ثقافة عالية وله حضارة ومدنيَّة، بحيث أن الجبهة الحاكمة في إريتريا أقنعت الإريتريين وأوهمتهُم بأنهم من الأعراق السامية. وفي هذا الخصوص، أقصد أن الإثيوبي وبشكلٍ خاص قوميَّة التيغراي، كان ينظر إليهم على أنهم قليلو الشأن، مقارنة بعقليَّة الجنس السامي الذي يؤمنون به في إريتريا.. هذه العقلية هي السبب الأساسي في النزاع**».

تناول أيضاً السيد نجَّا المسألة في تفسير التبايُنات الاقتصاديَّة، بقوله: «**لقد اندهش الإريتريون وفوجئوا من الخُطوة - أي خُطوة عدم تقبُّلنا سياسة احتوائنا- واستغربوا كيف سيتم منعهم من تطبيق سياساتهم من جانب الإثيوبيين، الذين يعتبرونهم جُهلاء وقليلي الشأن، خاصَّة قبيلة التيغراي - حسب فهمهم- وهذه السياسة نابعة من عقليَّتهم التي تظن أنهم جنس متفوِّق.. لكن الحدود ليست القضيَّة في النزاع**».

وفي ردِّه على الاتهامات المتبادلة في العلاقة مع إسرائيل، قال السيد نجّا: **«الإريتريون هم الذين يقولون إنهم يهود أفريقيا، أو إسرائيل السوداء.. لا أعرف تماماً، ولكن ربّما الجالية اليهوديّة في الولايات المتحدة تتكتل في الحكومة الأمريكية لدعم إريتريا»**. واستطرد أيضاً قائلاً: **«علينا أن نفهم عقلية النظام الحاكم في إريتريا.. فهو نظام لا يقول الحقيقة للعالم، ولا حتى لشعبه، فالحقيقة شيء نادر جداً في إريتريا، فهُم يقولون إن الشعب الإريتري متقدِّم ومتحضِّر وما إلى ذلك، لكنهم محرومون من حقوقهم.. محرومون من قول الحقيقة.. وهذه هي عقلية الإريتريين، خاصة النظام الحاكم.. ربّما أن اليهود السود يكذبون.. لا أعرف»**.

لا يمكن القول بأن هذا الكم من المشاعر السالبة هُو وليدُ الأزمة، بل يمكن التأكيد بأنها كانت تتحيَّن تلك المناسبة لإظهارها، إن لم تكن سبباً رئيسياً فيها، كما أكد السيد سبحات نجّا.

مع تحاشي المسئولين الإريتريين مُجاراة ذلك، كانت المرَّة الثانية التي تناول فيها الرئيس الإريتري هذه المسائل النفسيَّة في حديثٍ أدلى به إلى إذاعة صوت أمريكا VOA، نقلت نصَّه الإنجليزي صحيفة 'الفجر' في عددها الصادر بتاريخ ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٩٩، حيث قال في معرض رده على الدوافع التي جعلت جبهة التيغراي تشن هذه الحرب: **«إن هذه الحرب ما هي إلاّ نوعٌ من رغبة يائسة في أن تعاقب وتهين وتروّض وتلقن الدرس لإنسان تشعر دائماً بأنه مُتفوّق ومغرورٌ ومُتغطرس، وهذا - أي التفوُّق والغُرور والغطرسة- ما يصفوننا به دائماً، ويلوموننا عليه»**.

ثم أضاف: **«كنا متسامحين وساكتين عندما أساءوا إلينا، لم نكُن أبداً نريد أن نستفزّهم، لأن استفزازنا لهُم - ولو جاء بريئاً- يعتبرونه تفوُّقاً وغطرسة، وهذا في حدِّ ذاته يُعتبَرُ إشكالاً سياسياً.. إذا كانوا يعتقدون أن لهُم مشكلة حدود، فنحن قادرون على معالجة هذه المُشكلة دون الدخول في أي قتالٍ طويل الأمد، ليس لدينا أي رغبة في قتالهم، ولا يعني الانتصار أو الهزيمة شيئاً بالنسبة لنا»**.

ونختم هذا المحور بنكتة سياسيَّة - وكما يُقال، إن شرُّ البليَّة ما يُضحِك- وإيرادنا لها هُنا لا يخرج عن ذلك السياق، وقد جرى تداولها بعد اندلاع الحرب.. فقد قيل: **«إن مارداً خرج من القُمقُم وذهب إلى الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي "ويَّاني" وقال لهُم أن يتمنوا أمنية واحدة، فقالوا له: نريدك أن تُنهي لنا "الشعبيَّة" من الوجود.. وبالمثل ذهب إلي الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة، وسألها ذات السؤال، فقالوا له: نريدك أن تنهي لنا "الويَّاني" من الوجود.. ثم تركهما وذهب إلى الأمهرا وقال لهم أن يتمنوا شيئاً واحداً، فقالوا له: نحن لا نريد أي شيء، فقط نتمنى أن تحقق لهم ما تمنوه منك معاً»**!!

حصاد الهشيم

تبدأ الحروب وتنتهي إن آجلاً أو عاجلاً، ولكن تبقى المآسي الإنسانيَّة التي تنتج عنها قتلاً وإعاقة، ترويعاً وتشريداً، وطموحاتٍ تتقلص وتتدحرج إلى أن تستقر في الحدِّ الأدنى من الحياة. وتلك هي الضريبة التي تدفعها الشعوب. مرَّة صاغرةً مجبرة، ومرَّاتٍ عن طواعية تحت رايات قيم نبيلة: الذود عن حياض الوطن، الدفاع عن العقيدة، حماية الأرض والعِرض، إعلاء كلمة الحق والعدل.. إلخ، وطالما أن هناك ضحايا من البشر، فلا يمكن القول في أي حرب إن هناك مهزوماً ومنتصراً.

عندما ما بدأت الحرب، أعلنت إريتريا أنها لن تكشف عن الخسائر البشريَّة، لا في صفوفها ولا في صف الجانب الذي يعاديها، وذلك - على حَدِّ تعبير المسئولين- بأنه امتثالاً للتقليد النضالي.. وقد ظلت محافظة على هذا النهج طيلة الجولة الأولى من الحرب، في حين أن أديس أبابا لم تهتم لشيء كهذا، وراحت بياناتها تتقاطر الواحد تلو الآخر، وهي تحمل في ثناياها أرقاماً يمكن أن تَجحَظ لها عين أي بشر.

لكن في الجولة الثانية من الحرب، سقط النهج الإريتري (لرُبَّما أدركت أسمرا بأنه لا فضيلة مع الحرب، أو بالأحرى مع حرب كهذه بلا هدف أو مبرِّر) فشرعت هي الأخرى في إصدار البيانات، وأيضاً في ثناياها أرقامٌ يمكن أن تفطر قلب أي بشر.

في فترة السكون، عكفنا على رصد البيانات الرسميَّة من الجانبين، التي تشير إلى الخسائر البشريَّة منذ اندلاع الحرب، فكان إجمالي أرقام القتلى والجرحى من الطرفين قد بلغ نحو ٢٦٦,٦٧٢ (مائتين ستة وستين ألفاً ستمائة واثنين وسبعين)، وكان نصيب أديس أبابا فيما تدَّعيه على الإريتريين ١٦٤,٤٤٠، في حين كان نصيب أسمرا فيما تدَّعيه على الإثيوبيين ١٠٢,٢٣٢ (يشمل آخر رقم صدر عن إريتريا بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٣ ذكرت فيه أنها أوقعت خسائر بلغت ٢٠٠ قتيل وجريح في اشتباكاتٍ حدثت مع القوات الإثيوبية في جبهة بوري).. علماً بأن هذه الأرقام لا تشمل الذين راحوا ضحيَّة القصف الجوّي في أسمرا ومُدُن إريتريا الأخرى.. وفي "ميكلي" من الجانب الآخر.. كما أنها لم تشمل أسرى الحرب، ولا الذين سلموا أنفسهم طوعاً خشية الموت المحتوم.

بالرغم من أنه في الحروب لا يمكن الرُكون تماماً إلى البيانات الرسميَّة، إلاَّ أن هذه الأرقام تستفز المشاعر الإنسانيَّة، كما أننا لاحظنا أن ضخامتها - أو تضخيمها- في البيانات أضعف من مصداقيَّتها في وسائل الإعلام الخارجيَّة، فأصبحت تتعامل معها بشيءٍ من عدم الاكتراث أو اللامبالاة أو الاستخفاف.

تصبح هناك رغبة - حتى ولو من باب حُب الاستطلاع- في معرفة الأرقام الحقيقيَّة لضحايا هذه الحرب، إذا ما اعتبرنا أن ما صدر هو أمر مبالغ فيه.

من المُؤكد أنه ليست هناك إحصائيَّة يمكن التسليم بها، لكن يُلفت الانتباه أنه أثناء زيارة للرئيس أسياس أفورقي إلى واشنطن، صَدَرَ تصريح للرئيس بيل كلينتون يوم ١٩٩٩/٨/١٦، قال فيه: «**لدينا فرص للتحرُّك خلف النزاعات الخطيرة في أفريقيا، وفي الأسابيع الأخيرة قادت محاولاتنا غير المباشرة وعبر من نُؤيِّدهم، ومن خلال الدول الأفريقيَّة نفسها، إلى نتائج إيجابيَّة، ولمسنا وجود أمل كبير في تحقيق مشروع إنهاء خطر النزاعات المُدمِّرة، خاصة في الحرب بين إريتريا وإثيوبيا، التي أودت بحياة ٧٠ ألف شخص حتى الآن**».

بناءً على هذا الرقم، وهو الأقرب إلى الواقع، يمكن تقدير خسائر أي طرف وفق معايير الكثافة وأسلوب الهجوم والدفاع في الجولات المختلفة التي خاضها الطرفان في كل الجبهات. غير أن السيد سبحات نجًا في حواره المذكور مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة في ١٩٩٩/٣/١٧، تحدَّث عن الخسائر الإريتريَّة بعد معركة ''بادِمِي'' الثانية بصورةٍ أقرب إلى المبالغة، وفيها الكثير من الخيال الذي يصعُب التسليم به، حيث قال: «**لنا خسائرنا، وهذا معروف في الحرب، لكن مقارنة بذلك نجد أن ثلاثة أرباع القوَّات الإريتريَّة المشاركة في القتال، إما فُقِدَت أو أُسِرَت أو قُتِلَت، وهذا من تسع فرق عسكريَّة، وأن أكثر من ٨٠ ٪ من دبَّاباتهم إما دُمِّرَت أو تمَّ الاستيلاء عليها، وكل ما كان معهم من ذخائر وطعام ووقود تركوه خلفهم، ولم يتمكنوا من أخذ الأشياء البسيطة معهم**».

عموماً، أياً كانت الخسائر يمكن للمرء أن يتخيَّل عُمق المأساة إذا ما أضاف لها ضحايا حرب التحرير الأولى، فقد أودت بحياة ٦٥ ألف شهيد إريتري، وإذا ما أضفنا لهُم آخرين لم يشملهم الإحصاء، وغيرهم مِمَّن ماتوا ''سَمْبَلَة'' (٥)، فيمكن أن يصل العدد إلى مائة ألف. وفي إثيوبيا، كان العدد أضعاف ذلك، لكنه يصبح أكثر مأساوية إذا ما أضفنا إليه الذين حَصَدَتهُم المجاعة، وكانت الحروب أحد أسبابها، وقد ذكرنا إحصائيَّتهم في فصلٍ سابق.

أما الذين طالهُم التأثير المُباشر للحرب الراهنة، ففي إريتريا قال منسق منظمات الأمم المتحدة ومندوب برنامج الغذاء العالمي فيها ''سيمون آر'' في تقرير أورده في فبراير (شباط) ٢٠٠٠: «**إن الدراسات أكَّدت أن أكثر من ٣٧٢ ألف شخص نزحوا عن ديارهم بسبب الحرب، وأن أكثر من ٢١١ ألف تضرَّروا من الجفاف، وينبغي توفير ٤٢ مليون و٧٠٠ ألف دولار لهُم، وذلك لشراء أكثر من ٦٢ ألف طن متري من المواد الغذائية العاجلة، والخيام والأدوات المنزليَّة وتوفير مياه الشرب النقية**».

في أديس أبابا، يكفي أن تقارير المنظمات الإنسانيَّة العاملة في هذا الحقل أكَّدت أن نحو ٨ ملايين إثيوبي طالهم شبح المجاعة، وينبغي توفير ٢٨٠ ألف طن متري بصورة عاجلة من المواد الغذائيَّة، وأن هناك أكثر من نصف مليون نزحوا

عن ديارهم بسبب الحرب. لقد اهتزَّت كل هذه الأرقام وتعمَّقت بمأساةٍ أكبر عند وقوع الجولة الثالثة من الحرب، وهذا ما سنتعرَّض له بالتفصيل في الفصل الأخير.

مأساة أخرى أطلت برأسها، وكانت أولى توابع زلزال الحرب، فبعد أقل من شهر من اندلاعها -وتحديداً في ١٩٩٨/٦/٢٠، وصلت إلى الحدود الإريتريَّة دفعة تتكوَّن من ٨٠٨ أفراد من الجنسين ومن مختلف الأعمار، وكانت تلك هي الدفعة الأولى من الإريتريين والإثيوبيين من أصول إريتريَّة، الذين قامت أديس أبابا بطردهم بصورة لا إنسانيَّة، وتوالى الأمر تباعاً في شكل "وجباتٍ" على مدى عُمر الأزمة، حتى فاق عددهم السبعين ألفاً.

هذا الإجراء عرَّض إثيوبيا لانتقاداتٍ من مختلف المنظمات الدوليَّة، وكانت قمَّة الانتقاد ما صدر عن السيدة ميري روبنسون، رئيسة مفوضيَّة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في إدانة الحكومة الإثيوبيَّة أوائل يوليو (تموز) ١٩٩٨.

قام رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٩٩٨/٧/٩ في لقاءٍ له مع تلفزيون بلاده بالردِ على ذلك بصورة غير مباشرة، ووضع معياراً جديداً في مجال حقوق الإنسان لم يطرأ على بال ناشطي هذا الحقل، فقال: «**إن الإريتريين يعيشون في إثيوبيا بفضل الرغبة الحَسَنَة للحكومة، ولدينا الحق الكامل في إبعاد أي أجنبي من بلادنا، سواءً كان إريتريا أو يابانياً أو غيرهم، ولأي سببٍ كان، حتى وإن لم يعجبنا لون عينيه، لنا كامل الحق في إبعاده من بلادنا، وهذا لا علاقة له بمسألة حقوق الإنسان، طالما أننا لم نعتقل أو ننكل أو نمس ممتلكات أحد**».

واستشهد زينَّاوي بمثلٍ للمقارنة، وقال: «**ألا تقوم الشرطة الأمريكيَّة بمطاردة المكسيكيين الذين يعبُرُون الحُدُود وطردهم، لأنها لا ترغب في وجودهم في أرضيها؟!**».

بالمقابل، لم تُقدِم إريتريا حتى نهاية الجولة الثانية للحرب على فعلٍ مماثل، واستندنا في ذلك إلى تقارير المنظمات العاملة، وخُصوصاً منظمة الصليب الأحمر الدولية، التي أكدت أن بضعة آلاف من الأثيوبيين غادروا إريتريا، ولم يكن للحكومة يدٌ في ذلك، وعزت مغادرتهم إلى ضيق سبل العيش نتيجة تبدل الأوضاع الاقتصادية.

إن عمليات الطرد التي قامت بها الحكومة الإثيوبيَّة قد خلقت جُرحاً عميقاً في نفسية الشعب الإريتري وقيادته، بدرجة فاقت الجرح الذي أحدثته الحرب نفسها. لقد كان هذا الإجراء يعني اقتلاع الأزمة من الحدود وغرسها في جذور المجتمع، مِمَّا يُعقد أمر تناسيها.

الواقع أن التداخُل الاجتماعي بين القوميَّات الإثيوبيَّة والإريتريَّة جعل مئات الآلاف من أبناء الشعبين يختارون الجغرافيا ويمزجونها مع التاريخ، وبمرور

الزمن، اختلطت أنسابهم وتمازجت أعراقهم، وتعايشوا معاً بكل تناقُضاتِهم. وتقول الإحصائيّات الرسميَّة إن عدد الإريتريين المقيمين في إثيوبيا يبلغ نحو ١٣٠ ألفاً، بينما تشير الإحصائيات الواقعية إلى أن عددهم يربو على نصف المليون. أما الإثيوبيون المقيمون في إريتريا، فعددهم أكثر من هذا العدد، وغالبيَّتهم من قوميَّة التيغراي. لهذا فقد كان ما حدث أمراً قاسياً.

لَمن تُقرَع الأجراس

حقاً، لِمَن تُقرَعَ أجراس هذه الحرب اللعينة؟! هل هي لشُعُوب البلدين، الذين حصدتهم آلتها الفتاكة؟! أم لشُعُوب المِنطقة التي امتدَّت إلى بعض منها شُرُورها، وظلَّ بعضُهَا ينتظر؟! أم للمجتمع الدَّولي، الذي أصبحت جهوده تُراوح مكانها، وما عاد يسمع شيئاً مِمَّا جرى، سواء كان قرعاً بصوتٍ عالٍ، أم همساً أقرب إلى نجوى المُحبِّين؟!

كانت قمَّة الجزائر الأفريقيَّة التي عقدت في يوليو (تموز) ١٩٩٩ هي خاتمة المطاف.. أو كما كان يُفترض.. ففي هذه القمَّة، كنا قد ذكرنا سابقاً أن إريتريا قبلت بالوثائق الثلاث المطروحة، وقد فُوجئت أديس أبابا بذلك وطلبت الرُجوع إلى مُؤسَّساتها، ثم بعدئذٍ طلبت "توضيحاتٍ" قامت المنظمة بالردِّ عليها بعد عشرة أيام. ثم طلبت مرَّة أخرى توضيحات على التوضيحات، فما الذي يجري تحديداً؟!

ثمَّة سيناريوهات عِدَّة في هذا الصدد، منها أن ما تطلبه أديس أبابا هو أقرب إلى الشروط من التوضيحات، وقد تسرَّب بعض من ذلك، فهي على سبيل المثال وبغضِ النظر عمَّا جاء في وثيقة التدابير الفنيَّة، تريد أن تمارس سيادتها كاملة على الأراضي التي سيتم الانسحاب منها، ولا يُنازعها في هذه السيادة حتى القوَّة المناط بها فصل قوَّات الطرفين، إلى جانب تحديد المساحة التي سيتم منها الانسحاب بصورةٍ مُسبقة قبل تطبيق الاتفاق على الأرض، فهي تدَّعي بأنه وفقاً لطبوغرافيَّة المنطقة - التي لا تعرفها قوَّات الفصل جيداً- يمكن التحايل فيها.. كما أنَّ قوَّات الفصل هذه تريدها هي تحت مظلة منظمَّة الوحدة الأفريقيَّة، في حين أن إريتريا تريدها من قوَّات تابعة للأمم المتحدة وفقاً لما ذكرته الوثيقة. كما أن الأخيرة ترى أن الوثائق الثلاث هي جهد مُتكامِل، إما أن يتم قبولها كلها أو رفضها كلها، بمعني أنها لا تقبل التجزئة، في حين أن أديس أبابا تتحفظ على قبول الوثيقة الثالثة.

ليس بالضرورة أن يكون ما تسرَّب صحيحاً، وقد يكون كذلك مع نُقصان أو زيادة، لكن أياً كانت التحفظات التي تراها أديس أبابا، ففي سياق ما أكدناه في سردنا لوقائع هذه الأزمة، أصبح من المُؤكد أن ثمَّة أجندة خفيَّة. ففي إطار المُسلمات التي بنت عليها حساباتها في هذه الحرب، وهي ضعف البنية الاقتصاديَّة الإريتريَّة، وتسريح جُنودها، وعدم ترسيخ الكيان السياسي والإداري للدولة، إضافة إلى التحديات الإقليميَّة التي جعلت منها قطراً غير مستقر، فهي تريد المناورة في ذلك بإطالة أمد الأزمة، والتي تعني نتائجها بالنسبة لها زيادة معاناتها

بإنهاك اقتصادي مُتواصِل لإريتريا، وزعزعة سياسية بتكريس حالة اللاحرب واللاسلم. وفي انعكاس هذا الوضع عليها، هي ترى على عكس ما يراه الآخرون، أن الأزمة والقطيعة مع إريتريا ستعمل على التقريب بينها وبين القوميات الأخرى التي تقف على السياج.. وكذلك تدرك أن انتهاء الأزمة في ظِلِّ عدم تحقيق الأجندة الخفيَّة سيزيد من ""سخونة"" الكُرسي الذي تجلس عليه في السُلطة. وعلى عكس ذلك، فاستمرار الحرب يعطيها مُسوغاً لتبرير وجودها بدعوى أن هناك خطراً حقيقياً يهدِّد الدولة الوطنيَّة، ولذا أصبح الأمر بالنسبة لها سيَّان.. فللسلام كُلفته مثلما أن للحرب كُلفتها.

مع ذلك، فإن كثيراً من المُراقبين يرون أن شبح انهيار وتفتت الدولة القوميَّة يظل قائماً، نظراً لعدم مقدرة السُلطة الحاكمة في خلق التلاحُم والتجانُس القومي والسياسي بين الشعوب الإثيوبيَّة، ويبدو أن هذا هو ما تعوِّل عليه إريتريا في أجندتها الخفيَّة كذلك، فهي تطمح بأن تنفجر تلك التناقُضات وتُؤدِّي إلى إشاعة مناخ من عدم الاستقرار السياسي، تقف السُلطة الحاكمة عاجزة حياله، مما يمكن من إعادة ترتيب الخارطة السياسيَّة الإثيوبيَّة على أسُسٍ جديدة. وبالطبع هذا ما دعاها إلى إحياء علاقتها القديمة مع تنظيمات إثيوبيَّة أخرى.

مع أن المواطن الإثيوبي قهرته الظروف، سواء تلك التي تحاصره من حين لآخر بفعل الطبيعة أو السياسة التي جعلته حقلاً لتجارب منذ الأزل، وكلا الظرفين - الطبيعي والسياسي- استلبا روحه وجعلاه إنساناً مدجَّناً، فليس في قاموسه أي فعلٌ من أفعال التمرُّد والثورة والعصيان.. وما فعلته جبهة التيغراي كان استثناء، بالرغم من أنه يظل عملاً محدوداً لم يندح إلى رحاب الأفعال السابقة في معانيها الإيجابيَّة.

علي عكس حسابات أديس أبابا، نجد أن الأزمة قد عمَّقت من الوحدة الوطنيَّة الإريتريَّة، وقد لا يكون ذلك حُباً في الجبهة الشعبيَّة، لكن المُؤكد أن الشعب التفَّ حولها، حتى الذين كانوا يخالفونها الرأي.ولهذا مبرِّراته النفسيَّة الوطنيَّة قبل السياسيَّة، فعند اندلاع الحرب لم يمُر على استقلال إريتريا سوى خمس سنوات، بما يعني أن المشاعر الوطنيَّة ما زالت متأجِّجة لم تتداخل معها الظروف السياسيَّة المعقدة ولا الاجتماعيَّة الضاغطة. علاوة على أنه عندما يتناهى إلى سمع المواطن مسألة إعادة احتلال بلاده، فذلك يعني استدعاء الماضي اللئيم بكل ما يحمله من آلام.. ذاق فيها مآسي الحرب ومرارات التشرُّد والضياع وقسوة الحياة في المنافي والمهاجر، ودرءً لكلِّ ذلك سيظل متشبثاً بوطنٍ التقاه بعد طول معاناة. هذا العامل لم تضع أديس أبابا له تقييماً صحيحاً، وهو - أياً كان تفسيره- قد صبَّ فعلاً في صالح الجبهة الإريتريَّة الحاكمة، لكن عند وقوع الجولة الثالثة خضع هذا الأمر لتأويل كثير.. (تفصيل ذلك سيرد في الفصل الأخير).

كمثالٍ لما ذكرناه عن إعلاء قِيَم الولاء الوطني بالنسبة للإريتريين، لفت انتباهي حديثٌ أدلى به أحد المُمثلين المحليِّين (٦)، قال بينما كان يُؤدِّي دوراً في

مسرحيَّة قُبَيْلَ الاستفتاء على الاستقلال بأيام، وكانت تصُب في اتجاه التعبئة العامَّة للمواطنين، وكان دورُهُ في مقام مَن يتوعَّد عامَّة الشعب إذا قالوا "نعم" للاستقلال، وفجأة وبينما هو يردِّد ذلك صَعَدَت إحدى المُشاهدات إلى خشبة المسرح، وهمَّت بخنقه، فحاول الهروب منها، فظلت تركض من خلفه إلى أن خرج من الباب الخلفي. وفي مشهدٍ آخر، قال نفس الممثل، إنهم بينما كانوا يُؤدُّون ذات المسرحيَّة في مسرح آخر، صَعَدَ أحد الحُضور وصفعه صفعةً مُؤلمة، لم يتمالك معها نفسه فردَّها إليه، وأسدِلَ الستار.

في مقابل الظروف التي أشرنا إلى أنها يمكن أن تواجه الجبهة الحاكمة في إثيوبيا، كذلك هناك ظروفٌ أخرى مماثلة يمكن أن تواجه "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة".. فهي دون شكٍ ستجد نفسها محاطة بكَمٍ هائلٍ من تساؤلات المرحلة الجديدة، وأيضاً ستزداد سخونة الكُرسي الذي تجلس عليه،، ولن يعصمها من كُلِّ ذلك سوى تحديد رُؤيتها السياسيَّة والتنظيميَّة بما ينسجم تماماً مع تسميتها.. فوضعها الكائن جَعَلَ منها نسخة أشبه بكياناتٍ اندثرت، سواء في المحيط الأفريقي أو العربي، وذلك مهما كان حجم المحاولات في جهود خلاقة ترغب في جعلها تجربة متميِّزة.

بالضرورة أيضاً، أن تنعكس تلك الرؤية على أنشطة الحكومة طالما أنها تُعَدُّ الحزب الحاكم، أو بمنظور علاقة التوأمة التي وصفت بها. ذلك إن حدث، فهو قد يعني تكريس الدولة المُؤسسيَّة بتفعيل أجهزتها السياسيَّة والدبلوماسيَّة والإداريَّة والتنفيذيَّة في إطار وعاء ديمقراطي واسع، يفصل فصلاً كاملاً بين السُلطات الثلاث، ويجعل الرابعة ترفُل في مزيد من الحريَّات التي تمنحها القُدرة في الدفاع عن حقوق الإنسان واحترام قِيَمِه ومُثُلِهِ العُليا، وحماية دستوره من أي يدٍ باطشة يحتمل أن تتوغل عليه.

فإن كان ذلك هو ما رمى إليه السيد الأمين محمَّد سعيد في حديثه لصحيفة 'المستقلة' في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٥، يكون قد أغلق باباً كان مُشرَعاً، إذ قال: «**أقولها بشكلٍ قاطع، نحن نؤمن بالرأي والرأي الآخر، والتناوُب السلمي على السُلطة في إريتريا. هذا منصوصٌ عليه في الدستور الخاص، ومنصوصٌ عليه في الدستور الإريتري، ولم يبق إلاَّ التطبيق الذي تقف حجر عثرة فيه الحرب التي نخوضها مع إثيوبيا. قد أخر الظرف الطارئ برامجنا التي لا تؤمن بالحُكم الشمولي، وإنما هي مع التعدديَّة والإيمان بحق الرأي الآخر في التعبير عن نفسه**».

بالتأكيد لم يبق سوى التطبيق الفعلي الذي يُغلق الباب المُشرَع تماماً، والتطبيق قد يأتي من قبيل إدراك ظرف التطوُّر المجتمعي الإنساني، وقد يأتي نتيجة الظروف المستجدَّة الضاغطة، فالأزمة وتوابعها لم تُعمِّق من قضيَّة الوحدة الوطنيَّة وحدها، إنما في جانب آخر، نجدها قد زادت من الاهتمامات السياسيَّة

بالنسبة للمُواطن من خلال الممارسة المتصلة، والتي تكاد أن تكون بصورة يوميَّة في السنوات الماضية، محاولة منه للإلمام بالظروف والأحداث التي تحيط ببلاده، وكانت فيما مضى محصورة في دهاليز السُّلطة، إلى جانب أن عطاءه المُتميّز في هذه الأزمة، والذي شمل الغالي والنفيس، هُو بقانون الطبيعة فعلٌ ينتظر ردَّ الفعل.

كان من المُفترض أن يكون العام الذي مضى (١٩٩٩) هو نهاية الفترة الانتقاليَّة في إريتريا، وتشهد نهايته كذلك إجراء الانتخابات العامَّة، لولا ظروف الحرب الراهنة - كما ذكر سكرتير الجبهة الشعبيَّة- وذلك يعني احتمال إجرائها بعد انجلاء تلك الظروف، ومع ذلك لا يمكن التكهُّن بما ستُسفِر عنه، على الرغم من أن الخطوط العامَّة تُؤكِّد أن الجبهة الشعبيَّة ستظل لاعباً محورياً في تلك النقلة الجديدة. كما أن الدستور المُجاز في مايو (آيار) ١٩٩٧ في إقراره للحريَّات العامَّة لكافة المُواطنين، لم يشأ أن يستخدم ذات مصطلحات الديمقراطيَّة الليبراليَّة المُتعارف عليها، مثل "التعدديَّة الحزبيَّة"، فاستعاض عنها بالنص: «**الحق في إقامة منظماتٍ ذات أهدافٍ سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة**».. (البند ٦ المادة ١٩). وذلك ما قد يعني استمراراً لمنهج الديمقراطيَّة المعياريَّة التي مارستها إريتريا طيلة السنوات الماضية.

ليس سراً أن الرئيس "أسياس أفورقي" يلعب دوراً مركزياً في إدارة شئون الدولة الإريتريَّة، وهو - للذين لا يعرفونه- يتميَّز بقُدراتٍ فكريَّة وثقافيَّة عالية، اكتسبها من خلال تاريخ نضالي طويل، مرَّ فيه بكُلِّ مراحل الصُعُود والهُبُوط، ولهذا فهو يتمتع بكايرزما قياديَّة مؤثرة، تبدو - إلى حدٍ ما- مثل تلك التي عناها غوستاف لوبون: «إن العدد القليل من الأشخاص الذين يمتلكون الهيبة الشخصيَّة يمارسون سحراً مغناطيسياً حقيقياً على أولئك الذين يُحيطون بهم، بمن فيهم أندادُهم، فهُم يُطيعونه طاعة عمياء، كما تطيع الدابَّة المتوحشة مُروِّضها، على الرغم من أنها تستطيع أن تفترسه بكل سهولة (٧). عزَّز من وضعيَّة الرئيس الإريتري أيضاً احترامٌ تلقائي يُكِنُّه له مواطنوه، وثقة كبيرة في شخصه.

كنتُ قد جلستُ إليه أحاوره صحفياً في مرَّاتٍ عديدة، وليست هناك صعوبة في الالتقاء به، سواءً في مناسباتٍ عامَّة أو خاصَّة، وهو في مثل تلك الحوارات من نمط القادة الذين لهُم حضور أخَّاذ، يجذب محاوره في وُضُوحِ طرحِهِ للقضايا وجُرأتِهِ في التصدِّي لها.

لعلَّ قائداً بهذه الصفات لن يجد مشقة كبيرة في حُكم دولة صغيرة بحجم إريتريا، يُلِم فيها بكُلِّ صغيرة وكبيرة، وهذه في حَدِّ ذاتِها سلاحٌ ذو حدَّين. ولهذا يبقى التساؤل: «إلى أي مدى ينبغي عليه أن يبِتَّ في عشرات التقارير اليوميَّة - إن لم تكُن المئات- ويُصدِرَ في شأنها القرارات لإدارة جهاز الدولة؟! وما مدى صدقيَّة ما يُشاعُ عنه في ديكتاتوريَّته التي لم يَزْعَو الذين نهلوا من مشارِبِها الآسنة حتى الثمالة أن يقولوها له، مثلما ورد ذكره في مُلاسنة الفريق البشير في محورٍ

سابق.. فما مدى صدقيَّتها في ظِلِّ عدم إتباعه للوسائل التي يتبعها مثل أولئك المنعوتين بتلك الصفة، كاللجوء إلى تسيير التظاهُرات الشعبيَّة بالخُطب الطنانة، أو استخدام أجهزة الدولة الإعلامية للظهور الدائم رغم أنف المواطنين، أو اكتناز المال والثروة، أو حتى فرض الصور الشخصيَّة في دواوين الدولة والشوارع الخاصَّة، وحتى غرف النوم.. الخ؟! ومع ذلك، يبدو أن هناك خيطاً رفيعاً بين ما يُشاع وما يُمارس حقيقة.

على الرغم من أنني لا أزعُمُ بأنني اقتربتُ من رئيس الوزراء الإثيوبي بالقدر الذي اقتربتُ فيه من الرئيس الإريتري، إلاَّ أنه بمنظور تجربته النضاليَّة المُتميِّزة في تاريخ الشُعُوب الإثيوبيَّة، لا يمكن للمرء أن يُقلل من الكاريزما التي يتمتع بها، لكن يمكن القول إنه في إطار ممارسة شئون الدولة بعدئذٍ قد تأثر بعاملين هامَّين: أولهما، نسبة لطبيعة المجتمع الإثيوبي، فهُو لم يستطع الانفكاك من طوق الإرث الإمبراطوري المُناقض للتجربة الثوريَّة بعد أن تسلم مقاليد الرئاسة.. أما المسألة الثانية، فتخضع لطبيعة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" التي جعلت من آخرين أدنى منه في الهرم التنظيمي، أعلى صوتاً.. خاصة في سياق ممارسات الأزمة الراهنة، التي خشي أولئك في بدايتها من أن تؤثر علاقته الخاصَّة بالرئيس الإريتري، أو العلاقات الرحميَّة التي تربطه بإريتريا على مُخططاتهم.

لقد أمسك "زيناوي" بدفَّة القيادة التنظيميَّة في وقتٍ متأخر، وكان ذلك في العام ١٩٨٩.. أي قبل عامين من الانتصار النهائي.. وقد رشَّحه لذلك المنصب السيد سبحات نجَّا، بالرغم من أن ترشيحه لم يلاقِ قبولاً جماعياً.. هذا ما أكده نجَّا لـ'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٢، حيث قال: **«كان مِليس زيناوي مجرَّد جندي من الثوَّار.. واسترعتني كفاءته العالية في التنظيم وقُدرته على القيادة، وفي إحدى المناسبات الحزبيَّة عرضتُ أمام قادة الجبهة أن يحِلَّ "زيناوي" مكاني، أميناً عاماً، لكن اقتراحي تعرَّض لانتقاداتٍ شديدة من أعضاء في اللجنة التنفيذيَّة، إلاَّ أنني استطعت إقناعهم باقتراحي الذي تضمَّن أن أتولى في المُقابل أمانة اللجنة الماليَّة».**

ذلك يعني أن خِبرَتُهُ لم تضارع خبرة الرئيس الإريتري، الذي وصل لذاك المنصب بعد نضالٍ طويلٍ، صعوداً وهبوطاً كما ذكرنا، ولعلَّ قلة تلك الخبرة هي التي جعلته حاداً في وصف علاقته بالرئيس الإريتري، التي استدعى فيها تعابير متطرِّفة، في حين أن الآخر لم يُجارِهِ في ذلك، وهذا ما جعل عودة الأمور إلى طبيعتها بالوضع الذي كانت عليه، أو استقامة العلاقة مرَّة أخرى في ظِلِّ اعوجاج الظل، أمراً شبه مستحيل.

ففي حواره المذكور مع قناة 'الجزيرة' الفضائية ١٩٩٩/٥/٢٠، قال رئيس الوزراء الإثيوبي: **«كانت تجمعُنا علاقة صداقة حميمة مع أسياس، هذه العلاقة**

الحميمة مبنيَّة على مجموعة من المبادئ ومجموعة من المعايير، والرَّغبة في تعزيز الصداقة والأخوَّة بين شعبينا، والتعاون والاحترام لسيادة الآخر وشعب الآخر.. بعد أن عقدنا اتفاقاً لحَلِّ النزاع الحدودي بعد ثلاثة أيام، قاموا بغزونا في وجود وزير دفاعهم هنا في أديس أبابا.. حتى العدو الجيِّد لا يطعنك في ظهرك بعد أن يواجهك.. عندما يطعنك صديقٌ في ظهرك بعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاقٍ معه، فهذه ليست بعلامة ثقة، ولا يمكن أن تكون هناك صداقة بدون ثقة.. إذا كنتَ تشعُر أنك قادر على الابتسام في وجهي، وبعد ثلاثة أيام تعود وتهاجمني من الخلف، فإن أساس الصداقة يتبخَّر.. لأن أساس الصداقة هو الثقة، ونحن لا نثق به الآن».

في محورٍ آخر من المقابلة نفسها، كرَّر ذات التعابير: «فيما يتعلق بالحكومات، لا أرى كيف يمكننا أن نعود أصدقاء كما كُنا مع القيادة في إريتريا، لقد رأينا عملياً كيف أن بإمكانهم أن يطعنونا في الظهر، ليس فقط في إثيوبيا، بل في جيبوتي واليمن والسودان.. كيف يمكنك أن تقيم صداقة مع شخص يضحك لك، ثم يطعنك في ظهرك بعد ثلاثة أيام.. هذا أمرٌ صعب.. فإذا لم نستطع أن نكون أصدقاء، فلن نكون أعداء، بل سنكون محايدين إذا غادروا أراضينا وانسحبوا منها».

ونُقِلَ عن الرئيس الإريتري قوله: «لا أريد أن أجاريه فيما قال، حتى لو أن أسياس ليس صدَّام، لكن تفكيره لا يختلف عن صدَّام.. ليس بمقدوري أن أقول ذلك وأهبط إلى ذات المستوى» (مجلة 'هويت' عدد ١٩٩٨/٧/١٤).

وعن هذه العلاقة، قال الرئيس الإريتري للمجلة المذكورة أعلاه: «في بداية هذا التوسُّع، لن أتحدَّث عمَّا يُحكَى لي عنه، فذاك أمرٌ عجب.. ولكن هناك ما سمعته بنفسي من متناقضات».. واستطرد في محور آخر: «لم تنشأ علاقتي بـ"مِليس" لكوننا كنا أبناء حي واحد، أو درسنا في مدرسة واحدة، أو لعبنا الكرة معاً، فلصداقتنا تتابُع تاريخي خاص، نشأت لأننا مسئولون عن شُعُوب، وناضلنا معاً، وتعاونا فيما بيننا، والتقينا في مناسباتٍ مختلفة، وتحادثنا في موضوعاتٍ عِدَّة. يصعُب النظر في العلاقات الشخصيَّة بمعزلٍ عن علاقات المسئوليَّة التي تربطنا، ولذا فالقول إن صداقتنا الشخصيَّة سوف تستمر بعد حَلِّ المشكلة الحاليَّة لا يعدو عن كونه محاولة لفرز أشياء لا يمكن فرزها، ولأن العلاقات قد تعكَّرت من أساسها، فالحديث عن أن الصداقة ستعود إلى سالف عهدها لا يمكن أن يكون غير مجاملة بعيدة عن الحقائق».

كذلك تناول الرئيس الإريتري الموضوع نفسه بعد عدَّة أشهر من تعمُّق الأزمة، حيث قال في حوارٍ مع تلفزيون بلاده يوم ١٩٩٨/١٠/٣١، رداً على سؤال حول مستقبل العلاقة مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي": «في اعتقادي أن الإنسان لا يمكن أن يتحوَّل إلى ملاك.. ومن يحلم بعودة هذه العلاقة إلى ما كانت

عليه سابقاً فهو ساذج يحلم بالمستحيل.. فالحقيقة أن هذه العلاقة قد انقطعت مرَّة وإلى الأبد».. واستطرد: «من يحلم اليوم بعودة العلاقة وتحسينها فهو حالم وساذج.. هذه العلاقة وصلت إلى مستوى لا يمكن معه تصحيح الأوضاع.. وفيما يتعلق بنتائج العلاقة السابقة والتي استمرَّت لمدة ٢٢ عاماً، فهذا موضوع آخر.. أما مستقبل هذه العلاقة فقد انتهى تماماً وبشكلٍ نهائي، والحديث عنها هو حديث عن التاريخ الماضي وليس عن المستقبل.. ولا أتوقع شخصياً أنه يمكن الحديث عن تطوُّرٍ لهذه العلاقة لاحقاً».

بالعودة للسيناريوهات المطروحة، لعَلَّ السُؤال الذي ينبغي أن يُثار، هو: ما هي خُلاصة جهود المجتمع الدولي ممثلاً في المحاولات التي تقوم بها الإدارة الأمريكيَّة لتفعيل مبادرة السلام الأفريقية؟! وهل يمكن ممارسة بعض الضغوط على الطرف الذي يُبدي تعنتاً.. وفرض عقوبات اقتصادية عليه؟!

في الإجابة على الشطر الأخير، يمكن التأكيد على أن الضغوط لن تُجدي فتيلا، كما أن العقوبات الاقتصاديَّة ليست بذات جدوى في هذه المشكلة.. فهي إن فُرضَت فإن تأثيرها السلبي المباشر سيقع على عاتق الشعوب، ولا يُعتَقَدُ بأن طرفاً دخل في هذه المغامرة وخاض حرباً أهدرت مثل هذه الموارد البشريَّة والماديَّة، يمكن لإجراء كهذا أن يؤثر في توجُّهاته ودوافعه، وهو في الأصل لم يضع مصالح شعبه نصب عينيه. ثم إن العقوبات الاقتصاديَّة قد فرضتها الطبيعة قبل المجتمع الدولي على إثيوبيا، مثلما فرضتها الحرب نفسها على إريتريا.. فالأولى، أصبحت نهباً لمجاعة مُزمنة لا تعرف مواقيت الحرب أو السلم، وإن كانت الحرب تسرع بتناميها.. أما الثانية، فتوجيه إمكانياتها المتواضعة لمواجهة آلة الحرب قد جاء على حساب تنميتها ورفاهية شعبها، مع أنه ليس مِن سبب يدعو المجتمع الدولي لفرض عقوباتٍ على طرف بات يُردِّد في قبوله مقترح السلام حتى كاد أن يشُك في سلامة أذني مستمعيه.

في مقابل ذلك، فإن العقوبات لو فُرضت على إثيوبيا فذلك يعني تحريض مع سَبق الإصرار لانهيار الدولة وتفتت كيانها. وهذا أمرٌ تخشاه الإدارة الأمريكيَّة، بل إنها ادَّخرت ما في وسعها في سبيل ألاَّ يحدث.. وضمن هذا الفهم، هناك من يرى من المُراقبين أنها - أي الإدارة الأمريكيَّة- قد حاولت إقناع الجبهة الحاكمة بكسر طوق الاحتكارية بتوسيع مواعين المشاركة السياسيَّة. وذلك هو أضعف الإيمان، الذي يحجب المخاوف السالفة الذكر ولو إلى حين.

في خطوةٍ لِبَثِ الرُوح في جسد المُبادرة الأفريقيَّة، جاء أنتوني ليك إلى المنطقة للمرَّة السادسة، في زيارة بدأها بأسمرا لمدَّة يوم واحد في ٢٠٠٠/٢/٢٣.. كذلك توجَّه أحمد أويحيى إلى أديس أبابا في نفس اليوم، وجاءا معاً إلى أسمرا يوم ٢٠٠٠/٢/٢٦، ومكثا قُرابة الأسبوع في لقاءاتٍ مُكثفة، وهي المرَّة الأولى التي

يظلان فيها لفترة طويلة كهذه.. ثم غادر ليك إلى أديس أبابا مرَّةً أخرى في ٢٠٠٠/٣/١ وتوجَّه أو يحيى إلى بلاده يوم ٢٠٠٠/٣/٣.

يتضح من هذه الجولات المكوكيَّة أن ثمَّة جهداً قد بُذِل، على الأقل لتفادي شبح جولة ثالثة من جولات "جِوَار البُندُقِيَّة"، وهو ما لا يستطيع أي مراقب أن ينفيها في ظِلِّ الوقائع الكثيرة التي ورد ذكرها.

*نتوقف عن سرد وقائع هذه الأزمة عند هذه النقطة، لنتابع تفاصيل بعض ما كان يجري من أحداث على جبهات القتال المُختلفة في الفصل التالي.. ثم نعاود السَّرد في الفصل الأخير..

هوامش الفصل الحادي عشر

(١) كانت أوَّل زيارة لرئيس أمريكي إلى أفريقيا هي لفرانكلين روزفلت إبان الحرب العالميَّة الثانية، حيث توقف في غامبيا في طريقه لحضور مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٤٣، وتوقف فيها مرَّة ثانية في طريق العودة مع الزيارة غير الرسمية لليبيريا. ثم جاء جيمي كارتر بعد ٣٥ عاماً وزار نيجيريا وليبيريا عام ١٩٧٨، إضافة إلى زيارة جورج بوش للصومال عام ١٩٩٢، ولكنها اقتصرت على تفقد أوضاع القوَّات الأمريكيَّة هناك، ولذا تعتبر زيارة كلينتون هي الأطول لرئيس أمريكي لأفريقيا. (ص ١٥)

(٢) تبلغ الديون الأمريكية على أفريقيا ٤,٦ مليار دولار، وديون القارة مجتمعة تبلغ ٢٢٣ مليار دولار، من جهة تقدَّر المساعدات الأمريكيَّة لأفريقيا بنحو ٧٠٠ مليون دولار سنوياً، في حين تستحوذ إسرائيل وحدها على مساعدات أمريكيَّة تبلغ ٣ مليارات دولار سنوياً، ومصر ملياران سنوياً. أما المساعدات الفرنسيَّة للقارة فقد بلغت في العام ١٩٩٧حوالي ١٨,٧ مليار فرنك، أي ما يعادل ٤٩% من مُجمل المساعدات الفرنسيَّة الخارجيَّة. (ص ١٥)

(٣) تُطلقُ تسمية الـ"فلاشا" على اليهود الإثيوبيين، وتعني "الغريب" أو "المهاجر" باللغة المحليَّة. وثمَّة فرق بين "فلاشا مورا" الذين لا تعترف بهم الأسرة اليهوديَّة، لأنهم انقطعوا عن ممارسة الشعائر الدينيَّة وتحوَّلوا إلى المسيحيَّة، وبين "بيتا إسرائيل"، وهي التسمية التي يطلقها اليهود الإثيوبيين على أنفسهم. (ص ٣٢)

(٤) البروفيسور دونالد ليفين Donald Leivine, Wax and Gold, P.82 استناداً إلى "إريتريا الحديثة" ١٩٩٩/٤/٨ (ص ٤٤)

(٥) "سمبلة".. تعبيرٌ يستخدمه أهالي جنوب السودان، ويعني الذين ماتوا دون ذنبٍ جنوه أو جريرة اقترفوها. (ص ٤٩)

(٦) لقاء مع الممثل "أحمد محمَّد بُرهان المعروف بـ"أبو كلام" - إريتريا الحديثة ١٩٩٨/٥/٩. (ص ٥٢)

(٧) غوستاف لوبون ـ سيكولوجية الجماهير ـ ص ١٣٨ (وهو أحد علماء النفس الفرنسيين، ومؤسس "علم نفسية الجماهير". وُلِدَ في منطقة النورماندي ١٨٤١، ومات في باريس عام ١٩٣١، وقد قسَّم الكاريزما إلى الهيبة الشخصيَّة والهيبة المكتسبة (الاصطناعيَّة). (ص ٥٤)

الفَصْل الثانِي عَشَر

مَشاهِد مِنْ جَبَهَات القِتَال

الطَّريق إلى "بادِمّي"

"بدأ الشرُّ في العَالَمِ حِينَ وَضَعَ أوّل إنسان علامةً عَلَى قِطعَة أرضٍ، وقال: هَذِهِ مِلْكِي"

جَان جَاك رُوسُو

شأن سائر أيام السنة في هذه الفترة، كان الجو ربيعياً مُفعَمَاً بالحياة.. ذلك على الرغم من سيرة الحرب الكريهة التي خيَّمت على النُفُوس، وأضفت عليها توتراً وكآبة، وهذا إحساسٌ لا يلمحه إلاّ من هيَّأت له الظروف معرفة شيءٍ من خصائص ومُكوّنات الشخصيَّة الإريترية.. فالإريتريون بصفة عامَّة، لهُم قُدرة عجيبة على إخفاء مشاعرهم، خاصَّة تلك التي تتصل بالأحزان والآلام والأتراح!

في الثامنة صباحاً، انطلقت من ساحة فندق "صن شاين" "Sunshine" الكائن في قلب العاصمة أسمرا ثلاث سيَّارات "لاندكروزر"، تحمل بداخلها نحو خمسة عشر صحفياً من جنسيَّاتٍ متعدِّدة، ومن وسائل الإعلام العربيَّة شخصي وزميلة من القناة الفضائية لتلفزيون 'الشرق الأوسط'، "نادية بلبيسي". كانت من نصيبي السيَّارة التي ضمَّت مرافقتنا من وزارة الخارجيَّة "حنا سيمون" وزُملاءَ آخرين من التلفزيون الإريتري، وقد سَعِدتُ لهذه الرفقة، ذلك لأنها ببساطة تتيح لي أن أكون السائل الرئيسي على مدى الطريق، الذي أقطعه للمرَّة الأولى، وفيه الكثير من المُدُن والقُرى التي يجدُر معرفتها، لا سيَّما تلك التي ارتبطت بأحداث معيَّنة في التاريخ الإريتري الحديث.

خرجت السيَّارات الثلاث من جوف المدينة، سالكة الطريق المُتَّجه غرباً من العاصمة، مُتباعدة، واحدةً تلو الأخرى عن بعضها البعض.

في العاصمـة ومحيطها، لا شيء من مظاهر الحرب يسترعي الانتباه، غير مدافع أرضيَّة - مضادَّات- قليلة تتناثر في فضاء المطار وحولها جنديان أو ثلاثة، بعضُهُم يستظل بظلها، والمطار لا يبعُد كثيراً عن العاصمة، إن لم يكن محاذياً لها.. لرُبَّما كانت تلك الجاهزيَّة القتاليَّة تحسُّباً من قصفٍ آخر يقوم به الطيران الإثيوبي على حين غرة، مثلما فعل في بداية الحرب.

تتهادى السيارات الثلاث في الطريق المُنبسط، وبعد عدَّة كيلومترات، بدأ الريف الإريتري يُطِلُّ من خلال قُرى صغيرة، منازل بسيطة مبنيَّة من مواد محليَّة

من القش والأخشاب، تتباعد عن بعضها أحياناً، وتقترب أحياناً أُخَر، وتتداخل بينها منازل من الطوب والأسمنت، والقرويون يمارسون حياتهم الطبيعيَّة، إما زراعةً أو رعياً لمواشيهم.. ظلَّ جهاز الراديو في السيارة يبث الأغاني والأناشيد الوطنيَّة باستمرار، وعلى الرغم من أنها كانت باللغة التيغرينيَّة، إلاَّ أن المُنصِت لها يشعُر بأنها لابُدَّ وأن تجد مستقراً لها في القلب والوجدان.

يتبادل رفقائي في السيارة أيضاً الحديث باللغة التيغرينيَّة - التي أجهلها- ولكن أذني تلتقط أحياناً بعض الكلمات المألوفة، فتكون مدخلاً لي في الكلام بإنجليزيَّة بسيطة، أو عربية بسيطة تلم بها "حنا".. فيما عدا ذلك، ظلَّ ذهني شارداً معظم الوقت بصُوَرٍ ورُؤى تتداعى أمام عيني، وهي إمَّا لحدثٍ مضى أو اجتهاداً لما هو مُتوقع، وكلاهما متعلق بالطبع بهذه الحرب التي أخوض غِمَارها مهنياً للمرَّة الأولى في حياتي منذ امتهاني الصحافة.

كُنتُ قد ضحكتُ في دواخلي لمُفارقة صغيرة عندما توقفت السيارات الثلاث قبيل دخولنا مدينة "مندفرا".. إذ مررتُ على كُلِّ الزُملاء ورأيتُهُم مُحمَّلين بأشياءٍ كثيرة مِمَّا يُؤكل ويُشرَب، في حين اتضح لي أنني لا أحمل سوى كاميرا تصوير ودفتر.. ولا أدري لماذا لم أشغل نفسي بما شغل زملائي أنفُسهم به، لكنني قلتُ إن ذلك يمثل الفارق بيننا، فارق سلوكي بين عالمين، أو فارقٌ مهنيٌ - سيَّان- فأولئك بدون شكٍ قد مرُّوا بتجارب كثيرة مماثلة، خاصَّة في تغطيات الحروب والكوارث البشريَّة، لذا فهُم أهل خبرة فيما تزوَّدوا به. لذلك لم أجد بُداً من أن أطلب من سائقنا التوقف أمام بقالة تزوَّدتُ منها بزجاجات مياهٍ معدنيَّة، وأنا غير مقتنع بما فعلت!

كنا قد توقفنا قليلاً لأن "حنا" أخبرت الجميع بأننا سنعرج أولاً على مستشفى مدينة "مندفرا"، لأنه يوجد عددٌ من المُصابين جرَّاء قصف مدفعي إثيوبي وقع على مدينة "عدي خالا"، وهي التي ذكرناها في فُصُولٍ سابقة باعتبارها مسقط رأس رئيس الوزراء مِليس زيناوي!

التقينا في المستشفى د. وُلدو أسمروم المدير العام، الذي قدَّم لنا شرحاً نظرياً لحالات المُصابين، فقال إن عددهم يبلغ نحو ٢٠ من الجرحى، كلهم مدنيون، توفي منهم اثنان، أحدهما طفل.. ثم طاف معنا بعنبرٍ يضم كل المصابين، بعضُهُم كبار في السِن، تعرَّفتُ إلى واحدٍ في العقد الرابع من عمره، رأيته كثيراً في العاصمة أسمرا، وهو كذلك تعرَّف عليَّ، ومن حُسن حظه أن جرحه كان طفيفاً.. حكى لي كيفيَّة إصابته، وقال إنه ببساطة كان يسير في الطريق العام، وكان قد سافر أساساً من أسمرا إلى "عدي خالا" للاطمئنان على أسرته، مقارنة مع آخرين كنتُ أراهم يتأوَّهون.. قلت له: «**ومع ذلك تعتبر محظوظاً؟**»، فأومأ لي برأسه علامة الرضا..

تتبَّعنا د. أسمروم حتى توقف أمام غرفة صغيرة، قال إنها "المشرحة"، وفي داخلها كشف عن الغطاء الأبيض الذي كان يضم جثة متمدِّدة على دكة

إسفلتيَّة، فكانت لطفلٍ تُوُفي قبل ساعاتٍ من قدومنا.. عمره لا يتجاوز العشرة أعوام.. دنوتُ أتأمَّله.. كان في عُمر ابنتي الصُغرى.. وجهه ينضح براءة.. شرائط طبيَّة بيضاء ملفوفة حول رأسه طغى عليها لون الدم الأحمر.. كان ذلك موضع الإصابة كما ذكر الطبيب، وكدت أن أجهش بالبكاء.. غالبتُ الدمع كثيراً، حتى نسيتُ أن أتعامل مع الموقف مهنياً، كما فعل زملائي، الذين راحوا يلتقطون الصور وبريق الفلاشات يُضفي على وجهه براءة طفوليَّة أكثر.. تخيلته يبتسم لها رغم موته.. ذلك الإحساس أعطاني القدرة لانتزاع عواطفي جانباً والتقاط صور له بيدٍ راعشة تحاول التماسُك.

غادرنا المُستشفى.. تبدو حركة الحياة عاديَّة في المدينة.. المواطنون في غَدوِهِم ورَوَاحِهِم، بعضُهُم يستوقف نفسه ليُحدِّق بنظراتٍ تساؤليَّة في السيَّارات الثلاث العابرة.. لرُبَّما يُدركون أنها متَّجهة إلى الجبهة، فذلك لا يحتاج إلى كبير عناء، فليس من سببٍ غير هذا يدفع ذوي السحنات البيضاء للمجئ إلى مناطق كهذه!

عندما تركنا المدينة من ورائنا، بدا أيضاً أننا تركنا خلفنا الطريق المُسفلت، وبدأت السيَّارات تسلك طريقاً مُمهَّداً يلتوي بين قمم الجبال الشاهقة، وتثير غباراً كثيفاً يشُق عنان السماء..

ظلت صورة الطفل تتراءى أمام عيني من حينٍ لآخر.. أتخيَّله أحياناً وهو يلهو بين أترابه، وأتخيَّله أحياناً أُخَر وقد شبَّ عن الطوق فتى يافعاً، ثم رجُلاً تسلح بالعلم الذي يعود عليه وعلى وطنه بالفائدة.. أتخيَّلُ ذلك وألعنُ الحرب في سِرِّي، وقد ازددتُ مُقتاً وكُرهاً لها.

مع ذلك، أدركتُ مؤخراً بأن مشاهدة الجرحى المُصابين في المستشفى بصورة عامَّة، والطفل بصورة خاصَّة، مثَّلت بالنسبة لي نقلة نفسيَّة كبيرة في تقبُّل ومعايشة مأساويَّة الحرب في فُصُولِها التالية.

كانت أجسادنا تهتز بشدَّة داخل السيارة، نسبة لوعورة الطريق، مِمَّا جعل التركيز في التفكير عصياً في ظرفٍ كهذا. كانت السيارات الثلاث التي تُباعِد بينها المسافات تقطع طريقاً وسط الجبال عُلواً وهُبوطاً، ثم تسير مسرعةً أحياناً لبضع مئات من الأمتار في وادٍ منبسط غير ذي زرع، لم تُكسِبهُ الطبيعة سوى شُجيراتٍ صغيرة هنا وهناك ذابت خُضرتها واكتست بلونٍ مائلٍ قليلاً للون التلال والهضاب المحيطة بها.. ثمَّ تواصل سلاسل الجبال ظهورها مرَّة أخرى.. ويستمر الحال على ذلك المِنوال لبضع ساعاتٍ حتى تأخذك الشفقة على السائق والسيارة معاً!

بين الفينة والأخرى تُطِلُّ على أحد جانبَي الطريق قرية صغيرة، ترى سُكَّانها يتحرَّكون بين المنازل، مِمَّا يعني أنها ما زالت تنبض بالحياة على الرغم من أنها نظرياً داخل منطقة الخطر، فقد قيل لنا إننا قطعنا ثُلثي المسافة وتبقى الثلث

الأخير، مِمَّا يُفترض معه أن يكون ساكنو هذا الجُزء قد رحلوا إلى مناطق أخرى أكثر أمناً، وهو ما لم يحدُث آنذاك لأسبابٍ أجهلها، ويجهلها زملائي في السيارة أيضاً.

غير أنَّ أكثر المناظر التي كانت تُصيبني بالدهشة والذُهول، تلاميذ المدارس يمشون بمُحاذاة الطريق المُمهَّد سيراً على الأقدام، وهُم يتأبَّطون حقائبهم المدرسيَّة، وبدا أنهم يتنقلون بين قُراهُم ومَدَارِسِهِم، وفي سبيل ذلك، يقطعون عشرات الكيلومترات، وبصورة مماثلة، تتراءى أمام عيني مشاهد فُقراء الريف الإثيوبي وهُم يسيرون حُفاة عُراة، إلاّ من رَحِمَهُ ربّي.. وكنتُ قد تألمتُ لرؤية ذلك أيضاً كما ذكرتُ في زيارة إلى مدينة "ميكلي" عاصمة إقليم التيغراي في ديسمبر في العام ١٩٩٦، مروراً بقُرى كثيرة، وصولاً إلى قرية "نجاش" حيث يوجد ضريح الملك أحمد النجاشي، وذلك لحُضُور أوَّل مؤتمر لمُسلمي إثيوبيا، أقامه المجلس الأعلى الإسلامي.

تتداخل هذه الصور أمام ناظري، ولهذا دائماً ما يسيطر على المرء السؤال الحائر: «**لِمَ الحربُ، طالما أن كُلفتها الماديَّة يمكن أن تبني مدارس وتُنشئ مستشفيات.. تشق طُرُقاً.. وتوفر مياهاً نظيفة؟!**»..

توقفنا لمدة رُبع الساعة في بلدة "شامبكو".. اخترنا مقهى صغيراً تناولنا فيه جميعاً بعض المشروبات، وقيل لنا: بعد أقلّ من ساعتين سنكون في المواقع الأوليَّة للجبهة.

ما أن غادرنا البلدة وابتعدنا قليلاً عنها، حتى بَدَت لنا بعض المظاهر العسكريَّة الإريتريَّة متمثلة في مواقع لا تتبيَّنها العين إلاّ بعد تدقيقٍ شديد، ذلك لأن من الصَّعب تمييزها من الطبيعة المُحيطة بها، سواءً كانت أشجاراً أو تلالاً جبليَّة، ولا شكَّ أن خبرة حرب الثلاثين عاماً التي خاضوها من أجل الانفكاك من ربقة المُستعمِر قد لعبت دوراً كبيراً في كُلِّ الأساليب العسكريَّة التكتيكيَّة في الحرب الراهنة.

تتكاثر المظاهر المذكورة كلما اقتربنا أكثر، وفي تلك الأثناء مَرَرنا على وادٍ عريض، بدا لنا أن مياهه قد جفَّت وأصبحت متقطعة كالجُزُر، وقد حفت جانبيه أشجار "الدوم" الضخمة المتشابكة، فكان منظراً خلاباً وسط تلك الرقعة الجغرافيَّة التي تطغى عليها السلاسل الجبليَّة، والهضابُ والصحراء.. علمنا أن المياه المتقطعة هي لـ"نهر مرب"، الذي يفيض في فتراتٍ معيَّنة من العام.

كانت الشمس قد انتصبت في كَبِد السَّماء، ومع ذلك فالجو ما يزال وسطياً لم يمل إلى السخونة أو إلى البرودة، وبعد مسيرة عدَّة كيلومترات، توقفنا في أوَّل المواقع، بدا لي من مظهره أنه مقرُّ القيادة الميدانيَّة.. غُرفٌ لا تزيد عن ثلاث أو أربع، بُنِيَت متباعدة عن بعضها البعض، ولكن بعنايةٍ فائقةٍ في التخفي وسط أشجار

كثيفة، وتدُلُّ موادُّها التي بُنِيَت بها كأنما قد أُعِدَّت على عجل، وكان وصولنا مدعاة لخروج كُلٍّ من بداخلها، ولم يكُن عددهم كثيراً، لكنك لا تستطيع أن تتبيَّن من هُو الجندي ومن هُو القائد، فليس ثمَّة شيء يُميِّز واحداً عن الآخر، بل لا أحد يحمل في يده أو في وسطه سلاح..

طُلِبَ منا الجُلوس والانتظار قليلاً بينما ظلَّ كُل مَن بالمكان في حركة دائبة، ولكنها بالهدوء الإريتري المعتاد.. كنتُ أتفرَّس في الوُجوه التي تتكلم همساً لعلني أتعرَّفُ على واحدٍ منها، ولم أكن محظوظاً في ذلك.

غادَرَت سيَّارتان المكان، وعادتا بعد فترة قصيرة، وقد تغيَّرت ملامحهُما تماماً، حيث تمَّ تغطية مظهرهُما الخارجي بالطين اللزج، وذلك للتمويه، كما وضح بالنسبة لنا. وسألتُ "حنا"، فقالت لي إننا سنتجه إلى المواقع الأماميَّة، وبدأت الرحلة مجدَّداً بتوزيع راكبي السيارة الثالثة على السيارتين الأخريين، وثمَّة إحساس داخلي يقول إننا بدأنا السير في ميدان المعركة.. أو بالتعبير العسكري "الأرض الحرام"!

دققتُ النظر في وُجوه زملائي، فرأيتُهُم وقد اتسعت حدقات عُيُونِهِم، وأنا كذلك، وأصبحنا نُطيلُ النظر يُمنةً ويُسرة، وعيوننا لا تستقر على حال، وذلك في سبيل أن نرى الأشياء غير المألوفة التي قطعنا كل هذه الكيلومترات من أجلها..

كان السكون يطغى على كل شيء حولنا في البداية، لا نسمع شيئاً سوى حفيف الشجر وصوت محرِّك السيارة التي تقلنا، وبين مسافة وأخرى، نرى الآليَّات العسكريَّة وقد دُسَّت بين الأشجار والتلال الصغيرة بصورة تنم عن الخبرة القتاليَّة التي سلف ذكرها..

بعد مسير نحو عشرة كيلومترات تقريباً، توقفنا عند قرية تهدَّمت بعض منازلها، وبدا ألاَّ حياة فيها، بعد أن هجرها ساكنوها وأصبحت كالأطلال، وعندما قيل لنا إنها "بادِمِي"، كاد قلبي أن يتوقف، وقلتُ لنفسي: إذاً، هذه هي "كعب أخيل" الأزمة، ولكن أن تكون هذه القرية الخاوية عُروشها هي "القشة" التي قصمت ظهر العلاقة، وأحالت مثاليَّتها إلى بُحُورٍ من الدم، فذلك ما يدعو للدهشة الحقيقيَّة والاستغراب، الذي لن يجد ما يُطفئ أواره..

لم يكن عدد المنازل التي بُنِيَت بمواد بسيطة يزيد على الثلاثمائة منزل، رُصَّت في صُفوفٍ مستطيلة، لا تخلو من عشوائيَّة، ليس بينها منزل واحد مختلف بُنيانه ليدُلَّ على أنه مبنىً يُقدِّم خدمة للمُواطنين، مثل مدرسة أو مركز صِحِّي أو ما إلى ذلك.

في الجلسة المُغلقة للقمَّة الأفريقيَّة المُصغَّرة التي ورد ذكرها والتي خُصِّصَت لمعالجة الأزمة، وكانت تضم كلاً من بوركينا فاسو ورُواندا وزيمبابوي وجيبوتي، سأل الرئيس أسياس أفورقي الرئيس روبرت موغابي أن "يُخمِّن" له

عدداً يعتقده الأخير أنه عدد سكان "بادِمِي"، فقال له موغابي: **«ربَّما مائة ألف»..** فضحك أفورقي، وقال له: **«ماذا تقول لو قُلتُ لك إن عدد سكانها لا يزيد عن ثلاثة آلاف نسمة؟»..** فأبدى موغابي دهشته، ولم ينبسَّ ببنت شفة.

توقفنا عند مقهى بسيط، بدا أن صاحبه - وهو شابٌ صغير- قد آثر البقاء دون سواه واستمرَّ في تقديم خدماته للجنود العابرين، فشربنا عنده مياهاً غازيَّة، وكانت باردة، ولم يكن هناك أثرٌ للكهرباء، لكن حُب الاستطلاع قادني لمعرفة الكيفية التي فعل بها ذلك، فكانت الوسيلة هي مبرّد صُنِعَ بطريقة تقليديَّة، ورغم أن ذلك مثير، إلاّ أنني لم أتعجَّب، فذلك دأب بني البشر، دائماً ما تجد بينهم من يكيِّف نفسه على الظروف أياً كانت هُويَّتها.

واصلنا سيرنا بهدوءٍ شديد، ومن حينٍ لآخر نسمعُ صوت انفجارات، تزداد كلما تقدَّمنا، وعلى جانبي الطريق، كانت هناك بقايا نيران تشتعل في الأشجار والحشائش المُحيطة بالمنطقة، بدأت تزداد كلما تقدمنا أكثر.. واتضح من السؤال أنها بفعل القصف الإثيوبي من على البُعد.. آنئذٍ، ارتسمت علامات الخوف على وجوه بعض الزُملاء ولم أكن استثناء!

كان الزُملاء الأجانب يُكثرون من الأسئلة المُوجَّهة إلى سائق سيارتنا، ولكنه آثر الصمت، ولا أدري هل لجهله باللغة الإنجليزيَّة، أم بناءً على تعليماتٍ ألقيت عليه؟! وعندما لا يجدون إجابة، كانوا يتوجَّهون إليَّ بذات الأسئلة - ربَّما لسُمرة بشرتي- فكنتُ أقول لهُم مبتسماً: ليس المسئول بأدرى من السائل!!

عليه، استمرَّ البعض في توجيه سيل أسئلته دون انتظار إجابة ما! هكذا خُيِّل لي.. وبعد نحو ثلاثين كيلومتراً من نقطة انطلاقنا من مقرّ القيادة، توقفت سياراتنا، وطُلِبَ مِنا النزول جميعاً للسير على الأقدام، وكانت الساعة قد بلغت حوالي الرابعة بعد الظهر.

خُبِّأت السيارات في مواقع مُعدَّة لهذا الغرض، لنبدأ السير راجلين، وقبل أن نُسرع الخُطى، كانت القذائف تنهمر على المنطقة، وعندما تصطدم بالجبال تُحدِث دوياً هائلاً يصعُب على المرء غير المعتاد عليه أن يتماسك من هولها.

كُنا نسمع الأصوات، ونرى الأشجار والحشائش حولنا تحترق، وبالطبع لا يستطيع أي منا رؤية القذيفة قبل انفجارها، لكن كانت القذائف أصواتها مختلفة، والمُدهش أن مرافقنا حينما يسمع صوتاً معيَّناً وهو يسير أمامنا كان يطلب منا الاستلقاء بسرعة على الأرض لمدَّة دقيقتين أو ثلاث، ولا يحدُث هذا مع أصوات قذائف بعينها، وقد ألفنا ذلك الصوت وصِرنا نفعل ذلك تلقائياً.

واصلنا السير هكذا لمسافة تربو على كيلومتر واحد، وكان السير في حدِّ ذاته علواً وهبوطاً وسط التلال والجبال عمليَّة مُضنِيَة، ناهيك عن توابعه من أصوات القذائف التي لم تتوقف حتى وصولنا إلى دفاعات نُحِتَت بمهارة على

سُفوح الجبال، وكان منظرها يبعث الطمأنينة في النفس، وهي بالطبع تنم عن خبرة اشتهر بها الإريتريون.

كانت القذائف ما تزال تنهمر على المنطقة بشدَّة، وقد قُدِّرَ لي أن أحصي توقيتها - لرُبَّما بدافع الهلع- فكان الفارق الزمني يعد بحوالي عشر دقائق بين كل قذيفة وأخرى، غير أن الهلع الذي ذكرت تحوَّل نسبياً إلى طمأنينة حينما رأينا الهُدوء والروح المعنوية العالية تسيطر على تصرُّفات المُقاتلين الإريتريين، بل إن بعضهم راح يبث الطمأنينة على مسامع الزملاء وبالذات السيِّدات، وهذا دافع غريزي بالطبع، المهم أن كلماتهم أشاعت شيئاً من السكينة في نفوسنا.

طلبوا منا في البداية أن نحتمي داخل الخنادق، وذلك أمرٌ لا يستطيع المرء أن يخالفه، ومع ذلك فقد هيَّأ لنا أحد المُقاتلين أن نرى الخُطوط الأماميَّة الإثيوبيَّة بواسطة منظارٍ مُكبِّر، وذلك من خلال كُوَّة أعِدَّت بإحكام على جدار الخندق، فتدافعنا واحداً إثر الآخر، كُلّ يريد أن يستمتع بهذه "المُشاهدة الآمنة". ومن حينٍ لآخر، كان ذلك المُقاتل يلتقط منا المنظار، ليُواصِلَ مهامَّه، وبدا لي أنه مُكلف بهذا الجانب، خاصَّة أنه بين كل فترة وأخرى كان يتحدَّث مع جهةٍ ما بجهاز لاسلكي صغير يحمله في يده. بعد فترة ليست بالقليلة، أصبح صوت القصف متقطعاً، وكانت الساعة حوالي السادسة مساء، ومن المُفارقات الغريبة أن أكثر من مقاتل تحدَّثنا إليه، قال إن القصف سيتوقف عند الساعة السابعة تماماً، وهذا ما حدث بالضبط.

على إثر توقف القصف، نودي علينا من داخل الخندق، وقالوا لنا إننا سنتحرَّك نحو تلٍ قريب (نحو ٢٠٠ متر) لنكون أكثر قُرباً من مواقع أرادوا لنا أن نشاهدها. ولكن التعليمات كانت أن نسير فرادى، متباعدين عن بعضنا البعض، وبسرعة أقرب إلى الهرولة، على أن يكون ظهرنا في شكل انحناءة أقرب إلى الأرض.. قلتُ لنفسي: هذا هو الظرف الذي لا تستطيع أن تتساءل فيه بـ"لا" أو "لماذا"! وما عليك سوى التنفيذ دون أدنى اعتراض أو سؤال.

عندما اكتمل جمعنا في التل، خبَّأنا أجسادنا خلف صخرة كبيرة، واشرأبَّت رءوسنا تختلس النظر لأمكنة.. كان اثنان من المُقاتلين يقومان بالشرح وأيديهما تشير إليها..

قال أحدهما: **«ذلك المكان الذي ترونه أمامكم يُسمَّى "جيراسلاسي"، وقد ادَّعى الإثيوبيون بالأمس أنهم استعادوها، لكن ذلك لم يحدُث، بل لن يجرُءوا على ذلك، لأنها كما ترون تقع تحت مرمى مدفعيَّتنا، ولذلك هم يقصفون من على البعد».**

ثم استدرنا إلى ناحية أخرى.. نظرنا من عَلٍ، فكان هُناك وادٍ يقع بين جبلين وقد تناثرت في أرجائه جُثث كثيرة.. كان منظرها يُثير الرُّعب والاشمئزاز معاً..

بدأ المُقاتل الآخر في شرح المعركة التي دارت في ذلك المكان قبل يومين من وصولنا، وقال: **«شعرنا في الساعات الأولى من الصباح أن هناك حركة غير**

عادية، وبرصدنا لها اكتشفنا أن الإثيوبيين خرجوا من دفاعاتهم وتحرّكوا صوب "نهر مرب"، وذلك يعني أنهم أرادوا الالتفاف علينا، فتركناهُم وهُم يسيرون في شكل أمواجٍ بشريَّة، لأن هذا دأبُهُم في القتال، إلى أن اجتازوا الجُزء الأوسط من الوادي الذي أمامكم في حوالي السادسة صباحاً، وبعدها فتحنا نيران مدفعيتنا عليهم، والنتيجة كما ترونها أمامكم».

كانت الجثث التي غطت الوادي أشبه بعمليَّة انتحارٍ جماعي، ويحتار المرء في القائد العسكري الذي دفع بجنوده هكذا، في مخاطرة يعتقد أنها نُزهة. لم أكن قد تمعّنتُ في وجهي المُقاتلين اللذين كانا يشرحان لنا، وفي لحظة وجَّهتُ بصري صوب أحدهما، فإذا بي ينتابني شعور يؤكد أنني التقيتُه، وجال بصري على الآخر فإذا بالشعور ذاته يتملكني، وبدأتُ أفكِّر لثوانٍ في محاولة لتذكر المكان أو الزمان، ولمَّا كُنتُ أرتدي قميصاً دعائياً لأحد الفصائل السياسيَّة/العسكريَّة السودانيَّة، نُقشت على واجهته شعارات تحمل قِيَم الديمقراطيَّة والعدالة وحقوق الإنسان، قال لي أحدهما: «**هل تعرف "فلان"؟!**».. وقبل أن أبادر بالإجابة، تذكرتُ أنني التقيتهُما في مكانٍ ما، ولكن في ظروفٍ أخف وطأة من ظروف الموقع الذي نحن فيه.

كنتُ قد تعرَّفتُ على اسميهما، وذلك أعطاني مزيَّة من دون زملائي في شرح أشياءٍ خاصَّة، ومع أنهما القائدان المسئولان عن ذلك الموقع، إلاّ أنهما رفضا الإفصاح عن اسميْهما عندما طلبَ منهُما أحد الزُملاء ذلك، واعتذرا له بدعوى أن الرَّفض يأتي امتثالاً لتقاليد الثورة الإريتريَّة.. ثمَّ عُدنا إلى الدفاعات بذات الطريقة التي أتينا بها..

في الساعة السادسة والنصف تماماً، شاهدنا طائرتين مدرَّعتين من طراز الهيلكوبتر تحومان فوق رُءوسنا، وبدأتا في القصف، واشتعلت المنطقة بالقصف المُضاد كذلك.. فطُلِبَ منا الاحتماء داخل الدفاعات التي أسرعنا نحوها لاهثين. وبعد نصف ساعة، توقف القصف تماماً، فتدافعنا للخروج.. جلستُ على صخرة صغيرة وقد تملَّكني إحساسٌ عميق بالأسى، كِدتُ من جرَّائه أن أصرُخ بأعلى صوتي: كفى! أو حتى أجهش بالبكاء..

لاحظتني الزميلة "نادية بلبيسي"، فقدِمَت نحوي وسألتني بلهجة شاميَّة مُحبَّبة: «**فتحي، شو بيك؟**».. التفتُّ إليها، وقلتُ: «**حزينٌ يا نادية.. حزين جداً.. إن كانت كل هذه الدماء من أجل هذا الموقع، فذلك جنون.. هذه حربٌ عبثيَّة، لا مُبرّر لها**».. فردَّت بكلماتٍ ربَّما ارتأت من ورائها المُواساة: «**وين عم بتفكر حالك.. نحن في أفريقيا!**».. وكأنها بذلك كانت تُعطي تبريراً منطقياً لهذه الحرب العبثيَّة فعلاً..

كان الليل قد بدأ يرخي سُدُوله، وانقلب الحال إلى النقيض.. ران الصمت على المكان، وعلى مدى البصر، كانت النيران التي اشتعلت في الحشائش والأشجار بفعل القصف المدفعي قد حوَّلت المكان إلى كُتلٍ من اللَّهب، فبدَّد قليلاً من الظلام الذي انتشر في المنطقة..

تحرَّكنا قافلين إلى حيثُ تركنا السيَّارات في المكان الذي يبعُد نحو كيلومتر.. قطعنا هذه المسافة بصورة لا تخلو من عناء.. وسِرنا مُتراصِّين الواحد تلو الآخر، ودليلنا يُرشدنا إلي الطريق في المُقدِّمة، لا أدري كيف يتبيَّن الأشياء أمامه في وسط هذه العتمة.. كانت الشجيرات الصغيرة تتشابك في ملابسنا ونحن غير عابئين، لكن أحدنا يتوقف فجأة ليُزيح شوكة انغرست في قدمه، وأحياناً يرتطم جسده بصخرة صغيرة، فتخرُج ضحكة عفويَّة مجلجلة من السائر بقُربه، وتبدو هذه الضحكة شيئاً غالياً في مثل تلك الظروف. وصلنا إلى السيَّارات وحشرنا أنفسنا فيها، وشعور جمعي يقول: «**ماذا لو أن قذيفة طائشة باغتت هذه الكتل البشريَّة المحشورة في داخل السيارات؟!**»..

هنيهةً، وتحرَّكت السيَّارات الثلاث، وبدأت الزَّحف ببُطء، ذلك لأنها تسير بدون أضواء، غير أن سائقيها يقومون بين فترة وأخرى بإشعال الإضاءة لمدة ثانية أو ثانيتين ليتسنَّى لهُم رُؤية الطريق الوَعِر أمامهم، لمسافةٍ تربو على المائتي متر.. وبهذا البُطء الشديد، قطعنا الثلاثين كيلومتراً وصولاً إلى مركز القيادة الذي انطلقنا منه في أربع ساعات تقريباً. وعند وصولنا إلى ذلك الموقع دلفنا إلى صالة طويلة، وشعرنا بالأمان عندما رأينا القنوات الفضائيَّة المُختلفة من خلال جهاز التلفزيون داخل الصالة، فانطلق لسان الجميع في ثرثرة بعدَّة لغات، ثمَّ شعرتُ بتخلفي المهني حينما هرع زملائي القادمون من "العالم الأوَّل" إلى أمتعتهم، وانتبذ منهم كلٌ مكاناً عن الآخر، وبدأوا في مخاطبة مراكزهم الرئيسيَّة بواسطة أجهزة التليفون التي تعمل بالقمر الصناعي، ينقلون إليهم مشاهدات الجبهة الأماميَّة، وكان عليَّ أن أضحك صامتاً لهذه المُفارقة الحضاريَّة!

في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف، جيء إلينا بكميَّات وافرة من الطعام المُعَد جيداً على الطريقة الإريتريَّة، وكان طازجاً وشهياً، وفي تلك اللحظة بالتحديد، اكتشفتُ أنني لم أذُق أي شيء منذ أن تحرَّكنا من أسمرا، سوى المياه الغازيَّة، فعَجِبتُ لكون أنني لم أشعُر مطلقاً بالجوع، إلاَّ حينما وضعوا الطعام أمامنا، والذي التهمناه والتهمنا معه أحاديث مختلفة، حيث بدأ الكُلّ يُفضفِضُون بما اختزنوه في دواخلهم من المواقف التي حدثت في الجبهة الأماميَّة، ولذلك بَدَت الجلسة دافئة وحميميَّة، مِمَّا يُؤكد بالفعل أن أرواح البشر هي جُندٌ مُجنَّدة، ما تعارف منها ائتلف.

بعد الطعام، أحضروا إلينا أسِرَّة ميدانيَّة مطويَّة، ولكنها سهلة التركيب، ومُنِحَ كُلّ مِنا بطانيَّتين للوسادة والغطاء، وتهيأ الجميع لأخذ قسطٍ من الراحة، فقرَّرتُ وزميل كيني أن ننام في الخارج، إذ كان الجو بديعاً والسماء صافية مطرَّزة بالنجوم الكثيرة، وتلك مُتعة يندُر أن تجد لها مثيلاً في المدينة، فرُحتُ أتأمَّل في هذا المنظر، ورغم الإرهاق الشديد لم أستطع النوم.

فجأة امتلأت السماء فوقنا بأجسامٍ صغيرة نورُها ساطع، تتهادى رويداً رويدا في الفضاء، وما تلبث أن تنطفئ.. فسألتُ عنها أحد المُكلفين بحِراستنا، فقال:

«إنها قنابل مضيئة يطلقها الإثيوبيون للاستكشاف».. كان المنظر مثيراً، رغم سوء مقصده، فظللت أتأمَّله إلى أن رُحتُ في سباتٍ عميق..

صحوتُ بعد نحو ساعتين على إثر لسعات هواءٍ بارد، فحملتُ سريري ووجدتُ لي مكاناً بين الزملاء داخل الصالون، وواصلت نومي.. في حوالي الساعة الخامسة والرُبع صباحاً، استيقظنا جميعاً على صوت انفجار ضخم، وفي واقع الأمر، لم يكن استيقاظاً طبيعياً، فقد وجدتُ نفسي منبطحاً على الأرض بعد أن فارق جسدي السرير، وخُيِّل لي أثناء نومي أن هذا الانفجار كأنما وقع فوق رأسي، وعلى ضوء خيوط الصباح التي بدأت تتسلل إلى الصالون، رأيتُ الزُملاء جميعاً وقد تكوَّموا كجسدٍ واحد.. التمعت العيون وكادت أن تخرُج من محاجرها، ثم بدأ ضحك خافت من الكُلِّ جرَّاء ردِّ الفعل التلقائي، لكنه كان ضحكاً أشبه بالأنين..

بعد دقائق معدودات، جاء من يُخبرنا أن الصَّوت كان لقنابل ألقتها طائرات أنتونوف إثيوبيَّة على مكانٍ قريب من موقعنا، وطُلِبَ منا أن نتهيَّأ للذهاب لرؤية ذلك الموقع..

تحرَّكنا بعد نحو نصف ساعة، وفي أقلِّ من عشر دقائق، كنا في الموقع، فإذا به معسكرٌ مساكنه من الخيام، أعِدَّ على عجلٍ للعائدين الإريتريين الذين طردتهم السُلطات الإثيوبية، ويُسمَّى "ديدا لعلاي".

هناك رأيتُ ما لا يستطيع المرء أن يصفه.. كانت إحدى القنابل التي رَمَتها الطائرة الأنتونوف انشطاريَّة النوع، وقد وقعت على خيمة تقطنها أسرة، فقضت عليها بالكامل، امرأتان ورجُلان وطفل صغير لا يتجاوز عمره العشر سنوات، رأيتُهُ وقد انفصل رأسه تماماً عن جسده.. هالني هذا المنظر وسَرَت في جسمي رعشة قويَّة، واغرورقت عيناي بالدموع..

انشغل من كان بالمكان من الأهالي، الذين هرعوا إلى الموقع بإطفاء الحرائق التي كانت ما تزال مشتعلة حتى لحظة وصولنا، وبعضهم اجتهد في جمع بعض أشلاء القتلى وتغطية الجُثث، في حين راح زملائي يُسجِّلون الحادث بكاميراتهم التلفزيونيَّة، ويلتقطون صوراً فوتوغرافيَّة، أما أنا، فقد ظللتُ متجمِّداً في مكاني لا ألوي على شيء، كطفل تاه عن والديه في غمرة زحام..

جاءت من بعيد فتاة في العقد الثاني من عمرها، وكانت تنتحب بشدَّة، انتشلني صوت بكائها من وهدة موقف اللاحراك الذي تلبَّسني، فبدأتُ أتجوَّلُ في المكان وأفعل ما يفعله الآخرون، وهالني أن القنبلة قد طالت ممتلكات الأسرة البسيطة، فقتلت مواشيها.. حمارين وثلاث خرفان.. كانت الشظايا قد أحالت أجسادهم إلى غربال، ومن بين ذلك الركام، رأيتُ ديكاً يقفز هُنا وهناك، وكان الوحيد المُتبقي بعد هذه المجزرة.. قال لي أحد الزملاء لاحقاً: **«لعلَّ ذلك هو ديك الجن؟!»**..

حَمَلَ الأهالي الجُثث إلى مقبرة قريبة، فلحقنا بهم إلى هناك.. أجروا عليهم طقوساً كنسيَّة في كنيسة صغيرة تقع على طرف المقبرة، ثم بدأوا في مواراتهم الثرى، وأثناء ذلك - في حوالي الساعة التاسعة صباحاً- حدث هرجٌ في المكان على إثر غارة جويَّة أخرى قامت بها طائرتان من طراز "ميج"، فنُودِيَ على الجميع للاحتماء خلف أي ساتر.. فتشتتنا يُمنة ويُسرة، ولم يكن ثمَّة أي شيء يمكن أن يختفي بداخله أي منا غير الصُخُور والحجارة الكبيرة، إذ إن المقبرة قد أنشئت على رأس تلٍ جبلي، واكتشفنا أن ما فعلناه لا يُجدي فتيلاً، لكن كان يكفي فعل أي شيء لإقناع نفسك بصواب قرارك..

رأينا الطائرتين وهُما تُلقيان بحُمولتيهما على قرية تبعُد حوالي كيلومتر أو اثنين منا، شاهدنا ذلك بوضوح لأننا ننظر إليها من عَلٍ، وبعد أن هدأت الأنفاس قليلاً، قيل لنا إن هذه القرية هي "بادِمِي" ذاتها التي مَرَرنا بها بالأمس، وأكدوا أنه لا أحد فيها، مِمَّا يعني عدم حدوث خسائر بشريَّة، لكن الدخان الكثيف ظلَّ متصاعداً إلى السماء لمسافاتٍ طويلة.

رتبنا أوضاعنا لنعود مرَّة أخرى إلى الجبهة الأماميَّة.. فقد طلبَ بعض الزُملاء الذين يتعاملون مع القنوات التلفزيونيَّة الفضائيَّة أن يُصوِّروا القصف مباشرةً، وبالطبع هذا يتطلب العودة إلي الموقع الذي تنطلق منه المدفعيَّة الإريتريَّة، فسلكنا طريقاً آخر، وكان كل شيء فيه بذات النسق الذي شاهدناه بالأمس.. يُلفِت الأنظار أن حجم الحرائق في الحشائش والأشجار على جانبيه قد اتسع نطاقه، وبدأنا نسمع صوت القصف مُجدَّداً، يزداد كلما توغلنا، إلى أن وصلنا موقعاً يرابط فيه عدد من الجنود لا يزيدون على المائة.. كانوا منهمكين في تجهيزاتٍ عدة.. توقفوا قليلاً لرُؤية القادمين الجُدُد، ثم ما لبثوا أن واصلوا مهامَّهم، كأن وجودنا لا يعنيهم في كبير شيء.. كان هناك عددٌ من الدبَّابات المختلفة الأنواع وكذلك المدفعيَّة، وقطعٌ أخرى صغيرة من الأسلحة، وجميعها قد دُسَّت بعناية فائقة وسط الأشجار الكثيفة، وبعضها توسَّد حُفراً عميقة رُصَّت على جوانبها صُخُورٌ ضخمة.. تفرَّقنا في أنحاء الموقع، كلٌ يبتغي هدفاً..

رأيتُ بعض الزُملاء مشغولين بمعاينة نوعيَّة الأسلحة الموجودة، ويتحدَّثون عن أغراضها بدراية كبيرة، حتى ظننتُ أن لهُم مآرب أُخر!

تحدَّثتُ إلى الجنود.. بعضهم سبق له وأن خاض غمار حرب التحرير الأولى، وبعضهم كانت تلك هي التجربة الأولى له، وأذهلني أن جميعهم في روح معنوية عالية، رغم كآبة أجواء الحرب..

قيل لنا أن نستعد للتصوير، ثم انطلقت المدافع.. يشعر المرء للمرَّة الأولى أن قلبه قد سقط بين قدميه، ولكن بعد فترة قصيرة يُصبحُ ردَّ الفعل طبيعياً.. وأدركتُ آنئذٍ معنى أن يتأقلم الإنسان على كل الظروف.

ظلَّ القصف مستمراً زُهاء نصف الساعة، وعندما سكتت المدافع، ساد سكونٌ أشبه بصمت القبور.. غادرنا الموقع، لكن آذاننا كأنما بها ثقل، الكُل يشكو من بُطء سمعه، والذي استمرَّ لفترة طويلة من الوقت.

عُدنا أدراجنا إلى المكان الذي أعد لنا، وقضينا سحابة يومنا ذاك فيه، ونَعِمَ جميع الزملاء بخِدمَة راقية من المأكل والمشرب والراحة، الأمر الذي لم أتوقعه في مثل تلك الظروف، وفي الصباح الباكر من اليوم الثالث، قيل لنا إننا سنعود إلى العاصمة أسمرا.

توزَّعنا على السيَّارات الثلاث بنفس الطريقة التي أتينا بها، ثم تحرَّكنا وتوقفنا عند المركز الذي خِلته قبلاً بأنه مركز القيادة، وانتظرنا لبعض الوقت ريثما يتم تبليغ المناطق التي سنمرُّ عليها، وكذلك تجهيز السيَّارات بما تحتاجه من وقودٍ أو غيره.

بعد فترة قصيرة، طاف علينا الموجودون بالمكان وألقوا علينا تحيَّة الوداع، واعتذر بعضهم إن كان ثمَّة تقصير قد حدث، وطلبوا من الجميع أن ينقلوا بأمانة ما شاهدوه دون زيادة أو نُقصان.. شعرتُ آنذاك أن هذه الزيارة قد ألقت بعبئها على المسئولين في هذه الجبهة، ذلك أن تأمين سلامة هذا العدد الكبير من الصَّحفيين ليس بالأمر السهل، لا سيَّما وأن الأمر ينطوي على مُخاطرة كبيرة، فالزيارة لم تتم بعد توقف القتال، إنما أثناء القصف المُكثف الذي ذكرناه، ولهذا فالأمر انعكس إيجابياً على كُلِّ الزُملاء الذين كانت نشوة الإنجاز تشع من وجوههم.

انطلقنا نحو أسمرا، ولعلَّ معاناة الجبهة الأماميَّة أوحت لي بأن الطريق أكثر يُسراً عنه في المرَّة السابقة.. انهمك رفاقي في السيارة بالحديث باللغة التيغرينيَّة بينما المذياع يبث الأغاني الوطنيَّة بصورة متواصلة، وظلَّ خيالي يجتر مشاهدات اليومين السابقين، وشعرتُ بأنها انطبعت في عقلي ووجداني، وتساءلتُ مراراً مع نفسي، إن كان ما سنكتبه ونبثه يمكن أن يحرِّك ساكناً في كواليس صانعي القرار في المجتمع الدولي، بحيث يحرّضهم علي فعل شيء يوقف هذه الحرب اللعينة؟!

مررنا بذات القُرى في الريف الإريتري، وفي المناطق الزراعيَّة رأينا من بعيد بعض الأهالي مشغولين باستصلاح أراضيهم، ومررنا علي آخرين يرعون مواشيهم.. يقفون لبرهة ويُحدِّقون في السيارات العابرة، إلى أن يحول الغُبار الكثيف الذي تخلفه من ورائها بينهم ورُؤيتها، وبالطبع تسأل نفسك أيضاً، إن كان هؤلاء مهمومين بما يجري في جبهات القتال؟!

كانت رحلة العودة عبارة عن تكرار لسيناريو رحلة الذهاب، مع فارق في الأشياء التي تتحرَّك وتتصادم بعُنف في العقل والوجدان، وكلها عبارة عن أسئلة

لولبيَّة.. السؤال لا يُفضي إلي إجابة، إنما يتفرَّع إلي عشرات الأسئلة الصغيرة، ولا رُدود شافية تهدّئ الخواطر، وتُبعِدَ القلق عن النفس.. كأني بالمواطنين الذين يستوقفون أنفسهم في المُدُن والأرياف حينما تعبُر بهم السيَّارات القادمة من جبهات القتال، وكأني بلسان حالهم يسأل من بداخلها عمَّا رأوا وشاهدوا هناك؟!

المواطن يعيش الحرب نفسياً في هذه المنطقة، ولا أثر مادياً لها سوي متابعة ما يجري في الجبهات عبر الالتصاق الحميم بجهاز الراديو، يكاد يصدِّق كل ما يبث من خلاله.. تلك عادة ورثها المواطنون الإريتريون من تجربتهم السابقة إبان حرب التحرير.

عندما وصلنا إلي العاصمة أسمرا - إلي المكان الذي سبق أن انطلقنا منه- كانت شمس اليوم قد أذنت بالمغيب.. لكن شمس الحرب ما تزال ساطعة، تكوي بلهيبها الحار كلا الطرفين اللذين دفعا ضريبة قاسية في البشر والموارد، بغضِّ النظر عمَّن المُخطئ ومَن المُصيب.. المهم أن ثمَّة ضريبة قد دُفِعَتْ – وما تزال تُدفع- وهذا ما سيكون على حساب التنمية المستقبليَّة للشعبين.

غداً عندما يتوقف هدير المدافع، سيجلس كل طرفٍ أمام تقارير ضخمة، هي حصيلة هذه الحرب في كل شيء.. وعندئذٍ لات ساعة مندم!

فبراير (شباط) ١٩٩٩

عَصَبْ.. مِرآة الأزمة..

"لا يُمكِنُكَ الجُلُوس عَلَى الحِرَاب طَويلاً"

نابُليُون بُونَابَرْت

في نهاية الأسبوع الثاني للجولة الثانية من الحرب التي بدأت بمحور "مرب- ستيت" في جبهة "بادِمّي"، امتدَّ سعيرها لتشمل الجبهة المُسمَّاة بـ"جبهة بوري"، أو الجبهة الجنوبيَّة بالنسبة لإريتريا، والتي تضُمُّ ميناء عَصَبْ، الميناء المُطل على البحر الأحمر، مِمَّا يعني أن النزاع قد أصبح قاب قوسين أو أدني من الممر الاستراتيجي المائي الهام، وكان ذلك مدعاة لتزايُد الاهتمام الإقليمي والدولي عمَّا كان عليه الحال في بداية الحرب، وعبَّرت عن ذلك وسائل الإعلام التي بسطت مساحة أكبر في تغطيتها للحَدَث، وهذا بالطبع يُؤكد أن العالم تحكُمه في الأساس المصالح الاقتصاديَّة كمدخلٍ للاهتمامات السياسيَّة، وأن أجندة الديمقراطيَّة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعيَّة تأتي تالياً لتلك المصالح، حتى وإن علت نبرتها وطغت الخطابة حولها.

استجابت السُّلطات الإريتريَّة لرغبة عددٍ وافر من الصحفيين والإعلاميين، الذين وفدوا إلى المنطقة لتغطية الحَدَث بالسَّماح لهُم لزيارة لجبهة الجنوبيَّة. وكان قد زاد عددهم عن المجموعة التي زارت جبهة "بادِمّي"، غير أن المُلاحظ ضعف استجابة وسائل الإعلام العربيَّة، فلم يكُن هناك قادمٌ جديد سوى قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة.

في الصباح الباكر، حَمَلتنا طائرة عتيقة تابعة لشركة طيران البحر الأحمر إلى عَصَبْ، خُيِّل إليَّ إنها تسبَح ببُطءٍ في الجو، فقد استغرقت الرحلة أكثر من ساعة، قضيناها تارة غارقين في بُحور الصَّمت، وتارةً أخرى في الثرثرة التي تتصل بالأزمة.

وصلنا مطار عَصَبْ، الذي يبعُد نحو ٦ كيلومترات عن وسط المدينة، مبانيه بسيطة - يبدو أنه تحت الإنشاء- ولا شيء يُميِّزه سِوَى طول مُدرَّج هبوط وإقلاع الطائرات، وهذا ما يُفسِّر الطابع العسكري الاستراتيجي لهذه المدينة أثناء حرب التحرير.

انطلقنا بإشراف مسئولين كانوا في استقبالنا بعدَّة سيارات إلى وسط المدينة. كانت بالنسبة لي، هي المرَّة الثانية التي أزورُ فيها مدينة عَصَبْ، فقد كانت الأولى بعد نحو شهرين من اندلاع الحرب، وأيضاً مع زملاء صحفيين وعدد من العاملين في منظمات دوليَّة، وكانت الزيارة الأولى بغرض الوقوف على أحوال عدة آلاف من المواطنين الذين أبعدتهم السُلطات الإثيوبيَّة قسراً كإجراءٍ انتقامي.

بعد وُصُولنا لمكان إقامتنا، خرجنا في جولةٍ حرَّة لرُؤية معالم المدينة، وما يُلفِت الانتباه، أنَّ دمار حرب التحرير الأولى الذي حاق بالمدينة كان كبيراً، وأن الثماني سنوات - التي هي عُمْر الاستقلال- لم تستطع أن تُزيل البُؤس والتخلف الذي رتعت فيه المدينة زمناً طويلاً. فما تزال الكثير من المباني والمنشآت تشكو التصدُّع، وكذا الطرق الرئيسيَّة والفرعيَّة، غير أن اجتهاد السُّلطات تَبَدَّى جلياً في تحديث الميناء، باعتباره الشريان الذي يمدُّ المدينة بكُلِّ أسباب الحياة.

في جولتنا الحُرَّة تلك، لفتت الانتباه أيضاً بصمات الاستعمار الإثيوبي السابق في محو الهويَّة الإريتريَّة عن المدينة وإحلال الهويَّة الإثيوبيَّة، وقد اتضح ذلك في عدَّة أشياء، من بينها أن اللغة الأمهريَّة هي اللغة السائدة، بل هي لغة المخاطبة الأساسيَّة، ثمَّ إن ٧٠% من سُكانها البالغ عددهم نحو ٦٠ ألفاً، هُم من الإثيوبيين.

ترسيخاً لهذه الهويَّة، تبُث مُكبِّرات الصوت في الفنادق والمطاعم والملاهي والحانات وكل الأماكن العامَّة أغاني إثيوبيَّة، ولا حساسيَّة في هذا الأمر، إذ أن الحرب لم تغيّر في هذا الواقع شيئاً، وبدا لنا أن السُكَّان الإثيوبيين يعيشون نمط حياتهم المعهود، وكأنما هذه الحرب لا تعنيهم في شيء، بل يوحي لك البعض بأنها لا تسبِّب له أدنى نوعٍ من أنواع القلق والهواجس المزعجة. لكن الرُّكود الاقتصادي الذي خيَّم بظلاله علىٰ المدينة بعد توقف الميناء عن مزاولة نشاطاته المعهودة، دفع البعض إلى المُغادرة الطوعيَّة، واستسلمت أعدادٌ كبيرة إلى حياة البطالة والتسكُّع في الطرُقات والأماكن العامَّة.

يسأل المرء نفسه: ماذا لو أن ضغائن الحرب دفعت البعض إلى إشعال حرب أهليَّة داخل هذه المدينة؟! كنتُ قد توجَّهتُ بسؤالي هذا إلى أحد مسئولي المدينة، الذي أجابني بكُلِّ ثقة واطمئنان بأن كل شيءٍ تحت السيطرة التامَّة، ولم يشأ الدخول في تفاصيل كثيرة.

قضينا ليلتنا الأولى تلك في هدوءٍ متوتر، ومُكبِّرات الصوت التي تنبعث من أماكن عدة محيطة بمكان إقامتنا، تتداخل أصواتها، لكأنما تُصِرُّ على كسر رتابة ذلك الهُدوء.

أخبرونا في الصباح بأننا سننتقل إلى الجبهة الأماميَّة، ولأن عددنا كان كبيراً، انطلقت بنا سيَّاراتٍ عِدَّة، اجتهد المسئولون في إخفاء معالمها وفقاً لطبيعة

الجبهة، فسلكنا الطريق المُسفلت المُتجه غرباً، والذي يقود إلى العاصمة الإثيوبيَّة أديس أبابا، لكنه الآن يقود إلى مصيرٍ آخر..

تركنا المدينة خلفنا، وبعد نحو عشرين كيلومتراً، بدأت الدفاعات الإريتريَّة تتناثر ذات اليمين وذات اليسار بأشكالٍ هلاليَّة متباعدة عن بعضها البعض، غير أننا حينما قطعنا نحو ٧٠ كيلومتراً ودخلنا الكيلومتر الأخير، الذي يرسم النقطة الحدوديَّة بين البلدين، اتخذت الدفاعات شكل سُورٍ بحائطين متوازيين من الحجارة الصخريَّة الضخمة، يفصل بينهما حوالي المتر وبارتفاع مترين، وبطولٍ يبلغ نحو عشرات الكيلومترات، أي على طول الجبهة الممتدَّة مع إثيوبيا، يزحفُ في تلك الصحراء ملتوياً كالثعبان.. أحياناً يتخذ شكلاً مستقيماً، ثم ينحدر حيناً آخر من بعض المناطق نحو وادٍ سحيق، ويعلو في مناطق أخرى مخترقاً التلال والجبال الصغيرة.

ينبعج الخط الثاني الخلفي في أماكن متفرِّقة، فيتسع عدَّة أمتار حسب مقتضيات الحاجة في تخزين الآليَّات والمُعدَّات والمُؤن، وما بين هذين السورين يتوزَّع آلاف المقاتلين الإريتريين - فتيات وفتياناً.. بعضُهُم كانوا جنوداً في الجيش الشعبي، وبعضهم سبق أن تمَّ تسريحهم وأعيدوا للخدمة مرَّة أخرى، إلى جانب عدد كبير من الذين تمَّ تجنيدهم مُؤخراً في إطار برنامج الخدمة الوطنيَّة الإلزاميَّة في معسكر "ساوا"..

توغَّلت بنا السيَّارات في الداخل، بعد أن انحرفت يميناً عن الجانب الرئيسي، وسارت محاذيةً لسور الدفاعات، وكان الطريق وعراً وشاقاً، ولمسافة تزيد عن الساعتين، لم تفارقنا هذه الدفاعات، حتى اعتقد بعضنا بأننا سنقف فجأة أمام الدفاعات الإثيوبيَّة، وذلك نظراً للطبيعة الجغرافيَّة للمنطقة، حيث يصعُب تمييز المواقع بالنسبة لمن لا يملك خبرة مثلنا، فليس من شيءٍ تراه العين المجرَّدة على مدى الرؤية، سوى تلك الصخور المتفرِّقة، والتي تتجمَّع في بعض المناطق فتكون جبالاً تكبر مرَّة وتصغُر مرَّات، علاوة على الكثبان الرمليَّة التي تحتويها من كل الجهات، وتظهر على استحياءٍ أشجار صحراويَّة قليلة تقف، كأنما تقاوم الطبيعة، بعضها تيبَّس حتى كاد أن يماثل الصُخور التي تَرقد بجانبها في الشكل واللون.

بعد مسيرة نحو ٣٠ كيلومتراً في هذه الطرقات المُتعرِّجة، وقفنا أمام الطائرة المروحيَّة المُدرَّعة التي أسقطها الإريتريون أمام دفاعاتهم على بُعد أمتارٍ قليلة، وكانت قد تشظَّت إلى قطع صغيرة وتبعثرت في أرجاء المكان، بينما احترق الجُزء الأكبر الذي يحتوي المحرِّك، واختلطت جُثتان بحطام الطائرة، قيل إن إحداهما لقائدها النقيب اشيتو بفلي.. تفحَّصناهُما وقد تفحَّمتا تماماً.

تجوَّلنا بعدئذٍ في الدفاعات، وبدأنا نتحدَّث مع المُقاتلين ونلتقط لهُم الصُور، ولمستُ أن سُقوط الطائرة قد رفع من معنوياتهم، وبثَّ في نفوسهم نشوة النصر والتفوُّق.

كانت الجاهزيَّة القتاليَّة لدى المقاتلين تتبدَّى في أسطع تجلياتها، ونحن نسير بينهم كانت وجوههم مُصوَّبة شطر الجبهة الإثيوبيَّة، بعضُهُم يحمل نظارات ميدانيَّة لتقريب الرؤية، وبواسطة تلك النظارات تسنَّى لنا رؤية بعض تفاصيل ما يجري في الجبهة الأخرى، كحركة الآليَّات الكبيرة، والمواقع، لا سيَّما وأن المسافة التي تفصل بين الطرفين ليست بكبيرة.. كان بعض المقاتلين يتسامرون، ولم يُظهروا اهتماماً بوجودنا اللافت للنظر، وبعضُهُم كان منهمكاً في تنظيف وتركيب الأسلحة.

قضينا عدَّة ساعات في تلك المواقع، ومن حُسن حظنا أن الإثيوبيين لم يقصفوا من البُعد، وبالتالي لم يُبادلهم الإريتريون الردَّ على القصف، وكُنا قد أخبرنا سلفاً باحتمال أن يحدُث ذلك، نظراً لحركة السيَّارات التي تقلنا وما تثيره خلفها من غبارٍ كثيف يمكن أن يلفت الانتباه، ولذلك كانت السيارات تسير متباعدة عن بعضها تحوُّطاً.

عندما أزمعنا الرحيل، كانت الشمس بأشعَّتها الذهبيَّة تميل نحو الغروب، وكان بحقٍ منظراً خلاباً يبعث البهجة في النُفوس، لكنك إزاء جو الحرب المُخيِّم على الجبهة، لن تستطيع أن تتأمَّله بهدوءٍ وطمأنينة!

بعد عدَّة كيلومترات في رحلة العودة، هبط الظلام على المنطقة، وأكسبها سكوناً ممزوجاً بشيءٍ من الخوف والحذر، فبدأت السيَّارات تسير ببطءٍ شديد، مثلما حدث في الجبهة الأخرى.. كان سائقوها يُضيئون الأنوار لثوانٍ معدودات بحيث تتيح لهُم رؤية الطريق أمامهم، وبين مسافة وأخرى كان يظهر لنا أحد الجُنود ويُضيء من بعيد بطاريَّة صغيرة للاستدلال عليه، وبعد محادثة قصيرة مع السائق، يذهب كلٌ في طريقه، وكان واضحاً أنه يُؤكِّد للأخير سلامة الطريق الذي يسلكه، حيث أن الطرق متشعبة ومتشابهة.

وصلنا إلى المدينة ليلاً، وراح الزُملاء الذين يبثون أخبارهم طازجة يُداعبون مُعدَّاتهم، ولستُ في حاجة للقول بأن عظمة الإنجاز في مجالٍ كهذا دائماً ما تكون البلسم الذي يزيح كل تعبٍ وعناء!

في صباح اليوم التالي، قصدنا محطة المياه الرئيسيَّة التي تغذي مدينة عَصَبْ وضواحيها، وكان ذلك وسط أنباءٍ صدرت عن أديس أبابا قُبَيْلَ قدومنا إلى عَصَبْ تُؤكِّد أن طيرانها قصف المحطة ودمَّرها تدميراً كاملاً. ولكن عند وصولنا لها، وهي تبعُد نحو ٢٠ كيلومتراً من المدينة، على ذات الطريق الرئيسي المُؤدِّي إلى الجبهة مع انعطافة نحو الشمال لمسافة كيلومترين، ومن بعيد رأيناها تقف وحيدة في ذلك المكان الصحراوي، بمعنى أنها بالفعل يمكن أن تكون هدفاً واضحاً لا يحتاج إلى كبير عناء. وعند وصولنا، كان المُذهِل أن المحطة لا تتوفر فيها أي حراسة عسكريَّة، لا جنود ولا معدَّات، فقط وجدنا رجُلاً مُسناً ومعه شابان آخران كانوا هُم بمثابة الطاقم الفني الذي يدير المحطة.

لم تكن المحطة في حدِ ذاتها شيئاً ضخماً، فهي عبارة عن حوش مساحته ٥٠٠ متر مربع، تحيط به الأشجار من كل جوانبه وتقوم مقام سورٍ له، وفي داخله غرفتان، إحداهما لضخ المياه من البئر الجوفيَّة، والأخرى للتحكُّم.. لم نجد أثراً لأي دمار أصاب المحطة، لكن العاملين أشاروا إلى المكان الذي سقطت فيه قنبلتان وكان يبعد نحو ٣٠٠ متر من المحطة، فذهبنا إليه ووجدنا القنبلتين اللتين ألقتهما طائرة من طراز "أنتونوف" وقد حفرتا حفرتين عميقتين، وقللت الرمال المحيطة من حدَّة الانفجار.

كانت هناك مأساة إنسانيَّة تقبُع في مكانٍ غير بعيد من المحطة، وتمثلت في معسكرٍ أعِدَّ للاجئين الصوماليين، الذين دفعتْ بهم المحنة التي تجتاح بلادهم منذ عقدٍ من الزمان إلى إريتريا، فخصَّصت لهُم السُّلطات ذلك المعسكر الذي يلوذ به نحو ٢٥٠٠ لاجئ، معظمهم من الأطفال وكبار السن، تنعكس على مُحيَّاهم شتى أنواع البُؤس، ومجرَّد الاستماع إلى مشاكلهم يبعث الأسى ويقطع نياط القلوب، ولا يدري أحدٌ كيف سيكون الوضع إذا ما سقطت هذه القنابل على مساكنهم العشوائيَّة التي بُنيت من القش وفروع الأشجار، وغطيت بالخيش كدثارٍ واقٍ لها من تقلبات الطبيعة.

حكوا لنا عن الخوف والذعر الذي أصابهم عندما سمعوا صوت انفجار القنابل، كان كبارهم يتحدَّثون بضيقٍ وحنقٍ بالغين، وصغارهم يتجوَّلون ببراءة شديدة بين الجموع التي خرجت من مخابئها، وما فتئت تبُث شكواها ولوعتها، ظناً منها أن الزملاء جاءوا حاملين لهم بشارة الخلاص من عتامة المنافي. فقد اعتاد هؤلاء منذ أن تشتت بهم السُبُل على أنَّ كل ذي سحنة بيضاء هُو مصدرٌ للخير والأمل، بما تحمله أياديه البيضاء من غوثٍ، وقد هالني منظر سيِّدة طاعنة في السن وهي تحمل طفلاً كسيحاً عمره خمسة عشر عاماً تقريباً لتضعه كالجثة الهامدة بين أرجُل الزُملاء وهي تتحدَّث بأعلى صوتها باللغة الصوماليَّة التي نجهلها، مِمَّا حدا بأحد مُحدِّثينا من الذين كانوا يشرحون أحوال اللاجئين في المعسكر أن ينتهرها بصورة أقرب إلى الزَّجر.. كانت تلك السيِّدة بالطبع تبُث شكواها ومحنتها وقد توسَّمت خيراً في زائري المعسكر.. كنتُ أتفرَّس في وجوه الأطفال الهائمين بلا هدف، وكأني بالشاعر العربي القديم قد عناهم حينما قال:

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مرخٍ
زغبُ الحواصل لا ماء ولا شجر

غادرنا المعسكر متَّجهين نحو الجبهة مجدَّداً.. عند وصولنا لأوَّل نقطة بعد نحو ساعة، سمعنا صوت طائرات، وبعده مباشرةً سمعنا صوت انفجار ضخم، فقيل لنا إن الطائرات الإثيوبيَّة حاولت قصف محطة المياه للمرَّة الثانية، فقرَّرنا العودة إليها مرَّة أخرى، وبينما السيارات تنهب بنا الطريق المُسفلت الذي خلا من أي سيارات قادمة من الناحية الأخرى، كان تفكيري قد تركَّز في وضع أولئك

اللاجئين، وتمنيتُ صادقاً ألا تكون القنابل التي ألقيت للمرَّة الثانية قد أصابت منهم أحداً، وعند وصولنا اتضح لنا أنها سقطت في ذات مكان القنابل الأولى، وقال لنا العاملون في المحطة إنهم رأوا الطائرات وهي تلقي بقنابلها من ارتفاع شاهق، ولم يجدوا بُداً من أن يتحصَّنوا بمباني المحطة نفسها!

اتضح لنا أن الطائرات الإثيوبيَّة جعلت من تدمير محطة المياه هدفاً استراتيجياً، غير عابئة بضربها أهدافاً مدنيَّة، وكان الجميع يتساءلون: ماذا لو أن هذه المحطة دُمِّرت بالفعل، لا سيَّما أن الماء في "عَصَبْ" هو عَصَبُ الحياة بالفعل، ولا توجد أي محطة أخري تقوم بذات المهمة؟! والسؤال الآخر، الذي يأتي إلحاقاً للسؤال السابق: ألم تفكر الحكومة الإثيوبيَّة في وضعيَّة المُواطنين الإثيوبيين الذين يُشكِّلون غالبيَّة سُكَّان مدينة عَصَبْ، إذا ما آل الحال إلى معاناة بسبب انقطاع مياه الشرب؟!

عُدنا مرَّة أخرى، وعند وصولنا إلى الموقع الأوَّل، بدأ الإثيوبيون في القصف بعيد المدى، فطُلِبَ منا الدخول إلى مخبأ، وكان عبارة عن كوبري على الطريق الرئيسي، سُدَّ جانباه بما يسمح بدخول فرد واحد.

ضمن المُفارقات، في داخل المخبأ بدأت إحدى الإريتريات في صنع قهوة لنا بطقوسها الإريتريَّة المعتادة، وكان القصف ما يزال متواصلاً، وفي رُكنٍ قَصِي من المخبأ كان بعض المقاتلين يلعبون الورق "الكوتشينة"، فبدا كل ذلك مثيراً، خاصة لزملائي الأجانب الذين أخرجوا كاميراتهم وأخذوا يلتقطون الصور.

قدَّم لنا المُقاتلون القهوة، ثم الشاي، وقطعاً من الحلوى والبسكويت، وبدوا سعيدين بوجودنا بينهم.. عُدنا إلى المدينة وظللنا في مكان إقامتنا ما تبقى من اليوم، وفي حوالي الساعة العاشرة ليلاً، سمعنا انفجاراً ضخماً ارتجَّت له نوافذ وأبواب الفندق، وخرجنا إلى الشارع العام فتجمَّع بعض المواطنين وهُم يتساءلون مثلما تساءلنا نحن، وبعد نحو نصف الساعة تقريباً، جاءنا أحد المسئولين وقال إن الطيران الإثيوبي قصف للمرَّة الثالثة محطة المياه، فأبدى بعض الزملاء الرَّغبة في الذهاب لمعاينة ما حدث، وانطلقت بنا سيارة واحدة، لأن بقية الزملاء آثر البقاء ربَّما ضجراً، أو لانعدام الرغبة في رؤية شيء ليست فيه الإثارة التي يشتهون.

عند وصولنا، كانت القنابل قد سقطت أيضاً بعيداً عن المحطة ومعسكر اللاجئين، وكانت النار ما زالت تشتعل فيها لحظة وصولنا، فطلب منا ألا نقترب أكثر مِمَّا فعلنا، لأنه قد تكون فيها بقايا لم تنفجر بعد.. عُدنا منتصف الليل إلى الفندق، ونُمتُ ليلتي مُؤرَّقاً، أبحثُ عن إجابة لفعلٍ طائشٍ لا يمُتُّ بصلة لاستراتيجيَّات أي حرب، حتى ولو فاحت قذارتها!

في اليوم التالي، ذهبنا إلى الميناء لمُعاينة تأثير الأزمة عليها، وابتداءً من البوَّابة الرئيسيَّة لم نجد أياً من المظاهر العسكرية التي توحي بوصفٍ استثنائي، فقد

كان يقف عليها حارسان كبيران في السن، ويرتديان زياً مدنياً، ولا يستطيعان التدقيق حتى في هويَّات الذين يودون العبور إلى داخل الميناء.

كانت مرابط السفن التي بلغت نحو الثمانية عشر مربطاً تقف دليلاً على تداعيات الأزمة وانعكاساتها الاقتصاديَّة، فقد خلت تماماً من البواخر والسُفُن التي تحمل وتفرّغ الصادرات والواردات، عدا باخرة واحدة شاهدناها وهي تستعد للمُغادرة، وسألنا السيد عبدالقادر عثمان، مدير العمليات بالميناء فقال: «**هذه واحدة من أربع سفن تشكِّل الأسطول البحري الإريتري، كانت اثنتين منهما تملكهما الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا قبل الاستقلال، والأخريان اشترتهما الحكومة لاحقاً**».

يتوسَّط الميناء المدينة القديمة، وتبلغ مساحته ما بين ٥- ٧ كيلومترات، وهو أكبر من ميناء مُصَوَّع، ووفقاً لعدد مرابطه، يمكن أن يستقبل ثماني عشرة باخرة تجارية في وقتٍ واحد.

يقول السيد عثمان: «**قبل النزاع، كانت إثيوبيا تستحوذ على ٩٥% من الخدمات التي يُقدِّمها الميناء، وبدأت أديس أبابا تقلل من استخدامها للميناء تدريجياً منذ أن أصدرت إريتريا عُملتها الخاصة في نهاية العام ١٩٩٧، ومنذ الشهر الأول من عام ١٩٩٨ بدأت إثيوبيا في استخدام ميناء جيبوتي، وأنهت تعامُلها مع ميناء عَصَبْ في مارس (آذار) من العام نفسه، باستثناء القطاع الخاص الذي واصل استخدامه للميناء، حتى انفجار الأزمة في مايو (أيار) ١٩٩٨**».

أكد السيد عثمان أن البواخر التجاريَّة توقفت تماماً إثر التهديدات الإثيوبيَّة بعد اندلاع النزاع، باستثناء الأسطول الإريتري الذي ظلَّ يعمل بلا توقف في استيراد البضائع إلى إريتريا وتصدير الملح، وهي السلعة الوحيدة التي تصنعها عَصَبْ وتصدِّرها عبر الميناء.

توجد في الميناء مراكب صغيرة مخصَّصة لحمل الركَّاب بين عَصَبْ ومُصَوَّع بمعدَّل ثلاث رحلات أسبوعياً، وأيضاً لا يوجد أي مظهر عسكري داخل الميناء، فلا أثر لآليَّاتٍ أو مُعدَّات عسكريَّة، ثقيلة كانت أم خفيفة، وقال السيد عثمان: «**ليس هناك ما يستدعي، فهي بعيدة عن مناطق النزاع الحدوديَّة، على الرغم مِمَّا يتردَّد في وسائل الإعلام بأنها هدفٌ محتمل للإثيوبيين.. نحن نعرف كيف نحمي كل شبر في بلادنا**».

البطالة التي شاهدناها كانت إحدى إفرازات خفض خدمات الميناء، فقد مَنَحَت إدارته العاملين فيه إجازة مفتوحة، وتبلغ نسبة العمال الإثيوبيين في الميناء نحو ٧٥%.. خرجنا من الميناء إلى الشارع العام مرَّة أخرى، وتحدَّثنا إلى مواطنين من الجنسين - وكذلك مسئولين- للتعرُّف أكثر على هذه المدينة التي تعيش الأزمة بالصَّمت والصبر والانتظار.

خُيِّل إليَّ أن هذه المدينة هي مستعمرة إثيوبيَّة بطريقة رضائيَّة، فعلاوة على ما سلف ذكره، فقد أكَّد لنا أحد المسئولين أن هناك نحو ٦٠ مدرسةً من المراحل المختلفة، يؤمها نحو ثلاثة آلاف طالبٍ، يتعلمون المنهج الدراسي الإثيوبي تحت إشراف مدرّسين إثيوبيين، تعاقدوا مباشرةً مع حكومتهم للعمل في عَصَبْ.. هؤلاء تحدثنا إليهم، وقد أصبحوا يعيشون ضَيَاعاً مستتراً بعد انقطاع رواتبهم، وغادرت قلة منهم إلى إثيوبيا طوعاً عبر الميناء عن طريق جيبوتي.

لو قُدِّر للحكومة الإريتريَّة أن تتعامل برُدود الفعل، وقامت بطرد تلك النسبة العالية من الإثيوبيين المقيمين في عَصَبْ - مثلما فعلت إثيوبيا إزاء الإثيوبيين من ذوي الأصول الإريتريَّة- لحدثت كارثة محققة يمكن أن تشعل حرباً أهليَّة في هذه المدينة، بل ماذا لو حدث الأمر نفسه في مُدُنٍ أخرى، كأسمرا العاصمة التي تعِجُّ بأضعاف أضعاف الإثيوبيين المُقيمين في عَصَبْ؟!

كانت مدينة عَصَبْ تتصل هاتفياً بالعاصمة أسمرا وبقية المُدُن الإريتريَّة بواسطة الاتصالات المرتبطة مع أديس أبابا، وعندما قامت هذه الأخيرة بقطع الاتصالات بينها وبين إريتريا، انعكس ذلك بالدرجة الأولى على عَصَبْ التي أصبحت مقطوعة تماماً عن بقيَّة المُدُن، ولا سبيل للاتصال بها إلاّ من خلال هاتفٍ يعمل بالأقمار الاصطناعيَّة، متوفرٌ فقط عند إدارة الميناء.

إن محو الهويَّة الإثيوبية عن مدينة عَصَبْ بعد أن تتوقف هذه الحرب، يحتاج إلى جهدٍ كبير، ولكن بصورةٍ سلسة تُبقيها مدينة للتآلف بين الشعبين، رغم الجراح التي تفتقت، وفي نفس الوقت، تعيد إليها هويَّتها الإريتريَّة التي حاولت الأنظمة الإثيوبيَّة المتعاقبة طمسها. ومعروف أن هذه الأنظمة ما فعلت ذلك إلاّ لتمسُّكها المستميت بهذه المدينة، التي كان يمثل ميناؤها لإثيوبيا ثغراً تُقَبِّل الدُنيا من خلاله، وإذا ما كان ذلك حافزاً لإثيوبيا في الماضي القريب لاحتلالها إريتريا، ففي التقدير الآن أن عَصَبْ تظل أحد الأسباب المستترة في الحرب الثانية بين الطرفين، مثلما ورد ذكره.

إن كان الأمر كذلك، فهذا يُعتبر شيئاً عصياً، بعد أن نالت إريتريا استقلالها، وأصبحت عضواً في المُجتمع الدولي، الذي لا يستطيع الصَمت على أن تجرؤ دولة بقضم دولة أخرى، أو جزء من ترابها بسذاجة واستغفال.

كانت هناك أسئلة كثيرة تتزاحم في الخاطر، ولم ينجح أزيز محرّكات طائرة البحر الأحمر العتيقة في أن يقطع استرسالها على مدى زمن رحلة العودة إلى أسمرا، ولعلني وصلتُ إلى قناعة في خِضَمِ تدافُع هذه الأسئلة، ذلك أن إثيوبيا بعد اندلاع الحرب، ما فتئت تبحث عن ميناءٍ بديل، ووجدت ضالتها في جيبوتي إلى جانب محاولات في موانئ أخرى في المنطقة، كميناء "بَرْبَرَة" في جمهوريَّة أرض الصومال، ومُومباسًا في تنزانيا، وبورتسودان في السُّودان، وكلها محاولات

لم تُثمر شيئاً لأسباب اقتصاديَّة وجغرافيَّة. غير أنني بقناعة كاملة أستطيع أن أؤكد أنه مهما كانت النتائج التي يمكن أن يُسفِرَ عنها هذا النزاع، فلا مناص مُطلقاً لإثيوبيا مستقبلاً من العودة لاستخدام ميناء عَصَبْ. ويبقى السؤال الذي لا يستطيع المرء التكهُّن بإجابته، هو: **«هل تظل عَصَبْ مدينة إريتريَّة القلب وإثيوبيَّة الهوى بعد أن انكسر الإناء واندلق الحليب؟!»..**

فبراير (شباط) ١٩٩٩

ظرُونا.. المَوتُ المَجّاني..

"إنَّ أسوأَ القادَةِ العَسكَرِيين في التاريخ أولئكَ الذين يَختارُون إمَّا الأهدافَ السَّهلَةَ أو الأهدافَ المُستَحيلَة"

ونِستُون تشِرشِل

يزداد عدد الصَّحفيين الذين يُغطون هذا الحَدَث إعلامياً وينقُص تبعاً لطبيعة الحرب المُتواترة نفسها، فهي تندلع لعدَّة أيام في جبهةٍ، ثم تتوقف لفترةٍ من الزمن، وما تلبث أن تتجدَّد المعارك في جبهةٍ أخرى، وتتوقف أيضاً لفترةٍ من الزمن، وهكذا دواليك.. فهي لم تكُن حرباً متصلة، ولا في جبهةٍ واحدة، وذلك يعني أنها حربُ إنهاكٍ للقُدرات والمَوارد واستنزافٌ بَشَرِي بالدرجة الأولى، وهذا ما أراده تحديداً الطرف الإثيوبي، نظراً لحساباته في قلة عدد سُكَّان إريتريا وضعف مواردها الطبيعيَّة، مقارنة ببلادهم.

نتيجة لهذا التواتُر في الحرب، كان الصَّحفيون ينتظرون لبعض الوقت، وعندما يطول الانتظار، سُرعان ما كان يدُبّ المَلل في نُفُوسِهم، فيبدأون بالرَّحيل، ثم يعودون مرَّة أخرى، هُم ذاتهم، أو آخرون غيرهُم من نفس مُؤسَّساتهم الإعلاميَّة، أو لا يعودون البتة!

كثيرٌ من هذه المُؤسَّسات تلهث وراء الخبر الطازج، دون أدنى اعتبار لظروفه الإنسانيَّة أو العاطفيَّة، ومن وراء هذا اللهث التمستُ أن كثيراً من الزُملاء يتمنون في قرارة أنفسهم ألاَّ يتوقف أزيز الرصاص، حتى لا يقعوا في دائرة الملل!! وذلك هو الوجه الآخر من المهنة؟!

عندما اشتعل محور "ظُرُونا" بعد "بادِمِي" و"عَصَبْ"، كان ذلك يعني عملياً أن الحرب قد أصبحت على طول الحدود بين البلدين، التي يناهز طولها الألف كيلومتر.

في اليوم الثالث من بدء المعارك في محور "ظُرُونا"، استقلَّ عددٌ من المُراسلين الصحفيين نحو ثلاث سيارات، انطلقت بنا صباحاً من ساحة فندق

"أمباسيرا" في وسط العاصمة أسمرا، واتجهت جنوباً، وسلكنا ذات الطريق الذي سبق أن عبرناه إلى "بادِمِي" ولكنه يتشعَّب عند نقطةٍ ما إلى مفترقين.

كان الجو معتدلاً، يمكن أن يشطح خيالك معه وتتخيَّل أي شيء - حتى لو كان قميئاً- إلاَّ الحرب، إذ أنَّ مجرَّد ذكرُها ثقيلٌ على الأذُن والقلب معاً، فما بالك إذا ما كانت بين خصمين ازدردا الأحلام - التي تُناقِضَ تلك السيرة الكريهة- مثلما يزدرد جائع فارق الطعام زمناً لقيمات يُقِمنَ صلبه.. وكانت السماء أيضاً صافية، لكن النفوس ليست كذلك، فقد سكنتها الكراهيَّة والرغبة العطشى في الانتقام، والفُجُور في الخُصُومة..

على جانبي الطريق، كان كل شيءٍ يسير بنمطه المعهود في الريف الإريتري، ليس ثمَّة شيء غير عادي يسترعي الانتباه، غير أنني على يقين من أن كثيرين مِمَّن رأيناهم على جنبات الطريق، لا سيَّما الذين عاشوا تجربة الحرب الأولى، قد أضناهم السؤال الحائر: هل كُتِبَ علينا القتال من المهد إلى اللحد؟!

من حينٍ لآخر، أتجاذبُ أطراف الحديث مع زملائي الأجانب في السيَّارة التي تقلنا، وأقول بيني وبين نفسي: مِن المُؤكد أن كلاً منا يُمنِّي نفسه بصيدٍ ثمين يرضي وسيلته الإعلاميَّة، وأقنع نفسي بأنني الأقدر بينهم لأنني أعرف ما يجهلون عن المنطقة وطبيعة الصراعات فيها.. كما أن اللغة تُؤهِّلني لأن أكون الأصدق في تجسيد ما نراه.. كانت تلك بعض الهواجس التي أحاول أن أغرق فيها قطعاً لدابر الوقت.

لم يكن الطريق إلى "ظُرُونا" بذات الوعورة التي واجهتنا في أماكن أخرى، لكنه كان مترباً، مِمَّا يضطر السيارة إلى التوقف كثيراً لانعدام الرُؤية جرَّاء الغُبار الذي تثيره آليات ضخمة تسير مُقبلة من الناحية الأخرى، وهي تحمل أشياء كثيرة متعلقة بالجبهة.

يعتبر محور "ظُرُونا" هو الأقرب إلى العاصمة أسمرا، فطول الطريق لا يزيد عن ١٢٠ كيلومتراً، ونظراً لانعدام التضاريس الجبليَّة فيه، علاوة على قصره المذكور، فقد جرت رواياتٍ تؤكد أن القوَّات الإثيوبيَّة بإشعالها المعارك في هذا المحور كانت تُمَنِّي نفسها بالوصول إلى العاصمة أسمرا، وتغيير نظام الحُكم فيها.

قبل الوصول إلى الجبهة، كنا قد توقفنا قليلاً في "ظُرُونا" المدينة، وهي تبعُد نحو ٥ كيلومترات تقريباً منها. والمدينة التي أصبحت مهجورة تماماً بعد ترحيل سُكَّانها لقُربهم من مدى القصف المدفعي، كانت مبانيها جميلة نسبياً، ولم نجد فيها مواطناً واحداً، وذُكِرَ أن تعدادهم كان يبلغ نحو خمسة آلاف مواطن.

غادرنا المدينة، وبعد دقائق قليلة وصلنا إلى المواقع الدفاعيَّة. تركنا سياراتنا جانبا وطلب منا في البداية أن نصعد جبلاً، وبالطبع فإن عمليَّة الصعود لمن لم

يألفها صعبة بعض الشيء، ولهذا كان وجود الزميلات ورُؤية المقاتلات حافزاً لتحمُّل تلك الصعاب، فالمسألة لا تخلو من تحدٍ باطني، وذلك من شيمة البشر.

عند وصولنا القمَّة، كانت هناك مواقع محصَّنة تماماً، من شكلها ظننتُ أنها مركز القيادة، فهذه المواقع التي في القمَّة تجعلك تنظر لساحة المعركة من عَلٍ، وبالتالي تسهُل إدارتها نظراً للطبيعة المنبسطة للمحور - والتي ورد ذكرها- وعند الاستعانة بالنظارات الميدانيَّة، ظهر كل شيء كأنما هو في متناول اليد. لهذا، وقبل أن نخفي أجسامنا بكاملها خلف الصخور، اختلسنا النظر بتلك النظارات الواحد تلو الآخر.

كان قد تزامن مع وصولنا لذلك الموقع هروب ثلاثة من الجنود الإثيوبيين، وسلموا أنفسهم للقوَّات الإريتريَّة، اقتربنا منهم، وكانوا يتصبَّبون عرقاً، وبدوا في حالة إعياء شديد.. نظراتهم حيرى لا تستقر على شيء، وعندما سألناهم، قالوا إنهم هربوا لأنهم لا يرغبون في مواصلة حربٍ ليسوا على اقتناع بها. كما التقينا في ذات الوقت طاقم دبَّابة مُكوَّناً من ثلاثة جنود، سلموا أنفسهم في اليوم الذي سبق وصولنا بدبَّاباتهم، وقالوا إنهم خاطروا بذلك لأن أفراد قوَّاتهم أطلقوا عليهم النار من الخلف بعد هروبهم، ولكنهم نجوا من الإصابة.

بعد فترة من الوقت - يبدو أن ترتيباتٍ ما قد جَرَت خلالها- قِيلَ لنا أننا سنهبط من قمَّة ذلك الجبل سيراً على الأقدام لنتَّجه إلى المواقع الأماميَّة التي جرت فيها المعارك.

سِرنا في خطٍ طولي مستقيم ومتباعدين عن بعضنا البعض.. المسافة تناهز الكيلومتر تقريباً، وعند وصولنا لخط الدفاع الأخير، كان عبارة عن تلٍ رملي بارتفاع ثلاثة أمتار، ويمتد مستقيماً لمسافة حوالي ٤- ٥ كيلومترات.. استقبلنا الجنود المرابطون هناك - على غير العادة- بصيحاتٍ من الفرح الهستيري، وبعضُهُم انفعل وأطلق عدَّة طلقاتٍ من بندقيَّته في الهواء، ولكن هنالك من زَجَرَهُم عندما دبَّ الهلع في وجوه بعض الزميلات.

كانت الروح التي قابلنا بها المُقاتلون تدُلُّ على أنهم حققوا نصراً مؤزراً، وبعضُهُم تبارى في إظهار مشاعره تلك بشتى الطرق.

لم نكن نظن أن أمام السد التُرابي الذي وقفنا بقُربه يكمُن السر، وعندما عبرناه كان ما رأيناه شيئاً مفزعاً.. عدداً لا يُحصى من جُثث الجنود الإثيوبيين وقد تناثرت في كل أرجاء المكان، بعضها تراكم فوق بعض.. مددتُ النظر يميناً ويساراً على مدي رُؤيتي، وأمامي على بعد ٣٠٠ متر، والمنظر ذاته يتكرَّر.. لم أرَ في حياتي مثله، ولا حتى في أجهزة الإعلام المرئيَّة.. كان شيئاً فظيعاً.. بعض الجثث تقطعت أشلاء.. وعلى بعد خمسة أمتار من السدِ الترابي، حُفِرَ خندقٌ مُوازٍ على طول السد بعُمق متر واحد.. امتلأ ذلك الخندق بالجثث أيضاً.. زميلة لنا كانت

قد قَدِمَت من إحدى الدول الأوروبيَّة، رأيتُها تنهار وتُجهش ببكاءٍ أقرب إلى العويل، ودخلت في إغماءة لبضع دقائق، فتجمَّعنا حولها، ورشَّ أحدنا ماء على وجهها فاستيقظت مذعورة، والبعض يحاول طمأنتها بشتى اللغات، فطلبت أن تعود فوراً.. ليس إلى الخلف، ولكن إلى أسمرا مباشرةً.. فلم يجد المُرافق الذي كان معنا وهو من وزارة الخارجيَّة ("عبدالله محمد آدم") بُداً من أن يستجيب لرغبتها.

كانت هنالك أشجارٌ متفرّقة تُغطي المساحة التي تفصل بين الدفاعات الإريتريَّة والإثيوبيَّة.. بين هذه الأشجار، هناك عشرات الدبَّابات المُحترقة.. بعضُها ما يزال ينبعث منها دخان متقطع، وفي مساحة لا تزيد على مساحة ميدان كرة القدم أحصينا نحو ٢٩ دبابة، ولفتَ انتباهي أن بينهم شاحنة أشبه بالجرَّار، وعند سؤال القائد الميداني، قال لنا: «**إن الإثيوبيين أحضروا هذه الشاحنة لتسوية السد التُرابي الذي أمامكم، ظناً منهم أن الأمر سيكون نُزهة لن يتوقفوا معها إلاّ عند أبواب أسمرا**»..

شرح لنا هذا القائد طبيعة المعركة، وقال: «**كنا نتمترس في داخل هذا الخندق، وفي الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ١٤ مارس (آذار) رأيناهم بالعين المُجرَّدة يتجهون نحونا، وكان عددهم كبيراً، جاءوا في شكل موجاتٍ بشريَّة مسنودة بالدبَّابات، ولما كان عددنا قليلاً مقارنة بهم، صَدَرَت الأوامر بالخروج من الخندق والاختباء خلف السد التُرابي، وكان ذلك أمراً مكشوفاً، ولرُبَّما ظنوا أننا هربنا منهم، فواصلوا تقدُمهم إلى أن وصلت مقدِّمتهم إلى الخندق، وهنا صدرت الأوامر بالاشتباك، وبدا كأن الأمر مفاجئاً لهُم، بمعنى أن المعركة دارت في فاصل عدة أمتار**»..

قال لنا أيضاً، أن كثير من الذين تحدَّثنا إليهم، إنهم عند لحظة الاشتباك استغنوا عن بنادقهم واستعاضوا عنها بالقنابل اليدويَّة (الجرانيت)، لحصد أكبر عدد من الجنود الإثيوبيين، وأيضاً لأن خزانة البنادق "الكلاشنكوف" التي تحوي الرصاص محدودة العدد، كما أنها تتطلب الضغط المُستمر على الزناد، وذلك أمر يصيب إصبع الإبهام بالجروح والتورُّم.

كنتُ قد وجدتُ أحد الزملاء الإريتريين، وهو إعلاميٌ يقضي فترة الخدمة الوطنيَّة في الميدان، قال لي: «**باختصار، إن النيران قد غطت كل شيء، وصار لون الأرض والسماء والفضاء كله أحمر، انحسر كل شيء سوى شهوة القتل والموت. وظلت المعركة مستمرَّة بتلك الصورة الخرافيَّة منذ الصباح وحتى قرب مغيب الشمس**».

سطع في مُخيلتي فجأة ونحن في خِضَمِّ هذه الأجواء بطلُ رواية الكاتب الروسي الشهير ديستوفيسكي "المغامر"، ورأيتُ أنها تجسيدٌ لواقع الحال الذي رأيناه أمامنا.

قال لنا القائد الميداني: «**إن الأسلوب القتالي للجنود الإثيوبيين، هو الذي ألحق بهم هذه الهزيمة النكراء، وكان الموت نصيب كل من اقترب، حيث أنه لم ينجُ أحد قط**».

لكن أحد الجنود أسرَّ إليَّ بشيء، إذ قال لي: «**رأيتُ جريحين إثيوبيين، فاقتربتُ منهُما وحاولتُ مساعدتهما، فرفضا بشدّة، وأردتُ أن أحملهما إلى الخلف لمداواتهما فرفضا أيضاً، وحاولتُ ذلك مراراً وتكراراً، وعندما عيل صبري أفرغتُ فيهما بندقيتي**». كان يتحدث بعفويَّة وتلقائيَّة، وبهدوءٍ تام، وعند ما قلتُ له: «**ولكن لماذا؟!**».. قال لي بذات الهدوء، وكأنما قرأ الاستغراب في وجهي: «**يا أخي، أنت لا تعلم ظروفنا في تلك اللحظة، فقد فعلتُ ما رأيته صحيحاً في البداية، ولكن عندما تمرَّدا عليَّ استعجبتُ لإنسانٍ تودّ مساعدته ويمتنع، فقلتُ في نفسي: طالما الأمر كذلك، فهُما يستحقان رصاصة الرحمة، ولرُبَّما هذا ما يريدانه.. عموماً أنا أيضاً لم يكن لديَّ وقت، فقد كانت هناك مهام أخرى في انتظاري**».. وأردف قائلاً: «**على كلٍ، لم أقل هذا الأمر إلاّ لك أنت**»!

وقفتُ برهة شرد فيها ذهني متأمِلاً هذه الوقائع، إلى أن تردَّد صدى عباراته في أذني، وطرقها بعُنفٍ وهو يقول: «**إن للميدان ظروفه**».. وأدركتُ أن كلماته يمكن أن تقطع قول كُلّ خطيبٍ يريد أن يشطح في فتواه.

حُذِّرنا من الاقتراب من الدبَّابات المُحترقة لأن بداخلها ذخائر يمكن أن تنفجر في أي لحظة.. أحضر لنا المقاتلون شاباً بدا أنه في العقد الثاني من عمره، وكانوا يداعبونه ويربتون على كتفه، قالوا لنا إنه وحده دمَّر أربع دبَّابات، لذا أطلقوا عليه "صائد الدبَّابات".. سألناه عن أسمه، فقال: «**محاري**».. تحدَّث إلينا بكثير من الفخر والاعتزاز، ربَّما لإحساسه بأنه قام بعملٍ بطولي، وأصبح متميّزاً عن أقرانه، رغم أنها المرَّة الأولى التي يخوض فيها حرباً، فقد نال تدريبه العسكري ضمن دفاعات الخدمة الوطنيَّة الإلزاميَّة بمعسكر "ساوا".

سألنا القائد الميداني عن الطائرة "الميج-٢٣" التي قيل إنهم أسقطوها، ووَرَدَ ذكرها في البيان الرسمي، فقال إنها تهاوت محترقة إلى أن وقعت على الجانب الآخر، وأشار بيده إلى مجموعة من الأشجار الكثيفة على بُعد عدة كيلومترات، وقال: «**إنها هناك، لكن الوصول إليها فيه بعض المُخاطرة، لأن المنطقة قد تكون مزروعة بالألغام**».. وبهذا الشرط القاسي، لن يجرؤ أي أحد على تكذيب الرواية، حتى ولو كانت من صنع الخيال.

كانت الجثث قد بدأت في التحلل، فعَبَقَ المكان برائحة نتنة وكريهة، فأعطانا المُقاتلون محارم ورقيَّة لنضعها على أنوفنا، مثلما فعلوا هُم.

هناك شيئان كانا يثيران اهتمام زملائي الأجانب.. أولهُما، وجود المُقاتلات الإريتريات جنباً إلى جنبٍ مع المُقاتلين، علاوة على أن القائد الميداني الذي يتحدَّث

إلينا لا تستطيع أن تميّزه عن باقي المُقاتلين، فهو يرتدي ذات ثيابهم العسكريَّة ولا يضع على كتفيه أي علامات أو نياشين توضح بأنه القائد. وطبقاً لذلك، لا تستطيع أن تعرف على وجه التحديد ما إذا كان قائداً أوَّل، أم ثانياً، أم ثالثاً. وعندما قرَّرنا العودة، قال لنا إنه عملياً يعتقد أن الحرب في هذا المحور قد انتهت، لأن الخسائر التي مُنِيَ بها الإثيوبيون تجعلهُم لا يُفكرون في إعادة الكرَّة مرَّة أخرى.

كنتُ قد التقيتُ أحد الزُملاء الصَّحفيين بعد معارك "ظُرُونا" بعدَّة شهور، وهو لصيقُ الصلة بصُنَّاع القرار في أديس أبابا، فقال مؤكداً: «**إن القيادة الإثيوبيَّة في تقييمها لمعارك "ظُرُونا"، استنتجت أنها خطأ عسكري واستراتيجي**». وقد فسَّر لي ذلك الإنكار المُستمر للمتحدِّثة الرسميَّة الإثيوبية "سالومي تاديسِّي" لهذه المعارك والخسائر التي حدثت فيها - رغم مشاهدات الصَّحفيين والمُراسلين ونقلهم لذلك الحدث- حيث ظلت السيِّدة "تاديسِّي" متمادية في نفيها وإنكارها، لدرجة أن أحد الزُملاء الأجانب استشاط غضباً أثناء بث نشرة إخباريَّة في قناة الـ CNN في بهو فندق "صن شاين"، وكان رتلٌ من الصحفيين يشاهدها، نفت فيها المعارك التي حدثت، وكان ذلك بعد عودتنا مباشرةً، فقام ذلك الزميل وتحدَّث بصوتٍ عالٍ دون أدنى اعتبار لأي شيء، وقال: «**وددتُ لو أرى هذه السيِّدة لأتبوَّل على فمها**».

كُنا قد سألنا القائد الميداني عن خسائرهم - أي الجانب الإريتري- فأجاب بثقة: «**إنها لا تذكر**».. وأردف قائلاً: «**القليل فقط من الجرحى، لأننا كنا في موقف المدافع ونحمي أنفسنا بالسدِّ الترابي**». وتجوَّلتُ ببصري في كل أنحاء الموقع للتحقق من إجابته، فلم أجد أثراً لمقبرة على سبيل المثال، أو حتى آليَّاتٍ محترقة، وقلتُ لنفسي: «**إن الأولى يمكن إخفاؤها، وإن حدث ذلك فهي تكريمٌ للموتى، لكن الثانية لا جدوى من إخفائها**»..

هذان التفسيران جريا مجرى إجابة القائد الميداني التي كانت دبلوماسيَّة، لكن الواقع، أن هناك خسائر بشريَّة، إلاَّ أن التقليد الإريتري الصارم يجعل منها أمراً يستحيل معرفته، إلاَّ عندما تتوقف الحرب نهائياً مثلما كانت الحرب أثناء التحرير.

أثناء عودتنا سيراً على الأقدام للمواقع الخلفيَّة، فجأة بدأ القصف من الجانب الآخر والقصف المُضاد من الجانب الإريتري، تتخلله زخَّاتٍ من الرصاص المُتواصِل، فطلب منا أن نُسرعَ الخُطى ركضاً، فوصلنا الموقع لاهثين، وفسَّر الأمر بأن حركتنا في المواقع الأماميَّة هي التي دفعت الإثيوبيين لذلك الفعل.

قرَّرنا العودة إلى العاصمة قبل أن تغرُب الشمس، فأسرعنا إلى السيَّارات التي تقلنا، واتجهنا صوب أسمرا، وهاجس خفي يقول: ربَّما لحقت بسيارتك تلك قذيفة طائشة تكون بعدها قد ذهبت في طريق الرحلة الأبديَّة، وليس العودة إلى العاصمة! وازداد هذا الهاجس عندما توقفت السيَّارات الثلاث في موقعٍ لا يبعُد كثيراً من نقطة انطلاقنا، وطلب منا الاختباء قليلاً، وفجأة سمعنا صوتَ انفجار

ضخم، وبعد أن هدأ، قيلَ لنا إن هناك طائرتي ميج تحومان في المنطقة وألقتا بحمولتيهما في مكان ما.. علمنا بعدئذٍ من موقع آخر توقفنا فيه لعدة دقائق، أن القذائف سقطت على قرية تُسمَّى "يقنقنا" وجرحت بعض المواطنين. كان تعليق الجنود الموجودين في الموقع أن ذلك فعلٌ يائس، جاء كردِّ فعلٍ للهزائم التي حدثت في محور "ظُرُونا".

في رحلة العودة، وعلى مدى الطريق الذي قطعناه من قبل صوب أسمرا، كنتُ قد تأكدتُ في قرارة نفسي - بعد أن اشتعلت المعارك في عَصَبْ، ومِن ثَمَّ ظُرُونا- بأن الحرب التي بدأت كمشكلة حدوديَّة في منطقة "بادِمِي" قد تحوَّلت إلى حربٍ أخرى ذات أجندة خفيَّة، وقد طرأت عليَّ هذه الهواجس سلفاً قبل عام، وتحديداً بعد أيامٍ قلائل من بدء الحرب الحدوديَّة، حينما قصفت إثيوبيا مطار أسمرا، وقامت إريتريا بقصف مطار ميكلي، إلاَّ أن تلك الهواجس آنذاك كانت لها مبرِّراتٍ أخرى لم ترْقَ إلى درجة اليقين في تحوُّل أجندة الحرب.

في الطريق إلى أسمرا - بعد أن بدأت الشمس في المغيب- استهلكتُ الوقت في الحديث إلى الزميل المخضرم "فولكارد ويندفير"، وهو ألماني الجنسيَّة ويُراسل مجلة 'دير شبيجل' من القاهرة لأكثر من رُبع قرنٍ من الزمان، ويرأس في ذات الوقت جمعيَّة المُراسلين الأجانب في مصر، ويتحدَّث اللغة العربيَّة بطلاقة، تشوبها أحياناً اللهجة العاميَّة المصريَّة، وكان يحكي لي عن تجاربه في هذا الحقل في كثير من البلدان التي زارها، وكان بعضها مثيراً يشد أعصاب مستمعه، وبعضها مُمتعاً وفَكِهاً، وقد أضفت عليه مهنة الصحافة التي امتهنها قرابة نصف القرن شيئاً من الخبرة المُحصَّنة التي تجعل من يمتلكها يرى الأمور بنظرة أكثر واقعيَّة وأعمق حساً، وقد توطدت العلاقة بيننا، خاصَّة أن زياراته لإريتريا قد تكرَّرت.

كان "فولكارد" في حديثه يحاول دائماً البحث عن الأصابع الأجنبيَّة في المشكلة، ويقول لي: «**إن تجاربي في العالم الثالث علمتني ذلك**»، وكنتُ أوافقه فيما ذَهَبَ إليه، لكني قلتُ له ذات مرَّة: «**إن البحث عن هذا الإصبع في هذه المشكلة بالذات، هو أشبه بالبحث عن الإبرة الضائعة في كوم من القش**». وكان دائماً ما يختتم حديثه في موضوع ما بحكاية موقف طريف، فهُو يتمتع بروحٍ مرحة.

عندما اقتربنا من أسمرا بعد نحو ساعتين من المسير، كان الليل قد غطى المدينة، فبَدَت أنوارها تتلألأ، وتبدو من بعيد كمدينة بسيطة تعيش الحياة بشيءٍ من الوجع الإنساني، وعندما وصلنا الموقع الذي انطلقنا منه، كان عقلي يحاول المواءمة بين نقيضين: مناظر الموت المجَّاني التي رأيناها في محور "ظُرونا"، ووداعة هذه المدينة التي تتشبَّث بالحياة!

مارس (آذار) ١٩٩٩

"زَالَ امبسَّا".. الجبهة الصامتة

"إنَّ أعظَمَ دَرَجَات المَهَارَة العَسْكَرِيَّة هِيَ تَحطِيمُ مُقَاوَمَة العَدُوّ بدون قِتَال"

المفكر الإستراتيجي الصيني "صن تزو"

لم تستعر المعارك في "زَالَ امبسًا" إلاَّ في الأيام الأولى للحرب في عام ١٩٩٨، وظلت بعدئذٍ هادئة، ولم تشهد قتالاً حتى نهاية الجولة الثانية، رغم أنها الجبهة الأكثر تردُّداً في وسائل الإعلام في تلك البدايات.

عندما قرَّرنا زيارتها جاء التوقيت في خِضَمِّ أنباء عن حشود إثيوبيَّة تنبئ بحُدُوث معركة فاصلة.. و"زَالَ أمبسًا" تُعتبر المِحوَر الثاني الأقرب إلى العاصمة أسمرا بعد "ظُرُونا"، فالمسافة لا تتعدَّى ١٦٠ كيلومتراً، مع فارق أن الطريق كله مُسفلت، قطعناه في ساعتين تقريباً لأنه كثير الالتواء، وظلت السيَّارتان اللتان تحملان عدداً قليلاً من الصحفيين - مقارنة بالذين رافقونا إلى الجَبَهَات الأخرى- تشق الطريق وسط جبال شاهقة صعوداً وهبوطاً ودوراناً، بصورةٍ تبدو وكأنما المرء يمارس لعبة صعبة من ألعاب السيرك.

توقفنا قليلاً في مدينة "عدي قيح"، وهي تتوسَّط المسافة تقريباً بين العاصمة و"زَالَ امبسًا"، تناولنا بعض المرطبات في مقهى على الطريق، وكان برفقتنا السيد "حقوس وُلدو" من وزارة الخارجيَّة، الذي يتمتع بسعة صدرٍ مطلوبة في مثل هذه المُهمَّات، وهو الذي رافقنا في عَصَبْ أيضاً، ومعنا البروفيسور "روي باتمان"، الذي ظلَّ يحكي لنا عن ذكرياته في هذه المناطق، والتي كان موجوداً فيها أوائل الثمانينات، إبان حرب التحرير الإريتريَّة الأولى، وكان مهتماً بذلك الصِراع، وكتب فيه كثيراً.. أراني خاتماً فضياً في يده، وقال لي بشيءٍ من الفرح الطفولي، إنه اشتراه من صائغ ما في هذه المدينة، فأصبح يمثل له ذكرى عزيزة، وتساءل قبل أن ينتظر الإجابة، ما إذا كان هذا الصائغ حياً أم ميّتاً؟! وقال لي: **«هذه المدينة تغيَّرت كثيراً، لا أستطيع تبيُّن المكان الذي اشتريته منه».**

بدا لي أن البروفيسور "باتمان" في العقد السادس أو يزيد قليلاً من عمره، لكنه ما يزال نشطاً، وقد لاحظتُ أنه يحمل آلة صغيرة في يده يفتحها من حين لآخر وينزوي جانباً ويتحدَّث فيها، وعندما سألته من باب حُبِّ الاستطلاع، قال لي إنه تعوَّد على طريقة التسجيل منذ زمنٍ طويل، ولا يستعمل القلم في نقل وقائع ما

يراه، لكنه يعود ليُفرّغ أشرطة التسجيل لاحقاً، ونَصَحَني بأن أتبع هذه الطريقة، فقلتُ له بما معناهُ في سلوكنا التقليدي: «**كل شيخ وله طريقته**»!

أتخيّلُ "باتمان" عندما كان يُحدّق في الأشياء والأمكنة على جانبي الطريق، فهو يقارن بين صورتين: إحداهما مضى عليها عقدان من الزمن تقريباً، وتقبع في ذاكرته، والأخرى، ماثلة أمام عينيه. وكلاهما تصطرعان وتخلقان له مناخاً خاصاً يمور في دواخله. ذلك جعلني أتساءلُ بيني وبين نفسي - متشائماً ومتفائلاً- إن كنتُ سأعود يوماً بعد سنين عدَّة لتجري ذات المقارنات في ذهني.

كُنا قد وصلنا موقعاً بعد أن فارقت السيَّارة الطريق المُسفلت لمسافة تبعُد نحو بضعة كيلومترات تقريباً، حيث رافقنا أحد المسئولين، وعُدنا مجدَّداً للطريق المُسفلت إلى أن وصلنا مدينة "زَالَ امبسَّا"، وشأنها شأن أي مدينة أصبحت تقع تحت دائرة الخطر، فقد قامت السُلطات الإريتريَّة بتهجير سُكَّانها إلى أماكن أكثر أمناً، ولذلك وجدناها خالية، بعضها تهدم بفعل القصف المدفعي الذي وقع العام الماضي، وكان عدد سُكَّانها يزيد على العشرة آلاف مواطن. بعد أن سِرنا مسافة قليلة، انحرفت السيارة نحو الشمال، وقال لنا مرافقنا: «**الآن نتجه نحو الجبهة**».. أما الطريق المُسفلت الذي فارقناه، فهو يستمر كذلك إلى أن يصل مدينة "عدي جرات" الإثيوبيَّة، حيث تبعُد من النقطة الحدوديَّة نحو ٣٠ كيلومتراً فقط.

بالطبع، كان هذا الطريق هو الشريان الذي يربط إقليم التيغراي بجنوب إريتريا، ولهذا كان سالكاً فيما مَضَى بالمواطنين والشاحنات التجاريَّة التي تحمل السلع المُتبادلة، ولكنه منذ أن اندلعت الأزمة ظلَّ غير مطروق، إلاَّ من بعض المرَّات حينما تطأه أقدام أرتالٍ من الإريتريين المُبعدين، الذين يعبرونه سيراً على الأقدام، أو الإثيوبيين الذين يعودون إلى بلادهم طوعاً، بعد أن تعسَّر بهم الحال المعيشي وأورثتهم الحياة ضنكاً..

كلما رأينا شيئاً مدمّراً قال لنا مرافقنا، إن ذلك من آثار حرب العام الماضي، وأكَّد أن هذه الجبهة تعتبر الأكثر هدوءً منذ تجدُّد المعارك، ولم يحدُث فيها أي شيء، سوى قصف متقطع من حين لآخر، وقد اعتادوا عليه.

وصلنا إلى موقع تركنا فيه السيَّارتين، والغريب أنه لم يتم هذه المرَّة إخفاء معالمها، مثلما حدث في الجبهات الأخرى، ذلك انعكس علينا اطمئناناً. وبدأنا السير على الأقدام، وما أن تحرَّكنا لمسافة مائة متر، حتى بدأ القصف الإثيوبي على الموقع بمدافع الـ"مورتر"، فأشار علينا مرافقنا باللجوء إلى موقع دفاعي قريب، دخلناه مذعورين، وبعد فترة قليلة شَرَعنا في اختلاس النظر عبر كوَّاتٍ صغيرة، أحسبُها خُصِّصت لتهوية الخندق الدفاعي، فكانت القذائف ترتطم بالصخور المتمدِّدة فتُحدث دوياً هائلاً، بعضها يسقط في بطن الوادي المنبسط، الذي تحيط به الجبال من ثلاث مواقع، وتثير غباراً كثيفاً، وكان ذلك كله لا يبعُد من المكان الذي التجأنا إليه أكثر من ٣٠٠ متر.

على مدى الساعة التي استمرَّ فيها القصف، كان الهلع بائناً على كل الوجوه، عدا المُقاتلين الذين ظلوا يُهدِّئون من روعنا، ويقولون إن ذلك أمرٌ ألفوه بصورة دائمة، ولكنه غير مُجدٍ.

بعد أن هدأ القصف، طُلِبَ مِنَّا التحرُّك فرَّادى، وبسرعة، وظهورنا محنيَّة إلى الأرض، كمن يبحث الواحد منا عن شيءٍ ضائع، فمَرَرْنا على عدَّة نقاط دفاعيَّة مُبعثرة على سفح الجبل، ومتخذة شكل الصُخور نفسها، ولهذا لا نتبيَّنها إلاَّ عندما نحاذيها ونسمع همهمة الجنود المقاتلين تنبعث من داخلها.

بعد حوالي كيلومتر واحد تقريباً، وصلنا إلى خط الدفاع الأمامي، وهناك أدركنا لماذا بدأ القصف الإثيوبي ساعة وصولنا. ذلك لأن الدفاعات الإثيوبية توجد على سفح جبل آخر أكثر علواً من الجبل الذي توجد فيه الدفاعات الإريتريَّة، ولذلك يسهُل رصد أي حركة تحدُث في هذا الجانب، وخاصَّة بطن الوادي، حيث أن الداخل إلى عُمق الجبهة لابُدَّ وأن يمُرَّ بمُقدِّمَتِه.

كم كان الأمر مثيراً في خط الدفاع الأوَّل، عندما رأينا المسافة بين الدفاعين الإثيوبي والإريتري، في بعض المواضع بين الجبلين، لا تزيد عن مائتي متر، والمسافة التي تفصل بين الطرفين ليست كلها في خطٍ مستقيم، فالدفاع الإريتري مبنيٌ في شكل سُور أيضاً، مثل ذلك الذي رأيناه في عَصَبْ، وهو يلتف تحت الجُزء الأسفل من الجبل، وفي بعض المواقع تتراوح المسافة الفاصلة بين الطرفين من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ متر، وهناك أشجار طويلة وحشائش كثيفة شديدة الخُضرة تغطي المساحة الفاصلة، وقيل لنا إنها مليئة بالألغام، وهذا ربَّما فسَّر عدم تقدُّم أي طرفٍ نحو الآخر. وكانت هناك بعض الحيوانات الأليفة هائمة في تلك المساحات الخضراء، وأثناء وجودنا سمعنا صوت انفجار ثلاثة ألغام على التوالي، كانت تلك الحيوانات قد وطأتها.

وقفنا على آثار المعارك الماضية، كانت بعض المُنشآت قد تحوَّلت إلى أطلالٍ، حيث توجد في القمَّة كنيسة دَمَّرَ القصف الإثيوبي أجزاء منها، ومن أعلى أيضاً نظرنا إلى قرية تسمَّى "لغات"، وقد اتخذت وضعاً وسطياً بين الدفاعات في أسفل الوادي، وبدت من بعيد مُدمَّرة تماماً، وهي لن تكون إلاَّ كذلك، لأنها تقع في مرمى نيران الطرفين.. ظللنا فترة من الزمن في تلك المواقع الأماميَّة، وكان الجميع مندهشين لهذه الجبهة التي يكاد الطرفان أن يكونا فيها متلاصقين تماماً.

عند الهبوط من القمَّة، كان علينا التوقف في أكثر من موقع دفاعي، وذلك لإصرار المُقاتلين على ضيافتنا بقهوة تُعَدُّ وفقاً للطقوس الإريتريَّة، وهذه الطريقة تأخذ وقتاً طويلاً.. كان المقاتلون خلالها يسألون الزُملاء عن انطباعاتهم بما تسنَّى لهم من لغة إنجليزيَّة بسيطة، ثم يتبادلون الأنس فيما بينهم باللغة التيغرينيَّة.

في ذلك الموقع، كان الجميع مشدودين لمقاتلٍ يسرد قصَّة طويلة، وكان ينفعل أحياناً في السَّرد، ويأتي بحركات من يديه وعينيه وفمه، فكان ذلك مثار اهتمامنا، رغم الجهل باللغة، فسألتُ مرافقنا عمَّا يحكي، فقال: «**إن هذا "الحكواتي" قد قَدِمَ من جبهة أخرى كانت قد شهدت معارك ضارية، وهو يحكي عن مواقف حدثت أثناء وجوده هناك، فالقيادة العسكرية الإريتريَّة تقوم من فترة إلى أخرى بتحويل جنودها المُقاتلين من موقع إلى آخر لاعتباراتٍ ميدانيَّة درجوا عليها في الماضي**».

كان هناك تآلف بين المُقاتلين أحال أجواء الحرب الكريهة في الجبهة إلى شيء آخر، تلمس فيه كأنما الجميع يُمارسون عملاً طبيعياً، رغم أن حالة اللاحرب واللاسلم - ولو إلى حين- كما هو الحال في هذه الجبهة، يمكن أن يصيب الإنسان بالكآبة والملل والضجر. ولهذا تبقى تجربة حرب التحرير بالنسبة للإريتريين زاداً اغترفوا منه الكثير من العِبَر العسكريَّة والسيكولوجيَّة والتعبويَّة.

كانت الشمس قد بدأت تميل نحو الغروب، فأشاعت منظراً ساحراً على الموقع كله، وقال لي أحد الزملاء، الذي افتتن بالمنظر: «**لولا الحرب، لكان هذا المكان موقعاً سياحياً جذاباً**». وقلتُ له: «**لولا الحرب، أشك في أنك يمكن أن تأتي إلى هذا المكان**»!

عندما يمضي الإنسان بعض الوقت مع المقاتلين في الجبهات، يشعر أنه نفسياً انخرط في ذلك الواقع، وأصبح جزءً منه، ولذلك عندما قرَّرنا العودة، كانت بنا رغبة للبقاء لفترة أطول، فربَّما يتيح ذلك معرفة كثير من دقائق الأمور، وبالقدر نفسه تكون الزيارة الخاطفة أشبه بنزهة ترفيهيَّة، تثير المواجع أكثر مما تطفئ أوار الرغبة الجامحة في الإحاطة بكل شيء، حتى ولو صَغُرَ شأنه.

غادرنا الموقع وكأنما الغبار الكثيف الذي نتج عن حركة السيارة قد أسدل الستار على مسرحيَّة دراماتيكيَّة، تساوت فيها مشاعر الضحك والبكاء، لحربٍ تقول كل القرائن إنها: «**حربٌ عبثيَّة بسيناريو واحد، اسمه "الانتقام"**»!

في رحلة العودة، ليس من شيءٍ يُثير الفضول، وتكون الأسئلة اليتيمة هي ذات الأسئلة، والانطباعات المضطربة هي ذات الانطباعات، والمشاعر المجروحة هي ذات المشاعر، لذلك شعرتُ بأن الحديث أصبح باهتاً مع الزملاء.. لا لون له ولا طعم ولا رائحة، فانزويتُ في المقعد الخلفي للسيارة، وآثرتُ الصَّمت، إلى أن لاحت لنا على البُعد أضواء العاصمة أسمرا.. هذه المدينة التي ينتابني إحساسٌ عميق كلما قدِمنا إليها من الجبهات، وهو: الرغبة في تقيؤ شيء كريه، اسمه الحرب!!

أبريل (نيسان) ١٩٩٩

الجَبهَة الدائريَّة "الجُهنميَّة"

"...كَلِمَتي التي تخرُجُ مِنْ فَمِي لا تَرجعِ إليَّ فارغَةً..."

النبيُّ أشْعِيَاء (عليه السلام) - العَهْدُ القَدِيم ٥٥:١١

كانت المُعايشة الميدانيَّة لهذه الحرب مُنذُ اندلاعها في جبهاتٍ مُتنازَعٍ عليها بين البلدين، قطعناها جواً وبراً، ووقفنا على أحداثها من الزاوية العسكريَّة والإنسانيَّة معاً، وقدَّمنا وصفاً للمواقع من الناحية الجُغرافيَّة، في محاولةٍ لأن نضع القارئ في المناخ نفسه، وكان الظن أن الحرب - وهي سجالٌ بين الطرفين- ستنحصر وقائعها في ذلك النطاق، ولكن حين اندلاع الجولة الثالثة، بدأت الأحداث والأجندة تتغيَّر بصورة مُذهِلة يصعُب مُجاراتها، ففي الحدِّ الأدنى وجدنا أنفسنا نزورُ جبهاتٍ غير مُتنازَعٍ عليها، ذلك لأنها ببساطة تقع داخل العُمق الإريتري، ولا أدري إن كان وصف "جبهة" يُجسِّد تلك الحالة أم لا.

كنا نزحفُ نحو جبهات القتال على الحدود، فإذا بالجبهات تزحف نحونا، بعد أن شقت القوَّات الإثيوبيَّة طريقها في الأراضي الإريتريَّة، وتحوَّل النزاع إلى غزوٍ!

عندما قامت القوَّات الإثيوبية بالتوغُّل، واحتلت مناطق ومُدُن وبلداتٍ إريتريَّة، أصابت الدهشة والذُهول المُواطنين في الداخل، وقابلها صمتٌ مُريب في الخارج، وبالمعنى المادي الملموس، لم يكن ما أقدَمَت عليه استباحةً لأرضٍ، وإنما استدعاء لماضٍ مليء بالآلام والأحزان والمِحَن، فكان التشريد والنُزوح ورحلات اللجوء مُجدَّداً، وكان القتل والترويع لمواطنين أبرياء، وكان الدمار للمنشآت العامَّة والممتلكات.. مشاهد مأساويَّة فطرت قلب كل من تابعها على الأجهزة المرئيَّة، ناهيك عن مُعايشتها على أرض الواقع.

أشهدُ على المستوى الشخصي، أن أكثر المشاهد قسوةً وإيلاماً في نفسي، هي تلك التي يتعرَّض لها المواطنون الأبرياء، ذلك ربَّما لأنني عايشتُ سيناريو مماثلاً في زمانٍ مضى، وكان إبان الغزو العراقي لدولة الكويت، التي كنتُ أعملُ وأعيش فيها آمناً، حتى وجدتُ نفسي أنزحُ عنها ذات يومٍ في رحلة قسريَّة مع عائلتي الصغيرة، وفي ظروفٍ قاسية، زادها معاناةً لمسافة امتدَّت لألفي كيلومتر بالطريق البرِّي حتى مدينة العقبة الأردنيَّة، حيث يوجد معسكر إيواء خُصِّص للنازحين الذين شرَّدهم الغزو، ولهذا فإن ما حدث بالوقائع التي شهدتُها جعلَ أيضاً

ماضياً اندثر يستيقظ في ذاكرتي، وحرَّضني على التأمُّل في مصير جُمُوع المُواطنين الأبرياء كلما مثلوا أمام عيني، وأخلُصُ إلى أنَّ وراء كل واحدٍ منهم قصَّة، وذلك ما يضاعف من وقع المأساة بحق.

على مدى شهرٍ كامل ظَلَّ رتلٌ من الصحفيين - وأنا بينهم- يجوب الجبهات المختلفةَ على طول الحدود وداخل الأراضي الإريتريَّة، وقد لاحظتُ أن عددهم هذه المرَّة ازداد أكثر مِمَّا كان الأمر عليه في الجولات السابقة، كما أنه تنوَّعت جنسيَّاتهم، حتى تحسب أنهم جاءوا من بقاع الأرض جميعها، وللمُفارقة، فالحروب أيضاً تُغري البعض برُكوب الصِّعاب لرُؤية ما تفرزه من مآسٍ، وذلك أمرٌ بالطبع يفتح شهية أي وسيلة إعلاميَّة.

تكرَّرت الزيارات للمواقع، مُثنَّى وثلاث ورُباع، وفقاً لطبيعة المعارك التي لم تهدأ لحظةَ، حتى نالَ التعب والإرهاق من الذين يُمسِكون بالأقلام ويقبضون على كاميرات التصوير، وكانوا يتساءلون: «كيف حالُ الذين يضغطون بأصابعهم على الزناد ليل نهار في هذه الحرب العبثية؟!»..

عندما تخرُج قافلة السيَّارات الـ"لاندكروزر" حاملة جُموع الصَّحفيين من العاصمة أسمرا في اتجاه أي من المواقع، كانت الأشياء تتكرَّر أمامي، حتى بِتُّ كَمَن يحفظها عن ظهر قلب، دون أن يُمعن النظر فيها، وكثيراً ما كنتُ أشعُرُ بأن تلك الجبال المتناثرة - التي تكثُر على الأرض الإريتريَّة- قد ملت الخرس الذي جعل منها مجرَّد كُتلٍ صمَّاء، لكنها أصبحت شاهدة - إن نطقت- على ميلودراما الحروب التي شَهِدتها جُغرافيا هذه المنطقة على مدى أكثر من قرن من الزمان.

إن كان ثمَّةَ شيء تغيَّر في البشر الذين يقابلونك على طول الطريق، وفي المُدُن والقُرى الصغيرة، فهو طغيان الزِّي العسكري، للدرجة التي تكاد تتيقن فيها بأن إريتريا كلها أصبحت ثكنة عسكريَّة، وفي هذا المناخ لا بُدَّ أن تأخذك الشفقة على من يتوكأ على عُكَّازةٍ ويحمل على كتفه بندقية كلاشنكوف، وتتساءل في سِرِّك: «كم يا ترى مِن السنوات عاشها هذا الرَّجُل في سلامٍ من جُملة سنوات عمره الطويل؟!».

لم تكن الأمور تجري دون مخاطر، ففي كل جبهة كانت تحدُث مواقف تجعل القلوب تنخلع من مخابئها، ولعلَّ أقسى تجربة تعرَّضنا لها كانت في "زَالَ امبسًا" على الجبهة الوُسطى، إذ كاد أكثر من ثلاثين صحفياً أن يكونوا في عداد ضحايا هذه الحرب، فهي جبهة سَبَقَ أن وصفتها بـ"المَصْيَدَة"، فقد انهال القصف المدفعي المُكثف حال دخول السيَّارات التي تحمل الزملاء - رغم تقليصها لثلاث- حُشروا فيها حشراً، مِمَّا حدا بها أن تُسرع نحو مدينة "زَالَ امبسًا" بسرعةٍ جنونيَّة، وهَرَعَ الجميع للاحتماء ببقايا جُدران المنازل، علماً بأنها لا تكفي لاتقاء شرور القصف، وعلى مدى أكثر من ساعة، احتار الجميع فيما يمكن عمله، حتى اهتدى المسئول إلى فكرة أن تخرُج السيَّارات واحدة تلو الأخرى بطريقٍ خلفي غير مُسفلت، وهذا ما حدث بالفعل.. وما كادت آخر واحدة تبارح مكانها حتى

سقطت قذيفة أحدثت دوياً هائلاً في ذات الموقع، وكانت تلك بحقٍ تجربة مثيرة، لا تخلو من مخاطرة حمقاء، إذ اتضح لنا أن القوّات الإثيوبيَّة التي ترابط دفاعاتها فوق جبلٍ مُطِلٍ على المدينة، تكشف كل حركات وسكنات ما يقع أمامها، نسبة لانخفاض المكان.

كان غريباً أمر "زَالَ امبسَّا" هذه، فقد زُرناها في بداية الحرب وكانت مجرَّد أطلالٍ تشكو حظها العاثر، ومرَّة ثانية في الجولة الثالثة، وقد انسحبت منها القوّات الإريتريَّة إلى ما خلف المدينة، ورابطت على مشارف مدينة "صنعفي"، ومرَّة ثالثة كانت قد انسحبت من تلك المواقع وأخلت مدينة "صنعفي" نفسها من ساكنيها، ورابعة بعد معركة ضارية بين الطرفين اضطرَّت فيها القوّات الإثيوبيَّة المُتقدِّمة إلى إخلاء مواقعها من قمَّة جبل "أمباسيرا" (أعلى قمَّة جبل في إريتريا)، وصعدنا إلى قمَّة جبل "عربتكلا"، الذي ترابط فيه القوّات الإريتريَّة وتقع مدينة "صنعفي" على سفحِهِ الخلفي.. المُفارقة أنه من قمَّة ذلك الجبل، كنا نرى الدفاعات الإريتريَّة والإثيوبيَّة حيث لا يفصل بينهما في بعض المواقع سوى بضعة أمتار، وبالطبع كان لا بُدَّ أن يتساءل من يُشاهد ذلك عن أسباب عدم تقاتُل الطرفين، وهُما يقفان على مقرُبة من بعضهما البعض؟! وكانت الإجابة: استحالة ذلك من الناحية العسكريَّة، وإن بدا نظرياً فيه شيء من المنطق.

من الطرُق الجديدة التي سلكناها في هذه الجولة الثالثة من المعارك، تلك التي تؤدِّي إلى جبهاتٍ غير مُتنازع عليها، أو بالأحرى حيث توغَّلت القوّات الإثيوبيَّة في العُمق الإريتري.. أمكننا الوصول إلى مدينة "عدي خالا" وقد نزح عنها سُكَّانها بعد أن استهدفها القصف المدفعي الإثيوبي.. ثم ذهبنا إلى مدينة "بارنتو"، حاضرة إقليم القاش بركة، عبر الطريق الذي يخرُج من أسمرا، مروراً بمدينة "كرن"، فـ"أغوردات" ثم "بارنتو"، وكُنا قد وصلناها في اليوم التالي بعد المعركة التي دارت مع القوّات الإثيوبية لإجلائها عن المدينة.. لم يكن ثمَّة شيءٍ يسترعي الانتباه، سوى أن القوّات الغازية رحلت عنها بعد أن حملت منها كل شيءٍ عدا جُدران المنازل، أما المُنشآت، فالذي كان يسُرَّ الناظرين منها أصبح مجرَّد أعمدة، بعد أن تمَّ تدميرها بالكامل.

إذاً، فهي حربُ أحقاد، كما أجمَعَ الذين شاهدوا تلك المناظر، وكُنا عند مغادرتنا لتلك المدينة في نهارٍ قائظ الحرارة، رأينا مجموعاتٍ من المواطنين تتجه صَوْبَ المدينة مشياً على الأقدام، وهُم الذين هربوا إلى المناطق المجاورة ساعة الغزو، بدا أنهم لم يستطيعوا الصَّبر طويلاً حتى يتم تطهير المدينة من الألغام الأرضيَّة، فقصدوها بُغية تفقد مُمتلكاتهم التي تركوها خلفهم، وآلمني خاطرٌ شارد وأنا أتفرَّس وُجُوهَهُم بأنهم بعد كُلِّ تلك المسيرة المُضنية لن يجدوا سوى بقايا ذكرياتٍ معلقة علي جُدران منازلهم.

ذهبنا إلي "تَسَنَيْ"، المدينة التي ترقد في أقصي الغرب الإريتري، وكانت تلك الرحلة الثانية.. وصلنا جواً بطائرة هليوكوبتر، ورُكوب مثل هذا النوع من

الطائرات هُو في حدِّ ذاته تذكرة بالحرب وظروفها، فليس الأمر مثلما هو في الطائرات المدنيَّة، حيث إجراءات السلامة الروتينيَّة تُؤدِّيها أمامك مضيفة أنيقة لا تمَلّ ما تفعله وتكرِّره يومياً.

كُنا في "تَسَنَيْ" ساعة تحريرها من القوَّات الإثيوبيَّة، ورغم أن المعركة لم يمض عليها سوى ساعاتٍ، إلاَّ أن الجثث المتناثرة على الجبال كانت قد بدأت في الانتفاخ من شدَّة الحرارة، ولهذا طغت على المكان تلك الرائحة الكريهة المُميِّزة لبَني البشر، فأثارت الغثيان عند البعض، والتأفُّف والاشمئزاز لدى البعض الآخر، وكان ذلك - على أيِّ حالٍ- هو واقع تلك الحرب اللئيمة، ولا أدري كيف تسنَّى لنا التعامُل مع ذاك الواقع دون أن تتحرَّك فينا ذات المشاعر الأولى التي تنتاب المرء عندما يرى الموت مُجسَّداً في جُثثٍ تمزَّقت واحترقت وتقطعت أشلاء؟!

مَن شَاهَدَ مثلي حال هذه المُدُن في زمن السِّلم، ويراها في ذلك الحال في زمن الحرب، يصعُب عليه أن يقارن بين الشيء ونقيضه، ولهذا فإن لهثنا المُتواصل في صُعُود الجبال لرُؤية وقائع ما جرى، ربَّما كانت المُعاناة فيه هي خيرُ مُعينٍ لنا في عدم إعطاء العقل سانحة للتفكير أو التأمُّل، فيُصبح البعض منا أشبه بآلة حمقاء تُنجِز عملاً موكولاً لها.

اتجهنا صوب "عَصَبْ" بذات الطائرة الهيليكوبتر، حيث استغرقت الرحلة نحو ساعتين من الزَّمن، وقفنا خلالها على انسحاب القوَّات الإريتريَّة في داخل أراضيها حتى أصبحت دفاعاتها على بعد ٣٧ كيلومتراً من المدينة التي تضُم الميناء.

كُنَّا قد وصفنا في زيارتنا الأولى لها العام الماضي وضعيَّة الدفاعات التي اتخذت شكل السُّور، ورُصَّت حجارته بطريقة تدُل على صبرٍ مُدهش، ولهذا كان الانسحاب منها أمراً ثقيلاً على النفس، ولا أدري إن كان كذلك في نفوس الذين نفذوه أم لا؟!

كان ذلك هو المشهد الوحيد الذي تغيَّر في تلك الجبهة، وما دونه يقف ساكناً يتنفَّس الأزمة بصمتٍ مثير، وفي الدفاعات الإريتريَّة كان التأهُّب واضحاً.. الأيدي على الزناد.. والعيون تحدِّق في الفضاء الواسع، حيث لا تضاريس جبليَّة يرتدُّ منها البصر.. لقد كان الواقع يُنبئ بحُدُوث معركة فاصلة كبيرة، وبالطبع بعضنا تمنَّى أن تحدُث حتى ينقُل وقائعها، إذ لا يمكن آنئذٍ للعاطفة أن تُنازِعَ المِهنة بعض غاياتها، وتظل "عَصَبْ" كما ذكرنا هدفاً إثيوبياً - إن سلماً أو حرباً- وذلك لا علاقة له بهويَّة النظام الذي يتسنَّم سُدَّة الحُكم، فلن يهدأ للحاكمين بالٌ إن لم يُحققوا أشواقهم وأمانيهم في هذا المنفذ/ الذي يمنح الحياة ويضمن استمراريَّة البقاء.

المعركة التي توقعناها لم تحدُث خلال وُجودنا، وقد انطلقت رُصاصتها الأولى بعد مغادرتنا بيومين، حيث دار قتالٌ عنيف لم تشهده تلك الجبهة من قبل، فاتنا أن نشهده أو نعود مجدداً للوقوف على ما خلفته تلك المعركة من كوارث

بشريَّة وماديَّة. وبالطبع، لم يجد الإثيوبيون بُغيَتهم في الوصول إلى الميناء لفرض واقعٍ جديد يُعقِّد من طبيعة المشكلة.

تجدُر الإشارة - كما ذكرت آنفاً- إلى أن الجولة الثالثة من الحرب استقطبت عدداً كبيراً من الصَّحفيين بوسائل إعلاميَّة تعدَّدت أنواعها - عدا إعلام المنطقة العربيَّة- وبعض أولئك كانت زيارته للمرَّة الثانية أو الثالثة، وآخرون جاءوا لأوَّل مرَّة، وهذا التدفق أتاح لنا تجاذُب أطراف الحديث في المسافة بين العاصمة والجبهات، أو في المواقع المختلفة، ومنها تعرَّفتُ عن كثَب على العقليَّة الغربيَّة - أو الأوروبيَّة- التي تتعامل مع قضايا المنطقة، وبالذات القضيَّة التي نحن بصددها.

بلا مواربة، قد يندهش المرء من الاستنتاجات المُحبطة، إذ غالباً ما يأتي الواحد من هؤلاء وهو خالي الذهن من المعلومات الأساسيَّة التي تعينه على فهم طبيعة المُشكلة، وجميعهم على قلب رجُلٍ واحدٍ في البحث عن الإثارة التي يفتعلونها أحياناً إذا لم يجدوا ما يُلبِّي رغائبهم. وكثيراً ما أجدُ نفسي ميَّالاً إلى اللامُبالاة أو الاستياء أو الضحك المكتوم إزاء أسئلةٍ يطرحونها، ويُفترض أن تكون من البديهيات، ومع ذلك فهناك قلة - وهي استثناء- تحيط بقدرٍ لا بأس به من الموضوع، لكن الغلبة الغالبة سيطرت عليها عقليَّة السَّائح الذي ينظر إلى الوقائع من خلال عدسة صغيرة ليطبعها في ذاكرته.. وأيضاً للبعض مآرب أخرى!!

بينما المعارك مشتعلة على الجبهات، بدأت السُّلطات الإريتريَّة تعيش قلقاً آخر مستمداً من وضعيَّة الإثيوبيين المتواجدين على أراضيها، وخَشِيَت أن ينفد صبر بعض المواطنين، فيقومون بأعمال انتقاميَّة بعد الغزو.

أسقطت السُّلطات الإريتريَّة نهجها الذي حافظت عليه منذ بدء الأزمة، وقضى بعدم طرد الإثيوبيين، مثلما فعلت أديس أبابا، فعَمِلت على فرزهم في معسكراتٍ، وفصلتهُم عن مُواطنيها النازحين من المُدُن التي طالها الغزو الإثيوبي، ثم بدأت في إرسالهم على دفعاتٍ بإشراف هيئة الصليب الأحمر الدولي، وقالت إن هذا الإجراء يهدف إلى المحافظة على سلامتهم.(١) إذاً، فقد دخلت الحرب في طورٍ لا يعرف المُسلَّمات، وليس فيه أدنى نوع من المثاليَّة.

في تلك المواقع دائماً ما أصادِفُ وُجوهاً عرفتُها في أزمنة السِّلم في العاصمة أسمرا، ويُدهشُني أن معالم البعض تغيَّرت وامتزجت قسماتُهُم بمناخ الحرب الكئيب.. ومن بين هؤلاء، أحدهم أعرفه تماماً، وأعلم أن مهنته هي تزويد البراعم واليافعين بالعلم والمعرفة، ولكن ظروف الحرب فَرَضَت عليه أن يضع "الطبشور" جانباً، ويحمل بدلاً عنه بندقية "الكلاشنكوف".. جلستُ أستمع إليه وهو يُحدِّثني عن مشاعره وانطباعاته ومُشاهداته لأحداثٍ كان الموت فيها بالنسبة له أقرب من حَبْلِ الوريد، فآثرتُ أن أفسِحَ له هذه المساحة لصِدقِ قوله ودقة ملاحظاته..

قبل أن يبدأ حديثه، بدا يُحدِّق طويلاً في الفضاء، حتى ظننتُ أنه يبحث عن شيء مفقود.. فقال: «**استُدعيتُ إلى جبهة "ظَرُونا" بعد سقوط "بارنتو".. وبعد**

ذلك الحدث الجلل، كُنتُ أشعرُ وأنا في أسمرا بأن القوَّات الإثيوبية ستصل إلى العاصمة، لكن هذا الإحساس ذاب تماماً بعد وصولي إلى الجبهة.. عندما بدأت المعركة، انتابني خوفٌ شديد، وكان ذلك شعوراً طبيعياً، لكن لحظة الخوف تلك عُمرُها في الوقت الذي انطلقت فيه الرُصاصة الأولى من فُوَّهة البُندُقِيَّة وحتى الهدف.. هناك استرخصت الحياة تماماً، وسيطرت على كياني حالة قَدَرِيَّة أقرب إلى أحاسيس الصوفيين، وهذا أمرٌ يُوفره مناخ الحرب نفسه، حيث يتحوَّل المكان إلى كتلة من النيران والدخان الكثيف، وأنت لا ترى أي شيء غيرهما».

توقف فجأة، وبدا أيضاً كمَن يبحث عن شيءٍ ضائع في الأفق، واستطرد بعد أن تنهَّد بصوتٍ مكتوم، كان أقرب إلى الأنين: «كانت أكثر الأشياء غرابة إلى نفسي منظر الجنود الإثيوبيين وهُم مُقبلون نحونا في شكل موجاتٍ بشريَّة يتدافعون دون أن يطلقوا رصاصة واحدة حتى يقتربوا من مواقعنا، بينما كان رصاص بنادقنا ينطلق نحوهم ويحصدهم، فيسقط من يسقط.. كان الآخرون لا يعبأون بذلك، فيظلون مستمرِّين في سيرهم كأنما الأمر لا يعنيهم، وعندما يتسنى للبعض أن يصل حتى مواقعنا الأماميَّة، كانوا يشتبكون مع أفراد قواتنا بالأيدي.. كان ذلك أمراً غريباً على نفسي بحق، ولم أجد لهذه التهلكة تفسيراً».. ثم توقف.. وأكمل سرده بجملةٍ مُقتضبة حملت كمَّاً هائلاً من المشاعر الإنسانية: «صدِّقني، كنتُ أحياناً أشعر بالعطف نحوهم».. بعد فترة صمت قصيرة، ولرُبَّما تأمُّل، أردف قائلاً: «عقب كل جولة، كنتُ أجلسُ إلى نفسي وأستدعي ذاكرتي للتفكير فيما يحدُث، فأزداد ضيقاً وكرهاً لانتمائي إلى هذه القارَّة المنكوبة التي لا تعرف غير الحروب والكوارث شيئاً»..

حدَّق طويلاً هذه المرَّة في الأفق حتى ظننتُ أنه قد أكمل حديثه، لكنه واصَلَ بشيءٍ من الاعتزاز: «يبدو أنني تعلمتُ أشياء كثيرة من هذه التجربة.. ربَّما تعينني على فهمٍ أعمق للحياة مستقبلاً».. فقاطعته بقولي: «مثل ماذا؟!».. فأجاب: «أعرف أن بعض زُملائي قد وقع في الأسر، لأنه كان يحاول إنقاذ جريح ولم يشأ أن يتركه وينجو بنفسه.. ومن الأشياء التي لن أنساها، كان أحد الزُملاء قد أصرَّ علي حمل جريح علي ظهره، وكانت إصابة هذا الأخير بالغة الخطورة، وظلَّ يرجوه بأن يذهب ويتركه ليواجه قدره، إلا أن ذاك أصرَّ على حمله على ظهره، وما أن فعل ذلك، حتى جاءت رصاصة واخترقت ظهر الزميل السليم وأصابته في مقتل، ونجا الذي كان جريحاً بعد أن زحف مسافة ليست بالقصيرة!».. ثم تابع حديثه: «هناك موقف مماثل لهذا حدث في الجانب الآخر، فقد وصل إلى مواقعنا أحد الجنود الإثيوبيين زاحفاً أيضاً بعد أن قطع عدة كيلومترات، واكتشفنا أن به جرحاً عميقاً كان ينزف بغزارة، وعلمنا منه أن زملاءه استهدفوه من الخلف بعد أن هرب من بينهم، ومع ذاك الجرح وكل ذاك النزف، فقد كان المُرجَّح ألا يصل أبداً إلي مواقعنا حيث تمَّ إنقاذه.. أعتقد أنها إرادة الحياة بالنسبة للاثنين».. ثمَّ

أضاف: «حتى بالنسبة لشهدائنا، فقد علمونا أن دفنهم وقبرهم - حتى في أحرج المواقف أثناء المعارك- هو رسالة مقدسة»..

مضى في حديثه: «كُنا بعد كُلِّ معركة ننتظِّم في اجتماع تقييمي نتحدَّث فيه عن الإيجابيَّات والسلبيَّات، ويقوم البعض بتقديم نقد ذاتي لأنفسهم.. وفي أوَّل اجتماع حضرته، دُهِشتُ عندما قامِ أحدهم وانتقد نفسه بقوله إنه يشعُر بتأنيب الضمير لأن الجُرح الذي أصابه لم يكُن يستدعي معاينة الوحدة الصحيَّة التي نصحه الطبيب فيها بأخذ قسط من الراحة، وعلى الرغم من أن قانون الميدان يمنحه ذلك الحق، إلا أنه قال بأنه يشعُر بخجلٍ شديد، وكان ذلك بالنسبة لي أمراً عجباً».

وتابع قائلاً: «عندما كان يتحدَّث، كنتُ أدقِّق النظر في وجهه وأتفرَّس ملامحه.. خُيِّل إليَّ أحياناً أن قسماته تتمدد وتنكمش، ومرَّات تتهلل أساريره وأخرى تنقبض.. كانت عيناه تبرقان ولا تكادان تستقران على شيء.. كأنما تحاولان التستر على قلق يعتمل في صدره»..

واستطرد بنصف ابتسامة: «المُفارقة أنه أثناء المعارك، وبينما الرصاص ينهمر كالمطر، والطبيعة اكتست بذلك اللون الأحمر والدخان الكثيف، تجد البعض يلقي نكاتاً ساخرة، ولا يتوقف عن "الونسة" التي ليست لها علاقة بمُجريات الحرب، وحتى عندما تهدأ المعارك قليلاً، كان البعض يستذكر المواقف الطريفة التي تقتلع الضحك من الصدور، كنتُ أتأمَّل ذلك وأخلص إلى أنها عبثيَّة الحياة والموت، أو محاولة الجمع بين الأضداد». وكدأبه في الصَّمت بين كل رواية وأخرى، توقف برهة ثمَّ استطرد، مختتماً مشاهداته: «أتدري ماذا فعلتُ عندما عُدتُ إلى أسمر؟!».. ألقى عليَّ السؤال دون أن ينتظر إجابتي، وتابع قائلاً: «نُمتُ نوماً عميقاً، كأنني أمارس هذه العادة لأوَّل مرَّة في حياتي».

عندها تذكرتُ ما قاله الجنرال غوردون في مذكراته قبيل اغتيال المهدويين له أثناء حصار الخرطوم: «من حقي أن أقول إنني فقدتُ كُلَّ رغبة في أمور الحياة من ناحية ماديَّة، فلم أعُد راغباً في أكل أو شرب، ولا مُرفهات. وإذا كانت لي رغبة، فإنما أرغب في نوم لا حلم فيه»!

كانت تلك هي بعض وقائع الجولة الثالثة من الحرب، والتي كانت في تقديري عملاً شيطانياً خاضته القوَّات الإثيوبيَّة برغبة تدميريَّة عارمة، بينما دخلته القوات الإريترية بغريزة البقاء.

مايو/ يونيو ٢٠٠٠

هَوَامش الفصل الثاني عَشَر

(١) عقد السيد "تسفاي جرامازيون"، نائب وزير الخارجيَّة الإريتري مؤتمراً صحفياً يوم ٢٠٠٠/٦/٧ بخصوص هذا الموضوع، وقال فيه إن بلاده تريد ترحيل الإثيوبيين المتواجدين على أراضيها، وذلك: «بُغية تأمين وضمان سلامتهم».. غير أنه تردَّد أن الكنيسة الإريتريَّة بفروعها الثلاث (الأرثوذوكسيَّة، الأنجليكانيَّة والبروتستانتيَّة) قد التمَسَت عدم المُضِي قُدُماً في هذا الإجراء، لأنه قد يُخِلُّ بالتركيبة السُكانيَّة العقائديَّة التي يتناصفها المسلمون والمسيحيون، وتمَّ الاستدلال على ذلك بعدم حضور أيٍ من ممثلي الطوائف الثلاث للاحتفالات الرسميَّة بمناسبة يوم الشهداء في ٢٠٠٠/٦/٢٠، حيث حضر مُفتي الديار الإريتريَّة الشيخ الأمين محمد عثمان وحده، في حين دَرَجَت العادة - فيما مَضى- على حُضورِهِم جميعاً كرمز للتآخي الديني.

من جهةٍ أخرى، أعلنت وزارة الخارجيَّة في بيان لها يوم ٢٠٠٠/٧/٢٠، أن الصليب الأحمر الدولي أبلغها رفض الحكومة الإثيوبيَّة استقبال الدفعة الأولى من مواطنيها الذين عزمت على تسفيرهم، وعددهم نحو ٢١٠٠ مواطن إثيوبي.

الفَصْل الثالِث عَشَر

لَيلَة السَّكَاكِين الطَويلَة

حربُ الأقساط (١)

كان السباق بين عمليَّتي الحرب والسلام سباقاً غير متكافئ، وكان واضحاً لكُلِّ المُراقبين أن ثمَّةَ شيئاً يُحاك في الكواليس، وهُو ما سمَّيناه تبسيطاً بـ"الأجندة الخفيَّة" في هذا النزاع، وقد حاولنا اجتهاداً أن نزيح الغطاء عن بعضها فيما سبق من فصول، ومع ذلك، لم تكُن التوقعات تصل إلى درجة أن تظهر هذه الأجندة بصورة سافرة حينما تداعت الأحداث بعدئذٍ.

كانت الشهور تمشي متثاقلة، وحالة اللاحرب واللاسلم أصبحت أشدَّ وطأة على النفوس، وأثقل ميزاناً على اقتصاد البلدين، بعد أن أكمل الوُسطاء والمُسهِّلين جولاتهم المكوكيَّة بين العاصمتين، وعادوا إلى بُلدانهم دون إحراز أي تقدُّمٍ يُذكر، وأصبحت الأطراف جميعها كأنها في حاجة إلى لحظة تاريخيَّة تجعل المستحيل ممكناً.

عندما أطلَّ شهر أبريل (نيسان) اقتحم الساحة حدثٌ عَرَضِي، وإن كانت مُؤشِّراته وإرهاصاته قد جرى الحديث عنها قبل ذلك بكثير، إذ فَرَضَت الطبيعة نفسها في معادلات الأزمة، وبدأ الحديث عن مجاعة محتملة تجتاح منطقة القرن الأفريقي، وتهدِّد حياة نحو ١٦ مليون نسمة، منهم ٨ ملايين في إثيوبيا وحدها، ونحو نصف المليون في إريتريا.

انحسر كل شيءٍ من وسائل الإعلام المُختلفة في تغطية أخبار المنطقة، غير تلك الكارثة الإنسانيَّة التي أخذت حيِّزاً مُعتبراً في المُتابعة، خاصة من إثيوبيا، فظهرت الهياكل البشريَّة التي تثير الشفقة، وهي لا تقوى على الحركة، وصور الأطفال الذين التصقت جلودهم بعظامهم وهُم يحتضرون، وطال الأمر حتى الحيوانات التي كانت تهلك بمعدَّلاتٍ كبيرة.

انتبه المجتمع الدولي لحجم الكارثة، فتحفَّزت المنظمات الإنسانيَّة، وخفَّت بعض الدول لتقديم الإغاثة والمعونات. وقام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بإرسال مبعوثة خاصة "كاترين برتيني"، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للمنظمة، على رأس وفدٍ كبير، وصل إلى دول المنطقة منتصف أبريل (نيسان) لمُعاينة الأوضاع ميدانياً.

كان السيد "هيو بارمر" مساعد مدير وكالة المعونة الأمريكية USAID قد سبقها في جولةٍ لدُول المنطقة نفسها التي تهدِّدها الكارثة في أواخر مارس (آذار)،

وذلك بغرض تهيئة الظروف لانسياب المواد الغذائيَّة، خاصَّة لإثيوبيا التي قُدِّرت المساعدات الإنسانيَّة لها بنحو ٨٦٣ ألف طن، وفي إطار مهمَّته، رأى المسئول الأمريكي أن وجود ميناء عَصَبْ جغرافياً قُرب المناطق الإثيوبية المنكوبة، سيعمل على تذليل كثير من الصعاب ويُسهِّل تدفق الإغاثة، وفي لقائه بالرئيس "أسياس أفورقي"، طرح عليه إمكانيَّة استخدام الميناء الإريتري، فبادر الأخير بالاستجابة على الفور، وكأنما باستجابته تلك يُعيد للأذهان ما ذكرناه في فصلٍ سابقٍ في الاتفاق الذي تمَّ إبان كارثة المجاعة التي حدثت في إثيوبيا العام ١٩٨٤/١٩٨٥، حينما وافقت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على استخدام المنظمات الإنسانية لميناء مُصَوَّع وكذا الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي على مرور الإغاثة للمنكوبين في إثيوبيا.

في بيانٍ صَدَرَ من وزارة الخارجيَّة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣، ذكرت إريتريا أنها قبلت طلب السيد هيو بارمر **«كالتزام إنساني وأخلاقي في الجُهود الدوليَّة المُنسِّقة لدرء ودفع مأساة إنسانيَّة كُبرى في إثيوبيا»**، وبالطبع لا يخفى ذلك على فطنة المراقب، بأن للقبول دواعي سياسيَّة أيضاً، وكان يمكن ألا تكون لولا أن إريتريا في حالة حرب مع جارتها.

وضعت إثيوبيا الدواعي الإنسانية المباشرة جانباً، والتي أكَّدها البيان الإريتري، وأخذت بخناق المعاني السياسيَّة غير المباشرة التي يمكن أن يستشفها المراقبون. وعلى الفور، قامت وزارة الخارجيَّة بإجهاض مساعي السيد "بارمر" في بيانٍ أصدرته يوم ٢٠٠٠/٤/٤، قالت فيه: **«من الغريب حقاً أن يكون أحداً قد قال بمثل هذا الاقتراح»**، ثم عزت الأمر كله إلى: **«معلومات مغلوطة غريبة»**. ثم مضى السيد "مِليس زيناوي" إلى أبعد من ذلك، حينما وصف الطلب لصحيفة 'فرانكفورت روند' الألمانيَّة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٤، بقوله: **«هذه الإهانة غير مقبولة، حتى ولو كانت من أجل إنقاذ الحياة»**.

في واقع الأمر، كانت رغبة المسئول الأمريكي محكاً صعباً لاختبار النوايا الإثيوبية، وعليه كان الأمر سيبدو "غريباً حقاً" لو أنها قبلت بذلك، ولو أنه كان بتلك البساطة لما تطوَّر هذا النزاع الحدودي إلى حرب شاملة.

في رفضها لذلك الطلب، لم تكترث إثيوبيا لأصواتٍ عِدَّة شَرَعَت في انتقادها، وكانت الحكومة الألمانيَّة هي الأكثر جُرأة في انتقادها، مِمَّا استثار حفيظة إثيوبيا، فقامت باستدعاء سفيرها المقيم في بون كخطوة احتجاجيَّة.

ظنَّ كثيرٌ من المراقبين، أن اقتحام الطبيعة المأساوي لحلبة الصراع الإثيوبي الإريتري سيُهيِّئ فرصة لإحلال السلام. وفي هذا الصدد، وجَّهت هيئة الإذاعة البريطانيَّة الأمر مباشرةً للسيد "مِليس زيناوي" يوم ٢٠٠٠/٥/٢، وسألته حول ما إذا كانت المجاعة التي تطحن الملايين من البشر يمكن أن تكون عاملاً

لإنهاء الحرب مع إريتريا، فلم يتوان في ردٍ أسقط فيه كل الاعتبارات العاطفيَّة، إن لم نقل الإنسانيَّة، فقال: «**يجب ألا نخلط المسائل، فالمجاعة في إثيوبيا شيء، والحرب مع إريتريا شيء آخر**». وفي حوارٍ له مع صحيفة 'السياسة' الكويتية بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤، سُئِلَ السفير الإثيوبي المُقيم في الرياض السيد محمد علي إبراهيم عمَّا إذا كانت الحرب قد تجاوزت الأهداف المُعلنة وترتبت عليها كوارث بشريَّة، فقال في معرض ردِّه: «**نحن غير مسئولين عن الكوارث التي حلت بالشعب الإريتريِ والتي ترتبت على الحرب، وكذلك معاناة شعوبنا من المجاعة والجفاف، وهذه قضيَّة لا يمكن تجاوزها دون الحصول على مساعدات خارجيَّة.. وهُنا لا بُدَّ من القول إننا لن نتخلى عن سيادتنا بسبب المجاعة أو الجفاف أو غيرهما**».

وقال "محمود درير"، وزير النقل والمواصلات لقناة 'الجزيرة' الفضائيَّة في ٢٠٠٠/٦/٢٣: «**المجاعة كارثة طبيعيَّة تحدُث في القرن الأفريقي كل عشر سنوات**».

لو تمعَّنا فيما أدلى به السيِّد رئيس الوزراء، والوزير، وكذا السفير، وباستذكار ما أوردناه في فصلٍ سابق على لسان الرئيس السابق مانغستو هيلاماريام، نكون قد خلصنا فعلاً إلى أن المجاعة في التاريخ الإثيوبي تُعتَبَر إحدى آليَّات السُّلطة الحاكمة، بغضِ النظر عن هُويَّتها السياسيَّة والأيديولوجيَّة. ومن المعلوم لكُلِّ من امتلك بصيرة، أن المجاعة هي رافدٌ طبيعي من روافد الحرب، إن لم تكن سببها المباشر، إلاَّ أن المسئولين في أديس أبابا راحوا ينحون باللائمة على عوامل الطبيعة من شُحِ الأمطار، وما تلاه من جفاف.

علاوة على ما سبق ذكره، قال الدكتور مانجستو وزير الزراعة الإثيوبي في كلمة ألقاها في ختام مؤتمر دول حوض النيل يوم ٢٠٠٠/٦/٣٠، والذي عُقِدَت مداولاته في العاصمة أديس أبابا واستمرَّ لمدة أربعة أيام، بحضور عشر دول: «**إن أفريقيا الشرقيَّة تواجه نقصاً حاداً في الأغذية بسبب حدوث الجفاف**».. وأضاف: «**إن الأحوال الجويَّة خلال الثلاثة أعوام الماضية، أعطت إثيوبيا التي كانت تعتمد على هطول الأمطار، درساً في عدم الاعتماد عليها**».

بدا أن ما صَدَرَ من أديس أبابا من رُدود فعلٍ إزاء كارثة المجاعة أحبط تماماً توقعات المراقبين الذين كانوا يعتقدون بأنها يمكن أن تكون - أي الكارثة- عامل ضغط لوقف الحرب، ومن ثمَّ مضت الحملة الدوليَّة في جُهودها الرامية إلى الحَدِّ من تأثير المجاعة، وقد نجحت نسبياً في ذلك قياساً بالمجاعات الشهيرة التي ضربت إثيوبيا في أعوامٍ سابقة، ومع ذلك ظلت جمرة الحرب متَّقدة تحت رماد المجاعة، وإن كانت قد صرفت الأنظار عنها إلى حين.

في الجهة الأخرى، كان الرئيس أسياس أفورقي قد استهلَّ حُلول شهر أبريل (نيسان) بزيارة إلى القاهرة لحضور القمَّة الأفرو- أوروبية، ولم يحضُرها رئيس

الوزراء الإثيوبي، بل حضرها بدلاً عنه وزير الخارجية سيوم ميسفن. لم تكن الحرب الإثيوبيَّة الإريتريَّة بنداً في أجندة المؤتمر، وعُولج الأمر بصورة أشمل، حيث كانت النزاعات الأفريقيَّة بشكلٍ عام محوراً من محاور القمَّة، ومع ذلك فرضت المشكلة نفسها خلف الكواليس في اللقاءات التي كانت على هامش القمَّة. وفي هذا الإطار التقى الرئيس الإريتري بنظيره الجزائري رئيس منظمة الوحدة الأفريقيَّة، وفي هذا اللقاء الذي دام لأكثر من ساعتين قال الرئيس بوتفليقة لنظيره الإريتري: «**إن وثيقة التدابير الفنيَّة التي كانت غير قابلة للتعديل والتغيير، أصبحت مفتوحة الآن للتصحيح والتحسين والتغيير**». وهذا ما أكده أيضاً وزير الخارجيَّة الإريتري هايلي وُلد تنسائي في تصريحٍ أدلى به لإذاعة الفاتيكان يوم ٢٠٠٠/٤/١٣، فقال: «**إن منظمة الوحدة الأفريقيَّة قرَّرت فتح وثيقة التدابير الفنية للتفاوض غير المباشر بين الطرفين، حينما رفضها "نظام ويَّاني"، بدلاً من إعلان فشل الخُطة برُمَّتها، وبحُجَّة أنها ترغب في مواصلة مساعيها السلميَّة**».

كانت تلك ردَّة من المنظمة الأفريقيَّة التي سبق أن أعلنت من قبل حين إعداد الوثائق الثلاث بأنها: «**جهدٌ متكامل غير قابل للتعديل والتغيير**»، وبذا تكون إثيوبيا قد حققت هدفاً سعت إليه منذ قمَّة الجزائر التي عقدت في يوليو (تموز) ١٩٩٩، وهو إنهاك الوسطاء حتى يرضخوا في نهاية الأمر إلى ما هدفت إليه.

غادر الرئيس الإريتري القاهرة إلى واشنطن في زيارة عمل مكثفة، التقى خلالها معظم النافذين في الإدارة الأمريكيَّة، وعلى الرغم من أنه كان "مُحصَّناً" في هذه اللقاءات بقبول بلاده للوثائق الثلاث المطروحة من قِبَلِ منظمة الوحدة الأفريقيَّة، إلا أنه لمَسَ ضغوطاً غير متوقعة من المسئولين الأمريكيين، مِمَّا حدا به إلى مقابلة ذلك بحدَّة مُوازية، فغادر واشنطن بعد نحو أسبوعين دون أن يجد وعداً قاطعاً مِمَّن التقاهم فيها بالضغط على إثيوبيا لقبول خُطة السلام الأفريقيَّة، وبعد حضوره قمَّة دول السَّبع والسبعين في كوبا - التي زارها بعد واشنطن- عاد إلى بلاده يوم ٢٠٠٠/٤/١٧.

في وصفٍ سابقٍ، قلنا إن هذه الحرب غريبة بكُلِّ المقاييس، حيث إن ساعة صفرها تُعرَفُ قبل أن ينطلق رصاصها بوقتٍ طويل، ولا يستند ذلك على وسائل تكنولوجيَّة متطوِّرة إنما أحياناً بظواهر الطبيعة، أو من خلال رصد تغيُّر نمط الحياة، وقد حدث ذلك في الجولة الثانية - كما ذكرنا- والتي سبق أن حدَّدها بيانٌ إريتري بمدى زمني مُعيَّن، قال إن المعركة ستندلع فيه. وعلى المِنوال نفسه، ربَّما لم يلتفت كثير من المراقبين إلى خبر صغير توسَّط قلب الصفحة الأولى في الجريدة الرسمية 'إريتريا الحديثة' بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٥، أو أن الذين انتبهوا له لم يُعيروه اهتماماً، أسندته الصحيفة إلى مصادر مطلعة، تصريحاً قالت فيه: «**إن إثيوبيا ستبدأ الجولة الثالثة**». وعزت المصادر ذلك إلى أن "نظام ويَّاني" أعلن أن الطلاب في إقليم التيغراي المُتاخم لإريتريا سوف يُؤدون الامتحانات النهائيَّة

قبل موعدها في نهاية الشهر الجاري - أي أبريل- كما أمر سُكّان المناطق الحُدوديَّة إريتريا بالرحيل من مناطقهم. بهاتين الظاهرتين أكدت المصادر أن إثيوبيا ستبدأ الجولة الثالثة، وكان ذلك في وقتٍ مُبكِّر - أي قبل اندلاعها فعلياً بنحو شهرٍ تقريباً- ولا يمكن أن يكون ذلك رجماً بالغيب.

في غضون ذلك، كانت الدبلوماسيَّة الجزائريَّة تحاول بث الرُّوح في اتفاق إطار العمل الأفريقي، وقد اهتدت إلى فكرة فتح باب التفاوُض غير المباشر حول وثيقة التدابير الفنيَّة المرفوضة من قبل إثيوبيا، وكانت الفكرة في حدِّ ذاتها إنقاذاً لجُهُودها لئلا يُقال بأنها فشلت في حلِّ المشكلة، فقبل الطرفان الفكرة، إلا أن وزير الخارجيَّة الإريتري ألقى بمخاوفه، حيث قال في تصريحه المُشار إليه لإذاعة الفاتيكان يوم ٢٠٠٠/٤/١٣: «**لن نقبل أبداً بمسرحيَّة جديدة يُخرجها نظام ويَّاني**».

كانت التصريحات التي تصدُر من أديس أبابا لا تزال تُؤكِّد عزمها على مواصلة الحرب، وفي أحيانٍ كثيرة طغت لغتها على ما هو كائنٌ في كارثة المجاعة، فقد قال رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" للصحفيين يوم ٢٠٠٠/٤/٢٠: «**سنعمل على استخدام القوَّة إذا لم تنسحب إريتريا من أراضينا**». ذلك ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى انتقاد إثيوبيا: «**لإهمالها الأوضاع الإنسانيَّة واهتمامها بالحرب**».

في إريتريا كان هناك حدث يجرى على الهامش، ولكن بعدئذٍ سنرى أنه من أكبر المُفارقات التي شهدتها هذه الحرب على الصعيد الإنساني، فبعد سنواتٍ من الشدِّ والجذب، تمَّ اتفاقٌ ثلاثي بين مفوضيَّة الإغاثة واللاجئين الإريتريَّة، ونظيرتها السودانيَّة، والمفوضيَّة العُليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وبموجب هذا الاتفاق، قامت السيدة "ورقو تسفاميكائيل"، مُفوَّضة مُفوَّضيَّة اللاجئين الإريتريَّة بزيارة السُّودان على رأس وفدٍ كبير، وقامت ميدانياً بحملة تعبئة وتنوير واسعة وأعلنت يوم ٢٠٠٠/٥/١١: «**إن ٩٩% من اللاجئين الإريتريين المُتواجدين في السُّودان، والبالغ عددهم ١٦٠ ألفاً مستعدون للعودة إلى وطنهم، وأن ١٠٤ آلاف منهم اختاروا العودة إلى إقليم القاش بركة**» .. وأكدت أيضاً: «**أن الدفعة الأولى ستعود في غضون أسبوع**».

لنترك ذلك جانباً ونرى ماذا يحدُث في الجزائر، فقد بدأت المفاوضات غير المباشرة يوم ٢٠٠٠/٤/٢٩ بين وزيري خارجية البلدين، وذلك بحضور المبعوث الأمريكي أنتوني ليك ومساعدة وزيرة الخارجية للشئون الأفريقية سوزان رايس وممثل الاتحاد الأوروبي رينو سيري.

انصبَّت جهود الوُسطاء الجزائريين نحو الوفد الإثيوبي في محاولة لإقناعه بالتوقيع على الوثيقة الثالثة "التدابير الفنية"، وبالكاد التوقيع على الوثيقتين الأوليين (اتفاق الإطار وآليات تطبيقه)، وكان ذلك مطلباً إريترياً لمحاصرة الجانب الإثيوبي، إذ إن الوثيقتين تتضمَّنان وقف إطلاق النار.

لم تستمر المحادثات طويلاً، حيث انهارت بعد نحو أسبوع، وأعلن كل طرف فشلها من الزاوية التي يرى بها الأمور، أما المنظمة الراعية للمحادثات فقد أصدَرت يوم ٢٠٠٠/٥/٥ بياناً تفصيلياً شاملاً لجهودها منذ انعقاد مؤتمر القمَّة الـ ٣٥ في الجزائر في يوليو (تموز) ١٩٩٩، ذكرت فيه أن سبب انهيار المحادثات يعود إلى: **«تمسُّك إريتريا بتوقيع اتفاق إطار العمل وآليات تطبيقه ووقف إطلاق النار أولاً، بينما تمسَّكت إثيوبيا بموقفها في يوليو (تموز) ١٩٩٩، وتحديداً فإن التوقيع الذي سبق ذكره يمكن فقط أن يحدث بعد اكتمال التدابير الفنية»**. ولأن الفشل دائماً ما يُنذِرَ بعواقب وخيمة، ذكر البيان أن السيد أحمد أو يحيى، الممثل الشخصي لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية: **«طلب من كلا الطرفين إبلاغ السلطات الوطنيَّة العُليا في بلديهما، بنداءٍ مُلِحٍ من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة بالإنابة عن أفريقيا، أن يتحليا بضبطٍ أكثر للنفس وإعادة تقييم موقفيهما على ضوء العقبة الحالية»**.

كان انهيار المفاوضات غير المباشرة في الجزائر قد أعطى مُؤشِراتٍ قويَّة بأن الأمور تزحف حقيقةً نحو دائرة الخطر، وبأن الحرب المفتوحة تنتظر استحقاقات القسط الثالث، إذ التقى رئيس الوزراء الإثيوبي الدبلوماسيين الأفارقة يوم ٢٠٠٠/٥/٨، وأبلغهم صراحةً أن بلاده: **«ستخوض حرباً لإجبار القوَّات الإريتريَّة على الانسحاب»**. ولرُبَّما كان ما أدلى به السيد "مِليس زيناوي"، هو في تقديره عامل من عوامل الضغط، إذ وصل في اليوم نفسه السيد "ريتشارد هلبروك" مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وجاء موفداً من قبل مجلس الأمن على رأس وفدٍ يضمُّ سبعة سُفراء، وبعد أن التقى زيناوي والمسئولين الإثيوبيين، غادر إلى أسمرا يوم ٢٠٠٠/٥/١٠، حيث التقى الرئيس الإريتري. وقال في مؤتمر صحفي قبيل مغادرته: **«إن مهمَّته جاءت في إطار دعم مجلس الأمن الدولي لمساعي عملية السلام الأفريقيَّة، والحيلولة دون اندلاع القتال مجدداً»**.. وأضاف أنه: **«ينتظر رداً إثيوبياً خلال الأيام القادمة عن طريق السفراء»**. وكان ذلك يعني أنه لم يحمل أي مقترحات جديدة، غير أن الذي لم يشأ أن يقوله السيد هلبروك في العاصمتين، أدلى به في ميونيخ يوم ٢٠٠٠/٥/١٢ وهو في طريق عودته، فقد قال: **«إن الخلافات بين الجانبين حقيقة، ولكنها صغيرة ويمكن حلها بالطرق الدبلوماسيَّة، وإن البديل هو حرب غير منطقية من شأنها قتل عشرات الآلاف، إضافة إلى مئات الآلاف ستقتلهم المجاعة بسبب توجيه الموارد إلى الحرب»**. وبحسب صحيفة الخليج الإماراتيَّة ٢٠٠٠/٥/١٣، لم يتورع السيد هلبروك عن وصف قادة البلدين بـ: **«"الغباء"، لتأجيجهما نزاعاً بسيطاً نسبياً إلى حرب كرامة ضدَّ مصالح الشعبين اللذين تتهدَّدهُما المجاعة بسبب الجفاف»**.. مشيراً إلى أن: **«الأمل أصبح ضعيفاً في تجنب حرب واسعة النطاق»**.

لم يكن ما أدلى به السيد هلبروك يدخُل في دائرة النبوءة، وإنما كان حديثاً مبنياً على وقائع لمسها وسمعها، ولذا عندما كان يُدلي بتصريحاته تلك كانت إثيوبيا بدأت بالفعل الجولة الثالثة من حرب الأقساط في يوم الجمعة ٢٠٠٠/٥/١٢، وهي بذلك تكون قد أرسلت ردّها، الذي وعدت به مجلس الأمن عن طريق هلبروك، عملياً.

الدُخول إلى عِش الدبُّور

اعتقد كثير من المراقبين - بأضعف الإيمان- أن كارثة المجاعة ستحول دون أن تشن إثيوبيا جولة ثالثة من القتال، كما ذكرنا، وجاء هذا الاعتقاد أصلاً بعد أن كان الأمل في أنها - أي المجاعة- ستعمل على إنهاء الحرب، وهو الأمل الذي أجهضته التصريحات السلبيَّة التي صدرت من أديس أبابا وفق ما ذكرنا أيضاً. كما عضَّد المُراقبون اعتقادهم بالعمليَّة الانتخابيَّة التي أزمعت إثيوبيا على إجرائها في مايو (أيار)، علاوة على اقتراب موسم الأمطار، حيث يتعذر القتال لفترة طويلة.

من جهة أخرى، ظلت أسمرا تتحدَّث باستمرار عن استعدادات أديس أبابا وعزمها على خوض جولة ثالثة من القتال، ومن جهتها كانت هذه الأخيرة ترد باستمرار أيضاً بأنها فعلاً عازمة على حسم المشكلة عسكرياً، وذلك وفق التصريحات الكثيرة التي أدلي بها مسئولوها، للدرجة التي لم يروا فيها أي داعٍ لأساليب التمويه أو الخداع أو المُداراة.

مع التوقعات التي كانت تصدُر من أسمرا وتصل إلى حدِ اليقين من أن أديس أبابا ستخوض جولة جديدةَ من الحرب، إلاَّ أن صوتاً صدر منها - أي أسمرا- يوم ٢٠٠٠/٤/٨ حاول أن يخفف من وطأة تلك الاحتمالات بمنظورٍ آخر غير المجاعة، فقد قال السيد عبدالله جابر مسئول الشئون التنظيميَّة في الجبهة الحاكمة في حوارٍ له مع صحيفة 'الشرق الأوسط': **«إن استعدادات إثيوبيا لتفجير جولة ثالثة من القتال تواجهها مشاكل عِدَّة، أهمُّها تعاظم الرفض للقتال من قبل الجيش الإثيوبي، الذي يتكون معظمه من القوميَّات الإثيوبية المناوئة لمجموعة تيغراي الحاكمة في إثيوبيا، وأيضاً رفض الإثيوبيين في الداخل والمهجر الاستمرار في الحرب، إضافة إلى أن النظام يواجه معارضة مسلحة وسلميَّة أصبحت تهدِّد وجوده».**

بعد منتصف ليلة الخميس ٢٠٠٠/٥/١١ - فجر الجمعة ٥/١٢- شنت القوَّات الإثيوبيَّة هجوماً على محورين في الجبهة الغربيَّة الإريتريَّة "مرب ستيت"، والوُسطى "عليتينا مرب"، وكأنها بذلك أرادت أن تقول: «كذب المراقبون ولو صدقوا» في توقُّعاتهم بأن المجاعة والانتخابات وموسم الأمطار ستحول دون خوضها الجولة الثالثة من الحرب، وكأنها بذلك ضربت عرض الحائط بالتوقعات آنفة الذكر التي اجتهد في حصرها المسئول الإريتري.

اتضح أن إثيوبيا كانت لها حسابات أخرى، فقد عوَّلت على عاملين أساسيين لحسم المعركة عسكرياً وفي وقتٍ وجيز: الأوَّل، اعتمادها على الكثرة العدديَّة باعتبار أن كثافتها السُكانيَّة تبلغ نحو ٢٠ ضعف ما هو موجود في إريتريا.. أما العامل الثاني، فهو القدرة التسليحيَّة، حيث ادَّخرت مُعدَّات عسكريَّة - كماً ونوعاً- على مدى عامي الحرب، ودفعت في ذلك أموالاً طائلة وفق ما أشرنا إليه في فصلٍ سابق، وهي إجمالاً سخَّرت معظم موارد الدولة لإدارة عجلة الحرب، ففي لقاءٍ له مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١١، سُئِلَ السيد "مِليس زِيناوي" إن كانت بلاده تنفق مليون دولار يومياً كتكلفة لهذه الحرب، فأجاب نصاً: «**أعتقد أن مسألة الأرقام ليست نقطة أساسيَّة، وليست ذات أهميَّة، وليست مبادئ، فنحن نستغلُّ مواردنا للدفاع عن أنفسنا، وذلك سيكون له تأثيره على الاقتصاد**». وعليه بهذين العاملين المذكورين، قرَّرت إثيوبيا الدخول إلى عِشِّ الدبُّور غير عابئة بأي لسعاتٍ يمكن أن تصيبها جرَّاء مغامرتها تلك، وذكرت مصادر حكوميَّة لصحيفة 'الحياة' يوم ٢٠٠٠/٥/١٣ أن: «**أديس أبابا مُصِرَّة على حسم الأزمة الحدوديَّة عسكرياً في غضون أسبوعين**».

عندما بدأت الجولة الثالثة، كانت الأزمة قد أكملت عامين بالتمام والكمال، وجاء انطلاق الرُصاصة الجديدة في الأسبوع الأوَّل من العام الثالث، ومن المعروف أن أيادي كثيرة امتدَّت للطرفين طيلة سِنِي الأزمة في محاولة لإنهاء نزاعهما سلمياً، ولا يمكن الجزم بأن كل تلك الأيادي كانت مخلصة في نواياها، فمن المُؤكد أن بعضها كان ظاهرها الرحمة وباطنها الشر، هذا إن لم تكن كثرة الأيادي في بعض معانيها نذير شؤم، فقد لوحظ في كُلِّ الجولات أن إثيوبيا دائماً ما تطلق رصاصتها عشيَّة مغادرة الوفود الدوليَّة لأراضيها، وقد فعلت ذلك في الجولة الثانية بعد مغادرة السيد محمَّد سحنون، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، وفي الجولة الثالثة بعد مغادرة السيد ريتشارد هلبروك، مبعوث مجلس الأمن، وكذا في القصف الجوِّي الأوَّل على مطار أسمرا، الذي تمَّ بعد مغادرة الوفد الأمريكي برئاسة السيدة سوزان رايس، مِمَّا يجعل باب الاجتهاد مفتوحاً في سؤالٍ يطرح نفسه: «هل كانت أديس أبابا تُعلِم زائريها سِراً بساعة الصفر التي ينطلق فيها رصاصها؟!».. ربَّما تبدو الإجابة بـ"نعم" هي الأرجح، بدليل أن التصريحات المرصودة لكُلِّ الوفود المذكورة بعد مغادرتهم لعاصمتها كانت دائماً ما تبتعد عن روح التفاؤل.

عندما انطلقت رصاصة الجولة الثالثة خرست ألسُن كثيرة.. سيَّان إن كان بعضها يجري بالحكمة أو ينطق عن الهوى، وبات الجميع في انتظار ما يسفر عنه "حوار البُندُقيَّة" حتى يضعوا حساباتهم واستراتيجياتهم بناءً عليه.

بدأت الجولة الثالثة بتوسيع شمل معظم الجبهات تقريباً، على عكس ما كان يحدُث في الجولتين السابقتين اللتَّين جرَتا بتواتر متقطع من جبهة لأخرى، ومع تواصُل الحرب بضراوة شديدة، كانت البيانات الرسميَّة تنهمر من العاصمتين

بصورة تكاد تجاري انهمار الرصاص في جبهات القتال، وبدأت تكشف عن أرقام يظنها كل عاقل بعيد عن مجرى الأحداث، أنها ضربٌ من العبث والاستهانة ببني البشر، مثلما هي أيضاً إهدارٌ لموارد شحيحة لا تعين حتى على الكفاف.

مع كل ذلك، صمَّ المجتمع الدولي أذنيه، وكأن الأمر لا يعنيه، جلس الجميع في مقاعد المُتفرّجين وهُم يرون تراجيديا مأساوية تجري مشاهدها أمام أعينهم.. بدت إثيوبيا سعيدة بتلك اللامبالاة لأن جيشها كان يتقدَّم عسكرياً، وبعد عدة أيام جاء تحرُّك مجلس الأمن متباطئاً حيث أصدر بياناً هدَّد فيه: «**بفرض عقوباتٍ على البلدين إذا لم يتوقف القتال خلال ٧٢ ساعة**».. ومع أنه كان "فرماناً نظرياً" إلا أن المظاهرات خرجت في أديس أبابا تندِّد بذلك القرار، أما إريتريا فقد التفتت يميناً ويساراً واكتشفت أنها تقف وحدها، فآثرت الصَّمت، عله يكون خير مُعينٍ في وقت الشدَّة.

بعد فترة الإمهال بدأت مناقشات عقيمة في أروقة مجلس الأمن لا تتناسب البتة مع القتال العنيف، الذي كان يدور في الجبهات، فقد تقدَّمت مندوبة الأمم المتحدة السيدة "نانسي سودربرغ" بمقترح يدعو إلى حظر السلاح عن البلدين، وكذلك حظر سفر المسئولين الإثيوبيين، فاعترض مندوب روسيا السفير سيرجي لافروف على البند الأوَّل، وقال في مؤتمر صحفي: «**ينبغي أن يكون الحظر لفترة محدودة من أجل ألا نكرر أخطاء الماضي**». وفُهِمَ من ذلك، أنه يقصد ما لحق بالعراق بعد حرب الخليج الثانية، لكن من جهة أخرى، ذلك التصريح يُقال عنه أيضاً إنه "كلمة حق أريد بها باطل"، فالمعروف أن روسيا ظلت في السنوات السابقة سوقاً للمشتروات العسكريَّة الإثيوبيَّة، إلى جانب أن عدداً كبيراً من الخُبراء الروس تعاقدوا مع أديس أبابا لمساعدتها في إدارة عجلة الحرب.

ساندت ناميبيا - العضو الأفريقي في مجلس الأمن- الموقف الروسي، وقال سفيرها مارتن أندي جاما: «**إننا لا نحبذ حظراً عسكرياً بصورة مطلقة، وأعتقد أنه من الضرورة تجنب ما حدث في الماضي**».

في مداولات المجلس أيضاً حول المقترح الأمريكي، اعترض آخرون على البند الثاني الخاص بحظر تحرُّكات المسئولين الإثيوبيين بدعوى أن فيه تمييزاً بين الخصمين.

في أثناء ذلك، بدأت إثيوبيا "تقضم" عسكرياً مناطق إريتريَّة غير مُتنازَع عليها، وشمل ذلك قُرى وبلداتٍ حدوديَّة في الجبهة الغربيَّة.. قالت إن عددها بلغ نحو ٢٥ موقعاً.. ولم يحرّك ذلك ساكناً في نفوس الذين جلسوا في مواقع المُتفرّجين، ولم يكن ثمَّة خيار آخر أمام إريتريا سوى الدفاع المستميت، وهو بالطبع كلفته باهظة، أما قياداتها السياسيَّة فقد لاذت بصمتٍ أقرب إلى القنوط من مؤازرة دوليَّة بدا أنها لن تأتي أبداً.

فجأة تغيَّر سيناريو الحرب، وبدأت الصورة المعتمة تتضح معالمها شيئاً فشيئاً، خاصة للذين استقرَّت في عيونهم غشاوة، بقصد أو بلا قصد.

بارنتو .. ثغرة الديفرسوّار

لم يتوقف رصاص المعارك على الجبهات المختلفة منذ أن بدأت الجولة الثالثة، وذلك أيضاً على عكس الجولات السابقة، حيث كانت تندلع الحرب لعدَّة أيام ثم تتوقف قليلاً لالتقاط الأنفاس، وممارسة عمليَّة الجمع والطرح وتنظيم الصفوف وتغيير الاستراتيجيَّات، ومن ثمَّ مواصلة "جِوَار البُنْدُقِيَّة".

إزاء التقدُّم العسكري الإثيوبي، كانت إريتريا قد عزَّزت دفاعاتها في المحاور التي تقع فيها المناطق المُتنازَع عليها، أما إثيوبيا فقد رمت بثقلها في القطاع الغربي - بناءً على العامِلَيْن اللذين قُلنا إنها رجَّحت أن تحسم بهما النزاع عسكرياً لصالحها- فاختارت محوراً لم تكن فيه أرض مُتنازَع عليها.

في يوم الأربعاء ٢٠٠٠/٥/١٧، أعدَّت إثيوبيا جيشاً ضخماً، وبعد أن توغَّلت في الأراضي الإريتريَّة، اتجهت نحو مدينة "بارنتو"، ويُعتقد أن ذلك أمر لم يطرأ على بال القيادة العسكريَّة الإريتريَّة، ذلك لأن المنطقة ليست محلَّ نزاع، وتقع داخل أراضيهم بما يُقارب الخمسين كيلو متراً، حتى إن طرأ ذلك على بال القيادة العسكريَّة الإريتريَّة، فقد كان من الصعب مواجهة جيش يزحف بأسلوب الموجات البشريَّة ولا يضع حساباً لخسائره.

جاء الاعتراف الإثيوبي بالتوغُّل على لسان المتحدثة الرسمية "سالومي تاديسِّي" قبل ذلك، فقد قالت في مؤتمر صحفي يوم ٢٠٠٠/٥/١٦: **«عبرنا نهر مرب- ستيت وهذا مُؤكد، ولا أنفي أن هذه الأرض تقع في إريتريا».**

في الساعة التاسعة والنصف من مساء الأربعاء ٥/١٧، وبينما الإريتريون في العاصمة أسمرا يُمارسون رُوتين حياتهم المعتاد، بعضهم بدأ يتأهَّب للنوم المُبكِّر، وبعضهم كان يقظاً يتابع الأخبار عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبعضُهُم يُروِّح عن نفسه في أماكن الترفيه، قتلاً للسأم والكآبة والضجر الذي زرعته هذه الحرب.. أعلنت الإذاعة الإريتريَّة عن بيان هام، فأرهفت الآذان السمع بإصغاء لا يتوفر إلاَّ في أماكن العبادة.

أفصح البيان عن أهدافٍ ذكر أن إثيوبيا رغبت في تنفيذها، مِمَّا جعل كلٍ من يستمع إليه يزداد تشبثاً بالأرض التي يقف عليها، فقال: **«من المعلوم أن "زُمرة ويَّاني" قد بدأت - وما زالت- منذ يوم الجمعة الفائت تشن عدوانها الغاشم الذي يهدف إلى إلغاء الكيان والسيادة الإريتريَّة، واحتلال التراب الإريتري وتشريد وتدمير الشعب الإريتري الذي تكُن ضدَّه هذه الزُمرة أقصى درجات الحقد والكراهية».** والعبارة الأخيرة هذه يمكن إضافتها للعامل النفسي الذي تناولناه في فصلٍ سابق.

كانت كلمات البيان أعلاه كفيلة باسترجاع عقارب الساعة وإعادة التاريخ ليوم ١٩٩١/٥/٢٤، وهو اليوم الذي استفتي فيه الإريتريون لتقرير مصير بلادهم، ونحسبُ أنه في ثوانٍ معدودات استدعى البعض الماضي اللئيم، الذي لم تختفِ معالمه بعد، وهو ماضٍ يحمل كُلَّ مرارات المَنافِي واللجوء والقتل ومحاولات طمس الهويَّة.

جاءت الفقرة الثانية في البيان، وكان وقعها كالصاعقة أيضاً، فبعد أن هيَّأ للخَطبِ الكبير، وذلك بالتذكير بأسلوب تغيير الدفاعات الإريتريَّة المُجرَّب تاريخياً، قال: **«قررنا الانسحاب من مدينة "بارنتو" في هذه المرحلة من تطوُّر عمليَّة المواجهة»**.. إذاً فقد أصبحت "بارنتو" هي "ثغرة الدِفِرسوَار"، أو تجسيد لمعركة في التاريخ العربي الإسرائيلي العام ١٩٧٣.

كان خبر سقوط "بارنتو" قد مثَّل الفجيعة في أوضح معانيها، بحيث أصبح الكلام حياله صعباً، فبعد انتهاء إذاعته، خرجت الجموع إلى الشوارع العامَّة وتسمَّروا أمام منازلهم بين مُصدِّقٍ ومكذب، وقضوا قسطاً من تلك الليلة الكئيبة على ذلك الحال بعد أن فارق النوم العيون.. كان السؤال المحوري على كل لسان: "كيف حدث هذا؟! وثمَّ ماذا بعد؟!"..

لقد كان اختيار القوَّات الإثيوبيَّة لذلك المحور واستهدافها مدينة "بارنتو" اختياراً دقيقاً، وكما ذكرنا سابقاً، فقد اعتمدت على أسلوب الموجات البشريَّة والقدرة التسليحيَّة لحسم الجولة الثالثة عسكرياً، بغضّ النظر عن تكلفتها الماديَّة والبشريَّة، وقد اختارت هذا الموقع بعد أن شغلت القوَّات الإريتريَّة بمعارك في محاور أخرى، ولرُبَّما وضعت في الاعتبار أيضاً عدم سهولة الدعم اللوجستي الإريتري في تغذية جبهاتهم نظراً لضيق الإمكانات.

في مقابل التدفق البشري الإثيوبي، لم يكن هناك بدٌ أمام قوَّات الدفاع الإريترية سوى الانسحاب، وفي واقع الأمر، لو لم يحدُث ذلك لكانت الكارثة مضاعفة. فقد كانت المُفاضلة أمام القيادة الإريتريَّة بين الأرض والدفاع عنها حتى لو أدَّى ذلك لإبادة آخر جندي، وبين المحافظة على الإنسان.. أو بمعنى آخر، فإنها رأت أن الأرض يمكن استردادها، أما الإنسان فيصعُب تعويضه.. ولذا فقد آثرت الخيار الثاني، خاصة أن كثافتها السُكانيَّة القليلة تحرِّض على ذلك. ومع أن هذا كان أمراً مقنعاً ومنطقياً، إلاَّ أن انتهاك القوَّات الإثيوبية لحُرمة أراضٍ ومُدُن أحدث شرخاً عميقاً في نفوس كل الإريتريين، وبات من الصعب نسيانه بسهولة.

على الرغم من قوَّة البيان الذي ورد ذكره، إلاَّ أن قرائن الأحوال كانت تشير إلى أن البعض أصبح أكثر تعطشاً ورغبةً في كشف أستار الغيْب لمعرفة المزيد، لا سيَّما وأن من بيدهم الأمر، اكتفوا بتلك "الجرعة" من الإيضاحات، إما زُهداً في الاستزادة أو ترسيخاً لمبدأ الصَّمت، ولهذا كانت علامات الدهشة والاستغراب تزداد اتساعاً كلما توغَّلت القوَّات الإثيوبيَّة داخل العُمق الإريتري.

في محاولة لم يحالفها التوفيق للخروج من نهج الزُهد، أو مبدأ الصَّمت سألت قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة "أحمد دحلي"، مدير المركز الرسمي الإريتري للدراسات "الإستراتيجية" يوم ٢٠٠٠/٥/١٨ عن مغزى سقوط مدينة "بارنتو" "الإستراتيجيَّة"؟! فقال في معرض ردِّه بأنها مدينة غير إستراتيجيَّة، مِمَّا حدا بالسائل أن يُذكِّره بالصفة التي يحملها المركز وتتلازم مع الصفة التي رآها متسقة مع المدينة -على الرغم من أنه يتابع الأحداث بعين فضائيَّة- فقال له الأخير إمعاناً في المكابرة بأنه سيرى في الأيام القادمة إن كانت تلك المدينة إستراتيجيَّة أم لا.

كان يمكن أن تكون تلك زلَّة لسان، لولا أن اللسان الذي نطق بها كثرت تضاريسه التي تمنع انسياب الكلام بسهولة ويُسر طيلة عمر الأزمة.

في واقع الأمر، كان اختيار إثيوبيا لإقليم القاش، والدخول عبر بوابته "بارنتو" اختياراً دقيقاً مبنياً على حسابات "إستراتيجيَّة"، إذ أن الإقليم يُعدُّ من أكبر الأقاليم الإريتريَّة مساحةً وثراءً، وباعتبار أن الزراعة هي عَصَب الاقتصاد الإريتري، فالإقليم يمد سُكَّان القطر بأكثر من ثلثي غذائهم الرئيسي من الحبوب والخُضَر والفواكه، إلى جانب الثروة الحيوانيَّة، ولو أنه استغلت أراضيه الخصبة، فبالإمكان أن ينتج فائضاً للتصدير، فإضافةً إلى العوامل الاقتصادية، هدفت إثيوبيا إلى تشتيت السُكَّان وبعثرتهم لكي ما يستحيل التحضير للموسم الزراعي القادم، وذلك ما يضع احتمالات حدوث فجوة غذائية في العام التالي، وهذا إن حدث، فهو يرمي في خانة الإنهاك الاقتصادي الذي تريده إثيوبيا، ويعتبر أحد بنود الأجندة الخفيَّة في هذه الحرب.

لأن "بارنتو" تعتبر إحدى النقاط المِفصليَّة بين المرتفعات والمُنخفضات الإريتريَّة، فإثيوبيا باحتلالها لها تكون قد وضعت أهدافاً اجتماعيَّة وسياسيَّة ونفسيَّة وعقائديَّة - حتى لو افترضنا أنها غير واردة بذات المعنى- في بال الحكومة الإريتريَّة.. أما من الناحية العسكريَّة، فلعلَّ أديس أبابا أرادت أن توضح تفوُّقها العسكري، إذ أن مسئوليها أكثروا من الحديث حول إذلال الجيش الإريتري، ولرُبَّما كان ذلك انطلاقاً من قناعتهم بأنه الجيش الذي لا يُقهر.

على الرغم من أن "إستراتيجيَّة" المدينة لا تحتاج لأدلة مثل التي ذكرناها، إلا أن تصريحاً للسيد "يماني قبرميسكل"، المتحدث الرسمي باسم الحكومة الإريترية لقناة 'أبوظبي' الفضائيَّة يوم ٢٠٠٠/٦/١، عزَّز قولنا هذا حينما صرَّح: **«في استعادتنا لمدينة "بارنتو" الإستراتيجيَّة نكون قد استعدنا أراضينا الزراعيَّة، فهي بوابة إقليم "القاش بركة"، الذي يمد إريتريا بالغذاء».**

قبيل حدوث الانسحاب طلبت الإدارة المحليَّة من المُواطنين مغادرة المدينة، وقد سبقتهم في ذلك حاملةً ما خفَّ وزنه وغَلَا ثمنه، أما الأهالي - وقد ناهز عددهم الأربعين ألفاً- فقد تشتَّتوا في كل الاتجاهات نحو المُدُن والجبال والوديان، أسوأهم

حالاً أولئك الذين اتجهوا إلى مدينة "تَسنَي"، فلم يطل مقامهم لأنهم نزحوا مع سُكَّانها نحو الأراضي السودانيَّة، بعد أن انفتحت شهيَّة القوَّات الإثيوبيَّة وقامت باحتلال "تَسنَي" أيضاً، والتفت قوَّاتها كذلك على مدينتي "أم حجر" و"قلوج".

كنا قد ذكرنا في صدر هذا الفصل أن الاتفاق الثلاثي الذي تمَّ بين المفوضيَّتين الإريترَّية والسودانيَّة، إلى جانب المفوضيَّة العُليا التابعة للأمم المتحدة تمخَّض عن إعداد برنامج لعودة اللاجئين الإريتريين إلى ديارهم، ووفقاً لما ذكرته السيدة "ورقو تسفاميكائيل"، أن نحو ١٠٤ آلاف من مجموع ١٦٠ ألفاً آثروا العودة إلى إقليم "القاش بركة"، وبدأت بالفعل تتهيأ طلائعهم لمعانقة تراب وطنهم بعد طول غياب، ولكن ذلك تزامن مع استباحة القوَّات الإثيوبيَّة لإقليمهم، الأمر الذي عنى أن معظم سكان هذا الإقليم قد كتب عليهم إعادة سيناريو اللجوء بكل مآسيه وآلامه الإنسانية، وهنا تكمُن المُفارقة التي ذكرناها بين ما كان يُخطط له الاتفاق الثلاثي وبين ما خططت له الأقدار، وكانت القوَّات الإثيوبيَّة وسيلته وأداته في التنفيذ.

تمادت القوَّات الإثيوبيَّة أكثر، فلم تكتف في غزوها للأراضي الإريترَّية بمُدُن الإقليم الغربي، فقد تقدَّمت أيضاً في المحور الأوسط حتى باتت تهدِّد مدينة "عدي خالا" (٨٥ كيلومتراً من العاصمة أسمرا)، وجرت الروايات بأنها تريد الوصول إلى مدينة "مندفرا" (٥٤ كيلومتراً)، ثم أسمرا.

كانت تلك أيام سوداء خيمت على إريتريا كلها، وكانت بحق امتحاناً عسيراً لحكومتها، وهذا ما أكده الرئيس "أسياس أفورقي" في خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة للاستقلال (٢٠٠٠/٥/٢٤)، حيث قال: «**نحن كدولة وأمَّة نجتاز في هذه الآونة مرَّة أخرى ظروفاً عصيبة جداً**».. ولهذا فقد أدهش إريتريا صمتُ المجتمع الدولي بمنابره الإقليميَّة والقاريَّة والعالميَّة حتى بعد أن شرعت في تسمية الأمور بمسمَّياتها الصحيحة، فقد دعا بيان لوزارة الخارجيَّة يوم ٢٠٠٠/٥/١٩ المجتمع الدولي إلى: «**عدم السكوت تجاه الانتهاكات الصارخة التي تمارسها "زُمرة ويَّاني" بغزوها المكشوف والسافر للأراضي الإريترية**»، كما دعا البيان أيضاً إلى: «**إدانة هذا الغزو لانتهاكه ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية**».

لم تكن ثمَّة استجابة تُذكَر حتى ذلك الوقت، فقد صمت الجميع ولم تصدُر حتى إدانة لفظيَّة، علماً بأنها لا تكلف جهداً يذكر ولن تترتب عليها أي عواقب سياسية، باعتبار أن الغازي نفسه اعترف باحتلاله مناطق غير مُتنازَع عليها، وإن وضع تبريراً آخر وهو: «**تحطيم الآلة العسكريَّة الإريتريَّة حتى لا تقوم بتهديد أمنه واستقراره**».

خرجت المظاهرات السلميَّة في العاصمة أسمرا للمرَّة الأولى في تاريخ هذه المدينة التي لا تعرف التجمُّعات ولا المُظاهرات، ورفع الجميع أصواتهم وقالوا:

«كفى».. وطالبوا بوقف الحرب، وكذا المُجتمع الدولي لاتخاذ خُطواتٍ حاسمة حيال ذلك.

جاءت الاستجابة "المتثاقلة" بقدوم السيد "رينو سيري" مبعوث الاتحاد الأوروبي للمنطقة، حيث تحرَّك بين العاصمتين، وذكرت الصحيفة الرسميَّة 'إريتريا الحديثة' يوم ٢٠٠٠/٥/٢٣، أنه عندما التقى الرئيس الإريتري يوم ٢٠٠٠/٥/٢٢، طالبه هذا الأخير بـ: «**إدانة غزو "ويَّانِي" واتخاذ إجراءات جادة**»، موضحاً أن: «**النزاع الحدودي تحوَّل إلى غزو سافر**».

لم يكن بوسع السيد رينو سيري أن ينطق بما قيل له، فقد كان ذلك مطلباً عزَّ مناله في مثل هاتيك الظروف، مثلما أنه لم يكن يملك من الوسائل الآنيَّة الضاغطة التي يمكن أن يلقي بها على أديس أبابا لوقف مشروعها وتُذعِن له. لذا فقد كان قدومه أشبه بجولة في العلاقات العامَّة وتطييب الخواطر.

كانت الأنظار تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكيَّة، باعتبارها الطرف "الشريك"، الذي يمكن أن يفعل شيئاً، وقد وجد لها بعض المُراقبين العُذر في أنها بدت مشغولة بحدثٍ أكبر وأهم، وهو الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، لكن السيِّد "يماني قبرميسكل" لم يجد لها ذات العُذر، فقد أشار نحوها مباشرةً في تصريحات صحفية يوم ٢١ /٥/ ٢٠٠٠، وقال: «**إن واشنطن لم تتخذ أي تدبير ملموس وواقعي وحازم ضد الاجتياح الإثيوبي**».. وأضاف: «**إن التزام الولايات المتحدة الصَّمت حيال الاجتياح أمر غير مفهوم على الإطلاق**».. وتلك ما يمكن أن نسميها "صيحة في وادٍ قفرٍ"، حيث لا يسمع الصائح سوى صدى صوته..

في الواقع، فإن الإجراء الوحيد الذي اتخذته واشنطن منذ بدء الجولة الثالثة وحتى ذلك التاريخ، تمثل في بيانٍ صدر عن الخارجيَّة الأمريكيَّة يوم ٢٠٠٠/٥/١٩، طلب فيه من عائلات الدبلوماسيين والموظفين غير الأساسيين في سفاراتها في إريتريا ضرورة سرعة المغادرة، وذلك: «**لأن النزاع مع إثيوبيا، الذي كان يتميَّز بمعارك عنيفة على الحدود امتدَّ أخيراً إلى داخل الأراضي الإريترية**»، على حدِّ ذكر البيان، وقد حذت ألمانيا حذوها بالنسبة لرعاياها أيضاً.

آنذاك بدأ الحديث عن "نظريَّة المُؤامرة" يجد طريقه نحو أفواه كثير من المُراقبين والمُتابعين لمُجريات الأحداث، ولكن على استحياءٍ شديد، لأن وقائعه لم تصل إلى درجة التيقُّن والتثبُّت بعد.

في المحيط الإقليمي، كسرت ليبيا حاجز الصَّمت، فقد ذكرت وكالة الأنباء الرسمية يوم ٢٠٠٠/٥/٢١، أن الزعيم الليبي اتصل بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وطالبه بأن تتحمَّل أفريقيا مسئوليتها على أعلى المستويات، وقال له: «**إن اجتياح دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة أمرٌ يُشكِّل سابقة خطيرة على الدول الصغيرة**». وفي اليوم نفسه ٢٠٠٠/٥/٢١، كان العقيد القذافي قد أوفد السيد

"عبدالسلام التريكي" إلى أديس أبابا لمُقابلة المسئولين الإثيوبيين، وقالت صحيفة 'الشمس' الليبيَّة في عددها بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢، إن رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" ذكر للمبعوث الليبي أثناء استقباله له أن: **«إثيوبيا ليست لها مطامع في أراضي إريتريَّة، وأنها ستنسحب فوراً من الأراضي التي احتلتها إذا انسحبت إريتريا من الأراضي التي احتلتها بعد تاريخ ١٩٩٨/٥/٦»**.. وكان ذلك شرطاً تصعُب المُجادلة حوله.

قامت باكستان في اليوم نفسه ٢٠٠٠/٥/٢١، بإصدار بيانٍ عبرَ وزارة خارجيَّتها، ذكرت فيه: **«إن مجلس الأمن الدولي يجب أن يضطلع بمسئولياته الشرعيَّة والمعنويَّة لضمان وقفٍ فوري وانسحاب القوَّات الإثيوبيَّة من الأراضي الإريتريَّة وحلِّ النزاع سلمياً، انطلاقاً من القوانين والمبادئ الشرعيَّة الدوليَّة»**.. وأضاف: **«من الواضح أن النزاع تجاوز مرحلة الحادث الحدودي، وبات اجتياحاً لإريتريا من قبل إثيوبيا»**.

كان الموقف الليبي والباكستاني استثناءً من المواقف الدوليَّة والإقليميَّة، وقد بدا أن موقف الأخيرة - وهي البعيدة جغرافياً وسياسياً- فيه من الحَرَج أضعافاً مضاعفة لدول تقع على مرمى حجرٍ من الدولتين المتحاربتين، وكانت وكالات الأنباء قد نشرت في اليوم نفسه ٢٠٠٠/٥/٢١، أن السفير الإريتري لدى مصر السيد "محمَّد عُمَر محمود" قد سلم الرئيس حُسني مبارك رسالة من الرئيس "أسياس أفورقي" **«تتعلق بالغزو الإثيوبي الجديد لإريتريا، والاستيلاء على مناطق واسعة في غربها، وتشريد آلاف المواطنين من مُدُنِهِم وقراهم»**.. وأكَّدت الوكالات أن: **«إريتريا طلبت من مصر إدانة ذلك الغزو»**.

تطلعت إريتريا إلى أبعد من ذلك، ونظرت إلى الخيمة التي يختبئ فيها العرب جميعاً وهي الجامعة العربيَّة، حيث قابل السفير محمَّد عُمَر محمود أمينها العام، د. عصمت عبدالمجيد، وشرح له تلك التطوُّرات طمعاً في مؤازرة، حتى وإن لم تتبوَّأ إريتريا مقعدها بعد في الخيمة المذكورة، ولم يكُن ردُّ الفعل بأحسن مِمَّا فعله الأعضاء أنفُسهم، ففي اتصالٍ هاتفي مع قناة شبكة الأخبار العربية الفضائية ANN يوم ٢٠٠٠/٦/٥، سُئِلَ د. عبدالمجيد عن رأي الجامعة العربيَّة، فكان ردُّه أقرب إلى اللغة التي استخدمها سيِّدنا إبراهيم (عليه السلام) في مُجادلته لقومه حينما حطم أصنامهم، إذ قال: **«كُلِّفَ سفير إريتريا بزيارة الجامعة وتقديم وجهة نظر حكومة بلاده.. استقبلناه وتحدَّثنا معه وعبَّرنا عن حرصنا على أن تعود العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا كما كانت، وأملنا في وقف إطلاق النار، ونؤيِّد خطوات منظمة الوحدة الأفريقيَّة والجُهد الذي تقوم به الجزائر في سبيل المفاوضات بين الطرفين»**.. وهل كان يُنتظر أن تفعل الجامعة أكثر من ذلك، خاصة وأن أحد طرفي النزاع نسيها سلماً وتذكَّرها حرباً؟! وهذا ما لا يجرؤ الأمين العام على التصريح به.

بينما كانت المعارك تدور بضراوة علي الجبهات وداخل الأراضي الإريترِيَّة، دخل حدثٌ عرضي كاد أن يُنذر بكارثة أخرى، فقد ذكر بيان من السفارة الإثيوبية في أسمرا يوم ٢٠٠٠/٥/١٩ عقب سقوط مدينة "بارنتو" أن: **«أربعة مواطنين إثيوبيين قُتِلوا وأصيب مئات آخرون بجروح بالغة، كما اعتقل كثيرون نتيجة للمُمارسات التي اتخذت بين يومي ٥/١٣ و ٥/١٨»**، دون أن يُعطي البيان تفاصيل، أما هذه التفاصيل التي صَمَتَ عنها البيان، فقد تمثلت في إبراز مشاعر استفزازيَّة من بعض الإثيوبيين الذين تعج بهم المُدُن الإريترِيَّة، وخاصَّة أولئك الذين ينتمون لقوميَّة التيغراي، بعد ما سمعوا عن تقدُّم قُوَّاتهم عسكرياً، الأمر الذي لم يَطِق معه بعض المواطنين الإريتريين - خاصَّة البُسطاء- صبراً، فقاموا بإجراءاتٍ انتقاميَّة طالت عدداً منهم، ولولا محاصرة السُّلطة لهذا الأمر لانقلبت المُدُن الإريترِيَّة إلى ساحة حرب أهليَّة يمكن أن تكون وقائعها أفظع مِمَّا يجري في الجبهات الحدوديَّة، إذ أن المشاعر كانت متأجِّجة آنذاك، ويصعُب في الوقت نفسه السيطرة عليها إذا ما نَحَت نحو دائرة العُنف والانتقام.

كانت أديس أبابا قد أخذتها العزَّة بالإثم، فراحت تتحدَّث علناً عن قُدرتها على الوُصول إلى قلب العاصمة الإريترِيَّة، ومع التركيز الإعلامي على تلك الأخبار بدأت التصريحات الصادرة عنها تُراوِحُ بين النفي والتأكيد بطريق غير مباشر.

قام الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة بقطع جولة خليجيَّة كان يقوم بها، وجاء إلى المنطقة محطماً جدار الصَّمت الإقليمي والدولي، الذي ران على الأحداث، وفي إشارة تدُلُّ على عزيمته للوصول إلى تسوية سلميَّة للمُشكلة استبقى نفسه بين العاصمتين لأكثر من ثلاثة أيام في رحلاتٍ مكوكيَّة تجلت فيها الدبلوماسيَّة الجزائريَّة، وأعطت زخماً لجهود المنظمة الأفريقيَّة بعد أن كان نجمها قاب قوسين أو أدنى من الأفول في هذه المشكلة تحديداً، وقبل أن تؤول له رئاستها في تلك الدورة.

في الاستدلال أيضاً بجهود الدبلوماسيَّة الجزائريَّة، كان السيد أحمد أو يحيى مبعوثه الشخصي قد زار البلدين لأكثر من عشر مرَّات منذ أن تسلمت الجزائر رئاسة الدورة الـ ٣٥ لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة في يوليو (تموز) ١٩٩٩، وهي جهودٌ لم يقُم بجُزءٍ يسير منها - على سبيل المثال- الرئيس السابق بليز كمباوري، الذي تزامنت فترة رئاسته مع اندلاع النزاع، وارتكب أخطاء عقَّدت من طبيعة المشكلة على النحو الذي ورد ذكره في فصل سابق.

في اليوم الذي يوافق الذكرى السابعة لاستقلالها ٢٠٠٠/٥/٢٤، أصدرت الحكومة الإريترِيَّة بياناً ذكرت فيه أنها انسحبت من "زَالَ امبسَّا" إلى المناطق التي كانت عليها قبل ١٩٩٨/٥/٦، وذلك استجابة منها للنداء الذي تقدَّمت به المنظمة الأفريقيَّة عبر رئيسها عبدالعزيز بوتفليقة، وأكدت في البيان أيضاً أنها قبلت وقف إطلاق النار والموافقة على إجراء محادثات غير مباشرة.

من العاصمة أسمرا أوفد الرئيس الجزائري مبعوثه الخاص أحمد أو يحيى لتبليغ أديس أبابا ما توصَّل إليه مع المسئولين الإريتريين، وكان لا بُدَّ من تمنع تُبديه أديس أبابا حتى وإن رأى الرئيس بوتفليقة، أن ما توصَّل إليه كان إنجازاً، فرفضت وقف إطلاق النار وقالت إن إريتريا ما زالت تحتل أراضي أخرى في "بوري"، لكنها وافقت على مبدأ المُحادثات غير المباشرة، فغادر الرئيس الجزائري إلى بلاده بفرحة لم تكتمل تماماً، وإن كان المُؤكَّد أنه قطع نصف المسافة في الاتجاه الصحيح.

استكمالاً لانسحابها من "زَالَ امبسًا" قامت إريتريا أيضاً بالانسحاب من منطقة "بدًا" في جبهة "بوري" وتوقفت على بعد ٣٧ كيلومتراً فقط من ميناء عَصَبْ.

أصدرت وزارة الخارجيَّة الإثيوبيَّة بياناً يوم ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٠، أكدت فيه: **«أنه لن تُؤخذ في الاعتبار أي هُدنة حتى خروج آخر جندي إريتري من الأراضي الإثيوبية»**.. وفي اليوم نفسه صرح السيد "مِليس زيناوي" قائلاً: **«سنُفاوِض ونُحارِب.. سنُفاوِض بإخلاصٍ، ولكننا لن نوقف إطلاق النار حتى يتحقق هدف واحد، أي إلى أن نقتلع جزمة الغُزاة من أرضنا»**.. كما عقد سفيرها في نيروبي "تاشومي توغا" مؤتمراً صحفياً في نفس اليوم، قال فيه: **«إن إثيوبيا ستقضي على آلة الحرب الإريتريَّة من أجل أمنٍ أفضل للمنطقة»**.

كان ذلك كفيلاً بأن يجعل إريتريا تستنجد بمجلس الأمن بعد أن لبَّت ما طلبه رئيس المنظمة الأفريقيَّة منها في الانسحاب، فأرسلت مذكرة في يوم ٢٦/٥ نفسه إلى المجلس، تدعوه فيه إلى: **«اتخاذ قرار عاجل يحث إثيوبيا على وقف هجومها على الأراضي الإريترية»**.. لكن المجلس لم يكُن في عجلة من أمره، ذلك أن سِجِلِّ إريتريا لم يكُن فيه ما يشحذ همَّة المجلس لفعل شيء "عاجل"..

عقد وزير الخارجيَّة الإريتري، هايلي وُلدتنساني مؤتمراً صحفياً ظهر نفس اليوم، وكان عليه الردَّ على أسئلةٍ بدأت فعلاً تشغل بال النخبة الإريتريَّة، وشمل ذلك بعض من يعدون ضمن المنظومة الحاكمة بدرجاتٍ أقل في المسئوليَّة، وقد تركزت هذه الأسئلة في استفهامٍ محوري. إذا ما كان الانسحاب متيسّراً الآن، فلماذا استعصى قبل عامين عند بداية النزاع؟! وقد سُئِلَ الوزير السُؤال نفسه بطريقة أكثر مباشرةً: **«هل قبلتُم خُطة السلام الأفريقيَّة بسبب هزيمتكم في ميدان القتال؟!»**، ولم يكن ردُه شافياً لما استقرَّ في القلب والوجدان، رغم دبلوماسيَّة كلماته..

ما بدا سؤالاً حائراً على وجوه النخبة الإريتريَّة كان في الواقع سؤال تصعُب الإجابة عليه ولا يحتمل المباشرة، وذلك بالنظر إلى آليات السُلطة في الجهاز التنفيذي للدولة. وهو على أيَّة حالٍ لا يمكن تناوله بمعزلٍ عن الظروف السياسيَّة والعسكريَّة والنفسيَّة التي كانت محيطة بالأحداث في مايو (أيار) ١٩٩٨، وتلك التي خلقت واقعاً جديداً في مايو (أيار) ٢٠٠٠.

عسكرياً، كانت إريتريا آنذاك تشعر بتفوقها في ذاك المجال، ولرُبَّما تفاءلت تقديراتها إلى حدِّ اعتقادها بإمكانيَّة حسم هذا النزاع في فترة وجيزة، كما أنه لا يمكن فصل إحساس التفوُّق عندها عن الظروف التاريخيَّة التي جعلت من "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تنشأ في كنف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، إلا أن تمدُّد سنوات النزاع جعل الأولى تسخِّر كُلَّ موارد الدولة الإثيوبية وتدَّخر كُلَّ إمكانيَّاتها وطاقاتها في الحصول على أسلحة متطوِّرة ومتنوِّعة، وتُجيِّش مواطنيها للقضاء على ذلك التفوُّق بمفهومها الخاص.

سياسياً، لا يمكن أيضاً الإجابة على ذلك السؤال إلا بتتبُّع التطوُّر التاريخي للجبهتين - وهو ما أوردناه في فصولٍ سابقة- وقد كان أحد إفرازاته أن إريتريا عوَّلت على أقليَّة الجبهة الحاكمة في إثيوبيا، وعدم مقدرة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الوقوف أمامها، أو حتى إقناع الشعوب الإثيوبيَّة بجدوى هذه الحرب في ظِلِّ ضعف البناء الداخلي للدولة، بل راهنت على إمكانيَّة تفكُّك الدولة الإثيوبيَّة إن مضت في خيار الحرب.

كانت تلك تقديرات جدليَّة، فعلى الأقل يمكن القول إن تنظيم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" ورث الدولة الإثيوبيَّة بكامل مُؤسَّساتها وأجهزتها وعلاقاتها التاريخيَّة، وعَمِلَ علي صَبِّ كل إمكاناتها لصالحه - أو صالح وجوده- في الحُكم، وبالتالي فقد أصبح المفهوم السياسي والعسكري الذي تحمله إريتريا عن ذاك التنظيم، هو واقعياً مجرَّد ماضٍ اندثر وتوسَّد أضابير التاريخ.

كان من المفترض أن تبدأ المُفاوضات غير المباشرة في الجزائر يوم ٢٠٠٠/٥/٢٩، لكنها تأخَّرت ليومٍ واحد، وقد أقدمت إثيوبيا في ذلك التاريخ على تنويع الحرب بقيام طائراتها المقاتلة طراز "ميج ٢١" بقصف مطار أسمرا للمرَّة الثانية منذ بداية الأزمة، مِمَّا أدَّى إلى أضرارٍ ماديَّة وتوقفت خُطوط الطيران مُؤقتاً، وبدا بذلك أن إثيوبيا تريد فرض حظرٍ جوي على إريتريا، غير أن الحَدَثَ نفسه ألقى بظلالٍ من الشكِّ حول جدوى مُحادثات الجزائر، علماً بأن بذرة الشكِّ نفسها كانت كامنة، نسبة لأنه رُوعي أن تجري تلك المحادثات في ظروفٍ غير طبيعيَّة، حيث لم يتم وقف إطلاق النار، ومن ثمَّ الجلوس إلى طاولة المُفاوضات، وهُو الوضع الطبيعي في مثل هذه الظروف، علاوة على أن إريتريا ارتضت المشاركة فيها على الرغم من أن القوَّات الإثيوبيَّة تحتل مناطق كبيرة من أراضيها.

هل ثمَّة مؤامرة؟!

ظلَّ المجتمع الدولي - وبالذات أطرافه الفاعلة- على ذاك الحال من الصَمت، على الرغم من أن إثيوبيا قامت بتنويع وتوسيع رُقعة الحرب، وذلك بعد قصفها مطار أسمرا، واحتلالها لمُدُنٍ ومناطق داخل العُمق الإريتري.

ولأن ذلك أمرٌ غير معهود، بدأ بعض المراقبين لتطوُّرات النزاع يُعبّرون عن آرائهم في الوسائل الإعلاميَّة المختلفة، ويجنحون أحياناً إلى "نظريَّة المُؤامرة" ويُشيرون في ذلك إلى أن الصَّمت في حدِّ ذاته يُعتبر مُؤامرة كُبرى، في الوقت الذي بدا فيه قسم منهم أكثر نفوراً من الزجِّ بهذا المفهوم في حلبة الصِّراع، وذلك يرجع أساساً إلى إيمان هؤلاء بمبادئ ومسلَّمات لم يستطع أن يُؤثِّر فيها ذلك الصمت الدَّولي المُريب، على الرغم من تأكيد المسئولين الإريتريين له في خُطبهم وتصريحاتِهم الرسميَّة، وقد عبَّر عن ذلك الرئيس "أفورقي" في الكلمة التي ألقاها على شعبه في مناسبة عيد الاستقلال (٥/٢٤) بقوله: **«قد شعر الشعب الإريتري بكثيرٍ من المرارة وخيبة الأمل، إزاء تجاهُل المجتمع الدولي ووقوفه مكتوف الأيدي تجاه ما نتعرَّض له من جرائم، وما يُراقُ من دِماءٍ في هذا النزاع».**

أما السيد "يماني قبرآب"، مسئول الشئون السياسيَّة في الجبهة الحاكمة، فقد تناول الصَّمت بصورةٍ أخرى في حوارٍ له مع التلفزيون المحلي يوم ٢٠٠٠/٥/٢٦، إذ قال: **«إن المجتمع الدولي قد اختار الوقوف إلى جانب الطرف الذي اعتقد أنه الأقوى في هذه المرحلة»**.. وفي ذلك إيماءة واتكال إلى نظريَّة المُؤامرة، وهو ما عبَّر عنه صراحةً السيد "عبدالله جابر"، مسئول الشئون التنظيميَّة في الجبهة نفسها في حوار له مع صحيفة 'الشرق الأوسط' بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩، حيث قال: **«إن تنفيذنا لقرار الانسحاب قد وضع منظمة الوحدة الأفريقيَّة في محكٍ حقيقي مع إثيوبيا»**.. وأضاف: **«إن إعادة انتشار قوَّاتنا إلى مواقع ما قبل ٦ مايو ١٩٩٨، كشف للمجتمع الدولي أن إثيوبيا دولة غازية ليس إلا، بل وضع المجتمع الدولي، وخاصَّة المنظمة الأفريقيَّة، ومصداقيَّة ميثاقها ومُبادرتها الأخيرة أمام امتحان صعب، فإمَّا أن تدين الغزو وتقاضي المُعتدي، أو تأخذ منحى آخر، وذلك بمكافأة المعتدي، وهذا ما نعتبره مؤامرة تتكرَّر من جديد في التاريخ الإريتري الحديث»**. كان ذلك تشخيصاً للحالة، لكن ما لم يقُل به أحد، هو: **«لماذا؟»**.. وهذا ما سنتعرَّض له لاحقاً..

في اليوم الذي تلا نشر ذاك التصريح ٢٠٠٠/٥/٣٠، صَدَرَ بيان يمكن القول إنه يُعتبر علامة فارقة في الخطاب السياسي الإريتري منذ بدء الأزمة، وفي مجرى تطوُّرات الأحداث نفسها، إذ تحدَّث تفصيلاً عن أهداف أوليَّة وبعيدة المدى لما أسماه "مُخططات 'زُمرة ويَّانِي' في الجولة الثالثة من الحرب"، فأوضح في الأولى أن: **«الهدف هو القضاء على قوَّات الدفاع الإريتريَّة، والوصول إلى أسمرا وإركاع الشعب الإريتري، لإقامة نظام عميلٍ موالٍ لـ"زُمرة ويَّانِي"، وخلق أجواء سياسيَّة تُؤدِّي إلى اقتتال الشعب الإريتري مع بعضه البعض، وكذا العمل على تدمير الاقتصاد الإريتري والبنية التحتيَّة، وإقامة دولة إريتريَّة لا حول لها ولا قوَّة، وقد تمَّت كل الاستعدادات اللازمة لتجهيز الكادر البشري اللازم لإقامة الحكومة العميلة والبرامج التي ستنفذها».**

حدَّد البيان أهدافاً قال عنها إن الحكومة الإثيوبيَّة تريد تحقيقها داخل بلادها، وهي: **«تعبئة شعب التيغراي، الذي صوَّروا له أن الوقت قد حان لكي يقوم بإركاع الشعب الإريتري والشعوب الإثيوبية»**.. إلى جانب رسالة أخرى تؤكد أن: **«"زُمرة ويَّاني" قد تمكَّنت من تثبيت نفسها في السُّلطة، ولا خيار أمام بقية أبناء الشعب الإثيوبي سوى الخنوع والخضوع لهيمنتها»**.

أشار البيان كذلك إلى رسالة أخرى، زعم فيها أن الحكومة الإثيوبية تريد توجيهها للمجتمع الدولي، وهو فرضُ أمرٍ واقع على الأرض: **«...لتكون مُهابة في المنطقة، خاصَّة من قِبَلِ الدُّول العربيَّة، الأمر الذي يمنحها في المستقبل تفوقاً وضماناً استراتيجياً»**.

ثم تحدَّث البيان عن جدولٍ زمنيٍ لتنفيذ تلك الأفكار، وذلك: **«بالدخول إلى مدينة "بارنتو" في اليوم الأوَّل من الجولة، ومن ثمَّ مواصلة التقدُّم من مختلف الجهات لبلوغ أسمرا في الرابع والعشرين من شهر مايو، وهو يوم الاحتفال باستقلال إريتريا»**، إضافة إلى جوانب اقتصاديَّة من هذا التوقيت: **«لم يكن الاختيار هذا مقتصراً على الأغراض الاحتفاليَّة، وإنما رأت هذه الزُمرة أن شهر مايو هو بداية موسم هُطول الأمطار، ولهذا فإن إعاقة وتدمير البرامج التنمويَّة والزراعيَّة يمكن أن يخلق أجواءً مواتية لإركاع الشعب الإريتري من خلال تجويعه وتعقيد مصاعبه المعيشيَّة»**.

ثم طرح البيان بوضوح آليَّة تنفيذ تلك الأفكار، استناداً إلى نظرية المُؤامرة، فقال: **«تمَّ تجهيز أكثر من رُبع مليون جُندي، بمن فيهم خُبراء مرتزقة وأجانب، والذين عملوا بشكلٍ خاص في سلاح الجو والدفاع الجوي»**، ولكنه صَمَتَ عن تسمية بلدانهم أو جنسيَّاتهم.

كان ذلك البيان قد صَدَرَ باسم الحكومة الإريتريَّة، وليس عن وزارة خارجيَّتها التي اضطلعت بهذه المهمَّة منذ بدء الأزمة، ومن الواضح أنه قُصِدَ به توجيه رسالة إلى شعبها، أكثر منها إلى العالم الخارجي، على الرغم من أن معظم الإريتريين في تلك الظروف العصيبة باتوا مهمومين بالأفعال أكثر من الأقوال. ومع ذلك، يمكن القول - بغضِّ النظر عن صدقيَّة البيان أو عدمها- إنه حرَّك الساكن في نفوس قطاع كبير، فالتفوا أكثر حول قضيَّتهم، وقد شاع ذلك حتى عند بعض الذين يناوئون الجبهة الشعبيَّة الحاكمة في توجُّهاتها، ربَّما لصعوبة المحك وتضاؤل خياراتهم بين أمرين، أحلاهما قاسٍ على النفس. وأياً كان الأمر، فقد بدا أن الحكومة الإريتريَّة بذلك البيان قد رَمَت حجراً سياسياً ضخماً وأصابت به هدفاً.

في سياق الحديث عن المُؤامرة، انتقلت أسمرا إلى مرحلة أكثر وضوحاً، فبعد أن كان الحديث مُعمَّماً عن تورُّط جهاتٍ من المجتمع الدولي، وجَّهت أصابع الاتهام مباشرة إلى بعض أطرافه، إذ قامت السفارة الإريتريَّة في موسكو بإصدار

بيانٍ يوم ٢٠٠٠/٥/٢٦، اتهمت فيه روسيا: «**بتقديم الدعم للطرف المُعتدي، رغم أن الحكومة الإريتريَّة حاولت كثيراً ودون جدوى جذب روسيا للمُشاركة في البحث عن حلٍ سِلمِي للأزمة بينها وبين أثيوبيا**». ونشرت صحيفة 'أزفستيا' الروسيَّة في اليوم نفسه على صدر صفحتها الأولى، وثيقة صادرة عن السفارة الإريتريَّة تُثبت ما وصفته بالدليل القاطع على مشاركة جنرالات روس، تحت عنوان مثير: ''الحرب بين إثيوبيا وإريتريا يقودها جنرالات روس''.. وذكر التقرير الذي كتبه ثلاثة صحفيين، هُم غينادي تشارودييف، مكسيم يوسين وفلادمير بيخييف: «**إن مليار دولار أنفقت لشراء معدَّات حربيَّة، منها معدَّات روسيَّة تمَّ تجهيزها في روسيا والدول المستقلة الأخرى وكوريا الشماليَّة ورومانيا**».

رصد التقرير أيضاً أسماء بعض الجنرالات، منهم الجنرال ميجور أناتولي كاسبينكو، الذي خدم سابقاً في قطاع الأورال العسكري، والجنرال ميجور إيفان فولووف، مستشار هيئة أركان سلاح الجو الإثيوبي، والذي أشرف في روسيا سابقاً على عمليات سلاح الجو القتاليَّة والاعتراضية، والجنرال ميجور دميتري يفيمنكو، الذي خدم في عمليَّات الطائرات القاذفة، والعقيد يغفيفي أوبوغوف، الذي خدم في سلاح المدفعيَّة المُضادَّة للطائرات قُرب موسكو، إلى جانب ١٨ خبيراً عسكرياً في سلاح المدفعيَّة المُضادَّة للطائرات والمدفعيَّة، وفي استراتيجيات وعمليَّات المعارك القتالية، وتضمُّ القائمة أسماء طيَّارين، ذُكِرَ منهم: الجنرال يانكوف وستة آخرين، وقالت الصحيفة: «**إن وزارتي الدفاع والخارجيَّة الروسيَّة امتنعتا عن توفير أي معلومات رسميَّة حول هذا الموضوع**»..

ومن جهة أخرى، لم تبادر الحكومة الإثيوبية بنفي أو إثبات ذلك. وأوضحت الصحيفة استناداً إلى محللين سياسيين: «**إن هؤلاء الخبراء الروس ربَّما يكونون موجودين في إثيوبيا بشكلٍ رسمي لمساعدة الإثيوبيين على التدريب على المُعدَّات الحربيَّة الروسيَّة التي اشتراها الإثيوبيون من روسيا في السابق، أو حديثاً**»، وتشمل طائرات ''سخوي ٢٧'' وهيلكوبترات ''مي ٢٤'' و''مي ٨''، وهذا ما أشار إليه النائب الأوَّل لرئيس هيئة الأركان الروسيَّة الجنرال فاليري مانيلوف في مقابلة له مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC يوم ٢٠٠٠/٥/٢٦ نفسه، بقوله: «**إن المساعدات العسكريَّة التي تقدِّمها روسيا لإثيوبيا تتم في إطار الالتزامات الدوليَّة الروسيَّة، وحسب بنود الاتفاقات الثنائيَّة بين البلدين**». لكنه نفى: «**أن يكون الطيَّارون الروس قد شاركوا ضمن عمليات سلاح الجو الإثيوبي**».. ولعلَّ الشطر الأوَّل من هذه التصريحات يُوضِح بجلاءٍ، لماذا وقفت روسيا ضدَّ قرار مجلس الأمن القاضي بحظر السلاح على البلدين، ودرءً للحرج، اشترطت سقفاً زمنياً معيَّناً لذلك الحظر.

المثير في الأمر، أنه باستثناء ما ورد على لسان الجنرال مانيلوف من ردِّ فعلٍ، فإن الكشف عن تلك ''المؤامرة'' لم يُحدِث أي تفاعُلٍ، لا في روسيا نفسها ولا

في أي بقعة أخرى ذات صلة بمُجريات الأوضاع الإثيوبيَّة الإريتريَّة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعليه تبقى نتائجه محصورة فقط في العلاقة المستقبليَّة بين روسيا وإريتريا.

في ساحة أخرى، كانت المفاوضات غير المباشرة، والتي بدأت بتأخير يومٍ كاملٍ في الجزائر (٢٠٠٠/٥/٣٠) تمر بمرحلة ولادة قيصريَّة، ذلك أنه إلى جانب المناخ غير الطبيعي الذي عُقِدَت فيه على ذلك النحو الذي ورد ذكره، فإن إثيوبيا دخلتها فيما حسبته بشروط المُنتصر، الذي يريد أن يفرض مطالبه. وفي هذا الصدد، شكَّك وفدها في بداية المحادثات في أن إريتريا لم تقُم بسحب قوَّاتها إلى خط ما قبل ١٩٩٨/٥/٦، فأبدى الوسطاء رغبتهم في ابتعاث وفدٍ للتحرّي والتأكد من ذلك، لكن في مساء اليوم نفسه، قامت الإدارة الأمريكيَّة بإصدار بيانٍ أكَّدت فيه سحب إريتريا قوَّاتها إلى الخط المذكور، ومثَّل ذلك تحدياً كبيراً للحكومة الإثيوبيَّة، فقامت على الفور في صبيحة اليوم التالي ٢٠٠٠/٥/٣١ بإذاعة بيانٍ عبر التلفزيون الإثيوبي عقب اجتماعٍ لرئيس الوزراء "مِليس زيناوي" مع الدبلوماسيين المُعتمدين في أديس أبابا، قالت فيه: «**إن الحرب ضدَّ إريتريا انتهت بالنصر بعد ما تحرَّرت كل الأراضي الإثيوبية التي احتلها العدو**»، وجاء ذلك الإعلان على الرغم من أن رئيس الأركان الإثيوبي الجنرال "صادقان جبرتنساني" كان قد عقد مؤتمراً صحفياً قبل يومين من ذلك الإعلان في ٢٠٠٠/٥/٢٩، قال فيه: «**إن الأعمال الحربيَّة لن تتوقف ما دامت هناك أراضٍ إثيوبية تحت السيطرة الإريتريَّة**».. وأضاف: «**نحن لم نحقق هذا الهدف بعد، والحرب قد لا تتوقف لأسباب أخرى**».

كشف رئيس الوُزراء "مِليس زيناوي" أيضاً عن مشاعر أخرى في حوارٍ له مع صحيفة 'ذي إثيوبيان هيرالد'، تصادف نشره مع نفس توقيت المؤتمر الصحفي يوم ٢٠٠٠/٥/٢٩، حيث قال: «**قد يكون من الصَّعب التئام الجرح الذي فتحته الحرب، طالما أن نظام الجبهة الشعبيَّة بقيادة "أسياس أفورقي" في السُلطة في أسمرا**».

كان إصدار إثيوبيا للبيان الذي يُوضِح انتهاء الحرب قد جاء تفادياً للحرج الذي يمكن أن يترتب على إرسال منظمة الوحدة الأفريقيَّة وفداً للتحرِّي والتيقن من سحب إريتريا لقوَّاتها من المناطق المُتنازع عليها.

توالت الشروط الإثيوبية، وقد مارس الوُسطاء مع بعضها أقصى درجات الصبر والتحمُّل، وقد تركزت في النقطة الثانية من المُفاوضات على مسألة الضمانات الأمنيَّة، وقد عبَّر ثلاثة مسئولين إثيوبيين على هذا الموضوع، كلٌّ من زاويته، ففي اليوم التالي من المحادثات، طلب وزير الخارجيَّة "سيوم ميسفن" من الوُسطاء في الجزائر: «**ضرورة تعديل خُطة السلام الأفريقيَّة حتى تأخذ في حساباتها المكاسب الكاسحة التي حققتها إثيوبيا على مدار الأسبوعين الماضيين**»..

وقال رئيس الوزراء "ملِيس زيناوي" في حوارٍ له مع صحيفة 'ذي إثيوبيان هيرالد' يوم ٢٠٠٠/٦/٤: **«إن إثيوبيا اقترحت على من يرعون المحادثات في الجزائر ضرورة توقيع أسمرا اتفاقاً ينص على أنها لن تبادر بشنّ حربٍ ضدّ إثيوبيا، وعلى أن تكون المناطق المرتفعة التي تخليها القوَّات الإثيوبيَّة تحت سيطرة قوَّة حفظ سلام دوليَّة، وإذا لم يكن بوسع المجتمع الدولي نشر هذه القوَّة لأسبابٍ مالية أو قيودٍ خاصَّة بالقوَّة البشريَّة، فإن إثيوبيا مستعدَّة لتحمُّل هذه المسئوليَّة من أجل ضمان السلام في المنطقة».**

أما السيد "محمود درير"، وزير النقل والمواصلات فقد تناول الأمر بصورة أكثر دهشة، أو بالأحرى ذلك ما بدا على وجه إحدى مذيعات قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة التي سألته يوم ٢٠٠٠/٥/٣٠ عن انسحاب إريتريا من المناطق المُتنازع عليها، وبقاء القوَّات الإثيوبيَّة داخل إريتريا، فردَّ عليها بقوله: **«نحن باقون في تلك المناطق حتى نضمن عدم اعتداء إريتريا علينا وعلى جيراننا»**.. فبادرته المذيعة بقولها: **«هل تتمسَّكون بها كرهينة مثلاً؟!»**.. فقال: **«أنا لم أقل ذلك تحديداً، ولكن من حقنا أن نضمن عدم تكرار التجربة».**

بالرغم من اهتمامها البالغ في مفاوضات الجزائر بمسألة الضمانات الأمنيَّة، لعلَّ أكبر التناقُضات التي وقعت فيها إثيوبيا، هو إعلانها قبل ذلك أنها دمَّرت نحو ٦٠% من الجيش الإريتري، مِمَّا جعل كثيراً من المُراقبين يتساءلون: كيف يتأتى لها طلب ضمانات أمنيَّة من جيشٍ تقول عنه إنها دمَّرت ثلثيه؟!

في غُضُون كل ذلك، كانت هناك هدنة عسكريَّة "هشة" على كُلِّ الجبهات لم يبادر أحداً بإعلانها، وقد فرضتها في الأساس ظروف تعديل الدفاعات الإريتريَّة بعد انسحاب قوَّاتها من كُلِّ المناطق المُتنازع عليها، وفجأة قامت إثيوبيا فجر ٢٠٠٠/٦/٣ بشنِّ هجومٍ كبير في جبهة "بوري"، وتصاعد القتال حول عَصَبْ حيث أصبحت الدفاعات الإريتريَّة على بُعد ٣٧ كيلومتراً فقط من المرفأ، بعد أن كانت تبعُد منه نحو ٧١ كيلومتراً.

آنئذٍ، جرت رواياتٍ كثيرة مستندة على ذلك التصعيد في عَصَبْ، منها أن إثيوبيا تريد الاستيلاء على الميناء لتفرض واقعاً جديداً يُربك الوُسطاء في المفاوضات التي تجري في الجزائر، ففي مقابلة للفريق أوَّل "سبحات أفريم"، وزير الدفاع الإريتري مع التلفزيون المحلي يوم ٢٥ /٢٠٠٠/٦، (كانت الثانية له منذ أن اندلعت الأزمة) عدَّد الأسباب التي دفعت القوَّات الإثيوبيَّة لشنِّ هُجُومها على عَصَبْ، فقال: **«كان هناك دافعٌ آخر، وهو استخدام عَصَبْ في حال الاستيلاء عليها كورقة ضغط في محادثات الجزائر التي كانت تجرى في ذلك الوقت».**
وكانت التصريحات الإثيوبية تشي بذلك، وقد بدا يقيناً لكُلِّ المراقبين أنها - أي إثيوبيا- قد وضعت عينها على "دانها الأزلي" بالتركيز على بُقعةٍ تُعتَبَرُ أكثر بقاع الأجندة الخفيَّة إثارةً في هذه الحرب، وأحياناً عندما تشعر بأنها تورَّطت في عملٍ

يمكن أن يضعها في دائرة الانتقاد، تأتي تصريحات مسئوليها مُتَّسمة بشيءٍ من الغرابة، فقد برَّر بيانٌ للخارجيَّة الإثيوبيَّة المعارك الجديدة في عَصَبْ أثناء سير المُفاوضات، بقوله: **«نحنُ نخوضُ الحرب دفاعاً عن مواقعنا»**، وقالت المتحدثة الرسمية "سالومي تاديسِّي" في تصريحاتٍ صحفيَّة رداً على سؤالٍ حول توغُّل القوَّات الإثيوبيَّة داخل الأراضي الإريترِيَّة: **«إننا نهدف إلى تقصير أمد الحرب والتفرُّغ للتنمية»**.

جرت المعارك العسكريَّة في عَصَبْ بصورةٍ عنيفة وضارية، وفي الوقت نفسه كانت ساحة المفاوضات غير المباشرة في الجزائر تشهد "معارك" الشروط الإثيوبية التي كانت تأتي على شكل "موجاتٍ" أيضاً، يدفع بها وفدها من حينٍ لآخر، وقد وضع هذا الوفد عيناً على طاولة المُفاوضات، وصوَّب الأخرى على الجبهات التي تدور فيها المعارك، وبالأخصِ عَصَبْ، لعلَّ شيئاً ما يأتي ليُغيِّر الموازين.. أي أنها كانت تبني مواقفها بناءً على سير المعارك العسكريَّة على الأرض.. فمعالجة للضمانات الأمنيَّة، قال وزير الخارجيَّة الإريتري في مقابلة هاتفيَّة من الجزائر مع وسائل الإعلام المحليَّة: **«إن المقترحات حدَّدت مسافة ٢٥ كيلومتراً لكُلِّ جانبٍ، تكون هي المسافة لبُعد القوَّات من مواقع قوَّات حفظ السلام الدوليَّة، وهذه المسافة هي كالعادة مدى قصف الأسلحة الثقيلة»**، لكن الذي حدث فيما بعد، أن إثيوبيا قبلت بانسحابها إلى مواقع ما قبل ١٩٩٨/٥/٦، وأصرَّت على أن تكون تلك المنطقة العازلة المُؤقتة (٢٥ كيلومتراً) داخل الأراضي الإريتريَّة، وهي التي تتواجد فيها قوَّات حفظ السلام، ولم يكُن ثمَّة مناصٍ من أن تقبل إريتريا ذلك الشرط، وعلى الرغم من تبريرها الدائم بأن ذلك يأتي من باب الرغبة في السلام وعدم إعطاء الطرف الآخر أي دعاوى ذرائعيَّة تنسف الجهود السلميَّة، إلا أن تفسيره كان قاسياً من قِبَلِ كُلِّ المُراقبين الذين رأوا فيه تكريساً لمبدأ الهزيمة العسكريَّة التي تتحدَّث عنها إثيوبيا.

مع اشتداد المعارك في عَصَبْ، تحدَّث الرئيس الإريتري للمرَّة الأولى منذ أن بدأت الجولة الثالثة، وذلك يوم ٢٠٠٠/٦/٤ في تصريحاتٍ أدلى بها لوكالة الصحافة الفرنسيَّة، حيث أعرب عن: **«قلقه العميق لأن منظمة الوحدة الأفريقيَّة الوسيطة في هذا النزاع والمجتمع الدولي لم يقولا لإثيوبيا إنها تجاوزت الحد»**.. وأضاف: **«إن الجيش الإريتري أعاد نشر قوَّاته لإنقاذ أرواح بشريَّة، وإنه لا يوجد في المطلق شيء يشير إلى أنه في صَدَدِ خسارة حرب»**.

في حصارهم للشروط الإثيوبيَّة، توصَّل الوُسطاء إلى مقترحٍ جديد، وإن كانت روحه مُستمدَّة من الوثائق الثلاث، وخاصَّة وثيقة التدابير الفنيَّة، وهذا المقترح الذي يحتوي على ١٥ بنداً (النص الكامل مع الملاحق) تطرَّق إلى الأشياء الجوهريَّة، مثل وقف الأعمال العدائيَّة والتحرِّي عن أسباب نشوء النزاع، ومعالجة الآثار الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المترتبة عليه، وتعيين وترسيم الحدود أو اللجوء

إلى التحكيم إذا دعت الحاجة، إلى جانب مسائل فنيَّة أخرى، وكان واضحاً أن الوُسطاء كانت غايتهم وقف إطلاق النار، الأمر الذي تطابق مع الرغبة الإريترية بغضِّ النظر عن الوسائل التي توصل إلى تلك الغاية، مثل المنطقة العازلة التي ورد ذكرها، ومن جهتها اعتبرتها إثيوبيا متطابقة مع رغبتها.

أعطى الوسطاء الطرفين فرصة ٤٨ ساعة للتوقيع النهائي، وكدأبه في مثل هذه الحالات، قال الوفد الإثيوبي إنه يريد عرض الاتفاق على مؤسَّساته، وفي ذلك إيماءة إلى انتفائها من الجانب الآخر كما يريد أن يوحي، وتحدَّد أن تنتهي تلك المُهلة بمنتصف نهار ٢٠٠٠/٦/١٠.

كانت المعارك في عَصَبْ قد بدأت تسير متقطعة، ولرُبَّما اتضح للإثيوبيين استحالة تحقيق ذلك الهدف عسكرياً، على الرغم من أن فكرة إعادة احتلال الميناء قد أيقظت الأحلام الطوباويَّة لدى كثير من الإثيوبيين، حتى الذين يقفون خارج حظيرة الجبهة الحاكمة، مما أدَّى إلى زيادة مساندتهم الماديَّة والمعنويَّة لها، وذلك اتضح في خبر استطلاعي لـ'الحياة' بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠، حيث ذكرت أن كثيراً من الإثيوبيين: «**عبَّروا عن استياءٍ واضح وعدم رضا من هذه النهاية "غير السعيدة" للحرب، إذ كانوا يأملون على الأقل بالاستيلاء على ميناء عَصَبْ الإريتري، الذي يفتح لبلدهم منفذاً على البحر**». وكذلك اتضح في ندوةٍ شارك فيها عدد من الأكاديميين والمستقلين، نقلت وقائعها في التلفزيون الإثيوبي، وجرت لمدة خمسة أيام، وتزامنت مع تلك "النهاية غير السعيدة"، على حدِّ تعبير المستطلعين، وقد شنَّ المشاركون فيها هجوماً شديداً على الحكومة التي أهدرت أرواحاً وموارد في هذه الحرب دون أن يكون الثمن الاستيلاء على عَصَبْ، وكان ذلك جوهر الندوة.

في وقتٍ لاحق، أجرت إذاعة صوت أمريكا VOA حواراً مع رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٧، وطرحت عليه سؤالاً حول عَصَبْ، هو في مضمونه ما توصَّل إليه المُشاركون في تلك الندوة، فأجاب بطريقة فيها شيء من العقلانيَّة، وإن لم تخلُ من شطط، إذ لرُبَّما جاء ذلك إثر تغيير الظروف أو الأجندة – سيان، فقال: «**إن احتلال عَصَبْ بالقوَّة ضدَّ القانون الدولي وضدَّ مبادئ ومُعتقدات الحكومة الإثيوبيَّة، ومن جانبٍ آخر، القانون الدولي يُتيح للدُول المُغلقة الحق في ضمانات استخدام الموانئ القريبة.. من هذا المُنطلق، البعض يقول إن حقنا في استخدام ميناء عَصَبْ يجب أن يُحترم، وهذا الموضوع يجب أن يُنظر إليه على ضوء مصالح إثيوبيا وإريتريا، وعندما نستخدم ميناء عَصَبْ فهذا يعني أننا سنقوم بدفع المقابل المادي لمالكي الميناء، وعندما نستخدم ميناء عَصَبْ فالمصلحة لا تعود لنا وحدنا، فكذلك لإريتريا، وعندما نقرِّر ألا نستخدمه فهذا يعني أنه سيُصبح بركة ترتوي منها الجِمَال، وعندما لا نستخدم ميناء عَصَبْ، فإريتريا لن تحصُل على سنتٍ واحد، ولهذا عَصَبْ ليست الموضوع الذي استدعى تعارُكنا، وهنالك موانئ متعدِّدة واستخدمناها بالفعل ولم نخسر**

شيئاً، وعلى العكس، عندما لا نستخدم ميناء عَصَبْ فإريتريا قد تخسر دخلاً مُقدَّراً، وعليه فاستخدامنا لميناء عَصَبْ - باعتبارات القانون الدولي- ليس شيئاً نبحث عنه لنقدِّم فيه طلباً، وهذا يُوضِّح عدم طرحنا للموضوع في المُفاوضات الحاليَّة، ولكن لم نفكِّر أبداً في احتلاله، لأن ذلك ضدَّ القانون الدولي، وعليه فحكومة الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة هي التي يجب أن تقدِّم ذلك الطلب لاستخدامنا الميناء، فلدينا الخيارات وهم ليست لديهم».

في الجزائر، انتهت مُهلة الوسطاء، وعوضاً عن أن يقوم الوفد الإثيوبي بالتوقيع - كما هو متفقٌ عليه- تناول هوامش جديدة أدَّت إلى تطويل المُفاوضات مرَّة أخرى، ولم يكُن ثمَّة طريقٍ آخر أمام الوُسطاء سِوَى إظهار أكبر قدرٍ من ضبط النفس والتدثر بالصَّبر.. في غضون ذلك أيضاً، توسَّعت الحرب مجدَّداً على كُلِّ الجبهات، وبدا أن أصوات المدافع التي باتت تُسمَع بوضوحٍ في قاعة المفاوضات في العاصمة الجزائريَّة، قد أحالت الكراسي التي يجلس عليها الوُسطاء إلى قطعٍ من الجحيم، ومع ذلك لم يكُن هناك مفرٌ من الجُلوس عليها خشية أن تذهب كل جهودهم أدراج الرياح. أما بالنسبة للطرفين، فقد بدا أيضاً - بالنظر لطبيعة هذه الحرب- أن ما كان يجري هُو نوعٌ من أنواع الحِوَار العادي بلغة البُندُقيَّة.

ميدانياً.. لم يكن ثمَّة خيار أمام القوَّات الإريتريَّة، سوى الانسحاب من أراضيها ومُدُنِها وقُرَاها للحفاظ على كادرها البشري، وقد فعلت ذلك استناداً إلى مرجعيَّتها القتاليَّة لاستنزاف القوَّات الإثيوبيَّة، وهي تتقدَّم وتحتل مواقع بلا مُبالاة، حتى للذي تمَّ في الجزائر وظلَّ في انتظار التوقيع فقط، وبلا احترامٍ لما أعلنته سلفاً من أن الحرب بالنسبة لها انتهت، وبلا اكتراثٍ للخسارة البشريَّة التي نَتَجَت من جرَّاء تلك المُغامرة التي وضعت لها تبريراً متحايلاً، قالت فيه: **«إن القوات الإريتريَّة تقوم باستفزازها عندما بدأت تنسحب عن أراضيها»!**

دولياً.. بدت أطراف كثيرة غير عابئة بما يحدُث، واستمرأت الأطراف الفاعلة حالة الصَّمت التي وطنت نفسها عليها منذ بداية الجولة الثالثة، علماً بأن الوقوف على الحياد - وليس الصَّمت وحده- في مثل تلك الظروف يمكن أن يعد مُؤامرة كُبرى. وعلى الرغم من أن إريتريا ظلت تجأر بالشكوى مطالبةً - في الحدِّ الأدنى- بإدانة الغزو، إلا أنها لم تجد أذناً تصغي لها، ولا قلباً يحنو عليها، فهل كان وراء الصمت كلام؟!

في الإجابة على هذا الافتراض هناك عدَّة تحليلات واجتهاداتٍ مستندة بشكلٍ أساسي على بدايات نشوء الدولة الإريتريَّة، وكيفيَّة تفاعُلها وتعامُلها مع المجتمع الدولي بصورة عامة، والإقليمي بصورة خاصة.

بدا للكثير من المُراقبين أن سلوك الدولة الإريتريَّة اتَّسم بشيءٍ من المُغالاة والتطرُّف في معالجة قضاياها، واعزوا ذلك لمرحلة الانتقال من خندق الثورة إلى

رحاب الدولة، وقد واجهت خلال مرحلة التحوُّل هذه مشاكل متتالية ومتصلة مع جيرانها، وكانت لغة البُنْدُقِيَّة هي القاسم المشترك بينها جميعاً، ولأننا نتناول كل ذلك في سياق الإجابة على سؤالٍ فرضي، ليس مهماً الآن أن تكون قد تورَّطت في تلك المشاكل بدوافع وطنيَّة وبملء إرادتها، أو أنها قد وجدت نفسها في خِضَمِّ تلك المشاكل تدافع عن كيانها ووجودها، وسواءً كان هذا أو ذاك، فالمهم أنه قد تلازمت مع تحليلات أولئك المُراقبين بأنها دولة عُدوانيَّة أو دولة مُشاغبة، ولأننا نعلم أن لكُلِّ حالة لبُوسها الخاص في المشاكل التي مرَّت بها الدولة الإريتريَّة، فليس بالضرورة أن يكون ما خلُص إليه أولئك المُراقبون هو الصواب بعينه، ولكن إشاعته على قدرٍ واسع لرُبَّما وقف مانعاً دون تحرُّك بعض الأطراف الدوليَّة حينما دعتها إريتريا لإدانة الغزو الإثيوبي، وتلك شوفينيَّة تُمارسها بعض الدول أحياناً، أو أن البعض رأى فيها عناداً ينبغي تطويعه بدرسٍ قاسٍ، ذلك لمجرَّد أن أسلوبها الخاص لا يتوافق مع توجُّهاته وبرامجه. تأثرت بعض دول الإطار الإقليمي بتلك التفسيرات، إضافة إلى أن دولاً بعينها اعتقدت أن الفرصة قد حانت للأخذ بثأر مُؤجَّل.

لم تستطع الدبلوماسيَّة الإريتريَّة أن تكسر ذلك الحصار، مثلما أن الخطاب السياسي عجز عن أن يقنع أحداً من "دُول الطوق" تلك بأنه ضحيَّة عُدوانٍ استباح أراضيه وانتهك سيادة بلده، في حين أن الخطاب الإعلامي قد كان الأوفر حظاً، إذ استطاع التعبير عن محنته من خلال الوسائل المتاحة، خاصَّة في المنطقة العربيَّة، ولكن دون مردودٍ يُذكر.

في الجزائر، قُلنا إن الجميع كانوا في انتظار عمليَّة التوقيع، ولم تتبدَّد الآمال نهائياً على الرغم من التصعيد الذي حدث، وأدَّى إلى اشتعال المعارك في جميع الجبهات، إلا أن قيام القوَّات الإثيوبيَّة مُجدَّداً باحتلال مدينة "تَسَنَيْ" في ٢٠٠٠/٦/١٤ وضع الجهود كلها "على كفِّ عفريت"، واتضح فيما بعد أن لتلك العودة أهدافاً معيَّنة، على رأسها إلحاقُ أكبر قدرٍ من الدمار في المنطقة، وفي الوقت نفسه جاءت القوات الإثيوبيَّة لتُؤكِّد عسكرياً أنها انسحبت طوعاً من المدينة، وليس كما أشارت التصريحات الإريتريَّة في أنها تمَّ إخراجها منها بالقوَّة، وكان ذلك أمراً يكشف وجهاً آخر من وجوه الغرابة، إضافة إلى ما سبق تأكيده ووصل إلى درجة الاشمئزاز في هذه الحرب. وتعليقاً على ما حدث في "تَسَنَيْ"، قال ناطق باسم وزارة الدفاع الإريتريَّة - كان ذلك مسمَّى جديداً منذ أن بدأت الأزمة- في تصريحاتٍ للصحيفة الرسميَّة في ٢٠٠٠/٦/١٥: **«إن السُّلطات الإثيوبيَّة لا ترغب في قبول مقترحات السلام الأفريقيَّة، لأنها تحاول مجدَّداً - بعد أن أحبطت مُخططاتها العسكريَّة- القيام بمُخططات خاسرة لا تفيد سوى الأعمال الدعائيَّة».**

كان الدمار الذي حدث في المدينة تطبيقاً عملياً للدوافع النفسيَّة التي تقف من وراء هذا النزاع، وأفردنا لها مساحة في فصولٍ سابقة، إضافة إلى أن التصريحات التي بدأت تتطاير مع زخَّات الرصاص، حملت قدراً كبيراً مما هو كائن أصلاً في

النُّفوس من مشاعر سالبة، فبالنسبة لأديس أبابا، كان ذلك أمراً متصلاً منذ أن بدأت الحرب، ومن جملة ما ذكر، فقد عبَّر عن ذلك الواقع رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" عندما تحدَّث في جمعٍ من الدبلوماسيين المُمثلين في بلاده يوم ٢٠٠٠/٦/١٥، متناولاً ما يجري في الجزائر، حيث قال: **«كل شيءٍ مُمكن لدى القيادة في أسمرا، فبعض النافذين فيها قد يُصابون بصداعٍ أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء، وعندما يشعرون بتحسُّن يوم الجمعة، يُقرِّرون فجأة قبول مقترح الحَلِّ السلمي، ومن المُمكن أن يكون للرئيس مشكلة مع ابنه أو ابنته خلال أيام الأسبوع، وقد تنقشع السحابة ويعالج الإشكال قبل نهاية الأسبوع. إن الأسلوب الذي يعمل به القادة في أسمرا يطغى عليه المزاج العام والشخصي، لدرجة أن خلافاً عائلياً في البيت قد يؤثر على موضوع الحرب والسلام. كل شيء ممكن في أسمرا، حيث لا يوجد نظام، إنه نظام الفرد، تمثيليَّة أبطالها شخصٌ واحد فقط (One man show)، لكن ينبغي علينا أن نصلي ونتضرَّع حتى لا يشعُر هذا الفرد بالتعاسة في الصباح، لأنه إذا شعر بها في ذاك الصباح فسوف تقوم الحرب حتماً في المساء. إن أي إحساس بالتعاسة نتيجة الإفراط في احتساء الخمر (Hangover) قد يترُك أثره البالغ على قضية الحرب والسلام، وهذا شأن من هو في أسمرا».**

في حقيقة الأمر، وبالمتابعة الدقيقة - مثلما أشرنا سابقاً- لم يُحاول الخطاب السياسي الإريتري إبراز ذات المشاعر التي كانت تصدُر من أديس أبابا، إلا أنه في الجولة الثالثة تحديداً، لم يستطع بعض المسئولين الإريتريين الاستمرار في نفس النهج، فبدأوا يُعيِّرون الطرف الآخر بأشياءٍ اعتبروها وصمة، ففي مقابلة له مع قناة 'الشرق الأوسط' الفضائيَّة MBC يوم ٢٠٠٠/٥/٣١، تحدث السيد أبوبكر محمد عثمان، أحد العاملين في السفارة الإريتريَّة في لندن، فقال: **«إن أثيوبيا لا يهمُّها البشر الذين يموتون بالآلاف في شكل أمواج بشريَّة، ولا الذين يُعانون من المجاعة، وهناك نحو ٢٠% من شعبها مصاب بمرض الإيدز».** وتناول الموضوع نفسه السيد عبدالله جابر مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ٢٠٠٠/٦/١، فقال: **«إثيوبيا تعاني من المجاعة، هناك نحو ٨ ملايين نسمة من الجياع و٣ ملايين يعانون من مرض الإيدز.. لكأنما الحرب مع إريتريا ستطعم الجياع وتشفي مرضى الإيدز».** بل حتى قبيل اندلاع الجولة الثالثة تلك، كان الرئيس الإريتري قد نطق بشيءٍ كشف عن أن الأزمة قد أبحرت بعيداً في نفسه، حيث قال في لقاءٍ عام بالإريتريين المُقيمين في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، نُظِّم في العاصمة واشنطن يوم ٢٠٠٠/٤/٨: **«الواقع أن ويَّانِي أضحت مكروهة أكثر من مانغستو، ولو خُيِّر الشعب الإثيوبي اليوم لاختار مانغستو بدلاً من ويَّانِي، وبصرف النظر عن تصرُّفاته كان لدى مانغستو وطنيَّة، كان يعرف ما يُسمَّى إثيوبيا، وكان يُؤمن بكل ما هو إثيوبي، وإذا أراد توسيع حجم إثيوبيا فكان ذلك لكُلِّ إثيوبيا، ولم يكن يسعى لتوسيع وتكبير مُديريَّته أو منطقته، وكان أكثر شهرة ومهابة من ويَّانِي».**

بعد الغزو والاحتلال، اقتبس السيد "يماني قبرآب" ذات المعاني في حوارٍ له مع التلفزيون المحلي يوم ٢٦ /٥/٢٠٠٠، فقال: «**إن زُمرة ويَّاني تكِن كُلَّ مشاعر الحقد والكراهيَّة والبُغض والجشع ضدَّ الإريتريين، وقد بدا ذلك واضحاً في طردها للإريتريين من إثيوبيا، وعليه فهي أسوأ نظام، حتى من تلك الأنظمة التي احتلت إريتريا من قبل**».. ما أسوأ أن يجد المرء نفسه في المُفاضلة بين سوأين، أو خيارين أحلاهُما مُرّ.. كما يقال..

بالفعل تلبَّدت الأجواء بغيومٍ كثيرة من الحقد والكراهيَّة، وإذ آن لها أن تمطر جميعاً وتتحوَّل الأقوال إلي أفعال، لرُبَّما شهد العالم ما هو أسوأ مِمَّا أفرزته هذه الحرب اللعينة، على الرغم من أن الذي أفصح عنه قولاً، وجرى تطبيقه فعلاً يعد أمراً قياسياً في الخُصُومة بين بلدين جارين.

ولادة "اللحظة التاريخيَّة"

بعد تلك المفاوضات المُتعثرة والتي ضجَّت بها الغُرف المُغلقة في الجزائر، وفي ضوء نيران المعارك المُحتدمة على مدى الجبهات، أعلن الوُسطاء عن ولادة "اللحظة التاريخيَّة" باستعداد الطرفين للتوقيع على وثيقة وقف الأعمال العدائيَّة.

في الساعة التاسعة صباحاً بتوقيت غرينتش، الثانية عشرة ظهراً بتوقيت البلدين المحلي، يوم الثامن عشر من شهر يونيو (حزيران) ٢٠٠٠م، في إحدى قاعات "قصر الشعب" حيث احتشدت وجوه مختلفة السِّحنات لجنسيَّاتٍ عدة، تسمَّرت عيونهم على المِنصَّة التي كان يجلس عليها الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، وعلى يمينه وزير خارجية إثيوبيا سيوم ميسفن، وعلى شماله وزير خارجية إريتريا هايلي وُلدتنسائي، ثمَّ السادة سالم أحمد سالم سكرتير المنظمة الأفريقية، أنتوني ليك المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي ورينو سيري ممثل الاتحاد الأوروبي.. لحظات من الصمت المهيب، والمراقبون وملايين الناس من شتى أنحاء العالم يُتابعون المراسيم عبر المحطات الفضائيَّة.. وقَّع وزيرا خارجية البلدين على وثيقة الاتفاق، ثم تبادلاها، وصافحا بعضهما البعض بابتسامة تشع بياضاً.. بدا الرئيس بوتفليقة في الوسط وهو يكاد أن يطير فرحاً، وقد استطالت قامته القصيرة وهو يعلن للشهود بأن: «**الاتفاق حدث مهمّ وسار، جاء ليضع حداً لحربٍ مخالفة للمنطق انجرَّ إليها رفاق السلاح**»، ثم تلاه وزير الخارجيَّة الإريتري ليُؤكد بأن الاتفاق: يُعتبر «**بداية النهاية للنزاع**».. وقال عنه وزير الخارجية الإثيوبي إنه: «**يومٌ تاريخي**».

كانت تلك هي المحطة قبل الأخيرة لحدثٍ مُوغِلٍ في الميلودراميَّة، اختتمه الخصمان بأيدٍ متشابكة، هي ذات الأيدي التي كانت تضغط على زناد البُندُقيَة، وبابتسامة عريضة، سواءً انطلقت بعفويَّة أو افتعال، فقد كان وقعها ثقيلاً على شعبي البلدين.. ذلك لأنها ببساطة كانت باهظة الثمن على كليهما.

بعد أن انفضَّ سامِر مَن كان في قاعة قصر الشعب، قرَّر الوُسطاء مواصلة المرحلة الثانية من المُفاوضات في اليوم التالي ٢٠٠٠/٦/١٩، وبعد ثلاثة أيام من المُحادثات حول مقترح من ثلاثة بنود اقترحه الوُسطاء، اتَّضح أن المحطة الأخيرة لا تزال بعيدة بعض الشيء، وأن ما تمَّ الاتفاق عليه لا يزال طفلاً يحبو.

دعا الوُسطاء إلى تركيز الجهود حول تعيين وترسيم الحدود والنتائج الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي ترتَّبت على الحرب، إلى جانب التحقيق في أسباب النزاع، وكان ذلك المُقترح مقتبساً من اتفاق إطار العمل الأفريقي "الأساسي" وآليات تطبيقه. وتسهيلاً للأمر، رأى الوُسطاء أن تتولى الوحدة الخرائطيَّة التابعة للأمم المتحدة تنفيذ البند الأوَّل، وإذا اتفق الجانبان حول نتيجة الترسيم، يتم وضع العلامات الحدوديَّة على الأرض، وإذا رفض أحد الطرفين نتيجة الترسيم، يتم تحويل المسألة برُمَّتها إلى التحكيم، وتتشكَّل المحكمة برئاسة قاضٍ يختاره الأمين العام للأمم المتحدة، وهذا المقترح لا يختلف كثيراً عن وثيقة التدابير الفنيَّة (الوثيقة الثالثة).

فيما يتعلق بالبند الثاني الخاص بالآثار الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، أكَّد الوُسطاء أنه إذا كان بوسع الطرفين حله من خلال المحادثات، فإن ذلك سيوفر الكثير من الوقت والجُهد، وفي حال عدم حدوث ذلك، يكون البديل هو الاتفاق على تشكيل هيئة دوليَّة، وفي حال عدم الاتفاق على هذه أيضاً، يُحال الأمر إلى التحكيم.

أما بالنسبة للبند الثالث، فقد رأى الوُسطاء أن تقوم المُنظمة الأفريقيَّة بتشكيل هيئة محايدة للتحقيق في أسباب النزاع، بالاستناد إلى الأحداث التي سبقت تاريخ ١٩٩٨/٥/٦، ومن ثمَّ تقدِّم نتائجها للطرفين.

عند بداية التفاوُض حول تلك البنود، استمرَّ الطرف الإريتري في ذات المرونة التي بدأ بها ذلك المشوار الطويل، وتقدَّم بردِّه تحريراً للوُسطاء، وأعلن فيه قبوله للبنود الثلاثة.. أما الطرف الإثيوبي، فقد أذهل الوُسطاء بالرقص خارج الحلبة التي حدَّدوها له، فطرح بنوداً إضافيَّة كانت مصدر دهشة الوُسطاء، ولكنها لم تكن مصدر دهشة المراقبين لما يجري داخل الغُرف المُغلقة، ذلك لأن الطرف الإثيوبي بدا وكأنه يطرح مواقفه برُوح المُنتصِر الذي يريد إملاء شروطه على طرفٍ مهزوم، فتقدَّم بعدَّة مُقترحاتٍ، منها ضرورة تخفيض عدد أفراد الجيش الإريتري وقُدرته التسليحيَّة، وذلك بدعوى تحقيق ضمان أمني دائم في المنطقة (وللتذكير، فقد سبق للقادة الإثيوبيين أن أعلنوا عقب جولات القتال بأنهم دمَّروا ٦٠% من تلك القوَّة).. ثم أثار قضيَّة حقوق الإثيوبيين في إريتريا، علماً بأن إريتريا كانت الطرف الأجدر بإثارة قضيَّة طرد مواطنيها الذين تجاوز عددهم ٧٠ ألف مبعد من إثيوبيا.(٢)

رفع الطرف الإثيوبي قضيَّة أخرى، وهي ضرورة تحقيق الديمقراطيَّة في إريتريا، ولم يمضِ في هذه النقطة لمدى أبعد، إذ سُرعان ما تخلى عنها، ربَّما لأن

علامات الدهشة والاستغراب لدى الوسطاء زادت لدرجة ملحوظة، أما فيما يخص البنود الثلاثة المطروحة، فقد تمثل رأي الطرف الإثيوبي في البند الأوَّل حول ضرورة اللجوء إلى التحكيم والتخلي عن فكرة ترسيم الحدود بواسطة الوحدة الخرائطيَّة التابعة للأمم المتحدة، وذلك بذريعة تسريع وإنجاز العمليَّة، وفي البند الثاني، طلبوا بعض الفرز في قضيَّة التعويضات، بحيث يتم فرز الدمار الذي ألحقته الحرب بالمُدُن والمُنشآت في كلا البلدين عن الممتلكات الإثيوبيَّة التي كانت موجودة في ميناء عَصَبْ قُبَيْلَ اندلاع الحرب، وقالوا إن إريتريا استولت عليها، وسواء بالنسبة للمُقترحات الجديدة التي طرحها الوفد الإثيوبي أو ملاحظاته على البنود الأساسيَّة، فالمُثير في الأمر أنه تقدَّم بها شفاهةً، ولأن جزء مِمَّا ذُكِرَ يتعلق بمسألة السيادة الإريتريَّة، لم يبذل الوسطاء جهداً في مناقشته، وأدرجوه في خانة البنود التعجيزيَّة.

عند تلك النقطة، وصلت المباحثات إلى عُنُق الزُجاجة، فقام المبعوث الأمريكي "أنتوني ليك" باقتراح مواصلتها في واشنطن، باعتبار أن بلاده شريكٌ أساسي في الجهود السلميَّة، وكان مقرَّراً لذلك يوم ٢٠٠٠/٦/٢٩، لكنها بدأت فعلياً في يوم ٢٠٠٠/٧/٣، واستمرَّت لمدَّة ثلاثة أيام بتكتُّم شديد، وشارك فيها ممثل عن وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن الأجندة المُعلنة تركزت في قضيَّتين أساسيَّتين، هُما: ترسيم الحدود والتعويضات، لكنها لم تخلُ من مواضيع هامشيَّة طرحها الوفد الإثيوبي على غرار ما حدث في الجزائر، وقد علقت تلك المحادثات دون إسباغ أي من صِفتَي الفشل أو النجاح عليها، في انتظار أن تتم مواصلتها بتحديد موعد جديد.

من جهةٍ أخرى، أرسلت الأمم المتحدة فريقاً من الخُبراء برئاسة الميجور جنرال تيموثي فور (أسترالي) والمُكلف بتقييم الوضع قبل نشر قوَّات حفظ السلام الدوليَّة، وتزامَنَ وصوله إلى أديس أبابا ثمَّ أسمرا مع انتهاء المُحادثات، وقام الوفد بجولاتٍ ميدانيَّة في البلدين، ولرُبَّما أرادت الهيئة الدوليَّة تأكيد جديَّتها في عمليَّة المشاركة، وهو أمرٌ ليس محلَّ شكٍ، خاصة أن أمينها العام كوفي عنان، أعلن عن عزمه على زيارة البلدين، وعكس ذلك -إلى جانب الجديَّة- إدراك الأبعاد الخطيرة لهذا النزاع في هذه المنطقة من القارة الأفريقيَّة، وفي نفس الوقت يمكن أن يمسح جزءٌ من "التقاعُس" الذي بَدَرَ من المُنظمة إبان الجولة الثالثة من الحرب.

كان دخول شهر يوليو (تموز) يعني انتقال ملف الأزمة المكلفة به الجزائر إلى توجو، حيث انعقدت القمَّة السادسة والثلاثين للمنظمة الأفريقيَّة في لومي العاصمة يوم ٢٠٠٠/٧/١٠، لكن حدث ما لم يكُن في الحُسبان، إذ أنه في تقييم الجُهود الجزائريَّة، استصدرت القمَّة قراراً بأن يواصل الرئيس بوتفليقة جهوده على الرغم من انتقال الرئاسة إلى رئيس توجو، هذا يحدُث للمرَّة الأولى في تاريخ المنظمة منذ إنشائها، حيث درجت القواعد التنظيميَّة على انتقال الملفات من الدولة التي ترأس الدورة، إلى الدولة التي تليها في الرئاسة.

مثلت تلك الخطوة مؤشّراً إيجابياً ومحاولة للانفكاك من البيروقراطيَّة التي لازمت أعمال المنظمة طيلة الأربعة عقود الماضية. ومن جهة أخرى، كان فيها تقديرٌ للدور الجزائري ودبلوماسيَّته التي شارفت على النجاح في إطفاء نيران تلك المشكلة.

إلى جانب ذلك، حدثت مفارقة أخرى، إذ جرى على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي "مِليس زيناوي" حديثٌ كان هو الأوَّل في مضمونه منذ اندلاع النزاع، فقال في خطابه الذي ألقاه على المؤتمرين: «**إن الحرب بالنسبة لبلاده انتهت، وإن بلاده لا تمانع في عقد مفاوضات مباشرة مع الجانب الإريتري**».. لا أدري إن كانت ذاكرة المؤتمرين في لومي من القوَّة بحيث تذكَّروا أن ذلك التصريح يُعَدُّ الأوَّل من نوعه أم لا، وإن كان الرَّاجِح عندي أن الافتراض الثاني هو الأقرب؟! ومن باب تخفيف الاستنتاج، يمكن القول بأن اللامبالاة حلت مَحَلَّ الافتراض، بدليل أنه لم يستوقف أحداً، وأياً كان الأمر، فإن رئيس الوزراء الإثيوبي لو كان صادقاً فيما أدلى به فسيكون ذلك بمثابة أرضيَّة جديدة للجهود الجزائريَّة، ويمكنها أن تتهادى عليها دون أن ينتابها ذات القلق الذي أحاط بجهودها منذ أن تولت زمام هذه المشكلة.

بالعودة إلى حيث توقفنا في تلك الأجواء الفرائحيَّة في قاعة قصر الشعب في الجزائر، لعلَّ السؤال الواقعي الذي بدأ يعلو في سماء القاعة بعدما هدأ دوي التصفيق الحار، وبعد أن أطفئت الأنوار وانفضَّ السامر، هو: هل يعني ذلك انتهاء "جِوَارُ البُنْدُقِيَّة" وإسدال الستار على أسخف وأسوأ حربٍ تشهدها القارة الأفريقيَّة بين دولتين جارتين؟!

على ضوء ما خلَّفته هذه الأزمة من جُروح عميقة في الإجابة على هذا السؤال، لا بُدَّ أن يكون للتشاؤم غلبةٌ على روح التفاؤُل، لكن ذلك ليس شيئاً مطلقاً، فالعلاقات بين الدول تُبنى في الأساس على أرضيَّة المصالح المشتركة، وتأتي العوامل الاجتماعيَّة والتاريخيَّة لتصُبَّ إما في اتجاه ذلك أو العكس. وعليه - في المشكلة الراهنة- يبقى أيضاً للأمل مكان، ويمكن أن تزيد أسهمه إذا ما وضعنا في الحُسبان الواقع الذي تعيشه معظم دول القارة الأفريقيَّة، فهُو واقعٌ مُتحرِّك طالما أن هذه الدول لم تتكوَّن شخصيَّتها الوطنيَّة بعد. وتبعاً لذلك، تتغيَّر السياسات، وأحياناً المبادئ والاستراتيجيَّات، تبعاً لتغيُّر الظروف.

ما يدُل على عُمق الأزمة الإريتريَّة الإثيوبيَّة يعكسه ذلك التباين الذي سيطر على مشاعر قطاعاتٍ كبيرة من شعبي البلدين حول تلك الخاتمة التي شهدتها قاعة قصر الشعب في الجزائر، فالغالبيَّة في إثيوبيا اعتبرتها "نهاية غير سعيدة"، وذلك بالنظر إلى أجندة هذه الحرب بالنسبة لها وتطلعاتها لأهدافٍ لم تتحقق، أما الغالبيَّة في إريتريا فقد ساورتها الشُكُوك في مدى صِدقِ تلك الخاتمة، بما يعني تكريساً لعامل عدم الثقة في الطرف الآخر، والواقع أن تضعضع هذه الثقة -إن لم يكن

انهيارها تماماً- هو قاسمٌ مشترك بين الطرفين، وهو الذي أدَّى إلى قدح شرارة الحرب الأولى، على الرغم من أنه ما كان لأحدٍ أن يشطح بخياله بعيداً ليؤكد أن تلك الشرارة سيزداد أوارها في حربٍ ضروس فاقت كل تصوُّر، ليس لأنها نزاع حدودي بسيط ومألوف لدى كثير من دول العالم، ولكن لأن الشعبين في الأساس ذاقا مرارة الحروب واكتويا بنارها، وبينهما من العلاقات الرحميَّة والرَّوابط الاجتماعيَّة ما هو أكثر تجذراً من الجبال المُوتدة على حدود البلدين، ولأن قيادة البلدين كانت تجمعهُما علاقة صُنفت في مرتبة المثاليَّة، ولأن التنظيمين الحاكمين تعمَّدت خُطى نضالهما المشترك بدمٍ امتزج بنُبلِ المقاصِد وتوافق الأهداف.

لقد جَرَت الأحداث بسيناريو أشبه بكابوسٍ مزعج.. عموماً، بعد ما أزف وصول قطار هذه الأحداث إلى محطته الأخيرة - إن لم تقف في طريقه عقبة تُغيِّر مساره- بالضرورة أن يشرع كل طرف في فتح صحائف الرِّبح والخُسارة - إن جاز التعبير- مع التأكيد بأن هذه الحرب ليس فيها مُنتصر، بل الطرفان مهزومان طالما أنه لا مبرِّر لها في الأصل. ومع أن تلك حقيقة ثابتة لا تقبل الجَدَل، إلاَّ أن كل طرفٍ سيسعى إلى تأكيد انتصاره بحساباته الخاصَّة، وهذا ما حدث فعلاً.. فإثيوبيا ترى أنها خرجت منتصرة انتصاراً ظافراً من هذه الحرب لعدَّة أسباب، منها:

- **أولاً:** أنها استعادت الأراضي المُتنازَع عليها بالقوَّة، بغضِّ النظر عن التكلفة الماديَّة أو البشريَّة التي دفعتها في استحقاقات تلك الحرب، وبغضِّ النظر عمَّا إذا كانت تلك الأراضي ستحصُل عليها عن طريق الترسيم أو التحكيم، أو أن الترسيم والتحكيم سينتزعانها منها مرَّة أخرى.
- **ثانياً:** ترى أنها فرضت شروط المُنتصر في الاتفاق، الذي تمَّ الوُصول إليه في الجزائر، خاصة البند الذي يفرض على القوَّات الإريتريَّة الانسحاب داخل أراضيها لمسافة ٢٥ كيلومتراً، فيما يُسمَّى بـ"المنطقة العازلة المُؤقتة"، حيث ستتواجد قوَّات حفظ السلام الدوليَّة، وهي ما تسميه ضمناً • بمفهومها- بـ"الضمانات الأمنيَّة".
- **ثالثاً:** ترى أنها باستباحتها الأراضي الإريتريَّة واحتلالها مُدُناً وقرى ومناطق، وتشريدها الشعب الإريتري مرَّة أخرى - بغضِّ النظر عن مخالفة ذلك للقوانين والمواثيق الدوليَّة- قد كسرت أسطورة الجيش الذي لا يُقهر، وهو أمرٌ حتى وإن لم تدِّعِيه إريتريا، فهو يرمي في اتجاه الأسباب النفسيَّة التي شكَّلت محوراً خفياً في أجندة هذه الحرب، على النحو الذي تمَّ استعراضه سابقاً.
- **رابعاً:** كما أن إثيوبيا ترى أنها بنتائج هذه الحرب ستعمل على تحجيم الدور الإقليمي، الذي سعت إريتريا لرِيَادَتِهِ، وهُو يُعتبرُ أيضاً أحد بنود الأجندة الخفيَّة في الحرب، وبالمُقابل ستعمل على تهيئة نفسها للعب هذا الدور.
- **خامساً:** وترى أنها المنتصرة لأنها ستجعل إريتريا تنكفئ على نفسها لإعادة ما دمَّرته الحرب اقتصادياً، وما أفرزته اجتماعياً، وللتعامُل مع واقعٍ جديد على المستوى السياسي.

أما إريتريا، فبدورها ترى أنها المُنتصرة انتصاراً واقعياً في هذه الحرب، بناءً على عدَّة أسباب، وفقاً لحساباتها الخاصة أيضاً، ومنها:

- **أولاً:** إنها ترى الانتصار بمنظور الحفاظ على قدرٍ كبير من قوَّتها البشريَّة والعسكريَّة، وسط احتمالاتٍ كانت تُنبئ بكارثة أكبر في مواجهةٍ تفوُّق الآلة العسكريَّة والكثافة البشريَّة الإثيوبيَّة.
- **ثانياً:** ترى أنها المنتصرة لأن خصمها رضخ - حتى ولو كانت التكلفة باهظة- إلى التفاوُض والاحتكام لمنطق العقل والحوار.
- **ثالثاً:** ترى أنها المنتصرة لأن الأجندة الخفيَّة التي خططت لها أديس أبابا، مثل الوصول إلى العاصمة أسمرا، وتغيير نظام الحُكم، وتنصيب حكومة جديدة - على حدِّ ما ذكر البيان الإريتري- لم يتحقق منها شيء.
- **رابعاً:** في هذا الإطار ترى إريتريا أيضاً أن عدم استطاعة إثيوبيا خلق واقع جديد في إقليم "دنكاليا" في جنوبها الغربي، والاستيلاء على ميناء عَصَبْ، قد مَثَّل فشلاً ذريعاً لإثيوبيا، وبالتالي فهي - أي إريتريا- قد خرجت منتصرة بالمعيار المعاكس.
- **خامساً:** ترى إريتريا أن النتيجة النهائية للحرب هي أنها ستُؤدِّي إلى تثبيت الحدود الإداريَّة بصورة قانونيَّة قاطعة لا تقبل التأويل، بما يعني أنها وفرت جهداً كبيراً لأجيالٍ لاحقة، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك هدف كان يمكن أن يتحقق بوسائل أخرى.

في واقع الأمر، لا يدري كثيرون أن أحد إفرازات الأطماع الاستعماريَّة السابقة على إريتريا والاحتلالات المُتنوِّعة والمُتعاقبة عليها أصبح لها انعكاسات نفسيَّة حادة لدى النُخبة السياسيَّة الإريترية وبالذات قياداتها، وهي تظهر أحياناً - وفقاً لمُجريات الأحداث- في شكل توجُّسٍ خفي من الآخر، ولرُبَّما أن هذه الحرب بكُلفتها الباهظة - كما ذكرنا- يمكن أن تساهم في تطبيب تلك العلة الوطنيَّة - إن جاز التعبير- بما ستُؤدِّي إليه في ترسيم الحدود الإداريَّة، وهو أمرٌ تمخَّضت عنه الأزمة مع اليمن أيضاً، حيث أدَّت إلى ترسيم الحدود الجغرافيَّة المائيَّة.. إذاً، فإن تثبيت الكيان الإداري للدولة يمكن القول بأنه كان مطمحاً وغاية لدى القيادة الإريتريَّة، بغضِّ النظر عن الوسائل التي اتبعتها - أو فُرِضَت عليها- في الوصول إلى تلك الغاية.

ربَّما كان ما ورد سابقاً من أسبابٍ يُمثل بعض ما عنَّ للقيادتين الإثيوبيَّة والإريتريَّة في تقييم نتائج هذه الحرب، وبالقدر نفسه كانت للمُراقبين حسابات أخرى، يُفسِّر بعضها مفهوم الهزيمة التي حاقت بالطرفين جرَّاء تلك الكارثة.

أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن فاتورة الحرب الكبيرة بعد توجيه كل مواردها وإمكاناتها الاقتصاديَّة لإدارة عجلة تلك الحرب، سيكون لها انعكاسٌ سالب على برامج التنمية المستقبليَّة، بما يعني استمرار إثيوبيا في لعب دور المُتلقي الدائم

للمعونات والمساعدات الماليَّة والاقتصاديَّة، الأمر الذي يُبشِّر معظم مواطنيها - حيث أن دخل الفرد لا يزيد عن ١١٠ دولار في العام- بالبقاء لسنين عدَّة تحت خط الفقر، خاصة إذا ما تسنَّى للجبهة الحاكمة الاستمرار في السُّلطة، لا سيَّما أن لها معادلاتها الخاصَّة في تقسيم السُّلطة والثروة.

أما الخسائر البشريَّة الضخمة التي مُنِيَت بها، فلن يكون لذلك تأثير كبير على المجتمع الإثيوبي - على عكس ما يتوقع البعض- أو على الأقل في العاصمة أديس أبابا، حيث مركز السُّلطة والإشعاع الحياتي للدولة الإثيوبيَّة، وقد ساهمت ضخامتها وتمدُّدها وكثافتها السُّكَّانيَّة - أي العاصمة- إبان الحرب في عدم الإحساس بخطورة ما كان يجري على جبهات القتال، ولهذا فمِن الطبيعي ألاَّ يكون لفداحة الخسائر البشريَّة تأثير يُذكر بعدئذٍ. كما أن الجبهة الحاكمة في أسلوبها القتالي (الموجات البشريَّة) الذي خاضت به الحرب، اعتمدت بشكلٍ أساسي على قوميَّتي الأمهرا والأرومو ثم التيغراي، وذلك لأسبابٍ ديمغرافيَّة أولاً، ثم سياسيَّة ثانياً.

أيضاً في تقييم نتائج هذه الحرب، فإنه بموجب العمليَّة الانتخابيَّة التي أجرتها الجبهة الحاكمة في مايو (آيار) ٢٠٠٠، متزامنة مع بداية الجولة الثالثة، ونالت بموجبها الأغلبية الميكانيكية، (٣) فإن السُّلطة ستعمل على إكساب برامجها وخُططها ومشاريعها - ذات الأجندة الخاصة- الصبغة الدستوريَّة الشرعيَّة، حتى يتسنَّى لها الإيحاء بالطابع القومي، وبما أن ذلك كان واقعاً قائماً في السنوات التي سبقت الحرب أيضاً، إلاَّ أن الجديد فيه هذه المرَّة هُو أن السُّلطة ستعمل على تطبيق سياساتها من خلال ما يمكن تسميته بـ"أيديولوجيا القوَّة" التي نتجت أساساً من فوهة البُندُقيَّة. وفي هذا الإطار، تطمح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" إلى تخليد سُلطتها لعشرات السنين - إن لم يكُن للأبد- على غرار حُكم الأمهرا، الذي زال بسقوط مانغستو هيلامariam.

من المُؤكَّد أن هذه الغاية ولَّدتها ظروف الحرب، ولو كانت تلك الظروف جاءت بما لا تشتهي "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، لكان من المُؤكد أيضاً انكفائها على نفسها سياسياً وجغرافياً باستدعاء مشروع جمهوريَّة التيغراي المُستقلة من ذاكرة التاريخ، بل من رُؤوس الذين ما زالوا أحياء يمشون بين الناس، ومن ثمَّ تطبيقه على أرض الواقع بمشروعيَّة الدستور الفيدرالي الذي أجازته العام ١٩٩٥، ويُخوِّل للقوميَّات تقرير مصيرها إلى حد الانفصال.

لكن بما أن الخيار الأوَّل هو المُرجَّح، ربَّما عملت السُّلطة الحاكمة في تسخير "أيديولوجيا القوَّة" تلك في فرض وحدة قسريَّة على الشعوب والقوميَّات الإثيوبيَّة، أي توحيد الدولة بحدِّ السيف، وذلك إن حَدَثَ فقد يكون عكس الاحتمالات الإريتريَّة في بداية النزاع، والتي كانت تُؤكِّد انفراط عقد الدولة الإثيوبيَّة في حال استمرار الجبهة الحاكمة في خيار الحرب، وهو يُقاربُ أيضاً المفهوم الأمريكي الذي كان يهدف من خلال الوُسطاء الذين هبُّوا في بداية الأزمة لإطفاء نيرانها

(سوزان رايس) إلى ضرورة الحفاظ على وحدة إثيوبيا، باعتبار أن أوضاعها الهشَّة تشير بالتداعي إذا وقعت الواقعة.

أما بالنسبة لإريتريا، فإن الحرب على الصعيد المادي قد أهدرت مواردها الشحيحة أصلاً، وعطلت برامجها التنمويَّة، واستنزفت إمكاناتها واحتياطاتها المستقبليَّة، وستجد الدولة أنه مفروضٌ عليها البدء من نقطة الصفر مجدَّداً، وهي في ذلك ستكون بين خيارين أحلاهُما مُرّ، فإمَّا الاستمرار في أسلوب الاعتماد على الذات، وهو أمرٌ يتطلب نفساً طويلاً وصبراً أطول لإنجاز برامج يمكن إنجازها في زمنٍ قياسي أقصر، كما أنه أمر لا يمكن التعويل عليه بذات الرُوح التي كانت عليه في السابق، حيث إن الحالة النفسيَّة والوطنيَّة والسياسيَّة بالنسبة لمواطنيها آنذاك، كانت تستمد توهُجها من حداثة الدولة، ولكن وقتئذٍ يمكن القول إن المشاكل المتواصلة التي واجهت الدولة بعد استقلالها، وبالأخص الحرب الثانية مع إثيوبيا، قد تركت بصماتٍ جديدة على الحالات آنفة الذكر، بما يعني أن خيار الاعتماد على الذات ربَّما خضع لرُؤى جديدة بالنسبة للمواطن الذي ظلَّ عطاؤه متصلاً.

أما الخيار الثاني، فهو الإقبال على المساعدات والقُروض والخبرات الدوليَّة، وذلك بالضرورة يستوجب التعامُل والانفتاح على المُؤسَّسات الماليَّة العالميَّة، كالبنك الدولي وصندوق النقد، وهو أمرٌ سبق أن عافته قيادتها، وإن كانت ثمَّة إيجابيَّة للتعامُل مع هذه المُؤسَّسات، فهي المساهمة في الإسراع بالعمليَّة التنمويَّة، لكنها إيجابيَّة تتضاءل أمام عواقب معروفة لدى كثير من دول العالم الثالث، وأهمها المديونيَّة التي تصبح قيداً على الرقاب يستحيل الانفكاك منه، وتترتب عليها أشياء كثيرة، منها مشروطيَّة المِنَح والمُساعدات والقُروض، وعدم استقلاليَّة القرار السياسي. وعلى سبيل المثال، فالأمر الذي ظلت تطالب به إثيوبيا في المُفاوضات، وهو ضرورة تخفيض الجيش الوطني الإريتري، يمكن أن يكون مطلباً للمُؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة المذكورة كشرطٍ لتقديم المُساعدات، دون مُراعاة أنه شرط يَمَسُّ السيادة الوطنيَّة، وهي "وصفة" ثابتة في أجندة تلك المُؤسَّسات.

في تقييم نتائج الحرب بالنسبة لإريتريا، يأتي أيضاً موضوع الخسائر البشريَّة التي مُنِيَت بها، فهي على الرغم من أنها أقل بكثير مِمَّا لحق بالقوَّات الإثيوبيَّة، إلا أنه قياساً بقلة عدد سُكَّانها، يتوقع أن يكون تأثيره مُضاعفاً على المجتمع الإريتري، مهما قيل عن أنه وطَن نفسه أصلاً على تقبُّل المَكاره والمصائب والمِحَن بنفسٍ رضيَّة. (٤)

من المُؤكَّد أن في ذلك بعض التأثير على التوجُّه السياسي للدولة، أو بالأحرى الجبهة الحاكمة، وهو أمرٌ سَبَقَ أن قطعت فيه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" الشك باليقين، وذلك على هامش اجتماعاتها التي جرت في مدينة ميكلي قبل الحرب، وأشرنا لها في فصل سابق.

عليه فإن الفرضيَّة السابقة - لو قُدِّر لها أن تحدُث بصورةٍ ملموسة- فإنه يمكن القول بأن هذه الحرب قد خَصَمَت درجات كبيرة من رصيد الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة، وبالكاد فهي لم تُضِف لها شيئاً. ورصيد الجبهة الشعبيَّة، الذي تستمد منه وجودها في السُّلطة وانفرادها بها - كما هو معلوم- هو إنجاز العمليَّة الاستقلاليَّة، بعد أن قهرت أكبر الجيوش عدة وعتاداً في أفريقيا، لكن جاءت الحرب الثانية، وخاصة جولتها الثالثة، لتُثبِتَ أن مسائل الضَّعف والقوَّة تخضع بالفعل للنظريَّة النسبيَّة.

من جانبٍ آخر، فإن ظروف الحرب فرضت على إريتريا عسكرة أكثر من ثلثي طبقتها المُنتجة في الداخل، وذلك بالإضافة إلى ما كان قائماً قبل التحرير، وعليه فإن السُّلطة الحاكمة تجد أنها أمام مواطن سيَّسته الحروب المُتصلة قبل وبعد التحرير، وأن هذه المشاكل فرضت عليه أن ينظر إلى حقوقه وواجباته بمنظار آخر، وأن التضحيات الكبيرة التي قدَّمها، خاصة في الحرب الثانية، ستجعله أجهر صوتاً في المُطالبة بحقوقٍ كان لا يسأل عنها فيما سَبَق، أو انتظر السُّلطة أن تمنحها له حتى لو جاءت تلك المنحة على أقساط.

عليه فإن هذه العسكرة الكبيرة للشعب الإريتري ستكون هاجساً من هواجس القيادة الإريتريَّة، مثلما أن تعداد الجيش غداة التحرير (١٠٠ ألف) كان هاجساً إلى أن تمَّ تسريح ثلثيه وتأهيلهم في الحياة المدنيَّة ببرامج إنتاجيَّة مختلفة.

هذا ما يمكن أن تُقدِم عليه السلطة طوعاً، لكن بالمُقابل ثمَّة أشياء يمكن أن تفرض عليها، أو على الأقل ستجد أنه لزاماً عليها إحداث تغيير جذري - أو إعادة النظر فيها- في إطار برامجها وخُططها وإستراتيجياتها السياسية وأساليبها التنظيميَّة والنواحي الإداريَّة التي كانت تسيِّر بها جهاز الدولة.

بما أن العلاقة بين الدولة والحزب هي علاقة توأمة، على حدِّ قول سكرتير الجبهة الشعبية، السيد الأمين محمَّد سعيد في حديثٍ ورد ذكره، فإن الثاني - أي الحزب- إذا قيَّضت الظروف له أن يهيئ الأولى - أي الدولة- في الانتقال إلى مرحلة الديمقراطيَّة التعدديَّة التي نصَّ عليها الدستور - بعد انتهاء المرحلة الانتقاليَّة- فإن ذلك ينبغي أن يكون على بساط من الشفافيَّة والعلانية والانفتاح بديمقراطيَّة حقيقيَّة، وترسيخ دولة المُؤسَّسات بما يُمكن أن يُؤدي إلى مشاركة شعبيَّة واسعة، كما أن الارتكاز على مُؤسَّسات المجتمع المدني يمكن أن يخلق حالة من الطمأنينة للسُّلطة في إدارتها لدولاب الدولة، عِوَضاً عن الاستناد على الجهاز الأمني، حيث أنه لا يقف حائلاً بين المواطن والسُّلطة فحسب، بل تمتد آثاره السالبة إلى الحدِّ من العمليَّة الاستثماريَّة والإنتاجيَّة، بل الاقتصاديَّة بصورة عامة، حيث إنه يكون عبئاً على خزينة الدولة بعائد لا يوازي منصرفاته.

في المحيط الإقليمي.. ذكرنا في فصل سابق أن الأزمة وآثارها لم تقف عند حُدود البلدين، وإنما تداعياتها وإفرازاتها امتدَّت لتشمل دُول المنطقة بأسرها، وفي

هذا الإطار ستمضي إثيوبيا في تقمُص الحالة التي صوَّرت عليها نفسها بعد الحرب، وهي حالة المُنتصر - إن كان ذلك صِدقاً أو وَهماً- وعليه ستسعى إلى لعب دور إقليمي أكبر، ونسبة إلى أنها لا تملك الثقلين السياسي والاقتصادي الذين يدفعان بذلك الطموح إلى الأمام، فستسعى إلى لعب هذا الدور عبر "أيديولوجيا القوّة" المُشار إليها.

إن الفعل الذي لم تكترث إليه إثيوبيا كثيراً، وتجاهُله كذلك المجتمع الدولي، أو تعامل معه بلا مُبالاة، هو أنها - أي إثيوبيا- قد شكّلت سابقة خطيرة في العلاقات بين الدول الأفريقيَّة، حين قامت بغزو إريتريا واحتلال جُزءٍ من أراضيها، علماً بأنه قد سبق لها أن فعلت الشيء نفسه في الصُومال، مع فارق أن الصُومال لم تكُن به سُلطة مركزيَّة تحمي أراضيه وتصون سيادته.

وبما أن هذه الأسباب نفسها قائمة، فسيكون الصُومال أيضاً أوَّل حقلٍ لتجربة "أيديولوجيا القوَّة" تلك، وذلك لغياب الدولة الوطنيَّة فيه، حيث تسمح الأوضاع غير المستقرَّة بتطبيق شتى النظريات، ولعلّ إثيوبيا بدخولها السابق إلى هذا المُعترك -سياسياً وعسكرياً- قبل الأزمة مع إريتريا تمتلك خبرة في المضمارين، بغضّ النظر عن نوعيَّة هذه الخبرة أو آلية تنفيذها. وإذا ما تسنّى لها تحقيق غايات في ذلك البلد، فسيكون السُودان هُو الثاني في قائمة الأولويَّات، لا سيَّما أن المسألة الحدوديَّة بين البلدين ترقد كالجمرة تحت الرماد، وسياسياً ستبذل جهداً تآمُرياً حتى لا يخرج السُودان من دوَّامة عدم الاستقرار، ذلك لأنه بحُدوث العكس، يمكن أن يُنازعها الدور الإقليمي الذي خاضت غمار هذه الحرب من أجله في بعض جُزئياتها، وفي القائمة أيضاً تأتي مصر، حيث أن إثيوبيا - بالحالة المذكورة- ستعمل على "مشاغبتها" دوماً بالسلاح الذي تملكه، ويمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر.. أي مياه النيل.

تجدُرُ الإشارة هُنا في سياق هذا التحليل، إلى أن الإدارة الأمريكيَّة ستعمل على رمي ثقلها في إثيوبيا لمُساعدتها في لعب دور "الشرطي" المذكور، وقد ظهرت مُؤشِرات تدُلُّ على ذلك في أثناء الأزمة، وخاصَّة في الجولة الثالثة من الحرب، وكنا قد ذكرنا في المحور الإقليمي في فصلٍ سابق، أن خياراتها قد تأرجحت لعقدٍ كاملٍ بين الطرفين، كما أن تمتن العلاقة بين إثيوبيا وإسرائيل، خاصة أثناء الأزمة أيضاً، يمكن أن يُؤدِّي إلى حلفٍ ثلاثي، أي بينهما والولايات المتحدة الأمريكيَّة.

بالنسبة لإريتريا، فإن تكلفة الحرب وآثارها ستفرض عليها ادّخار جهودها لترتيب أمورها الداخليَّة، بما يعني تقلص الطموح في ريادة إقليميَّة، وفي ذلك الإطار، فإن وقوفها على أرضيَّة جديدة يتطلب بذل جهدٍ كبير في إزالة توابع المشاكل التي مرَّت بها، وخلقت انطباعاً لدى بعض الأوساط الدوليَّة والإقليميَّة بأنها دولة عدوانيَّة ومشاغبة، لكن ذلك أمرٌ لن يتأتي إلا بتكامُل العمليَّة الدبلوماسيَّة والإعلاميَّة لمُساعدة الخطاب السياسي الجديد (في حال اكتساب تلك الصفة).

إن قرائن الأحوال في الواقع الإريتري تُؤكد مقدرة الجبهة الشعبيَّة الحاكمة على الاستمرار في السُلطة، لكن ما سَبَقَ ذكره يُمكن أن يُضفي شيئاً من الضمانات على تلك الاستمراريَّة، على الأقل لفترة ليست بالقصيرة، ولعلَّ الضمان الأكبر سيتوفر إن أقنعت الجبهة الحاكمة شعبها بأن الصفات المُتصلة باسمها "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة"، هو اسمٌ لمُسمَّى.

غنيٌ عن القول إن تحالفاتٍ جديدة ستطرأ على منطقة شرق القارَّة الأفريقيَّة، وقبل حُلول ذلك، يُحتمل أن يحدُث ما يمكن تسميته بـ"المقاصَّة السياسيَّة"، وربَّما لعبت المصالح الاقتصاديَّة دوراً في ذلك، لكن نظراً للتبايُنات السياسيَّة الحادَّة بين دول المنطقة، ستظل الحروب سيفاً مسلطاً على الرقاب أيضاً، بما يعني أن الوصول إلى استقرارٍ حقيقي لا يزال طريقه طويلاً، هذا على الرغم من انحسار أحد الأسباب التي ساهَمَت في عدم الاستقرار في العقد الماضي، وهو ظاهرة المشروع الأصولي المُتطرِّف، أو ما كان يُسمِّيه أهل الحُكم في السُودان تزلفاً بـ"المشروع الحضاري".. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن انحسار ذلك المشروع لعبت فيه الإرادة الإريتريَّة دوراً فاعلاً، وكانت إثيوبيا شريكاً أساسياً في ذلك المشروع، لكنها تقاعَسَت بفضل أسبابٍ وَرَدَ ذكرها في فصلٍ سابق، كما بيَّنا أيضاً خطوات التقارُب التي كانت تجري في الخفاء بينها وبين النظام السُوداني.

غير أن المُهم، أنه أثناء الجولة الثالثة من الحرب، اتخذ ذلك التقارُب منحىً ظاهرياً، فبناءً على معلوماتٍ توفرت لنا، قامت الحكومتان السودانيَّة والإثيوبيَّة بعقد "صفقة مصالح"، إذ زار ضُبَّاط كبار من الجيش الإثيوبي في بداية النصف الثاني من شهر مايو (أيار) ٢٠٠٠ - أي قبل احتلال "بارنتو"- زاروا الخرطوم والتقوا في اجتماعاتٍ مُكثفة مع مجلس الدفاع الوطني السُوداني، وهو هيئة عُليا تخطط للإستراتيجيَّات العسكريَّة والسياسيَّة، وتمَّ الاتفاق على تقديم الحكومة السودانيَّة تسهيلات لوجستيَّة للحكومة الإثيوبيَّة في استخدامها أراضي المنطقة الشرقيَّة، أو مطاراتها وطرُقها إذا دَعَت الحاجة، مقابل أن تعمل هذه الأخيرة على تبنِّي مسألة رفع العقوبات في مجلس الأمن، بموجب الشكوى التي سَبَقَ أن تقدَّمت بها بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حُسني مبارك في أديس أبابا.

هذا ما حَدَثَ بالفعل، فقد طرحت إثيوبيا ذلك الطلب بمُؤازرة مصر، إلاَّ أن المجلس قد أرجأ مناقشة القضيَّة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّة، وذلك تلبيةً لرغبة مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن. وكانت الحكومة السودانيَّة قد أوفت بالتزامها الذي قطعته للوفد الإثيوبي في زيارته المذكورة، حيث إنه أثناء جولات القتال، غضَّت الطرف عن توغُّل القوَّات الإثيوبيَّة في الأراضي السودانيَّة، للالتفاف حول القوَّات الإريتريَّة.. كذلك كانت تعمل على إرجاع الجنود الإثيوبيين الهاربين من المعارك ولجأوا لها إلى سُلطات بلادهم مرَّة أخرى، في حين أنها جرَّدت الجنود الإريتريين الذين لجأوا إلى أراضيها من سلاحهم ووضعتهم مع اللاجئين من المدنيين.

بعد المعارك التي دارت لتحرير مدينة "تَسَنَيْ" من قبضة القوَّات الإثيوبيَّة، صرَّح ناطق باسم قوَّات الدفاع الإريتريَّة للصحيفة الرسميَّة 'إريتريا الحديثة' يوم ٢٠٠٠/٦/٨، بقوله: «**إن نحو ٤٠٠ جندي إثيوبي فروا إلى داخل الأراضي السودانيَّة عند تشتُّت القوَّات الإثيوبية المدحورة**». وعلى الفور، قامت السفارة السودانيَّة المُمثلة في أسمرا بنفي ذلك الخبر في نفس اليوم، وقالت في تصريح صحفي: «**إنَّها تُؤكِّد عدم لجوء أي جندي إثيوبي للأراضي السودانية**».. غير أنه بعد عدة أيام جاء الاتهام صريحاً على لسان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الإريترية "يماني قبرميسكل"، حيث قال في تصريح لوكالة الأنباء المحليَّة: «**لقد ساعدت الحكومة السودانيَّة القوَّات الإثيوبيَّة المنسحبة، ولدينا الدليل، والأمر الآن في يد الخرطوم لتبرير هذا الفعل**».. وأضاف "قبرميسكل": «**هناك قرابة الألفي جندي إثيوبي أعطوا تسهيلات لاستخدام الأراضي السودانيَّة**». ولم تُبدِ الخرطوم أي تعليق على تلك التصريحات، ربَّما لأن صوت الوكالة لا يتجاوز الحدود الإقليميَّة للدولة، أو أنها تعلم تورُّطها بما لا تُجدي المُكابرة حوله نفعاً، ويُذكَر أنها عَمَدَت إلى تغطية ذلك التورُّط بدبلوماسيَّة حذقة في وقتٍ مُبكِّر حينما أوفدت وزير الخارجيَّة د. مصطفى عثمان إلى أسمرا يوم ٥/٢٦، وأديس أبابا يوم ٥/٢٧ بدعوى توسُّطِها لإيقاف القتال بين الطرفين، وروَّجت لذلك إعلامياً بمبادرة سودانيَّة، الشيء الذي لم يكُن له سندٌ آنذاك على أرض الواقع.

بعد كُلِّ محاولات التقارُب التي كانت تجري في الخفاء مرَّة وفي العلن مرَّا،ت على النحو الذي جرى سرده في فصولٍ سابقة، لم يجد رئيس الوزراء الإثيوبي "مِليس زيناوي" بُداً من زيارة السُّودان بمناسبة احتفال حكومته بالذكرى الحادية عشرة لاستلامها السُّلطة، وكان ذلك في ٢٠٠٠/٦/٣٠، حيث استغرقت زيارته ثلاثة أيام وتمخَّضت عن توقيع عدَّة اتفاقاتٍ سياسيَّة وأمنيَّة واقتصاديَّة، وكانت هذه الأخيرة خاصَّة بمَدِّ أنابيب البترول من محطة "الجيلي" في وسط السُّودان وحتى مدينة "القلابات" على الحُدود المشتركة، مقابل أن تمد إثيوبيا مُدُن السُّودان الشرقيَّة بالطاقة الكهربائيَّة المُولدة من مساقط بحيرة تانا.

كان سفير السُّودان في أديس أبابا "عثمان السيِّد" قد كشف النقاب عن تلك الاتفاقيَّة قُبَيْلَ زيارة زينَّاوي للخرطوم، وذلك في تصريح أدلى به لهيئة الإذاعة البريطانية BBC يوم ٢٠٠٠/٦/٢٧، حيث قال: «**إن الخرطوم وأديس أبابا توصَّلتا لاتفاق تعاون دون تدخل وسطاء**».. كما نفى في نفس الوقت: «**أن يكون هذا الاتفاق ذا أثر على أيٍ من دُوَل المنطقة، أو أنه خطوة لإقامة نظام محوري بينهما**». (٥)

في ظِلِّ ظروف العداء التي تعيشها أسمرا وأديس أبابا، يصعُبُ على أي مراقب أن يُصدِّق الفقرة الثانية من التصريح أعلاه، ولهذا لم تتورَّع أسمرا في طرح هواجسها صراحةً من هذا الاتفاق في الزيارة المُفاجئة التي قام بها اللواء

بكري حسن صالح وزير الدفاع السُّوداني لها يوم ٢٠/٧/٢٠٠٠، وبرغم نفيه أيضاً، إلاَّ أن الهواجس ازدادت أكثر عندما ذكر للمسئولين الإريتريين بأن قوَّات إثيوبيا ستقوم بحراسة أنبوب إمداد النفط من عدة كيلومترات داخل الأراضي السودانيَّة وحتى حدودها.

لن تستطيع السُّلطة في الخرطوم أن تمضي طويلاً في سياسة المُداراة تلك، فهي قد حزمت أمرها وحدَّدت خيارها، لكن ظروفها الداخليَّة غير المُستقرَّة قد ألجمت لسانها عن البوح صراحةً بذلك.

بالعودة إلى العلاقات بين البلدين، فإن صمت المدافع بين أسمرا وأديس أبابا قد أدَّى إلى إخماد نيران تلك الحرب، ولكن من المُؤكد أن حرباً أخرى بآليَّاتٍ ووسائل مختلفة ستَستعِر بين الطرفين، ففي ظِلِّ استحالة التعايُش المُستقبلي بين الجبهتين أو القيادتين، يُصبح محتملاً أن يعمل كل طرفٍ على تفعيل قدراته الخاصة لإنهاء حُكم الآخر وإقصائه من السُّلطة، وبالطبع فإن منطق المصالح يمكن أن يخفِّف من وطأة ذلك، في حالة اقتناع الطرفين بأن المنطق المذكور يفرض عليهما فتح صفحة جديدة، وريثما يحدُث ذلك - أو العكس- يظل السؤال الكبير قائماً: إلى أي مدى يمكن أن تتقبَّل إثيوبيا واقعها الذي جعل منها دولة بلا منفذ بحري، لا سيَّما أنه في استخدامها لميناء جيبوتي قد حدث أمر لم يُلفِت انتباه المراقبين كثيراً، ذلك لأنه تزامن مع الجولة الثالثة من الحرب. فقد أقدم الرئيس الجيبوتي إسماعيل عُمَر قيلي على خُطوة يمكن أن ترمي بظلالها على تعاون بلاده مع إثيوبيا في التسهيلات التي بموجبها باشرت هذه الأخيرة استخدام الميناء.

ففي يوم ٩/٥/٢٠٠٠، وأثناء زيارة له إلى دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، قام الرئيس قيلي بتوقيع اتفاق مع هيئة "جبل علي"، وذلك لإدارة ميناء جيبوتي لمدة ٢٠ عاماً قابلة للتجديد، تعمل الهيئة على تحويل الميناء إلى منطقة حرَّة مقابل عقدٍ سنوي ثابت، إضافة إلى الأرباح التي تزداد طردياً مع زيادة أنشطة الميناء.

اتسمت هذه الخطوة التي قام بها الرئيس الجيبوتي بذكاءٍ كبير، فهي من جهة استثماريَّة بحتة تضمن موارد ثابتة لبلاده يدرها الميناء، ومن جهةٍ أخرى رفعت عنه الحرج الذي كان يلازمه في الإفصاح عن ضرورة تعديل الاتفاق مع إثيوبيا، الشيء الذي يمكن أن يُفسّر تفسيراً انتهازياً، فالاتفاق المبرم بين البلدين - كما هو معروف- منح أثيوبيا تسهيلات كبيرة بغرض إغرائها وجذبها لاستخدام الميناء، ذلك أنه أبرم في الأساس قبل الحرب مع إريتريا، وبعدها -على مدى عامي الأزمة- تعذر على الحكومة الجيبوتية تعديل ذلك الاتفاق. وبموجب ما تمَّ مع هيئة "جبل علي"، سيكون لزاماً على إثيوبيا إبرام تعاقُداتها في استخدام الميناء مع هذه الهيئة وليس مع الحكومة الجيبوتيَّة، مِمَّا يعني زيادة تكلفة استخدام إثيوبيا لميناء جيبوتي، علاوة على ما هو كائن أصلاً في صغر الميناء ومحدودية طاقته في الشحن والتفريغ لتغطية حاجة البلدين، ولذا فإن ورطة إثيوبيا إزاء منفذ بحري

تظل قائمة. عليه فإن الحلول المستدامة لهذه الورطة هي وحدها الكفيلة بتحقيق استقرار حقيقي في منطقة شرق القارة الأفريقيَّة، بما يُجنِّبها ويلات حروب أخرى لا مبرِّر لها على الإطلاق.

لقد شارفت صفحات هذا الكتاب على الانتهاء، وقد حاولنا قدر استطاعتنا تتبُّع كل شاردة وواردة في هذه الأزمة بتقصِّي جُذُورها وتفرُّعاتها، وتداعياتها وتأثيراتها، بتفاصيل ربَّما لازمها بعضُ الملل، إلا أن ذلك كان حتمياً حفاظاً على حق الأجيال اللاحقة في معرفة الحقيقة، ومع كل هذا الجهد، ربَّما يكون قد عزَّ علينا تصيُّد هذه الحقيقة، ولهذا فإن كتاب الأزمة سيظل مفتوحاً.. فإما إرادة سياسيَّة غالبة تمتلك القدرة على طي صفحاته، أو حساباتٍ خاطئة يمكن أن يتواصل بها "جِوَارُ البُنْدُقِيَّة" في جولة رابعة.. ربَّما بسيناريو مماثل لما حَدَث، أو يختلف تماماً عنه.

صفوة القول، أن تلك احتمالاتٍ.. حُدودُ الفَصْلِ فيها هِيَ نفسها حُدُودُ الفَصْلِ بين الحِكمَة والتهوُّر.. وبين المُمكِن والمُستحيل تماماً..

هوامش الفصل الثالث عشر

(١) تعبير "حرب الأقساط" INSTALLMENT WAR دخل القاموس العسكري بعد اعتماد دراسة في الدوائر العسكريَّة قام بها العميد عصام الدين ميرغني طه عن حرب الأوغادين (الصومال الغربي)، ١٩٧٧ـ ١٩٧٨.

(٢) عقد السيد "تسفاي جرامازيون" نائب وزير الخارجيَّة الإريتري مؤتمراً صحفياً يوم ٢٠٠٠/٦/٧ بخصوص هذا الموضوع، وقال فيه إن بلاده تريد ترحيل الإثيوبيّين المُتواجدين على أراضيها وذلك: «بُغية تأمين وضمان سلامتهم». غير أنه قد تردَّد أن الكنيسة الإريتريَّة بفروعها الثلاثة، الأرثوذوكسيَّة، الأنجيليكانيَّة والبروتستانتيَّة قد التمست عدم المُضي قُدُماً في هذا الإجراء، لأنه قد يُخِلُّ بالتركيبة السُكّانيَّة العقانديَّة التي يتناصفها المسلمون والمسيحيون وتمَّ الاستدلال على ذلك بعدم حُضور ممثليها الثلاثة للاحتفالات الرسميَّة بمناسبة يوم الشهداء في ٢٠٠٠/٦/٢٠، حيث حضر مفتي الديار الإريتريَّة الشيخ الأمين محمَّد عثمان وحده، ودرجت العادة على دأبهم الحضور جميعاً كرمز للتآخي الديني.
من جهة أخرى فقد أعلنت وزارة الخارجيَّة في بيانٍ لها يوم ٢٠٠٠/٢/٢٠، أن الصليب الأحمر الدولي أبلغها رفض الحكومة الإثيوبية استقبال الدفعة الأولى من مواطنيها الذين عزمت على تسفيرهم، وعددهم نحو ٢١٠٠ شخص.

(٣) أجريت العمليَّة الانتخابيَّة في اليوم الثالث للجولة الثالثة من الحرب، الموافق ٢٠٠٠/٥/١٤، بمشاركة ٢٠ مليون ناخب، وتنافس فيها ٣٢٠٠ مُرشَّح حزبي ومستقل لمقاعد مجلس النواب (البرلمان) والمجالس الإقليميَّة، وذلك طبقاً لما أدلى به السيِّد أبيا منجشا رئيس الانتخابات لوسائل الإعلام، وأكد أن التنافس حول ٥٤٨ مقعداً في البرلمان ـ منها ٢٨ مقعداً ـ ستجري حولها الانتخابات لاحقاً في إقليم الصومال الغربي "الأوغادين" بسبب الجفاف والمجاعة، وقد قاطعتها ٦ أحزاب مُسلحة، أما الحزب الحاكم "الجبهة الشعبيَّة الديمقراطيَّة لشُعوب إثيوبيا" فقد خاضتها بائتلافٍ مُكوَّن من: الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، الحزب الوطني للأمهرا، المنظمة الديمقراطيَّة للأرومو، والجبهة الديمقراطيَّة لجنوب إثيوبيا، وذلك أمام ٤٦ حزباً معارضاً.. أما الحزبان المعارضان: جبهة تحرير الأوغادين وجبهة تحرير الأرومو، فقد وصفاها بأنها: «مجرَّد مسرحيَّة صُوريَّة سيئة الإعداد والإخراج».

(٤) إضافة إلى ما رصدناه في فصلٍ سابق عن البيانات الرسميَّة، فإن الجولة الثالثة وفقاً للبيانات الإريترية كانت ٨٦٣٩٥، أما إثيوبيا فذكرت العدد إجمالاً بثماني فرق عسكرية، أي ٨٠,٠٠٠ ـ كذلك قالت بحديث النسب أنها دمَّرت ٦٠% من الجيش الإريتري إلا أن التقديرات تشير إلى أن خسائر الجولة الثالثة من الطرفين تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف وذلك إضافة إلى نحو ٧٠ ألفاً، هُم إحصاء الجولتين الأوليين.

(٥) ذكرت صحيفة «البيان» الإماراتيَّة بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٩ أن اجتماعاً عُقِدَ بمدينة «الشَوَك» في ولاية القضارف بشرق السودان بين مسئولين سودانيين وإثيوبيين لحلِّ مشاكل الزراعة في منطقة «الفشقة» السودانيَّة، التي استولت عليها إثيوبيا باعتبارها منطقة مُتنازع عليها، كما ذكرت الصحيفة أن المجتمعون توصَّلوا إلى اتفاق يقضي بتخصيص ٧٥% من أراضي المنطقة للمزارعين الإثيوبيين و٢٥% للمزارعين السودانيين، وذلك لحين ترسيم الحدود.. ذلك إلى جانب اتفاقيَّاتٍ أخرى خاصَّة بالمسائل التجاريَّة وتبادُل السلع عبر الحدود، وأخرى أمنيَّة.

المَلاَحِق

(١) اتفاق أتلانتا

فيما يلي نُورد الاتفاقات التي تمَّ التوصُّل إليها بين ممثلي الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وحكومة إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة في الجولة الأولى من المحادثات التمهيديَّة التي عقدت في مركز كارتر بجامعة أموري في أتلانتا - جورجيا، في الفترة من ٧ إلي ١٩ سبتمبر ١٩٨٩.

ترأس الوفد المفاوض للجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا الأمين محمَّد سعيد، وتكوَّنت عُضويَّة الوفد من هيلي وُلدتنسائي، ومحمود أحمد شريفو، وأحمد حجِّي علي، وميكائيل قبرنقوس.

كما ترأس الوفد المُفاوض لحكومة إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة الدكتور أشاقري يقلطو، وتكوَّنت عضوية الوفد من بليلين ماندفرو، وطبو بقلي، ومرند بقلي، وفسيها يمر.

تمَّ التوصُّل إلى الاتفاقات بحضور الرئيس الأسبق جيمي كارتر، الذي دعا للجولة الأولى للمباحثات التمهيديَّة وترأس جلساتها.

أولاً: اتفاق بشأن الإعلان

يوافق ممثلو الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وممثلو حكومة إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة على المبادئ التالية فيما يتعلق بالإعلان أثناء عمليَّة السلم:

(١) لكل طرف حق مطلق في حرية الكلام.

(٢) على الرغم من الحق في حرية الكلام، يوافق الطرفان على أن لا يدلي أي منهما للصحافة إلا ببيانات إيجابية بشأن عملية السلم، ما دامت العملية تسير سيراً إيجابياً، وما دام الطرفان يثقان في هذه العملية.

(٣) لكل طرف الحق في أن يطالب بإصدار بيان مشترك علني في أي وقت من الأوقات أثناء عملية السلم، ويعمل الطرفان معاً بحسن نية في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن نص ذلك البيان .. وإذا رأى أي من الجانبين أن هذا البيان لا يبعث على ارتياحه، يكون لهذا الطرف الحرية في إصدار بيان خاص به.

ثانياً: اتفاق بشأن لغات العمل

يوافق ممثلو الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وممثلو حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية على المبادئ التالية فيما يتعلق بلغات العمل أثناء عملية السلم:

(١) بيانات الطرفين -وكل الاتفاقات المكتوبة- يجوز للطرفين أن يتكلما أثناء دورات التفاوض باللغات التي يختارانها، بما في ذلك العربية والأمهرية وغيرها، وتترجم ببياناتها ترجمة شفوية إلى اللغة الإنجليزية.
(٢) تكون المحاضر الرسمية لعملية السلم باللغة الإنجليزية، بما في ذلك مستنسخات بيانات الطرفين، وكل الاتفاقات المكتوبة.

ثالثاً: اتفاق بشأن المحاضر الرسميَّة

يوافق ممثلو الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا، وممثلو جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة على المبادئ التالية فيما يتعلق بالمحاضر الرسميَّة أثناء عمليَّة السلم:

(١) تسجل كل محاضر جلسات التفاوض على أشرطة ممغنطة.
(٢) يحتفظ الرئيسان المشتركان بأصل المحاضر المُسجَّلة.
(٣) تعطى نسخ طبق الأصل من كل التسجيلات إلى كلٍ من الطرفين المُتفاوضين في أقرب وقت ممكن، ويُفضَّل أن يكون ذلك في نهاية كل يوم.
(٤) تعد مستنسخات لكُلِّ جلسات التفاوض وتكون متاحة للطرفين.

رابعاً: اتفاق بشأن المقر

يوافق ممثلو الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وممثلو حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة على المبادئ التالية، فيما يتعلق بالمقر أثناء العملية السلمية:

(١) تعقد جلسات التفاوض بالتناوب في الخرطوم (السودان) والقاهرة (مصر) وصنعاء (الجمهورية العربية اليمنية) ونيروبي (كينيا) وأروشا (تنزانيا) وهراري (زيمبابوي).
(٢) يتفق الطرفان على مقرّ كل دورة من دورات التفاوض.

خامساً: اتفاق بشأن النظام الداخلي

يوافق ممثلو الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وممثلو حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة على أن يضع الرئيس - أو الرئيسان المشتركان- النظام الداخلي لعملية السلم، على أن يحظى بموافقة الطرفين، وفي هذا الصدد يأخذ الرئيسان المشتركان في الاعتبار النظم الداخلية للمنظمات الدولية.

سادساً وسابعاً: اتفاق بشأن موعد ومكان وجدول أعمال المحادثات القادمة

يوافق ممثلو الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وممثلو حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة على أن يختار الرئيس -أو الرئيسان المشتركان- مقر المحادثات القادمة من بين قائمة بلدان المقر المتفق عليها.

- يكون موعد المحادثات القادمة ١٨ نوفمبر ١٩٩٨.
- تعقد هذه المحادثات لحلِّ أي نقاط خلاف بين الطرفين بعد دورة أتلانتا للتفاوض.

ثامناً: اتفاق بشأن جدول أعمال المحادثات الرئيسيَّة

يوافق ممثلو الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وممثلو حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة على أن يكون جدول أعمال المحادثات المُقبلة على النحو التالي:

(١) كلمات افتتاح الرئيس أو الرئيسين المشتركين.
(٢) كلمة ترحيب من رئيس الدولة في البلد المُضيف.
(٣) كلمات افتتاح من رئيسي الفريقين المتفاوضين.
(٤) إقرار الاتفاقات التي تمَّ التوصُّل إليها في المحادثات التمهيديَّة.
(٥) حلّ مسائل الخلاف في محادثات أتلانتا.
(٦) تبني جدول أعمال المحادثات الرئيسيَّة.
(٧) البيان الختامي.
(٨) مراسيم الاختتام.

تاسعاً: اتفاق بشأن الوفود

يوافق ممثلو الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وممثلو حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة على أن يتكوَّن وفد كل جانب مما لا يزيد على اثني عشر شخصاً، ويجري مسبقاً تبادل أسماء فريقي التفاوض قبل أسبوعين على الأقل من عقد كل دورة من دورات التفاوض، ويحق لكل جانب أن يغير أعضاء فريقه للتفاوض. ويحق لكل جانب أن يغيّر أعضاء فريقه للتفاوض بعد تقديم إخطار مسبق للرئيس أو الرئيسين المشتركين.

الاتفاق النهائي

تمَّ بحضور الرئيس جيمي كارتر التوصل إلى الاتفاقات التالية بين ممثلي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وممثلي حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة في جولتهم الثانية من المفاوضات المعقودة في نيروبي (كينيا) في الفترة من ٢٠ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩.

الرئاســـة

يكون هناك رئيسان مشتركان للمحادثات الرئيسيَّة، وقد اتفق الجانبان على أن يكون الرئيس كارتر والرئيس نيريري رئيسين مشتركين.

المراقبون

يكون هناك سبعة مراقبين في المحادثات الرئيسيَّة، ويختار كل جانب مراقبين اثنين دون قيود ودون تحفظات الجانب الآخر عليها، ويُدعى ثلاثة من بلدان المقر بالاتفاق المتبادل، علاوة على ذلك يُدعى آخرون باتفاق الجانبين.

وفقاً للفقرة الواردة أعلاه، اختار الطرفان المراقبون السبعة، وهُم: الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الأفريقيَّة، زيمبابوي، السنغال، تنزانيا، السودان وكينيا..

وذلك بالطريقة التالية: اختارت الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة، واختارت جمهوريَّة إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة زيمبابوي والسنغال، واختار الطرفان بالاتفاق المُتبادل فيما بينهما تنزانيا وكينيا والسُّودان. ووجه الرئيس كارتر باسم الطرفين الدعوة إلى كل من المراقبين السبع الذين تمَّ اختيارهم.

الأمانـــة

يختار الرئيسان المشتركان الأمانة ويقدِّم أعضاء الأمانة الخدمات الفنيَّة والإداريَّة والتقنيَّة المساعدة، ووفقاً لتوجيهات الرئيسين المشتركين.

مسائل أخرى

يقوم الرئيسين المشتركين، بعد الحصول على موافقة الطرفين، بتحديد موعد ومكان انعقاد المحادثات الرئيسية.

اشاقري يقلطو	**الأمين محمَّد سعيد**
رئيس وفد جمهورية إثيوبيا الديمقراطيَّة الشعبيَّة	**رئيس وفد الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا**

جيمي كارتر الرئيس
شهد على ذلك في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨

(٢) آليات تطبيق اتفاق إطار العمل حول تسوية النزاع بين إريتريا وإثيوبيا

- أن يعيد الطرفان تأكيد التزامهما بمبدأ عدم استخدام القوّة لتسوية النزاعات.
- أن يعيد الطرفان تأكيد قبولهما لاتفاق إطار العمل وأن يلتزما بتطبيقه بصدق.
- العودة إلى المواقع التي كانت تحت السيطرة قبل ٦ مايو ١٩٩٨.

على أساس هذه المبادئ، فإن الطرفان يتفقان على الآليات الآتية من أجل تطبيق اتفاق إطار العمل:

(١) تلتزم الحكومة الإريترية بإعادة انتشار قواتها خارج إطار الأراضي التي احتلت بعد ٦ مايو ١٩٩٨.

(٢) تلتزم الحكومة الإثيوبيَّة بعد ذلك بإعادة انتشار قوّاتها من المواقع التي أخذت بعد ٦ فبراير ١٩٩٩، والتي لم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل ٦ مايو ١٩٩٨.

(٣) الطرفان يتفقان بوضع نهاية وحد لكل الأنشطة العسكريَّة وكل أشكال التعبير التي من شأنها أن تبقي وتزيد من مناخ العداء، ومن ثم تؤثر أو تهدد تطبيق اتفاق إطار العمل.

(٤) بدء إعادة انتشار القوّات مباشرة بعد توقف الأعمال العدائيَّة. إعادة الانتشار هذه لن تؤثر بأي شكل أو تقرر مسبقاً الوضعية النهائيَّة للأراضي المعنية، لأنه من المفهوم أن هذه الوضعية ستقرر في نهاية عملية تعين وترسيم الحدود.

(٥) آليات إعادة إقامة الإدارة المدنية وإعادة السكان في الأراضي المعنية، سيتم التوصل إليها بعد توقف الأعمال العدائية.

(٦) أن يقبل الطرفان تحريك مراقبين عسكريين من قبل منظمة الوحدة الأفريقيَّة بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومجموعة من المراقبين العسكريين ستشرف على عملية إعادة انتشار القوات كما نص على ذلك في الآليات الحالية، كما ستضطلع بكل الواجبات الأخرى التي عهد بها إليها انسجاماً مع النصوص والتدابير ذات العلاقة في إطار اتفاق العمل.

(٧) أن يلتزم الطرفان رسمياً بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار التي تتضمن الآليات المفصلة لتطبيق اتفاق إطار العمل.

(٣) اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيّة

(١) يتعهّد الطرفان ويلتزمان بوقف سريع للأعمال العدائيّة.

(٢) من أجل نزع فتيل التوتر وبناء الثقة، يلتزم الطرفان بوضع نهاية سريعة لأي فعل وأي شكل من أشكال التعبير الذي قد يديم أو يؤجّج العداء والتوتر بينهما مما يعرض الجهود الهادفة لإيجاد حل سلمي للنزاع للخطر.

(٣) من أجل خلق ظروف مواتية لتسوية شاملة ودائمة للنزاع من خلال تعيين وترسيم الحدود، فإن القوّات المسلحة المتواجدة حالياً في مدينة بادِمِي وضواحيها ينبغي إعادة نشرها إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل السادس من مايو ١٩٩٨ كبادرة حسن نيَّة وكاعتبار وتقدير للمنظمة الإقليمية، كذلك من المفهوم أن إعادة الانتشار هذه سوف لن تفترض مسبقاً الوضع النهائي للمنطقة المعنيَّة، والتي سوف يتم تحديدها في نهاية تعيين وترسيم الحدود، وعبر آليَّة تحكيم مناسبة إذا دعت الحاجة.

(٤) يتم الإشراف على إعادة نشر القوّات بواسطة مراقبين عسكريين، والذين سوف يتم نشرهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقيَّة بدعم من الأمم المتحدة. إن فريق المراقبين سوف يساعد أيضاً الإدارة المدنيَّة التي تعاد في حفظ النظام والقانون أثناء الفترة الانتقالية.

(٥)

أ- يتم توسيع إعادة نشر القوَّات فيما بعد إلى كل المناطق الأخرى المُتنازع عليها على طول الحدود المشتركة في إطار نزع السلاح من كامل الحدود المشتركة كإجراء لتخفيف التوتر وتسهيلاً لعمليَّة التعيين والترسيم. فإن نزع السلاح عند التطبيق الذي سوف يبدأ بقطاع 'مرب ـستيت'، سوف يمتد فيما بعد إلى منطقة بده وكامل الحدود.

ب- يتم الإشراف على عملية نزع السلاح بواسطة فريق من المراقبين العسكريين.

(٦)

أ- يتعهّد الطرفان بإلزام نفسيهما بالاستفادة من خدمات خبراء وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقيَّة وخبراء آخرين يتفق عليهم بواسطة كلا الطرفين لتنفيذ تعيين وترسيم الحدود بين البلدين في إطار زمني مدته ٦ أشهر، يمكن أن يمدد بواسطة خبراء الخرائط.

ب- متى ما تمَّ ترسيم وتعيين كامل الحدود، فإن السُّلطة الشرعيَّة سوف تمارس مباشرةً كامل السيادة والسُّلطة على الأراضي التي سوف يتم الاعتراف بها كملك لها.

(٧) من أجل تحديد أسباب النزاع، يتم التحقيق في حوادث السادس من مايو ١٩٩٨، وفي أي حادثة أخري قبل ذلك التاريخ، والتي ربَّما ساهمت في حدوث سوء فهم بين الجانبين فيما يتعلق بحدودهما المشتركة، بما في ذلك حوادث يوليو/أغسطس ١٩٩٧.

(٨)

أ- على المستوى الإنساني، يتعهَّد الطرفان بوضع نهاية للإجراءات الموجَّهة ضد السكان المدنيين والإحجام عن أي فعل يمكن أن يتسبب في المزيد من المعاناة والصعوبات لمواطني البلدين.

ب- يتعهَّد الطرفان أيضاً بمعالجة الأثر الاجتماعي/الاقتصادي السلبي للأزمة على السكان المدنيين، ولا سيَّما أولئك الذين تمَّ إبعادهم.

ج- من أجل المساهمة في توطيد مناخ الثقة، فإن منظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع الأمم المتحدة، تنشر فريق مراقبة حقوق الإنسان في كلا البلدين.

(٩)

أ- لكي تحدَّد آليات تطبيق اتفاق إطار العمل، تؤسَّس لجنة متابعة من كلا الجانبين تحت إشراف وفد من منظمة الوحدة الأفريقيَّة رفيع المستوى، مع مشاركة ومساعدة الأمم المتحدة.

ب- تبدأ اللجنة عملها بمجرَّد أن يتم توقيع اتفاق إطار العمل.

(١٠) إن منظمة الوحدة الأفريقيَّة والأمم المتحدة تعملان جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي ولا سيَّما الاتحاد الأوربي، وذلك في مسعى لتعبئة الموارد وإعادة توطين النازحين وتسريح الجنود المنتشرين حالياً على طول الحدود المشتركة للبلدين.

(١١) إن منظمة الوحدة الأفريقيَّة بتعاونها اللصيق مع الأمم المتحدة، سوف تكون الضامنة للتطبيق الدقيق لكل بنود اتفاق إطار العمل في أقصر وقت ممكن.

(٥) الترتيبات الفنيّة بشأن تطبيق اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيّة وآليّاته

- التذكير بأن حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدراليّة الديمقراطيّة، والمشار إليهما هنا فيما بعد بالطرفين، قد قبلتا اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقية وآليات تطبيقه.
- التأكيد على أن اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقية والآليات قد صادق عليها الاجتماع الـ ٣٥ لرؤساء دول وحكومات المنظمة، الذي عقد في الفترة من ١٢-١٤ يوليو ١٩٩٩ في الجزائر، والذي وجد دعماً قوياً من مجلس الأمن الدولي، وقبلت كما هي من قبل الطرفين.
- التذكير بقبول الطرفين أن أي تفسير لاتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيّة والآليات مسئولية مناطة فقط بمنظمة الوحدة الأفريقيّة ورئيسها الحالي.
- الإشارة إلى أن الترتيبات الفنية الحالية قد تم توضيحها على أساس نص وروح المبادئ التي تضمَّنها اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيّة والآليات، ولا سيَّما احترام الحدود القائمة عند الاستقلال كما هو منصوصٌ عليه في القرار رقم: (١) AHG Res.١٦ الذي تبنته قمَّة منظمة الوحدة الأفريقيّة في القاهرة العام ١٩٦٤ بشأن حَلِّ المُنازعات بالسُبُل السلميَّة والقانونيَّة، وطبقاً للمبادئ المحفوظة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقيَّة والأمم المتحدة وتجنب استخدام القوّة لتسوية النزاعات.
- التذكير بأن الترتيبات الفنيَّة الحاليَّة هي نتيجة عمل جماعي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكيَّة وشركاء مهتمون آخرون.
- التأكيد على أن <u>الهدف الأسمى من العملية هو أيجاد حل سلمي دائم للنزاع</u>.

(١) يتفق الطرفان حول المبادئ وبنود أخرى ضمنت في اتفاق إطار العمل والآليات وقبول الترتيبات الفنية (بملاحقها الأربعة). في ذلك السياق، يتفق الطرفان على استخدام اتفاق إطار العمل، الآليات، والترتيبات الفنية، كأساس وحيد لحل النزاع.

سوف يبادر الطرفان بمطالب منفصلة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وسكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقيَّة، حسب الضرورة، في المساعدة لتطبيق اتفاق إطار العمل، الآليات، والترتيبات الفنية.

(٢) من أجل تسهيل عملية تطبيق اتفاق إطار العمل، الآليات والترتيبات الفنية، بما في ذلك عمل المفوضيَّة التي سوف تناط بها مسئولية تحديد مواقع إعادة الانتشار (مشار إليها كمفوضيَّة محايدة في الفقرة ٣)، وتشكيل بعثة حفظ السلام، يتفق الطرفان على وضع نهاية لكافة الأنشطة العسكرية وكل أشكال التعبير الذي قد يديم ويؤجّج مناخ العداء.

يتفق الطرفان على وجه الخصوص حول الآتي:

أ- وقف كل الهجمات المسلحة البرية والجوية.

ب- وقف أي عمل آخر يمكن أن يعيق تطبيق اتفاق إطار العمل، الآليات، والترتيبات الفنية.

ج- ضمان حرية الحركة لبعثة حفظ السلام والإمداد المطلوب عبر وبين أراضي الطرفين.

د- احترام وحماية بعثة حفظ السلام، تجهيزاتها، ومعداتها.

هـ- احترام القانون الإنساني الدولي.

(٣) من أجل تسهيل عملية إعادة الانتشار للقوات الإريتريَّة، وكما هو مُشارٌ إليه في الفقرة (١) من الآليات، ثم انتشار القوات الإثيوبيَّة كما هو مشار إليه في الفقرة (٢) من الآليات، ولتسهيل تطبيق الفقرة (٥) من تلك الآليات، ومع اعتبار العودة إلى مواقع ما قبل ٦ مايو ١٩٩٨، فإنه سوف يتم تشكيل مفوضية محايدة بواسطة الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالتشاور مع السكرتير العام للأمم المتحدة، والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة، وباستخدام أي معلومات تراها جديرة بالتشاور مع الطرفين فإن المفوضيَّة المحايدة ستحدد ماهية تلك المواقع.

- يتفق الطرفان على التعاون الكامل مع المفوضية المحايدة.
- سوف تسعى المفوضية المحايدة لإكمال عملها وتقديم تقريرها إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال ثلاثة أسابيع.
- قرار المفوضية المحايدة ملزم للطرفين.

إن قرار المفوضيَّة المحايدة سوف لن يفترض مسبقاً الوضع النهائي للمناطق المعنيَّة، ومن المفهوم أن هذا الوضع سوف يتم تحديده في نهاية عملية التعيين والترسيم.

(٤) من أجل مراقبة مساعدة تطبيق اتفاق إطار العمل، الآليات، والترتيبات الفنية، والتحقق من الإذعان لتطبيق الترتيبات الفنية. إنه لمن المفهوم أن بعثة حفظ السلام سوف تشكل سلطة مجلس الأمن الدولي وتقاد من قبل ممثل خاص للسكرتير العام.
وسوف يعمل الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بارتباط وثيق مع ممثل سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية. إن نشر بعثة حفظ السلام التابعة

للأمم المتحدة سوف يسبقه نشر من قبل منظمة الوحدة الأفريقيَّة، مع دعم الأمم المتحدة بضُبَّاط ارتباط/مراقبين. هؤلاء الضباط والمراقبين سوف يصبحون بالتالي أعضاء في بعثة حفظ السلام مع الطرفين وسوف يتم استشارتهم حسب اللزوم طوال عملية التشكيل.

(٥) بالارتباط بالمادة ٩ (أ) من اتفاق إطار العمل، ومن أجل تسهيل تطبيق اتفاق إطار العمل، آلياته، وترتيباته الفنية، سوف يتم تشكيل مفوضية متابعة للجوانب السياسية ومفوضية تنسيق عسكرية بواسطة وتحت سلطة الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة.

سوف يعين كل من الطرفين ممثلاً رفيع المستوى في مفوضية المتابعة، وسوف يعين الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ممثلاً رفيع المستوى من الأمم المتحدة كرئيس. وسوف تتخذ القرارات بواسطة رئيس مفوضية المتابعة بالتشاور مع الطرفين.

سوف يُعيّن كل من الطرفين ممثلاً عسكرياً رفيع المستوى في مفوضيَّة التنسيق العسكري. وسوف يُعيّن الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ممثلاً عسكرياً من الأمم المتحدة كرئيس. وسوف تتخذ القرارات بواسطة رئيس مفوضيَّة التنسيق العسكري بالتشاوُر مع الطرفين.

لإنجاز التفويض تقوم مفوضيَّة المتابعة ومفوضيَّة التنسيق العسكري بتنسيق وحلِّ قضايا تتصل بتطبيق اتفاق إطار العمل، آلياته، وترتيباته الفنيَّة.

(٦) عند توقيع اتفاق إطار العمل ــ الآليات والترتيبات الفنيَّة ــ سيقوم الطرفان بعمليات إزالة الألغام وخلق المناخ الضروري لنشر مفوضيَّة حفظ السلام، عودة الإدارة المدنية وعودة السكان بالإضافة إلى تعيين وترسيم حدودهما المشتركة (أنظر ملحق ١).

سوف تساعد بعثة حفظ السلام بالارتباط مع خدمات إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة الأطراف في جهود إزالة الألغام من خلال توفير المشورة الفنيَّة والتنسيق.

وسوف يطلب الطرفان حسب الضرورة، مساعدات إضافيَّة لإزالة الألغام من مفوضيَّة حفظ السلام.

(٧) سوف يقدِّم الطرفان خُطة مُفصَّلة لإعادة الانتشار في غضون (٥) أيام من تلقي قرار المفوضيَّة المحايدة (أنظر الفقرة '٣' أعلاه والملحق '٢').

(٨) ثم بعد ذلك تبدأ عمليَّة إعادة الانتشار واستعادة الإدارة المدنيَّة. إنه لمن المفهوم أن هذه العمليَّة سوف لن تفترض مُسبقاً الوضع النهائي للأراضي المعنيَّة، والذي سوف يتم تحديده في نهاية عملية التعيين والترسيم.

إن تتابع مصادقة الطرفين لخطة إعادة الانتشار من قبل بعثة حفظ السلام، سوف تكون كالآتي:

أ- تعيد إريتريا إعادة انتشار جنودها في غُضون أسبوعين. يتم التحقق من إعادة الانتشار هذه بواسطة بعثة حفظ السلام.

ب- عند التحقق من إعادة انتشار القوّات الإريتريّة بواسطة بعثة حفظ السلام، فإن البعثة سوف تراقب وتساعد في استعادة الإدارة المدنيّة الإثيوبيّة، بما في ذلك الشرطة والمليشيا المحليّة، خلال سبعة أيام لتمكين الإدارة المدنيّة المستعادة من الإعداد لعودة السكان.

ج- بمجرَّد أن تكتمل الفقرتان ٨ (أ) و(ب) بأعلاه، تقوم إثيوبيا بإعادة نشر قوّاتها خلال أسبوعين. يتم التحقق من إعادة الانتشار هذه بواسطة بعثة حفظ السلام.

د- عند التحقق من إعادة الانتشار الإثيوبي بواسطة بعثة حفظ السلام، فإن البعثة تراقب وتساعد في استعادة الإدارة المدنيّة الإريتريّة، بما في ذلك الشرطة والمليشيا المحليّة، خلال ٧ أيام لتمكين الإدارة المستعادة من الإعداد لعودة السكان.

(٩) من أجل تعزيز أمن السُكان المحليين المتواجدين والعائدين إلى المناطق التي أعيدت إليها الإدارة المدنية، يلتزم الطرفان بالآتي:

أ-١ التعاون الكامل مع بعثة حفظ السلام.

أ-٢ تعاون وثيق بين الإدارات المدنية المستعادة والمكون المدني الدولي من بعثة حفظ السلام، والذي سوف يراقب التزام الإدارات المدنية المستعادة.

أ-٢-١ منع تشريد وترحيل السكان المدنيين.

أ-٢-٢ مراقبة حقوق الإنسان.

أ-٢-٣ منع المليشيات من حمل السلاح في المناطق التي تعود إليها الإدارة المدنيَّة.

سوف تقوم مفوضية حفظ السلام:

ب-١ بمراقبة المناطق التي عادت إليها الإدارة المدنيَّة والتعاون مع أفراد الشرطة إذا ما طلب ذلك.

ب-٢ بإنشاء أسلوب عمل أو آليَّة من شأنها الإصغاء إلى شكاوى السكان وحل مشاكلهم.

(١٠) إجراء تحقيق حول أحداث ٦ مايو ١٩٩٨ والأحداث التي سبقت ذلك والتي أدَّت إلى اندلاع النزاع الحدودي بين البلدين، وأيضاً إجراء تحقيق حول الأحداث التي جرت في يوليو وأغسطس ١٩٩٧ وذلك بهدف تحديد أسباب النزاع.

- يُجرى التحقيق بواسطة جهةٍ محايدة يختارها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة، وذلك استناداً إلى ما ورد في المُلحق الرابع.
- سوف تبذل الجهة المُحايدة قصارى جهدها لرفع تقاريرها كل ٣-٦ أشهر للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.
- يتفق الطرفان على التعاون الكامل مع الجهة المحايدة وقبول قراراتها.

(١١) يتفق الطرفان على أن وضع العلامات الحدوديَّة سوف يتم ابتداءً من المنطقة التي يتم فيها إعادة انتشار القوَّات، مروراً بالمناطق المتنازع عليها، وصولاً إلى بقية المناطق الحدوديَّة.
- عند قبول الطرفين لعمليَّة تعيين الحدود على كل جزء، تأتي مسألة وضع العلامات الحدودية المُلزمة على الأرض للجزء المذكور، وإذا لم يتقدَّم الطرفان بطلب إجراء تحكيم حول الأمر فإن القبول سيقدم إلى الوحدة الخرائطيَّة للأمم المتحدة خلال أسبوع.
- إن عمليَّة تعيين الحدود ووضع العلامات عليها ستُجري استناداً على الاتفاقات الاستعماريَّة والقانون الدولي المُنطبق على الحالة.

(١٢) أن يتفق الطرفان عند الطلب وذلك على إخلاء قوَّاتهم من المناطق التي تحدِّدها بعثة حفظ السلام.

(١٣) سيتم تنفيذ عمليَّة الترسيم ووضع العلامات الحدوديَّة بواسطة الوحدة الخرائطيَّة للأمم المتحدة والتي بوسعها الاستعانة بالخبراء الآخرين.

وبناء على المادة السادسة (أ) من اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيَّة فإن عملية وضع العلامات الحدوديَّة ينبغي أن يتم إنجازها بشكلٍ سريع وخلال ٦ أشهر ما لم يتم تجديد هذه الفترة بطلب خاص من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بناء على توصية خبراء الخرائط.

وإذا ما دعت الحاجة إلى التحكيم حول مسألة وضع العلامات الحدوديَّة، فسوف يتم تشكيل مفوضيَّة تُعنى بالحُدود من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة.

وسوف تبت هذه المفوضيَّة في الأمر في أسرع وقتٍ ممكن وعلى أساس المعاهدات الاستعماريَّة والقوانين الدوليَّة النافذة.

ويتفق الطرفان على قبول نتائج التحكيم كأمرٍ ملزم.

(١٤) استناداً على الفقرة الثامنة (أ) و(ب) والمادة العاشرة من اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيَّة، يتعهَّد الطرفان بمعالجة كافة القضايا الإنسانيَّة الناتجة عن النزاع ولا سيَّما قضايا الأفراد الذين تعرَّضوا للطرد والإبعاد والتشرد وكذلك القضايا الاقتصاديَّة/الاجتماعيَّة الناجمة، وسوف تقوم

منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة استناداً إلى البنود الهامَّة في اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيَّة، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، ببذل أقصى الجهود لتقديم المساعدات لمواجهة هذه القضايا.

- يتفق الطرفان على إيجاد آلية ملائمة للتحكيم للبت في القضايا مثار الخلاف التي لم يتم حسمها خلال الحوار أو الوساطة.
- وإذا ما تعذر على الطرفين الاتفاق حول أسلوب للتحكيم خلال الأشهر الثلاثة التي تعقب توقيعهما، يترك أمر التحديد للأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة.

(١٥) بعد اكتمال عملية ترسيم وتعيين الحدود في كل منطقة واعتماد ذلك رسمياً فإن السلطة الشرعيَّة ستمارس صلاحيَّاتها القانونيَّة والسياديَّة الكاملة على المنطقة التي تمَّ اعتمادها والاعتراف بها رسمياً كجزء من حدودها.

(١٦) يتفق الطرفان على التوقع على وثيقة اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيَّة، وآليات تطبيقها، وتدابيرها الفنيَّة ومُلحقاتها، وتنفيذ ذلك برغبة صادقة.

(١٧) إن منظمة الوحدة الأفريقيَّة ومنظمة الأمم المتحدة هُما الضامنتان لتطبيق كافة بنود ومحتويات اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيَّة، وآليات تطبيق اتفاق إطار العمل، والتدابير الفنيَّة لتطبيق اتفاق إطار العمل.

مُلحق رقم (١)

التدابير الفنيَّة التي ينبغي اتخاذها لتطبيق اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقيَّة، وآليات تطبيقها:

عمليات إزالة الألغام

على بعثة حفظ السلام تجهيز ما يلي:

- إعداد خرائط تفصيلية تحدد كميات وأماكن الألغام المزروعة.
- تحديد نوعية الألغام وكمياتها في كافة حقول الألغام
- خطة تتضمن تطهير حقول الألغام من كافة المناطق.
- خطة لوضع علامات على حقول الألغام.
- خطة إزالة الألغام.
- عداد معلومات إضافية للمزيد من التأكد.
- سوف تقوم بعثة حفظ السلام بمراقبة عمليات إزالة الألغام والتأكد من سيرها وتقديم التعاون إذا ما دعت الحاجة إليه.

مُلحق رقم (٢)

خطة إعادة نشر القوات:

تتضمَّن خطة نشر القوَّات ما يلي:

- المواقع الحاليَّة للوحدة التي يجب إعادة نشرها.
- حجم وتركيبة كل وحدة.
- الخُطوط أو الطرق التي ستسلكها كل وحدة أثناء إعادة الانتشار.
- الطريق المحدَّد الذي ستسلكه كل وحدة يتم إعادة انتشارها.
- تحديد الزمن الذي سيتم فيه إعادة عمل نشر الوحدة.
- الفترة التي تنتهي فيها عملية إعادة نشر الوحدة.
- لا يجب أن تتجاوز الوحدات التي يتم إعادة نشرها الخطة الموضوعة لذلك، كما لا يمكنها التحرك في مواقعها الجديدة ما لم تحصل على موافقة من قبل بعثة حفظ السلام.

معلومات إضافيَّة من شأنها تأكيد اكتمال العمليَّة:

- يتفق الطرفان على إنهاء عمليَّة نشر القوَّات خلال ١٤ يوم بعد إجازة الخُطة من قبل بعثة حفظ السلام.
- يتفق الطرفان على وقف أي طلعات عسكريَّة جويَّة في مناطق إعادة انتشار القوَّات أثناء عمليَّة إعادة انتشار القوَّات.
- يتفق الطرفان على أن تشرف بعثة حفظ السلام على عملية انتشار القوَّات، وسوف تتحقق بعثة حفظ السلام من عدم تحريك طرف واحد لقوَّاته إلى المواقع التي أخلاها الطرف الآخر.

مُلحَق رقم (٣)

الخطة المتعلقة بإخلاء مناطق النزاع من الجيش

تشتمل هذه الخطة على النقاط التالية:

- مواقع حالية لكل وحدة تخلي مواقعها القديمة.
- حجم وتركيب كل وحدة.
- خط مسار كل وحدة أثناء الانسحاب.
- الموقع الذي ستتجه إليه الوحدة بالضبط.
- الزمن الذي تستغرقه الوحدة للانتهاء من عملية الانسحاب بالتقريب.
- على جميع الوحدات المنسحبة التقيد التام بهذه الخطة. وعلى جميع الوحدات عدم التحرك من مواقعها الجديدة إلاّ بالتنسيق مع مفوضية حفظ السلام.

معلومات إضافيّة أخرى لازمة لإتمام العمليّة

- عندما تتم المصادقة على خُطة انسحاب كلا الطرفين بواسطة مفوضيَّة حفظ السلام، يتم الاتفاق على إكمال الانسحاب خلال ٧ أيام.
- تبدأ عملية العودة إلى المواقع القديمة بعد صدور قرار بذلك من مفوضية حفظ السلام.
- أثناء انسحاب وحدات كلا الطرفين، يتم الاتفاق على وقف كافة نشاطات الطيران العسكري في تلك المناطق الخالية من الجيوش.
- يتفق الطرفان على أن عملية الإشراف على انسحاب الجيش يجب أن تكون بواسطة مفوضية السلام.

مُلحق رقم (٤)

خطة عمل وجدول زمني

- D-Day: التوقيع على اتفاق الإطار وآليَّة التطبيق والتدابير الفنيَّة.
- D+٢: بالانطلاق من الفقرة (٢) الواردة في التدابير الفنيَّة وقف كل الحملات العدائيَّة.
- D+٣: تمَّ تكوين مفوضيَّة محايدة وتبدأ عمليَّة وقف إطلاق النار.
- D+٤: يتقدم الطرفان بطلب للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.
- D+١٠: تعيين ممثل منظمة الوحدة الأفريقيَّة.
- D+١٤: بدعم من منظمة الأمم المتحدة يبدأ دخول ضُبَّاط الاتصال والمراقبين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة، وتبدأ المفوضيَّة المحايدة عملها الميداني.
- D+٢٥: تأسيس مفوضيَّة متابعة الشئون السياسيَّة، ومفوضيَّة تنسيق العمل العسكري وتعيين الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

كلا الطرفان يقومان بتعيين مُمثليهم في مفوضيَّة متابعة الشئون السياسيَّة ومفوضيَّة تنسيق العمل العسكري (مندوب واحد من كل طرف من أطراف اللجنة).

- D+٣٥: المفوضيَّة المحايدة تقوم بالتقدُّم بقرارها.
- D+٤٠: يرسل تقرير المفوضيَّة المحايدة لكلا الطرفين.
- D+٤٥: يتقدم كلا الطرفين بخُطة إعادة انتشار الجيش لمفوضيَّة حفظ السلام.
- D+٤٩: يتخذ مراقبو إعادة انتشار الجيش مواقعهم.
- D+٥٠: تبدأ عملية إعادة انتشار الجيش الإريتري.
- D+٦٤: يتم الفراغ من إعادة الانتشار الجيش الإريتري ويتم التأكد من ذلك بواسطة مفوضيَّة السلام.

تبدأ عمليَّة عودة الإدارة المدنية بإثيوبيا

- D+٧١: تنتهي عملية عودة الإدارة المدنية عند الطرف الأثيوبي.
- D+٨٥: تنتهي عملية إعادة انتشار الجيش الأثيوبي، ويتم التأكد من ذلك بواسطة مفوضية حفظ السلام.

تبدأ عمليَّة الإدارة المدنيَّة بإريتريا

- D+92 تنتهي عملية عودة الإدارة المدنيَّة عند الطرف الإريتري.

يتم تكوين جبهة محايدة للتحقق في أسباب اندلاع النزاع

- D+185 يتم الفراغ من عملية ترسيم الحدود، إلاّ إذا رأى خبراء وحدة الخرائط ضرورة تمديد الزمن.

تكتمل عمليَّة عودة السلطات الشرعيَّة ما لم يتم تمديد زمن عملية ترسيم الحدود

مُلحق رقم (٥)
منظمة الوحدة الأفريقيّة

مقترح منظمة الوحدة الأفريقيّة حول اتفاق وقف الأعمال العدائيّة بين حكومتي جمهوريّة إثيوبيا الفيدراليّة الديمقراطيّة ودولة إريتريا.

إن حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدراليّة الديمقراطيّة ودولة إريتريا وهُما يلعبان دوراً في المحادثات غير المباشرة التي دعت لها منظمة الوحدة الأفريقيّة في الفترة من ٥/٢٩ إلى ٢٠٠٠/٦/١٠ في الجزائر تحت رئاسة الجزائر الدولة التي تترأس منظمة الوحدة الأفريقيّة حالياً وبمشاركة شُركائها، تحديداً الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي والتزاماً بالمبادئ الآتية:

- حل الأزمة الحاليّة وأي نزاع آخر بينهما عبر الوسائل السلميّة والقانونيّة وفق المبادئ المُتضمَّنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقيّة والأمم المتحدة.
- رفض استخدام القوّة كوسيلة لفرض الحلول للنزاعات.
- احترام الحدود القائمة منذ الاستقلال كما ينص القرار AHG / Res (١) ١٦ الذي تبنته قمّة منظمة الوحدة الأفريقيّة في القاهرة عام ١٩٦٤، والذي ينص على تحديد الحدود حسب المعاهدات الاستعماريّة (الكولوناليّة) والقانون الدولي المعمول به، وباستخدام الوسائل الفنية لترسيم الحدود، وفي حالة نشوء تعارض يتم اللجوء إلى وسيلة التحكيم المناسبة.
- إعادة التأكيد قبولهما لوثيقتي منظمة الوحدة الأفريقيّة: اتفاق إطار العمل وآليات تنفيذه اللتين اعتمدتا من قبل الجلسة ٣٥ العادية لرؤساء الحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقيّة التي عُقدت في الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ٢٠٠٠/٧/١٤.

واضعين في الحُسبان التطوُّرات الأخيرة لهذه الأزمة، والتزاماً منهما بالآتي:

(١) البدء الفوري لوقف الاعتداءات عند التوقيع على هذه الوثيقة لا سيَّما وأن الطرفين قد وافقا على الآتي:

١-١ وقف كل الغارات الجويّة والهجمات الأرضيّة.

٢-١ ضمان حريّة الحركة والتنقل لبعثة حفظ السلام وتمويلها المطلوب عبر حدود البلدين.

٣-١ احترام وحماية أعضاء بعثة السلام ومُنشآتها ومُعدّاتها.

(٢) سوف يتم نشر بعثة حفظ السلام بواسطة الأمم المتحدة تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقيَّة.

(٣) مهام بعثة السلام هي:
٣-١ مراقبة وقف الأعمال العدائيَّة.
٣-٢ مراقبة إعادة انتشار القوات الإثيوبيَّة.
٣-٣ تأكيد ضمان مراقبة الالتزامات الأمنيَّة التي وافق عليها الطرفان في هذه الوثيقة، وتحديداً تلك التي وردت في الفقرة ١٤.
٣-٤ مراقبة المنطقة الأمنيَّة المؤقتة التي وردت في الفقرة ١٢ من هذه الوثيقة.

(٤) سوف يتم تحديد حجم وتكوين بعثة حفظ السلام المكلفة بواسطة سكرتيري الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة وموافقة الطرفين.

(٥) تنتهي مهمة بعثة حفظ السلام باكتمال عملية تحديد وترسيم الحدود.

(٦) يتم إنشاء مفوضية تنسيق عسكرية بواسطة منظمتي الوحدة الأفريقيَّة والأمم المتحدة، وبموافقة الطرفين من أجل تسهيل أعمال بعثة حفظ السلام، وتتكوَّن من ممثلين للطرفين وتحت رئاسة رئيس بعثة حفظ السلام.

(٧) سوف تقوم مفوضيَّة التنسيق العسكريَّة بتنسيق وحل الموضوعات ذات الصلة بتنفيذ مهام بعثة حفظ السلام كما حدَّده في هذه الوثيقة، وسوف تتعامل المفوضيَّة مع الموضوعات العسكريَّة التي تنشأ أثناء فترة التنفيذ.

(٨) بمجرَّد الانتهاء من توقيع هذه الوثيقة، سوف يقوم الطرفان بعمليَّة نزع الألغام في أسرع وقتٍ ممكن، وذلك لخلق الظروف الضروريَّة لانتشار بعثة حفظ السلام، عودة الإدارة المدنيَّة، وعودة المواطنين، بالإضافة إلى تحديد وترسيم الحدود المشتركة. إن بعثة حفظ السلام، بالاشتراك مع وحدة خدمة الألغام التابعة للأمم المتحدة، سوف تعاون الطرفين في مجهوداتهما في نزع الألغام، وذلك بتوفير الاستشارات الفنيَّة والتعاون، وعلى الطرفين أن يبحثا عن مساعدة إضافيَّة من بعثة حفظ السلام لإزالة الألغام.

(٩) على إثيوبيا أن تقدِم لبعثة حفظ السلام خُطط إعادة انتشار قوَّاتها من المواقع التي احتلتها بعد السادس من مايو ١٩٩٩، والتي لم تكن تحت سيطرة الإدارة الإثيوبية قبل السادس من مايو ١٩٩٨، ينبغي أن تكتمل إعادة انتشار القوَّات الإثيوبية خلال أسبوعين من انتشار قوَّات بعثة حفظ السلام، وتأكيد ذلك.

(١٠) الفهم السائد وفق المبدأ الذي ورد في الفقرة (٣) لاتفاق إطار العمل، أن إعادة انتشار القوَّات الإثيوبيَّة سوف لن يكون حكماً نهائياً لوضع المناطق

المُتنازع عليها، وإنما يتم الحكم بعد نهاية تحديد وترسيم الحدود عبر وسيلة تحكيم مناسبة، إذا تطلب الأمر ذلك.

(١١) بعد التأكد من إعادة انتشار القوَّات الإثيوبيَّة بواسطة بعثة حفظ السلام، تتهيأ الإدارة المدنية الإريترية بما في ذلك الشرطة والقوَّات المحلية (مليشيا) للتجهيز لعودة المواطنين.

(١٢) لكي تساهم في تخفيف التوتر وخلق مناخ من الطمأنينة والثقة وجعل الظروف للحل الشامل والنهائي للنزاع عبر تحديد وترسيم الحدود، فإن على القوَّات الإريتريَّة أن تكون على بعد ٢٥ كيلومتر (مدى المدافع) من المواقع التي سوف تنسحب منها القوَّات الإثيوبيَّة وفق الفقرة (٩) من هذه الوثيقة. منطقة الانفصال والتي يشار إليها في هذه الوثيقة باسم المنطقة الأمنيَّة المُؤقتة.

(١٣) إن القوَّات الإريتريَّة وهي في مواقعها التي حُدِّدت في الفقرة (١٢) من هذه الوثيقة، والقوَّات الإثيوبيَّة وهي في مواقعها التي حُدِّدت في الفقرة (٩) من نفس الوثيقة، سوف يتم بواسطة بعثة حفظ السلام.

(١٤) تلتزم إثيوبيا بعدم تحريك قوَّاتها أبعد من المناطق التي أدارتها قبل السادس من مايو ١٩٩٨، وتلتزم إريتريا بعدم تحريك قوَّاتها أبعد من المواقع المحددة في الفقرة (١٢) آنفة الذكر. وتلتزم منظمتي الوحدة الأفريقيَّة والأمم المتحدة بتوفير الضمان لاحترام التزام الطرفين إلى أن يتم ترسيم الحدود المشتركة على ضوء المعاهدات الاستعماريَّة والقانون الدولي المعمول به، وذلك عبر تحديد وترسيم الحدود، وعبر وسيلة التحكيم المناسبة إذا ما تطلب الأمر ذلك.

يتكون هذا الضمان من:

أ- إجراءاتٍ سوف تتخذ من المُجتمع الدولي إذا ما انتهك أحد الطرفين -أو كلاهما- هذه الالتزامات، التي تشمل إجراءات مناسبة سوف تتخذ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من قبل مجلس الأمن الدولي.

ب- إجراءات تتخذها بعثة حفظ السلام لمراقبة المناطق الحسَّاسة والمهمَّة للمنطقة الأمنيَّة المُؤقتة عبر ضُبَّاط اتصالٍ على مستوى الفرق والوحدات مع الوحدات الإثيوبية والإريترية المنتشرة على مناطق مهمَّة على طول المنطقة الأمنيَّة المُؤقتة على الجانبين، وتشمل دوريات بعثات استطلاع تفتيش معارض على طول المنطقة الأمنيَّة المُؤقتة، وبالتنسيق وعبر مفوضيَّة التنسيق العسكريَّة، وبمشاركة اتصال ضُبَّاط الطرفين، وفق ما يُحدِّده رئيس مفوضيَّة التنسيق العسكريَّة.

ج- الانتشار والمراقبة المستمرَّة بواسطة وحدات بعثة حفظ السلام للمواقع المهمَّة والحسَّاسة داخل المنطقة الأمنيَّة المُؤقتة من أجل مراقبة تنفيذ التزامات الطرفين الواردة في الفقرتين ٩ و١٢ من هذه الوثيقة.

د- التحقق الفني الدوري للمنطقة الأمنيَّة المُؤقتة لمساعدة تحديد الالتزام بمعطيات هذه الوثيقة.

(١٥) بعد التوقيع على هذه الوثيقة على الطرفين أن يطلبا من السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة وسكرتير عام الأمم المُتحدة كل على حده المساعدة الضروريَّة لتنفيذ هذه الوثيقة.

*** ملحوظة: جميع الملاحق مُترجمة بتصرُّف..**

مراجع وأسانيد

- وراء الحرب في إريتريا
إعداد: بازيل ديفيدسون، ليونيل كليف، بيرخت هابتى سلاسى
ترجمة محمد مشموشي ١٩٧٩
الناشر: مؤسَّسة الأبحاث العربيَّة - الطبعة الأولى
بيروت، لبنان

- السُّودان، المأزق التاريخي وآفاق المستقبل (مجلدين)
محمد أبوالقاسم حاج حمد
الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت، لبنان ١٩٩٦

- إريتريا.. بركان القرن الأفريقي
إعداد: جبهة التحرير الإريتريَّة
الطبعة الثانية ١٩٩٠
القاهرة، مطبعة إنترناشونال

- حركة تحرير إريتريا - الحقيقة والتاريخ
محمد سعيد ناود
الطبعة الأولى ١٩٩٦

- الصراع في القرن الأفريقي
برخت هابتي سلاسي
ترجمة: عفيف الرزّاز
الناشر: مؤسَّسة الأبحاث العربيَّة ١٩٨٠
بيروت، لبنان

- الثورة الإريتريَّة - الدفع والتردي
الأمين محمد سعيد
الناشر: مطبعة دوقالي، إريتريا
الطبعة الأولى ١٩٩٢

- إريتريا عبر التاريخ
علي عبَّاس حبيب
الناشر: مكتبة مدبولي للطباعة والنشر
القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٧

- مشروعيَّة العقوبات الدوليَّة والتدخل الدولي
د. فتح الرحمن عبدالله الشيخ
الناشر: مركز الدراسات السودانيَّة
القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٨

- الغذاء والسُّلطة في السُّودان - نقد الإغاثة الإنسانيَّة
الناشر: أفريكان رايتس، لندن
الطبعة الأولى ١٩٨٦

- الدبلوماسيَّة السودانيَّة
محمَّد سعيد محمد الحسن
الناشر: دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع
الطبعة الأولى ١٩٩٦

- سيكولوجيَّة الجماهير
غوستاف لوبون
ترجمة هاشم صالح
الناشر: دار الساقي، لندن
الطبعة الأولى ١٩٩١

- السُّودان عبر القرون
د. مكي شبيكه
الناشر: دار الجيل، بيروت، لبنان
الطبعة الثالثة ١٩٩١

- النيل الأبيض
آلان مورهيد
مطبعة دار المعارف - مصر ١٩٦٥

- الأبعاد الدوليَّة لمعركة إريتريا
محمَّد أبوالقاسم حاج حمد

- البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي
د. عبدالله عبدالمُحسن السُّلطان

مؤسَّسة الأبحاث العربيَّة
بيروت، لبنان ١٩٨٥

- المهديَّة والحبشة
  د. محمد سعيد القدَّال

- دولة المهديَّة في السُّودان
  هولت

- إثيوبيا.. الثورة المجهولة
  راؤول فالديس فيفو
  مُؤسَّسة الأبحاث العربيَّة
  بيروت، لبنان ١٩٧٩

- الجبل الذي هزَّ الجبال
  (باللغة الأمهريَّة)

- صُحُف ومجلاَّت عربيَّة وأجنبيَّة مختلفة
- دوريات متخصِّصة عربيَّة وإنجليزيَّة متعدِّدة
- قنوات تلفزيونيَّة فضائيَّة ومحليَّة
- إذاعات مختلفة
- بيانات رسميَّة
- مواقع على شبكة الإنترنت
- أحاديث لمصادر موثوقة

- Twards Asmara
  Thomas Keneally
  1989 / Serpentune Publishing Co., London

- The Long Struggle of Eritrea For Independence and Constructive Peace
  Lionel Cliff and Basil Davidson
  The Red Sea Press, Inc.
  Trenton, New Jersey, USA

- Civil Wars in Africa:
  Roots and Resolution
  Taisier M. Ali and Robert O. Matthews

McGill – Queen's University Press
Montreal, London 1999

- Red Tears
  Dawit Wolde Giorgis
  Jan. 1989 – Washington, USA
- Wax and Gold
  Donald Irvine
- Gideon's Spies
  Gordon Thomas (1999)

الفهرس

إهــداء ٧
شُكرٌ وتقدير ٩
لفتة خاصئة ١١
أبيات من شعر صلاح أحمد إبراهيم ١٣
تقديم (الطبعة الأولى) ـ بقلم الأستاذ/حلمي شعراوي ١٥
تمهيد (الطبعة الأولى) ـ بقلم المؤلف ١٩
مُقدِّمَـة الطبعة الثانية - القاهرة: ٢٠١٥ ٣٥
قبل أن تقرأ ٣٧

الجزء الأول

الفصل الأول

القرن الأفريقي.. ديكتاتورية الجغرافيا وثوابت التاريخ

الاستقرار.. الفريضة الغائبة ٤٣
بداية العواصف ٤٤
لاعب جديد في الحلبة ٤٨
التجذر الاستيطاني ٥٠
نبيذ قديم في قارورة جديدة ٥٢
إثيوبيا.. نائبُ الفاعِل ٥٣

الفصل الثاني

رياح الخماسين تهُب على المنطقة

الفعل ورد الفعل ٦٣
إسرائيل في الخاصرة ٦٩

الفصل الثالث

ولادة قيصريَّة للتاريخ

المأساة توقظ الضمير ٧٩
الثورة تأكل بنيها ٨٥

نهاية حصان طروادة ٨٧
الغرب شرق.. والشرق غرب ٨٨

الفصل الرابع

الصعود والهبوط وفق نظرية التجريب السياسي

الغربـــال ٩٧
زواج المُتعة السياسي ١٠١
هل يُصلِح العطار ما أفسده الدهر؟! ١٠٩

الفصل الخامس

الجلاد والضحيـــة وجهاً لوجه

بضدِّها تتبيَّن الأشياء ١٢١
الطبيعة تجرّب حلولها ١٢٧
الجيش يُكرّر حلوله أيضاً ١٢٩
ضوء آخر النفق ١٣٠
سريان حُمَّى التفاوُض ١٣٤
توابع المُفاوضات ١٣٦
احتفائيَّة العشاء الأخير ١٣٨

الجزء الثاني - الفصل السادس

منزلة بين المنزلتين

المشي فوق حقل الألغام ١٤٧
دبلوماسية "خُذ وهات" ١٥١
مرحلة ما قبل التحرير ١٥٥
مرحلة ما بعد التحرير ١٥٦
النقش على الحجر ١٥٨
الاستنساخ السياسي ١٦٦

الفصل السابع

الحدود .. "صندوق البَندُورَا الإغريقي"

قنابل موقوتة ١٧٥
جولات ماراثونيَّة ١٧٩
الكلام الساكت! ١٨٨

الفصل الثامن

الاقتصاد.. "عصب الأزمة"

الشراكة المُخادعة	١٩٨
الأزمة تُطلُّ من النافذة	٢٠٢
الإبحار نحو شُطآن عَصَبْ	٢١٣

الفصل التاسع

مطرقة السّاسة وسِندان العَسكر

الأنشوطة يشتد وثاقها	٢٢٥
دماءٌ على الحدود	٢٣٦
أوّل الغيث.. قطرة	٢٤٠

الفصل العاشر

حوار البندقيّة

ليلٌ تهاوَت كواكِبُهُ	٢٤٩
سَيْلُ المُبادرات	٢٥٣
هدنة معقود في نواصيها الحرب	٢٦٢
كُوّة في الحائط الصلب	٢٦٦
سباق الأرنب والسُّلحفاة	٢٧٠
وقعت الواقعة	٢٧٤
التفّت السَّاق بالسَّاق	٢٧٧
يا سارية.. "ظُرُونـا"	٢٨٥

الفصل الحادي عشر

توابع الـزلـــزال

الأخدود الأمريكي العظيم	٢٩٧
جُلباب الدور الإقليمي	٣٠٢
المعارضة السودانيَّة.. الابن الضال	٣١١
تضخُّم الحمية العربيَّة	٣٢١
إسرائيل تتَمَلمَل	٣٢٦
حرب الوكالة	٣٢٩
سيكولوجية الأزمة	٣٣٤

حصاد الهشيم ٣٣٩
لِمَن تقرع الأجراس ٣٤٢

الفصل الثاني عشر

جبهــات القتـــــال

الطريق إلى بادِمّي ٣٥٣
عَصَبْ.. مرآة الأزمة ٣٦٦
"ظُرُونا".. الموت المجّاني ٣٧٥
"زَالَ امبسًا".. الجبهة الصامتة ٣٨٢
الجبهة الدائرية "الجُهنميَّة" ٣٨٦

الفصل الثالث عشر

ليلة السكاكين الطويلة

حربُ الأقساط ٣٩٧
الدخول إلى عش الدبور ٤٠٣
"بارنتو".. ثغرة الدِفرسَوَار ٤٠٦
هل ثمّة مؤامرة؟! ٤١٤
ولادة اللحظة التاريخيَّة ٤٢٥

الملاحــق ٤٤١
مراجع وأسانيد ٤٦٥

ملاحظات:

(١) صورة الغلاف الأمامي:
صورة توضح الحالة المأساويَّة في الجبهة الإريتريّة الوُسطى "ظُرُونا"، والمؤلف يقف بين الجُثث المُتناثرة.

(٢) صورة الغلاف الخلفي:
صورة المُؤلف مع أحد القادة العسكريين الإريتريين، وهُما يقفان على ربوة تُطِلُّ على منطقة "بادِمّي" المُتنازع عليها.